



المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الدراسات العليا الشرعية شعبة أصول الفقه

إِسْعَافُ المُطَالِمِ بِشْرِمِ البَـدْرِ الَّلامِمِ نَظْمِ جَمْمِ الجَوَامِمِ

(من أول كتاب الشئة إلى نهاية كتاب الإجماع) تأليف الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي ت (١٣٣٨) دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درحة الدكتوراه في أصول الفقه

إعداد الطالب

عبد الوهاب بن عايد بن عويضه الأحمدي إشراف الاستاذ الدكتور حسين بن خلف الجبوري ۲۰۰۵ - ۲۶۲٦



ملخص الرسالة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد: فإن موضوع هذه الرسالة: "إصعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع" للشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي للتوفى سنة (١٣٣٨هـــ)، من بداية الكتاب الثاني في السُّنة إلى لهاية الكتاب الثالث في الإجماع، دراسة وتحقيق.

وتحتوي هذه الرسالة على مقدمة وقسمين: القسم الدراسي، والقسم التحقيقي.

قفي المقدمة ذكرت سبب اختيار الموضوع، والخطة التي رسمتها للسبر في تحقيق الكتاب. ثم ذكرت منهجي في المتحقيق، وجعلت القسم الأول على أربعة فصول ذكرت فيها دراسة مختصرة عن حياة تاج الدين ابن السبكي، والأشمون، والترمسي، متكلماً عن كل واحد منهم عن اسمه، ونسبه، ونشأته، وعقيدته ومذهبه الفقهي، ومكانته العلمية، وثناء العلماء عليه، وشيوحه، وتلاميذه، ووفاته، ومصنفاته. ثم أعقبت ذلك بدراسة عن كتاب "جمع الجوامع" لابن السبكي، و "نظم جمع الجوامع" للأشموني"، و"إسماف المطالع" للترمسي ميناً فيها تحقيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه، ومنهج المؤلف فيه، وشروحه ونظمه، إن وحدت، وما له من المحاسن، وما عليه من المآخذ، ثم تكلمت عن الموامع" ومنهجه في "إسعاف المطالع"، ثم قارنت بينه وبين شرح الأشموني للنظم، وذكرت وصف النسخ.

و و حملت القسم الثاني: للنص المحقق، ويبدأ من أول الكتاب الثاني في السُّنَة إلى لهاية الكتاب الثانث في الإجماع، واشتمل الكتاب الثاني على مسائل في تعريف السُّنَة وأنواعها، وعصمة الأنبياء، وأحكام سكوت النبي على أفعال النبي على مسائل في تعريف الحبر وأنواعه، وحكم كل نوع، وحكم وأحكام أفعال النبي الله وتعريف الحبر وأنواعه، وحكم المحتصار الحديث، وشروط الراوي وما يتعلق بها، وتعريف الصحابي وما يتبعه، وحكم الحديث المرسل، وحكم المحتصار الحديث وروايته بالمعنى، وصبغ أداء الصحابي للحديث وحجبة كل صيغة، وحاتمة في طرق تحسّل الحديث ومراتبها.

واشتمل الكتاب الثالث على مسائل في تعريف الإجماع، وهل يعتبر وفاق العوام في مسائل الإجماع، وهل يعتبر وفاق العوام في مسائل الإجماع، وهل يعتبر خلاف الأصولي، وخلاف الكافر، وقول الفاسق. وأن الإجماع لا بختص بالصحابة، وحكم إجماع أهل للمدينة، وحجية الإجماع المتقول بالآحاد، واشتراط انقراض العصر، وحكم اتفاق المحتهدين قبل وبعد استقرار الخلاف بينهم، والأخذ بأقل ما قبل هل هو تمسك بالإجماع، وحكم الإجماع السكوتي، واشتراط للستند للإجماع، وأن الإجماع ممكن وحجة، وحكم عالمغة الإجماع، وحاتمة في حاحد الحكم المجمع عليه.

هذا، وأسال الله تعالى أن يتقبله، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الطالب

عبدالوهاب بن عايد الأحدي

عميد كلية الشريعة

أ.د. حسين بن خلف الجبوري

المشرف

M

د. سعود بن إبراهيم الشري

ABSTRACT

Praise be to Allah and peace and blessings upon His Prophet, His family, companions and followers.

The topic of this dissertation is "Offering the Reader a Clear Cut Explanation of the Verse of the Complete Collection" by Sheikh Mohammed Mahfoudh Ibn Abdullah Al-Tirmisi (died 1338H) from the beginning of the second book about the Sunnah up to the end of the third book on the consensus, a study and verification.

This dissertation is made up of two parts: the study part and the verification part.

In the introduction I mentioned the reasons for the selection of the topic and the plan which I made to verify the book. Then I mentioned my verification method. I wrote the first part such that it includes four chapters comprising a concise study of the biography of Tajuddin Ibn Al-Sabki, Al-Ashmoni and Al-Tirmisi where I wrote about the name of each, his descent, life, creed, jurisprudence ideology, his scholastic place, praise of the scholars upon him, his teachers, students, date of demise, and his books. This is followed by a study of "Complete Collection" by Ibn Al-Sabki, "Verse of the Complete Collection" by Al-Ashmoni and "Offering the Reader a Clear Cut Explanation" by Al-Tirmisi where I verified the name of the book, its relation with the author, the methodology of the author in the book, explanation and verse if any, its merits and its shortcomings. Then I talked about the sources of the Al-Tirmisi, his methodology in "Offering the Reader a Clear Cut Explanation" and then I compared it with the explanation of the verse by Al-Ashmoni and described the transcription.

In the second part I verified the text starting from the beginning of the second book about the Sunnah up to the end of the third book on the consensus. The second book was made up of issues regarding the definition of the Sunnah, its types, infallibility of prophets, rules of the silence of the Prophet (pbuh), rules of the deeds of the Prophet (pbuh), definition of the news and types, rule of each, rule of extra reliability, rule of abridging of he Prophet sayings, conditions of the narrator and related things, naming of the Prophet companion and his followers, rule of the long Prophet saying, rule of abridging the Prophet saying and narration according to sense, the wording of the Prophet saying by the companion of the Prophet and the evidence of each and a conclusion about the ranks of the Prophets sayings.

The third book was made of issues regarding the definition of the consensus, whether the agreement of the commonplace is a part of consensus, whether the opinion of the fundamentalist, infidel and pervert is to be taken into consideration, whether consensus is confined to the companions of the Prophet or not, rule of the consensus of the citizens of Madinah, evidence of the consensus narrated by single narrators, condition of the extinction of the time, rule of the agreement of the mujtahids before and after their difference, taking the least of what is said regarding whether it is sticking to the consensus, rule of the silent consensus, stipulating the consensus of the traccable, that consensus is possible and is an evidence, rule of disagreement with consensus and a conclusion about the one who denies the rule on which there was full agreement.

I pray to Almighty Allah to accept this effort of mine as a deed exclusively made for His sake, and peace and blessings upon His Prophet, His family, and all His companions.

شكر وتقدير

على نعم منها الهداية للحمد ولطفك بي ما زال مذكنت في المهد إلهي لك الجمد الذي أنت أهله صحيحاً خلقت الجسم مني مسلماً

سبحانك لا إله إلا أنت، أنت الميسر لكل عسير، والمعين على إتمام عظائم الأمور بيدك الخير، وأنت على كل شيء قدير، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا راد لما قضيت.

أحمدك اللهم حمداً يليق بجلالك، وأشكرك شكر عبد معترف بفضلك وإحسانك، أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا إله إلا أنت، العليم القدير الذي شملت قدرته كل مخلوق، وجرت مشيئته في خلقه بتصاريف الأمور، قدَّر مقادير الخلائق وآجالهم، وكتب آثارهم وأعمالهم، وخلق الموت والحياة ليبلوهم أيهم أحسن عملاً.

أحمده تعالى وأستعينه وأستهديه، وأستغفره وأتوب إليه، وأعتصم به وأتوكل عليه فهو الرب المحمود، والإله المعبود.

وأشكره سبحانه على ما يسر وأعان من إتمام هذا العمل الذي أرجو أن يكون خالصاً لوجمه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم المهتمين بهذا الفن من العلوم، إنه جواد كريم ملك بر رؤوف رحيم، ومن تمام شكر الله تعالى الاعتراف بالفضل والجميل لأهله، وهم كثيرون، وعلى رأسهم الوالدان الكريمان على ما أبديا من اهتمام وأخفيا من دعاء، فجزاهما الله عني خير ما جزى والدا عن ولده، وكذلك أستاذي الجليل فضيلة الدكتور / حسين بن خلف الجبوري، المشرف على هذه الرسالة، فله مني جزيل الشكر متوافر التقدير على ما بذل من جمد ووقت ونصح وإرشاد، فقد أعطاني من وقته الخاص الكثير ومنحني من علمه الغزير، ولن أستطيع مكافأته على ما بذل، ولكن أدعو له لقول الرسول عني كل خير صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له) (۱). فجزاه الله عني كل خير ومثوبة.

⁽أ) رواه البخاري في الأدب المفرد (٢١٦)، وأبو داود في كتاب الأدب (٥١٠٩).

كما أتقدم بمتوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى منسوبي جامعتي الفتية - جامعة أم الفرى - وعلى رأسهم رئيسها معالي الأستاذ الدكتور/ ناصر الصالح، وفضياة عميد كلية الشريعة، وفضيلة رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية، ورئيس مركز البحث العلمي بالجامعة، على ما بذلوه من جهد مستمر، وهيئوا من وسائل وتسهيلات، يسرت الطريق لطلاب العلم وهيأت لهم الجو المناسب لخوض غاره.

كما أشكركل من ساعدني برأي أو مشورة أو أهدى إليّ كتاباً أو أعاره ، فجزى الله الجميع عني أحسن الجزاء.

الطالب عبد الوهاب بن عايد بن عويضه الأحمدي

مُعْتَكُمُّمَّنَّا

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفســنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ

﴿ يَلَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱللَّهُ حَقَّ تُقَاتِمِ وَلَا تَمُونُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾ [ال

﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ آتَقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَتَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَأَءُ وَآتَقُواْ ٱللَّهُ ٱلَّذِى تَسَآءَ لُونَ بِهِ، وَٱلْأَرْحَامُ إِنَّ ٱللَّهُ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۞ ﴾ [الساء: 1]

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهُ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفَرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ قَازَ فَوَزًّا عَظِيمًا ﴾ [الاحراب: ٧٠-٧٠].

أما بعد:

فإن علم أصول الفقه من أشرف علوم الشريعة الإسلامية وأنفعها؛ لأنه العلم الذي به تعرف الأدلة والمصادر التي يقوم عليها التشريع الإسلامي، وبسه تعرف طرق استنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية على صعوبة مداركها، ودقة مسالكها الشرعية، والتي هي الغاية المطلوبة، والتمرة المرجوة.

ولا يُستطاع استنباط الحكم من القرآن الكريم والسنة النبويـــة إلا بعلـــم أصول الفقه.

فهو العلم الذي يضع القواعد والضوابط؛ منعاً للفوضي والاختلال في كيفية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها الجزئية، ومسائله المقررة وقواعده

المحررة تؤخذ مسلَّمة عند كثير من الناظرين كما تراه في مباحث الباحثين وتصانيف المصنفين، فإن أحدهم إذا استشهد لما قاله بكلمة من كلام أهل الأصول أذعن له المنازعون وإن كانوا من الفحول؛ لاعتقادهم أن مسائل هذا الفن قواعد مؤسسة على الحق الحقيق بالقيول، مربوطة بأدلة علمية من المعقول والمنقول.

ولهذا كان لهذا العلم أهميته البالغة، فبه تنضبط الاحتسهادات، وتنحصر الخلافات، حيث ينظر كل محتهد إلى دليل غيره، ويتبين به طريق علمه، فيتوصل إلى معرفة الحق الواضح، فالحاجة ماسة إلى معرفته، ولا غنى عنه لطالب العلسم الشرعي، ولذلك كان موضع عناية العلماء قديمًا وحديثاً.

ومن باب الاهتمام والعناية بهذا العلم الحرص على إخراج الكتب المؤلفة فيه التي بذل فيها سلفنا الصالح جهداً ووقتاً لا يعلمه إلا الله، وإبرازها للقسراء وطلبة العلم ليستفاد منها وينتفع منها بدلاً من تركها عرضة للفقدان والزوال، وذلك بتحقيق ما تركه علماء هذا العلم من تراث، وخاصة إذا اقترن هذا الإخراج بالتحقيق المبني على الأسس العلمية.

ولا يخفى أن أهمية تحقيق كتاب ما تحقيقاً علمياً أميناً، لا تقل أهمية عـن قيمة الكتاب ذاته، والحاجة إلى التحقيق تتضح أكثر حين ندرك أنه بغير التحقيق قد يصعب علينا إثبات نسبة الكتاب لصاحبه، كما أنه قد يصعب علينا التأكـد من أن هذا الكتاب هو على حقيقته حين كتبه مؤلفه، وقبل التأكد من كل هذا؛ فإن عملية النقل عن الكتاب والاحتجاج بما فيه تكون من أصعب الأمور.

ومن توفيق الله تعالى أن وفقني لأن أكون معيداً بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، ثم الالتحاق بقسم الدراسات العليا الشرعية - شعبة أصول الفقم للحصول على درجة الماجستير، ثم البدء في برنامج الدكتوراه.

وقد وقع اختياري بعد مشيئة الله تعالى على تحقيق حزء من مخطــوط في علم أصول الفقه والمسمى:

(إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع) للعالم الجليل عمد محفوظ بن عبد الله الترمسي ت (١٣٣٨) فأقدمت على هذا العمل مستعيناً بالله سبحانه وتعالى.

وقد سبقني الأخ الدكتور/على بن صالح المحمادي بافتتاح هذا الكتاب فحقن جزءً منه وهو من بداية المحطوط إلى نماية مباحث الحروف، وحصل بذلك على درجة الدكتوراه، وله جهد يذكر فيشكر في إظهار هذا المخطوط، فقد ذلل في الصعاب، وأنار في الطريق، وقد استفدت من خطته ومن القسم الدراسي للجزء الذي حققه ، فكتب الله لنا وله الأجر والثواب.

ثم عقدت العزم أنا وبعض زملائي على إكمال تحقيق هذا المخطوط لعلنا نكون سبباً في إحراجه للاستفادة منه، وكان نصيبي من المخطوط مـــن بدايـــة الكتاب الثاني في السنة إلى تماية الكتاب الثالث في الإجماع.

ولقد دفعني لتحقيق هذا القدر من هذا المخطوط عدة أسباب من أهمها:

- ٢ پحتوي هذا الجزء على موضوعات مهمة في علم أصول الفقه وهي السنة وما يتعلق هذا الأصل العظيم، والذي هو الأصل الثاني من أصول الاستدلال في الشريعة الإسلامية.

وكذلك الإجماع والذي هو الأصل الثالث من أصول الاستدلال عند جمهور العلماء.

- ٣ أن هذا الشرح جاء متأخراً فتميز بكونه حاوياً لخلاصة ما كتب حول كتاب جمع الجوامع، من شروح وحواش، وتقريرات، حيث أودعه الشارح زبدة ما قاله الشارحون الأولون.
- أن هذا الكتاب شرح لنظم متن "جمع الجوامع" الذي يعد من أشهر المختصرات الأصولية، حيث جمعه مؤلفه من زهاء مائة كتاب، فحمع في طياته غالب المسائل الأصولية، مع ما أضافه له ناظمه من زيادات.
- أنَّ في تحقيق هذا الكتاب خدمة لثلاثة كتب: الأصل " جمع الجوامع
 " ونظمه " البدر اللامع " وشرح النظم " إسعاف المطالع ".
- ٦ كثرة مصادر المخطوط ومراجعه، مما يدل على سعة اطلاع مؤلفه
 التي انعكست على هذا الكتاب، واعتماد المؤلف على مصادر
 أصلية في الأصول والفروع.
- ٧ قيمة الكتاب العلمية، حيث إن الشيخ الترمسي أودع هذا الشرح بياناً "لجمع الجوامع" ونظمه، بأسلوب وعبارات وألفاظ بعيدة عن التعقيدات المنطقية واللفظية في الجملة.
- ٨ أن شارح الكتاب عُرف بكثرة نتاجه العلمي، ومع ذلك لم ينـــل
 حظه من الدراسة، حيث إن أكثر مؤلفاته لازالت مخطوطة.
- 9 ومن الأسباب المهمة -أيضاً- أن دراسة هذا الكتاب تعطي صورة واضحة للفكر الأصولي في هذا القرن المنصرم، وذلك في شـــخص علم من أعلام الأصول في مكة المكرمة.

لهذه الأسباب عقدت العزم، بعد الاستعانة بالله سبحانه وتعالى على دراسة وتحقيق هذا الجزء من المخطوط.

وقد حعلت لهذا التحقيق الذي أقوم به خطة سرت عليها وطريقاً سلكته في تنفيذها؛ لذلك قمت بتقسيم عملي هذا إلى قسمين:

القسم الأول: قسم الدراسة.

القسم الثاني: قسم التحقيق.

أما القسم الأول: فقد جعلته على أربعة فصول:

الفصل الأول: دراسة مختصرة للتعريف بـــابن الســـبكي وكتابـــه 'جمـــع الجوامع"وفيه مبحثان:

النظلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده.

المطلب الثاني: نشأته، وطلبه للعلم .

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

المصلب الخامس: مكانته العلمية ووظائمه الدينية.

المطلب السادس: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب السابع: مؤلفاته.

المطلب الثامن: وفاته.

المبحث الثاني : نبذة مختصرة عن كتاب " جمع الجوامع " ويشتمل عسى ثلاثة مطالب :

المصلب الأول: اسم الكتاب، ونسبته إلى تاج الدين ابن السكي.

المصلب الثاني: منهج المؤلف فيه.

المطلب الثالث: حدمات العلماء لكتاب جمع الجوامع.

الفصل الثاني: دراسة مختصرة عن الأشموني، ونظمه لجمع الجوامع. وفيـــه مبحثان: المنحت الأول: ترجمة الأشموني بإيجار ويشتمل على سبعة مطالب:

المصب الأون: اسمه ، وسسه ، ومولده.

المصب التالي: نشأته، وطلبه لمعلم.

لطب التالث: شيوخه، وتلاميذه.

المطلب الرابع: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المطلب الخامس: مكانته العسمية.

المطلب السادس: وقاته.

المطلب السابع: مؤلفاته.

المبحث الثاني : نبذة عن نظمه لجمع الجوامع باختصار ويشتمل عسى ثلاثية مطالب:

المطلب لأول: تحقيق اسم النظم ، وتوثيق نسبته للأشموي.

المطبب الثاني: شروح النظم.

النطب الثالث: أنماذج لزيادات الناظم على متن "جمع الجوامع .

الفصل الثالث: دراسة عن الترمسي بالحتصار وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عصر المؤلف ويشتمن عني ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحالة السياسية.

المطبب الثاني: الحالة الاجتماعية.

الطلب الثالث: الحالة العلمية.

المحث الثاني: ترجمة الترمسي باختصار ويشتمل على سبعة مصالب:

المطلب الأون: اسمه ، ونسبه ، ومولده.

مطب لثاني: نشأته، وطلبه للعلم.

مصلب الثالث: شيوحه وتلاميده.

لمصلب لرابع: شاء العلماء عليه.

المصلب الحامس: مدهمه العقهي وعقيدته.

المطلب السادس: وفاته.

المطلب السالع: مؤلفاته.

الفصل الرابع: دراسة محتصرة على كتابه ' إسعاف المطالع بشرح المدر اللامع نظم جمع الجوامع " ويشتمل على ستة مطالب :

المطبب الأول: اسم الكتاب ، وتوثيق نسبته للمؤلف.

المطلب الثاني: منهج الشارح في الكتاب.

المطبب الثالث: مصادر الكتاب.

المطلب الرابع: المآخذ عني الكتاب.

المطلب الخامس: مقارنة بينه وبين شرح الأشموني.

المطلب السادس: وصف النسخ.

القسم الثاني: قسم التحقيق : وطريقتي التي سرت عليها في التحقيق والتعبيس كانت على وفق الخطة المعتمدة من مجس قسم الدراسات العليسا الشرعية، ومن مجلس الكلية لتحقيق كتب التسراث الإسسلامية، وزدت عليها أشياء اقتضتها طبيعة الكتساب، ويمكسن تنحسيص طريقتي في النقاط التائية :

- ١ أثبت النص بعد المقابلة عبى طريقة النص المحتار، وذلك بإثبات ما يستقيم
 به المعنى في الصلب، وإثبات الفروق بين النسختين في اهامش.
- ٢ وضعت كلمات النظم التي في الشرح بين قوسين هكذا () وقمـــت بتحبيرها.
- ٣ قاربت بين نسخة النظم لتي اعتمدها الترمسي في شرحه وهي السدر اللامع بصم جمع الحوامع"، والسمخة التي شرحها الأشموني وهي: المسع اللوامع في نصم جمع الحوامع "، وإن كان تُمَّ فروقت أتبتها في همش.

- قمتُ بعرو الأيات القرآبية إلى السور، ودلك بدكر السورة ورقم الآيسة،
 وكتت الآيات بالرسم العثماني.
- ٥ حرَّجت الأحاديث البوية، والآتار الواردة، وراعيت الإيحاز، فإن كسال الحديث موجوداً في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيست بالإشسارة إلى موضعه فيهما؛ لتلقي الأمة لهما بالقبول، وإن كان في عيرهما أدكر مسس أخرجه من الأئمة ومن صححه كذلك.
- تمت بترجمة موجزة للأعلام الذين وردت أسماؤهم في النص المحقق ماعدا
 الأنبياء والمرسين، والخلفاء الأربعة الراشدين، والأئمة الأربعة المتبوعين؛
 لأن شهر قمم تغنى عن التعريف هم.
 - ٧- لتعريف بالطوائف والفرق والأماكن والبلدان الوارد ذكرها في النص.
- ٨- تقيدت بالنص، فعم أغير إلا ما رأيته خطأ واضحاً، مع إثبات الصحيح في الصلب، والتنبيه على الخطأ في الهامش.
- 9- التزمت بكتابة "قوله تعالى" قبل كل آية إذا كانست غيير موجسودة في المخطوط، وعبارة "قلق" كلما مر ذكر الرسول صبى الله عليه وسلم، واستبدلت عبارة " رضي الله عنه "بعبارة " كرم الله وجهه والتي تسرد عند البعض بعد ذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولا وجه لتخصيصه بها، لأن كثيراً من الصحابه لم يسجدوا للأصنام مثل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولم أشر إلى هذه الإبدالات في الحاشية، رغبة في عدم إثقال الهوامش بالتعليقات.
- ١٠ إذا حصلت زيادة في إحدى النسخ أقوم بإثباتها، مع الإشارة في الهامش إلى
 النسخة التي لم ترد فيها الزيادة.
- ١١ وصَّحت معني الألفاص العربية، والعيارات المشكلة، والمصطلحات العلمية
 لي تحتاج إلى توضيع بإنجار.
- ١٢ قمت بتوثيق المسائل الأصولية، ودلك بذكر أماكمها في أهم مصادر كتب الأصول.

- ١٣ ممت بتوثيق الأقوال التي ذكرها المؤلف منسوبة إلى قائليها من مصدرهم ما أمكن ذلك، وإلا نقلت عمن نقل عنهم.
- ١٤ قمت نوثيق النقول التي ذكرها المؤلف مصرّحاً بأصحابها ما أمكن دلث، ومنهجي في دلك أنني أتتبع الكلام حتى نمايته، ثم أضع في آحره رقماً وأذكر المصدر في الهامش.
- ١٥ وضعت عناوين حانبية لمسائل الكتاب واجتهدت أن يكون لفطها من
 كلام الشارح رحمه الله -.
- ١٦ أثبت نص الكتاب بالرسم الإملائي الحديث، وذلك بعد نسخ المحطوط، وقمت بتصحيح الكلمات التي تخالف قواعد النحو، واحتهدت في وضع علامات الترقيم كالفواصل بين الجمل، والنقطتين بعد "قال":، وعلامة الاستفهام وغيرها.
 - ١٧ وتَّقت القراءات من أمَّات كتب القراءات.
 - ١٨ وتَّقت الشواهد الشعرية، ونُسَبُّتُها إلى قائلها ما أمكن ذلك.
 - ١٩- صنعت فهارس متنوعة لتيسير الإفادة من الكتاب، وتشتمل على:
 - ١- فهرس الآيات القرآنية.
 - ٢- فهرس الأحاديث النبوية، والآثار.
 - ٣- فهرس الحدود، والمصطلحات
 - ٤- فهرس الأعلام.
 - ٥- فهرس الكتب الواردة في النص المحقق.
 - ٦- فهرس الفرق، والطوائف.
 - ٧- فهرس الأماكن والبلدان والمدن
 - ٨- فهرس المصادر، والمراجع.
 - ٩- فهرس الموضوعات.

صعوبات البحث

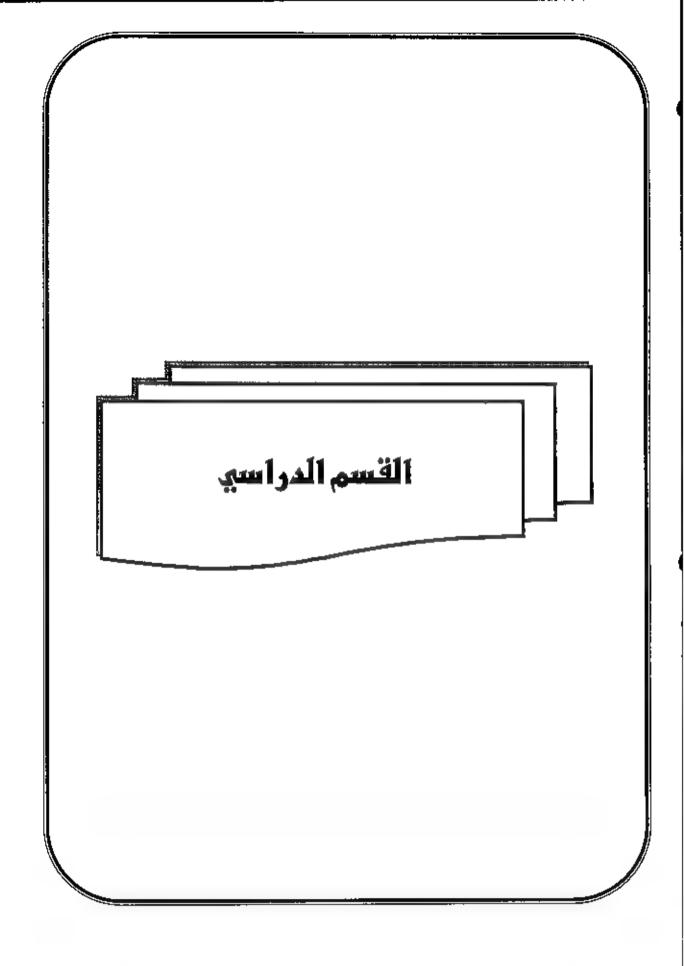
ولقد واجهتني في هذه الرساله صعوبات من أهمها:

- الإكتار من إيراد الأقوال، والاعتراضات، والردود، وإهام قائليها، فمن مسهج المصلف حفر الله له أله مولع بالساء للمحهول، فيورد القول ويرمر له ب "قيل"، أو "قال بعضهم"، أو "قاله جماعة"، أو 'حمل بعصهم"، ونحو ذلك دون أن يذكر القائل، أو يقول "رد هذا القول!، أو "اعترض هذا القول"، دون الإشارة إلى المعترض، أو من رد هذا القول، وقد دفعني هذا إلى بذل جهد كبير عند محاولة عزو الأقوال أو الردود أو الاعتراضات إلى قائليها.
- ٢) خموض عبارة الشارح الترمسي في أغلب الأحيان، الأمر الذي تطلب مني جهداً كبيراً في فهم النص، ومعرفة مراده.
- ٣) الاختصار الشديد في بعض المواضع الذي يصل إلى درجة الإغلاق، مما
 يحتاج معه إلى إضافة تعليقات توضح مراد الشارح.
- ٤) شُحُّ المصادر التاريخية التي تتحدث عن حياته، مع أن الذين ترجموا له أثنوا عيه ثناءً حسناً.

وأسأل المولى عز وجل أن يجعل ما قمت به من عمل خالصاً لوجهه، وأن يجعنه في ميزان أعمالي.

هذا وإنني لا أدعى الكمال فيما قمت به من عمل، بل هو جهد المقل، فإن كان صواباً فهو من توفيق الله، وإن كان غير ذلك فهو مني، واستغفر ربي، إنه كان غفارا.

وصدى الله على نبينا محمد وعنى آله وصحبه وسدم.



القسم الدراسي

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: دراسة مختصرة عن ابن السبكي،

وكتابه (جمع الجوامع) .

الفصل الثانمي: دراسة مختصرة عن الأشمونمي، ونظمه

لجمع الجوامع.

الفصل النَّالث: دراسة مختصرة عن الترمسي.

الفصل الرابع: دراسة عز كتابه (إسعاف المطالع بشرح

البدر اللامع نظم جمع الجوامع).



وفيه سحثان:

المبحث الأول: التعرف بتاج الدين ابن السبكي. المبحث الثاني: نبذة عن كتاب جمع الجوامع.

المبحث الأول التعريف بناج الدين ابن السبكي

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: اسمه، وبسيه، ومولده.

المطلب الثاني: نشأته، وطليه للعلم.

المطلب الثَّالث: شيوخه.

المطلب الوابع: تلاميذه.

المطلب الخامس: مكانته العلمية ووظائفه الدينية.

المطلب السادس: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المطلب السابع: مؤلفاته.

المطلب الثامز : وفاته.

المطلب الأول اسمه وتسبه ومولده⁽¹⁾

العه وتسبه:

هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف سن موسى بن تمام السُّبُكي ، نسبة إلى (سُبُّك) من أعمال المنوفية بمصر ("). ور د بعضهم في سبه: الخزرجي الأنصاري ("). يلقب بتاج الدين ، ويكنى بأبي نصر. مولده:

ولد رحمه الله في القاهرة ، وذكر أكثر المؤرخين الذين ترجموا له أنه ولـــد سنة سبع وعشرين وسبعمائة ، ورحح ذلك ابن حجر^(١) ، وابـــن العمـــاد^(٥) ، والشوكاني^(١) ، والزركلي^(٢) ، وكحالة^(٨).

وقيل: إن ولادته كانت سنة نمان وعشرين وسبعمائة. ذكر ذلك شـــيحه الذهبي في كتابه (المعجم المحتص)(٩).

نظر في ترجمة لين السبكي: البداية والنهاية لابن كثير (٢٢٠/١٤) ، حسن المحاصرة (٣٢٨/١) ، شارات الذهب (٢٢١/٦) ، البدر الطالع (٤١٠/١) ، الدرر الكامنة (٢٩/٣) ، البحرم الزاهرة (١٠٨,١١) ؛ طبقات الشامعية لابن قاضي شهبة (٤٠٤/٣) ، معجم المولفين (٢٥/١).

 ⁽١) القر: الأعلام (٤/١٨٤).

⁽٣) مهم بصعدي في كتابه أعياد العصر (١٩٠/٢) وانظر: طعات الشافعية الكيرى (١٥١،٩٣/١٠)

 ⁽¹⁾ انظر: اللمور الكامئة (٢/٥٢٥).

 ⁽٥) انظر: شدرات الذهب (١/١٢).

⁽١) انظر: الدر الطالع (١/١٠).

⁽Y) نظر: الأعلام (٤/١٨٤).

⁽٨) انظر: معجم المؤلفين (٦/٢٢٥).

⁽٩) انظر: للعجم المخص بالمحلئين ، للدهبي (ص ١٥٢).

وقيل: إن والادته كانت سنة تسع وعشرين وسيعمائة دكسر دلسث السيوطي (١)، والزبيدي (٢).

والأرجح أن ولادته كانت سنة سبع وعشرين وسبعمائة، نظراً لاتفاق أكثر المؤرحين على هذا القول ، ولأن المخالفين لم يذكروا أدلـــة علــــى هــــدا اخلاف.

⁽١) انظر: حس المحاصره (١/٣٢٨).

ر٢) انظر: تاج العروس (١٤١/١٧).

المطلب الثاني نشأته وطلبه للعلم

نشأ تاج الدين السبكي في أسرة عُرفت بالعلم والصلاح والمعرفة ، فأموه هو الشيخ الإمام تقي الدين علي بن عبد الكافي ، الفقيه الأصحولي ، والإمام المشهور ، صاحب التصانيف النافعة في الفنون المختلفة ، حتى قبل إنحا بعث أكثر من مائة و خمسين مؤلفاً ، وتوفى سنة (٧٥٦) ، وحده: زين الدين عبد الكافي بن عبي ، توفى سنة (٧٣٥) ، وأخوه الأول: بجاء الدين أحمد بن علي ، تحوفى سنة (٧٧٣) ، اشتغل بالتدريس والقضاء والإفتاء في القاهرة ودمشق (٣٠٠).

وأخوه الثاني: جمال الدين الحسين بن علي ، توفى سنة (٧٥٥) ، تسولى التدريس في القاهرة ودمشق^(٤).

وكل هؤلاء عُرفوا بالعلم ووصفوا بالفضل واشتهروا بالصلاح والديانة.

عاش التاج في هذه البيئة العلمية العاضلة ، فأثمرت علماً وفضلاً ونبوغاً مبكراً ، فاتحه إلى طلب العلم منذ صغره ، فحفظ القرآن ، ودرس الحديث والعقه والأصول والعربية وغيرها من المتون على والده ، وعلى غيره من علماء مصسر

 ⁽۱) سفر في ترجمته: طبقات الشامعية الكبرى (۱۰/۱۱) ، طبقات الشاهمية لابن قاصي شسنيبة (۳ ۳۱) ،
 حسن المحاصرة (۲۲۱/۱).

ر٣) انظر في برجمته: طيمات الشافعية الكوى (١٢٧/٦) ، الدور الكامسة (٣٩٦/٢) ، النجسوم لراهبه.
 (٣،٧/٩)

 ⁽٣) نظر في ترجمته طبقات الشافعية لابن قاضي شهنة (١٠٣/٣) ، إنباء العمر لابسن حجسر (٢١١) ،
 دسهل الصافي (٢/٥٨١).

 ⁽٤) الظر في ترجمته: اللمور الكامنة (٢١/٢) ، طفات الشافعية لابن قاصي شهية (٢٥/٢) ، حس محاصره
 (٤) ٢٤٨/١).

وممهم: يونس الديوسي ، وابن الشحنة ، وعبد المحسن الصابوين ، وابر سيد الساس ، وغيرهم. ثم انتقل مع والده إلى الشام سنة (٧٣٩) نظراً لتـــولي والـــده القصاء هناك ، وكان عمر التاج حينها اثنتي عشرة سنة.

واستقر في دمشق وأخذ عن شيوخها وعلمائها أمثال: المزيّ، والـــــهي ، وعيرهم، ولازم الذهبي كثيراً ؛ نظراً لملاطفته ومحبته له، وكان قليــــــــ الملازمــــة للمزي ؛ نطراً لكونه عبوساً مهيباً كما صرّح بذلك التاج السبكي(١).

⁽١) انظر: طبقات الشافعية الكيرى (١٠٠/٩) ، (١٠/٥٩).

المطلب الثالث

شيو خه

تتلمد الناح الن السبكي على كثير من علماء عصره ، في مصر ، وفي الشم ،
وأداد ملهم كتيراً ، ونحل من معينهم ، وهم كثيرون ، وقد حرّح له السن
سعد مشيخة، مات قبل أن يكملها, ومن أبرز مشايحه السذيل كشسرت
ملازمته لهم وتأثره بهم:

- الده: تقي الدين على بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة (٢٥٦) ، كان له أكبر الأثر في تكوين شخصيته العلمية ، وكان التاج مبجلاً لوالده جداً كما يظهر من ترجمته له ، وكان ينقل عن والده الكثير من الفوائد والمسائل (١).
- ٧- جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ، أبسو الحجساج المرّي، الشافعي ، الإمام ، الحافط ، شيخ المحدثين ، عمدة الحفاظ ، المتوفى سنة (٧٤٢)^(٢). أخذ عنه ابن السبكي علم الحديث ، حيث قال: "وقد قرأت عليه ، وسمعت عليه الكثير (٢٠٠٠).
- ٣- شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله الدهبي الشما الحافظ ، مؤرخ الإسلام ، ملأ الدنيا علما وفضلاً ، المتوفى سنة (٧٤٨). لازمه ابن السبكي كثيراً ، وأحبه

^() مظر: الطبقات الكبرى (١٠/٩٥).

⁽٢) عظر في ترجمته: تذكرة الحقاظ (١٤٩٨/٤) ، الدرر الكاسة (٢٣٣/٤) ، شمرات الدهب (١٣٦/١)

⁽٣) طقات الشافعية الكيرى (٢٩٥/١٠).

 ⁽٤) انظر برحمه في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهية (٢/٥٥) ، البدر الطالع (١١١١/٢) ، لدر الكسية
 (٤) البدر الطالع (٢٦/٣).

هؤلاء هم أشهر شيوخه الذين لازمهم وتأثر بهم كثيراً ، وقد تتلمد على غيرهم شمس الدين ابن النقيب ، المتوفى سنة (٧٤٥) ، وأثير الدين أبسو حيسان الأندنسي الفرناطي ، المتوفى سنة (٧٤٥) ، وعبد المحسن بن أحمد بسن محمسد الصابوني ، المتوفى سنة (٧٣٨) ، وصالح بن المحتار المتوفى سنة (٧٣٨) ، وابسن جماعة الكناني الحموي المتوفى سنة (٧٦٧) ، وزينب بنت الكمال المزي ، توفيت سنة (٧٤٠) ، وغيرهم (٢).

طبقات الشافعية الكوى (١٠١/٩).

 ⁽۲) مظر الملارز للكامة (۲۰۳، ۲۰۳)، (۳۹۸/۳، ۳۹۱)، طبقات الشافعية الكيرى (۹ ۲).
 (۲۷)، البناية والنهاية (۲/۱۲۱، ۳۱۹)، شقرات القحب (۲/۱۲۱، ۳۵۱، ۲۰۰).

المطلب الرابع تلاميذه

لا عرو أن يتتابع طلاب العلم للنهل من معين ابن السبكي ، فقد بلغ من الكانه العلمية شأواً كبيراً ، وأقرّ له الجميع بالذكاء والنباهة وعلو الكعب

وكان لهذا النبوغ أثره في تعلمه وتعليمه فقصده الطلاب من كر مكب، ليأخذوا عنه ومن أبرز طلابه:

- ۱- محمد بن محمد بن خضر القرشي الأسدي الزبيري ، شمس الدين الغزي الشافعي ، المتوفى سنة (٨٠٨). صاحب كتاب (البيروق اللوامع فيما أورد على جمع الجوامع)^(۱).
- ۲- يوسف بن الحسن بن محمد جمال الدين أبو المحاسن الحمــوي
 الشافعي، المعروف بابن خطيب المنصورية ، المتوفى سنة (۸۰۹)^(۲).
- ٣- علي بن سند بن علي بن سليمان الأنباري الشافعي النحسوي ،
 المتوفى سنة (٨١٤)^(١).
- ٤- أحمد بن ناصر بن خليفة الباعوي الشافعي ، المسوق سنة (٨١٦)

انظر في ترجمته بعية الرعاة (٢٢٢/١) ، طبعات الشافعية لاين فاضي شهية (٢٢/٤)

 ⁽۲) مظر في ترجمته: طبعات الشافعية لابن هاضي شهبة (۸۷/٤) ، البدر الطالع (۳٥٢/٢).

 ⁽۲) مطر في برجمه: شذرات الدهب (۱۰۷/۷).

 ⁽٤) انظر في برجمته: شذرات الدهب (١١٨/٧).

عز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز ، أبو عبد الله الحموي الشافعي ، المعروف بابن جماعة ، المتوفى سنة (٨١٩) (١٦, صساحب كتاب (النجم اللامع شرح جمع الجوامع).

ر١) . . مصر في برحمته الصوء اللامع (٧١٧) ، البدر الطائع (٢ ١٤٧)

المطلب الخامس مكانته العلمية ووظائفه الدينية

سَمَّا تاح الدين ابن السبكي في بيئة علمية فاضلة ، ووهبه الله دكاء حاداً ، ولساناً فصيحاً ، ونفساً حريثة.

فبدأت شمسه بالبزوغ وهو لا يزال صغيراً ، حيث أجازه شمس الدين اس النقيب بالإفتاء والتدريس وهو ابن ثمانية عشرة سنة ، ونزل له الذهبي عن مشيخة دار الحديث الظاهرية قبل وفاته ، وكان عمره حينها لا يتحاوز العشرين ، ودرس في غالب مدارس مصر والشام كالعزيزية ، والعادلية الكبرى ، ولغزالية ، والعذراوية ، والشاميتين ، والناصرية ، والأمينية ، ومشيخة دار الحسديث الأشرفية، وتدريس الشافعي بحصر ، والميعاد بالجامع الطولوي (٢).

وكان يدرس في فنون كثيرة ، وأكثر اهتمامه بعلم أصول الفقه ، وقد بمغ درجة شيخ الشافعية في وقته بالشام ، وعده السيوطي من الأثمة المحتهدين^(٣).

تولى القضاء ، وعُزل بأخيه بهاء الدين ، وتوجّه إلى مصر على وضائف أخيه (¹⁾ ، ثم عاد إلى القضاء وولي خطابة الجامع بعد وفاة ابن جَمْلُة (⁰⁾ ، ثم عُزل ، وحصل له فتنة شديدة ، وحَكَم بعضُ القضاة بحبسه فسُحن في القنعة نحو ثمانين يوماً (¹⁾ ، ثم عاد إلى القضاء ، وهو مع هذه المحن في غاية الثبات.

انظر: طبقات الشاقعية الكيرى (١/٩٧١).

⁽٢) الظر: شدرات الذهب (١٦/١٦).

 ⁽٣) انظر: حس المحاصرة (١/٣٢٨) ، شفرات الذهب (٢٢٢/٦).

⁽٤) انظر: بدائع الزهور (١ ١٨٨٥).

⁽٥) انظر: شدرات اللَّمْب (٢٢١/٦).

⁽١) انظر" للصدر السابق.

قال امن كثير: حرت عليه من المحن والشدائد ما لم يحر عنى قاصٍ قمه في عصره، وحصل له من المناصب والرياسة ما لم يحصل لأحد قمله ، وانتهت إيه الرياسة بالشام ، وأبال في أيام محته عن شجاعة وقوة مناصرة حتى أفحم حصومه مع نو صفهم عليه ، ولما عاد إلى وصائعه صفح عن القائمين عليه "(1).

وأتنى عبيه خافط ابن حجر بقوله: "وكان دا بلاعة وطلاوة لسان ، ودا إجادة في الخط والنظم والنثر ، عارفاً بالأمور ، حيد البديهة"(٢).

والخلاصة أن ابن السبكي بلا شك من أعلام القرن الثامن الهجري.

^() أنظر المدية و سهاية (١٤ ٢٩٦) ، الدر الكامنة (٢٠٥,٢)

⁽۲) عر اسر لکامه ۲ ۲۵)

المطلب السادس عقيدته ومذهبه الفقهي

عقيدته:

تاح الدين ابن السبكي أشعري متصوف ، يتضح ذلك من حلال أقوالـــه ومنها:

١- صرّح بذلك في جمع الجوامع حيث قال: "ونسرى أن أبا الحسن الأشعري إمام في السنة مقدّم ، وأن طريق الشيخ الجنيد وصحبه طريق مُقوَّم (١).

وقال عند الكلام على صعات الله تعالى: "ليس يحسم ولا حوهر ولا عَرَض ، ولم يزل وحده ، ولا مكان ولا زمان ولا قطر ولا أوان (٢).

٢- ورغم تبحيله لشيخه الإمام الذهبي إلا أنه نقم عليه حدّته عسى الأشاعرة ، فقال: "وهو شيخنا ومعلمنا ، عير أن الحق أحق أن يتبع، وقد وصل من التعصب المفرط إلى حد يسحر منه ، وأنا أخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين وأثمتهم ، الدير حملسوا لسالشريعة النبوية ؛ فإن غالبهم أشاعرة ، وهو إذا وقع بأشعرى لا يُنقي ولا يدر ، والذي أعتقده أقم خصماؤه يوم القيامة عند من بعس أدماهم عنده أوجه منه ، فالله المسئول أن يخفف عنه ، وأل يدهمهم

انظر: جمع الجوامع (ص ۱۲۸).

⁽٢) للصدر السابق (ص ١٣٤).

لعمو عده ، وأن يشقعهم فيه "(1). ولا شك أن هذا عنو في تقديس مذهب الأشاعرة، وإنما نقلت كلام ابن السبكي لأتبست أسمعريته، ومدهب الأشاعرة مدهب فاسد بلا شك محلف لمدهب أهل السلم والجماعة، وابن السبكي بسبب تعصمه لمدهب الأشاعرة وقع في كثير من عدماء السبة ومن أشهرهم شيح الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وله ترجيحات في المسألة العقدية تدل على أشعريته مش أن الكــــلام حقيقة في النفساني^(٢)، وأن العنة هي المُعرِّف^(٣).

مذهبه

ابن السبكي شافعي المذهب بلا شك ، يتبين ذلك لكل من نظر في كتبه ، حيث قال في ترجمة الإمام الشافعي: "رضي الله عن إمامنا المطبي الشافعي (⁴⁾. وقال في موضع آخر: إمامنا المطبي أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ورضي الله عنه (⁽⁰⁾. كما أن كل من ترجم له قد نسبه إلى المذهب الشافعي.

⁽١) نظر: فاعدة في الجرح و لتعديل وقاعدة في المؤرخين (ص ٣٧)

⁽٢) عطر: جمع الجواسع (ص ١٤).

ر٣) سصدر لسابو (ض ٨٣)

علم طبقات الشاهعية الكيرى (٢٠٣١).

⁽٥) مصدر سابق (۲۹۳۱)

المطلب السابع مؤلفاته

كانت حياة تناج الدين ابن السبكي - على قصرها - حافلة بالعطاء ، ومن أوحه العطاء تلك المكتبة الضخمة التي خلّفها وراءه ، ولقد ترك مصنفات كثيرة تدل على طول باعه ، وسعة اطلاعه ، ولاقت قبولاً ممن جاء بعده من العدماء ، وانتشرت في الآفاق ، وسارت مسير الشمس في الأفق ، وهو من العلماء القلائل الذين جمعوا بين الإكثار والتحقيق ، فكتبه كثيرة، ومع ذلك فإن شخصيته بارزة فيه ، واختياراته حلية وواضحة ، فلم يغب ابن السبكي بين ركام تنك الأقوال التي ينقلها عن العلماء ، رغم أن عصره كان يتسم بالجمع والتلخيص لنكتسب السابقة ، ومن أشهر مؤلفاته:

- ۱- الإبحاج في شرح مهاج البيضاوي في الأصول ، وصس فيه والده إلى مقدمة الواجب ثم أتمه ابن السبكي^(۱).
 - ۲- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (۲).
- ٣- جمع الجوامع في أصول الفقه، وسيأتي الكلام عنه قريباً إن شاء
 الله.

 ^() سبه آبي السبكي إلى نفسه في كتابه الأشباء والنظائر (٧٧/٢) ، والكتاب مطيوع بتحقيسق السندكتور ا شعبان محمد إسماعيل ، وحُقى في رسالتي دكتوراه بجامعة أم القرى.

 ⁽۲) سبه ابن السبكي إلى نفسه في كتابه الأشاه والنظائر (۷۷/۲) ، والكتاب مطبوع ضحفيق لشيخ عني
 عمد معوض ، والشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود ، وحُقق في رسائل علمة توقشت في جامعة الأرهر من
 خممة من طلاب العلم.

- عن جمع الجوامع^(۱) ، وهو عبارة عن أحوية أسئية
 وردت على كتاب جمع الجوامع.
 - التعليقة في أصول الفقه (١).
 - ۲- التوشيح على التنبيه ، والمنهاج ، والتصحيح (٣).
- ٧- ترشيح التوشيح وترجيح التصحيح في فقـــه الشـــافعية ، في اختيارات والله الشيخ الإمام^(٤).
 - ٨- أرجوزة في الفقه^(٥).
 - ٩ أوضع المسالك في المناسك (١).
 - ١٠ تبيين الأحكام في تحليل الحائض (٢).
 - ١١ رفع المشاحرة في بيع العين المستأجرة (^).
 - ١٢ الأشباه والنظائر في الفروع الفقهية الشافعية (٩).

 ^(.) سبه ابن السبكي إلى نفسه في كتابه الأشياه والنظائر (٧٧/٢) ، والكتاب مطبرع بتحقيس لسدكتور
 سعيد بن على الحميري ، نال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى.

⁽٢) دكره ابن السبكي في ياب الإجماع من كتاب رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (١٥١١) وأشاد بعا

⁽٣) انظر: طبقات الشافعية الكوى (١١٦/٨).

⁽٤) المصادر السابق (١٠١/٨٥٠) ، هدية العارفين (١/٩٣٩).

ره) عظوظة ، أورد منها السيوطي بعص الأبيات في كتابه الرد على من أخلد إلى الأرص (ص ٢٢)

ر1) نظر معدمة الأشياد والنظائر (١/ي) ، مقدمة تحقيق الدكتور/عند الكريم السلة لكتاب (الصاء اللامع شرح جمع الجوامع) للشيخ حلولو (٢٠/١).

 ⁽٧) مصدران السابقان.

 ⁽A) انظر: معلمة رفع الحاجب (٨٣/١).

 ⁽٩) مطبوع بنحقيق الشيخين/ عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض.

- ١٣- تخريج الفصول على الأصول^(١).
- ١٤ السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور (٢).
 - ٥١ قصيدة نونية في العقائد^(١).
 - 17 قواعد الدين وعمدة الموحدين⁽³⁾.
 - ١٧ رفع الحوبة في وضع التوبة (°).
 - ١٨ تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للغزالي (١).
- ١٩ قاعدة في الجرح والتعديل ، وقاعدة في المؤرخين^(٧).
 - ٢٠ حزء على حديث المتبايعين بالخيار (^).
 - ٢١ حزء في الطاعون^(٩).
 - ٢٢ أحاديث رفع اليدين (١٠).

⁽١) نظر: مقدمة رفع الحاجب (٨٢/١).

 ⁽۲) ذكره ابن السبكي في كتابه منع الموانع (ص ٢٥٦). وانظر طبقات الشاهعية الكبرى (٢١٥/٢). وهسد
لكتاب من أدلة أشعرية ابن السبكي وبين منحب الأشاعرة ومنحب الماتريدية تشامه في كثير من مسائل.

⁽٣) مظر: طبقات الشانعية الكوى (٣٧٩/٣) ، مع الموانع (ص ٢٥٦).

 ⁽٤) نظر. مقدمة تحقيق كتاب (تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي) كتبها الدكتور / عبسد لله ربيسع
 (٢٣/١) ، مقدمة الإنجاج (١٨/١).

 ⁽٥) مظر: طبعات الشافعية الكيرى (٦٨/٢).

 ⁽٦) مطر: طبقات الشافعية الكبرى (٦/٢٨٧).

 ⁽v) وهو مطيرع بتحميق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة.

⁽٨) طر: طبقاب الشامعية الكبرى (١٩١/١٠).

 ⁽٩) دكره حاجي خليفة في كشف الظهون (١/٤٠٨).

⁽١٠) عطر: مقامة الأشباد والتظائر (١ /ي).

- ٢٣ كتاب الأربعين^(١).
- ٢٤ طبقات الشافعية الكبرى^(۱).
- ۲۰ طبقات الشافعية الوسطى (۱).
- ٢٦ طبقات الشافعية الصغرى⁽³⁾.
- ۲۷ مناقب الشيخ أبي بكر بن قوام (°).
- ٢٨ (الدلالة على عموم الرسالة) حواباً عن أسئلة أهل صرابلس^(١).
 - ۲۹ الألغاز^(۷).
 - ٣٠ (حلب حَلَب) حواب عن أسئلة سأل عنها الأذرعي (^).
 - ٣١ معيد النعم ومبيد النقم (٩).
 - ٣٢- توشيح التصحيح للنووي(١).

⁽١) انظر: طبقات الشامية الكيرى (١٧١/٩).

 ⁽۲) مطبوع بتحقيق الدكتور/عبد الفتاح الحلو ، والدكتور/ محمود الطاحي.

 ⁽٣) رهي مطبوعة كما ذكر الدكتور / عبد الكريم النملة في مقدمة الصياء اللامع ، وانظر، السدر الكامسة
 (٤/٣) ، كشف الطنون (١٠٩٩/٣) ، شقرات الدهب (٢٢٢/٦).

 ⁽٤) انظر: للصادر السابقة.

 ⁽٥) مطر: مقدمة الإنجاج للدكتور / شمبان إسجاعيل (١٨/١).

⁽٦) انظر: مقلمة الإنجاج (١٨/١) ، مفلمة منع للواتع (ص ٢٧)

 ⁽٧) نظر طبعات الشافعية الكيرى (٩/٥/٩) ، هذية العارقين (١/٩٢٩) ، مقلمة الصياء اللامع (١٠١)

ر٥) المطر: شامرات الدهب (٢٢٢/٦) ، مقدمة الإيماج (١٨/١).

 ⁽٩) وهو يشمل على فوائد ونصائح ، وهو مطبوع في دار الكتاب العربي بمصر يتحقق محمد على النحار
 و ، حرين ، وطبع طبعة ثانية بمحقيق الدكتور / عبد الستار أبو عدة. انظر: مقلمة الضاء اللامع (٢٢ ٢)

٣٣ تشحيذ الأذهان على قدر الإمكان في الرد على البيضاوي(٢).

٣٤- أرجوة في خصائص النبي ﷺ ومعجزاته (١٦).

٣٥ التصحيح^(٤).

٣٦- ترجيح لصحيح الخلاف^(٥).

عضوط يوحد له نسخة في مكتبة الأوقاف العامة بعداد بسرقم (٢٧٦٤) ، وانظر هديمه ، حمد فير
 () مقدمة الضياء اللامع (٢١/١).

⁽١) ذكره حاجي عليعة في كشف الطون (٤٠٨/١) ، والبقدادي في هدية العارفين (٢٩/١).

⁽٣) الطر: طبقات الشافعية الكيرى (٩/٥٠٥).

⁽٤) نظر: مقلمة رفع الحاجب (١/٥٨) ، مقلمة نشنيف للسامع (٢٣/١).

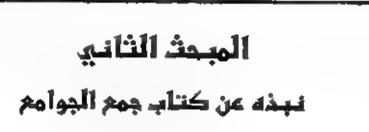
 ⁽٥) ﴿ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّاللَّمُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

المطلب الثامن وفاته

بعد حياة حافلة بالعطاء ، أصيب ابن السبكي بالطاعون ليلة السبب ، وتوفى لينة السبب ، وتوفى لينة التلائاء من ذي الحجة سنة (٧٧١). وكان عمره حيمها أربعاً وأربعين سنة ، ودفن بتربة السبكية، بسفح قاسيون، بدمشق.

ولقد كانت حياته مع قصرها عامرة بالنفع للمسلمين ، فجر. ه الله حـــير الجزاء ، ورحمه رحمة واسعة ، وأسكنه فسيح جناته (۱).

 ⁽۱) انظر: شذرات الذهب (۲۲۱/۲)، المعموم الراهرة (۱۰۸/۱۱)، حسن المجاصرة (۲۲۸/۱)، البدر المطالع (٤١١/١)، الدرر الكامنة (٢٢٦/٢).



فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب، ونسبته إلى مصنفه.

المطلب الثانمي: منهج ابن السبكمي في كتابه (جمع الجوامع).

المطلب الثالث: خدمات العلماء لكتاب (جمع الجوامع) .

المطلب الأول اسم الكتاب، ونسبته إلى تاج الدين ابن السبكي

اسم الكتاب:

اسم هذا الكتاب (جمع الجوامع) لا يتردد باحث في هذا ، وهو من الأمور المتفق عبيها ، يدل على ذلك أن ابن السبكي صرّح في مقدمة الكتاب هذا الاسم فقال: "ويضرع إليك في منع الموانع عن إكمال جمع الجوامع"() ، وقال في حائمة الكتاب: "وقد تم جمع الجوامع علماً"(). وصرح بذلك أيضاً في الأشباه والنظائر حيث قال: "غير أني صححت في (جمع الجوامع)..." (").

وقال في منع الموانع: "ولو أن الفطن تأمل صنيعي في هذا المحموع الصغير ، الذي سميته (جمع الجوامع) ، وجعلت اسمه عنواناً على معناه"⁽¹⁾.

وصرح بهذا الاسم أيضاً في كتاب الطبقات فقال: "وكتابنا (جمع الجوامع) مختصر جمعناه في الأصلين" (م). ومن الأدلة كذلك: أن العلماء السذين خسدموا الكتاب بالشرح والنظم والاختصار ، أثبتوا له هذه التسمية ، فقال جلال الدين المحمي: "... هذا ما اشتدت إليه حاجة المتفهمين لجمع الجوامع ... " (١).

 ⁽١) انظر: جمع الحوامع (ص ١١).

 ⁽۲) للمسر السابق (ص ۱۳۲).

 ⁽٣) الظر الأشباه والنظائر (٩/٣).

⁽٤) انظر: مع الواتع (ص ٣٦٩).

⁽a) انظر: طبقات الشافعية الكيرى.

 ⁽١) انظر شرح المحلي (٧/١). وانظر كذلك: مشيع المسامع للزركشي (٩٧/١) ، العنت الهامع للعراقبي
 (٢/١) ، الصياء الملامع للشيخ حلولو (١١٤/١) ، البدور اللوامع للشيح اليوسي (٩٤/١) ، وعيره

هدا الجزء الأول من اسم الكتاب متفق عليه (١) ، وإنما وقع الحسلاف في الثاني حيث وردت زيادات في عنوان الكتاب في مواضع أخرى على المحو التالي:

[جمع الجوامع في الأصلين والجدل والتصوف].

[جمع الجوامع في الأصلين].

[جمع الجوامع في أصول الفقه].

قال الدكتور عبد الكريم النملة: "ترجح لي أن اسم الكتاب هو الأخير ؛ وهو (جمع الجوامع في أصول الفقه) وذلك لأمور:

الأول: أن أغلب من ترجم لتاج الدين ابن الســبكي سمـــه كمـــذا الاسم.

الثاني: أن غالب الكتاب هو في مباحث في أصول الفقه ، ومبحث أصول الفقه .

الثالث: أن ابن السبكي نفسه قد عد هذا الكتاب من مصنفاته في أصول الفقه(؟).

 ⁽١) المراد باخرة الأول (جمع الجوامع) وذكر الاتفاق الدكتور عند الكريم النمله في مقدمة محممه لنصاء اللاسم
 (١/١)

⁽٢) العطر: الأشباه والنظائر (٧٧/٢) ، مقلمة الصياء لللامع (٢٤/١).

نسبة الكتاب إلى المؤلف:

يد نسمة كتاب (جمع الجوامع) لابن السبكي أمر مقطوع به ؛ ودلث لأر جميع من ترجم لابن السكي أثبت له هذا الكتاب ، وكدلك حميع من شرح الكتاب نسبوه إليه ، وأيضاً فإن ابن السبكي نسبه إلى نفسه (۱).

⁽۱) ظر دُشبه و سطائر (۲ ۷۷) ، صع المودع (ص ۳۹۹)

المطلب الثاني منهج ابن السيكي في جمع الجوامع

الخوامع مختصر ألفه ابن السبكي ، أتى فيه من ف ، الأصول بالقواعد القواطع ، بلغ من الإحاطة بالأصلين ملغ دوي ، لحد والتشمير ، ورد من زهاء مائة مصنف ، محيط نزيدة ما في شرحيه على المختصر والمنهاج ، مع زيادات كئيرة (١).

۲ رتب مصنفه على سبعة كتب ، صدرها بمقدمات أصــولية ،
 و ختمها بمباحث عقدية.

الكتب السبعة هي: الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، والاستدلال ، والتعادل والتراحيح ، والسابع في الاحتهاد وما يتبعه من مسائل التقليد والعتيا.

ثم عقد مباحث في الكلام على مسائل أصول الدين ، وقسمها إلى قسمين: مسائل اعتقادية عملية ، ومسائل اعتقادية علمية.

ثم ختم كتابه بخاتمة في التصوف.

٣- أورد تاج الدين ابن السبكي في كتابه جميع مباحث ومسائل
 أصول الفقه ، يما فيها المسائل التي لم يدكرها ابن احاجسب
 والبيضاوي وآخرون ، فقد زاد على من قبله.

٤ ابن السبكي يعرض المسائل بصورة موجزة جداً.

⁽١) انظر: جمع الجوامع (ص ١١).

ه - يبدأ تناوله للمباحث بتعريف المصطلحات الأصولية باحتصار ،
 ويتحنب في تعريفاته ما انتقد على التعريفات الاحرى.

يذكر الخلاف في المسائل بعدة صور:

فأحياناً يذكر الخلاف بصورة واضحة ، ثم يختار أو يصحح أو يرجح قولاً ، كقوله: "أصحها" ، أو "المحتار" ، أو "الراجع'، ثم يذكر الأقوال الأحرى.

وأحياناً يذكر قولاً واحداً يسميه بمرتبة معينة ، كقوله: "ثالثها" فيتعين وجود قولين آخرين.

٧- قد ينسب الأقوال إلى أصحابها ، ولكن بشكل قليس حداً. وصرح بغرضه من ذلك فقال: "ربما لم يكن القول مشهوراً عمن ذكرناه ، أو كان قد عزي إليه على الوهم سواه"(١).

٨ - لم يكن يتعرض لذكر أدلة المسائل إلا نادراً.

9- الكتاب كان غاية في الاختصار ، حتى إن ابن السبكي قطع بتعذر اختصاره فقال: "إنا جازمون بأن اختصار هذا الكتاب متعذر ، وروم النقصان منه متعسر ، اللهم إلا أن يأتي رجع مبذر مبتر "(۲).

⁽١) عظر: جمع الجوامع (ص ١٣٣).

 ⁽۲) صدر أي ينفل شيئاً من مكانه إلى غيره ، ومبتر: أي يأتي بالألفاظ بدراً أي توافض ، كأن يحدف مسيب أسماء أصحاب الأقوال. انظر: جمع الجوامع مع شرح المجلي (١٧٥/٢).

المطلب الثالث

خدمات العلماء لكتاب جمع الجوامع

مى حلال ما مضى من عرض منهج كتاب جمع الجوامع ، نطهر مجــــلاء أهمية هذا الكتاب ، ولذا فلا غرابة أن يتوجه كثير من العلماء لحدمته ، ويعكمون عليه شرحاً ، وتعليقاً ، ونظماً ، واختصاراً.

ويمكن تقسيم هذه الخدمات إلى خمسة أقسام:

١- شروح "جمع الجوامع".

٧- نظم "جمع الجوامع".

٣- الحواشي والنكت على "جمع الجوامع".

٤ - شرح لمسائل معينة من "جمع الجوامع".

٥- مختصرات "جمع الجوامع".

وسأذكر المؤلفات مرتبة حسب تاريخ وفاة مؤلفيها.

أولاً شروح "جمع الجوامع":

الموامع في شرح جمع الحوامع (١).

عمر بن إسحاق بن أحمد الغزنوي الهندي ، ت (٧٧٣).

٢) "تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٢).

لبدر الدين محمد بن بحادر بن عبد الله الزركشي ت (٧٩٤).

۳) "شرح جمع الجوامع"^(۳).

لبهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدميري ، ت (٨٠٥).

٤) اتشنيف المسامع شرح جمع الجوامع الأ).

لشمس الدين محمد بن محمد الغزي الأسدي ، ت (٨٠٨).

۵) 'شرح عقيدة جمع الجوامع"(*).

لحمد بن محمد خضر الأسدي الغزي ، ت (٨٠٨).

البروق النوامع فيما أورد عنى جمع الجوامع ((1)). وهو ايضاً نشمس الدين الغزي السابق ذكره.

٧) "النجم اللامع شرح جمع الجوامع"(٧).

⁽١) نظر: هدية العارفين (١/٩٠/١).

 ⁽٢) طبع في أربعة أجراء بتحقيق عبد الله ربيع ، وسيد عبد لعرير.

⁽٣) - انظر: ينوع لسول (ص ٢٠١).

⁽٤) انظر کشف انظنون (۱/۹۹).

⁽٥) نظر: شارات الدهب لابن العماد (٢١٠١٨).

⁽٢, وهو عدرة عن منافشات عنى متن "جمع لحوامع" أرسن به شمس الدين العري إن تاح الدين ابن السبكي، فلما وأى لكتاب أثنى عليه ، وأجاب عما أورد فيه في كتاب سماء "منع الموامع عن جمع لجوامسع". له السبحة خطية بمكتبة المركزية علامعة السلك سعود بالرياض تحت رقم (٢١٨١) . ذكره عبد الكريم اسمنة في مقدمه تحييق " نصياء اللامع" (٣٣/١١) ، و نظر" كشف الضود (٩٩/١١).

 ⁽٧) كشف الظنون (١ ٥٩٦) به بسخه خطبة عكبيه الحرم بدي برقم (١٤٤) دكره عبد لكريم النصيبية في
 مقدمة محفيو "لصيب، اللامع" (٣٢/١)

لعز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز ابن جماعة الكناني ت (١٩٨).

٨) أشرح جمع الجوامع الدان الدين أحمد بن عبد الله الغري العمري العمري الشافعي ، ت (٨٢٢).

٩) "الغيث الهامع شرح جمع الجوامع"(٢).
 الأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي ، ت (٨٢٦).

۱۱ "لمع اللوامع في توضيح جمع الجوامع" (۱۰).
 دشهاب الدين أحمد بن الحسين بن رسلان الرملي ، ت (٨٤٤).

١١) 'شرح جمع الجوامع (١١).
 لبرهان الدين إبراهيم بن محمد القباقي المقدسي ، ت (٨٥٠).

۱۲ "البرق اللامع في ضبط ألفاظ جمع الجوامع ((ع).
 لأبي الطيب محب الدين محمد بن علي بن أحمد المحلي ، ت (۸۵٥).

 ⁽١) نظر: كشف الطنون (٩٦/١) ، طبقات الشامية لابي قاصي شهية (١٠٠/٤)

 ⁽۲) وهر احتصار قشرح شيخه الزركثي "تشيف المسامع"، طبع في ثلاثة أجراء بتحقس مكتسة قرطسة
لبحث العلمي ، مصر ، الطبعة الأولى (١٤٢٠). وقد حققه محمود فرح السيد، وشهاب الدين فسارس
لبل فرجة الدكتوراه من جامعة الأوهر.

⁽٤) اطَر: كشف الطّنون (١/٩٦/٥).

⁽٥) نظر: إيصاح للكون للغنادي (١٧٦/١).

- ۱۳) 'الإيحاز اللامع على حمع الحوامع" (). لعسي بن يوسف بن أحمد العذولي الشافعي ، ت (۸٦٠).
- البدر الطالع في شرح جمع الجوامع (۲).
 الجلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحدي ، ت (٨٦٤).
- "شرح جمع الجوامع"(").
 لأبي الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ، ت (٨٨٥) ، واشتهر بشرح برهان الدين.
 - ۱٦) 'شرح جمع الجوامع"(٤). لمحمد بن حبيل بن يوسف المقدسي ، ت (٨٨٨).

⁽۱) انظر: إيصاح المكتري (۱/۲۵۱).

⁽٢) وهو مطبوع ومنتشر ، وهو أحسى شروح جمع الجوامع ، قال حاجي بحليفة: وهو شرح مقيد ممزوج (٢) عاية لتحرير والتدقيق وله حواش كثيرة ذكر صها حاجي خليفة حاشية الشيخ محمد بسل داود البسار أي الحموي ، ت (٩٥٤) ، وحاشية الشيخ ناصر الدين أبي عبد الله محمد المالكي العقساني ، ت (٩٥٤) ، وحاشية بدر الدين محمد بن أبي شريف في حاشيته على جمع الجوامع ، و ستمد فيها من شسرح عمد التحده الكمال محمد بن محمد بن أبي شريف في حاشيته على جمع الجوامع ، و ستمد فيها من شسرح الكوراني ، وتبعه في تعسمه غالبً ، كما ذكره السحودي في الصوء للامع ، والذي كتبه الكمال بن أبي شريف شريف شرح بلقول سماء "الدرر الموامع في تحرير جمع لجو مع".

ومن خواشي المعيدة على شرح اضمي حاشية الشيخ ركريا بن محمد الأنصاري الشمافعي ، ت (٩١٠)، وحاشية قطب الدين عيسى بن محمد الصعوي لإيجي ، ت (٩٥٥) ، وحاشية الشيخ حسن العطمان ، وحاشيه العلامة عبد لرحمن بن جاد الله البدني ، ت (١١٩٨) النظر: كشف الطبون (١٥٥١).

 ⁽٣) نظر. فهرس مكتبة الملكيه براي (٢٩/٤) ، كشف الطبوال (١٩٦١) ، مقدمة محصيل نصيباه اللامسخ
 (٣) ٢٩).

رة) نظر الصور اللامع مسحوي (٢٣٦١)

- ۱۷) "شرح جمع الجوامع"(1).
- لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الرحمن شهاب الدين الطوق ، ت (۸۹۳).
 - ۱۸ "الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع (۲).
 لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني القاهري الرومي ، ت (۸۹۳).
- ١٩) "الضياء اللامع في شرح جمع الجوامع"(٢٠).
 لىشيح حلولو ، أحمد بن عبد الرحمن الـــزليطني القـــروي المـــالكي ، ت
 (٨٩٨).
- ۲۰ "البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع (٤٠) ، للشيع حلول و السابق ذكره، وهو شرح كبير عن سابقه.
 - ۲۱) "شرح جمع الجوامع"(٥).
 لأبي حامد محمد بن خليل بن يوسف البلبيسي الرملي ، ت (٨٩٨).

⁽١) انظر: ياوغ السول (ص ٢٠٠).

 ⁽۲) حققه الذكتور أسعيد بن عالب المجيدي ، لبل دوجة الذكتوراه من الجامعه الإسلاميه بسبب مسبب ، ،
 وسطر: كشف الظون (١/٩٦/١).

 ⁽٣) صع بماس سنة (١٣٢٧) ، على هامش شر الينود ، ويحققه الدكتور عيد الكريم السملة ، وقد صُع سبه
 الحرد الأول والثاني.

دكر الدكتور / عبد الكريم النملة في مقدمة تحقيقه "للصياء اللامع" (۲۹/۱) أن له تسجه خطيه في مكتبه
 للمك الحسن الثاني بالرباط ، برقم (۳٤٧).

⁽٥) • الطر: الضوء اللامع (٢٣٦/٧).

٢٢) البحم اللامع شرح جمع الجوامع"(1).

أبي البقاء بحم الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكمابي ، ت (٩٠١)

۲۳) "شرح جمع الجوامع"(۲).

لعلاء الدين علي بن يوسف بن علي البصروي العانكي ، ت (٩٠٥).

الله المان على حداله المان المان على عداله المان التان التان على عداله المان التان على عداله المان التان على عداله المان التان على ا

۲٤) "الثمار اليوانع على جمع الجوامع"(").
 خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري الجرحاوي ، ت (٩٠٥).

ه ۲) "الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع (۱). لكمال الدين محمد بن محمد ابن أبي شريف المقدسي ، ت (۹،٦).

٢٦) "شرح جمع الجوامع"(٥).
 لعبد البر بن محمد ابن الشحنة الحلبي الحنفي ، ت (٩٢١).

 ⁽۱) به نسخة في معهد المخطوطات ، رقم (۱۱۵) ، كبت بخط المؤلف ، وتحصوي علم الحبير والأول ،
 واثنائث. وانظر: كشف الطبون (۹٦/١) م شفرات اللهب (٨/١٠).

 ⁽۲) نظر: ههرس مخطوطات شمشريني ، رقم (۲۱۵۷ ، ۲۲۰۰) ، وفهرس معهد المحصوطات بالكويت ، رقم (۹۳۰).

⁽٣) حمل في رسائل علمية يكلبة الشريعة بجامعة أم الفرى ، حقق القسم الأول منه الدكور محمد مشهوري معيم ؟ ليل درجة الدكتوراد ، وحقى الفسم الثاني محمد بن فاصر بن مربح ؟ ليل درجمه ماجسستير ، واحسم الثالث محمد صلاح الصاعدي الحربي ؟ لنبل درجة الماجميين ، وله بسخة محطيه في دار لكنسب المصرية برقم (٢٢٢). انظر: مقدمة تحقيق الضياء الملامع (٢٠/١).

⁽٤) طبع بشاس سنة (١٣١٢) ، و حدمه سليمان بن عمد الحبين ، وحسن بن عمد المرروقي ؛ ليل درجيسة للماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، بالرياض.

⁽٥) نظر: كشف الطون (١/٩٩).

۲۷) 'شرح جمع الحوامع'''. لأبي بكر محمد بن أبي المطف تقى الدين المقدسي ، ت (٩٦٠).

۲۸) اشرح جمع الجوامع ارم).

ىعبد الوهاب بن أحمد بن عمي الشعراني ، ت (٩٧٣).

٢٩) "الآيات البينات على شرح جمع الجوامع"(٣).

لأحمد بن قاسم العبادي الشافعي ، ت (٩٩٤).

٣٠) "ابدور اللوامع من خدور جمع الجوامع"(٤) ، لم يكمل.
 لبرهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن النقاني ، ت (١٠٤١).

٣١) "البدور النوامع في شرح جمع الجوامع"(٥) ، لم يتم.
 لأبي المواهب حسن بن مسعود اليوسي المالكي ، ت (١١٠٢).

٣٢) 'الدور النوامع في تحرير جمع الجوامع"(١). لمحمد بن الأمير ، ت (١٢٣٢).

٣٣) "البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع ال^(٧). لعبد الرحمن بن محمد الشربيني ، ت (١٣٢٦).

⁽١) انظر: إيضاح المكنود (١/٣١٦).

⁽٢) انظر: كشف العدون (١/٩٦/).

 ⁽٣) ذكر مؤنفه أنه بين فيه انتفاع ما أورد عنى جمع الجوامع وعلى شرحه بممحلسي مسس لاعتراصات :
 و لكتاب طبع مراراً.

 ⁽٤) انظر: هدية العارفين (١/٠٣)، يصاح لمكنون لبعدادي (١٧١/١).

 ⁽٥) البعص يجعل اسمه "الكوكب لساطع شرح جمع الجواسع" ، وقد طبع منه أربعة أجر ، بتحقيق السدكتور/ حميد حماني اليوسمي في جامعة الحبس الثاني. والظر. الأعلام (٢٢٣/٢) ، العتمع المبين (١١٨،٣).

⁽١) طَبِعُ بِهاسِ مِنْةُ (١٣١٢).

 ⁽٧) أفاد لدكتور عبد لكريم للملة في مصامة تحقيقه للصياء اللامع (٣١،١) أن له نسخة حصية في جامعه
 اسك سعود تحت رقم (١ ١٨٩٣)

- ٣٤) استرياق النافع بإيصاح وتكميل مسائل جمع الحوامع (١٠). لأبي بكر ، عبد الرحمن بن محمد باعبوي الحسيبي ، ت (١٣٤١).
 - ۳۵) ".بدر الساطع على جمع الجوامع (۲).
 شمد بخيت المطيعي الحنفي ، ت (۱۳۵٤).
 - ٣٦) "شرح جمع الجوامع"^(٣). لإبراهيم التاولي . لم تحدد وفاته.
 - ٣٧) "تفهيم السامع شرح جمع الجوامع"(١). لشهاب الدين أحمد بن محمد السفيري الحلبي ، لم تحدد وفاته.
 - ٣٨) 'زوال المانع عن شرح جمع الجوامع"(٥).

محمد بن عمار بن محمد ، لم تحدد وفاته.

⁽١) طبع في محلمين محصمة دائرة المعارف العثمانية ، يحيشر آباد ، سنة (١٣١٧).

⁽٢) طبع , تعليعة المتمدن , تنصر ، سنة (١٣٢٢).

⁽٣) نظر. آليوع سعري (١ ٣٠٤)

له نسخة خطبة في لمكنية الأرهريه ، رقم (١٧٨٦) ذكر دنث الدكتور أحمد فرح است سلسمال. الطر
 " لعيث الدامع" القسم الدراسي (ص ٣٤)

ره) نظر لصوء اللامع (٨/٢٣٢)

ثانياً: نظم "جمع الجوامع":

- "نظم جمع الحوامع"().
 لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الطوخي ، ت (٩٩٨).
 - ۲) 'الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع"(۲).
 جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ت (۹۱۱).
 وله شروح منها:
 - "شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع".
 لناظمه حلال الدين السيوطي.
 - ب- "البدر الطالع شرح الكوكب الساطع"("). لمحمد بن محمد بن عني البطاوري المكي ، ت (١٣٥٥).
- ج- 'شرح محمد سانم بن المختار بن ألما اليدالي "(^{١)} ، ت (١٣٨٣).
 - د- "إضاءة النور اللامع شرح الكوكب الساطع (°). لمحمد بن ياسين الفاداني ، ت (١٤١٠).

 ⁽١) انظر: كشف الظبرد (١/٩٩٨).

⁽۲) طبع بعدایة: مكتبة قرطبة ، مصر ، لطبعة لأولى (۱۶۷۰) ؟ وطبع أیضًا بمطابع دار انصحیفة بالقساهرة، اساشر: مكتبة ابن تیمیة ، الطبعة لأولى (۱٤۱۹) ومعه شرحه ادسمی لجبیس نصاخ اسامع بتوصیح معایی انگوکی، الساطع شمد بن علی بن آدم الأثیوی الونوی، وحققه الأخ حسان محمد حسین فسمد سیل درجة اندكتور ه من كلیة الشریعة بجامعة أم القرى فی مجمدین عام (۱٤۱۷ / ۱٤۱۸).

⁽٣) نظر: تشنيف الأسماع (ص ١١٥).

⁽٤) بشر: مقدمة محقيق كتاب "المهدب فيما وقع من القرائ من لمعرب" للسيوطي بساكتور التهامي لرحي الهاشي (ص ٣٦) ، وذكراهاشمي أنا استرجين محصوطان في المتحمد الوطني بمو كشوهد ، مقدمة تحفيسق الماكتور حسان فعميان لشرح كموكب الساطع (ص ٢٢)

 ⁽٥) عشر تنمه الأعلام (٢ ٢٥)

هـــ امعراج الطالع بن الكوكب الساطع ((). مولود بن أحمد الجواد اليعقوبي ، ت (١٣٤٣).

و - "سدم المطالع لدرك الكوكب الساطع" (٢). لحمد الحسن بن أحمد الخديم.

ز- 'الجليس الصالح الماقع تتوضيح معاني الكوكب الساطع"("). لمحمد بن علي بن آدم الأثيوبي.

۳) "الدرر النوامع في نظم جمع الجوامع (⁽³⁾.
 لعبد الله بن أحمد باكثير الحضرمي الشافعي ، ت (٩٢٥).

٤) لمع الموامع نظم جمع الجوامع .
 لعلي بن عيسى الأشموني ، وسيأتي الكلام عنه إن شاء الله تعالى.

ه) الدرر اللوامع نظم جمع الجوامع (°).
 لرضي الدين محمد بن محمد الغزي ، ت (٩٣٥) ، وقد وضع عليه شرحاً ولده بدر الدين بن محمد الغزي ، ت (٩٨٤) ، سمّاه "انعقد الجامع شرح الدرر اللوامع نظم جمع الجوامع (°).

۲) 'نظم جمع الجوامع' (۱).
 للمختار بن يونة الشنقيطي ، ت (۱۲۳۰).

^() نظر اسلم عط لع (ص ٣٩) ، مقدمة تحتيق كتاب المهدب (ص ٣٦).

⁽٢) طبع يتحقيق أبي محمد بن محمد الحسن،

⁽٣) - طبع بمكتبة ابن نيسية نسمة (١٤١٩).

٤) انظر شدرات المحب (١٣٦١٨) ، يصرح لكود (١٨/١)،

 ⁽a) نظر کشف انظنوں (۱ ۱۹۹)

رة) انظر هدية العارفين (٢ ٤٢٣)

انظم جمع الجوامع (۱).
 لعد الله بن إبراهيم بن عطاء الله الشنقيطي ، ت (۱۲۳۵) ، و شرح عطمه.

٨) "الجواهر اللوامع في نظم جمع الجوامع"(٢).
 للسيطان عبد الحفيظ سلطان المغرب الأقصى ، وشرحه عباس يسترهيم التعارجي ، ت (١٣٧٨).

(١) يلوع السول (ص ٢٠٣).

 ⁽٢) دكر المدكتور عبد الكريم النملة في معدمة تحقيق الضياء اللامع (٢٠/١) أن الكتاب مطيوع في معرب عام
 (١٣٢٧). وانظر: معلمة النقعه المالكي (ص ١٢٩).

ثالثاً: الحواشي والنكت والتقريرات على "جمع الجوامع":

- "بكت على جمع الجوامع"(١).
 لعز الدين محمد بن أبي بكر الكناني الشافعي ، ت (٨١٩).
- ۲) "الىكت على جمع الجوامع"(۱).
 لأحمد بن على بن حجر العسقلاني شيخ الإسلام ، ت (۸۵۲).
 - ٣) "تعليق على جمع الجوامع"^(٣).

لأبي الفضل محمد بن محمد ابن ظهيرة المخزومي الشافعي ، قاضي مكة ، ت (٨٦١).

- ٤) "اننكت اللوامع على المختصر والمتهاج وجمع الجوامع"(٤).
 أحلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ت (٩١١).
- "البدور اللوامع من خدور جمع الجوامع ((°) ، "حاشية على جمع الجوامع" ،
 لم تُكمل.

لبرهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني المالكي ، ت (١٠٤١).

۲) "حاشية على جمع الجوامع"(۱).
 نعبد الوهاب بن عبد القادر النائب ، ت (۱۳٤٥).

٧) "تقرير على جمع الجوامع"(٧).
 المحمد بن حسين الإمبابي ، شيخ الأزهر.

⁽١) 💎 نظر: كشف الظنون (١/٩٦/٥).

⁽۲) نظر: كشف الطنون (۱/۱۹م).

 ⁽٣) - انظر: نظم العقبان للسيرطي (ص ١٩٧).

⁽٤) عظر: كشف الظنون (٢/٩٧٧).

⁽٥) نظر: هذية العارفين (١/٣٠).

⁽٢) الأعلام (١/١٨٢) ، إيضاح المكتون (١/١٧١).

 ⁽٧) له سنحة خطية بالمكنية الأزهرية برقم (١٧٨٧). انظر: معدمة تحقيق الضياء اللامع (١/٣٣).

رابعاً: شروح لمسائل معينة من "جمع الجوامع":

- امنع الموامع على جمع الحوامع في أصول الفقه" \(^\).
 الابن السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، ت (٧٧١).
 وهو إجابات عمه أورده تدميده الغري في كتابه "البروق للوامع" سلوق الذكر.
 - ۲) "شرح عقيدة جمع الجوامع" (۲).
 لشمس الدين محمد بن محمد الغزي الأسدي ، ت (۸۰۸).
 - "الكلم الجوامع في بيان مسألة الأصولي من جمع الجوامع"(").
 لإسماعيل بن غنيم الجوهري ، كان حيًّا سنة (١١٦٥).
 - ٤) "شرح خطبة جمع الجوامع (٤).
 څمد بن قاسم بن محمد ، ت (١١٨٢).
 - ه) "حاشية الصبان على مقدمة جمع الجوامع (٥٠).
 لأبي العرفان محمد بن علي الصبان ، ت (١٢٠٦).
 - تقييدات على مسألة الأصولي في جمع الجوامع (١٠).
 لعبد الله بن حجازي إبراهيم ، ت (١٢٢٧).
 - المرقى الوصول إلى معنى الأصولي والأصول الالال.
 الحمد بن أحمد الجوهري ، ت (١٢٥١).

⁽١) وهو مطبوع بتحقيق الدكتور/ سعيد بن على لحميري. نال به درجة لدكتوره مي جامعة أم القري.

⁽٢) مطر: شدرات اللعب (٢١٠/٨).

 ⁽٣) له سباحة في دار الكتب لمصرية ، برقم (٤٠٤)

⁽٤) عظر: معلمة التقه عالكي (ص ١٧٣–١٧٤)

⁽٥) به سخة في لأرهرية ، برقم (١١٢٩)

⁽٦) عطر. أعلام أصول العقه للدكتور / محمد مظهر بقد (٣٤/٣)

 ⁽٧) له سنحة خطية في دار الكتب سصرية ، برقم (٢٧)

خامساً: مختصرات "جمع الجوامع":

ا) محتصر جمع الحوامع (۱).

لمحمد بن عمر بن هبة الله التصيبي استاهعي ، ت (٩١٦).

٢) 'لب الأصول مختصر جمع الجوامع".

لزكريا بن محمد الأنصاري ، ت (٩٢٦) ، وله شرحان:

أ- 'غاية الأصول شرح لب الأصول"(٢) ، للشيخ زكريا الأنصاري ،
 وعنى الشرح حواش ؟ منها:

١ - 'نيل المأمول حاشية غاية الأصول".

لمحمد محفوظ الترمسي ، ت (١٣٣٨) ، وسيأتي الكلام عنها.

٢- "نين المأمول حاشية غاية الأصول"(٣).

لمحمد ياسين الفاداني ، ت (١٤١٠).

ب- 'سرح الب في شرح اللب"(¹⁾.

لرضى الدين محمد بن إبراهيم الحنبلي ، ت (٩٧١).

۳) الفصول البديعة في أصول الشريعة ، مختصر لجمع الجوامع (٥٠).
 لمحمود أفندي عمر الباحوري ، ت (١٣٢٣).

المختصر جمع الجوامع (1).

لمحمد بن هبة الله النصيبي ، الحلبي الشافعي.

نقر: شدرات الذهب (۲۱/۸).

⁽٢) ... مصبوح ومشهور وحققه عيد الله بن محمد الصالح ، وقال به درجة الماحستير من جامعة أم لقرى.

⁽٣) انظر: تنمة الأعلام (٢١٧٥١).

⁽٤) . نظر. أعلام أصول الفعه (٣ ١٣٣).

صع عصبعة التمدال بالفاهراء، اسمة (١٣٢٣) فاكر دلك لداكتور / عمود هرج السبد في مقدمه محقيل المعدث الهامع (ص ٣٤)

⁽٦) فطر شدرت مدهب (٨ ٥٧) ، مصمة تحقيق الصباء اللامع (١ ٣٣) ، تنمة الأعلام (٢ ٥٠)

الفصل الثاني مراسة مختصرة عن الأشموني ونظمه لجمع الجوامع

وفيەمبحثان:

المبحث الأول: توجمة الأشموني.

المبحث الثاني: نبذة عن نظمه لجمع الجوامع

المبحث الأول دراسة عن الأشمونـي

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده.

المطلب الثانمي: نشأته، وطليه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المطلب الرابع: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المطلب الخامس: مكاتبه العلمية.

المطلب السادس: وفاته.

المطلب السابع: مؤلفاته.

المطلب الأول

اسمه، ونسبه. ومولده.

اسىد

هو عني بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد الأشمــوي ثم القــاهري المصري الشافعي (١).

لقبه نور الدين ، وكنيته أبو الحسن ، وهذا محل إجماع من كل من ترجم له(٢).

والبعض من المؤرخين يختصر اسمه فمثلاً: البغدادي ترجم له فقال: "عســـي أبن محمد الأشموني نور الدين المصري الشافعي"(").

وقال ابن العماد: أنور الدين أبو الحسن عنى الأشموني الشافعي الله

وقال عمر رضا كحالة: 'هو علي بن محمد بن عيسى بن محمد ، الأشمويي الشافعي المصري ، نور الدين ، أبو الحسن ، فقيه أصولي مقرئ (°).

⁽۱) انظر ترجمته في: شذرات الذهب لابن العماد (١٦٥/٨) ، الكواكب السائرة للعزي (١٩٥/١) ، بصوء اللاسع بنسخاوي (٦ ٥) ، اليدر لصالع مشوكاني (١ ٣٣٥) ، كنف الطبول خرجي بحيمة (٥٩١،٥)، هدية العدرفين ليغدادي (٢٣٩/١) ، الأعلام للرركني (١٠/٥) ، معجم المراعين لكحالة (٣٨/٧) ، ديوان الإسلام لابن العربي (١ ٢٩/١).

⁽٢) انظر المصادر السابقة

⁽٣) نظر الهدية العارفين (١ ١٣٩)

⁽٤) النظر شدرات الدهب (١٦٥٨)

ر۵) نظر معجم انؤلهیر (۲۸ ۷)

ولادته:

اتفق المؤرخون على أن مولد الأشموني كان في شهر شعبان مــــــ الســــة الثامنة والثلاثين بعد الثمانمائة من الهجرة (٨٣٨)(١).

وأما مكان ولادته فهو القاهرة(٢) ، وبالتحديد في نواحي قناطر الساع^(٣).

وأما نسبته (الأشموني) فهي إلى بلدة في صعيد مصر. قال الررقابي: 'العلامة أبو الحسن نور الدين الأشموني بضم الهمزة ، وسكون المعجمة ، سبة إلى أشمور، بدة بصعيد مصر"(٤).

⁽١) الظر للصافر السابقة في مصادر الترجف

 ⁽٢) انظر: الأعلام (٥/٠١).

 ⁽٣) انظر: الصوء اللوامع (٦/٥).

⁽٤) مقر شرح المواحب الله فيه (٧٣/٦). وجاء في معجم البلدان للحموي (٢٦١/١) "أشون وأهل مصر يقرلون" أشموس، وهي مدينة فليمة عامرة آهلة إلى هذه العاية ، وهي قصية كوره من كور الصعيد الأدل عرب النبل". وجاء في الخطط التوفيقية لعلي مبارك (٧٤/١): "اسم مدينة كبيره قدمة كثيرة اسدكر في مؤتمات سير أخبار القبط السابعين ، واقعة بين البحر اليوسفي والنبل ، ويقال إلها من بدء الملكة كبير البوقائية ، ملكة مصر".

المطلب الثاني نشأته وطلبه للعلم

مشأ الأشموني في مدينة القاهره ، وابني كانت في دلك الوقت مبارً اللعلم . ومهوى لأفقدة طلابه.

أما الأشموي فقد أراد الله به خيراً ؛ فتربى من صغره على الجد و لاجتهاد في الطلب.

قال الزركلي: سار على طريق أمثاله في تلقي العدم والمعرفة ، وعكف على طلب العدم ، وضرب المثل في التقشف في كل شيء ، حتى إنه لم يكن له هم إلا التعبد والعدم. حيث حفظ القرآن ، والمنهاج للنووي في الفقه ، وجمع الجوامع لابن السبكي في أصول الفقه ، وألفية ابن مالك في النحو ، ودرس لقراءات والمنطق والفرائض ، ولازم العلماء إلى أن صار عالماً ، وانتشر صيته بين العدماء والعامة.

⁽١) عظر المصادر السابقة في ترحمته

المطلب الثالث شيوخه وتلاميذه

أولاً: شيوخه:

1 – جلال الدين المَحَلَّي^(١):

محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد أبو عبد الله الشافعي المصري. ولد بالقاهرة سنة (٧٩١).

كان – رحمه الله – آية في الذكاء والفهم ، بــرع في الفنـــون: فقهـــاً ، وكلاماً ، وأصولاً ، ونحواً ، ومنطقاً ، وغيرها.

أنف كتباً نافعة هي في غاية الاختصار ، والتحرير ، وانتنقيح ، وقد أقبل عليها الناس وتلقوها بالقبول حتى وقتنا الحاضر.

من أشهر كتبه: شرح جمع الجوامع ، لابن السبكي ؛ وشرح ورقات إمام الحرمين في الأصول ؛ وشرح منهاج الطالبين للنووي ، في الفقه.

وله مؤلفات كثيرة لم يكملها ؛ من أجلها وأعطمها – كما ذكر السيوطي – رحمه الله –: تفسيره للقرآن الكريم ، كتب منه من أول الكهـــف إلى آخر القرآن.

توفى – رحمه الله ﴿ فِي صبيحة يوم السبت ، مستهل سنة (٨٦٤).

⁽۱) مصر في ترجمته: حسن المحاصرة للسيوطي (۱/٤٤٣) ، الصوء اللامع (۱/٣٩/٧) ، البدر النفائع (۲ م۱۱). شدرات الدهب لاين العماد (۲/۳۰۷).

٢ - شرف الدين المتاوي (١):

يجيى بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ، شرف الدين ، أبسو زكريسا الماوي، الحدادي ، المصري. ولد سنة (٧٩٨).

وي تدريس المدهب الشافعي ، وقضاء الديار المصرية وقال فيه السيوصي: "وهو آخر علماء الشافعية ومحققيهم". وله تصانيف منها: شرح مختصر المؤني.

توفى — رحمه الله — ليلة الاثنين ، ثاني عشر جمادى الآخرة سنة (٨٧١).

٣- الجوجري^(٢):

محمد بن عبد المنعم بن محمد بن محمد بن عبد المنعم بن أبي الطاهر إسماعيل الجوجري ، ثم القاهري الشافعي.

ولد سنة (٨٢١) بجوجر ، ثم رحل منها إلى القاهرة ، حيث تتنمذ عسى علمائها في عصره ، ألف مؤلفات منها: "تسهيل لمسالك إلى عمدة السالك ، لابن المقري" ، وغيرها.

توفی — رحمه الله — سنة (۸۸۹).

⁽١) نظر في ترجمته؛ حسن المحاصرة (١ ٥٤٥) ، الصوء اللامع (٢٥٤/١٠) ، شد ت الدهب (٣١٢ ٧)

 ⁽۲) انظر في برجمه الصوء اللامع (۱۲۳۸) ، سائع الرهور (۲۲۳۱۲) ، البدر الصابع (۲۰۰۲)

٤ - سيف الدين الحنفي^(١):

محمد بن محمد بن عمر قطلوعا البكتري. وبد عام (٨٠٠). أحسد عسن علماء عصره ، وبرع في الفقه ، والأصور ، واسحو ، وقد وي التدريس في أكثر المدارس ، له مصفات من أهمها. حاشية على أوضح المسالك لابن هشام.

توفى — رحمه الله — في ذي القعدة سنة (٨٨١).

a - a

أحمد بن على بن أبي بكر الشارمساحي الشافعي ، كان - رحمه الله - إماماً في الفرائض ، والحساب ، سدم الأشياخ إليه فيهما المقاليد ، له شرح عبى مجموع العلائي.

توفى – رحمه الله – في رحب سنة (٨٦٥).

⁽١) عطر في برجمته، حسن المحاصرة (٣٩٦) ، شدرات لدهب (٧ ٣٣٢)

⁽٢) عمر في ترجمته عظم العقيان مصبوطي (ص ٣٤)

ثانياً: تلاميذه:

السافعي ١٠٠٠ عبد الوهاب بن أحمد بن على الشعراني الشافعي ١٠٠٠.

ولد سنة (٨٩٨) والشعراني سنة إلى قرية أبي شعره المصري ، له مؤلفات عامها في التصوف: منها: "لواقح الأنوار في طبقات لأحيارا ، كشنف الغمة عن جميع الأمة". توفى سنة (٩٧٣).

٣ عبد الرحيم بن إبراهيم بن حجاج الأبناسي، زين الدين القساهري الشافعي (٢):

ولد بالقاهرة ونشأ فيها. له حواش وتقييدات على حديث: "بنما الأعمال بالنيات". توفى — رحمه الله — سنة (٨٩١).

 ⁽۱) انظر في ترجمته, شدر ت اسعب (۳۷۲۱۸) ، الكواكب، لسرية في ترجم استده الصيوفية للمساوي
 (۱۹۱۲) ، ديو له الإسلام (۱۹۱۳)

 ⁽۲) نظر في ترجمته طصوء اللامع (٤ ١٦٥) ، الكواكب السائرة (١ ٢٣٦) ، ديو، لإسمالام (١ ٩٩).
 معجم طؤلفين (٥ ٢٠١)

المطلب الرابع عقيدته ومدهبه الفقهي

١- عقيدته

لا شُتُ في أَن الأَشْمُونِي أَشَعْرِي المُعتقد ، فهو قد صرح بأصول الأَشَاعَرَةُ في كتابه (همع الهوامع) ، ومن ذلك:

أولاً: قوله: 'مذهب أهل الحق إثبات صفات الله تعالى الثمانية المجموعة في قور بعضهم:

حياةً وعلمٌ قدرةٌ وإرادةً كلامٌ وإبصارٌ وسمعٌ مع البقا(١)

ثانياً: تأويله لما عدا الصفات الثمانية ، كتأوينه صفة البد بالقدرة ، والاستواء بالاستيلاء(٢).

ثالثاً: قوله في عدة مواطن: "قال أصحابنا الأشاعرة"(").

رابعاً: تعريفه لخطاب الله بأنه الكلام النفسى(٤).

٢ - مذهبه الفقهى:

ذكر كل من ترجم له أنه شافعي المذهب(٥).

^() عمر: همع الهو مع (ص ٢٤٤)،

⁽٢) نصادر السابق (ص ۱۱۰ ۲ ٤٤٧)

⁽۳) مصدر السابق (ص ۱۲)

⁽٤) عصار السابق (ص ١٠).

 ⁽٥) نظر مصاد برحمته في المطلب الأول

المطلب الخامس مكانته العلمية وثناء العدماء عليه

لقد بمع الأشمولي مكانة لا محمى على من له أدلى نظر في ترحم علمساء وأخبارهم وسيرهم.

لا سيما علو كعبه في علم النحو خاصة ، ومع ذلك كسان مشساركاً في الفقه والأصول ، ولكنه اشتهر بشرحه لألفية ابن مالك ، المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" والذي أفاد منه المتأخرون كثيراً ، واعتمدوا عبيه حداً.

ومن ثناء العلماء عليه نتعرف على جوانب من شخصيته التي جمعت بسين العدم والعمل.

قال عنه ابن العماد: 'الشيخ الإمام العامل الصدر الكامل المقرئ الأصولي ... وكان متقشفاً في مأكمه وملبسه وفرشه الال

وتميز كذلك بحسن الصحبة ، وحلاوة الألفاظ ، وقعة الكسلام ، ولسين الجانب مع الإخوان. قال عنه تدميذه عبد الوهاب الشسعراني: 'ومسن العلماء العاملين شيخنا الإمام العالم الصالح الورع الزاهد نور الدين الأشموني الشسافعي رضي الله عنه ، وكان متقشفاً في مأكمه ، وملبسه ، وفرشه ، وصحبته أسلات سنين ، كأنها سنة من حسن سمته ، وحلاوة لفظه ، وقلة كلامه ، ولم يزل على ذلك حتى مات رضي الله عنه "(۲).

وقال عنه السحاوي: "وتميز وبرع في جميع الفضائل" (٣).

^() الطر شدرات الدهب، وينحو دنت وصفه نعري في الكواكب السائرة (٢٨٥١١).

⁽٢) انظر لوقح الأنوار في طبقات الأحيار (٦١,٢)

⁽٣) اظر الصوء للامع (٦/٥)

وقال الشوكاني: "وبرع في جميع العلوم"(١).

ووصفه الدكتور عبده الراجحي بأنه أبرز النحــــاة المصـــريين في القـــرد لعاشر، وبأنه من كبار النحاة المتأخرين^(٢).

⁽١) عظر: الدر الطالع (١/٤٩١).

٢) النظر: دروس في كتب النحو (ص ٢١٩).

المطلب السادس وفاته

و بعد حياة حافلة بالعطاء والتدريس، مضت على الأشمــوبي ســـة الله في علم الله. علمه الله.

وكانت سنة وفاته محل خلاف بين المترجمين له ؛ فقال الشوكاني: 'تسوق صاحب الترجمة يوم السبت سابع عشر من ذي الحجة سنة ثمان عشرة وتسمع مئة"(١).

وقال حاجي حيفة إنه توفي في حدود سينة تسيع مشية (٢) ، ووافقيه البغدادي (٣) ، والزركلي (٤).

وقال حاجي خليفة في موضع آخر إنه توفى سنة تسع مئة^(٥).

وقال ابن الغزي إنه توفى سنة (٩٢٠)(١).

وقال ابن العماد إنه توفى سنة (٩٢٩) تقريباً^(٧).

⁽١) ١٠ڟر: البدر الصالع (١/١٩٤).

⁽٢) انظر: كشف «طنون (١٢٥١).

⁽٣) انظر: هدية العارفين (٢٢٩/١).

⁽٤) انظر الأعلام (١٠,٥).

⁽٥) انظر کشف انظنون (۱۹۹۱)

⁽١) انظر ديو د لإسلام (١٣٠/١)

⁽۲) نظر شدر ب ۱۵.۸)

ورجح هذا القول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد^(۱) ، والسدكتور شوقي ضيف^(۱) ، والدكتور عبده الراجحي^(۱).

أما العزي في الكواكب السائرة ، فلم يجزم برأي في سنة وفاته ، مل فال: "معنها بين العشرين إلى الثلاثين وتسع مئة"(¹⁾.

ورجح الدكتور علي المحمادي أن وفاته كانت في العقد الثالث من القرن العاشر ، وأنه لا يمكن تحديد السنة ، بعد أن ضعف القول بتحديد الوفاة بسسة تسع مئة ، وقرر أنه لا يمكن القطع بترجيح أحد الأقوال السابقة (*).

⁽١) انظر، تحديق شرح الأشموي (١/٦).

⁽٢) انظر: للدارس المحوية (ص ٣٦٠).

⁽٣) انظر: دروس في شرح الألفة (ص ١٧٣).

 ⁽٤) نظر: الكواكب السائرة (١/٥٨١)

 ⁽٥) انظر: مقامة تحمين الناسم الأول من كتاب إسعاف الطالع (١/٤٩).

المطلب السادس مؤلفاته

ترك الأشموي وراءه مكتبة علمية حطها سانه ، وكانب ديباً واصحاً على سعة علمه ، وحسن تأليفه ، ومن أهم هذه المؤلفات:

١ - "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"(١).

ويُعد هذا الشرح أشمن الشروح وأوفاها لألفية ابن مالك.

يقول الأشموني في مقدمة شرحه: "هذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مهذب المقاصد ، واضح المسالك ، يمتزج بها امتزج الروح بالجسد ، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد ... خسلا من الإفراط الممل ، وعلا عن التفريط المخل ، وكان بين ذلك قواماً ، وقد لقبته أيمنهج السالك إلى ألفية ابن مالنك ولم آل جهداً في تنقيحه، وتقذيبه ، وتوضيحه ، وتقريبه "(٢).

ووصفه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بقوله: 'وهو أحس الشروح على كثرها ، واختلاف مشارها ... وأكثرها مادة ، وأبعدها شوطاً في ميدان الجمع والتهذيب ، بن نحن لا نبالغ إذ قطعه بأن هذا الشرح أوفى ما يتناقله قراء العربية اليوم من كتسب النحو والتصريف ، وأجمعها مذاهب النحاة وشواهدها وتعيلاها و لإشرة إلى توجيه شواذها في عبارة سهلة وأسوب لا تعقيد فيه (٢).

⁽١) طبع مومراً.

⁽٢) منهج لسانث (٢/١)

⁽٣) انظر شرح الأشموني على الألفية ، محقيق محمل محبي الدين عبد لحميل (١٠)

ويقول الشيخ محمد الطنطاوي: "فالحق أنه أغزر شروح الألفية مادة ، على كثرتما واختلاف مشاربها ، بل إنه من أوفى كتب السحو جمعت لمذاهب النحاة"(١).

ويقول الدكتور عبده الراجحي: "ولعله أكثر شروح الألفية استيعاباً لقضايا النحو"(٢).

۲- شرح التوضيع^(٢).

٣- شرح قطعة من التسهيل(1).

 $^{(0)}$ غ الفقه النهاج في الفقه النهاج

هرح نظم المنهاج^(۱).

٦- نظم "جمع الجوامع" في أصول الفقه ، وهو موضوع الدراســـة مـــع شرحه.

الموامع شرح لمع اللوامع نظم جمع الجوامع ، وسيأتي الكلام عنه.
 حاشية على الأنوار لعمل الأبرار ، للإردبيلي(٧).

 ⁽١) تشأة النحر (ص ٢٤٥).

⁽٢) - دروس في شرح الألفية (ص ١٧٣).

 ⁽٣) انظر: شرح المواهب اللدية (٢/٧٢).

رة) الصوء اللامع (٦/٥) ، اليشر الطالع (١٩١/١) ، وانظر: ديوان الإسلام (١٣٠/١).

 ⁽٥) انظر الكواكب السائرة (١/٥٨١) ، شدرات الدهب (١٦٥/٨) ، أواقح الأبوار (٦١/٢) ، الأعسلام
 (٥) انظر الكواكب السائرة (١/٥٨١) ، شدرات الدهب (١٦٥/٨) ، أواقح الأبوار (٦١/٢) ، الأعسلام

ر٦) انظر: الصادر السابقة.

 ⁽٧) فر الصوء اللامع (٥/٦) ، ديوان الإسلام (١٣٠/١) ، هدية العارفين (١/٩٧١) ، معجم هـؤسين
 (٧) ، كشف الظنون (٥٩١/٥).

٩- الرد على البرهان المقاعي في انتقاده قول العرالي: 'ليس في الإمكان أبدع مما كان "١١٠.

١٠ نظم إيساغوجي في المنطق^(١).

١١- نظم مجموع الكلائي(٣).

١٢~ الينبوع في شرح الجموع في الفرائض^(١).

⁽١) انظر: الصوء اللامع (١/٥)، ديو ل لإسلام (١٣٠/١).

⁽٢) انظر الصوء اللامع (٦ ٥)، البسر طالع (١/١١)، معجم مؤلمي (٢٢٥١٧)

⁽٣) انظر الصوء اللامع (٥١٦)

 ⁽٤) انظر هدية «عا فين (٧٣٩/١)، معجم للؤلتين (٧ ١٨٤)

المبحث الثاني نبذة عن نظمه لجمع الجوامع

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم النظم وتوثيق نسبته للطلب الأول: للكَشموني.

المطلب الثاني: شروح النظم.

المطلب الثالث: نماذج زيادات الناظم على متن متن جمع الجوامع.

المطلب الأول تحقيق اسم النظم، وتوثيق نسبته للأشموين

بعد النظر في ما قيل حول نظم جمع الجوامع للأشمون، والكلام حول سم النظم ونسبته للأشموني تبيَّن ما يلي:

أولاً: لم يصرح أحد ممن ترجم للأشموني - ممن اطلعت على تراجمهم- باسم النظم، وإنما دكروا أنه نظم جمع الجوامع - كابن العماد (١)، و لغزي (٢)، والسخاوي (٣)، والزركلي (٤)، وكحالة (٩).

أما صاحب "كشف الظنون"(^(۱)، و"هدية العارفين"^(۱)، فلم يذكرا أصـــلاً أنه نظم جمع الجوامع، وذلك حين ترجموا للأشموني.

ثانياً: أفاد الدكتور/ عبد الكريم النملة أن اسم النظم "الدرر اللوامع في نظم جمع الجوامع"(^).

ثالثاً: أفاد الدكتور/ محمد مشهوري نعيم بأن اسم النظم "البدر الطالع في نظم جمع الجوامع"(٩).

⁽١) بطر: شذرات الذهب (١٦٥/٤). وانظر: مقدمة تحقيق الدكتور/ علي الهمادي لاسعاف الطبع (١ ٤٠)

⁽٢) انظر: الكواكب السائرة (١/٥٨١).

⁽٢) انظر: الضوء اللامع (٦/٥).

 ⁽٤) انظر: الأعلام (٥/١٠).

⁽٥) انظر: معجم المؤلمين (٢٨/٧).

ر٦) انظر: كشف الطّون (١٥٣/١)،

⁽٧) انظر: هدية العارفين (١/٧٣٩).

⁽٨) عظر: مصامة تحقيقه للضياء اللامع (١/٢).

⁽٩) انظر: مقلمة تحقيقه للشمار اليوانع شرح جمع الجوامع للأزهري (٢٤/١).

قال الدكتور على المحمادي معلقاً على الاسمين السابقين: "ولم أحد أحداً سبقهما إلى هذه التسمية"(١).

رابعاً. أن اسم النظم: "البدر اللامع في نظم جمع الجوامع" وقد اشتهر النطم هدا الاسم ، يدل على ذلك:

أ) هدا هو الاسم المثبت في نسخة النظم المحقوظة في مكتبة الحرم المكي بسرقم
 (٨١).

ب) وهو المئبت في نسخة النظم المحفوظة في مكتبة الملك عبد العزيـــز بالمدينـــة
 المنورة "مجموعة مكتبة عارف حكمت، مجموع رقم (٢٨/ ٨٨).

ج) وهو المثبت في نسخة النظم المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٣٤٠).

د) طبع النظم بهذا الاسم بمصر سنة (١٣٣٢).

ه) هذه التسمية هي التي اعتمدها الترمسي.

خامساً: أن اسم النظم "لمع اللوامع في نطم جمع الجوامع"، وهذا هـــو الاســـم الصحيح للنظم، وإن كان قد اشتهر بالبدر اللامع يدل على ذلك ما يمي:

قال الأشموي في مقدمة شرحه: "فهذا شرح وجيز على منظومتي لجمع الحواسع في أصول الفقه... المسماة بلمع اللوامع في نظم جمع الجوامع... وقد لقته همع فوامع في شرح لمع اللوامع (٢٦).

^() انظر: مقامة تحقيقه لإسعاف للطالع (١/٥٤).

ر ٢) نظر^{- ه}مع الحوامع (ص ١).

ب) أن هذه التسمية هي المثنتة على نسخة النظم المحفوطة في مكتنة الأوقاف بالرباط برقم (٣٦٩).

ح)وهي المثنتة أيصاً في النسحة المحفوظة في المكتبة الصاهرية نرقم (٩٧٢٢).

وأما ثبوت نسبة النظم للأشموني، فبدل عليه أمور:

أولها: أن الناظم نسبه لنفسه في بداية النظم، حيث يقول (١٠):

يقولُ ذو التقصير الأشموني على الحمدُ لله المهيمن العلي

تابيه: أن أكثر من ترجم للأشمولي أثبت به هذ السطم، كساس بعماد^{۲۰}، والعري^(۲)، والسحاوي أن والشوكالي^{۲۰}، وعيرهم.

تالنها: ما وحد على صرتي محطوط اللهم ومحطوط الشمرح ممن أن الصمهم وشارحها هو الأشموني^{را)}

⁽۱) نظر همع اهوامع (ص۱)

⁽۲) عر شرات اسم (۲ ت)

⁽٣) مطر الكواكب مسائره (١ ٢٨٥)

⁽٤) ظر الصوء «الامع (١ ٥)

⁽٥) مظر البدر الطالع (١ ٤٩١)

⁽١) ظر معدمة تحقيق اسكنور عني محمادي لإسعاف سطالع (١ ٥٥)

المطلب الثاني شروح النظم

بعد النظر في معظم كتب التراجم وفهارس المخطوطات ، لم أجد لــــنهم جمـــع الجوامع للأشموني إلا شرحين هما:

- ۱- همع الهوامع شرح لمع اللوامع في نظم جمع الجوامع، للناظم الأشمولي.
 والشرح لا يزال مخطوطاً، ومنه نسخة محفوظة في مركر البحث العلميي
 بجامعة أم القرى تحت رقم (۲۷) أصول فقه، عدد لوحاته (۲۲٤) لوحة.
- ٢- إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع، للعلامة الترمسي
 وسيأتي الكلام عنه مفصلاً إن شاء الله.

المطلب الثالث

نحاذج لزيادات الناظم على متن جمع الجوامع

ربما يتنادر إلى ذهن القارئ أن الأشموني لم يكن سوى ناظم لكتاب جمع الحوامع، وأنه تابع ابن السبكي حذو القذة بالقذة، ولكن الواقع أن الأشموني قد راد عسى جمع الجوامع ريادات مهمة يمكن تقسميها إلى ثلاثة أقسام:

١- زيادات تتعلق بإلحاق المسائل التي أهملها ابن السبكي و لم يذكرها.

٢ - زيادات تتعلق بتغيير العبارات المعترض عليها في جمع الجوامع.

٣- زيادات تتعلق بترجيح واختيار له.

والأشموني قد ميَّز زياداته بوقوعها بعد قوله (قلتُ)، وقد يهمل تمييز الزيادة أحياناً ، وفي ذلك يقول في مقدمة النظم:

زوائداً كالسدرر الفوائسد وربمسا تمييسنزه أهمسست لأجل شيء يقتضمي التغمييرا

أمنحة من غيرر الفوائية مميزاً منا زدتية بقليت وربحنا أغسير التعسبيرا

وسأبدأ في ذكر أمثلة لهذه الزيادات، وطريقتي التي اتعتها هي أن أنقل في الغالب نص كلام ابن السبكي من "جمع الجوامع" ثم أذكر نظم الأشموني لعبارة ابن السبكي، ثم أبيَّل الزيادة معتمداً في ذلك على شرح الأشموني وشرح الترمسي للنظم.

حين ذكر ابن السبكي صيغ أداء الصحابي للحديث السوي، وما محتح به ممها قال: "الصحيح يحتج بقول الصحابي: قال الله و كدا (عسر) على الأصح ، وكذا سمعته أمر أو نحى، أو أُمِرْنا أو حُرِّم، وكذا رحص في الأطهر، والأكثر يحتج بقوله من السنة، فكنا معاشر الناس ، أو كال

الناس يفعلون في عهده في الشيء التافه (١) . فكان الماس يمعلون، فكانوا لا يقطعون في الشيء التافه (١).

نظم ذلك الأشموني بزيادة صيغتين هما:

أ) أمر ﷺ بكذا أو نحى عن كذا، من غير أن يقول: سمعته.

ب) كنّا نفعل كذا، من غير ذكر عهده وزمنه ﷺ، فنلحظ هما أمه دكــر
 صيغاً أهملها صاحب جمع الجوامع فقال("):

بقول ذي الصحبة قال المصطفى خلفاً هنا في شرحه للمختصر ثم سمعته فحسى أو أمسرا ثم أمرنا أو فينسا أو فسوض ثم من السنة عند الأكثر كنا معاشر الورى كان السورى ثمسة كنا عهد طه نفعال قلت فكنا قد فكانوا القطعا

يحتج في الصحيح قلت قد نفسى والخلف موجود كما هنا ذكسر قلت فذا بالا سمعته جسرى أو حرم أو رخص خلف المعترض فعن فسإن هكذا في الأظهر عهد النبي يفعلون ما يسرى فالناس كانوا ولعهد يهمسل في تافسه لا يفعلون شسرعاً

٢- حين ذكر ابن السبكي شرطاً من شروط الإجماع ؛ وهو أن يجتمسع لمجمعون كلهم على حكم واحد ، ولا يخالف منهم أحسد ، وذكسر الحلاف في المسألة فقال: "... وأنه لا بد من الكل وعبيه الجمهسور، وثانيها بغير الاثنان، وثالثها الثلاثة، ورابعها بسالغ عسدد السواتر،

⁽١) جمع الجوامع (ص ٧٤).

⁽٢) همع الموامع (ص ٢٩٢)، وانظر (ص٤٨٥،٤٧٧) من هذه الرسالة.

وخامسها إن ساغ الاجتهاد في مذهبه، وسادسها في أصول الـــدير. وسابعها لا يكون إجماعاً بل حجة"(١).

فللحظ أن ابن السبكي ذكر في المسألة سبعة أقوال، ونظم ذلك الأشمــوي وزد قولاً تامناً في المسألة ؛ وهو أن الأولى اتباع الأكثر ، فليس القول الجمــاع ولا حجة، ولا تحرم مخالفته ، حيث قال الأشموني^(٢):

> وأنه لا بد من كل هنا ثالثها ثلاثة والرابع خامسها إن ساغ الاجتهاد في ذي في أصول الدين والسابع لا قلت وقول ثامن عنهما عري

وهو الصحيح الثاني يقدم الثنا بالغ ذي تسواتر يضارع مذهبه سادسها مستى يفسي إجماع لكن حجسة حسسب ولكن الأولى اتباع الأكثسر

٣- حين تكلم ابن السبكي عن حكم العمل بخبر الواحد وما يتعلق بذلث قال: "يجب العمل به في الفتوى والشهادة إجماعاً، وكذا سائر الأمور الدينية، قيل سمعاً، وقيل عقلاً، وقالت الظاهرية لا يجبب مطبقاً والكرعي في الحلود، وقوم في ابتداء النصب، وقوم فيما عمل الأكثر بخلافه، والمالكية في عُمَلُ أهل المدينة، والحنفية فيما تعم به البلوى، أو خالفه راويه"(٢).

⁽١) جمع الجوامع (ص ٧٤).

⁽٢) همع الحوامع (ص ٢٠٠٠)، وانظر (ص٢٩٥) من هده الرسالة.

⁽٣) جمع الجوامع (ص ٢٢).

بظم ذلك الأشموني فقال، كما في نسخة همع الهوامع"(١).

يجب أن يعمل في الفتوى وفي وسائر السديني ظناً قسيلاً قسيلاً قيل وعقل بعض ذي الظاهر لا والحنفي فيما به البلوى تعسم قلت إذا بعد روى أو يُجهل

شهادة به بإهماع وفي بالسمع قلت وهو أقوى قسيلا مطلقاً الكرخي في الحد احظلا أو كان راويه خلافه يمل سبقه به بالاتفاق يعمل

أولاً: قال الأشموي في شرحه: "وقول النظم [قيل وعقلٍ] أحسن من قول الأصل: [وقيل عقلاً] لاقتضائه أن السمع لا دخل له في الدلالة علمي الثماني ، ولمسيس كذلك (⁽⁾ و لم يشر الترمسي إلى شيء من ذلك؛ لأن الأبيات في مسخته مختفه عن نسخة الناظم.

ثانياً: أن ابن السبكي أطلق القول عن الطاهرية بعدم وحوب العمل بخبر الواحد، وقيد انناظم ذلك بأن هذا القول إنما يعرف عن بعضهم كالقاساني وابن داود (٣). ثالثاً: ان ابن السبكي أطلق الخلاف في العمل بخبر الواحد إذا خالفه راويه، ولم يفرق بين أن تكون المخالفة بعد الرواية أو قبلها، ولكن الناظم قيد هذا – تبعاً للمحقق حلال الدين المحلي - بأن محل الخلاف في المسألة إنما هو فيما إذا روى الحديث أولاً، فإن تأخرت الرواية عن العمل أو جُهل الحال؛ فيحب العمل بخبر الواحد بالاتفاق (٤).

قلت إدا بأحرت أو يجهل

سبق به بالاتفاق يعمل

⁽١) ص (١٦٤)

⁽٢) همع المتوامع (ص ٢٦٥).

ر") عضر همم الهوامج (ص ٢٦٥) وقد ذكر دلك الدومسي أيضاً في شرحه، وورد البيت في مسخته هك.. وعند بعض الظاهر لا مطلقاً..... . . .

⁽٤) عظر همع التوامع (ص ٣٦٦)، وانظر (ص ٣٠٧) من هذه الرسالة، وقد ورد البيت الأحير في نسخة البرمسي هكد

٤- حين دكر ابن السبكي مسألة: هل يحور الاتفاق على أحسد لفولين بعد استقرار الحلاف قال: "... وأما بعده منهم فمنعه الإمام وحسوره الآمدي مطلقًا، وقيل إلا أن يكون مستندهم قاطعاً! (").

نظم ذلك الأشموني فقال:

والآمدي أجاز هذا مسلجلاً والآمسدي منعسله تحققساً لقاطع قلت وذا عندي أسد وبعده منهم ففخسرٌ حَظَـــلا قست بل الفخر المجيز مطلقـــاً وقيل جاز لا أن الحلف استند

فننحظ أن الناظم صحح عبارة ابن السيكي وذكر الصواب من النقسل عن الإمامين(٢).

ثانياً: اختار صاحب الأصل القول الثالث وهو التفصيل: أن الخلاف إدا ســتند لدليل قطعي لم يجز الاتفاق بعد استقرار الخلاف، وإن استند إلى دليل ظني حاز الاتفاق، وذكر أن هذا القول عنده أسد وارجح من قولي الإمام والآمدي، ودلك حذراً من إلغاء الدليل القاطع(٣).

حير ذكر ابن السبكي أسباب الوضع في الحديث قال "وسب لوضع نسيان أو افتراء أو غبط أو غيرها"(3).

⁽۱) جمع جنو مع (ص ۷۷).

⁽۲) انظر، همع همو مع (ص ٣٠٦) وانظر (ص٥٥٥) من همه امر سالة

⁽٣) انظر عمع الهو مع (ص ٣٠٩)، و نظر (ص٥٥) من هذه امرساله

ر٤) جمع اخوامع (ص ١٥)

وبطم ذلك الأشمويي فقال:

وسبب الوضع افترا نسي غلط أو غيرها قلت الثلاثة فقط

فقد دكر ابن السبكي أن أسباب الوضع أكثر من ثلاثة، وتعقبه الباظم في قوله. (أو عيرها) بأن أسباب الوضع هي الثلاثة فقط ، لدخول الغير في الافتراء ().

حين تكلم ابن السبكي عن خلاف الفاسق في الإجماع هر يعتبر أم لا
 بن المسألة على اشتراط العدالة في الاجتهاد فقال:

"إِنْ كَانَ الْعَدَالَة رَكَناً، وعَدَمُهُ إِنْ لَمْ تَكُنَ وَثَالِتُهَا فِي الفَاسَقَ يَعْتَبُرُ فِي حَقَ نفسه، ورابعها إِنْ بَيِّن مَأْخَذَهُ"(٢).

نظم ذلك الأشموني فقال:

وعسدم اختصاصسه أن يغتفسر ذا الفسق لكن ذا خلاف المشتهر وذي عدالة متى ركناً فقسر قىت ومقتضى البنا أن يعتبر

قال الأشموني: "وعلم من اعتبار الاجتهاد الاختصاص بالعدول، إن فرّعنا على أن العدالة ركن في الاجتهاد".

فإن قلنا ليست بركن فيه لم يختص الإجماع بالعدول، فبان أن في اعتبار الفاسق قولين، ومقتضى بنائهما على ما ذُكر أن يكون الصحيح اعتباره فإن لصحيح عدم اشتراطها في الاجتهاد كما سيأتي في بابه لكن الأكثرون على عدم عتباره مصفاً كما نبهت على ذلك من زيادة النظم... (٢).

ر١) نظر (ص ٢٦٠) من هذه الرسالة.

⁽٢) جمع الجوامع (ص ٧٦).

⁽٣) الطر مقدمة محقيل الذكتور على المحمادي لإسعاف المطالع (١٥٥).

هده بعض الأمثلة على زيادات اللطم عبى حمع الجوامع، وقد بلعت في كناب السنة (٢٩) موضعاً، فيكون مجموعه، (٤٢) موضعاً، فيكون مجموعه، (٤٢) موضعاً.

الفصل الثالث دراسة عن الترمسي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عصر المؤلف

المبحث الثَّانو_: ترجمة الترمسو_

المبحث الأول عصر المؤلف

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحالة السياسية

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية

المطلب الثالث: الحالة العدمية

غهيد:

لا تنك أن دراسة الحياة السياسية لعصر أي مؤلف تلقي الضوء على العوامل التي أثّرت في شخصيته، فالإنسان وليد بيئته، وإذا استقرت الأحوال السياسية، اردهرت النواحي الاقتصادية، وتبعها استقرار الحياة الاجتماعية، وهدا يسهم بدور بارر في نمو الحركة العلمية وتطورها في هذا البلد، ويساعد في تميئة الجو المناسب لطلاب العلم.

والعكس بالعكس، فإذا اضطربت الأحوال السياسية، اختيل الأمين، وضعف الاقتصاد، واضطربت الحياة الاجتماعية، ثم تتأثر بلا شيث الحركية العلمية.

ولهذا امتن الله عز وجل على أهل قريش بنعمة الأمن وتوفر الغذاء فقـــال تعالى في سورة قريش (لإيلاف قريش * إيلافهم رحلة الشتاء والصيف * فليعبدوا رب هذا البيت * الذي أطعمهم من حوع وآمنهم من حوف)

ولنشرع في بيان المقصود، وبالله التوفيق.

الحياة السياسية

وصل الشبخ الترمسي إلى مكة المكرمة سنة (١٢٩١)، وكاست سلاد الحيحار في دلك الحين تحت حكم الخلافة العثمانية، وكانت الحلافة حيسه في حالة شديدة من التدهور والضعف، وهو الوقت الذي كانت تسمى فيه بالرحل المريض، وعند السياسيين يقال لها: مرحلة الشيخوخة، أضف إلى ذلك أن روح التراع والفرقة قد دبت بين الأمراء، وكان التنافس المذموم على المناصب القيادية قد بلغ أشده.

وصل الترمسي إلى مكة وكان أميرها في ذلك الوقت هو الشريف عبد الله بن محمد بن عون، والذي تسلم مقاليد الحكم في الفترة ما بين (١٢٧٥ - ١٢٧٥). وكان قد تلقى تعليمه في الأستانة في تركيا، واشتهر برحاحة العقب، وحسن تدبير الأمور، والمعرفة بالأحكام الشرعية، وكان جلساؤه وأهل بلاطه هم العدماء والأدباء، وقد جمع بين اللين والشدة، كل في موضعه، مما عرس حسه في قدوب العامة والخاصة.

وفي عهده كانت مكة المكرمة تعيش حالة من الهدوء النسبي، رغم ضعف مركز الخلافة.

وبعد وفاة الشريف عبد الله في الطائف سنة (١٣٩٤) (١) استلم مقاليد الأمارة بعده أحوه الأكبر الشريف الحسين بن محمد بن عون، وكسال يقسيم في الأسنانة، كعصو في بحلس شورى اللولة، ولكن حكمه لم يستمر طوبلاً ؛ فقسد قتل مطعوناً في نفس العام الذي تولى فيه سنة (١٢٩٤).

ر) مظر: تاريح أمراء مكة (ص ٨٣٥)، صفحات من تاريح مكة (٢٨٩/١)، أعيان القرن الثالث عشم (ص
 ١٣٦)، تاريح مكة للسباعي (ص ٢٤٠).

وعد مقتل الشريف حسين انتقنت الأمارة من دوي عوب إلى دوي ربد، وعين لشريف عبد المطلب بن عالب للمرة النائنة سنة (١٢٩٧). وكان بشريف عبد مصب قد حكم الحجاز مرتين، وكبيراً في السن، وينتسب إن ريد السدي حكم أحفاده قربين وبصف، وكان السلاطين العثماليون يجا وله بشكن واصح، فبدأ أمارته الذيئة بإصمار أو امر تعسفية صد الأهالي، وكان لا يتولى عن اسبب والشتم، ويخاطب أشحاصاً مرموقين ولهم جاه بألفاظ خشئة في أثناء المقابلات.

بل زاد شره إلى أن قام بإلقاء القبض على عدد من ذوي السنطة السدين يحافهم عنى أمارته، فقتل بعضهم، وسنجن البعض الآخر، وأرسل آخرين مقيدين لل إستانبول. وأصدر قرارات تسمح للأشراف بمزاولة التحارة، أما غيرهم فسلا يزاولها إلا بعد دفع رسوم محددة إلى الشريف.

كن هذه التصرفات الظالمة اجتمعت، فتولد عنها شق القبائل لعصا طاعة الشريف، واضطرب الأمن، وكثر السبب والنهب، وانتشرت الفتن والقلاقن.

وم تكن علاقة الشريف سيئة بالأهالي فقط، بل حتى علاقتمه بالوالي التركي كانت متوترة، فأهمل الأخير مصالح الحجاز بسبب ذلك، مما ألجأ السلطان عبد الحميد إلى عزل الوالي التركي ناشد باشا، وولى مكانمه صفوت باشا، وسريعاً ما نشب الخلاف بينه وبين الأمير، فصدر أمر السمطان بعزلم، وولي مكانه أحمد عزت باشا، وما لبث أن احتدم الخلاف بينه وبين الشريف، فعزلم السلطان وولى مكانه عثمان نوري باشا، والذي استطاع بجرأته أن يقنع السلطان المعشماني بعزر الشريف عبد المصلب، فطوق بيته في منطقة لمشاة في الصائف بقوة عسكريه، ثم عرله وأحده أسيراً إلى الطائف، وكان دلك في سنه (١٢٩٩).

تم على إلى مكة وبقي فيها تحت الإقامة احبرية إلى أن هنئ في شهر ربيع انثاني سنة (١٣٠٣)^(١).

و بعد عزل الشريف عبد المطلب عين بدلاً منه الشريف عبد الله بن محمد بن عوب أميراً لمكة بالوكاله، وما هي إلا أيام حتى صدر أمر السبطاب عبد الحميد بتعيين انشريف عون بن محمد بن عون المعروف بعون الرفيق.

وكان عمره حينها دون الخمسين، وعاد الشريف عبد الله إلى إستانبول. وعين عضواً في مجمس الشورى بالأستانة.

وبعد توبي الشريف عون نشب اخلاف بينه وبين الوالي التركي عثمان نوري باشا، فصدر أمر الخبيفة بعزل الباشا، وولي مكانه حسير جميل باشا.

ولقد كان الشريف عون معروفاً بقسوته مع القبائل والحجيج، واحتجابه عن أعين الناس، وإسرافه في اضطهاد مناوئيه، وكان ميالاً للشك حتى أنه كون فرقة عسكرية لحراسته، وكان يستعين بما في تنفيذ أو امره، وتخير هذه الفرقة من أدنى الطبقات، بقصد إذلال أعيان ووجهاء مكة.

وفرض الضرائب على الحجاج، فلم يكن الحاج يخرج من مكة إلا بعدد دفع الضريبة. وعموماً فقد اتسمت فترة ولاية عون الرفيق بالطم والجور، مما نتج عنه اضطراب الأمن، وانتشار الفتن والقلاق، مما نتج عنه ضعف سطان الولاية وهبوط هيبة الأمارة إلى أدني المستويات.

وكانت فترة الشريف عون الرفيق مـــن (١٢٩٩ -- ١٣٢٣)، وانتـــهت بوفاته^(٢).

 ⁽۱) خلاصة الكلام في أمر ، البيد الحرام (ص ۳۲۷ – ۳۲۹)؛ أمراء مكة عبر عصور الإسلام (ص ۳۸۹)، تاريخ مكة المكرمة للسباعي (ص ۳۶۳ – ۵۵۰)، صعحات من تاريخ مكه مكرمة (۲۹۲ – ۲۹۷)، أسسر ، مكه مكرمه في العهد العثماني (ص ۱۷۲ – ۱۱۵)

 ⁽۲) نظر أمراء مكه في العهد العثماني (ص ۱۷۲). خلاصه لكلام (ص ۳۲۹)، أعيال لفرال الثالث عشبه
 الهجري (ص ۸۲۵)، دريح مكه للسياعي (ص ٥٥٠)

و بعد وفة تشريف عون الرفيق، تحاور السنطان عبد احميد أحاه لشريف عبد الإله من محمد والذي كان صاحب احق في الأمارة، وأصدر أمسراً تعسيين تشريف على من عبد الله من محمد أميراً على مكة وكان دلك في سة (١٣٢٣).

وفي سنة (١٣٢٦) أعلن السلطان عند الحميد عرب الشريف علي س عند الله، وعين عمه صاحب الحق عبد الإنه بن محمد، ولكم توفي قبل سموه مسن تركيا إلى مكة(١).

ثم صدر أمر السلطان بتعيين الشريف حسين بن علي بن محمد، بعد وفاة ابن عمه، وكان ذلك في سنة (١٣٢٧).

وكان الشريف حسين متديناً ومحترماً لأوامر الشريعة، بل كان يحث الناس على التزامها ويصر على تنفيذها ويعادي من يعاديها، وكان معادياً لأصحاب الحكم الدستوري في مركز الخلافة بسبب ما شاهده في بعضهم من التهاون بأمور الشرع وتعظيم المشاهد الشركية، وظل على هذه المعاداة حتى أعلى الثورة على الأتراك وقيام الدولة الهاشمية المستقمة عن الترك، واستتب له الأمر ملك على الحجاز سنة (١٣٤٣)، وفي هذه السنة بدأت سلسمة أحداث قيسام الدولة الهاشمية (١).

ر۲) عطر مكنة في القول الرابع هشو (ص ۱۷۱) تاريخ مكة للسباعي (ص ۹۹)؛ لأعلام (۳۰۹/۶). مر"ه اخرماد برا ۲۱۱)، ملوث لعرب سريحاي (۲۱۱، جويره العرب في الفول العشرين (ص ۱۵۱)، باريخ أمراء مكه (ص ۸٤۱)

أما الترمسي رحمه الله فقد كان بعيداً جداً عن تلك الأحداث، حيث كان بمأى ومعرل عن السياسة ككثير من علماء حرم في دلك الوقت، وكان مقطعاً لعتدريس والتأليف كما يتضح دلك من تواريح المدية والمهاية من مؤهاته '

⁽١) ﴿ ظُرُّ مَقْدَمُهُ مُحَقِّيقِ المُدكتورِ عَنِي مُحَمَّدي لإسعاف لمُطالع (١ ٩٤ - ٧٠

المطلب الثابي

الحالة الإجتماعية

نظراً لما تتمتع به مكة المكرمة من مكانة عالية في نفوس المسلمين، فقد احتلت رتبة سنية لا تخفى على أحد.

فهي قبلة المسلمين في كل عباداتهم، ويؤمها الحجيج في كــــل عــــام لأداء الركن اخامس من أركان الإسلام، ويقصدها العباد وطلاب العنــــــــ وطــــــلاب التجارة، والراغبون في حوار بيت الله الحرام.

وترتب على تلك الرحلات المتواصلة من أرجاء العالم إلى مكة، أن تكون في مكة مجتمع مختلط من شتى البلدان، ومتعدد الثقافات، ومختلف في النسواحي الاقتصادية والاجتماعية، وانقسم المحتمع المكسي في تلسك الفتسرة (١٣٩١ – ١٣٣٨) وهي فترة وجود الشيخ الترمسي رحمه الله إلى طبقات:

أولاً: طبقة الأمراء:

وهم الأشراف الذين تولوا أمارة مكة في الفترة (١٣٩١ – ١٣٣٨) من ذوي زيد وذوي عون، وتمتعت هذه الطبقة بالسيادة المعنوية والمادية في المجتمع المكي.

فقد كانوا هم الأمراء، وسيطروا أيضاً على حيرات مكـــة الاقتصــــادية. وكانت لننح والرواتب تصلهم من خزينة الدولة العثمانية.

وكاروا متميزين بسكنهم في القصور، وتمتعوا بالبساتين الخاصة في مكـة والطائف حيث المصيف(١).

⁽١) عظر: صفحات من فاريح مكة للكرمة (٢/١٠١٠).

ثانياً: طبقة القضاة والعلماء:

وهده الطبقة تتولى القضاء والتدريس والإفتاء احتساباً، سواء في السلحد الحرام، أو في المدارس أو في بيوتهم الخاصة.

و هذه الطبقة مكانة اجتماعية متميزة وإليها يننمي الشيخ الترمسي.

الحرب العالمية الأولى (١٣٣٦ - ١٣٣٨هـ) وما سبقها من أحمد ت، كان لها أثر بالغ في ضعف الأحوال الاقتصادية، مما حدا بأهل العلم إلى لاستعاب بكسب الررق لهم ولمن يعولون، وهذا الانصراف جعل الحكومة تصرف مرتبات شهرية للعلماء وللدرسين في المسجد الحرام، وكان المدرسون يحصلون عبى بعص العائدات المالية من المؤسسات الإسلامية المهتمة بنشر العلم.

أما منصب القضاء فهو من نصيب العلماء الأتراك فقط، ويتم تعيينهم من الأستانة، ذلك أن القاضي في ذلك الوقت كان يمثل السلطة الدينية لمحلافة العثمانية، فهو الذي يرأس الحفلات، والمراسيم السلطانية الخاصة بتنصيب أمسراء مكة (۱).

أما الشيخ الترمسي رحمه الله، فقد كان رزقه يأتيه من بلدت تسرمس حيث أن حده عبد المنان كان ميسور الحال(٢).

ثالثاً: طبقة التجار وكبار موظفي وأعيان البلد وشيوخ القبائل والعمد:

يأتي على رأس هؤلاء النحار الهنود ثم الحضارم ثم اليمنيون.

وهذه الطبقة كانت تستمد قوتما من السلطة الحاكمة، حيث أن التحسار يمدون السلطة بالمال في وقت حاجتها، والسلطة تستعين بالتجار وبأعياد البلد في حن لمشكلات بين الناس، وفي قمع التمرد والعصيان عن الدولة.

واحتياحات الناس ترفع إلى الأمراء عن طريقهم (٣).

⁽١) انظر: صفحات من ناريخ مكة (٢١٢/٢).

⁽٣) انظر: خاتمة كعاية للمتفيد (ص ٤٣).

⁽٣) انظر: صفحات من تاريخ مكة (٣/٥/٣).

رامعاً: طبقة العمال والصناع وصغار الباعة:

وهده الطقة تمثل الشريحة العظمى من الجحتمع المكي وتعاني من شـــصف العيش، وقلة الموارد، وأكثرهم من البدو والأفارقة والجاوه وغيرهم.

أما البدو فقد كانوا يحتكرون مهنة الحمالين، فيحملون الحجاح على حمالهم بين مكة والمدينة، ومكة والطائف، وبعضهم كان من الركسان اسدين يجبون للأسواق المكية المنتحات البدوية كالحليب والتمور والأقسط والأعسام، وكان موسم الحج يعتبر أهم وقت يستفيدون منه، وربما وصل الأمر بالبدو إلى الحشع، ومحاولة استغلال الحجاج، والطمع في أكبر مكسب مس ورائهم، وأن هذا المر طبعي إذا علمنا أن هذا هو الموسم الوحيد لهم، وأن هذا العمل هو المصدر الحيوي للدحل لحقولاء البدو، وإلا فإلهم في غير موسم الحج غاية في الكرم، وحسن الضيافة، وليس هذا تبريراً لضيعهم وإنما هو حكاية للسبب، وحسن رفادهم والرفق بمم فإلهم وقد الله، أما الأفارقة فقد كانوا يعيشون في وحسن رفادهم والرفق بمم فإلهم وقد الله، أما الأفارقة فقد كانوا يعيشون في أكواخ، ويعملون حمًّالين، وحفًارين (1).

 ⁽۲) انظر: صفحات من ناریخ مکة (۲۱٤/۲).

خامساً: طبقة الأرقاء والأغوات:

للأرقء وحود واصح في المحتمع المكي في تلك الفترة، ولهم لأير في احياة الاحتماعية، وهم على توعير:

- الرقيق الشركسي: وهم أصحاب البشرة البيضاء وقدموا من لقسطىطينية، وأسعارهم عالية حداً، وكان الرحال منهم يعملون خدماً في البيدوت، والنساء ويشترين لتسري، ولم يكن هذا النوع من الرقيق يباع في سدوق الرقيق.
- ٢- الوقيق الإفريقي: وهم أصحاب البشرة السوداء، وكان لهم سوق في مكة، ولهم دلالون، ويطلق عليهم أهل مكة اسم (النوبيين)، وكانوا يعمسون في الأعمال الشاقة كالبناء والحمل.

أما الأغوات: وهم المخصيّون، فكان غالبهم يعملون عبى حدمة المسجد الحرام وحراسته، والبعض منهم كان يعمل في خدمة نساء الطبقات العبيا في المحتمع (۱)، والحمد لله أن هذه العادة القبيحة (خصي السذكور) قسد انتهت واندثرت.

⁽١) عظر صفحات من دريح مكة للكرمة ٢١٩ - ٣٢١)

المطلب الثالث الحالة العلمية

وحود المسجد الحرام أثرى الحركة العلمية في مكة المكرمــــة بشـــكل لا يحفى

كيف لا وهو جامعة العالم الإسلامي، يفد إليه العلماء لقصاء السائ ولنجوار، ثم يجلسون لإفادة الناس، ويفد إليه طلاب العلم من كل أنحاء المعمورة لقصاء النسك، ثم يثنون ركبهم لتلقى العلم من العلماء.

وقد كانت الحركة العلمية نشيطة حدداً في تلك الفترة (١٣٩١ - ١٣٣٨). حيث كان عدد حلقات التدريس يبلغ عشرين ومائة حنقة (١).

وقد عاش الشيخ الترمسي –رحمه الله - في مكة في هذه الفترة، وكانست موارد العلم في تلك الفترة هي: المسجد الحرام، والمدارس النظامية يتغذى منسها طلاب العلم والمعرفة.

أولاً: المسجد الحوام:

يقول المستشرق الهولندي سنوك هرجروبحه: "إن أقدم الجامعات في مدينة مكة هو الحرم الشريف"(٢)، وقال أيضاً واصفاً طريقة التعليم في مكسة: 'إذا أراد المرء أن يكوّن صورة شاملة عن طريقة التعليم في مكة، فعليه أن يسير في الحسرم

ر) عفر -ربح مكة للسباعي (ص ٤٦٥)، التعليم في مكة والمدينة آخر العهد العثماني للدكتور محمد الشامح
 رص ٥)

 ⁽٢) انظر: صنحات من تاريح مكة للكرمة (٢/ ٩٠).

خمس مرات يومياً حلال الشهور السبعة الأولى من السبة الهجرية ؛ لأن سسهر الثامن وما بعده فيها تغيرات كثيرة ..." '.

وهدا وصف دقيق لمكانة الحرم التعليمية، وطرائق التعسم فيه

وقد عير مسحد الحرام في لقرن الرابع عشر لكثرة عدد هقهاء و مدرسير مل كل مدهب، وواكب دلك كثرة عدد الطلاب، وتعدد فنول التعسيم فيله، وكان حديراً به أل يدعى "الحامعة المفتوحة' حيث التعليم فيه متاح للحميع، وفي حميع العنوم و نفول ".

وكانت حصوات المسجد مكتطة محلقات التدريس و لكساب الطلاب شياً وشاماً على الدرس و مطالعة، و لاستعانة بمصابيح الشمع، حيث لا توحسد كهرماء، ولا أصواء، عير قاديل الزيت مسرحة حول المطاف و لأروقة"

وكانت الدروس الفقهية نقدم على المداهب الأربعة، وعنى حاسب أنا يحتار مدرس مدي ينتمي إلى مدهنه.

و لم يكل بتوبى التدريس في المسجد احرام إلا من محح في متحا، عني في فروع الشريعة والتفسير والحديث والفقه وتعقد الامتحاد هيئة من عدماء خرم، والذي نقوم بتعيين لمدرسين في المسجد الحرام هو شبح العدم، على المسجد الحرام، بالإصافة إلى فيامه بتنظيم المشاط العدمي و تتدريس (أ).

ومع مطبع القرد الرابع عشر الهجري، نوافد على المسجد حسر م عسدد كبير من لعلماء للندريس فيه، بعصهم أصله من ألباء مكه، و للعص لآخر مسن

⁽۱) عصد سای (۲ ۲ ۵۰۲)

⁽٢) عدر حرم شريف خامع والح معه مدكتور عمد نوه ب أبو سيمان (ص ٤٥)

⁽۳) صرسير وترجم (ص ۱۹)

 ^{(2) ،} ظر صفح ب من الربيح مكة منكرمة (۲ ۹۳ ۲)، التعليم في مكة و لما يسلة (ص ٩)، د يوس البعلسيم في المسجد لحراء (ص ١٦)

عدماء الأقطار الإسلامية الأحرى المهاجرين إلى مكة !.

وكال المسجد الحرام يعدي الدعوة بالمتخرجين منه، فعد أن يتلقى الطالب تصيباً وافر من العلم، بتم تعاشه إلى البلاد المفتوحة لبشر الدين، وتفقيه سكاها، وتوجيههم إلى الطريق لقويم لعادة رب العالمين، وأصبح كثير من هؤلاء الصلاب المبتعثين بعد ذلك قيادات فكرية واجتماعية في هده البلاد التي ذهبوا إليها، ولفع الله بحم العباد والبلاد (٢).

ثانياً: المدرسة النظامية:

كانت هناك عدة مدارس نظامية في مكة سواء من المدارس الحكومية، أو الأهلية.

ومن أشهر المدارس في ذلك الوقت:

- المدرسة الصولتية: والتي أسسها الشيخ محمد رحمة الله العثمساني سينة (١٢٩٢)، بدعم من السيدة/ صولت النساء، وتقع في حارة الباب، شمال غرب اخرم المكي الشريف، ولا زالت تؤدي دورها التعليمي حتى الآن. ويصر عدد العلوم لتي تدرس فيها إلى خمس وعشرين مسادة في مختسف الفنون(٣).
- المدرسة الفخرية: والتي أسسها الشيخ عبد الحق قاري، واقتدت في نظامها
 بالمدرسة الصولتية، وتقع في شعب عامر، ولا زالت عامرة إلى الآن، وهي

⁽١) نظر خرم بشويف الجامع و خامعه (ص ٩٩)

⁽٢) انظر: مصدر السابة (ص ٤٨)

⁽٣) نظر بدرسة نصوبية بمكه المكرمة (٩ ٩) رسانة فالجستير بسكوو عيد العزيز الفقيه، دريح بنعليم في مكة بد كنور عبد الرحم صالح (ص ٩٠)، دريح مكة بسباعي (ص ٥٨٠)، النعليم في مكة و بد يسه (ص ٣٩).

تتمع حالياً لورارة التربية والتعليم (١).

هدارس الفلاح: والتي أسسها الشيح محمد علي زيل سه (١٣٣٠)، ولا تزل تقوم بدورها الرائد حتى الاد^(١)، وتعتبر هــــذه لمــــدارس أعودحـــــً لممدارس الأهلية في دلك لوقت، وكانت تشمـــه في حتيــــر موادهـــا ومناهجها الحرم الشريف.

وغير ذلك من المدرس التي أسست عنى أيدي فاعلي الخير.

- المدرسة الرشدية: وهي من المدارس الحكومية التي أسست في العهد العثماني، وتقع في سوق المعلاة، وهي أول محاولة لإدخال التعليم الحديث في مكة المكرمة، وكان تأسيسها بين عامي (١٣٠١ و ١٣٠٠).
 - المدرسة الخيرية: والتي أسسه الشريف حسين.
 - المدوسة الواقية: وتقع في قلعة حبل اهندي.
 - مدرسة ابتدائية في حارة الباب، في دار "آل الفتنانة"(").

ولقد كان هذان الموردان - المسجد الحرام والمدارس النظامية - يسيران حنب في تنشيط الحركة العلمية، وكان بعض طبة العدم يجمسع بين التحصيل العدمي في المسجد الحرام والمدارس النظامية، وكان لبعض الأساتذة في المدارس النظامية حلقات علمية في المسجد الحرام، وبذلث أصبح التآلف والتعاون والمقاء بين الأستاذ وتدميذه متواصلاً في الحرم المكي وفي المدرسة النظامية (١).

١١) .نظر: بنعليم في مكة والمدينة رص ٥٠) تاريخ مكة للسياعي رض ٥٨) مكه في تمرب , بع عشر (ص
 ٣٠٩).

 ⁽۲) انظر: تاريخ التعليم في مكة (ص ۹۰)، التعليم في مكة والمدينة (ص ۴۹)، مكة في القرب الرابع عشر (ص
 ٣٠٨)

⁽٣) انظر في هده مدارس المصادر اسابقه

⁽١) انظر مقامه تحقيق الدكتور على اعتمادي لإسعاف عطائع (١٣١)

المبحث الثاني ترجمة مختصرة للترمسي

وفيه صبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ومسبه ومولده.

المطلب الثاني: نشأته، وطلبه للعلم.

المطلب الثَّالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: مذهبه الفقهي، وعقيدته.

المطلب السادس: وفاته.

المطلب السابع: مؤلفاته.

المطلب الأول

احمه وتسبه ومولده⁽¹⁾

هو الشبخ العلامة الفقيه الأصولي المقرئ الأديب محمد محفوظ بن عبد الله من عبد الله من عبد الله الترمسي (٢) ثم المكي الشافعي.

مولده:

ولد انشيخ محمد محفوظ رحمه الله في قرية (تَرْمَس) حيث قال عن هسه ا "ترمس قرية كانت فيها ولادتي ونشأني "(٢).

وقد اختلف في سنة ولادته. فقيل: إن ولادته في سنة (١٢٨٥)^(٤). وفيل: إن ولادته سنة (١٢٨٠)^(٥).

⁽⁾ انظر في ترجمت سع وبراجم لعمر عد الجبار (ص ٢٨٦)، نتر اللبرر في تدبيل نظم الدرر للشيخ عيد الله غاري المندي "مخطوط" (ص ٩٥)، نتريظ الشيخ أبو بكر بن طه السقاف لموهنة دي الفصل (٢٢١/٤) معرب الفصل (٢٢١/٤)، بأحلام للزركلي (١٩/٧)، محاتمة كفاية المستقد للعاداني (ص ٤٢)، أهل الحمجار معنهم التاريخي (ص ٣٤٢)، مداية المعاري إلى بحويد كلام الباري للمرضعي (٣/٢/١)، إمناع العضلاء بتسراجم الفسراء لمع ماوي (٣/٢)، وماع العضلاء بسراجم الفسراء لمع ماوي (٢/٢٥).

 ⁽٢) نسبة إلى (تَرْمُس) ضبطها المرجم له يفتح الناء اللهوقية، وسكون الراء المهملة، وفتح الميم، قرية من قسرى جاءا الوسطى تبعد عن مدينه "صولو" بنحو مائة وخمسين كيلو منز. انظر: الخلعة الفكرية للترمسي رض ٥).

 ⁽٣) عظر. الحلعة الفكرية (ص ٥).

 ⁽٤) وهو قول الشيخ عبد الله بن صدقة دحلان في تقريظه لموهبة دي الفضل (٢٣٥/٤)، وقول محمد ياسسير
 اعادابي في خاتمة كماية المستعبد (ص ٤٤)

⁽٥) هو قول الشيخ أحمد دحلال أخي الشيح محقوظ، ورجحه الدكتور على انحمادي وقال: ((وقد وجدت هد لعول في طرة آخر صفحة من كتاب "موهبة ذي العضل" (٢٣٥/٤) السخة المحموظة عبد ورثه الشميح عفوظ رحمه الله، وهو عبارة عن تحقيب على كلام الشيخ عبد الله صدحة دحلال، وجدت هذا القدول في مدكرة كتبت تخط الشيخ حريص علمكم بن دمياطي بن عبد الله عبد ورثة المؤلف)). انظر: معنمة محميس إسعاف المطالع (٢٦/١).

وقين إن ولادته سنة (١٢٨١)، ولا نعرف من قال به .

ولدي يطهر والله أعدم أن الراجح هو القول الثاني وأن ولادته كانت في سنة (١٢٨٠) في يوم الاثنين السادس من شهر صفر ؛ لأن أصحاب هذا القول من قارب لشيح وهم أعرف بمولده من غيرهم، ولأن الشيح قد ولسد وأبسوه غائب في مكة، ورحل إليه بعدما حفظ القرآن وأنقبه سنة (١٢٩١)، ويلرم من قول من قال بأن ولادته كانت سنة (١٢٨٥) أن يكون سن الشيخ حيئذ ست سنوات، وحفظ القرآن وإتقائه أمر مستبعد عنى ابن السادسة، ولكنه متصور من ابن الحادية عشرة (١٠).

⁽١) در الله كنور عني خدادي في مقدمه تحقيق إسعاف سطاح (٢٦) ((وجدت هد التول كديك - في طره خر صفيحة من موظية دي الفصل (٢٣٥,٤) نسخة الورثة، ونص المشت "لعل لصواب ما أرخه والده من أن خيلاد في ١٢٨١ وقد الجمهدات في معرفة الكانب عن طريق أدراب الشيخ بكني ثم ألمتد وليه و للم أن خيل).

⁽٢, ١٠ظب مصمه تحصق بسعاف سطالع (١ ٧٦)

المطلب الثاني نشأته وطلبه للعلم

سناً رحمه الله - في بيت علم وفضل في قرية ترمس، فأبوه هو معلامة الشيخ عبد الله الترمسي، وحده هو العلامة الشيخ عبد المنان الترمسي، لدي أسنأ المعهد الإسلامي بقرية ترمس، إلى معقل من معاقل المعرفة. وكانت محط ألط رطبة العلم في تنك البلاد، ويدرس في معهدها كوكبة من العلماء.

تنقى الترمسي مبادئ العلوم في حداثة سنّه عن أفاضل علماء (حاوا)، وتفقه على يد والده، ثم استقدمه والده إلى مكة المكرمة، ورحل إليه سنة (١٢٩١) فاستوطن معه فيها، وحفظ القرآن وأتقنه.

يقول الشيخ عبد الله بن صدقة دحلان: "بشأ في حجر والده أحسن نشأة، وقرأ عليه جملة من الكتب منها: "فتح المعين"، و"فلتح الوهلاب"، و شسرح الشرقاوي على الحكم"، وبعض تفسير الجلالين". ثم رحل إلى (حاوا) بصحبة أبيه، وانتقل إلى (سماران)، وقرأ على العلامة الشيخ صالح بن عمر السماراني الجاوي جملة من الكتب منها "شرح الحكم" و"تفسير الجلالين" و"شرح المارديني" و"وسيلة الطلاب"(١).

يقول عن نفسه: "ترمس قرية كانت فيها ولادتي ونشأتي، إلى أن سفست من عمري نحو ثلاث وعشرين سنة، ثم رحلت منها لحيج بيت الله الحرام'' '.

 ^() نقريظ عبد الله دخلان على "موهبة ذي الفصل" (٤/٢٣٥).

⁽١) الخفعة المكرية للترمسي (ص٥).

وقرأ عبى الشيح عمر س بركات الشامي "شرح شدور المدهب لابس هشام الأنصاري.

وقرأ عنى الشيخ مصطفى العفيفي 'شرح جمع الجوامع" للمحلي و 'مغيني اللبيب'

وقرأ على الشيخ حسين بن محمد الحبشي جملة من أوائل وأواخر "صحيح البخاري".

وقرأ على الشيخ محمد سعيد بابصيل "سنن أبي داود' و' سنن الترمـــدي" و"سنن النسائي".

وقرأ على مشيخ محمد الشربيني الدمياطي 'شرح بن القاصح'، و'شسرح الدرة لمضيئة'، و"شرح طيبة النشر في القراءات العشر'، والسروض النضير'، لمعتولي، وأشرح الرائية'، و إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر'، و تفسير البيضاوي'، بحاشيتي زاده.

وقرأ على الشيخ محمد شطا أكثر لعوم الشرعية والآلات الأدبية، وهـــو عمدته في الرواية والتحديث.

وقرأ على الشيح أحمد الزواوي "شرح عقود الجمان" للسيوطي، وبعضاً من 'الشفا' للفاضي عياض.

وقرأ عمى لشيح محمد أمير رصو د 'موطأ الإمام ممك'، وكال ذلك في لمسجد السوي بالمدينة المبورة.

يقول نشيح عبد الله دحلان في وصف الشيخ الترمسي في طلبه للعلسم: كان مشمراً عن ساعد الحد، مع التواضع والحمول، بادلاً لفائس أوقاته في إدراك معقولها والملقول، فحار بهممه قصنات السنق، وعنى الأفراب برع وحسار العاية التي تقهر عيره، وألف التآليف لتي أشرقت شموسها في سماء التحقيسق وأسفرات عرائس أبكارها عن أوجه التدقيق"(١).

وقال عده: 'استهر صيته في الفقه وأصوله والقراءات، وشارث في فلسوت كثيرة (۲۶۰).

توى التدريس في المسجد خرام بعد أن أجازه لشيح محمد لشربيبي الدمياضي، وتحرح عبى يده طلاب عادوا إلى بلادهم حاملين مشدعن العسم والمعرفة (٣).

يقول مشيح عمر عد لحبار (ومن علماء مستحد احرم لدين ستهروا عؤلفة م وطلابهم محمد محفوط الترمسي وكان بدرس بعض مؤ عاته وهيي: اموهمة دي مفضل شرح مقدمة بأفصل أربعة أحراء ، و لكوكب مساطع شرح بصم جمع الجوامع) (1).

⁽١) عطر عمريط عبد الله دخلال لكتاب "موهبه دي القصل" ٤ ١٣٥٠.

⁽٢) مصدر ساس وانظر كفاية مسميه (ص ٤٢)

⁽٣) - انظر سير وتراجم (ص ٢٨٦)، أهن خجار بعقهم التاريخي (ص ٣٤٢).

⁽٤) سير وبرجم (ص ٢٠ ٢١)

المطلب الثالث شيو حه و تلاميذه^(١)

أولاً: شيوخه:

لقد تتلمذ الشيخ الترمسي على كثير من العلماء والمشايخ في قريت "ترمس ثم حاوا ثم رحل إلى مكة المكرمة، وأخذ عن علمائها، وسأدكر فيما يلى أشهر شيوخه مراعياً في ترتيبهم سنة الوفاة:

١ – مصطفى بن محمد بن سليمان العفيقى:

ولد ببلدة عفيف من قرى مصر ونشأ بها، وبدأ بحفط القرآن الكريم ثم تلقى العلم على مشايخ الجامع الأزهر، ثم قدم مكة فقرأ على عدمائها فأجيز بالتدريس بالمسجد الحرام، درس عليه الترمسي "شرح جمع الجوامع للمحلي"، "مغني اللبيب". كان فقير الحال يتعيش بالكتابة. كتب بخطه كثيراً من الكتب. توفى بمكة سنة (١٣٠٨)(٢).

٣ - السيد أبو بكر بن محمد بن زين العابدين شطا المكي:

ولد سنة (١٢٦٦)، ونشأ بمكة، وحفظ القرآن وعمره سبع سنوات، ثم حفظ بعض المتون العلمية مثل: "متن الجزرية"، و"الرحية" و 'لأجرومية'، وغيرها. ودرس على علماء المسجد الحرام مثل أحمد دحسلان، ونبسغ في العموم النقلية والعقلية، وعقد حلقة في المسجد الحرام للتدريس فأقبل عيه لطلاب واستفادوا منها.

⁽١) انظر القسم الدراسي من "إسعاف المطالع" بمحقيق الدكتور على المحمادي (١/٧٩ - ٨٢)

 ⁽٢) انظر في ترجمته: خاتمة موهمة دي الفصل (٤/٥٧٤)، مختصر نشر الدور والزهر (ص ٤٩٩)، نظم الدرر (ص
 ٢٠٤)

له مؤلفات كثيرة منها: "حاشية على تحفة المحتاج"، "الدرر البهية فيم بلرم المكلف من العلوم الشرعية"، "حاشية على عمدة الأبرار"، "حوار العس بالقول" للإمام الشافعي وغيرها، وقد درس عليه الترمسي العلوم لشرعية والألات الأدبية.

توفى رحمه الله إثر وباء حدث في موسم الحج سنة (١٣١٠)٠٠.

٣- عبد الله بن عبد المنان الترمسي، والد المترجم له:

ولد بترمس، وتلقى العلم عن علمائها، ودرّس بالمعهد الترمسي، ثم هاجر إلى مكة وأقام بما حتى توق، درس عليه ابنه الفقه والتمسير.

توفی رحمه الله سنة (۱۳۱٤)^(۲).

٤ - محمد المنشاوي المقرئ الشافعي:

قرأ على علماء الجامع الأزهر، فبرع وتفنن في العلوم، ثم قدم مكة وأخذ عن علمائها، وأذن له مشايخه بالتدريس وأجازوه، فمكث يسدرس بالمسمحد الحرام، وكان مشتغلاً بالتدريس والإفادة والطاعة والعبادة.

 ⁽٢) انظر: كفاية للسنفيد (ص ٧)، حاقة موهية ذي الفضل (٢٥٠/٤).

قرأ عبيه الترمسي القرآب بقراءة عاصم، وشيئً من التحويد، وبعض شرح ابن القاصح على الشاطبية'، توفي رحمه الله بمكة سنة (١٣١٤)(١).

هـ أحمد الزواوي المالكي:

وبد سنة (٢٦٢) وبشأ بمكة، وحفظ القرآل الكريم منذ الصعر ثم اشتفل بالعلوم فبرع في كثير من العلوم، وتلقى العلم على عدد من مشايخ المسجد الحرام، وكان إماماً ملازماً بالمقام المالكي بالمسجد الحرام، وكان إماماً ملازماً بالمقام المالكي بالمسجد الحرام، ووقد عليه الطلاب، وممن أخذ عنه المترجم له فدرس عيه الشفاء" للقاضي عياض و"شرح عقود الجمان!. توفى رحمه الله بمكة سنة الشفاء" للقاضي عياض و"شرح عقود الجمان!. توفى رحمه الله بمكة سنة (١٣١٦)

٣- محمد الشربيني الدمياطي:

ولد بدمياط، ونشأ بها، وتعدم عنى علماء الجامع الأزهر، ثم ذهب إلى مكة فتصدى للتدريس بالمسجد الحرام فكان يدرس الفقه والتفسير والنحو والقراءات. كان عالماً فقيهاً مفسراً، متقناً في علم القراءات، تنقبى عنه المترجم له علم القراءات الأربعة عشر، و 'شرح الدرة المضيئة '، 'شسرح الرائية'، "تفسير البيضاوي" وغيرها. توفى رحمه الله بمكة سنة (١٣٢١)(").

 ⁽١) انظر في ترجمته: نظم الدرر (ص ٢٠٤)، مختصر بشر لنور والوهر (ص ٤٨٤)، خاتمة موهبة دي المصنسل
 (١) ١٣٥٠)

٢) عطر في ترحمه: سيم وترجم (ص ٥٩)، محتصر بشو النور والرهر (ص ٩١).

٧- حسين بن محمد الحبشي المكي:

ولد محصرموت سنة (١٢٥٨)، ونشأ وتلقى العدم بها، ثم رحل يل مكة ولازم علمائها، وأحير بالمرويات، والمدريس بالمسجد احرام، و شنهر بعدم الحديث. درس عليه المترمسي المصطلح وجمعة من أوائل وأو حر 'صحيح المحاري وغيرها. توفى رحمه الله سنة (١٣٣٠).

۸- محمد بن سعید بابصیل

ولد و سأ عكة، وتلقى العلم على علمائها، وأحيز له بالبدريس فعقد حلقة بالمسجد الحرام، عين أميدً للفتوى فقام بو حله، وكان رحمه لله رهساً فانعاً بالكفاف وقوت يومه، قرأ عليه المترجم له كثيراً من كتب حديث وعلومه ملها: 'سنن أبي داود'، 'سنن الترمذي'، 'سنن المسائي'. تسوق رحمه الله سنة (١٣٣٠) (٢٠٠٠).

 ⁽۱) انظر في ترحمته نظم الدرر (ص ۱۹۲)، سير ونواجم (ص ۹۹)، مختصر نشر لنور و برهـــر ص
 حاتمة موهبة دي لفصل (٤ ٥٣٥)

⁽۲) نصو في ترجمته شر الدور بمعاري (ص ٥٦)، سير وترجم (ص ٢٤٤)

ثانياً: تلاميذه:

توى الشيخ الترمسي التدريس في المسجد احرام، وتخرح على يديه حلق كثير، سأذكر بعضهم مراعياً في ترتيبهم سنة الوفاة:

١ – أبو بكر محمد عارف خوقير السلفي:

هو الشيخ أبو بكر ابن الشيخ محمد عارف الإمام بالمسجد الحسرام ابسن لعلامة الشيخ عبد القادر بن محمد خوقير، ولد سنة (١٢٨٤) وكان والده لشيخ محمد عارف إماماً بالمسجد الحرام، ونشأ بمكة وتلقى العلم على علماء مكة، ورحل إلى الهند ومصر وتلقى عن العلماء هناك وعين إماماً للمقام الحنبلي بالمسجد الحرام، ثم عزل وأصبح كنبياً بجب كتب السلف ويبيعها بمكة. له مؤلفات منها: 'ما لا بد منه' في العقيدة و"مختصر في فقه الحنابية".

سجنه والي مكة ثم أخرج من السجن في عهد الملك عبد العزيز عنـــــدما دخل مكة. وكان –رجمه الله– سلفي العقيدة حنبني المذهب. توفى –رجمه الله– بالطائف سنة (١٣٤٩)(١).

٣- محمد باقر بن محمد نور الإندونيسي الشافعي:

ولد سنة (١٣٠٥) درس بالمسجد الحرام بعدما أجيز من عدد من المشايح منهم المترجم له. توفى -رحمه الله- ,عكة سنة (١٣٦٣)(٢).

 ⁽۱) نظر في برجمه، سير وبر جمع رض ۲۴ – ۲۲٪، نظر الدور (ص ۱۱)، نمودج من الاعمال لحيرية عجمه مدير
 (ص ۹۸)، عره العين (۱۹ ۱۹)

⁽۲) عمد في ترجمته عرة العيلى (١٠٤١)، سير ولراجم (ص ٢٨٠)

٣- المحدث عمر بن همدان المحرسي:

العالم الحليل محدث العرمين ولد سنة (١٢٩٢) ونشأ بحرله من قسرى تونس – ولما بلع ثلاثة عشرة سنة رحل إلى مكه مع ولده. ثم ين مدينه، وحفظ القرآن، وتنقى علومه عن علماء؛ مكة المكرمة، المدينسة المنسورة، فارس، دمشق، واليمن. اشتغل بالتدريس في الحرمين الشريفين و مدرسة الفلاح" و المدرسة الصولتية أ. توفى –رحمه الله –بالمدينة النبويسة سسة (١٣٦٨) (١٠).

⁽۱) عصر في ترجمته فره فين ۲۰۲ غ)، نثر الدر (ص ۶۵)، سير وبراحم (ص ۲۰۰ (۲۰۰)

المطلب الرابع شاء العلماء عليه

قال عنه الشيخ عبد الله صدقه دخلال: "هو الإمام الراهد، والعالم النخرير، استقد الجالب حمل التحقيق إلى سوق المعالي، والناهم درر السدقيق في سلوك المباني، سراقي إلى أوج الكمال وعلمه، والسامي عنى فرق الفرقد عزمه، بدر سماء الإفادة، وقطب دائرة الاستفادة"(١).

وقال في موضع آحر: "العالم الفاضل البيب، والنحرير الكامل الأديب، صاحب الأفهام الدقيقة، والمعاني العذبة الرقيقة، المرتفع عبى رؤوس فضلاء العصر الواء علمه، الراسخ في ميادين تحريرات الفنون ثابت قدمه، حليف الورع والزهد والاستقامة (٢).

وقال عنه الفادان: "واشتهر فضله بين الناس وعامة الطبقات، وكان إنساناً حسن الأحلاق لطيف المعاشرة لا يتدخل فيما لا يعنيه، ويأتيه من بلدتـــه مـــا يكفيه، قانعاً متورعاً غاية في التواضع"(").

وقال عمر بن عبد الجبار: 'عقد حنقته بالمسجد الحرام وتحرج على يديمه طلاب عادوا إلى بلادهم حاملين مشاعل العلم والمعرفة من مهبط الوحي ومترل الهداية الله.

وقال عنه الشيخ عبد الله غازي: "العلامة الفاض الحليس، المتضلع في العوم، والمتفنن في المفهوم"(١).

ر۲) - تفس المصار (۲*۱ ۲۳*)

⁽٣) كفاية مستقيد أنا علا من الأسابيد (ص ٤٣)

⁽٤) سير وبرجم بعص علمائما في القرب الرابع عشر بمهجره (ص ٢٨٦)

وقال عنه ابن الشيخ حسن الفيومي إبراهيم: "... الشيخ الأكبر، وعلم انفضل الأشهر، من لا يفي بتعدادي فضائله نماري وأمسي"(١).

⁽١) خر اللور (ص ٦٥).

⁽٢) خائمة موهبة دي الفضل (٢/٧٣٣).

المطلب الخامس عقيدته ومذهبه الفقهي

أولاً: عقيدته:

لا شك أن الترمسي أشعري المعتقد، ويدل على دلك أمور:

- تأويله للصفات التي يؤولها الأشاعرة. ومن دلك العين بالعلم،
 واليد بالقدرة، والاستواء بالاستيلاء، والرحمة بإرادة الإنعام (١).
- ٢- قوله في تعريف القرآن بأنه: "كلام ربنا عز وحل أي المعين القائم بذاته تعالى المقدسة ليس بحرف ولا صوت وهو الكلام النفساني "(٢).
- ٣- من منهجه في كتبه أنه إذا أطلق "أهل السنة" يريد هم أتباع الأشعري(").

⁽١) انظر: إسعاف المطالع (١/٥/١)، يعبة الأذكياء (ص ٤٧)، موهبة ذي القصل (١٩/١).

⁽٢) إسعاف المطالع (٢/ ٢١٦ - ٣١٧).

⁽٢) انظر. إسعاف المطالع (٢٦١/٢).

ثانياً: مذهبه الفقهي:

من خلال النظر في مصفات الترمسي يتضح أنه شافعي المدهب، ويلدل على دلك ما يدي:

- ١- تأليفه رسالة في كتب فقهاء الشافعية سماها بـ "السـقاية المرضية في أساس كتب أصحابنا الشافعية" قال في مقدمتها: 'اعلم أن أصحابنا معاشر الشافعية ... "(١).
 - ۲ ... ، تفاق كل من ترجم له على أنه فقيه شافعي (۲).
- ٣- يتضح من منهجه في كتبه أنه إذا أطنق "إمامنا أو إمامنا الأعظم" فمراده الشافعي. قال في موهبة الفضان إمامنا الشافعي"(").

وإذا قال: "عندنا" فمراده في غالب الأحيان الشافعية، وندراً يقصد الأشاعرة (أ).

⁽۱) السقاية المرصية (ص ٢)

⁽٢) انظر: كفاية دستفند (ص ٤١)، خاتمه موهبه دي عصل (١٤/ ٧٣ - ٣٥ ،) (علام ر١٩/٧)

⁽۲) موهبه دي انقصل (۲/۱۵)

⁽٤) انظر إسعاف مطالع (٨/١٨)

المطلب السادس وفاته

توفى رحمه الله – بمكة المشرفة في أول رجب قبيل أذان المعرب من يوم لأحد لينة الاثنين سنة (١٣٣٨). ودفن في مقبرة المعلاة (١).

تغمده الله بواسع رحمته، وأسكنه فسيح حناته، وجـــزاه عـــن الإســـلام والمسمين خيراً.

⁽١ كمايه المستقيد (ص ٤٣). أهل احجار بعيقهم لتاربحي (٣٤٢)، سير وتراجم (ص ٢٨٧).

المطلب السابع مؤلفاته

أنَّف الترمسي في العديد من الفنون، وفيما بلي سأذكر مؤلفاته مرتبة على حروف المعجم:

١- إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع.

وسيأتي الكلام عنه مفصلاً إن شاء الله.

٣- انشراح الفؤاد في قراءة الإمام حمزة روايتي خلف وخلاد ().

٣- البدر المنير في قراءة الإمام أبن كثير (٦).

\$- تعميم المنافع في قراءة الإمام نافع⁽³⁾.

٥- تنوير الصدر بقراءة الإمام أبي عمرو.

رسالة تقع في (٦٦) ورقة تتعلق بقراءة الإمام ابن العلاء البصري من روايتي الدوري والسوسي عن يجيى اليزيدي عن أبي عمرو. بين فيه المؤلف ما خالف فيه أبو عمرو باقي الأثمة أصولاً وفرشاً. فرغ منها المؤلف سنة (١٣٣٠)

^() انظر: سير وتراجم (ص ٢٨٧).

 ⁽٢) انظر: موهبة ذي العضل (٤/٧٣٥).

⁽٢) انظر: سير ونراجم (ص ٢٨٧).

 ⁽٤) الكتاب مخطوط ومحقوظ في مكتبة مكة الكرمة، تحت رقم (٥٩) تفسير.

٦ - هَيئة الفكر بشرح ألفية السير.

كتاب شرح فيه ألفية الإمام العراقي في السيرة السوية يقع في (٢٩٠) صفحة، وهو شرح موسع يشرح كل لفظة في النظم، فجاء كتاب حافلاً بأفوال العلماء، فرغ المؤلف منه في السابع من جمادى الآحرة سنة (١٣٣٨) بمكة المكرمة. والكتاب ما زال مخطوطاً(١).

٧- اخْلعة الفكرية شرح المنحة الفكرية (١٠).

رسالة تقع في (١٠٠) صفحة شرح فيها رسالته "المنحة الفكرية' في أربعين حديثاً، وهو شرح نفيس يذكر كلمة الحديث ويشرحها شرحاً وافياً، ويبدأ قبل شرح الحديث بذكر إسناده المتص. وقد فرغ منها سنة (١٣١٣) في شهر ذي القعدة.

٨ - الرسالة الترمسية في إسناد القراءات العشرية (٢).

رسالة صغيرة تقع في (٨) ورقات، وهي عبارة عن أسانيد القسراءات العشرة.

 ⁽١) قال الدكتور علي المحمادي في مقدمة تحقيقه (١/٨٨): "حصلت على تسجه منه من ورثة المؤلف بدماك".
 و دلك أثناء رحلته العلمية لمسقط رأس الترمسي.

⁽٢) طبعت في المطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية، سبة (١٣١٥) النظر: سير وتراجم (ص ٢٨٧).

⁽٣) صعت بمطبعة الترقي الماحدية العثمانية بمكة المشرعة، الطبعة الأولى، سينة (١٣٣٠)، وسماها الشبيخ عبد الله دخلال "الفوائد المرمسية في إسناد القراءات العشرية". انظر خاتمة كتاب موهسة دي العمسس (٢٢٥/٤)، مقدمة التحقيل (٨٨/١).

٩ - السقاية المرضية في أسامي كتب أصحابنا الشافعية (١).

رسالة تقع في (٢٤) صفحة، بين فيها أسامي كتب المذهب الشافعي مع مؤلفيها، وذكر في مقدمتها نبذة عن كتب الملذهب القلمة والجديد. فرغ من تأليفها في شهر شعبان سنة (١٣١٣).

١٠ غنية الطلبة بشرح الطيبة (٢).

كتاب شرح فيه طيبة النشر للإمام ابن الجسزري، ويقسع في (٦١٣) صفحة. قال عنه المرصفي في هداية القارئ: "وهو شرح نفيس لنعاية استوفى فيه شارحه شرح الأبيات شرحاً كاملاً، مع توجيه القراءات توجيهاً سليماً، وقد انتفعت به كثيراً "("). وقد فرغ منه يوم الاثنين ٩ شعبان صنة (١٣٣٨). والكتاب لا يزال مخطوطاً.

١١ - غنية المفتقر في حال سيدنا الخضر⁽¹⁾.

رسالة تقع في (٢٠) صفحة، وهي اختصار لترجمة الخضر عليه السلام من كتاب الإصابة في معرفة الصحابة للحافظ ابن حجر، والرسالة ما زالست مخطوطة.

⁽١) طبعت في مطبعة النرقي للماجدية، سنة (١٣٣٠) انظر: سير وتراجم (ص ٢٨٧).

 ⁽۲) دان الدكتور علي المحمادي في مقدمة تحقيقه (۱/۸۸): "حصلت على نسخة منه من ورثة المؤلف بدماك".
 ر نظر: سير وتراجم (ص ۲۸۷)

⁽٣) مداية أقاري (٨٠٤/٢).

ر؛) - قال الدكتور علي المحمادي في معدمة تحقيقه (٨٩/١): "حصلت على سنحة مه من ورثة المؤلف يدماك" وسظر: هداية الفاري (٨٠٤/٢).

١٢- فتح الخبير بشرح مفتاح التفسير.

الكتاب شرح لمنظومة "مفتاح التفسير" لناظمها عمد الله بن فودي، الذي نظم فيه كتاب "الإتقان" للسيوطي، والمؤلف شرحه شرحاً موسعاً بلغ فيه الغاية، ويقع الكتاب في (٣٠٠) صفحة وقد فرع مه في شهر رجب سنة (١٣٣٧)، والكتاب ما زال مخطوطاً(١).

٣ - كفاية المستفيد لما علا من الأسانيد (٢).

هو عبارة عن ثبت لمشايخه الذين قرأ عليهم وأجازوه بمروياتهم، وتقع الرسالة في (٤٥) صفحة، وقد فرغ منها في شهر صهر سنة (١٣٢٠).

1 + 1 المنحة الخيرية من كلام خير المبرية (7).

رسالة صغيرة تقع في (٥٢) صفحة، ذكر فيها ثلاثيات صحيح النحاري – وعددها اثنان وعشرون حديثاً – وأضاف إليها ثمانية عشر حديثاً من غير الثلاثي السند، فكملت أربعين حديثاً كما ذكر دلك في مقدمة رسالته، ويرويها المؤلف بسنده، إلا أنه حذف إسناده وبدأ بسند الكتب التي نقلها منها. وقد فرغ منها في شهر رمضان المبارك سنة (١٣١٣).

ر) قار الدكتور على المحمادي في مقامة تحقيقه (٨٩/١): "حصلت على بسخة منه من و له عز هـ" وانظر هداية القاري (٨٠٤/٢).

ر٢) طبعت في دار الشائر الإسلامية بتعلين الشنخ محمد ياسين القادابي، سئة (١٤٠٨). وانتظر سير و"ـــراجـم
 رص ٢٨٧)

⁽٣) حبعت في نبيعان الدمائي بإندوبيسيا. وانظر: سير وتراجم (ص ٢٨٧)، خاتمة موهية ذي المصل (٤ ٥٣٥)

٥١ منهج ذوي النظر في شرح ألفية الأثر^(١).

شرح لألفية السيوطي في عمم المصطلح قال في مقدمه شرحه: "هسدا تعليق بحف حمله، ونعم إن شاء الله نفعه عنى ألفية لمصطلح سحافط الحلال السيوطي رحمه الله المعطي، عملته تدكرة ي وسقاصرين مثني، وجعلت حل مواده مقدمة ابن الصلاح وشرح النحبة والتساريب في شرح التقريب الالم).

١٦- موهبة ذي الفضل على شرح مقدمة بافضل.

كتاب يقع في أربع مجددات (٢) ضخمة، والخامس ما زال مخطوط (٤)؛ وهو حاشية على شرح ابن حجر الهيتمي على المقدمة الحضرمية في فقه الشافعية أ، فرغ المؤلف من كتابتها في جمددى الثانية سنة (١٣١٩).

١٧ – نيل المأمول حاشية غاية الوصول على لب الأصول.

حاشية هي في حقيقتها شرح لكتاب "غايسة الوصول" لزكريب الأنصاري. قال في مقدمة الكتاب: "هذه تعليقات منتخبة، وحواشٍ

⁽۱) مهيج دوي النظر بالترمسي (ص ٣).

⁽٣) قال الدكتور على لمحمدي في مقدمة تحقيقه (١/٠١) "ستصنت على نسخة منه من ورثة عؤ عن بدماشاً

 ⁽٤) اجرء الأول و لذي موجود في مكتبة الدكتور عبد الوهاب أبو سنيما .. والجرء الثالث موجاد في مكتب الأسناد خالد تركستاني و نظر سير وتراجم (ص ٢٨٧)

مهدية، على 'شرح ملك'، ألفتها حين عرمي على إفسراء التسرح طائفة من طبية العلوم، الراغيين في اقتياض المنصوق والمفهوم (١٠).

عدد صفحات الكتاب بأحرائه الثلاثة (١٩٢٥) صفحة، فرع من تأليفها ثالث عشر جمادي الأولى سنة (١٣٣٥).

۱) س مأمون رض)

الفصل الرابع دراسة عن كتاب

إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلف

المطلب الثاني: منهج الشارح في الكتاب،

المطلب الثالث: مصادر الكتاب.

المطلب الوابع: المآخذ على الكتاب.

المطلب الخامس: مقارنة بينه وبين شرح الأشموني.

المطلب السادس: وصف شيخ مخطوطات الكتاب.

المطلب الأول

اسم الكتاب, وتوثيق نسبته للمؤلف

لا شك أن اسم لكتاب هو 'إسعاف المطاع بشرح البدر اللامع بطم جمع الحو مع'، ولا شك أيضاً في بسبته إلى الترمسي، ويدل على دلك:

أن كن من ترجم للترمسي ذكروا بأن كتاب "إسعاف المصلع' من مؤلفاته (١).

٧- أن الشيخ الترمسي صرَّح باسمه واسم شرحه في مقدمة الكتاب حيث قال: (أما بعد: فيقول الراحي رضى مولاه الغني، محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي غفر الله ذنوبه، وستر في الدارين عيوبه: بينما نحن في درس شرح "الكوكب الساطع" لمؤلفه ذاك الحافظ الأسيوطي، إذ طبع عين "البدر اللامع'، للنور العلامة الأشوري، فحين متعت عيني بمطالعته وسرَّحت ذهني لتأمر ما في وجهته، وجدته وافياً بحل مقاصد الطلاب، وهو مع ذلك لم أر من تصدى لوضع شرح عليه، ولم أسمع من نقل عنه، أو عرَّج إليه؛ فلا جرم أن أعمل له شرحاً في توضيح مبانيه، وتحرير معانيه... ومن ثم سميته: "إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع")(").

٣- وقال الشيخ الترمسي في الصفحة الأخيرة من النسخة (ب) ما نصه: (يقول المؤلف الشارح أحقر الورى، وأذل من في أم القرى، محمد بن عبد الله الترمسي، كان الله له، وختم بالصاحات عمله، ابتدأت في تأليف هذا

^() نظر، نثر ندر لاس عري أ (٩٥)؛ مير و براجم لعمر عبد الحسيار (ص ٢٨٦)؛ خاتمية كتابيه لمستعد ص(٤٤)، حاتمة "موهيه دي العصل" ٤ ٧٣٥)

٢) أرسعاف مطابع" لمترمسي سحقيق الدكتور علي محمادي (١ ١٥٧ /١٥٨ رسالة ذكوراه بجامعه أم نفري

الشرح الذي سميته: "بإسعاف المطالع، بشرح البدر اللامع، نظم جمع المؤرمع"...)(١).

٤- أن اسم الترمسي ومؤلّفه "إسعاف المطالع" مثبت على علاف لسحتير
 (أ) و (ب)، وعلى الجزئين الأول والثاني.

ونص المكتوب على غلاف الجزء الثاني: (الجزء التابي من "إسعاف لمصلع بشرح الدر اللامع نظم جمع الجوامع" تأليف أصغر الورى، وأدل من في أم القرى، محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي)(٢).

⁽١) السخة (ب) من كتاب "إسعاف للطالع" (ص ٤٢١).

⁽٢) مظر: مقلمة محقيق د. علي المحمادي لـ "إسعاف للطائع" (١٤٦/١).

المطلب الثاني منهج الشارح في الكتاب

جرت عادة أهل العلم بالإشارة في مقدمة كتبهم إلى المنهج الدي يسيرون عليه، ولدا برى الشيخ الترمسي رحمه الله قد سلك مسلكهم فقال في مقدمة كتابه "إسعاف المطالع": ".. فلا جرم أن أعمل شرحاً في توصيح مبائيه، وتحرير معانيه، و لم آل جهداً في التهذيب والتسهيل، وتطبيق عبارة النظم بعارة أصله لمتمثيل "(١).

فها هو قد أشار إلى شيء من منهجه وليس كله، لأن الباظر في كتابسه، والمستقرئ لجزئياته، والمتتبع لمسائله، يجد أن له معالمًا أخرى من المنهج الذي سار عبيه في شرحه، وسأذكرها موحزة، وأدكر لها بعض الأمثلة من خلال القسم الذي أقوم بتحقيقه وبالله والتوفيق.

١ – المصادر التي اعتمد عليها الشارح، وطريقته في النقل عنها.

ذكر الشارح في طرَّة الكتاب أهم المصادر التي اعتمد عيها في شرحه، فذكر ستة عشر مرجعاً، ثم أشار إلى أنه اعتمد أيضاً على غيرها من الكتب المتفرقة التي تدعو إليها الحاجة (٢).

ويلاحظ الباحث كثرة اعتماد الشارح على مصادر معينة منس شرح المحلي على جمع الجوامع، وهو في طليعة الكتب التي أفاد منها بكثرة ثم يأتي بعده تشنيف المسامع للزركشي، والغيث الهامع للعراقي، والحواشي عبى جمع الجوامع، وعلى شرح المحلي، كحاشية الشيخ زكريا الأمصاري،

⁽١) اعظر: مقدمة إسعاف للطالع بتحقيق الذكور على المحمادي (١٥٧/١).

⁽٢) عظر: المصدر السابق (١/٢٥١).

وحاشية السابي، وحاشية العطار، وتقريرات الشرسيي، كمها على شـــرح امحلي.

واعتمد أيضاً على مختصر ابن احاجب، وشرحه للعصد، وحاشية المتعاراني والحرجاني على العصد، ورفع خاجب عن محتصر ابن احاجب لابن السبكي، هذه أهم مصادره، ولا يحلو البحث من عيرها مم سيأتي تفصيله في المطلب الثالث إن شاء الله.

الأولى: أن يصرَّح باسم المصدر واسم المؤلف، ومن أمثنة ذلك:

- قال في مسألة أقل عدد التواتر: وقيل عشرة، "واختاره السيوطي في الكوكب الال.
 - قوله: "واختاره إمام الحرمين في البرهان"(٢).
 - قوله: "أوضح من عبارة الإمام في المحصول ("").

الثانية: أن يصرُّح باسم المصدر فقط، ومن أمثلة ذلك:

- قال في مسألة الفعل الواقع بياناً بحمر: 'قال في الآيات"(٤).
- قال في مسألة دلالة العقل على العمل بخبر الواحد: 'رجحه في شرح المحتصر"(٥).
 - قال في طرق معرفة ﷺ: "وزاد في المنهاج"(١).

⁽١) انظر: (ص ٥٧٧) من هده الرسانة.

⁽۲) انظر: (ص ۲۱۹) من هذه اترسانة

⁽٣) نظر ١ (ص ٢٥٥) من هده الرمالة

ر٤) انظر أرض ٢٨٣) من هذه الرسالة

⁽٥) انظر (ص ٣٠٩) من عده الرسانه

⁽٦) انظر (ص ٢١٦) من هده الرسالة

الثانثة: أن يصرّح باسم للؤلف فقط، ومن أمثلة ذلك:

- قال في مسألة وجوب العمل بخير الواحد: "كما صر"ح به
 الإسنوي "(1).
- قال في مسألة عدد رواة الحير المتواتر: "على ما حكاه عسهم السر السمعان"(٢).
- قال في مسألة فعل النبي الذي جهلنا مقصده علام يسدل: "قسال القرافي: وهذا الذي نقله المالكية في كتبهم الأصولية والفروعيسة" أي نسبة القول بالوجوب إلى الإمام مالك(").

الرابعة: أن لا يصرح باسم المصدر أو المؤلف، بل ينقل من غير عزو، مما يوهم أن الكلام له، ومن أمثلة ذلك:

- نقل عن "حاشية العطار" عند كلامه عن أنواع من التعديل الضمني (٤).
- نقل عن تقريرات الشربيي "عند كلامه عن زيادة الثقة إدا اتحدد المحلس، هل تقبل أم لا"(°)، وكثيراً ما يشير إليه بقوله: قال بعض المحققين.
- نقل عن "حاشية البناني" في مسألة هل يجوز الاتفاق بعد استقرار الخلاف⁽¹⁾.

⁽١) نظر: (ص ٢٠٧) من هدد الرسالة.

ر٢) انظرة (ص ٢٧٤) من هذه الرسالة.

⁽٣) انظر: (ص ٢١٨) من هذه الرسالة.

⁽٤) مطر: (ص ١٩٢) من هذه الرسالة.

ر٥) نظر. (ص ٣٣٥) من هند الرسالة.

⁽٦) انظر: (ص ٦٦٩) من هذه الرسالة.

- ٢- رتّب مسائل الكتاب على وفق ما سار عليه الأشموي في عصمه تبع لأصله 'جمع الحوامع'.
 - ٣- يصع عبواناً لبعض المسائل الورادة في البطم، ومن أمشة دلث:
- قوله: أمسألة: فيما يعرض للحبر مما يقتضي القطع بصدقه أو كذبه (().
 - قوله: "مسألة: هن خبر الواحد يقيد العمم اليقيني أم لا الله.
- قوله: "مسألة: في تكذيب الأصل للفرع في الرواية وحكه زيدة الراوي الالله.
- ٤- يعرّف ببعض الكنمات من الناحية المغوية، ويشير إلى المغات السواردة في اللفظ، ومن أمثلة ذلك: تعريفه: للسنة، والساذج، والمبرسم، والإجماع⁽¹⁾. وذكره أن (المدُّ) بحذف الياء وسكون الذال لغة في "الذي"^(٥).
- ه- يعرّف بعض الكدمات من الناحية الاصطلاحية، ومن أمثلة ذلك: تعريفه:
 لسنة، والعصمة، والخبر المتواتر، والإجماع^(١).

⁽١) انظر: (ص ٢٦٠) من هذه الرسالة.

⁽٢) نظر: (ص ٣٠١) من هده لرسالة.

⁽٣) اظر ا (ص ٣٢٦) من هده أرساله

⁽٤) انظر (ص ١٩١، ١٩١، ٢٥٣، ٢٥٣) من هذه لرساله

⁽٥) انظر (٥٦٤) من هده الرسالة

⁽٦) نظر (ص ۱۹۱، ۱۹۲، ۲۷۱ (۲۲۱) من هذه ترسامه

- ٦- يعني بقر الإجماعات والاتفاقات في المسألة إن وحدت وكدلك عي
 الحلاف في المسألة، وإن كان الإجماع منتقداً بنه إلى دلك، ومن الأمنية:
- قل إجماع على عصمة الأنباء من كتمان الرسالة، ومن التقصير في النبيع، ومن الوقوع في كبائر لدنوب، وفي الصعائر الدالة على الحسة كسرقة بقمة وتطفيف حبه().
- قال إن رواية المحضرمين عن النبي الله من قبيل الحمديث المرسس بإطباق العماء(٢).
 - قال: لا خلاف أن النبي ﷺ لا يقر على باطل^(٣).
- ٧- إدا ذكر الناظم تبعاً لأصنه أقوالاً غير منسوبة إلى أصحابها نسبها الترمسي إلى قائليها ويضيف في المسألة أقوالاً لم يذكرها الناظم ولا صاحب الأصل ومن أمثنة ذلك:
- مسألة: سكوت النبي ﷺ عن فعل ما، هل يدل على جواره للفاعـــل فقط أم له ولغيره(٤).
- مسألة: حكم اتفاق أهن العصر الثاني عنى أحد قولي العصر الأول
 بعد استقرار الخلاف^(٥).
- أضاف قولاً تاسعاً في مسألة اشتراط أن يجمع امحتهدون كلهم عدى
 حكم واحد ولا يخالف منهم أحد، وهل يضر خلاف البعض(١).

⁽١) انظر، (ص ١٩٦) من هذه الرسالة.

⁽٢) غير" (ص ٤٣٨) من هده الرسانة.

⁽٣) عر اص ٢٠٠١) س همه ابرساله

ر٤) عشر (ص ٦ ٢) من هذه الرسالة

⁽٥) طر (ص ٥٦٠) من هده لر ساة

⁽٦) ظر (ص ٥٣٠) من هناه الرسالة

- ٨- يدكر وجه الدلالة عند الحاجة للدليل من الكتاب أو السنة، أياً كان
 المستدل به من العلماء، ومن أمثلة ذلك:
- حديث (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر) ودلك في مسأله
 الاحتجاج بإجماع الشيخين^(۱).
- في مسألة وجوب العمل بخير الواحد: أن النبي الله كان يبعث الأحاد
 إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام(٢).

٩- يبيّن نوعية الحلاف في بعض المسائل، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في مسألة اللفظ المهمل عل هو موجود؟. والحلف لفظي (٣).
- قوله في مسألة خبر الواحد لا يفيد العلم اليقيني إلا بقرينة تحتف به:
 قال ابن حجر: والخلاف في التحقيق لفظي⁽¹⁾.
- قال في مسألة هل يعتبر قول العوام في الإجماع: وبمذا التحقيق يظهر
 أنه لا خلاف في المسألة في المعنى⁽⁹⁾.
- ١٠- أحياناً يقارن بين نظم الأشموني ونظم السيوطي لجمع الحوامع، ولا يفعس ذلك غالباً إلا إذا استحسن قول السيوطي، ومن أمثلة ذلك:
- أن الأشمون ذكر تبعاً لصاحب الأصل أسباب وضع الحديث في أثناء أقسام الخبر المقطوع بكذبه، ولكن السيوطي أخر ذكرهب إلى آخر الأقسام، فقال الترمسي: "ولو أخرها أي الأشموني لكن أولى، ولقد أحسن السيوطي فأخره في كوكبه عنها"(١٦).

⁽١) انظر: (ص ٥٤٣) من هذه الرسالة.

ر٢) مغر، (ص ٢٩٧) من هذه الرسالة.

⁽٣) سطر: (ص ٢٣٢، ٢٣١) من هذه الرسالة.

⁽٤) اعر: (ص ٢٠٢) من هذه الرسالة.

⁽٥) نظر: (ص ٥٣٦) من هذه الرسالة.

[,] ٦) انظر: (ص ٢٦٥) من هذه الرسالة.

١١- يضط بعص كيمات البطم ضبطاً حرفياً عبد الحاجة، ومن أمثلة دلث:

- قوله: "تُصُب" بضمتين جمع نصاب⁽⁾.
- قوله: "لا يغمُنون" بضم الهاء في الأشهر (٢).
 - قوله: "المعتبرون" بفتح الباء(").
- ١٢ يُعرب بعص كلمات النظم، ومن أمثمة دلك إعرابه لكلمات (سكوته، دا،
 الحكم بالنسبة، اتفاقهم)، وغيرها(١).

١٣ - يذكر بعض النكات البلاغية في النظم، ومن أمثلة ذلك:

- قال في تعريف الإنشاء: هو من إقامة الظناهر مقام المضمر للإيضاح(°).
 - قال: الإنشاء يتبعه مدلوله، والخبر يتبع مدلوله (¹¹).
- قال في مسألة رواية الحديث بالمعنى: هذا من جــواز إقامــة أحــد المترادفين مقام الآخر (٢).
- ١٤ يحرر محل الخلاف في المسألة، ومن أمثلة ذلك ذكره لمحرر الحرف في المسائل الآتية:
 - مسألة العمل بخبر الواحد فيما عمل أهل المدينة بخلافه (^).
 - مسألة فيما إذا ادّعى العدل المعاصر للنبي الله الصحبة (٥٠).

⁽١) نظر: (ص ٢٥١) مي هده لرسالة.

⁽٢) قظر: (ص ٣٣٦) من هده الرسانة.

⁽٣) انظر: (ص ٥٨٩) من هذه الرسالة.

⁽١) نظر: (ص ٢٠١، ٢٠٢) ٢٥٣؛ ٥٥٧) من هذه الرسالة.

⁽٥) انظر: (ص ٢٤٤) من هده الرسالة

⁽۲) نظر: (ص ۴٤٥) من هماه الرسالة

⁽٧) نظر (ص ٤٨١) من هده الرسالة

⁽٨) نظر * (ص ٢١٤) من هذه لرساله.

⁽٩) نظر (ص ٤٥٠) مي هياء الرسالة

- هل يجوز انقسام الأمة إلى فرقتين كل مخطئ في غير مسأله صحبه .
- ه ١- الحرص على التماس العذر لغيره من أهل العلم، وهذا من الأدب الجلم، ومن أمثلة ذلك:
- قل ابن السبكي عن الرازي القول بأن الخير المتسواتر يعيد العسم
 البطري، وتعقبه الناظم بأن الرازي مع الجمهور في إفادة المنواتر لمعلم
 الضروري، فقال الترمسي معتذراً عن ابن السبكي: يحتمل أن للإمام
 الرازي قولاً آخر في غير المحصول(٢).
- في مسألة زيادة الراوي بالوصل والرفع، قال ابن السبكي: (أو وقف ورفعوا) وعَدَل عنها الناظم إلى قوله: (أو رفع ووقفوا). فقال الترمسي: وإن كانت بحط المؤلف أي ابن السبكي وقعت سهواً، والصواب (أو رفع ووقفوا) (٢).

١٦ - يذكر جملة من الأدلة والمناقشات الواردة في المسألة ومن أمثلة دلك:

- مسألة اشتراط ذكر سبب الجرح والتعديل⁽¹⁾.
 - تعارض قول النبي ﷺ وفعله(°).
 - الإجاع لا يضاد الإجاع^(١).

⁽١) نظر: (ص ٢٠١) من هده الرسالة.

⁽٢) انظر. (ص ٢٨١) من هذه الرسالة

⁽٣) عفر (ص ٢٤٤) من هذه الوسالة.

⁽٤) انظر " (ص ١٤٤) من هذه الرسالة.

⁽٥) الظرة (ص ٢٢٢) من هذه الرسالة.

⁽٦) انظر. (ص ٦٠٣) من هذه الرسالة.

- ١٧ يقار ل بين أقوال ابن السبكي في كتابه "جمع الحوامع" وفي بقية كتبه، مثل:
 منع الموانع، والإيماح ورفع الحاجب، ومن أمتنة دلك:
- قوله في مسألة القور الدي لم ينتشر و لم يعرف له مخالف هـــ هـــ وحجة: وحكى صاحب الأصل في شرحي المحتصر والمنهاح الأقسول الثلاثة، و لم يرجح و حداً منها، بل مقتضى صبيعه في الأصل ترجيح الحجيد (١).
- ١٨ يترجم لبعض الأعلام الذين وردت أسماؤهم في النظم، مثل: الشهرستاني، الراغب الأصبهاني، الحسمي، الكعبي، الذهبي، ابن شسعبان، المساوردي، ثعلب الكوفي، المروزي، ابن الصلاح وغيرهم (٢).
 - ٩ ١ ينبه على ما قات الناظم من 'جمع الجوامع" ثم يشرحه، ومن أمثلة ذلك:
- قال في مسألة اشتراط العدالة في الراوي: 'وترك الناظم من الأصل قوله: (وهوى النفس)" ثم بدأ في شرح العبارة (٣).
- ٢٠ يذكر مسائل مهمة لم يذكرها صاحب الأصل ولا الناظم، ومن أمثلة
 ذلك:
- ذكره الخلاف في قول العالم: (لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في كذا)
 هل يعتبر إجماعاً أم لا(٤).
- زاد طریقة من طرق معرفة فعل النبي ﷺ الواجب، ثم قسال 'وزاد البیضاوي ثالثاً.. و لم یذکره الناظم کأصله '(°).

⁽١) نظر، (ص ٧٨ه) من هذه «رسامة

⁽٢) انظر، (ص ۱۹۷، ۲۵۱، ۲۵۱، ۳۲۵، ۳۲۸، ۲۲۰، ۲۱۵، ۳۷۲، ۲۷۹، ۳۰۶، ۵۷۱) من هناه الرسالة

⁽٣) غر رص ٣٦٥) من هده الرسالة

⁽٤) عز رض ٢٠٨) من هذه الرسالة

رهي نظر ارض ۲۱۵) من هذه لرمالة

• في مسألة صيغ أداء الصحابي لمحديث السوي قال: أو م مدكر لماطم كالأصل الصيعة التي لا خلاف في الاحتجاج ها من الصحابي محسوا حدثني، وأخبري، وسمعته يقول؛ لوضوحها "(١).

٣١- يشير إلى ما وقع فيه اساطم من تكرار اللمسائل، ومنه أمثله دلك:

- مسألة ما فُعل في عصره و لله يُعمم هل اطبع عبيه أم لا؟ هل يحتج بسكوته هنا؟. قال الترمسي: هذه المسألة نم تذكر في الأصل ولا في النظم، نعم ذكرها السيوطى في كوكبه حيث قال:

وإن يكن في عصره وما عُلـــم منه اطلاع ففيه خلف منتضم (**)

٣٣- يفرق بين المسائل المتشابحة، ومن أمثلة ذلك:

تفريقه بين مسألة: الإجماع على وفق الخبر هل هو دليل على حجـــة
 ذلك الخبر، والتي وردت في كتاب السنة، ومسألة: إذا وجد الإجماع
 موافقاً لخبر فهل يتعين كون الإجماع ناشئاً ذلك الخبر، والتي وردت
 في كتاب الإجماع.

⁽١) انظر (ص ٤٩٧) من هده الرسانة

⁽٢) انظر (ص ٣٦٢) من هذه الرسانة.

⁽٣) انظر (ص ٢٠٦) من هذه الرسالة

حيث قال: وهذه السألة - أي الثالية غير ما تقدم في الب الأحمار من قوله: الإجماع على وفق خبر ليس دليل صدقه (١).

٢٤ لا يصر ح بالقائل أو المعترض أو الجحيب في كثير من المواضع، كمه يكتفى
 بمعض العبارات مثل:

حور جماعة، قال بعصهم، أحيب، قال . لمحقق، استشمال أوضيح بعض المحققين ، أحاب بعضهم، قال جمع، نقل بعضهم، قال بعسض المتأخرين، قيل، قال قوم، زاد بعضهم ونحو دلك من العبارات (٢٠).

٢٥ - أحياناً يصرح بالقائل أو المعترض، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في مسألة اشتراط العدالة في الراوي: وقد انتقده العراقي(٣).
- قوله في مسألة حكم رواية المستور: واعترضه صاحب الأصل⁽¹⁾.
- قوله في مسألة اعتبار قول العامي في الإجماع: أحاب في الآيات(°).

٣٦ تتبع الترمسي زيادات الناظم على من جمع الجوامع، وكان ينبه إليها بقوله:
 زيادة، أو تكمئة، ومن أمثله دلك:

- قوله: "أشار الناظم بقوله من زيادته مع التكمية (حرا) (٦).
 - قوبه: "ورجحه الناظم من زیادته '(۷).
 - قوله: أقبت : زيادة عنى الأصل ((٨)).

⁽١) الظرة (ص ٢٠١) من هذه الرسابة.

⁽٢) انظر: (ص ۱۹۹، ۱۹۹ م ۲۰۳، ۲۰۵، ۱۹۰، ۱۹۵، ۱۸۵، ۲۹۳؛ ۲۷۵، ۱۹۱) می هدم در سالة.

⁽٣) فظر: (ص ٣٦٦) من هذه الوسالة.

⁽٤) العرة (ص ٣٧٠) من هذه الرسالة

⁽٥) انتظر، (ص ١٥٥٥) من هذه الرميانة

رائی نظر اص ۲۲۸) من هده الرسانية

⁽٧) انظر (ص ٥٦١) من هذه الرسالة

⁽٨) نظر (ص ٢٦٥) من هذه لرسالة

- ۲۷ حیں بورد الأحادیث تارة یخرجها، وتارة لا یخرجها، وتارة بدكر در حته، وتارة لا یذكر، وتارة یشیر إلى من صححها من أئمة الحدیث، ومر أشه دلك:
- قوله لحديث ابن ماجه وغيره (إن أمني لا تجتمع على ضلالة) فها خورًج الحديث (١).
- قوله: لقوله ﷺ (فرب حامل فقه غیر فقیه) فهنا لم یحر الحدیث، و لم
 یذکر درجته(۱).
- قوله: للحديث الحسن أو الصحيح (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر) فهنا ذكر درجة الحديث^(١).
- قوله: قال ﷺ: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) فهنا
 بين أن الحديث متواتر⁽¹⁾.
- قوله: كحديث (من مس دكره فليتوضأ) صححه الإمام أحمد وعيره،
 فهنا ذكر من صحح الحديث^(٥).
- قوله: روي أنه ﷺ قال: (من سبك يا أبا بكر فقد كفر) فهنا ذكر
 الحديث بصيغة التمريض⁽¹⁾.
- ٢٨- يستخدم بعض المصطلحات، بعضها يتعلق بأسماء الأعلام، وبعضها يتعلق
 بالكتب، ومن أمثلة ذلك:
 - إذ قال: قال "صاحب الأصل" فمراده تاج الدين السبكي (١٠٠٠).

⁽١) انظر: (ص ٥٣١) من هذه الرسالة.

⁽٢) بطر: (ص ٣٦١) من هذه الرسالة.

⁽٣) نظر: (ص ٥٤٣) من هذه الرسالة.

⁽٤) عطر: (ص ٤٠٣) س هذه الرسالة.

 ⁽٥) مطر: (ص ٢١٥) من هذه الرسالة.

⁽٦) انظر أ (ص ٤٠٤) من هله الرسالة.

- إذا قال: "الشيخ الإمام" فمراده بذلك والد صاحب الأصل (٢).
- إدا قال: "المحقق" فمراده بذلك جلال الدين المحلي من حلال كتاب.
 (البدر الطالع)^(۱).
- إدا أطلق "الإمام" فمراده الرازي، وإذا أراد غير الرازي صرّح بــه
 كقوله: "الإمام الشافعي" "الإمام أبو حنيفة" " "الإمام أحمد" 'الإمم مالك" "الإمام ابن السمعاني"(٤).
- - يقصد بــ "الشيخين": الرافعي والنووي(1).
 - وأحياناً أخرى يقصد بــ "الشيخين": البحاري ومسلم (٧).
 - وأحياناً يقصد بــ "الشيحين": أبو بكر وعمر رضى الله عنهما (١).
- إذا قال: "قال في الكوكب" فقصده "الكوكب الساطع نسيوطي (١).
- وإذا قال: "قال في شرح الكوكب" فمراده شرح الكوكب الساطع للسيوطي (۱۰),

⁽١) انظر: (ص ١٥٤) من هذه الرسالة.

⁽٢) انظر: (ص ٣٦٦) من هذه الرسالة.

⁽٣) انظر: (ص ٣٦٧) من هذه الرسالة.

⁽¹⁾ نظر: (ص ۱۳۸۰ ۱۳۲۷ ۱۹۱۱ کوی) می مله الرسالة.

⁽٥) انظر: (ص ١٩٥) ٣٧٣) من هذه الرسالة.

⁽١) مظرة (ص ٢٠١) من هذه الرسالة.

⁽٤) منظر: (ص ٢٥٩) من هده الرسالة.

ر٨) نظر ١ (ص ٤٥٢) من هذه الرسالة.

⁽٩) ظر: (ص ٣٢٥) من هذه الرسالة.

⁽١٠) انظر: (ص ١٩٤) من هذه الرسالة.

- وإذا قال "شرح المختصر" فمراده رفع الحاجب عسن مختصر ابس الحاجب لتاج الدين السبكي⁽¹⁾.
- وإذا قال: "قال في شرح المنهاج" فمراده الإيماج في شرح المهاج تتح
 الدين السبكي وإذا أراد كتاب (لهاية السول) صرّح به فقال: ودكر
 الإسنوي في شرح المنهاج (١).
- وإذا قال: "أصحابنا" فمراده الشافعية، وأحياناً يصرح بذلك فيقون:
 "بعض أصحابنا الشافعية" أو "عندنا" أو "الأصحاب"(").
- وإدا قال: " الجلّ " فمراده الأكثر، ولذلك نجده يصرَّح عدلك حيت قال: "... وعليه الجل" أي أكثر العلماء (أ).

٢٩ يدكر القراءات الواردة في بعض كلمات النظم، ومن أمثلة ذلك فوله:

'وقوله [من الأمم] بإدغام النون في اللام، ونقل حركة الأمــم ، لى لام متعريف، كما في قراءة ابن محيصن [لمن الآثمين]، وعَلَّنْسان، وبنسب، وعن الَّهِلّه، وإنما أدغم نون (مِنْ) في لام التعريف، لســقوط همــرة الوصل في الدرج(°).

قوله في مسألة الفرق بين المدلَّس والمرسَل الخفي: قوله [لنا حددّت] أي حدثنا فلان، فاللام زائدة (٢٠).

^() نظر: (ص ٢٩٣) من هذه الرسالة.

⁽١) نظر: (ص ٢١٨، ٢١٧ه) من هذه الرسالة.

⁽٣) نظر: (ص ٢١١) من هذه الرسالة.

⁽٤) انظر: (ص ٢٥٠) من هذه الرسالة.

⁽٥) انظر: (ص ٥٥٢، ٥٥٤) من هذه الرسال.

⁽٦) انظر" (ص ٤٣٨) من هذه الرسالة.

٣١- أحياناً ينقل كلام من استفاد مهم نم غير مصادرهم، ومن ذلك.

- نقل كلام ابن السبكي من كتاب تشنيف المسامع في مسأة سكوت النبي الله على الإباحة أو الوجوب أو الندب(١٠٠).
- عقله كلام ابن السمعاني من كتاب الغيث الهامع في مسألة فعل السبي
 الذي جهلنا مقصده (٢).

٣٢- أحياناً يرجح أحد الأقوال في المسألة، ومن ذلك:

- في مسألة حكم الحديث الذي لا يوجد عند أهـــل الحـــديث ولا في
 كتبهم، رحَّح أنه يقطع بكذبه^(١).
- في مسألة مراتب تحمّل الحديث وهل المناولة المقرونة بالإحازة في رتبة السماع أم ألها أقل منه، رجّع الترمسي ألها منحطة عنه (٤).
- رحّع جواز انعقاد الإجماع في أمر دنيوي كتدبير الحيوش والحسروب وأمور الرعّية^(۵).
- ٣٣ يشير إلى ما تقدم البحث فيه من المسائل حتى لا يقع التكرار، ويشرر ويشرر كذلك إلى ما سيأتي الكلام فيه، ومن ذلك:
- قال في مسألة تعارض قول النبي في وفعله: إن الناظم تبعاً للأص بين حكم التعارض بين القول والفعل، ولم يذكر التعارض بين القول والنواجيح (١).
 لأنه سيأتي في التعادل والتراجيح (١).

⁽١) انظر: (ص ٢٠٩) من هذه الرسالة.

⁽٢) نظر رص ٢٧١) من هذه الرسالة.

⁽٣) اظر (ص ٢٧١) من هذه الرسالة.

ر٤) نظر: (ص ٤٩٧) من هذه الرسالة.

ره) انظر: (ص ۱۵۰) من هده الرسالة.

⁽٦) مطر" (ص ٣٣٢) من هده الرسالة.

- قوله: ثم الكلام في مباحث الأقوال التي تشرك فيها السنة الكتاب تقدم(1).
 - قوله: الكف فعل كما مرّ (١٠).

٣٤ نشير إلى وحه ذكر المسألة إذا ذكرها الناظم في غير مظانما، ومن دلث

عدد ذكره لصيغة (كنا نفعل) من صيغ أداء الصحابي للحديث لسوي
 قال: وحه تأخذها عن صيغة (كانوا يفعلون) أن العموم في لصيعة
 الثانية أظهر للتعبير بالاسم الظاهر (٢).

٣٥- يشير إلى لهاية كل كتاب:

- كقوله: "وقد التهى الكلام على كتاب السنة، والله الحمد والمنة (٤).
- ٣٦ يختم بحثه المسائل بقوله: "والله أعلم" وهذا كثير حداً، وهـــو مـــن الأدب الجم، حيث نسبة العلم إليه أسلم.

⁽١) انظر: (ص ١٩٥) من هذه الرسالة.

⁽٢) انظر (ص ١٩٢) من هذه الرسالة.

⁽٣) انظر: (ص ٤٩٢) من هذه الرسالة.

⁽٤) نظر: وص ٥٣٣) من هده الرسالة.

⁽a) انظر: (ص 112) ص هذه الرسالة.

المطلب الثالث مصادر الكتاب

اعتمد الشيخ الترمسي في كتابه "إسعاف المطالع بشرح الدر اللامع نظم جمع الجوامع" على العديد من المصادر، ذكر بعضها في مقدمة مؤلفه حيث قال: (اعلم أن موادي في هذا الشرح المبارك – إن شاء الله تعالى وتبارك: "تشنيف المسامع "للبدر الزركشي، و" الغيث المامع" للولي العراقي" و"شرح المحقق" لمحلال المحلي، وحواشيه؛ كــ "الدرر اللوامع" للكمال ابن أبي شريف المقدسي و"حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، و "الآيات البينات" للشهاب المناسم العبادي" و"حاشية العطار"، وغيرها، و"شرح الكوك الساطع" لمؤيفه الحافظ اجلال السيوطي، و"غاية الوصول بشرح لب الأصول للشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، و "عتصر ابن الحاجب"، وشرحه للملقن العضد، وحاشيتاه للسعد والسيد، و"منهاج الوصول إلى علم الأصول"، للقاضي البيضاوي، وشحود: "نماية السول" للحمال الإسنوي، و"تحرير المحقق ابن الممام ا، وشرحه: "التحير للحلي"، وغير ذلك مما تدعو الحاجة إليه من الكتب المفرقة في الهنون المتوعة").

وسأذكر فيما يلي المصادر التي أفاد منها الشارح في الجرء الدي قمت متحقيقه وهو من بداية الكتاب الثاني في السنة إلى نماية الكتاب الثالث في

⁽۱) ۱ طر إسعاف للطالع بشرح البدو اللامع نظم جمع الجوامع" للترمسي محقيق د. علي المحمادي، رسالة دكتوراه يحامعة أم الفرى (١٥٣/١).

الإجماع. مع الإشارة إلى المواضع التي أفادها من المصدر، واكتفيت في معص المصادر مذكر بعض المواضع لكثرة ورودها كما هو الحال في "الندر الصعع" لمحلال امحمى، والغيث الهامع للولي العراقي، وتشنيف المسامع للزركشي.

ويلاحط الباحث اختلاف طريقة الترمسي في الإفادة من المصادر؛ أولاً: من حيث الكثرة والقلة، وثانياً: من حيث طريقة النقل، فأحياناً يصرح باسم الكتاب دون المؤلف، وأحياناً يصرح باسم الكتاب دون المؤلف، وأحياناً يصرح باسم الكتاب دون المؤلف، وأحياناً بصرح بالمؤلف دون اسم الكتاب، وقد يبهمهما أحياناً كما سبق بيانه في منهجه في المطبب الثان

ونبدأ الآن في ذكر المصادر مرتبة على حروف المعجم:

عرف الألف

الإبحاج في شرح المنهاج، لابن السبكي.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- فعل النبي الله الذي جُهل مقصده علام يدل، مصرحاً باسم المؤلف^(۱).
- شرط القاضي عبد الجبار في قبول خبر الآحاد المتعلق بالرن، مصرحاً باسم المؤلف^(۱).
- حكم فعل النبي الله الذي لم يظهر فيه قصد القربة، مصرحً الله الكتاب^(۱).

⁽١) انظر: (ص ٢١٧) من هذه الرسالة.

⁽٢) انظر: (ص ٢٦٥) من هده الرسالة.

٢) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي.

وقد أفاد منه في مواضع مصرحاً في الكل باسم المؤلف، ومن المواضع التي أفاد منها:

- العمل بخبر الواحد إذا خالف القياس (٢).
 - أشتراط انقراض العصر في الإجماع⁽¹⁾.
 - حكم الاتفاق بعد استقرار الخلاف⁽¹⁾.

٣) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري.
 ت أذا من شرب أبد ما الماليا.

وقد أفاد منه في موضع واحد مصرحاً باسم المؤلف:

حكم العمل بخير الواحد^(٥).

إحكام الفصول في أحكام الأصول، للباجي.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو حكم العمل بخبر الواحد إذا خالف القياس، مصرحاً باسم المؤلف^(١).

أحكام القرآن، لابن العربي.

⁽١) النظر: (ص ٢١٨) من هذه الرسالة.

⁽٢) مظرة (ص ٢١٩) من هذه الرسالة.

⁽٣) نظر: (ص ٣٢٦) من هذه الرسالة.

⁽٤) نظر: (ص ٥٦٠) من هذه الرسالة.

⁽٥) انظر: (ص ٣١١) من هذه الرسالة.

⁽٦) عنر: (ص ٢٢٠) من هذه الرسالة.

أفاد منه في موضع واحد، وهو حكم رواية الحديث بالمعنى، مصرحاً باسم المؤلف^(۱).

٦) إحياء علوم الدين، للغزالي.

وقد أفاد منه في مواضع مصرحاً في الكل باسم المؤلف، مها:

- الفرق بين الكبائر والصغائر (١).
 - تعریف الکبیرة^(۲).
 - أن الزنا أكبر من اللواط⁽¹⁾.

٧) أدب القاضي، للماوردي.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو: حجية الإجماع السكوتي(٥).

٨) الإرشاد إلى قواطع الأدلة وأصول الاعتقاد، لإمام الحرمين.
 أفاد منه في موضعين هما:

- أن الذنوب كلها كبائر، ولا صغيرة فيها، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب^(۱).
 - الخلاف في تعريف الكبيرة، مصرحاً باسم المؤلف(٧).
 - ٩) الأشباه والنظائر، لابن الوكيل.

⁽١) الظر: (ص ٤٧٤) من هماه الرسالة.

⁽٢) مضر: (ص ٢٨٤) من هذه الرسالة.

⁽٣) انظر (ص ٣٨٦) من هذه الرسالة.

⁽٤) انظر (ص ٢٩٠) من هذه الرسالة.

ر٥) انظر (ص ٣٨١) من هذه الرسالة.

⁽٦) انظر: (ص ٢٨٣) من هذه الرسالة.

⁽٧) انظر: (ص ٣٨٥) من هذه الرسالة.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو: عدم اختصاص الإجماع بالصحابة(١).

١٠) أصول فخر الإسلام البزدوي.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو أن الإجماع لا يضد الإجماع، مصرحاً باسم المؤلف^(۱).

١١) الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض.
وقد أفاد منه في موضع واحد وهو حكم الرواية بالإعلام، مصرحاً
باسم المؤلف⁽¹⁷⁾.

١٢) الأم، للشافعي.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- قبول شهادة أهل الأهواء، مصرحاً باسم المؤلف(1).
 - · حكم الحديث المرسل، مصرحاً باسم المؤلف(٠٠).
 - الأحذ بأقل ما قيل، هل هو تمسك بالإجماع^(١).

17) الآيات البينات، للعبّادي.

وهو من أهم المصادر التي اعتمد عليها الشارح، ومن المواضع التي أفاد منه:

⁽١) فظر. (ص ٣٦٥) من هده الرسالة.

⁽٢) نظر: (ص ٢٠٤) من هند الرسالة.

⁽٣) انظر: (ص ٢١٥) من هذه الرسالة.

ر٤) نظر: (ص ٣٥٧) من هذه الرسالة.

ر٥) عصر: (ص ٤٦٥) من هذه الرسالة.

⁽٦) انظر: (ص ٥٦٥) من هذه الرسالة.

- اشتراط العدالة في رواية الحديث، مصرحاً باسم المؤلف(١).
 - عدم عصمة الصحابة، مصرحاً باسم الكتاب(٢).
- عل ينعقد الإجماع في أمر دنيوي، مصرحاً باسم الكتاب(٣).
- ١٤) الإيضاح في شرح تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني.

أفاد منه في موضع واحد وهو نفي الواسطة بين الصدق والكذب، مصرحاً باسم المؤلف^(٤).

ايضاح المحصول من برهان الأصول، للمازري.
 أفاد منه في مواضع منها:

- الفرق بين الرواية والشهادة، مصرحاً باسم المؤلف^(٥).
 - عدالة الصحابة، مصرحاً باسم المؤلف⁽¹⁾.

حرف الباء

١٦) البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي.

أفاد منه في مواضع منها:

- تعریف السنة اصطلاحاً، مبهماً اسم المؤلف والکتاب(٧).
- هل تضر مخالفة البعض للإجماع، مصرحاً باسم المؤلف^(٨).

١٧) البدر الطالع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين المحلي.

⁽١) انظر: (ص ٣٦٥) من هذه الرسالة.

⁽٣) انظر رص ٢٥٤) من هذه الوسالة.

⁽٣) انظر: (ص ٥٨١) من هذه الرسالة.

رع) انظر: (ص ٢٥١) من هذه الرسالة.

⁽٥) مطر: (ص٥٠٤) من هذه الرسالة.

⁽٦) انظر: (ص ٤٥٣) من هذه الرسالة.

⁽٧) انظر: (ص ١٩١) ص هذه الرسالة.

٨) انظر: (ص ٥٣٢) س هذه الرسالة.

ويعد هذا الكتاب من أهم المصادر التي اعتمد عليها الشارح كثيراً، تارة يصرح باسمه، وتارات لا يصرح، وكان يعتر عنه بالمحقق، ومن المواضع التي أفاد منه:

- دلالة أفعال النبي ، مصرحاً باسم المؤلف^(۱).
- حمل الروي الحير على أحد معييه، مبهماً اسم المؤلف والكتاب(٢٠).

1٨) بديع النظام، للساعاق.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- حمل الراوي الخبر عنى أحد معنييه، مصرحاً باسم الكتاب (٣).
- هن يشترط أن يكون راوي الحديث فقيهاً. مصرحاً باسم الكتاب(1).
 - حكم الحديث المرس، مصرحاً باسم الكتاب(°).

البرهان، لإمام الحرمين.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- فعل النبي الله الذي لم يظهر فيه قصد القربة، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب^(۱).
- وجوب ذكر السبب في التعديل، دون الجرح، مصرحاً باسم المؤلف^(٧).
 - عدم حجية الإجماع السكوتي، مصرحاً باسم المؤلف(^).

⁽١) عطر: (ص ١١٥) من همة الرسابة.

⁽٢) نظر: (ص ٢٤٧) من هذه الرسانة.

⁽٣) انظر: (ص ٤٣٩) من هذه الرسالة.

⁽٤) انظر: (ص ٣٦١) من هذه الرسابة.

⁽٥) نظر" رض ٤٥٨) من هذه الرسالة

⁽٦) نظر (ص ٢١٩) من هذه لرسالة

⁽٧) انظر (ص ٥ ٢) من هذه ابرسالة

⁽۸) نظر (ص ۵۹۹) من هذه ابرسانه

حرف التاء

٠٢) التبصرة، للشيرازي.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- الاحتجاج بقول الصحابي: "رُخص لنا"، مصرحاً باسم لمؤلف والكتاب(١).
- الاحتجاج بقول الصحابي: "كنا معاشر الناس نفعل في عهده هي"،
 مصرحاً باسم المؤلف(٢).
- ٢١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي. وقد أفاد منه في موضع واحد وهو تعريف الفهرست، مصرحاً باسم الكتاب^(٦).
- ٢٢) التحصيل من المحصول، لسراج الدين الأرموي.
 وقد أفاد منه في موضع واحد وهو: حكم أفعال النبي هي، مصرحاً
 باسم المختصر⁽¹⁾.
- ٣٣) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، للحافظ العلالي.
 وقد أفاد منه في موضع واحد وهو: عدالة الصحابة مطبقاً، مصرحاً
 باسم المؤلف(°).

⁽١) انظر. (ص ٤٨٦) من هذه الرسالة.

٢) نظر أص ٤٩١) من هذه الرسالة.

⁽٣) انظر: (ص ٤٩٩) من هذه الرسالة.

⁽٤) انظر: (ص ٢١٦) من هذه الرسالة.

⁽٥) انظر: (ص ١٥٤) من هذه الرسالة.

٢٤) التحقيق والبيان، للأبياري.

وقد استفاد منه في موضع واحد وهو حكم رواية المستور، مصرحاً باسم المؤلف^(۱).

٢٥) تدريب الراوي، للسيوطي.

وهو من المصادر التي أفاد منها كثيراً في مبحث السة، ومن المواضع:

- حكم رواية مجهول العين، مصرحاً باسم الكتاب^(۱).
- أمور يتوهم منها حرح الراوي وليس كذلك، مصرحاً باسم الكتاب (٣).
 - عدالة الصحابة، مصرحاً باسم الكتاب(1).

٢٦) تشنيف المسامع في شرح جمع الجوامع، للزركشي.

وهو من أهم مصادر هذا الشرح، ولم يكن الترمسي يصرح باسم الكتاب، بل باسم المؤلف في كل المواضع، ومنها:

- تفسير الكلام النفسي⁽⁰⁾.
- تحقيق مذهب الشافعي في الاحتجاج بالمرسل⁽¹⁾.
 - اختصاص الإجماع بالسلمين (٢٠).

⁽١) أنظر، (ص ٢٦٩) من هذه الرسالة.

و٢) انظر: (ص ٢٧٢) من هذه الرسالة.

⁽٣) انظر: (ص ٤٣٦) من هذه الرسالة.

⁽٤) غر: (ص ٤٥٣) من هذه الرسالة.

^(°) الظر: (ص ٢٣٦) من هذه الرسالة.

⁽٦) انظر: (ص ٣٦٩) من هذه الرسالة.

⁽٧) انظر: (ص ٢٨ه) من هذه الرسالة.

٣٧) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة، للحافظ بن حجر.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو بيان من يقصد الإمام الشععي بقوله: "حدثني الثقة"، مصرحاً باصم المؤلف(١).

۲۸) التقريب، للنووي.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- إذا أجمعت الأمة على وفق خبر هل يدل ذلك على صحته، مصرحاً باسم المؤلف^(۱).
 - تكذيب الأصل للفرع هل يسقط المروي، مصرحاً باسم المؤلف(").

٢٩) تقريرات الشربيني.

وهو من أهم المصادر التي اعتمد عليها الشارح كثيراً، ونم يكن يصرح بالنقل عنه، بل يعبر غالباً بقوله: قال بعض المحققين، ومن المواضع التي أفاد منه:

- زيادة راو على مثله عن شيخ واحد⁽¹⁾.
- اتفاق أهل العصر الثاني على أحد قولي العصر الأول^(*).
 - ٣٠) التقييد والإيضاح، للحافظ العراقي.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

حكم الرواية عن المبتدع، مبهماً اسم المؤلف والكتاب^(١).

⁽١) نظر: (ص ٢٧٥) من هذه الرسالة.

⁽٢) ظر (ص ٢٦٠) من هذه الرسالة.

⁽٢) نظر: (ص ٢٧١) من عله الرسالة.

⁽٤) الظر (ص ٢٤٣) من هذه الرسالة.

⁽٥) انظر: (ص ١٤٤) من هذه الرسالة.

⁽٦) انظر (ص ٢٥٦) من هذه الرسالة.

- تعريف الصحابي، مصرحاً باسم المؤلف^(١).
 - · الحديث المرسل، مصرحاً باسم المؤلف (٢).

٣١) التبيه، للشيرازي.

وقد أفاد مه في موصع واحد وهو أن أقل عدد تثبت به الاستفاضة اثنان، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب(٣).

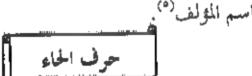
٣٢) قذيب اللغة، للأزهري.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو تعريف الغلول، مصرحاً باسم المؤلف (٤).

حوف الجيم

٣٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلاثي.

أفاد منه في موضع واحد، وهو تعريف الحديث المرسل، مصرحاً باسم المؤلف^(ه).



٣٤) حاشية البناني على شرح المحلي.

وهو من أهم المصادر التي اعتمد عليها الشارح، ولم يكن يصرح باسم المؤلف ولا الكتاب، ومن المواضع التي أفاد منه:

⁽١) انظرا (ص ٤٥٦) من هده الرسالة.

⁽٢) فظر: (ص ٤٤٤) من هده افرسانة

⁽٣ نظر (ص ۲۹۸) من هذه الرسالة

⁽٤) نظو (ص ٣٩٧) من هذه الرساية

٥) نظر رض ٥٦٤) من هذه وسالة

- حمل الراوي الخبر على أحد معنييه (١).
- يقدم المسند على المرسل عند التعارض (٢).
- سي الخلاف في جواز الخلاف قبل استقرار الخلاف^(٢).

٣٥) حاشية العطار على شرح الحلي.

وهو من أهم مصادر هذا الشرح، وقد أفاد منه في مواصع منه:

- اشتراط العدد في خبر التواتر، مصرحاً باسم للؤلف^(١).
- عل يجوز الاتفاق بعد استقرار الخلاف، مبهماً اسم سؤلف والكتاب^(٥).
 - ٣٦) حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح العضد.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو اشتراط انقراض العصر، مصرحاً باسم المؤلف^(٦).

٣٧) حاشية النجاري على شرح انحلي على جمع الجوامع.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو: حكم الحاكم بشهادة الشاهد، هل هو تعديل له أي مصرحاً باسم المؤلف (٧).

٣٨) الحاصل من المحصول، لتاج المدين الأرموي.

وقد أفاد منه في مواضع هي:

⁽١) منظر: (ص ٣٤٧) من علم الرسالة

⁽٢) انظر: (ص ٤٦٠) من هذه الرسالة

⁽٣) الطر · (ص ٥٥٧) من هذه الرسالة.

⁽٤) انظر (ص ٢٧٤) من هذه الرسالة.

⁽٥) نظر. (ص ٥٦٠) من هذه الرسالة.

⁽١) انظر: (ص ٥٤٩) من هذه الرسالة.

⁽٧) مظر: (ص ٤٣٢) من هذه الرسالة.

- فعل النبي ﷺ امجرد، مصرحاً ناسم الكتاب ".
- · حكم العمل يحبر الواحد، مصرحاً باسم الكتاب (٢).
- حكم الاحتجاح بقول الصحابي: سمعت اللي هي هي على كدا. أو أمر بكذا، مصرحاً باسم الكتاب^(٣).

٣٩) الحاوي، للماوردي.

أفاد منه في مواضع منها:

- تكذيب الأصل للفرع، هل يُسقط المروي، مصرحاً باسم المؤلف(1).
 - تعریف الکبیرة، مصرحاً باسم المؤلف^(۵).
 - حكم رواية الحديث بالمعنى، مصرحاً باسم المؤلف^(١).

حرف الدال

٤) الدرر اللوامع، للكوراني.

أفاد منه في موضع واحد وهو: هل التدليس جرح لممكس؟، مصرحاً باسم المؤلف(٧).

13) الدرر اللوامع، لكمال الدين المقدسي.

وقد أفاد منه في موضعين هما:

⁽١) انظر: (ص ٢١٦) من هذه الرسالة.

⁽۲) انظر، (ص ۳۰۲) من هذه الرسالة.

⁽٣) نظر: (ص ٤٨٥) من هذه الرسالة

⁽٤) نظرا (ص ٣٢٩) من هناه الرسالة

⁽٥) عرم رص ٣٨٢) من هذه الرسالة.

⁽١ خر (ص ٤٧٧) من هناه لرسالة

⁽٧ نظر (ص ٤٣٣) من هذه ترساة

- دلالة سكوت النبي ، مصرحاً باسم المؤلف (١).
- أقل عدد تثبت به الاستفاضة، مصرحاً باسم المؤلف(٢).

حرف الذال

٢٤) الذريعة إلى مكارم الشريعة، للراغب الأصفهائي.

باسم المؤلف^(۳)مح**رف الراء**

٤٣) الرسالة، للإمام الشافعي.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- قبول الإمام الشافعي لمراسيل سعيد بن المسيب، مصرحاً باسم المؤلف^(١).
 - حكم رواية الحديث بالمعنى (°).
 - ٤٤) رقع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لابن السبكي.
 وقد أفاد منه في مواضع منها:
 - من أخير بشيء بحضرة النبي الله ولم ينكر عليه (١).

ر ١ ، نظر: (ص ٢٠٥) من هذه الرسالة.

ر٢, علمو: (ص ٢٩٩) من هماه الرسالة.

⁽٣) عظر: (ص ٢٥٣) من هذه الرسالة.

رع) نظم " (ص ١٤٥) من هذه الرسالة.

 ⁽٥) نظر: (ص ٤٧٢) من هذه الرسالة.

٦٠) نظر: (ص ٢٩٣) من علم الرسالة.

- ترجیح دلالة العقل عدی و حوب العمل مخبر الواحد، مصرحاً باسم
 کتاب (شرح المحتصر)^(۱).
 - شرط القاضي عبد الجيار في قبول حير الريا^(٢).

٥٤) روضة الطالبين، للنووي.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- عدم قبول روية مرافضة وسات السعف، مصرحاً باسم المؤلف و لكتاب (٣).
 - تكفير حاحد المجمع عنيه، مصرحاً باسم الكتاب و مؤلف "

حرف الشين

٤٦) شرح تنقيح الفصول، للقرافي.

وقد أفاد منه في مواضع منها.

- سب القرافي للإمام مالك لقول لوجوب فعل اللي الله عود.
 مصرحً باسم المؤلف(٥).
 - أنا المركب المستعمل موضوع، مصرحاً باسم المؤلف ().

۱ عدر (ص ۳۰۹) من هنده لرسانة

⁽٢) نظر (ص ٣٢٤) من هذه الرسالة

⁽٣ نظر رص ٣٦٠) من هده الرسالة

⁽٤) نظر (ص ۲ ۲) من هذه الرسالة

⁽٥ كر (ص ٢١٨) من هنده الرسالة

٣) حر رص ٢٣٢) من هده ادرسالة

٤٧) شرح السنة، للبغوي.

وقد أفاد مه في موضع واحد، وهو تعريف الكبيرة، مصرحاً باسم المؤلف ().

٤٨) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- ماقشة الحمية في رد حبر الواحد فيما تعم به اللوى، مصرحاً باسم الكتاب (۲)
 - اشتراط القراض العصر، مصرحاً باسم المؤلف (٣).

٤٩) شرح الكوكب الساطع، للسيوطي.

وهو من أهم المصادر التي اعتمد عليها الشارح، ومن الموضع لتي أفاد منها:

- دحول الهم في أنواع السنة، مصرحاً بالسم الكتاب ".
- حكم ريادة الراوي بالوصل والرفع، مصرحاً باسم المؤلف ".
- هن يجور انقسام الأمة إلى فرقتبن كل مخطئ في عير مسألة صحبه،
 مصرحاً باسم المؤلف ¹⁷.
 - الشفا في التعريف بحقوق المصطفى ، للقاضي عياض.
 وقد أفاد منه في موضع منها:

⁽۱) نظر (ص ۳۸۰) من همه مرسالة

⁽۲) مظر (ص ۳۱٦) من هذه ام سانه

⁽٣) نظر (ص ٥٤٩) من هده الرسامة.

⁽٤) نظر (ص ١٩٤) من هناه الرسالة

⁽٥) نظر برص ٣٤٥) من هده الرسالة

⁽٦) غر (ص٦٠٣) من هده لرساة

- قل الإجماع على عصمه الأسباء من كتمال الرسامة، مصرحاً باسم المؤلف ().
 - الخلاف في عصمة الأنبياء من الصغائر، مصرحاً باسم الكتاب (٢).
 حرف العين
- اه) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للبهاء ابن السبكي.
 وقد أفاد منه في موضع واحد وهو نفي الواسطة بين الصدق
 والكذب، مصرحاً باسم المؤلف(٣).
 - العزيز شرح الوجيز للرافعي المعروف بالشرح الكبير.
 وقد أفاد منه في مواضع منها:
 - العدد الذي تثبت به الاستفاضة، مصرحاً باسم المؤلف⁽¹⁾.
 - هن الغيبة من الكبائر؟ مبهماً اسم المؤلف(٥).
 - الإجماع السكوتي، هن هو حجة؟ مصرحاً باسم المؤلف(١).

حرف الغين

۵۳) غاية الوصول، للشيخ زكريا الأنصاري.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

هن يعتبر حلاف البعض في الإجماع^(۷).

⁽۱) مظر: (ص ۱۹۲) من هذه الرسائة.

⁽۲) انظر: (ص ۱۹۲) من هده لرسالة.

⁽٣) انظر: (ص ٢٤٨) من هذه الرسابة.

⁽٤) نظر؛ (ص ٢٩٨) من هده الرسالة.

^(°) نظر (ض ۳۹۲) من هذه ابرسالة

⁽١) نظر اص ٥٧٣) من هذه الرسالة

⁽١/) انظر (ص ٥٣٢) من هده الرسامة

· حكم جاحد الجمع عليه، مصرحاً ماسم المؤلف (.

٥٤) غريب الحديث، لأبي عبيد

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو تعريف العنول، مصرحاً دسم المؤلف (٢).

٥٥) الغيث الهامع، لولي الدين العراقي.

وهو من أهم المصادر ألتي أعلمه عليها الشارح كثيرً، مصرحً في جميع المواضع باسم المؤلف، ومن المواضع التي أفاد مله.

- عصمة الأنبياء قبل السوة (٣).
- لا يجب على ليي الله الإنكار على من يعريه الفعن عني الإكاران.
 - لعمل بحبر لوحد إدا عارص القياس (١٠٠٠).
 - إجماع أهل البيت، هن هو حجة (١٠).

عرف الفاء

۵۲) فتاوی این الصلاح.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو تعريف لكبيره، مصرحاً باسم المؤلف (٧)

⁽۱) انصر (ص ۱۰) من هناه أرسالة

⁽۲) بصر (ص ۳۹۷) من هده لرسالة

⁽۳) نصر (ص ۹۹) من هنده لرسالة

⁽٤) نظر رضر ۲۰۱) می هده برسانهٔ

⁽٥) نصر (ص ٣٢٠) من هده ارساله

⁽٦) انظر (ص ٥٤) من هذه لرساله

⁽۷) انصر (ص ۳۸۹) من هده ترسالة

٧٥) الفروق، للقرافي.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- القرق بين الرواية والشهادة، مصرحاً باسم المؤلف(١).
- لفظ "أشهد" عل هو إخبار أم إنشاء، مصرحاً باسم المؤلف(").

٨٥) الفوائد السنية، للبرماوي.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو: وجوب العمل بخبر الواحد في الحُكْم، مصرحاً باسم المؤلف⁽¹⁾.

حوف القاف

٥٩) القاموس المحيط، للفيروز آبادي.

أفاد منه في موضع واحد وهو: معنى "الإغراء" في قول الباظم: "يغريه"، مصرحاً باسم الكتاب(¹⁾.

٦٠) قواطع الأدلة، لابن السمعاني.

وهو من المصادر التي اعتمد عليها الشارح بكثرة، وكان يصرح في كل المواضع باسم المؤلف فقط، ومن المواضع التي أفاد منه:

- حكاية القول عن المعتزلة في عدم وجوب الإنكار على من يعريه الإنكار على الفعل^(٥).
 - النقل عن الحنفية في منع العمل بخير الواحد في ابتداء النصب (1).

⁽١) نظر: (ص ٤٠٧) من هذه الرساك.

⁽٢) انظر اص ٤٠٩) من هذه الرسالة.

⁽٣) انظر: (ص ٣٠٩) من هده الرسالة.

⁽٤) عطر" (ص ٢٠١) من هذه الرسالة.

⁽٥) عظر: (ص ٢٠٢) من هذه الرسالة.

⁽٦) طر: (ص ٢١٣) من هده الرسالة.

٣١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام وقد أفاد منه في موضع واحد وهو تعريف الكبيره، مصرحاً باسم المؤلف(١).

حرف الكاف

٣٢) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- حكم رواية المبتدع، مصرحاً باسم المؤلف^(۲).
- اشتراط اللقاء في التدليس، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب(٣).
- حكم الاحتجاج بالحديث لمرسل، مصرحاً باسم المؤلف(٤).

٦٣) الكوكب الساطع، للسيوطي.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- حكم الفعل الذي لم يعم اطلاع التي الله عليه، مصرحاً باسم الكتاب(°).
- اشتراط الأربعة في رواية خبر الزنا، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب^(٢).
- أقل ما يرفع الجهالة عن مجهول العين رواية اثنين، مصرحاً باسم الكتاب(٢).

⁽١) الظر: (ص ٣٨٦) من هده الرسانة.

⁽٢) نظر: (ص ٣٥٧) من هده الرسالة.

⁽٣) أنظر، (ص ٤٣٧) من هذه الرسالة

^(\$) نظر، (اص \$٢٤) من هده الرسالة

⁽٩) نظر (ص ۲۰۹) من هده ترساله

⁽۱) انظر (ص) من هذه الرسالة.

⁽۷) انظر (ص ۳۱) می هدو در مدانه

حرف اللام

٦٤) لب الأصول، للشيخ زكريا الأنصاري.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو حكم انفسام الأمة إلى فرقتين كل مخطئ في غير مسألة صاحبه، مصرحاً باسم المؤلف⁽¹⁾.

٦٥) اللمع، للشيرازي.

وقد أفاد منه في موضعين هما:

دلالة أفعال النبي الله الجبلية، مصرحاً باسم المؤلف^(۲).

حجية الإجماع السكوتي، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب (٣).

حرف الميم

٣٦) مجمل اللغة، لابن فارس.

أفاد منه في موضع واحد وهو الفرق بين الرواية والشهادة، مصرحاً باسم المؤلف⁽¹⁾.

٣٧) المجموع شرح المهذب، للنووي.

وقد أفاد منه في مواضع، مصرحاً باسم المؤلف في جميعها, ومن المواضع التي أفاد منه:

- فعل النبي الله الجواز ، مصرحاً باسم المؤلف (°).
- طرق معرفة فعله الها الواجب، مصرحاً باسم المؤلف (١٦).

⁽١) نظر: (ص ٢٠٣) من هذه الرسالة.

⁽٢) انظر: (ص ٤٩١) من هذه الرسالة.

⁽٣) انظر: (ص ٥٧٠) من هذه الرسالة.

⁽٤) نظر: (ص ٤٠٩) من هذه الرسالة.

ر٥) انظر. (ص ٢٠٧) من هلمه الرسالة.

١١) انظر: (ص ٢١٥) من هذه الرسالة.

حكم رواية الجهول باطناً، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب(١).

٦٨) محاسن الاصطلاح، للبلقيني.

وقد أفاد منه في موضعين هما:

• حكم العمل بالوجادة، مصرحاً باسم المؤلف(٢).

هل يشترط القبول في الإحازة، مصرحاً باسم المؤلف(٣).

٦٩) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهر مزي.

وقد أفاد منه في موضع واحد، وهو حكم الرواية بالإحارة، مصرحاً باسم المؤلف(٤).

، ٧) المحصول في أصول الفقة، للرازي.

وهو من أهم المصادر التي اعتمد عليها الشارح، مباشرة أو بواسطة، ومن المواضع التي أفاد منه:

- الخبر المتواتر هل يفيد العلم الصروري أم النظري، مصرحاً باسم الكتاب^(٥).
 - مدلول الخبر، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب(١).
 - شرط القاضي عبد الجبار في خبر الزنا، مصرحاً باسم المؤلف (٧).

٧١) المحصول، لابن العربي.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو حكم رواية الحديث بالمعنى، مصرحاً باسم الحديث(^).

⁽١) انظر: (ص ٤٣٨) من هذه الرسالة.

⁽٢) الغر: (ص ١٤٥) من هذه الرسالة.

⁽٣) الظر: (ص ٥٣١) من هذه الرسالة.

⁽٤) مطر (ص ١٨٥) من هذه الرسالة.

⁽٥) نظر ١ (ص ٢٨١) من هذه الرساله.

⁽¹⁾ انظر: (ص ٢٥٥) من هذه الرسالة.

⁽٧) انظر: (ص ٥٤٥) من هذه الرسالة.

⁽٨) فظر: (ص ٤٧٤) من هذه الرسالة.

٧٢) المحلمي، لابن حزم.

أفاد منه في موضع واحد وهو حكم إحداث قول ثالت بين قولين. مصرحاً باسم المؤلف(١٠).

٧٣) مختصر ابن الحاجب.

وهو من أهم المصادر لتي عتمد عليها الشارح، ومن المواصع التي أفاد منه:

- العمل بخبر الواحد إذا خالف القياس، مصرحاً باسم المؤلف(٢).
- الحلاف في اشتراط العدد في الجرح والتعديل، مصرحاً باسم المؤلف^(٣).
 - الاتفاق بعد استقرار الخلاف، مصرحاً باسم المؤلف⁽¹⁾.

٧٤) مختصر المزني.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو أن من الكبائر الإصرار على الصغائر، مصرحاً باسم الكتاب(°).

٧٥) المستصفى، للغزالي.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- أقسام العلم الضروري، مصرحاً باسم المؤلف⁽¹⁾.
- اشتراط ذكر سبب الجرح والتعديل، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب(٧).
 - هل يشترط قول العوام في الإجماع، مصرحاً باسم المؤلف(^).

⁽١) انظرا (ص ٩٤٥) من هذه الرسالة.

⁽٢) نظر: (ص ٣١٩) من هذه الرسابة.

⁽٣) نظر: (ص ٤١٢) من هذه لرسالة.

⁽٤) نظرا رض ٥٦٣) من هذه الرمدلة

⁽٥) الظر، (ص ٤٦٤) من هذه الرسالة

⁽٦) ظر (ص ۲۸۲) س هده برسالة

⁽٢) نظر (ص ١٥٤) من هناه الرسالة

⁽٨) نظر (ص ١٥٤٧) من هده لرسالة

٧٦) المعالم في أصول الفقه للرازي.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو فعل سبي ﷺ الدي لم يظهر مه قصد القربة (١).

٧٧) معجم السفر، لأبي طاهر السلفي.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو عدم قبول رواية من دأبه الاشتغال بعلوم الفسفة والمنطق، مصرحاً باسم الكتاب(٢).

٧٨) مفتاح العلوم، للسكاكي.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو تعريف الخبر، مصرحاً باسم المؤلف (٣).

٧٩) مفاتح الغيب، للرازي.

وهو المشهور بــــ التفسير الكبير'، وقد أفاد منه في موضع واحد وهو النقل عن الرازي أن تعلم السحر لا يحرم، مصرحً باسم المؤلف(1).

٨٠ المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو تعريف الصدق التام، مصرحً باسم المؤلف^(٥).

 ٨١ ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة. لابن رشيد، والمعروف برحلة ابن رشيد.

⁽١) نظر: (ص ٢١٨) من هذه الرسالة

⁽۲) طر، (ص ۳۹۰) من هده ابوسانه.

⁽٢) منظر، (ص ٢٤٢) من هده الرسالة

⁽٤) نظر (ص ۲۱۸) من هده لرساله

⁽٥) انظر (ص ٢٥٣) من هذه الرسالة

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو عدم قبول روابة من دأمه الاشتغال بعلوم الفلسفة والمنطق، مصرحاً باسم المؤلف و لكتاب'

٨٢) المنخول، للغزالي.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو: هل يشترط ذكر سب لجرح والتعديل، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب(٢).

٨٣) المنهاج، للنووي.

وقد أفاد منه في موضعين هي:

- هل يشترط ذكر سبب الجرح والتعديل، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب^(۱).
 - عدالة الصحابة، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب(٤).

٨٤) منهاج الوصول، للبيضاوي.

وهو من المصادر التي اعتمد عليها الشارح، وقد أفاد منه في مواضع منها:

- طرق معرفة فعله الواجب، مصرحاً باسم المؤلف(°).
 - اللفظ المستعمل والمهمل، مصرحاً باسم المؤلف(١).
- هل يعتبر خلاف البعض في الإجماع، مصرحاً باسم الكتاب(٧).

⁽١) عظر. (ص ٣٦٠) من هذه الرسالة.

ر٢) انظرا (ص ١٥٤) من هذه الرسالة.

⁽٣) مظر (ص ٤٣١) من هذه الرسالة.

رع) انظر (ص ٤٥٢) من علم الرسالة.

ره) انظر (ص ۲۱۵) مي هده الرسالة.

⁽١) نظر (ص ٢٣٣) من هذه الرسالة.

⁽٧) غر (ص ٢٦٠) من عده الرسالة.

٨٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي. وقد أفاد منه في موضعين، مصرحاً باسم المؤلف:

- عدم قبول رواية الرافضة ومن يسب السلف^(۱).
- الكلام على رتن الهندي، الذي ادعى الصحبة (٢).

حرف النون

٨٦) نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر.

وقد أفاد منه في موضع واحد وهو: خبر الواحد هل يفيد العسم النظري أم الضروري، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب(٢).

٨٧ نزهة النظر شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر.
 وقد أفاد منه في مواضع منها:

- اخلاف في إفادة خبر الآحاد العلم الضروري أو النظري، هر هو خلاف حقيقي أم لفظي، مصرحاً باسم المؤلف والكتاب(٤).
- وواية الفرع العدل إذا لم يجزم الأصل بنقيها، مصرحً مسم المؤلف^(٥).
 - حكم رواية المستور، مصرحاً باسم الكتاب والمؤلف(١).

٨٨) أهاية السول، للإسنوي.

وهو من أهم المصادر التي اعتمد عليها الشارح، مصرحاً باسم المؤلف في كل المواضع، ومن المواضع التي أفاد منه:

نفي النزاع في أن فعل النبي الله الجيلي يدل على الإباحة (٧).

⁽١) نشر: (ص ٢٧٧) من هذه الرمالة.

⁽١) نظر: (ص ٤٤٧) من هذه الرسالة.

⁽٣) بند (ص ٣٠٠) من هذه الرسالة.

⁽٤) عشر. (ص ٣٠٢) من هذه الرسالة.

⁽٥) مطر: (ص ٤٧٥) من هذه الرسالة.

⁽٦) ظر (ص ٣٦٧) من هده الرسالة.

⁽٧) عظر: (ص ٢٠٨) من هذه الرسالة.

نقل الإجماع على وحوب العمل بخير الواحد في الفتوى والشهادة"

٨٩) فاية الوصول في دراية الأصول، للصفى الهندي.

وقد أفاد منه في مواضع منها:

- تكذيب الأصل للفرع على يسقط الحديث المروي، مصرحاً باسم المؤلف^(۱).
 - · حجية الإجماع السكوتي، مصرحاً باسم المؤلف (٣).

حوف الواو

٩٠) الوصول إلى الأصول، لابن برهان.

وقد أفاد منه في موضعين، مصرحاً باسم المؤلف.

- نقل الاتفاق على عصمة الأنبياء من الوقوع في الصغائر (٤).
 - صبغ أداء الصحابي للحديث النبوي^(٥).
- مل هناك خلاف في الاحتجاج بقول الصحابي: (قال النبي ﷺ كذا)^(۱).

⁽١) انظرة (ص ٢٠٥) من هذه الرسالة.

⁽٢) نظر: (ص ٢٣٤) من هده الرسالة.

⁽٣) نظر: (ص ٥٦٨) من هذه الرسالة.

⁽٤) فطر: (ص ١٩٩) من هذه الرسالة.

٥٠) عظر: (ص ٤٨١) من هده الرسالة.

⁽٦) نظر: (ص ٤٤٥) من عنه الرسالة.

المطلب الرابع

المآخذ على الكتاب

جرت عادة الباحثين أن يفردوا مبحثًا للكلام عن المآخذ على الكتاب الذي يراد تحقيقه، مع اعتراف الجميع بأن تلك المآخذ لا تقلل من قيمة الكتاب، وتعد شيئًا يسيرًا إذا ما قورنت بمحاسن الكتاب ومزاياه، فالكمال الله وحده، والنقص من طبيعة البشر، وكفى المرء نبلاً أن تعد معايبه.

وفيما يسي بعض الملحوظات والمآخذ التي وجدتما أثناء دراستي لكتاب "إسعاف المطالع" ومن ذلك:

١- اعتماده على بعض المصادر، وإكثاره من النقل منها حتى لا تكاد تخبو
 صفحة من الكتاب من النقل منها، ومن هذه المصادر ما يبي:

"البدر الطالع" للحلال المحيى، و'حاشيق" البناني والعطار عبى "البدر الطالع"، و"تقريرات الشيح الشربيني عبى البدر الطالع"، و"شرح الكوكب الساطع" للإمام السيوطي، و'تشنيف المسامع للإمام الزركشي وغيرها. وقد قدمت الإشارة إلى ذلك أثناء كلامي عن منهج الترمسي في شرحه في المطلب الثاني، وهو مع كثرة الاعتماد عبيها ينقل منها من غير تصريح ولا تعريض باسم الكناب أو مؤلفه، ولكن بتتبع عبارته يتصح ذلك حيا، ولا يخفى ما في ذلك من التعب والمشقة عبى الباحث.

٢- عدم تصريحه في أكثر المواضع بصاحب القول أو المعترض أو صاحب الرد،
 وإيما يكتفي بمعض المصطبحات، ومن دبث التعبير بقوله:

قال المحقق، قال بعص المحققين، قال بعصهم، قال به جماعة، أفاده بعض محققس، قال جمع، حمل بعصهم، نقل بعصهم، حرم حماعة، صرَّح به حمع، وردّه البعض، قال قوم، قال بعص المتأخرين، وصورَّه بعضهم، وقير، قطع بعضهم، حتلف المأخروب، وقد احتمف المتأخرول وعير دلك. وقد سقت الإشارة إلى دلك في المطلب الثاني أثدء الكلام على مسهج الشارح.

٣ عدم ربطه بين المسائل عقب بتهاء المسأنة، وفين الشروع في لمسأنه لتي بعده. كما سار عبيه من قده ومن بعده كقولهم: 'ولما فرع من كدا....' شرع في كدا....' أو 'ما فرع من كدا.... عقبه بكدا....'

قمة لعدارت بعض العدماء من عير مصادرها أو مظآها فأحياماً يقل كلام البيضاوي، و بن الهمام، والإسبوي وعيرهم من احاشيتي لسابي أو لعصار أو تقريرت الشربيبي .

و محده أحيانً يبقل كلام الرركشي من كباب اسرح الكوكب الساطع" لسيوطي وأحيانًا ينقل عبارة اس السبكي في اشرح المحتصر" من اتقرير ت لشريبي وقد أشرت إلى دلك في المصلب نابي أثناء كلامي عن مسهج المرمسي في شرحه الله .

عدم تحريحه للأحاديث إلا في بعص المواضع ويتصح دلك من حلال التتبع سمو ضع ابني أورد فيها الأحاديث، وهي كثيرة (٢).

٦ عموص عبارة في بعص مواضع.

٧- عساء الترمسي بحل أهاط النظم حتى كادت شحصيته تحتفي ١ٍ أ في بعص لمو صع اليسيرة.

^() نظر (عر ۳۲) من هده امرساله

⁽٢) فظر (ص ١٤٤٠-١٤٥) من هذه ارسانه

المطلب الحامس مقارنة بينه وبين شرح الأشمويي

إن المتتبع والمطلع على منهج الأشمولي في 'همع الهو مع'، و للرمسي في 'إسعاف المطالع' أثناء شرحهما للهم الجمع الجوامع للصح به أوجه للوافق والاختلاف بين المنهجين.

فلذلك قسمت الكلام عن هذه المقارنة إلى قسمين:

القسم الأول: جوانب التوافق بين الشرحين:

- ١- من حيث التقسيم فإنها تتفق طريقتهما في التقسيم سواء من حيث الأبواب أم من حيث الموضوعات الرئيسية لمسائل فقد دكرا الباب الخامس في الاستدلال، ثم ذكرا تحته بعض المسائل كالاستقراء والاستصحاب، وقول الصحابي، وشرع من قبنا....الخ، والكتاب السادس في التعادل والتراجيح، والكتاب السابع في الاجتهاد وتصرّقا لنفس المسائل تحت كل باب.
- ٢- من حيث المنهج: فتحد كل واحد منهما اتفق مع الآخر في معالجة المسائل الأصولية المطروحة.
- ٣- استفادهما من أسلافهما من شراع "جمع الجوامع" حيث اعتمدا كثيراً في شرحهما عنى "البدر الطالع لمحلال اهلي، و"تشيف المسامع للإمام الزركشي وغيرهما، وقد يصرحان بالنقل أحياناً

ولكن الغالب عدم التصريح. وقد سبقت الإشارة إلى دلك. في المطلب الثاني أشاء لكلام عن منهج لترمسي في شرحه (١٠.

٤- يسهان على ريادات لنظم على أصله 'جمع الحوامع" وما عدر عله أو حذفه الناظم من عبارات الأصل، وسبب العدول أو الحذف. وقد سبق الإشارة إلى ذلك عدد الكلام عن منهج الترمسي في شرحه، وعند زيادات الأشموني على "جمع الجوامع"(٢)

من حيث شخصيتهما العلمية فقد اتفقا على اهتمامهما بحل الألفاظ حتى كادت تختفي شخصيتهما إلاً في بعض المواضع التي قد يرجحان فيها بعض الأقوال أو يجيبان على معترض، أو يردان على قول، أو نحو ذلك، ولكن الغالب في الشرحين هو حل الألفاظ، وفتح مفقاتما، وكشف مبهماتما. ولم يسمكا طريق متكلمين من الأصوليين في عرض الأدلة لكل فريق ومناقشتها، رغم أن مذهبهما شافعي.

تفقان في ذكرهما لمنشأ الحلاف، وتحرير محل التراع في المسائل التي تحتاج إلى ذلك (٣).

٧- ينسبان الأقوال غير المنسوبة في النظم إلى قائليها.

⁽١) ظر (ص ١٣٢) من هده الرسالة

⁽٢) نظر (ص ٨٠ ١٣٢) من هده الرسامة

⁽٣) انظر. (ص ١٤٢) من هده ترسالة

٨- يشرحان التعريفات الاصطلاحية المذكورة في النظم ويبيب معترزالها(١).

عقارنان بين أقوال ابن السبكي في كتابه "جمع الجوامع" وس أقواله في بقية كتبه (٢).

⁽١) انظر: (ص ١٣٧) من هذه الرسالة.

⁽٢) فظر: (ص ١٤٢) من هذه الرسالة.

القسم الثاني: جوانب الاختلاف بين الشرحين:

- ١- من حيث طريقتهما في الشرح فنجد الترمسي سلك طريقة اشرح الممزوج متأثراً بما سار عليه الجلال المحلي في "الدر الطالع". بينما بحد الأسموني يذكر جملة من الأبيات في موضع واحد ثم يشرحها ميلً ما فيها من تعاريف وأقوال على طريقة الإمام السبوطي في 'شرح الكوكب الساطع".
- ٢- امتاز شرح الأمثموني بالإكثار من إيراده لبعض الفروع الفقهية في بعض
 المسائل بينما نجد شرح الترمسي أقل من هذه الباحية (١).
- ٣- شرح الترمسي امتاز بإكثاره من الأدلة من الكتاب والسنة بيسما نرى شرح الأشموني يذكر القول عارباً من ذكر الأدلة من الكتاب أو السنة إلا في بعض المواضع اليسيرة.
 - ٤- شرح الترمسي أكثر إحاطة بالأقوال والتوجيهات من شرح الأشموي.
- ٥- هناك أبيات من النظم مثبتة في نسخة الأشموني ليست في النسخة التي اعتمد الترمسي شرحها الناظم وبين ما فيها من زيادات وفوائد. وقد تتبعت هذه الأبيات وإذكرتما في مواضعها أثناء مقارنتي بين نسختي النظم.
- ٣- من حبث الأسلوب: فأسلوب الأشموني واضح ميسر عارٍ من التعقيد والغموض، أما الترمسي فأسلوبه يعتريه بعض الغموص في معض المواضع وذلك لتأثره بالمتأخرين من أرباب الحواشي والتقريرات كالبناني والعطار والشربيني.

⁽١) فطر: (ص ٢٣٢، ٣٣٩) من هده الرسالة.

المطلب السادس

وصف النسخ

بعد البحث عن نُسح الكتاب لم أعثر إلا على نسحتين حصيتين من هذا لمحصوط هما:

النسخة الأولى: في مكتبة مكة المكرمة. وهده بياباهَا :

الحموطة تحت رقم (۱۱۱) فقه حمقي و (٦) أصول فقه.

۲ مكونة من حرئين عدد صفحات احمره الأول (٤٩٨) و حمره شني
 (٤٢١).

٣ عدد الأسطر في اصفحة (٢٥) سطراً.

٤ تاريخ السح سة (١٣٢٦)

٥- كتنت محط المسلح وبالمدادين الأسود والأحمر

وهده السحة مقاللة على نسخة المؤلف حيث كل في آخره نحط المؤلف (قد قوبلت هده النسخة من أوها إلى خرها مع لسحة المؤلف التي قد صححها للمسلم ودلك بإقراء للكرم عند الله بن عند العريز باشيال وقد أخره المؤلف للشرها وإشاعتها لمع الله كل المسلمين آمين، تحريراً في لصفا أو حر يلع التالى سنة ١٣٣٦ كتله المؤلف عفا الله عنه).

وهده السبحة باقصة من أوها قدر (٣٧) صفحة، وقد كتب بحط واصح، وعبى هوامشها تصحيحات كتبت محص المؤلف.

ورمرت هده النسحة محرف (أً).

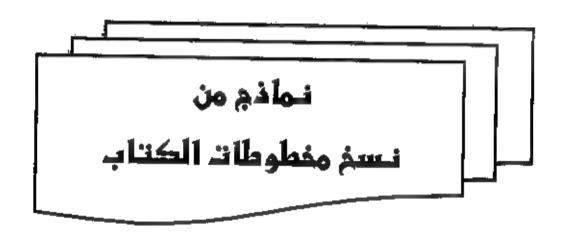
السحة الثانية: وهي نسخه محموضة عند حفيد المؤلف 'بقرية ترمس . تأندو سيا وهذه بيا الله .

١- مكونة من جرئين عدد صفحات الحرء الأول (٥٠٣) وعدد صفحات الحزء الثاني (٤٠٣) صفحة

٢- عدد الأسطر في الصفحة (٢٥) سطراً.

ويلاحط أن هده السحة اشترك في كتابتها باسحان فالأول كتب من أون الكتاب إلى (ص ١٣٥)، والناسح الآحر كتب إلى آحر الكتاب ولدي يطهر أن ساسح هذا هو كاتب السحة اثنائية للمحطوط إلا أنه كسها مرتين، ويطهر دستُ جلباً في مواقع الكنمات ولهاية الصفحات، وهذه السبحة مبئة بالأحطاء الإملائية، وفيها سقط ليس بانقليل، وعنى هوامشها تصحيحات.

وكتب عبى ورقة الغلاف (في ملك تلميذ المؤلف محمد داود بن محمد إدريس الشرقوني) ورمزت لهذه النسجة بحرف (ب).



صفحة العنوان من النسحة (ب)

وخالوفالم يزعمه نظر لإلانه لدرالته لاميته لددادعال اذانة السب بالأنوته عنك يحوزان مكون باجتها دانيوا فتعليه وفح هوالماد بتوله كالاصل قيل بغيرتنوين لامنا فيتمالهما أصنيف الية إلالني الله تعالى ليه ويسلم ومنها تقريره لانه كمت عن الاشكار

يدانة اكتاب الثابي من لنسحة (أ)

والافترت بماسيخ خالافالي ترعه فظرانياته لعلالته ليول ولاق الاافا نستاعنك ولبسب بال فنوته سنك يجويزان كويه باجتراد لرواني ليه وقرق أعلم المتاعيث لريتبل ومامرمي قوله هذاسابهملى ولانحث يتم بان مامراقر الالتحقيق و لعادة أن دعوي السق ال تكويه عادة العي طريق صرع بغلاني دعوى لنسنغ يكة ركون اعي حتم د. واعتياد تراعي فسقنطئ وقدك بيتولي غيالراوى فالألولي العراقي امالي نبت كريه أفمكم منسوبنا ولم يعرف ناصيخة فقال الراوى هذا الناسسية فأنه يتبل وهومعنى قول المصنف لوالناسخ وهيسا لله غريبة فالم لاالناسغ، ذكرها. نتهى والغرق بين صويرية التنكيروا لنغرييث ان صوتى الننكسيري اخلفا الماعي ذاعيه رانسيخ افادة اصلالتسيخ فيرتي ان يكون دلائع عن اجتما د بخيلا وصور التافية والكونة عن الناسيخ المالية الكونية عن الكتاب النائف السنة في الناسيخ في المعاوم ولكي لم يعلم عين الناسيخ في المعادم ولكي لم يعلم عين الناسيخ في المعتال كينه عن والسنة التي ل وانعال لنبي ، اجتلاد آماتي صورت التكير فالاحتيال فيرا قترى لما سرياته حيث كلرن الغرض المعلم بانه مشسوخ ينبغى لن يكونه قولَه هذا نا نسخ لكذا بالنَّايم كذلك وابيب بان قول آلمصنف لاالناسخ ليس لمراد منه تنصيص هذا اللفظ الرادية اداء المعنى لمراد وهران المين بهذا العول عيي ما ع دانه نا سخ بعنوان عام فليّاً مل خلفالما هوعي زاعيم . والآثار في الصور المربع واسع اى ناليت وفير علمت ما قريبته فيم البيآن والتعولى هَنَاانَةُ الْكُلُّةُ الْكُلُومِ عَلَىٰ لَكَتَلِ الدُولِ واللهُ آلُوفِيَّ وَهُ الْعُولُ الكِتَا - الثَّانِي مَنَ الكَتِ السبعة في مباحث السينة النوبة واغرتىء القرآن لتأكغرها في الوجود عنه السنة في اللغسة الطريقة والسيق وفي الاصطلاح ماترج جاب وجرده على ال عدمه ترجيا ليس منه النعم النتيض وتطاق السنة على الصدري النهصلي لله نعالى عليه وبسلم عيرالقرآن من قول او فعل وتقرير وهذا هوالمراد ببقيله لعالأصوا قوال بغيرتنزين لرفنافته ليمااضين ليه وزله و مغالًا منبي للله معاليه معاليه وسلم ومنها تتربس لانه ك

ىداية الكتاب اشايي من لىسحة (ب)

ن الند د

فتزداد يهذاالا مترسال منعفا وصنعفه فيجيح الجواسح لان ابي لمكسب ولنزز محاها وتسفطها عجى المفتريان والتائزين فالله فظالن عران الرواسة على الجلة أولى ايراد المديث معضا الموقال الناصي الرائي الطبرى تمتنع في المباء من الدبائق يؤم اى بقصد بالتيمين ل زيد ولوقت اوهوالصيع كاميرج به الاصل لان الرصل عكم الاخار جلة بالمازفكاويهم إلو خبار للمعدوم ابته ولاتم الاباني له وحورة المنظنية فأساعلى قرل المنقية والمألكية بجواز الوقف على العدوم رأن مين اصله موجودا ولأن بعدا عد الزمانين من الآخركبعدا مدا الوطانعي محالآ خروعليه كاقال السيوطي فالجوان فنماد أعطنه على ما عاء بيؤم ، موجود تحولزيد ومن يوجدين نشله أقرى ولايشترط الفتوه في من المعنى المعالم الدبائج عاصريه البلتيني وبحث لسيوطي انه لوناد المجازله صوركنا و المان الم المان المراجع الشيخ عنها قال و يحتمل والمان فالما المان المان الم الم الم الم الم الم الم الم الم ومن الرواية الما لوفه ، وإن قلنا إنها إذن واباعة صركالوقت والوكالة ولك الروله والظاهر ا مناعة لاهلها معريرة ٥ ، ولم ارتَى مَتْحِلَدُلك والمظلوا عامتعي بالانفاق اعالا جاع اجابي ك يتعيئ أى سيوم بدسيما واى وعيرالتعتبير بنسل ترديد مثالا وعطن لاقسام واللهاعلم مبضا بالفاء وببض بنماستا في الانكل على فسيردون مايليه في رسة ون ولك مع مكاية الخلوف الوجائق بستفاد حكاية عالوف فها بعرها وعلوتصيع أوصيغ الرواحة كاكالالفاظالتي تؤدى باالروأية للألونة إ اى المعهدة مندا لمدنيه بطريق والطرق المتقدمة فيناعة لاهلك الالرواية (معروفة) فالوية كرها هذا عرزامي خلط العلوم نال المنتق فليطلب منهم من يربيدهامنها على ريتيما نقام أملي عبي ديني فرايعلمه فرئ عليه وأنااسم لعنرف البانق وبنا ولة المرغ الجازة الأزمناولة المترفي اعلهما اوضيالي وبعدته لينطله وقدانتي للامعلى City lluis ella 15 relli تُم الجزء النَّول ولمل لجزء التاني اوله اللَّما - النَّالَث ق الرج --

لهاية الكتاب الثاني من النسخة (أ)

ماندة ما مَلَى على مَدَّنْ عَلَيْه وَانَا الله المَجْعُ عَلَيْه وانَا الله المَجْعُ المِائِقَ مَا وَلَهُ المَدِ فِي عَلَيْه وانَا الله المَجْدِفِي المِائْقُ المَائِقُ المَائِقُ المَائِقُ المَدِفِي عَلَيْه المَائِقُ المَائِقُ المَائِقُ المَائِقُ المَائِقُ المَائِقُ اللهُ المَجْدُولُ اللهُ المَجْدُولُ اللهُ المَجْدُولُ اللهُ المَجْدُولُ اللهُ المَجْدُولُ اللهُ المَجْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ وَلَيْهِ الْمُزْءَ النَّا الْحَالُ اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ وَلَيْهِ الْمُزْءَ النَّا الْحَالُ اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ وَلَيْهِ الْمُزْءَ النَّا الْحَالُ اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ وَلَيْهِ الْمُؤْدُ النَّا الْحَالُ اللهُ المُحْدُولُ وَلَيْهِ الْمُزْءَ النَّا الْحَالُ اللهُ المُحْدُولُ وَلَيْهِ الْمُؤْدُ النَّا الْحَالُ اللهُ المُحْدُولُ وَلِيْهِ الْمُؤْدُ النَّا اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ وَلَيْهِ الْمُؤْدُ النَّا اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ وَلَيْهُ الْمُؤْدُ النَّالِيْ اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ وَلِيْهُ الْمُؤْدُ النَّالِيْ اللهُ المُحْدُولُ وَلِيْهُ الْمُؤْدُ وَلِيْلُولُ وَلِيْهُ الْمُؤْدُ النَّالِيْ اللهُ المُحْدُولُ اللهُ المُحْدُولُ وَلِيْهُ الْمُؤْدُولُ وَلِيْهُ الْمُؤْدُ النَّالِ اللهُ المُحْدُولُ وَلِيْهُ اللّهُ الْمُؤْدُ وَلِيْهُ الْمُؤْدُ وَلِيْهُ اللّهُ الْمُؤْدُ وَلِيْهُ الْمُؤْدُولُ وَلِيْهُ اللّهُ الْمُؤْدُولُ وَلِيْهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللللللللللللللللّهُ الللللللللل

هاية الكتاب الثاني من النسحة (ب)

فتزداد بهذاالا مترسال صنفا وصنعفه فيجيح الجواسج لاه ابوا كالمبراسزة صحاحا وقد فعلها بمع مع المنقدمين والمناتخرين فالالحافظ ابي عران الرواية بإفي لملة أولى ايراد الحديث معضا لوقال الناحتي آبالنك الطبرى تمنع في المباء من الدجائق يؤم اى يقصد بها من سبي ت ل زيد ولوتيعا وهوالصبح كاصبح به الاصل لهالاصل عكم الدخار ملة بالماز فكالربص السبار للمدوم الته ولاتصار بانت له ومؤث الخطب فتأساعلى قول المنفية والمأتكية بجوائز وعفن على لعدوم وان لم يكن اصله موجودا ولائه بعداحه الزمانين مي الآخركيعدا حدا المطنين مما الآخروعليه كاقالة لسيوطي فالجوائر وثيااذا عطفه على ماجاء بيؤم ، موجود مخولزيد ومن يوجده نشله اقوى ولَايتُ ترط العبول في ، برين المعادة على الدجائج كا صرح به المبلقية وبعث لسيوطي انه لوالم والمجادله صح وكذا مبعي يستان بالاعالم الدجائج كا صرح به المبلقية وبعث لسيوطي انه لوالم والمجادله صح وكذا و الانفاق م يبئ سيماد ، لورج الشيخ عنها قال و يحقل آن يقال ان فأن آنها شيارً لم يفتر الوولالرم ومتالرواية الما لوف، وإن قليًا إنها إذن واباعة صَرْكالوقت والوكالة ولكن الورله والظاهر ا مناعة لرها معرف ه ولم اربَى تعرف لذلك واحظلو الحامنعي بالانفاق الحالاجاع اجائمي يميئ أى سين بدمسيم أواى مى غيرالتعتبيد بنسل تريد مثلا وعطن رقسام وإلله أعلم معضا بالفاء وببصرا بتماسات الانكل كل فسيردون مايليه في لرسة وي ولك مع مكاية الملوف في العبائق بستناد مكاية غالوف فيا بعرها وهلاتصيع أوصيغ الرواية الالفاظالتي تؤدى باالروأية للألونة اى للعبودة عند المحدثين بطريقين الطرق المتقدمة فيناعة لاهكم اعالرواية (معروفه) فالريدكرها هذا تعرزاس فلط العلوم قال المنتق فليطلب منهم ممن تربيدها منهاعلى تريتيكما تقدم أملي على عديني قرأته عليه فرئ عليه وأنااسمع لمبرني اجانت ومنا ولة اخبر في البازة النائيناولة المنبرني اعلاما اوصحالي وجدته بغطيه وقدانتها لكالرملي كتار السنه ولمه الجدوالا تم بر رأور ولم الجزء ناني اوله كما القالفة الرم التي

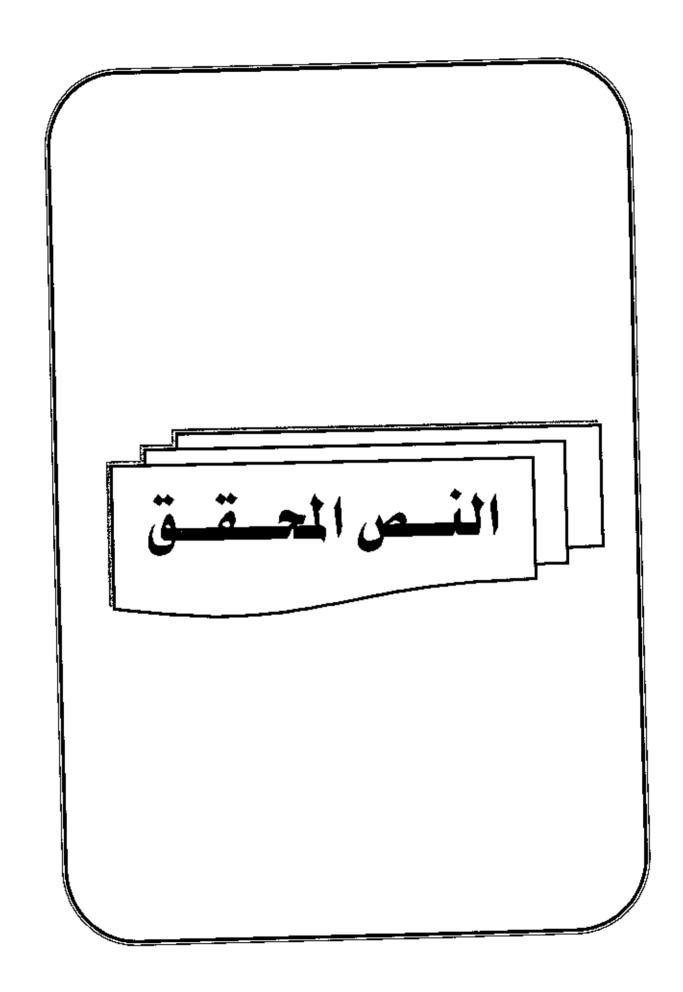
بداية الكتاب الثالث من النسحة (ً)

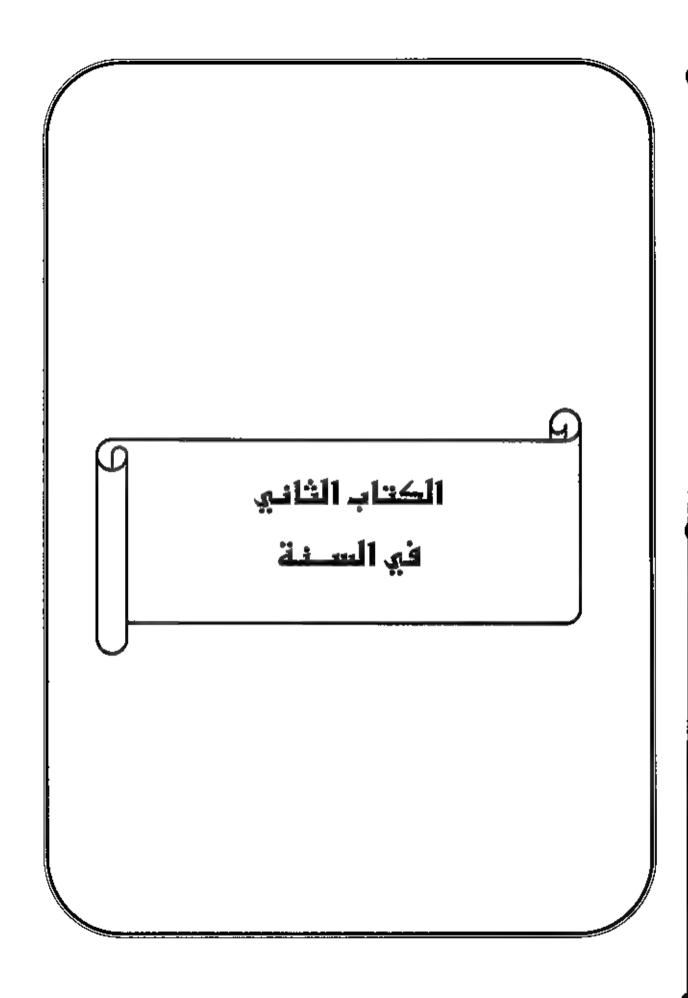
تعانظ جعوالمركم وشركا كماكاعنوم ولالهم النتير والسلوء عندس بقيل الما كاولا وقيد اعلمون الأموركان عنى اعدين بالمتابع كموء

,

كالظام صرقطابية الباءعلى تغرقهم وكثرتهم على أى نظري وهناليكن الدرون المنتحدة المنادة على تغرقهم وكثرتهم على أى نظري وهناليكن الن وري الذي هو تطابق على النباري مسوس على قال الدائد وداك قطتي لمصول العالم الضروري به والقتح فيه يستي الإبطال الشريعة من اصلها فتطابئ العلماءعلى أي واحدٍ نظري لايد حدا لعلم القطى لان ج النرع فلم كن الكاركونهمن اصله عجة والاتكارافادته القطع مع = اعترافه لجيته مكتراعالي الصي بناوق النكار العنروري فالمصراكي الكارالفريعة بالفرايع كهافكان كفراما تقرروا تضالفرق بين الكاراصل الرجاء اوكريدجة فطعية وبيه الكارالضروج وبدلك كله يعلم الجوابعي انستة كالاالهمام المانق والتكفراي لاعكم معاطة العلاء بألكذ جامد للكرالجمع عليد الخفى بأن لابعرف الوالخ النسك بالمأع وقوله قطعااى بالنالافهن توادته ولوتراطي الذكورية التصربان كان منصوصاعليه كاستقاق بنت الابالسان وقطعا ولوترك فيالث متمتن والكتا الرابع فحالقة مع بنتالصل فانه منصوص عليه في المخاري ولا كمفرجا حاص كا به قال المقق وليكفر جاحد الجمع عليه من غير الدين كوجود بغماد قبط النش لانه عص كذب بخالافان الكرمكة اوالبيت اوالسعيم العلم كين كانقله به جرع الروضة وإمال العزاين عبدالسلام وعلله بان الأمة اجتمعت على التكليف بعين هذا البيت وستعلقه مى الدين لونه الماشيط في الح اورك فيه وابا ما كان من الدين فجاسك بكون بماسدا لماعلمين الين بالضروري فيكريه كافرانتى وقدله الوفي من زيادته المنكلة ولايخنى مافيه من مسى الاختتام انصاهنا وقع التام من الكالالثالث الدى هرمباً مثالا بهاء فلله المهدو ترجيل منه كال الانتفاع آمين الدى هرمباً مثالاتا بالراج في الفياس من الددلة الشرعية قال صاحب الأصل التياس ميه الما فينول وميزات الأصول ويناط الدراو ورياضة العلماء وانما يغزع اليفعند فقدات المضرص كاقال بعضهم اذااعيى لفقيه وجودتص تعلق لومالة بالقيا

هَاية الكتاب الثالث من السحة (ب)





الكتساب الثابي في السنة

السنةُ أقوالُ وأفعالُ السنبيُ

الكتاب لثابي من الكتب السبعه في مناحث السنة السوية ، وأُحرت عـــن القرآن لتأخرها في الوجود عنه.

(السنةُ) في النغة: الطريقة (١)، والسيرة (٢). وفي الاصطلاح (٣): م تـــرجّع حانب وجوده على حانب عدمه، ترجحاً ليس منه المنع من النقيض (١).

تعريف انسنة عند لأصولين وتطبق السنة عسى ما صدر من انبي على غير القرآن من قول أو فعسل أو تقريسر ؛ وهذا هو المراد بقوله – كالأصل (٥) – (أقوالُ) بغير تنوير، الإضافته إلى ما أضيف إليه قولُه (وأفعالُ النبيُّ على.

فلا تُجْزِعَنَّ من سيرةٍ أنتَ سِرِّكها ﴿ فَأُولُ رَاضٍ سُنَّةً من يسيرُها

عظر في التعريف النعوي لنسنة: لسان أنعرب لأبن منظور (٢٥١١٣) مادة (سس)، انقاموس الحيط لنعيرور آبادي (٣٣٦/٤)، الكليات لأبي لبقاء الكفوي (ص: ٤٩٧).

(٣) يختلف ستعمال لفظ السنة بحسب الأصطلاح:

فامحدثون يستعملوها بهزاء كسمة احديث أو «لأثر، فيعنون بها كن ما ثبت عن «رسول ﷺ من قول أو فعن أو تقرير أو صفة خَنْفية أو خُنُفية، وربما زادوا على ذنك ما ثبت عن الصبحابة والتابعين وبحوهم.

وتصنق السنة في بحال لعقيدة على ما يقابل لبدعة.

أم لأصوليون فيريدون يما: ما ثبت عن الرسول ﷺ مما يتعلق به تشريع.

ويطبقها العقهاء على ما يقابل لعرض أو الوجب، وهو المدوب.

عظر في تعريف السنة صطلاحاً؛ نزهة النظر شرح نخية التكر لاين حجر (ص ١٨)، لتعريفات المجرجساني (ص ١١)، العدة لأبي يعلى (١٩٥/١)، العسة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي (ص ٤٧)، لإحكام في أصول الأحدى للأمدي (١٩٥١)، للقرير والمحير لابل عدم (٢ ٣٩٧)، لإله ج في شرح سهاج لاس أصول الأحكام للأمدي (١٩١٦)، للقرير والمحير (ص ١٩)، يرشاد الفحول للشوكاني (ص ١٨٩)، احمده للسبكي (٢٦٣/٢)، عليه الوصول للأنصاري (ص ١٩)، يرشاد الفحول للشوكاني (ص ١٨٩)، احمده للسبكي (ص ٥١)، لموقفات للشرطي (٤١٥) شرح الكوكات المعرور (ص ١٥).

(١) نظر، أمحر مخبط منرركشي (١٦٤٤)

⁽١) ومنه قوله 海: "من سن في الإسلام سنة حسنة..." الحديث. رو ، مسلم برقم (٤٨٣٠).

⁽٢) ومنه قول خالد بن عتبة اهدلي.

رع) مقصود بالأصر في كلام الشارح جمع الجوامع، وعال ابر السبكي في تعريف افسنة. (هي 'قسوال محمس، بيليمة وأمعاله) الظر جمع الجوامع ص (٦١)

ومنها(۱) تقريره(۲), لأنه كف عن الإنكار، والكف فعن كمب مر(۳), ومنها إشارته (۱)؛ كإشارته لكعب بن مالك(۱) أن يضع الشطر من دَيْم عنى بن أبي حدرد(۱)(۱).

(١) أي ومن أنواع السلة.

(٣) مذرد بالنقرير أن يسكب لمبي ﷺ عن إنكار فول أو فعن صدر بين يديه، او في عصره من عبر كافر، مع
 كوله لم يسبق منه بيان قبح دلك الفعن، ومع قدرته عنى الإلكار؛ بأن م يشعله أهم منه.

مثال إلمراره على الفعل: غفراره معاذ بن جبل ﷺ على إمامة الناس وهو متنفَّس وهم مفترضون. كما ورد في صحيح البخاري، كتاب الآدان، رقم الحديث (٧٠١).

ومثال إقراره على القول: إقراره ﷺ واستبشاره بقول مجزر المدجي لمّا رأى أقدام ريد بن حارثة و به أسسامة وهم متدثران، [إن هنده لأقدام بعصها من بعض] كما ورد في كتاب لمسرائص مسن الصحيح البخساري (٣٢٤/٨)، وفي كتاب لرضاع من صحيح مسلم (١٠٨٢/٢).

انظر في تعريف التقدير و لتمثيل له: الأحكام فلأمدي (١٨٨/١)؛ البحر غيط (٢٠١/٤)، البرهان للجويبي (٣٢٨/١)، المبدود على مراقي السعود عبد لله الشار ٢٠١/١)، المبدود على مراقي السعود عبد لله الشارة المبدود على مراقي السعود عبد لله الشارة المبدود على المبدود عبد الله المبدود المبدود عبد الله المبدود المبدود المبدود عبد الله المبدود المبدود الله المبدود المبدود المبدود الله المبدود الله المبدود المبدود الله المبدود الله المبدود المبدود

(٣) مر في قسم سابق من هد. الكتاب، يتولى تحقيقه رمين الحر لم يمرغ من رسالته – يسر الله أمره-. وقال الإستوي في التمهيد (ص٢٩٤): هل الترك من قسم الأفعال أم لا؟ فيه مدهبال أصحهما عند الأمسدي و بن خاجب وهيرهما؛ تعم.

والظر: هاية السول (١٤٢/٢)، والقوعد لأصولية لابن اللحام (٢١٢/١).

- (٤) انظر في دحول الإشارة في اللسة: شرح الكوكب المير الابن التجار (٢/٢): حاشية البناني على جمع الجوامع (٢/٢) ارشاد الفحول (ص ٨٣). وقال الشوكاني: (الا خلاف في أن دلك أي الإشارة من جملسة السنة، وتما تقوم به الحجة).
- (٥) هو: كعب بن مانك بن عمرو، الأنصاري السَّلْمي، أبو عبد الله، صحبي حبين، شهد سشاهد كنها إلا بدرً وتبوك، وهو أحد الثلاثة لدين تخلفوا عن تبوك وتاب الله عليهم. وكان مصبوعً عنى انشعر، وقد أسسمت قبينة دوس فَرَقاً من بيتين قالهم. توفي بالمدينة سنة ٥٣هـ، وقين غير دلك.

النظر في ترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (٣٨١/٣، سير أعلام البلاء للدهبي (٢٢/٢٥). الإصابة في تميير الصحابة لابن حجر (٤٥٦/٥).

- (٢) هو: عبد الله بن سلامه عمير الأسمى، أبو محمد، صحبي جليل، أون مش هده الحديبية ثم خيبر. وكان ممن بايع تحت الشجره. وهو المدي تزوج امرأة على أربع أو في دهياً، فأحير بدلث البيري فقال: رئو كنتم تنحنون من الجبال ما ردتم). توفي سنة ٧١هــــ.
- انظر ترجمته في : لاستعياب لابن عبد لبر (٥٥/٣)، البداية والمهاية لابن كثير (٣/٣٥٤)، الإصابة لابن حجر (٢٠٤/٤).
- (٧) لحديث رواه البحري في كتب الصلاة، داب رقع نصوت في مساجد، باب في علارمة. رقسم لحسميث (٤٥١) ورود مسلم في كتاب لمساقاة، داب سنحباب الوضع من الدين رقم الحديث (١٥٥٨) وانظر المريد من الأمثله على الإشارة من القرآب والسلم في كتاب التحسير شسرح للحريسر للمسردوي (٣٠ ٤٧٠)

وأورد الرركشي (١) بأنه كسال بسعسي زيسادة همسه ﷺ الاحتجساح الشافعي ﷺ في الجديد (١) على استحداث للكيس الرداء في الاستسقاء بأنه ﷺ هَمَّ الشافعي في الحديد (١) على استحداث على الدحول مسل الحديب قال الحديب قال الحديب قال الحديب قال العتمار منها على سائر قاع الحسل ما عدا

⁽۱) هو محمد بن عبد الله بن بهادر بدر الدين الروكشي وبقفه محمد بشاهعي حيى صار إماماً فيه، ساعده عنى ديث عرسه و قطاعه في مستربه بنعيم والبحث في فنون العلم فمر مصلفاته "البحر المحسيط" و "سلاسسلل لدهب" في أصول الفقه و "ادبرهار في عنوم القرآن وفي رحمه الله سنة ٩٤هـ

عمر في ترجمه آلد از الكاملة في اعباد سانة الثاملة لابن حجر رام ۳۱۷). شدرات سنطب في أحد از مستن دهب لابن العماد (۳۳۵)، اعتج لمبن في طبقات لأصوبين للمرعي (۲۱۷۲)

⁽٢) نظر تنسيد مد مع بجمع الجوامع سر كسي (١٩٩٦)، بحر محيط (١٩٤٤)

٣) انظر الأم لنشافعي (١٤٨)

عبيصة هي ثوب خر أو صوف مُعْم وفيل لا تسمى خبصة إلا إ كانب سوداء مُعْممه وكانب من باس اساس فليماً وجمعها حمائص

أعظر العاموس مخبص ر٢ ٤٤٣) مادة (خمش، الله يه لابن لأثير (٨١ ٢)

انظر المحيص خليسر لابن حجر (٢ ٪ ٢) أو عد في دعول همّ في أنواع انسلة اشرح الكوكب لمسلم لابن المجار ٢٦ ٪)، حاشية البدي على حمع لجومع (٢ ٪١٤٤)، يرشاد السحور المشوكاي اص٨٦)

 ⁽۲) حديبة سم موضع بنه وبين مكه مرحه، ينعد عنيا عرباً (۲۲ كينو منر) عنى انظريو إلى جده، ويعسرف اليوم يا (الشميسي)، سبه ين رجل يناعي (السميسي) حفر بثر هناك ، ويحو فيها تحقيف نياء وتشديدها، وبعضها في خر وبعضها في خرم

عر معجم بعدال عافوت أحموي (٢ ٢١٩)، سب حرب بعالى البلادي (ص ٢٥٠)

⁽٧) ظر صحيح مند ي، كتاب أعمره، باب كم اعتمر البي الله الله وم الحديث (١٦٨٧) وتمام الحديث "عن هناده قال سأس أساً الله كم اعتمر البي الله الله عمره الحديثة في دي القعدة حيث صده مشركون وعمره من العام مقبل في دي الفعده حث صاحبهم، وعمرة المجعر به إذ قسم عيمه أراه حين فعت كم حج؟ فال وحده

احعرانة ^(۱)، والتنعيم ^(۲).

وأجاب الولي العراقي^(٢): بأن الهم خفي فلا يطلع عليه إلا بقول أو فعر. فيكون الاستدلال بأحدهما فلا يحتاج حينئذ إلى زيادته^(٤).

وردَّه في الآيات: بأنه قد يمكن الإطلاع عليه بقرائن حالية، والاستندال حيئد إنما هو به؛ على أن الإطلاع عليه لا يمنع كونه من أفراد السنة، وصحة الاستدلال به نفسه^(٥).

قال في شرح الكوكب: ولو أدعي دخول الهم في الفعل لكال أقسرب؛ لأنه فعل قلبي^(١)، وعلى كل تقدير؛ فالتصريح به لبيان أقسام السنة بوحوهها أولى وأوضح.

 ⁽١) فِحْرَانَة: بكسر أوله وسكون ثانيه وتحميف الراء، ويجور فيها التشديد، اسم موضع كان التي ﷺ قد اعتمر مه
 بعد غزوة انطاقف، وهي اليوم قرية صميرة في صدر وادي سُرِف، وفيها مسجد يعتمر صه، وتربعه عكــــة
 طريق معبَّدة.

قال عاتق البلادي: وأكثر المنقدمون يرحمهم الله من قولهم إنما ماء بين مكة والطائف، وهند وهم، والصوب ألما شمالي شرقي مكة للكرمة على قواية أربعة وعشرين كيلو متر

انظر: معجم البلدان (٢/٢٤)، معالم مكة التأريخية والأثرية، هاتق بن فيث البلادي (ص ٦٤).

⁽٢) التميم: وددي ينحدر شمالاً بين جبال بشم شرقاً وجبل الشهيد جنوباً، وهو ميقات لمن أراد العمرة من الكيب، تحدوه ميقاتاً صد أن اعتمرت مه عائشة رضي الله عنها، وهو أقرب الحبل إلى المسجد الحرام، فهو يقع عسمى قرابة سنة أكيال شمالاً من المسجد الحرام على طريق المدينة، وقد أصبح التنميم اليوم حياً جميلاً من أحباء مكة مكرمة.

الظر: مصحم البلدان (٤٩/٢)، معالم مكة، عائق البلادي (ص ٥٠).

⁽٣) هو: أحمد بن عبد الرحيم بن الحبين الكردي ثم القاهري الشاهعي، فقيه أصولي متحدث، يعد كأبيه من أعلام العصر، من مؤلفاته. شرح البهجة الوردية في الفقه، والعيث الهامع شرح جمع الجوامع في أصول العمه تسوقي رحمه الله سنة ٢٦٨هــــ.

مطر في مرجمته. طبعات ابن قاصي شهمة (٨٠/٤)، المهل الصافي (٣١٢/١)، الصوء اللامع (٣٣٦/١)

⁽٤) أي رباده همه على ضمن أنواع السنة. انظر: العيث الهامع بشرح جمع الجوامع للعراقي (٢ (٤٥٥)

⁽٥) مطر. لأياب البينات للعبادي (٢٢٢٢).

⁽١) مطر: شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع للسيوطي (٢٨٢/٢).

قال كامحقق " -دحولاً على المتر" -: ثم الكلام في مناحث الأقوال التي تشرئ السنة فيها الكتاب تقدم، و كلام هنا في غير ذلك.

| والأنبياءُ عُصِــموا ممـــا أُبي | ******* |
|----------------------------------|---|
| صغيرة عمداً وسهواً مُسْجَلاً | لا يفعلونــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| *********** | رفق عياضٍ |

عصبة الألبء عليهم الصلاة واسلام ولما كان الاستدلال بالسنة والاحتجاج بما متوقف على عصمة النبي في المدا بدأ بها الله الله الله الله المناه الأنبياء عيهم الصلاة والسلام زيادة [للفائدة] (أ) فقال: (والأنبياء) كلهم عليهم الصلاة والسلام (عُصموا) أي حفظوا إجماعاً -كما قاله القاضي عياض (أ) وغيره (١) من أن يصدر منهم (مما أبي)، أي مُنع؛ من الذنوب،

⁽١) أي قال السيوطي تبعاً للمحقق، والمراد به حلال لدين المحلي، وهو: محمد بن أحمد بن محمد الهنبي، الشافعي، أصوبي مفسر كان آية في الدكاء والفهم، ولي تدريس الفقه بالمؤيدية والمبرقوقية، من مؤلفاته: شرح جمسع الجوامع، وشرح الورقات في الأصول، وشرح المنهاج في المعقد. توفي سنة ٨٦٤هــــ.

الظر في ترجمته: الضوء اللامع (٣٩/٧)، شدرات سعب (٣٠٣,٧٧)، الفتح المبين (٣٠٠).

⁽٢) المراد بنئين: جمع الجو مع. وانصر (ص ٦١) سه.

 ⁽٣) وإلا عان هذه المسألة كلامية، لكن حرت عادة الأصوليين بوير دها في صدر مباحث السنة بشدة التصاقها كها.
 قال لعلامة الأنصاري في فواتح الرحموت (٩٧/٣): "وإن كان الأليق أن تورد في المبادئ الكلامية. لكوى من المبادئ العامة؛ لتوقف الأدلة كنها على عصمة رسول الله على".

انظرا قوائح الرحموت (۲ ۹۷).

⁽٤) في السيحة (أ): في لفائدة.

[،] نصر في ترجمته: لديباج المدهب (٢٠,٢)، يصة المتنمس (ص ٤٢٥)، لسعادة الأيدية في التعريف بمشاهير الحصرة عركشية (ص ٣٢).

⁽۱) فظر: الأحكام بالآمدي (۱۷۰/۱)، تيسير التحرير (۲۱/۳)، لأ يعين في أصول الدين للسواري (ص ٣٣٩)، ساشيه لتعتاري على عقصر ابن المحاجب (٢٠٢)، استعول عبر بي (ص ٣٢٣)، إرشاد الفحول (ص ٩٩). مقطة العجلال وابلة الطلب أن سركشي ومعه شرحه فتح الرحم بشبخ لإسلام ركزيا الأعباري (ص ٧٧) حاشيه البيجو إي على جوهرة (ص ١٦٠)، حاشية البيجو ي على كفاية أعوام (ص ٥٥)، شرح الكوكب المبير (٢ ١٦٧)

ومن كتمان الرسالة، والتقصير في التبليغ(١).

وغُمِمَ مما قررته أن العصمة: الحفظ من الوقوع في ذنب، وتقال لمسع مه، تعريف معمد أو عدم قدرة المعصية، أو خلو ما يمنع منها، وهي متقاربة.

ثم أحسن ما قبل فيها: إنما مَلَكة نفسانية تمنع صاحبها الفحور ("، فـ (لا يفعلونه) أي لا يصدر عهم ذنب لا (كبيرة ولا صغيرة) ولا (عمسداً، و) لا (سهواً). وهذا معنى قوله: (مسجلاً) أي مطلقاً، وزيد: "لا بعد النبوة ولا قبمها (").

أما الكبيرة فبالاتفاق^(؟)، وأما الصغيرة؛ فعلى الأطهـر الصحيح بـــ عصه الأساء مراكبار والمعالر الصواب^(۵).

(وفق) القاضي أبي الفضل (عياض) ابن موسى بن عياض(١) اليحصبي.

 ⁽١) انظر: انشها بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياص (٢٠/٢)، واثل الروكشي أيصاً الاتفاق في البحر الهبط
 (١٩/٤).

⁽۲) انعصمة في اللغة: المنع وسيدكر الشارح بعض التعريفات الاصطلاحية للمصمة، انظر هذه التعريفات وغيرها في: انتعريفات (١٥٠)، المحسول (٢٢٥/٢)، المحسول (٢٢٥/٢)، المحسول (٢٢٥/٢)، المحسول (٢٢٩/٤)، المحسول (٢٢٩/٤)، المحسول (٢٢٣/٤)، المحسول (٢٢٣/١)، المحسول (٣٢٢)، المحسول (٣٢٢)، المحسول (٣٢٢)، المحسول (ص ٢٢٣)، المغوالد لمسية لتيرماوي لوحة (٣٥/أ)، الدرر اللوامع للكوراني (٢١٦/١)، أصول المسدي المعسددي (ص ٢١٧)، محموع قدوى ابن تيمية (٢١٥/١)، الأربعين في أصول الدين للعرائي (ص ٢٠)

⁽٣) في النسخة (أ): لا بعد النبوة ولا الكبيرة.

 ⁽٤) انظر، انشما بنقاصي عياض (٦٠/٠)، الأربعين في أصول الدين للرازي (ص ٣٢٩)، تحايه الإقدام (ص ٤٤٥)
 مسودة (ص ١٩٠) إرشاد المحول (ص ٢٠).

⁽٥) يرى الشارح أن الصواب عصمة الأنساء من الوقوع في الصغائر، وهو قول الروائص ومن سيدكرهم السارح لاحقاً، ودكر شيح الإسلام ابن ليمية كلاماً معادد. أن جهور أهل العلم من السلف عمن يعدهم يهود أن الصعيرة عكر أن نفع من الأنساء عليهم العبلاه والسلام ويُبيهون عليها، وأهم يثيتون عصمه الأسياء من الإهر على الدوب مطاغاً انظر: مجموع فتاوى شيح الإسلام ابن تيمية (٢٩١٩)، (٢٩٣/١٠)، الإحكام بلامه ي على الدوب مطاغاً انظر: مجموع فتاوى شيح الإسلام ابن تيمية (٢١٩١٥)، (٢٩٣/١٠)، الإحكام بلامه ي (١٧١/١٠)، مختصر الفتاوى للصرية لابن تيمية للبعلي (ص ١٣٦).

⁽١) مُمَاية الْورفة (٣٩٥) من: ب.

| شـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | ثَمَّــةُ الشَّهْرَم | |
|--|------------------------|---|
| الهـــاديّ | ستحيلُ أنْ يُقـــرًا ا | ف |
| | كوتة | u |

ثُمَّ الإمامُ الشيخُ واسفِرائنيُ ` شَخصاً من الناسِ على فساد

(لُمَّةُ) أي والشيح أبي الفتح محمد بن عبد الكريم (الشَهْرَسْتَني) (٢) بحذف الألف بين ابتاء والبون – للوزن – (لُمَّ الإمامُ الشيخُ) والد صاحب الأصل (٣) (و) الأستاذ أبي إسحاق (ا)لا(سفرائني) (٤)، فإنهم قالو بذلك (٩).

 ⁽۱) في ضمع المواسع (ص ٢٤٥): ذكر الأشمون بعد هذا البيت بيتاً لم يرد في النظم الذي شرحه الترمسي وهو:
 قلت الأيمـــة المحقــــد

نظر ترجمته. في الطبقات الكبرى لابن السبكي (٢٨/٤)، طبقات الإسبوي (٢٠٦/٢)، وفيات الأعيال (٢٧٣/٤)

⁽٣) هو: تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام الأنصاري الخررجي الشامعي، فقيه أصوبي متعن، علم من أعلام سدهب الشاهمي من مؤلفاته. "الإبتهاج في شرح منهاج النووي" و"الدر النصيد في التمسير" و "تكملة شرح المهدب" وقد شرح منهاج البيضاوي في الأصول و لم يكمله، وله آراء في الأصول في جمع الجو مع الذي ألفه ابته تاج الدين السبكي ، توفى سنة (٢٥٧هـــ) عصر.

رجم به الله في الطبقات ترجمة وافية (١٤٦/٦)، والإنسوي في الطبقات (٧٥/٢)، وابن قاصيني شسهمة في الطبقات (٢٠/٢).

⁽٤) هو "براهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي، هفيه أصولي مكنم محدث قدل عنه لمزوي كان أحد العلماء الذين بلعوا درجة الاجتهاد، أسحره في العلم، واستحماعه شروط إمامه. أحد عنه الحاكم والبيهقي، وتوفي بسمابور سنة ٤١٨هـ له كتاب "الجامع في أصول الذين والرد عنى منحدين" وله تعليقه في أصول الفقه.

عر في برجمه الطفات الكوى (١١١/٢)، طبعات الإسوي (١/٥٩)، تحديب الأسماء و للعات (٢ ١٦٩). وهدت الأعياد (١/٨٨).

⁽٥) عل دلك عنهم التاج السبكي في جمع الجوامع (ص ١٦). وانظر: شرح الكوكب المنير (١٧٦/٢).

وقد سط الكلام عليه في الشفا^(۱)، ومما قال فيه عند الكلام على لكسب: والصواب تسزيه النبوة عن قليله وكثيره، وسهوه وعمده؛ إذَّ عمدة السوة البلاع والإعلام والتبين، وتصديق ما جاء به النبي في وتجويز شيء من هذا فسدح في ذلك ومشكك فيه، مناقض للمعجزة الخ^(۱).

قال. واختلف في عصمتهم من المعاصي قبل النبوة؛ فمنعها قوم (٢) وحوّرها اخرون (٢٠)، والصحيح - إن شاء الله تعالى تنــــزيههم مـــن كـــل عيـــب،

⁽١) نظر: الشما (٢/٠٩).

 ⁽۲) انصيار السابق (۸۹/۲)، للستصفى (۳۱۹/۳)، الرهان (۲۱۹/۱). والمعجرة: هي أمر حارق نعادة، مقرون بالتحدي، سالم عن للعارضة.

الظر: بحمرع فتاوى شيخ الإسلام (٢١١/١١)، لوامع الأنوار اليهية للسفاريي (٢٨٩/٢)، البرات لابن تيمية (ص٣٠)، الرسل والرسالات للأشقر (ص ١٣١).

⁽٣) وهو قول القاصي الباقلان، وأكثر الشاعية، وكثير من المعترلة. أنه لا يمتنع عقلاً أن يصدر قبل البعثة من الأنبياء معصية كبيرة أو صغيرة، وتسبه الأمدي للأكثرين، وكلا سبه للأكثرين العصد، والرركشين، والمسرداوي، وسبه ابن تيمية إلى طوائف من أهل الكلام.

وحقيقة قوهم كما ذكر ابن تيمية: أن العقل لا يحيل وقوع ذلك إلا فيما يتعلق بالتبليغ، و لم يرد سمع ينعسي دلك.

وهو ظاهر كلام الجنوبيي في البرهان، ورجحه الأمدي لعدم ورود دليل على عصمتهم عن المعاصي قبل البعثة، بن قال الأمدي: لا يمتنع عقالاً إرسال من أسلم وآس بعد كفره وقالت طائعة ثم للمتزلة: تمتنع الكبائر، وأسب الصعائر فيحوز وقووعها منهم قبل للتبوة.

بكن بن تبعيد مع أنه صرح بأن اللبوة لا تستارم المصمة، إلا أنه بين أن مدهب جهور سلف الأسمة أن الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الماس، وأن النبي يختص بصمات مبيره الله بها على غيره في عقده وديمه ثم ساق ابن ثيمية كثيراً من المصوص وقال بعدها. فهذا مما يوجب تنسريه الأنبياء أن يكرموا من المحار والمسساق، رعبي هذا رحماع سلف الأمة وجماهيرها، وذكر ابن النجار أن اخلاف مبني على التقبيح العقبي، فمن أثبت معها، ومن بعاد فم يحتمها.

نظر تفصيل مداهب وأدلتها في الإحكام للآمدي (١/-١٧)، شرح العصسة (٢٢/٢)، انتخر بخست (١٩/٤)، التحير شرح التحرير للماوردي (١٤٣٩/٣)، منهاج السنة لابن بمنه (١١٦/٤١، ٢١٦، ٤١٤)، شرح الكوكب المو (١٩/٢).

ر؟) وهو قول الرافضة، بل إشم يقولون بالعصمة حتى ما يعم على سبيل السبيان والسهو والتأويل، قالوا. الأن وقسم ع لمعاصي يوجب هصمهم في النصوس واحتقارهم، والدقرة عن اتباعهم، وهو خلاف مقتصى الحكمة مسى بعشم الرسل، ووافقهم على هذا القول أكثر المعتزلة، لكن في كبائر الذنوب، أما الصعائر فحوزوها

عصر فناوى شيخ الإسلام (٣٢٠/٤)، الإحكام للآمدي (١٦٩/١). ولفظر رد العلامة الأنتماري على الروافص في فواتح الرحموت (٩٧/٢)، للمخول (ص ٢٢٣)، شرح الأصول الخمسه للقاصي عبد الجيار (ص ٣٧٥).

وعصمتهم من كن ما يوجب الريب الخ(١).

قال سوي العراقي: وهذا المدهب أنزه المداهب "، وبقيه الله برهال "على اتفاق المحققين "؛ لكر متهم عبد [الله] (") تعالى عليهم الصلاة والسلام عن أن يصدر منهم ذنب، ولاحتلاف الناس في الصعائر وتعيينها (")، والأمر باتباع أفعالهم وسمتنالها مطبقاً، ولا يصح أن يؤمر الرء بامتثال أمر لعله معصية، وحوّز جماعة وقوع الصغيرة سهواً (").

⁽۱) انظر: لشما (۲/۲) وغمل ذهب إلى لبتاني وابن أبي موسى من الحابلة. عظرك حاشية لبسابي (۱٤٥/٢)، شرح الكوكب المبر (۱۷۳/۲).

⁽٢) انظر: العيث الهامع (٢/٢٥٤).

⁽٣) هو: أحمد بن عني بن محمد بن يَرهان – بنتج الباء – البغدادي الشافعي، أحد الأعلام في الأصول والعروع، من مؤلفاته. "لبسيط" و "الوسيط" و "الموجير" و "الموجير" و "الموجيل" كنها في الأصول. توفي رحمه الله سنة ١٥همس. انظر في ترجمته الفتح لمبين (٢/٢)، شدر ته الدهب (٢١/٤)، وفيات الأعياد الابن حلكان (٢٩,١).

⁽٤) انظر: لوصول إلى الأصول لابن برهان (١ ٣٥٨) ونص كلامه: اتمق المحققون من العلماء على أن الأبيساء معصومون من الصحائر. وهذا الاتدق لا يستم لابن برهان، لأن عصمة الأبياء من الصحائر قد حالف فيهست جمهور من الناس، فحوَّر جاعة من السلف وقوع الصغائر منهم، وهو مذهب أبي جعفر الطبري وغيره مسن الفقهاء والمحدثين.

انظر تعصيل دلك في: قواطع الأدنة للسمعاني (١٧٢/٢)؛ المنحول لنفسراني (ص ٢٢٣)؛ الشسما (٢٠/٠٩)، الإحكام دلامدي (١٦٩/١)، تحتصر الفتساوى الإحكام دلامدي (١٣٩)؛ مختصر الفتساوى مصرية (ص ١٣٧).

⁽a) م ترد (ي (ب).

⁽٢) يشير بدلث إلى مدهب الباقلاني وأبي إسحاق لاسفر ليني وأبي نصر لقشيري أن النعاصي لا صعيرة فيها، وإنما يقال لبعضها صغيرة بالإصافة إلى ما هو أكبر سها، كما يقال نلونا صغيرة بالإصافة إلى الكمر. وسندب جمهور لعنماء رنقسام العاصي إلى صعائر وكبائر، وسيأني تفصيل ذلك في مبتحث شروط المراوي من هذه الرسامة إلى شاء الله.

النظر" الوصول إلى الأصول (١/٣٦٠)؛ المستصفى (٣٢/٢)، الجامع لأحكام لقرآن للقرطبي (١٠٤/٣).

ر٧) وهو عور أكثر بعدد، قال العرالي "أما استبال والسهو فلا خلاف في جواره عيهم فيمت يحصلهم مسل بعيادات"، وقال برازي: "أما السهو، فقد يقع منهم، لكن بشرط أن يتذكروه في خال، وينبهو عيرهم على أن دلث كان سهواً"، وهو رأي لقاضي أبي بكن، والأمدي، والأكثر على جوار صدور الصغيره علهم سهواً. لا الصعائر عالمة على خدة كسرقه أغمة، والتطعف بتمرة، وينهود عليها.

نصر المستصفى ٢/ ٤٥٣)، انحصور (٢٢٨.٣)، لإحكام بلامدي (١٧١.١)، حاشيه انبناي عبسي جمسع جوامع (١٤٥٢) الأربعين في أصول لذيا بيرا ي رض (٣٣)، فواتح الرحدات (٩٩١)

قل بعصهم (۱۱): ولا خلاف أتمم معصومون من تكرارها وكثرتما؛ إذ يلحقها ذلك بالكيرة. ومن صغيرة أدت إلى إزالة الحشمة وأسقطت المروءة، بل ومس مباح بمدا الوصف، كما نقله في الشفا(۲).

لا ممکن آن يقر النبي ﷺ شجعتُ عمن معصية إِذَا تَقْرَرُ هَذَا؛ (فَ)مِنَ المَفْرَعُ عَلَى العصمة أَنَهُ (يَسْتَحَيلُ أَنْ يُقُوُّ) بِيسَا (الهاديُّ) ﷺ (شَخْصاً مِن الناسِ) ولو غير مكلف، بأن يوجه الخطاب إلى وليه، فتعبيره به أولى من تعبير بعضهم بمكلفاً، وصرح بالمفعول لئلا يُقرأ "يُقر" في تعليم القاف فإنه خطأ (على فساد) أي باطل كما عبر به الأصل أم ولا خسلاف في ذلك كما صرح به العراقي (1).

⁽۱)وړي هده انقول دهب الرازي، والصمي الحبدي، وحكاه المحلي عن الأكثر المحصول (۲۲۸/۳)، تحاية الوصسول (۲۲۸/۳)، تحايد (۲۲۰/۱)، الأبات البيات (۲۲۷/۳)، حاشبة العتازاني على شرح العشد (۲۲۲/۳)، تهدير التحرير (۲۱/۳)، المنحول (۲۲۳)، قواتح الرحمسوت (۹۸/۳)، استصلي (۲۲۳)، قواتح الرحمسوت (۹۸/۳)، استصلي (۲۲/۳)،

⁽٢) انظر: الشنة (٩١/٢).

⁽٣) انظر: جمع الجرامع (ص ٦١)، وعبارته: "لا يقر محمد 義 أحداً على باطل".

⁽¹⁾ منظر: النحيث الهامع (٢/٣٥١).

⁽٥) هو: حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، من علماء مصر، أصله من المعرب، عالم مشارك في الأصلوب و للحو والمنطق و غدسة والفلك وغير ذلك، تولى مشيخة الأزهر سنة ١٢٤٦هـ إلى أن تب في بالقساهره سنة ١٦٥٠هـــ من مؤلفاته: "حاشية على التهديب في المنطق" و "حاشية على شرح الأزهرية" و "حاشسه على شرح الحلال المحلي على جمع الجوامع" في الأصول.

[ُ]نظر في فرجمته: الفتح للبين (١٤٦/٣)، هذية العارفين (١/١٠٣)، الأعلام للزركلي (٢٢٠/٣).

⁽٦) أي ما يُعرف (بالحرُّم) من الأحكام التكليمية.

⁽٢) ، هر: حاشية العطار (٢/٩/٢).

سكوته ولو سبوى مُستبشرِ يُغريهِ إنكارٌ وقيل ما عدا كذا للا مُعلناً للباطل كالله تعدا لغيره خيلاف القاضي

بالفعل^(۱) مطلقاً وقيلَ لا جَرِيْ ذا الكَفرِ أيْ ولو مُنافقاً عَسدا دلً علــــى جــــوازهِ للفاعـــــلْ

إقرار ،سي ۾ علي ،لفمل دليل عدي جو،زه واختم فيما إذا فُعل بحضرته، أو في عصره واطلع عليه، وسكت و لم ينكره، على أقوال بيّنها بقوله: (سكوتهُ) الله على الفعل، وهذا مندأ خسيره قوله الآتي: "دل على حوازه للفاعل" الخ.

(ولو) كان (سوى قستبشر) أي غير مسرور (ب)ذلك (الفعل) بأن لم يوجد منه إلا مجرد السكوت (مطلقاً) أي سواء كان الفعل من مسلم أم غيره، كان ذلك الفعل ممن يغريه الإنكار [أم من غيره] (٢)، كسا يسدل لهسذا قول (وقيل لا) يدل على الجواز إذا كان فعل (جَرِيُّ) من الجراءة.

(يُغرِيهِ) أي يولعه ويلقيه، قال في القاموس: أغراه به؛ ولَعسه (⁽¹⁾، وبينهم العداوة ألقاها؛ كأنه ألزقها بمم (إنكارٌ) على الفعل؛ بناء على سقوط الإنكسار عليه (⁽⁰⁾.

4.1

⁽١) في همع عفوامع (ص ٢٤٦): للعمل.

⁽٢) تماية الورقة (٣٩٤) من: أ.

⁽٢) في النسخة (ب): أم غيره

^(؛) عطر. العاموس المحيط (١٣٨/٣) مادة (ولُعَيّ)، وهيه (أولعه به أعراه).

 ⁽٥) أي لا يدر مسكوب على الجواز، في حق مرتكب المكر الذي يحمله الإنكار على الفعل، ولا يريده إعر، على

قال الوي العراقي: فمن أغره الإنكار على الفعل؛ لا يحب لإنكار (١). قال الساعر:

بذا نُهي السفية جَرى إليه وخالف والسفية إلى محلاف (٢)
حكه ابن السمعالي (٣) عن المعتزلة (٤) وقال الأطهر أنه يجسب إنكسره،
ليزول توهم الإباحة (٥).

(وقیل): وعلیه إمام الحرمين(١)، سكوته دل على الجواز (ما عدا) كــون

⁽١) أي عبيد، كما هو نص عبارة لولي العراقي في لغيث الهامع (٤٥٧/٢).

والتعيين: لتلا يرد د من المكر بسبب الإعراء، فيسقط حينها الإنكار عن النبي رضي وهذا القول ضعيف، كما سيدكره الشارح عن الإمام السمعان.

و نظر: شرح المحني (٢/٥٤٥)، تشيف انسامع للرركشي (٢ ٩٠١)،

⁽٢) البيت دون سبه، وهو في عراقة أدب ولب بناب لسان العرب لعبد لقادر البغدادي (٢٢٦/٥)

 ⁽٣) هو: منصور بن محمد بن عبد لجبر السمعاي المروزي الحملي ثم الشاهعي، إمام في قبون عديدة منها، العقسم
 وأصوله والمحديث والتصدير، من مؤلفاته: قو طع الأدلة في أصول الفقه، وتفسير القرآن، توفي رحمه الله سسنة
 ٨٩هــــ.

نظر في ترجت: العتج المبين (٢٧٩/١)، الصبقات لكبرى (٢١/٤)، لأعلام للزركسي (٢١/٨).

⁽³⁾ هم: أتباع واصل بن عطاء العران (ت ١٣١هـ) الذي اعتزن حلقة الحسن البصري، وافترقت المعتربة فيلم بينها عشرين فرقة كن فرقة تكفر سائرها، ولكل فرقة آراء ثميزت بها، لكنهم الفقوا عبى أصوب خمسة وهي: التوحيد، والعدل، و لوعد والوعيد، والمنسرلة بإن المسرئتين، والأمر بالمعروف واللهي عن المكسر، وهسم تصيراتهم الخاصة هذه الأصول.

[،] طر: المرق بين الغرق للبعدادي (ص ٩٣). لملل والمحن بلشهرستاني (ص ٤٣).

⁽٥) انظر " قواطع الأدلة لابن السمعاني (١٩٨/٢)؛ وقد حكى ابن السمعاني الوجوب عن الأشعرية.

نظر في ترجمه سير أعلام البلاء (۱۸ ٤)، الطيفات الكيري (١٩٥/٥)، الفتح لمبير (١ ٢٧٣)

لفعر (ذا الكفر) فلو كان كافراً لم يدل سكوته على الإباحة(١)؛ بناء على أنه عير مكنف دنفروع (٢) (أي ولو) كان (مُنافقاً عَدا) (٢)؛ لأنه كافر في الباطر. (وقير). وعليه المازري^(٤) (إلا مُعلناً) أي مظهراً (للباطل) أي الكفر؛ لأن لمنافق تحري عبيه أحكام المسلمين في الظاهر (٥) (دلُّ) سكوته ﷺ (على جوازه). جو رائفعل أي دلث المعل (للفاعل) لأن سكوته تقرير له.

مكوته دين عني

وهل بدل على الإباحة الحردة أو يحتمل الوجوب والندب أيضاً؟. عال منفي السبكي: لا استحضر فيه نقلاً، ثم مال إلى الإباحة؛ لأنه لا يحور الإفدم على ععل إلا بعد معرفة حكمه، فلللك دل تقريره على الإباحة (١). و دكر سرركشي أن أبا نصر القشيري(٢) ذكر المسألة في كتابه الأصور(١)

^() سَأَتِي قَرِياً حَكُم مَا إِنَا سَكُتَ النِّي ﷺ عَنْ إنكار قَعَلَ أَوْ قَوْلُ مُحْصَرِنَه، أَوْ وَمُهُ ويعلم به

⁽٢) تمق العدماء على أن الكفار مخاطبون بالإيمان، والخلفوا في مخاطبتهم مفروع الشريعة. انظر للسأله في خصو ر ۲ ۳۷)، نبرهد، (۱/۹۲)، العدة لأبي يعلى (۲/۳۵۹)، روصة الســـاظر (۱/۹۲/۱، فـــواتح الرخمـــوــ (١٧٨/١)، مختصر ابن الحاجب (٢١/١١)، مع شرح الأصفهاني.

⁽٢) ي لا يس تسكوب على الجواز في حق المنافق. أيضاً، لأنه كافر في الباطن. انظر: البرهان (٢٢٨/١)

⁽٤) في استحه رأى المازردي، والصحيح المارري كما في (ب)، وانظر قول للازري في كتابه المحصول من بره ... ﴿ الْصُورِ ﴿ اللَّهِ مُونِ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى فَعَلَ اللَّاقِقِ بِدَلَّ عَلَى جَوَازِ مَعَكَ، لا م مسم في مظاهر و ماروي هو: محمد بن على بن عمر التميمي للأزري للالكي، المعروف بالإمام، كان حامعًا منت. متصدراً في معظم الطوم، مع حسن حلق وأنس بحلس، من مؤلفاته: المعلم بشرح مسلم، إيصاح المحصول من یره د کاصول موفی رحمه الله سنة ۲۳۵هـــ

نظر برجمته في ١ الديناج المدهب (٢/٠٥٠)، وفيات الأعيان (٢٨٥/٤)، شدرات الدهب (١١٤/٤).

ع) عصر أيضاح الحصول من برهان الأصول للمازري (ص ٣٦٨).

⁽١) عار التعلى السبكي دلك حواباً لمؤال سأله إياه الشمخ صدر الدين بي الوكيل. عَلَر: مشسف للسامع للزركشي (٢/٢/٤)، السحر المحمط (٢٠٢/٤).

⁽٧) هو عبد الرحم بن عبد الكريم بن هوران بن عبد الملك الفشيري الشاهعي، تجل أبي القاسم القشيري، كان كاب رمامًا في التعلم والنصوف، وهو من تلاميذ أبي للعالي الجويني، نوفي رحمه الله منة ١٤ هـــــ له كتاب "الموضح" في الممه وتفسير للفرآن

ا صر في مرحمه الطبقات الكوى (٢٤٩/٤)، طبقات الشاهية لابن قاضي شهبة (٢٨٥/١)، وفيسات الأعياب (Y - Y, Y)

^(^) نظر: تشيف للسامع (٩٠٢/٢).

وحكى الوقف في ذلك عن القاضي^(١)، ثم رجح الحمل علمي الإباحة لأهب الأصر^(٢).

ثم المهوم من الإباحة استواء الطرفين، فيخرج الكراهة وخلاف الأوى (٣٠)، لكر فسر انحقق الجواز برفع الحرج (٤٠)، فمقتضاه شموله لهما، إلا إن أريد ولحرح ما يشمل الموم على المكروه وخلاف الأولى، وإنْ كان خلاف الظاهر (٥٠).

⁽۱) هر محمد بن الطب بن محمد أبو بكر الباقلاني للمالكي، الأصولي للمكلم الأشعري: انتهت إليه رئاسه مد كية في عصره، كان دكياً عايه في الدكاء. قال عنه ابن قيمية: هو أفصل المتكلمين المسمين إلى الأشعري سمس فيهم مثله، لا قله ولا بعده. وقال عنه ابن كثير: أنه كان لا ينام حتى بكتب عشرين ورفق، مده طويلة مسل عمره، من مؤلفاته: التعريب والإرشاد في ترقيب طرق الاجتهاد، إعجاز الفرآن. توفي سنة ٢٠٨ه. طرق يرجمه: شذرات اللحب (٣١٨/٢)، سير أعلام النبلاء (١٧/١٠)، الديباج للسده (٢٢٨/٢)، الديباج المساهب (٢٢٨/٢).

 ⁽٣) أي رجح ابن القشيري الحمل على الإباحة. انظر: تشييف للسامع (٩٠٢/٣)، العث الهامع (٤٥٧/٢)، شرح
 الكرك الساطع للسيرطي (٢٨٥/٢)، رغم أقف للقشيري على كتاب متداول في أصول الفقه.

⁽٣) قال لشوكاني المكروه ما يحدح تاركه ولا يدم قاعله ويقال بالاشتراك على أمور ثلاثة: على ما نحي عنه هي تستريه؛ وهو الذي أشعر قاعله أن تركه حير من قعله، وعلى ترك الأولى؛ كترك صلاة الضلحى، وعلمى المحظور

نصر برشة الفحول (ص ٢٤)، الإحكام للأمدي (١٣٢/١)، التعريفات (ص ٢٢٨)، شرح الكوكب سبر (٤١٣/١)، هاية السول (٤٤/١).

⁽٤) انظر. شرح المحلي (٢/١٤٦)، وهذا نما لا خلاف فيه كما نقله الرركسي عن ابن القشيري انظر. البحر الحيط (٢٠١/٤)

 ⁽٥) أن الظاهر أن الحرج: هو ما يتعسر على العبد الخروج عما يقع قنه. ويعلب استعماله في الحسرام، كما في حديث (إتما الحرج على من وقع في عرض أخيه).

[·] غَلَر · الْفَامُوسُ لَلْبِينَ فِي اصطلاحاتِ الأصولِينَ (ص ١٣٢).

⁽٦) أي كما يدل سكوته على الفعل على حوار دلك الفعل لفاعله، فهو يدل على جواره لعيره أيصاً

⁽٧) نقده ادر ي عن الجمهور. انظر. إيصاح المحصول (ص ٣٦٨)، الإحكام للأمدي (١٨٨/١)، المدحوب عبر ي (ص ٣٢٩)، شرح العصد على ابن الحاجب (٢٥/٢)، شرح تنقيح الغصول (ص ٢٩٠)، فواتح الرحمسوت (٢ ١٨٣)، تيسير التحرير (١٢٨/٣)، عاية الموصول (ص ٩٢)، شرح الكوكب المتير (١٩٤/٢)، رسس، العجول (ص ٨١)، النبذ لابن حزم (ص ٨٩).

⁽٨) هَايَةَ الْوِرْقَةَ (٣٩٧) سَ: ب.

(خلاف القاضي) أبي مكر الماقلاني في قوله: إن دلك لا بدن على حواره معير لفاعل ألا السكوت لسيس تحطساب حستى يعسم ("، و لعمسوم مسل عوارض الألفاظ(").

وأحيب: بأنه كالخطاب فيعم، إذ هو لفظ بالقوة (٣).

قال الكمال(³⁾: ويستثنى من ذلك ما إذا سَبَق بيانُ قبحه ثم وقع السكوت عيه لأمر آخر⁽⁶⁾، كمضي كافر -قُرر بالجزية- إلى الذهاب [للكنيسة]⁽¹⁾ لمتعبد، فلا دلالة بنسكوت هن على جواز الفعل اتفاقاً^(٧).

 ⁽۱) نقل ذبك عنه الرركشي في ليحر الحميط (۲۰۱/٤)، والمحدي في البسر انطابع (۲/٤٦). ومعنى قول لباقلاني٠
 ال التقرير مخالف للقول، فلا صيعة له تعم، ولا يتعدى إلى غير من أقر عدى المعدل. وانظررت البرهدان (۳۲۸/۱)، لتدعيض (۲٤٦/٢).

 ⁽٣) ختلف جمهور في اتصاف المعاني بالعموم، بعد اتفاقهم على أبه حقيقة في الألفاظ، فقال بعصهم: إلى تنصف
به حقيقة كما تنصف به الألفاظ، وصححه ابن لحاجب.

وقان بعصهم: إنما تتصف به يحارًا، وهو قول أكثر أصلية، ونقله الأمدي على الأكثرين، وثم يرجع خلافسه. و ختاره أبو الحسين البصري، والموفق بن قدامة.

وقال بعضهم: إلى لا تتصف به لا حقيقة ولا بحارًا، حكاه بن الحاجب، وقال عبد العني الأنصاري: وهد. مما لم يُعم أن قائله تمن يعتد يمم.

انظر: لإحكام (۱۹۸/۲)، ورشاد القحول (ص ۱۹۹)، لهدية السول (۱۹۲۱)، قواتح الرجموت (۲۵۸۱)، روضة الناظر (۲/۱۲)، شرح النمع (۲/۱۲)، مختصر ابن اخاجب (۲/۱۱)، تيسير التحرير (۱۹٤/۱)، المعتمد (۱/۱۱)، المسودة (ص ۹۷).

⁽٣) (نظر: شرح المحني (٢ ١٤٦).

⁽¹⁾ هو كمان لدين محمد بن محمد بن أي بكر بن أي شريف مقدسي، أبو معالى، أصوبي فقيه شافعي، من أهن بيت مقدس موسداً ووفاة عقه بين العماد بالإمام شيخ الإسلام مثل العلماء الأعلام من مؤلفات.: السدرر السوامع بتحرير جمع الجوامع، في أصول المقه، القوالد في حن شرح العقائد توفي سنة ١٩٠٩هـــ.

نظر في ترجمته: شدرات الدهب (٢٩١٨)، كشف انظون (ص ٧٤٩)، الأعلام (٧٢٠٥).

 ⁽٥) في لسرر سو مع: لأمر آخر شرهي.

⁽٢) كد في لسختيره والتصحيح من الدور الموامع

⁽٧) عر مدرر التوامع، وحه (٨٨ أ) واصر شرح الكوكب الدير (٢ ١٩٤)، معسد (١ ٨٥٨)، البحر تحط (٢ ٤٤)

ردا لم يعدم طلاعه * وأما ما فُعل في عصره في الكن لم يعلم هل اطلع عليه أم لا؛ ففيه قولات للشاهعي في كما تُقل عن حكاية الأستاذ أبي إسحاق عنه، ومن ثُمَّ حرى له قولان في إحزاء الأقط في الفطرة(١).

وهده المسأنة لم تذكر (٢) في الأصل ولا في النظم، نعم ذكرها في الكوكب حبت قال(٢):

| منه إطلاع فيه خلف منظم | وإن يكن في عصره وما عُلِمْ |
|--------------------------|----------------------------|
| وفعله أنسف حظسره للماضسي | *********** |
| ****************** | وكزهسه لنسسدرة ومسسارأوا |

لا يقع في أقدله ﷺ عرم، ولا مكروه، ولا علاف لأول ثم شرع في بيان الأفعال فقال (وفعله) الله (الف حَظْــرَة) أي حرمتــه، فليس في شيء من أفعاله عليه الصلاة والسلام محرم (لــ)ما علم مـــن الكـــلام (الماضي) وهو أنه معصوم من ذلك، وإنما صرح به هنا لتحريــر انقســامه إلى الأقسام الآتية دون الحرمة والكراهة أيضاً.

(و) انف (كرهه) أي كراهته بالمعنى الشامل لحلاف الأولى (لْنُدْرَةٍ) بضم النون أي ندرة وقوعهما من أتقياء أمته فكيف يقعان منه في مع عظم منصبه الشريف على كل منصب، ولأن التأسي به مطلوب؛ فلو وقعا منه لطلب التأسي به، واللازم باطل.

⁽١) نظر الشبع المسامع (٩٠٣/٢)، العيث الهامع (١/٨٥٤)، شرح الكوكب الساطع (١/٨٥/٢)

ر٢) في النسخة (أ): لم يدكر.

 ⁽٣) ، غير شرح «كوكب الساطع للسيوطي (٢٨٣/٢)، وهما مسألتان من ريادات السيوطي على الأصل، مسأله الأولى: سكوب النبي لله هل يدل على الإباحة المجردة أو يحتمل الوجوب والندب أيضاً؟
 المسألة الثانية: ما قُعل في عصره في و لم يُعلم هل اطلع علمه أم لاؤ.

وأم ما فعله لب الجور؛ فلا يكون مكروهاً في حقه ولا حلاف الأوى، بن هو أفضل في حقه ولا حلاف الأوى، بن هو أفضل في حقه؛ لأنه مأمور بنيان المشروع (١)، كما حكاه لإمام النووي أعسس العنماء في وضوئه في مرة مرة، ومرتبن مرتبن، أنه أفضل في حقه من النثليث (٣).

قال الولى العراقي: استفدا من قوهم: 'إنه لا يقع منه مكروه'، أسنه إد فعل المكروه في حسلاف الأولى عند من يفرق بينه وبين المكروه(أ).

(وما راوا) من أفعاله ﷺ^(٥):

جِبلَّــة أَوْ لبيـــان جـــاءَ أَو انسام ما بين شرعٍ وجِبِلِّيُّ وخَفـــيُّ واحكام العال سي الله

مُخصَّصاً به فواضــــخ وفَـــي كالحج راكبــاً تـــرددٌ.....

ُ (جِبلُّةً) كالقيام والقعود والأكل والشرب (أو لبيان) لنص محمل، أو مراد الفعل، لجمي به خلاف ظاهره (جاءً) كقطعه السارق من الكوع، بيان محل القطيع في آيسة السرقة (٢٠).

⁽۱) نظر: تشبیف بلسامع (۲/۳/۲)، انغیث الهامع (۲۸۹۱۲)، شرح انکوکب الساطع (۲۸۹۱۲).

⁽٣) انظر: هموع شرح لمهذب (٤٦٨/١). هذا مثال تخلاف لأولى، ومثاب المكروه: قميه 義 عن الشرب مسن أفواه لقرب، وقد شرب منها.

حديث وصوله مرتبن مرتبن أحرجه البحري في كتاب الوصوء، باب الوصوء مرة مرة، رقم الحسديث (١٥٧)، وحديث وضوله مرتبن مرتبن أحرجه لبحري أيضاً في كتاب الوضوء، باب الوصوء مرتبن مسرتين، رقسم الحديث (١٥٨)، وحديث نحيه عن المشرب من أفواه القرب، رواه البحاري في كتاب الأشرية، باب الشرب من قم لسقاء، رقم الحديث (١٥٨٥)، وحديث شربه رواه لترمذي في كتاب الأشسرية، رقسم الحسديث (١٨٩٥) وقان: حديث حسن صحيح غريب، وانظر المسأنة: ليحر الحيط (١٧٦٤)، شرح الكوكب المير المراد (١٧٦١)، شرح الكوكب المير (١٩٦٥)، شرح تعيج العصول (ص ٢٩٢)

رة) نصرا بعيث هامع (٤٥٨١٢)

⁽٥) هميه لورفة (٣٩٦) من أ

ر ٢) وهي قوله تعالى ﴿ وَ لَسَّ رِقُ وَ لَسَّارِقَهُ فَأَقَطَعُواْ أَيْدِيهُما ﴾ (سانسه ٢٨)

۲- لفعل الخاص به ﷺ قال صاحب الأصل^(۱): روي بإسناد حسن أنه ﷺ قطع سارقاً من المصل^(۱), رأو، مُخصَّصاً به ﷺ كزيادته في النكاح على أربع^(۱) (ف) حكم دلك (واضح) إد الخصوصية لا تلحق به فيها الأمة⁽¹⁾، والبيان واحب علبه ﷺ لوحوب التبيغ عليه.

لا يقال: هو بالفعل غير متعين؛ لأنا نقول: لا يخرجه ذلك عـــن كوـــه واحباً. إذ الواحب المخير يوصف كل من خصاله بالوحوب، وأما الجلي، فكأن المراد بوضوح حكمه أنه دال على الإباحة فقط، لأنه القدر المحقـــق، والحـــر.م والمكروه منتفيان كما مر، وقد قال الإسنوي(): إنه لا نزاع في ذلك().

⁽١) انظر: شرح الحلي (١٤٧/٢)، الإلماج (٢٦٤/٢).

⁽٢) أحرجه البيهقي في السس الكبرى (٧١/٨)، عن عيد الله بن عمرو عليه قال: (قطع الني مج سارة من المصل)، أحرج لدرقطني في السنن (٢/٥٠٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده أن النبي الله أمر المقطع سارق رداء صفوان من للفصل – أي مفصل الكوع-، وفي إسناده بحمول.

والحرج ابن أبي شبية في المصنف (٥١٧/٥) من مرسل رجاء بن حيوه أن النبي الله قطع من المفضاء وذكر الأباني سنده في إرواء الفليل (٨٢/٨) ثم قال وهذا إساد مرسل حيد، رجاله كلهم تقسات، مس رحسان لتهذيب، غير مسرة هذا قال ابن أبي حاتم عن أبيه: (شيخ ما به بأس)، وقطع يد السارق من المعمسان هسو مذهب جمهور العلماء.

وانظر: فتح الباري للحافظ ابن حمر (١١٧/١٢)، سيل السلام للصماني (٤/٤)، تلخيص الحبر (٢٦.٤) القرابين العقهية (ص ٢٣٦)، حاشية ابن عابدين (١٧٠/١)، كشاف القناع (١٤٦/١)

 ⁽٣) أمردت حصائص الرسول ﴿ يمولفات مستلقة، منها: الشفا للقاضي عباص، والشمائل الهمديسة للترمسدي،
 و.خميائص الكبرى للسيوطي، وهو أشملها وأوفاها.

 ⁽٤) ما ثبت باندلي خصوصيته بالنبي ﷺ لا مجور للأمة مشاركته فيه بالإجماع. انظر. مواتح الرحموت (٣٤٠١٢)،
 لاحكام للأمدي (١٧٣/١)، التقرير والتحيير (٤٠٣/٢)، الأسرار (٣٠٠/٣).

نظر في ترجمته طفات الشافعية لابن فاضي شهيه (٨٩/٣)، السفرر الكامسة (٤٦٣/٢)، التسمح المسابر (١٩٣/٢)

ر١) عفر غدية لسول للإسنوي (١٤٤/٢)، وقد نفى الآمدي والتفتازاني أيضاً النسراع في كان أفعار خدية على لإبلاحة بالنسية للرسول ﴿ ولأمته. انظر: الإحكام (١٧٢/١)، شرح التلويح على النوصيح لتعدر في (٢١/٢).

لكن حكى القرافي^(۱) قولاً: أنه للندب^(۲)؛ وجزم به الزركشي فقال: أمـــا في الجسي فالمدب؟ لاستحباب التأسي، وعزاه الأستاذ أبـــو إســـحـق لأكتـــر المحدثين^(۳).

قال السيوطي (٤): وعندي أنه لا منافاة بين القـــولير؛ لأن الحكــم أســه للإناحة (٥٠، فإنْ فَعَله بنية التأسي أثيب عليه ثواب المندوب، ولكن لا يخاطب به أولاً على أنه مندوب.

نظر في ترجمه: الدياج المذهب (١/٢٣٦)، لمهل الصافي (١/٥١٥)، الدليل الشاقي (١/٣٩/١).

 ⁽٢) فظر: شرح تنقيح المصول (ص ٢٨٨)، وأبد هذا القرل شيح الإسلام ابن تيمية فقال في لمسودة (ص ١٧٢):
 "دلالة أتحاله على الاستحباب أصلاً وصفة".

⁽٣) نظر: تشبيف المسامع (٢/٤٠٤)، التبصرة للشيرازي (ص ٢٤٣)، اللمع للشيرازي (ص ٣٧).
وفي لبحر الحبيط (١٧٧/٤): ذكر الرركشي أن الحلاف في الأعمال الجبلية التي تحتمل الخروج إلى التشسريع،
بسبب مراطبة الذي ﷺ عليها على وجه حاصر كالأكل والشرب واللبس والموم، قال: وهسد، القسسم دول
لأعمال التي ظهر منها قصد القربة، وقوق الأعمال التي ظهر فيها كوتما جبلة.

والقول بامتناع التأسي به في الأفعال الجبلية تقله أبو إسحاق الإسهرايبي، انظر في المسألة: إحكام العصسول للباحي (٣١٥/١)، الإحكام للآمدي (١٩٢/١)، المسودة في أصول الفقه لأل تبدية (ص ١٩١)، الإعاج في شرح المنهاج (٣١/٢)، تحاية الوصول (ص شرح التاويج على التوصيح (٣١/٢)، عاية الوصول (ص ٩٢)، الديحسان (٩٢)، شرح الكوكب المبير (١٨٨٢)، فواضح الرجموت (١٨٠/٢)، إرشاه الصحبول (ص ٧٢)، الديحسان معرائي (ص ٢٢)، غتصر ابن الحاجب مع شرح الأصفهاني (٨٢/١)،

⁽٤) هو أبر انفصل عند الرحمن أبي بكر بن محمد الخصيري جلال الدين السيوطي، كان إماماً بارعاً د قدم رسحة في علوم سي. رادت باليفه على خمسمائة مؤلف منها: الإتفان في علوم الدرآن، الأشباد والنظائر في قوعه عقد، والمكوكب الساطع في نظم جمع الحوامع، ثم شرحه الوفي رحمه الله سنه ٩١١هـ

نظر في برجمته: حسن المحاصرة (١/٥٢١)، شدرات اللعب (١/٥)، الصح المين (٢٥/٢).

[.] ٥) القور بالإباحة له ﷺ ولأمته ذهب إليه الآمدي، وابن الحاجب، والباحي، والبيصاوي، وإمام الحرمين، وعيرهم نظر: للصادر السابقة.

قال: والذي يتحرر لي أن الثواب في مثل ذلك على النية فقط، لا علسى نمس الفعل أيضاً، كلاف المندوب؛ فإن الثواب فيه على الأفعال أيضاً، وبسدلث يحصل الفرق فتأمل(١).

۳- يعمل لمودد بين لشرعي رامخيلي (وفي، ها) تردد من فعله و (بين شرع وجبلي) بسكون الباء للسور، وموله (وخفي) من زيادته المستكملة (اسمان كانت الجبلة تقتصيه في نفسها، لكه وقع متعلقاً بعبادة كأن وقع فيها أو في وسيلتها (كالحج راكباً) أي الركوب في الحج (الجاً) أي الركوب في الحج (الجاً) إذ المقصود الحال نفسها، والترول بالمحصيب (المحتولة)، والذهاب إن العيد في طريق والرجوع في أخرى (المودة)، وحلسة الاستراحة في الصلاة (الردد) أي هل يحمل على الجبلي؛ لأن الأصل عدم النشريع فلا يستحب لنا، أو على الشرعي؛ لأنه الظهر من أنه الله بعث لبيان الشرعيات فيستحب لنا الله و على الشرعي؛

⁽١) نظر: شرح الكوكب الساطع (٢٨٦/٢).

⁽٢) راد الناظم كلمة (وخمي) وهي ليست في الأصل. الظر. جمع الحوامع (ص ٢١)

 ⁽٣) أخرج حديث ركوبه 業 في الحج البخاري في كتاب الحج، باب الركوب والارتداف في الحج، رقم حديث
 (٣٤٥٠)، وأخرجه مسلم في كتاب الحج، باب حجة النبي 蒙، رقم الحديث (١٢١٨).

 ⁽١) قالت عائشة رصي الله عمها عن المُحَمَّب. "إنما كان مسرل ينسرك البي 震 ليكون اسمح لحروحه". وقال بن
 عبس رصي الله عمهما: "لبس التحصيب بشيء، إنما هو مسؤل برنه وسول الله 潔"

والمُخْصُّب بوزن (محمد) اسم معمول من الحصياء، والحَصَّب هو الرمي بالحصى وهو مسيل بين مكة ومي، ويقد نه (هيف بني كنانة) وهو الحَيف الذي تقاسمت هيه قريش على الكفر، ويسمى أيضاً (البطاح)، و (البطاحاء) وهي ما انبطح من الوادي واتسم، ويقال له كدلك: (المُعرَّس) بتشديد الراء، وحدُّد ما بين الجبين إلى انشرة، كما قال ابن حجر، وقال الأزوقي،: من الحَجون إلى حائط عرمان، وقال رشدي الصاح، يعرف عصب الهوم بالمعابدة.

انظرا صحيح المحاري، كتاب الحج، باب من صلى العصر يوم التقر بالأبطح، وقم الحديث (١٠٠٤، والله المحصّد، رقم الحديث (١٧٦٥، ١٧٦٠)، والمحصّد، رقم الحديث (١٧٦٥، ١٧٦١)، صحيح مسلم كتاب الحج، باب استحاب السرول المحصد بوم النفر، رقم الحديث (١٣١١)، فتح الباري (٧٥٣/٣)، أحداد مكة للأرزقي يتحدو رشدي الصالح (١٦٠/٢)

⁽٥) رونه البحاري في كتاب العيدي، باب من خالف الطريق إدا رجع يوم العيد، رقم الحديث (٩٨٦).

ره) روه لبخاري في كتاب الأدان، باب من استوى فاعداً في وتر من صلاته ثم نخص من حساديث ماسمان سس اخويرث وقد اعتلف العلماء في حكم جلسة الاستراحة هل هي سنة أو لا؟ انظر. ببل الأوصار فشسوكون (٣٠٠/٢)، وقم الحديث (٨٢٢).

⁽٧) هد، هو مشأ الخلاف في المسألة وهو نعارص الأصل والطاهر.

نظر: شرح المحلي (١٤٨/٢)، شرح الكوكب للمير (١٨٣/٢).

قال لولي العراقي: ولم يذكره الأصوليون (١)، وينبغي أن يتخرج فيه قولان من غويين في تعارض الأصل والظاهر، ومقتضى ذلك ترجيح الأصل (١) فيكون كاجملي، لكن كلام أصحابنا في الحج راكباً، وجلسة الاستراحة، وغيرهما، يس عبى ترجيح التأسي فيه، وقد حكى الرافعي (١) وجهين في ذهابسه إلى العيد في طريق ورجوعه في أخرى، وقال: إن الأكثرين على التأسي فيه (٤).

| سواه إنْ مقصده قد علم | وما |
|---|--------------------------------------|
| بالنصِ أو تسويةٍ ^(١) بما وُضَع | مثله لأمة ^(°) على الأصــح |
| 1,,,, | علمُ أو كان بياناً قــد جــلا |

(وما، سواهُ) أي سوى ما دكر من فعله ﷺ (إنْ) كان (مقصده) مس ؛ مسه وحوب أو مدب أو إباحة (قد عُلما) بأي طريق ثما سيأتي قريساً (فمثلهُ) ﷺ لمسره نصه (لأمةٍ) في ذلك (على الأصحِّ) للقطع بأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كالو

⁽١) يعني هذا نقسم الدي بردد بين الجيلي والشرعي، وسبقه إلى النفي ابن السبكي في الإيماح (٢/٦٦٢)

⁽٢) في التسخيري: (الأصلي)، والصواب ما أثبته من العيث الهامع (٢٠٠/٤).

⁽٣) هو أبو القامس عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القروبي الرافعي الشابعي، صاحب شرح الوجير، أبدي م يصمع في المدهب مثله، كان إماماً في الفقه واقتصير والحديث والأصول، من مؤلماته: المحرر في العده وشرح مسمد الشافعي، والأمالي الشارحة على معردات الفاعة. توفي رحمه الله سنة ٢٣٣هـ.

عر في رجمه الطبقات الكوى (١١٩/٥)، طبقات الشاهية للإستوي (٧١/١)، طبقات الشاهعيه لابر فاضي شهبة (٧٥/٢).

⁽٤) أي في المعمل المتردد بين الجملي والشرعي انظر: فتح العزير شرح الوحير للرافعي (٢٦/٥).
ر عر في مسألة العيث الهامع (٤٦٠/٢)، الإيجاج (٢٦٦/٢)، البحر المحيط (١٧٨/٤)، شرح المحقسي مسع حاشبة الدير, ٢٤٧/٢)، مشيع للسامع (٢٠٥/٢)، غاية الوصول للأتصاري (ص ٩٢)، شرح مكو كسب سير (١٨٠/٢)، إرشاد الفحول (ص ٣٥).

ورجح الشوكاني أن ما تردد بين الشرعي والجبلي يحمل على الشرعي فكون مندوباً.

^(°) في همع الهوامع (ص ٢٤٧): أمته.

⁽٢) في همع الجوامع (ص ٢٤٧): سوية.

يرجعون إلى فعله المعلوم المقصد؛ عبادة كان كالصلاة، أو غيرها كالسيع والشراء(١).

وقيل: مثله في العبادة فقط^(٢)، وقيل: لا مطلقاً، بل يكره كمجهرل الصفة^(٢) وسيأتي^(١).

ثم بيَّن طريق العلم بذلك فقال (بالنص) (°) على صفة الفعل، كقومه: 'هذا ، ٤- نغرن اس تعرف بما معد واحب ' مثلاً، والجحار والمجرور متعلق بقوله الآتي: "يعلم". فعر اسي ﷺ

(أو) برتسوية؛ بما وَضَح في حكمه، كقوله: هذا الفعل مساو كلف، في حكمه المعلوم من الوحوب مثلاً، فيكون حكم الآخر كحكمه.

لا يقال: لا فائدة لهذا البيان لأن الوجوب معلوم من الإيجاب، لأنا نقول: له فائدة وهي وجوب الصفة التي وقعت؛ ككونه سبعاً، والابتداء بالحجر، وجعل البيت عن اليسار، ونحوها.

ه- انفعل الواقع إياماً خمل

⁽١) بسبه لآمدي إلى معظم الأثمة من الفقهاء والمتكلمين، وهو الصواب انظر: الإحكام (١٨٦/١).

ر٢) ربه قال أبو عني بن خلاَّد من المعترفة. انظر المعتمد (٢٤٤/١)، الإحكام للامدي (١٨٦/١)، شرح معمم (٢٣/٢).

⁽٣) وهو قول العاصي أبي تكر الباقلاني نسبه إليه للزركشي في النحر المحيط (١٨٠/٤)، وقد حكى الامه ي ، سس الحاجب هذا الفول، ولم يتساد لأحد، انظر: الهامش السابق.

⁽٤) أي بجري فيه الخلاف الآتي في قول الناظم: (... وإن جهلنا المقصدا).

 ⁽٥) دكر الإمام الجويبي في التلخيص (٢٤٣/٢) بأن أقوى الوجوء التي إذا وقعت الأعمال عليها كان بياناً واجست
لإيقاع وجهان: إما التصريح من الرسول ﷺ بالأمر بالإتباع، كقوله (صلوا كما رأيتموني اصلي)، وإحسا أن
يُجمع العلماء على أن المقصد من الفعل الصادر منه بيان.

عبى أنه يصح الاستناد في الوجوب إلى هما البيان فيكون دسيلاً أجر للوحوب(١).

قال الولي العراقي: فإن قلت قد تكرر منه ذكر ما كان بياناً مجمس.

قىت: لا تكرار فيه، فالأول: أراد به حكم فعل اسى الله على الدا كـــال بيانـــاً بحمل، وهو الوحوب عليه كما تقدم، والثالي: أراد به حكمه في حقما، وهو تابع لحكم المحمل(٢).

وفي شرح المحقق أن الكلام هنا فيما يعلم به صفة الفعل من حيث هو، لا بقيد كونه [سوى](٣) ما تقدم.

أو امتئسالاً للسذي دلَّ علسى خصَّ الوجوبَ قسائمُ الأَمساره وكونةُ لولا وجوبسه امتنسع⁽¹⁾

وجوبٍ أو ندبٍ أو الإباحـــة مثلُ الصلاة بـــالأذانينِ تقـــع

(أو) كان فعمه ﷺ (اهتثالاً، لـ)لنص (لذي دلَّ على) أحد هذه الأمور من (وجوب أو ثدب أو الإباحة) سكت عن التحريم والكراهة؛ لأنهما لم يصدر عنه ﷺ كما تقدم، والكلام إنما هو في الفعل الصادر عنه لا في الفعل المطنق الذي تتعلق به الأحكام الخمسة.

 ⁽١) فضر الاعتراض وجو به في الآيات البيبات (٣٣٢/٣)، حاشية لعظر (١٣٠/٢)، شرح المحلي مسع حاشسية البدي (١٤٩٢)

⁽٢) طر العيث عامع (٢ ١٦١)، باهما كديه أو قه (٤٠٠) من ميه

⁽٣) لم برد في استخلير، وأثبيها من شرح محمي (١٤٩ ٢)

⁽٤) في همع الهوامع (ص ٢٤٨) الوجوب لامسع

قال في الآيات: وصورة الامتثال أن يكون المأمور به معلوماً، لكن بأتي به لامتثال الأمر به، كما لو تصدق بدرهم امتثالاً لإنجاب التصدق، فيعلم وحوب من وقوعه امتثالاً، و إلا فهو في حد نفسه لا تعلم صفته.

ومن فوائد استفادة الحكم منه مع استفادته من الأمر أيصاً، التأكبد في تبوت الحكم، حيث استفيد من كل من الأمر والفعل، ودفع توهم [توقسف] (') إجزاء المأمور به على بعض الوجوه، انتهى(').

ولما ذَكرَ ما يُعرِف به جهة المعل من الوجوب والندب والإباحة؛ دكر ما بخص الوجوب فقال: (خص الوجوب) عن غيره من ندب أو إباحة أحسد أمسرين؟ أحدهما (قائم الأماره) -بفتح الحمزة- أي العلامة القائمة بالوجوب (مثل الصلاة بالأذانين) أي الأذان والإقامة (تقع للأبه ثبت باستقراء الشريعة أن ما يسؤذن أو يقام لها واجبة، بخلاف ما لا يؤذن ولا يقام لها كصلاة العيد والاستسقاء فالأذان والإقامة شعار يختص بالفرائض ".

(و) تُانيهما (كونهُ) أي الفعل (لولا وجوبه امتنعُ) أي ممنوعاً منه لـــو م يجب، ومشّه في الأصل بالختان^(٤) والحد –أي لقطع الســـرقة^(٥)– فـــإن لجـــرح

ظارتی اندانة علی کون انفص واجیاً او مندوباً

⁽١) ۾ ترد في (ب).

⁽٢) نظر الآيات البيات (٢٣٣/٣).

⁽٣) أي أن به لا يؤدن لها كمالاة العيد لا يحكم بوجوبها، وليس للراد انتعاء الوجوب عنها، قلا يلزم من سفت، علامة الوجوب - كالإدان- انتفاء الوجوب، وإلا لانتقص بالصلاة للشدورة؛ لأتما لا أدان لها مع أنه و حنة. نظر: حاشية الباني (١٤٩/٢)، شرح الكوكب لليو (١٨٥/٢)، غاية الوصول (ص ٩٣).

⁽٤) يشير إلى حديث أي هريرة عليه قال سمعت النبي إلى يقول: (الفطرة خمس: الحتسان، الاستحدد، وقسص لشرب، وتفسم الأظافر، ونتف الآباط) رواد النخاري في كتاب اللباس، باب تقليم الأظافر، وقم خسميت (٥٨٩). والحر الحلاف في حكم الحتان في: الفوانين التمهيسة (ص١٢٩)، قستح الساري (١٠ ٣٥٣)، مستوعب (١/٥٣٥)، قبل الأوطار (١/٢٤/).

والإدامه ممنوع منهما، فقعلهما يدر على وجوهما(), ومثّله بعصيهم بإحساده روحة التوفى عنها()، ومثّله بعصيهم بإحسادة وحة التوفى عنها()، وأما تمثيس البيضياوي() لسه بساركوعين في صلاة خسوف ()؛ فمعترض بأل اللووي دكر أنه لسو صلاها كسائر الصلوات صحت().

وال الولي العراقي: وقد تُقضت هذه القاعدة بستجود السهو والستلاوة في الصلاة؛ فإن الأصل المنع منهما، ومع هذا فلم يدل فعله لهما على وجوهما⁽¹⁾.

وزاد البيضاوي ثالثاً؛ وهو أن يوافق نذراً؛ كأن يقول النبي ﷺ: إنَّ هُـــزم العدو؛ فلنه عليّ صوم يوم، فهُزم العدو فيصوم يوماً، وأقره الإسنوي(٩).

⁽⁾ أي: أن يكون ذلك لعمل ممنوعً منه لو م يجب؛ كالختاب والحد، فإن كلاً منهما عقوبة ممبوع منها، فبعو رهى يدل على وحواص، انظر جمع بجوامع (ص ٢٢)، تشنيف للسامع (٩٠٨/٢)، شسرح الكوكسب لسسطع (٢٨٦,٢)، غاية الوصول (ص٩٢)، شرح الكوكب الدير (١٨٥/٢).

 ⁽۲) يبشير رنى حديث أم عطية رضي له عنها أن رسول الله ﷺ قان: "لا تُنجد امرأة عنى ميت فوق ثلاث، إلا عنى
 زرج أربعة أشهر وعشراً).رواه البخاري في كتاب الطلاق، باب القسط للحادة عند لطهر، رقسم الحديث
 (٣٤١)، ورواه مسلم في كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد، رقم الحديث (٩٣٨).

⁽٣) هو: أبو الحير عبد الله بن عمر بن محمد ناصر الدين البيضاوي، القاصي المفسر الأصولي، توبى قصاء شهرار مدة من الراس، له مصنفات كثيرة منها! أبوار التنسرين وأسرار التأويل المعروف بتقسير البيصسباوي، ومسهاج لوصول إلى علم الأصول، وشرح مختصر بن الحاجب، توفي رحمه الله سنة ١٨٥هـــ.

نظر في ترجمته: انطبقات الكيرى (١٥٧١٨)، الوفي بالوفيات (٣٧٩/١٧). انفتح سبين (٩١/٢).

ة) تمثيل بيصاوي في سهاح (٢٥٢١٢) مع تفاية السوال، واعتراص سووي في الجمعوع شرح لمهمات (٥٠)٥)

⁽٥) نظر: المحموع شرح للهدب (٥ ١٥).

⁽١) انظرا العيث هاسع (٢١٢/٤). وفي التسختين (فإنا الأصن سع) و لم ترد كنمة (منهما).

⁽۲) جارد في (ب)

٨) نظر شرح محمي (١٤٩٣) و نظر أيضاً في جو ب هذ الاعتراض الدرر اللوسع بكمان بن أي شاريف وحه ٨٨٩ ، لايات السات (٢٣٥/٣)

[,]٩) عطر مسهاح وصول مع شرحه تداية السول (٢ ٢٥٢)

ولم يدكره الناطم كأصله؛ قال لولي العراقي: 'لأن السدر لا يتصدور منه على أنه مكروه (١٠٠٠ التهي.

والندب قصد قربة تجردا وذا فشا وإن جهلنا المقصدا فلوجوب قيل للندب يفي

ثم عطف على الوجوب قوله (والندب) فهو منصوب، أي وخص لندب من غيره (قصلاً قوبة تجوّدا) عن أمارة دالة على الوجوب، فإنه يدل علسى أنسه مندوب؛ لأن الأصل عدم الوجوب، و(ذا) الفعل لمحرد قصد القربة (فشسا) أي كُثْر؛ من صلاة و صوم وقراءة وغيرها.

وهذا الكلام -كما قاله الولي العراقي- ليس فيه فائدة مقصودة (٢)، وز د في المنهاج: أن يُعلم كونه قضاء لفعل مندوب؛ لأن القضاء يحكي الأداء (٢)، وقد ذكره في الكوكب عوضاً عن قول الأصل: 'وهو كثير" حيث قال (٤):
والندب قصد له القريدة المحدد في عصد أنه فضاء ندب يُعهد

ومقتضى التعليل أن الفرض كذلك، ثم رأيت الإسسوي (ع) نقسه عسن المحصول ومختصراته (٢)، وتعجب من ترك البيضاوي له مع ذكره إياه في المندوب، ثم نقل عنهما أيضاً (٧) أن الندب يُعلم أيضاً بأن يداوم عنى الفعل ثم يتركه من غير

نسخ. انتهى.

⁽١) الغيث الحامع (٢/٢/٤).

⁽۲) انظر: لنصدر انسابق، نقس الوضيع

⁽٣) انظر: منهاج الوصول (٢/٣٥٢).

⁽٤) انظر: شرح الكوكب الساطع بنسيوطي (٢٨٥/٢)

⁽٥) اخر الحايه السول (١٥٣/٢)

⁽١) انظر المحصول (٣ ٢٥٥)، خاصر من عصول لتاج الدين الأرموي (٢ ٤٢٦)، للحصيل من محصول للسراح الدين الأرموي (٤٤١)، شرح تنقبح النصول (ص ٢٩٠)

⁽٧) أي لرري والمنصاوي

للاق ئي صفة انفعل بالسبة للامة عد حُهيت بالسبه لمنبي ﷺ ثم سُّن مقابل قوله أو مقصده قد عُمما أو يقوله (وإنْ جهِنْنَا السَمَقْصَلَا) بأد م تعرف صفة فعل؛ من وجوب أو بدب أو إباحة بالنسبة إبيسه الله وإلى الأمة

(فس) ديه أقوال (١٠ بيّنها بقوله أنه (للوجوب) في حقه وحقد؛ لأنه الأحوط ويحمل عبيه.

ق ، بوي لعراقي: وله قال من الشافعية؛ بن سريح (٢)، وأبو علي للناخ عين الله عن السكى (٥ أي و لناظم، وصححه لن

ر) سنة سيدكرها شرح، وهي لنعلق بالفعل ألذي ظهر فله قصد القربة، وهو الذي الخلف فيه الأصوليور

ر٣) بس خويني لفول بالوجوب عن بن سريح معبداً يم صهر فيه فضد القربة، وأما ما م يظهر فيه فضد الفرسة فقال عنه "عرى بنيث ربي بن سريح بعض بنقلة، وهذا ربن وقدو الرجن عن هذا أجن " البرهان (٣٢٥) و بن سريح هو أحمد بن عمر بن سريح الشامي المعادي الشافعي عال الشيخ أبو رسح في كار يقال سنة لها الشيفية، وكان يعد من محسدي لها الشيفية، وكان يعد من محسدي طائة الشائم عال بدهني كان صاحب سنة و ماع به كتاب محسم في الفقه، وكتاب النفريت بسين ما ربي والشافعي، وكتاب النفريت بسين ما ربي والشافعي، وكتاب النفريت بسين ما ربي

نظر فی ترجمه انفیرست لاین الندیم رض ۳۵۷)، سیر أعلام النسیلا. (۲۰۱ ۱۶) انظیف. انکسیری (۲۱ ۳)

مصر في برجمه الطبقات الكيرى (٢٧١٣) وقات لأعيار ١٤٠٠ شمر ب المدهب (٣٨١٢)

غر في برحمه يح بعدد (٢٦٨١). الصبقات الكبرى (٢٣٠٣)، نفتح بيين ١٠٩١

⁽٥) في لإبحاح (٢ ٢٦٥). ونسبه أيضًا بن أبي عني بن أبي هريره

السمعاني، وقال: إنه الأشبه تمذهب الشافعي الله الم يتكلم إلا فيما طهر فيه قصد القربة، انتهى (١).

ومثله في شرح الكوكب^(۲)، وحُدف هد الاستدراث، وراد حتيار الإمام اله في المعالم⁽³⁾، وذكر في شرح الممهاح⁽⁶⁾ أن القاضي قله عن مالك الله. قال القر في: وهو الذي نقله المالكية في كتبهم الأصوبية والعروعية، وصروع المذهب منيه عليه⁽¹⁾.

⁽۱) نظر فوطع لأدنة (۱۷۷،۲) والإمام السمعاني كما شار الشارح خلط بين ما ظهر فله فصلا عر له وما م يظهر فيه دلك، وسُوَّى لينهما، وجعلهما مسأله و حدة، وص الأصوبيين من يجعلها مسألين، كما هو صبيع لنؤ ها نصر القوطع (۲ ۱۷۲،۱۷۱)

 ⁽۲) أي عن السيوطي الفول بالوجوب عن العدد على السين الدين على عنهم عراقي عمر شدرج لكوكست الساطع (۲۸۸.۲)

⁽٣) هو الإمام الراوي، محمد من عمر بن خمص لراري نفرشي، أبو عبد الله، فحر المدين، علم مس الحسلام الشاعبة، ويحاصة في عمم أصول الفقة من آثارة المحصول، المعام، في أصول الفقة، النفسير الكبير السلمى ومقاتح العلب) الوفي سنة ١٠١هــــ

النظر في ترجمته الطبقات الكيرى (٥٠ ٣٣)، سير أعلام سلاء (٢١ ٥٠)، وفيات الأعداد (٤ ٢٤٨

⁽٤) انظر المعام في علم أصول لعقه لبراري ص١٠٣)

⁽a) انظر الإهاج في شرح السهاج لابن السبكي (٢ ١٦٥)

⁽٦) نظر شرح ستنج الفصول (ص٢٨٨)، ويست هذا القول إلى الإمام مانك أيضًا أبو رسح ف الشير ي والم عن به من دكيه ابن القصار، والأبقري، وابن حوير، منده، والباجي، وهذا القول -أيضاً ** رؤاية عسن الإمام أحمد، وبعنه الفاضي أبو يكو عن أكثر أهن العراق

وهمائ ووايه ثانيه عن الإمام مالك بالإباحة الظراء مفتاح لأصول في بناء الفروع على الأصول سننسساني (ص ٥٧٨)، الإحكام بلامدي (٦٧٤)، محصول (٢٣٠٣)

و (قيل) وهو المنسوب للشافعي الله الله الله الله الله المتحقق معد الطلب (٢)، وجزم الطلب قدر زائد، الأصل عدمه (٢).

لا يقال: الفعل لا طلبَ فيه والكلام في الفعل.

قيل الإباحة وقيل بلُّ قسف وفيهما إنْ قصدُ قُرْبةٍ جَسلاً

في كلُّها والأوليين⁽¹⁾ مُسْجَلا

و (قيل) (١)نه لـ (لإباحة) لأن الأصل عدم الطلب.

قال الولي العراقي: وهو المحكي عن مالك (^{٥)}، واختاره إمام احسرمين في البرهان (^{٦)}، واختار ابن الحاجب (^{٢)} أنه إن ظهر فيه قصد القربـــة فالنــــدب، وإلا فالإباحة (^{٨)}، انتهى.

 ⁽۱) سبه من لإمام الشافعي: الجوبي، والراري، وابن السكي، والإستوي، وغيرهم.
 انظر: ليرهان (٣٢٢/١)، المحصول (٣٠/٣)، والإنجاج (٢٦٥/٢)، وقاية السسول (٢٠/٢)، الإحكسام درّمدي (١٧٤/١).

وهو الرواية الثانية عن الإمام أحمد، وهو مذهب أكثر الحملية، والظاهرية، واعتاره أبو بكر القلال، وأطلب أبو شامة في نصرته، وقال الشوكاني: هو الحق

نظر: العدة (٢٣٧/٣)، ثيمير التحرير لأمو باشاده (١٢٣/٣)، الإحكام لابن حزم (١/٢٧/١)، المحقق مس عدم الأصول فيما يتعلق بأفعسال الرسسول لأبي شسامة (ص ٦٧)، البحسر الحسيط (١٨٣/٤)، إرشساد الفحول (ص ٧٧).

⁽٢) انظر: غاية الوصول للأنصاري (ص ٩٣).

⁽٣) لهدية الورقة (٤٠٤) من: ب.

 ⁽٤) في همع الموامع (ص ٤٤٪): والأولين.

 ⁽⁴⁾ سبه إليه الراري، والأمدي، والأصفهائي، والنهدي، وهمب إلى هذا القول أبو بكر الجمساس و نكر حسي،
واسترحسي من الحمية. انظر: المحصول (٢٢٠/٢)، الإحكام (١٧٤/١)، بيان المحتصسر (١ ١٨٦)، هايسه
الوصون (٢١٢٢/٥)، أصول الحصاص (٢٦/٢)، أصول السراحسي (٨٧٩/٢) التعرير والنجير (٢ ٥٠٤)
 (١) انظر: البرهان (٢٢٤/١).

⁽٧) هو عدم بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين، أبو عمرو الكردي للمالكي، المعروف بابن الحاجب إمام في لأصور والتعقه والعربية والقراءات، ومصنعاته برهان إمامته، منها: منتهى السول والأمل، الشهير بمختصر بن حجب، في أصول الفقه حامم الأمهات في فقه للمالكية، والكافية في النحو. بوفي رحمه الله سه ٢٤٦هـ نظر في ترجمته: الديباح للملحب (٨٦/٢١)، صبر أعلام النبلاء (٢٦٤/٢٢)، غابة المهابة في صفات النسر، نظر في ترجمته: الديباح للملحب من اعتيار إمام الحرمين، انظر، البرهان (٣٢٤/١).

⁽١/ انظر: الغيث الهامع (٢/٢٦٢).

(وقيل) وصححه القاضي أبو الطيب (١)، وحُكي عن جمه و المستكلمير كالصير في (٢)، والغزالي (١)، وأتباعهما، واختاره الآمدي (٤)، والبيضاوي (١)، (إلله قفي) عن الحزم (في كلّها) أي الوجوب والندب والإباحة حتى يقدم دليس لتعارض أوجه الثلاثة (١).

(و)قيل بالوقف في (الأوليين) الوجوب والندب فقط؛ لأنهما العالب من فعلم

 ⁽١) انظر: الإنجاج الابن السبكي (٢/٥/٢) وعزاه للقاضي في كتابه الكفاية. وانظر: البحسر انحسبه (١٨١/٤)،
 التحبير (٢/٥٧٣).

انظر في ترجمته: وفيات الأعيان (١٩٩/٤)، الطبقات الكبرى (١٨٦/٢)، الفتح المبين (١٩١/١).

⁽٣) تظر: المستصفى (٣/٥٥٤)، المتحول (ص ٢٢٥).

والغزائي هو: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي الفرائي، لللقب بحجة الإسلام؛ الفقيسة الأصسولي للتصوف، طار صيته في الأفاق، له أكثر من سئين مصنفاً صياة السوجيز والوسسيط والبسسيط في الفقسة، والمستصفى والمعول وشفاء الغليل في أصول الفقه، ومقاصد العلاسقة، وتحافت العلاسمة، في المسعة، وإحياء علوم الدين في التصوف، توفي رحمه الله سنة ٥٠٥هـ.

انظر في ترجمته: وفيات الأعيان (٢١٦/٤)، سير أعلام البلاء (٢٣٣/١٩)، الطبقات الكبرى (٢١،١٠).

⁽٤) عفر. الإحكام (١٧٤/١). وقال بعد حكاية للذاهب (والوقف والإباحة أقرب) والآمدي هو. علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التعلي، سعب الدين الآمدي، العقيه الأصوب كان بحر في عدم معقولات والمحطق والكلام، قال الدهبي: كان السنف غاية، ومعودته بالمعقول هائه وكسما، عصداء بردهمود في حلقته، له مصنعات كثيرة منها: الإحكام في أصول الأحكام، ومنهى السول في علم الأصدور، وأبكار الأمكار في علم الكلام. توفي سنة ١٣٦ههـ.

عشر في ترجمته رفيات الأعيان (٢٩٣/٣)، سير أعلام البلاء (٢٦٤/٢٢)، الطبعات الكبرى (٨ ٢٠٦)

⁽٥) انظر: منهاج الوصول (٢/٤٤/٢).

 ⁽٦) عال بن السكي في الإبحاج (٢٦٥/٢): "وعلم جمهور المحققين منا"، وحكى الراري هذا القول عسل أكشم للعرلة. انظر: المحصول (٢٢٠/٢).

وقوله: (مُسْجَلا) أي سواء ظهر قصد القرية أو لا، راجع لجميع تلك لأقوال.

قال المحقق: ومجامعة القربة للإباحة؛ بأن يقصد بفعل المباح بيا احسوار للأمة، فيثاب على هذا القصد حما قاله المصنف؛ أي ابن السبكي(١).

(و) قيل بالوقف (فيهما) أي الأوليين فقط (إنْ قصدُ قُرْبَةٍ جَلاً) أي ظهر،
 وإلا فللإباحة (٢).

وفيه: أن ظهور قصد القربة من أمارات الندب كما تقدم- فكيف يتردد بيسهم (٣)؟

وأحيب: بأن ما تقدم لم يكن معه احتمال ندب بخلاف ما هنا(؟).

ووقع في بعض نسخ الأصل (وفيهما إن لم يظهر قصد القربة) وعليه شرح معراقي، وقال إنه معكوس(٥).

وقال المحقق: وقوله: "إن ظهر"، عدل إليه عن قوله: "إن لم يطهر '. الدي هو سهو؛ كما رأيتهما في خطه مشطوباً على الثاني منهما، ملحقاً بدله الأول". قال في لآيات: وجه كونه سهواً أنه لا يناسب المقيد؛ لأن عدم ظهرو قصد مقربة يبعد الوجوب والمدب؛ فكيف يقيد به الوقف فيهما.

⁽١) انظر: شرح المحلي (٢/١٥٠).

 ^(*) هما القوز السادس في المسألة: الموقف في الأوليين فقط الوجوب والندب، إن ظهر قصد الفربه، وإلى م يظهر
 وبإباحة

⁽٣) أي كيف يتصور احدماع القول بالإباحة مع الفرية، الاعتراض وجوابه في حاشية البناني (٢/ ١٥٠) وأجسب لأمدي في الأحكام (١٧٤/١) بأن المراد بالإباحة مع الفرية عدم الحرج.

⁽١٤) انظر: حاشية البالي (٢/١٥٠).

⁽٥) ، ظر: الغيث الهامع (٢/٢٦)، وقال العراقي (وصوابه: إن ظهر قصد التمرية كما فررته).

⁽٦) انظر: شرح المحلي (٢/١٥٠).

ثم لو سُلَّمَ عدم متافاة عدم ظهور قصد القرية لهما، بناء على أنه لا يلرم من عدم ظهور ذلك انتفاؤه في الواقع، فاحتمالهما مع ظهور ذلك القصد أنم، فلا وجه لإخراجه بذلك التقييد.

وقد يقال: لم يقصد بذلك التقييد إخراجه؛ بل الإشارة إلى ثبوت لحكم له بالأولى، بحلاف ما لو قيد بظهور قصد القربة إذ لا يفهم منه عدم ظهوره، ومسا لو ترك التقبيد رأساً فإنه يتوهم منه الاختصاص بأحد القسمين، وحبئة فسلا سهو، اللهم إلا أن يكون التقبيد بالظهور لمطابقة مذهب هذا القائل، فلبتأمُ ('').

⁽١) انظر. الايات البيات (٢٣٧/٣).

[التعارض بين قول النبي ﷺ وفعله]

والقولُ والفعلُ إذا تعارضـــا مع مقتضِ تكريرِ ما القولُ اقتضـــى فإنُّ به خُصَّ انسخنُ بما قَفـــا فَإنْ جَهلَـــتَ.....

ثم بيّن حكم التعارض^(۱) بين القول والفعل، و لم يذكر هنا التعارض بسين لقولين؛ لأنه سيأتي في التعادل والتراجيح، ولا بين الفعلين؛ لعدم حريان جميسع التفاصيل فيه، بل لم يجر فيهما التعارض^(۲) على ما في المختصر، والمنهاج^(۲).

فقال: (والقولُ والفعلُ) أي قول النبي ﷺ وفعه (إذا تعارضا) أي تخالفا؛ كما فسر به امحقق (٤)، وهو تفسير له بالأعم، لأن حقيقة التعارض بين الأمرين، تقابلهما على وحه يمنع كلُّ واحد منهما مقتضى صاحبه(٥).

ودعاه يلى ذلك التفسير، تصحيح قوله (مع مقتض تكريرِ ما القولُ اقتضى) بأن دل ديس عبى تكرر مقتضى القول، لأنه لو أريد بالتعارض حقيقتـــه المـــذكورة

⁽١) انتعارض بين الشيئين هو: تقابلهما على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه.

وهدا التعريف ذكره ابن لسبكي في الإنماج (٢٧٣/٢)

وانظر كدنك: هاية السول (٢٠٤/٢)، شرح الكوكب النيز (٢٠٥/٤)، فواتح لرحموت (١٨٩/٢)، تيسير التحرير (١٣٦/٣)، أصول السرخسي (١٣١٢).

 ⁽٣) لأن الأفعال لا عمرم ها، فلا تشمن جميع الأرقات المستقبلة، ولا تدن عنى التكسرار، وهسو قسول جمهسور
 الأصوبيين انظرا المراجع القادمة في حاشية (٣).

⁽٣) نظر مختصر بن خاحب (٢٩/٢) مع شرح العصدة منهاج الوصول لبيضاوي (٢/١٥٤) مع لهاية السول، وانظر للاسترادة: الإحكام بالآمدي (١٩٠/١)، المحول (ص ٢٢٧)، شرح تنقيح المصول (ص ٢٩٤)، تيسير سحرير (٢/٢٤)، لإنجاح (٢٧٣١)، إرشاد المحول (ص ٨٧)، المعتمد (٢/٩٥٦)، عنصر التحرير لابل المحار (ص ٢٠/١)، البحر الحيط (٤٢٤)، وهذا (عر ٢٠١٧)، البحر الحيط (٤٢٤)

⁽١٤) غر شرح المحسي (٢ -١٥٠).

⁽٥) هذا النعريف ستعرض دكره من المسكي في لإيقاح (٢ ٢٧٣)، و لإسنوي في قدية مسول (٢ ٢٥٤)

لصار هدا القيد مستدركاً [لإغناء](١) ما قبله عنه، إذْ لا يتحقق النعارض ـــدن المعنى إلا إذا دل الدليل على ما ذكر، ولم يصح جعله من أقسامه ما دكره بقوله الآتي: 'وإن ننا فلا تعارضُ" الح، إذْ كيف يكون ما انتفت عنه المعارضــة مـــر أقسام ما فيه المعارضة(٢).

ا خابة الاولى ان يكون تقول خاصاً بد، فنطاخر ناسخ المتقدم (فإنْ) كان القول (به خُصُ أي خاصاً بالنبي ﷺ كأن يقول: لا يحور ي الفعل في وقت كدا، ثم يفعله فيه (السّخَنْ بما قفا) أي فالمتأحر (٢) -وهو الفعل في المثال - ناسخ للمتقدم منهما في حقه ﷺ، بناء على الصحيح من حواز السسخ بالفعل (٤) -خلافاً للمعتزلة (٥) - ولا معارضة في حق الأمة؛ لعدم تناول القول الممه.

⁽١) في رأم: كإغباء.

 ⁽٣) قال انشريبي معلقاً على قول ان السبكي: (وإذا تمارض القول والفعل، ودل دليل على تكرر مقتصى القول،
 فإن كان خدصاً به فالمتأخر بالسخ...) قال الشريبين: وهو تقييد لا حاجة إليه، لأن فعله عليه الصلاة والسلام
 غير الجبلي، إثما يكون للتشريع، ومن كان له، عام مقتضاه حتى يرهعه خلاقه.

نظر: تقريرات الشربين على جمع الجواسع (١٥١/٢).

⁽٣) أي إن غُرف للتأخر منهما هيم ناسخ للمتقدم، قولاً كان أو فعلاً.

 ⁽٤) أي يكون الفعل ناسحاً لحكم القول.

انظر: شرح الكوكب للتع (٢٦/٢٥)، إرشاد القحول (ص ٧٩).

⁽٥) مطر: المعتمد (١/١١٠).

 ⁽١) مطر شرح محمي (٢/١٥٠). وهذا فيه خلاف ميني على جواز التسح قبل التمكن من الاستثال؛ فممس فسان بالحوار فان المعمل بالمحوار فان المعمل بالمحوار فان المعمل بالمحوار فان المعمد (٢ ٣٦٠)، للعمد (٣٦٠١)، شرح تنقيح الفصول (ص ٢٩٣).

(فَإِنَّ جَهِلتَ) المتأخر من القول والفعل ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: يرجح القول^(۱)، لأنه أقوى دلالة من الفعل لوضعه لها، والمعل إمما يدل بقرينة، إذْ له محامل فلا بد من أمر مقارن يبين بعضها.

والثانيّ: يرجح الفعل؛ لأنه أقوى في البيان بدليل أنه يُبين به القول(٢٠)

| الثالثُ الأقوى قفا | ************************ |
|--------------------|--------------------------|
| (^w) | *********** |

وإنَّ بنا فلا تعسارض انجلسى فيه وفينا نسخُ ثسان أَوَّلاً إذا دليل دلَّنا علسى ائتسسا فإنْ يكنْ تأريخُ ذينِ التَّبُسسا

والقول (الثالث) وهو (الأقوى) أي الأصح (قفا) عن أن ترجح أحدّهما على الآخر في حقه في إلى تبين التأريخ؛ لاستوائهما في احتمال تقديم كل منهما على الآخر، ولا تعارض في حقنا حيث دل دليل على تأسينا به في الفعل(")، لعدم تناول القول لنا(")، وأما إذا لم يدل دليل على ذلك فلا يتـوهم التعـارض أصلاً.

 ⁽١) رهال هو رأي الجمهور، وصححه الرازي وابن الحاجب والبيصاوي وابن الهمام والشيراري والأمدي
 نظر، امحصول (٣٥٨/٣)، مختصر ابن الحاجب (٢٦/٣) مع شرح العضد، المهاج (٢٥٤/٣) مع لهايه السون:
 شيدير التحرير (١٧٦/٣)، التيصرة (ص ٢٤٩)، الإحكام الآمدي (١٩٣/١).

 ⁽٢) مظر شرح التحلي (١٥٢/٢)، واختار تعديم الفعل ابن خويزمنداد من المالكية، و بعض اشاععية, انظر إحكام
 الفصول (٣٢١/٢)، البحر الحيط (١٩٨/٤).

 ⁽٣) ورد في همم الموامع (ص ٣٤٩) بعد هذا البيت:
 فلت بل الأكوى الدي لمائل ثسا أنْ على الفعسل للقسال , جُحب

⁽٤) وهو قوله عالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ لَلَّهِ أُسْوَةً خَسَنَةٌ ﴾ الأحراب: (٢١).

٥) عفر سرح الحلي (٢/٢٥)، إرشاد القحول (ص ٧٩)، شرح العضد (٢٦/٢)، المحصول (٢٩/٣)

خىم ئەسة نايكون ئفول خاصًاب (وإن) كان القول خاصاً (بنا) أيتها الأمة؛ كأن قال: يجب عليكم صوم عاسوراء في كل سنة، وأفطر في فيه في سنة، بعد القول أو قبله (فلا تعارض انجلى، فيه) أي في حق النبي في بين القول والفعل؛ لعدم تناول القول له (١٠).

(و) أما (قينا) أي في حق الأمة فـ (نسخُ ثان) منهما بأن عُبِمْ (أولاً، إذا دليل) خاص (دلَّنا على اثتسا) أي إقتداء به راً وإنَّ لم يدل دليل على الاثتساء به في الفعل؛ فلا تعارض في حقنا؛ لعدم ثبوت حكم الفعل في حقاً.

وإنما قيد هنا وفيما يأتي بهذا القيد (")، دون ما تقدم في (ومَا، سِوَاهُ رِنُّ مُقْصَدُهُ قَدْ غُرِمَا)، فإنه يفيد ثبوت التأسي وإن لم يدل دليل خاص، بل يُكتفى ثُمَّ بنحو قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةً حَسَنَةً ﴾ (")؛ لأن الكلام هنا فيما إذا ثبت حكم في حقنا، ثم وقع منه فلا يُخلفه، فلا يُترك ما ثبت في حقنا، ويثبت تأسينا به إلا بدليل خاص، والكلام هناك حيث لم يثبت في حقنا ما يخالف الفعل، فيطلب تأسينا به؛ لعدم المعارض فيه في حقنا.

ولا يشكل على هذا ما نقلته آنفاً عن المحقق من قوله: ولا تعارص في حقنا حيث دل دليل على تأسينا الح⁽⁴⁾؛ لأن الظاهر من كلامه أنه حيث كان الفعال مخصوصاً به على كان ما يناقضه مخصوصاً به أيضاً، لرفعه ما كان مخصوصاً به، فلا

ر) نظر الأحكام للآمدي (١٩١/١)، شرح الكوكك للتيو (٢٠٢/٢)، إرشاد الفحدول (ص ١٨٠، المحصدول (٢٥٥٧/٣)، تحاية السول (٢/٥٥٢).

⁽٢) المراد بالعبد هما: إذا دل دليل على التأسى به في المعل.

 ⁽٣) سورة الأحراب، الآية (٣١).

ر؟) أي قوله تعالى: "لقد كان لكم في رسول الله أسود حسنة".

يؤتر في تأسيما به الدليلُ العام (، ، بل لا بد من دلين خاص على انتأسي به، فندونه يكون من قبيل ما كان مخصصاً به، فنيتأمل.

(فإنْ يكنْ تأريخ دين) أي القول والفعل (التَبَسا) مأن حُهل تأريحهم، وفيه الأقوال الثلاثة السابقة في الخاص به ﷺ (٢).

قيل بالمعر، وقيل الوقف عن العمل بواحد منهما.

فانتالثُ الأصحُ بالقولِ العملِ(") وإن لنا ولسنبيِّ قسد شسمَلْ تقدمُ(") الفعلِ أو القولِ أحسقُ له وللأمةِ مثلُ مسا سسبق (والثالثُ) وهو (الأصحُ هنا (بالقولِ العملُ أنه يعمل بالقول(")، وتقدم أدلسة هذه الأقوال.

قال المحقق: "وإنما اختمف التصحيح في المسألتين؛ أي حيث رُجّح الوقف ثُمَّ، والعمل بالقول هنا -كما في المختصر-؛ لأنا متعبدون فيما يتعلق بنا بالعمم بحكمه لعمل به بخلاف ما يتعلق بالنبي في أو لا ضرورة إلى الترجيح فيه، وإنْ رجح الآمدي تقدم القول فيه أيضاً "(١) انتهى.

واستشكر هذا التوجيه (٧)؛ بأن التسرجيح إنما يكسون بسدليل، ومجسرد احتياجنا لنعم بالحكم لنعمل لا يصلح دليلاً مرجحاً مع التعارض، مع أن هسذ،

⁽۱) «نظر: شرح المحلي (۱۵۲/۲)، قال ابن حزي في تقريب الوصول (ص ۱۷۸): (وذا ثبت حكم في حقه ﷺ ثبت في حق أمته، رلا أن يدن دنيل على تحصيص دنك به).

 ⁽۲) نظر أقوال الثلاثة وأدنتها في: المحصول (۲۵۸/۳)، لإحكام للآمدي (۱۹۱/۱)، مختصر ابن اخاجب مسع شرح لعضد (۲۲۲۲)، شرح الكوكب الدير (۲۰۵۱۲)، تيسير التحرير (۱۶۸/۳).

⁽٢) في همع الهوامع (ص ٢٤٩). عُمَنْ.

⁽١) في ظمع اهو مع (٢٤٩): يعسُّم

 ⁽٥) نفستم يقول عبد الجهل بتاريخ بتأخر منهما، هو الأصبح عبد الجمهور كما قال الروكشي في تشبيف المسامع
 (٩) ١٣٠٢)

رة) نظر شوح نحني (۲ ۱۵۳)

⁽١) غر حسية اساي (٢ ١٥٣).

التوحيه لا يقتصي ترجيح حصوص القور، بن ترجيح أحد الأمرين من القـــور ومقتضى الفعل.

وأحيى: بأن الترحيح هن لم يقع إلا بدليل وهو كون قون أقوى، إذ هو موضوع لمدلالة كما تقدم فلا يحتنف، بحلاف الفعل فإن به محاص، وإنما يفهم منه في بعض الأحوال بقرينة.

ولأن العمل بالقول يبطل مقتضى الفعل في حق الأمة فقط، ويبقى في حقه والعمل بالفعل يبطل مقتضى القول جملة؛ لأنه مختص بالأمة، وقد بطل حكمه في حقهم، والجمع بينهما ولو بوجه أولى من إبطال أحدهما، لكن لمنا احتجنا للترجيح للتعبد عمدنا بحذا الدليل الذي هو قوة القول، ولم نُراع الاحتمال بخلاف ما يتعلق به في لم يُحتج إليه، أعرضنا عن التسرجيح بحسلا السدليل مراعاة للاحتمال، فإنه مأمورون بالعمل لا محالة، ولا مختص إلا الترجيح بخلاف منا لم لكلف فيه بشيء، فإنه لا أثر لاجتهادنا، فليتأمل حداً (١).

الحيالة الطائعة. أن يكون لقول عيماً متدرلاً لد رابه

(وإنْ) كان القول (لنا) أيتها الأمة (وللنبيّ) ﷺ (قد شَمَلُ) بفتح المسيم، كأن يقول: يجب عنيّ وعليكم صوم عاشوراء، إلى آخر ما مرّ؛ فرتقدم الفعل أو القول أحق، له) ﷺ (وللأمة مثلُ ما سبق) من أن المتأخر من القول والفعر بأن ينسخه في حقه ﷺ، وكسذا في حقنا إنْ دل بأن علم عنى ائتسائنا به في الفعل، وإلا(٢) فلا تعارض في حقناً.

 ⁽۱) أي أن سبب بصحيح العمل بالفول، هو أل الأمه محتاجه للعمل بو حد من عول والفعل ، نفول أقدى تفكّم على المعل، الطور، هو أل الأمه محتاجه للعمل بو حد من عول والفعل ، نفول أقدى المحرير التحرير (٣٨/٢)، الإحكام الامدي (١٩٤/١)، تيسير التحرير (٣٠٥/٢)، حاشية لبناني على شرح علي (٣ ٣٥/١)، شرح الكوكب سير (٢٠٥/٢).

⁽٢) أي مع عدم قدم الدلس على التأسى به في الفعل

⁽٣) عضر الإحكام للأمسي (١٩٤٠١)، حاشية سفدراي (٢٨ ٢). ورشد الفحول رص ٨١)

وإن جُهل المتأخر فالأقوال السابقة، أصحها في حقه ﷺ الوقف، وفي حقما [[مقدم](١) القول.

قال الولي العراقي: وفيه قصور، لعدم تناوله لحالة جهل التأريح، ولا شك أر قرمطة (١) عبارة ابن السبكي هي التي أو حبت ذلك الشارح هذا التقصير ثم قيد الحاصم كأصله ما دل عليه الكلام السابق؛ من كون القول المتأخر ناسحاً لمعم المتقدم في حقه هي بما إذا كان التناول له نصاً كما في المثال (١).

لا إن لم يكن ربُّ الشمولِ ظَهرا في حقه فالفعلُ تخصيصٌ جَــرا^(٥)

(لا إِنْ لَمْ يَكُنْ) أي القول (ربُّ الشمولِ) أي العام (طَهرا) أي ظاهر، (في حقه) أي السي ﷺ كأن قال: يجب على كل واحد صوم عاشـــوراء، إلى مــا تقــدم (فالفعلُ تخصيصُ للقول العام في حقه ﷺ، تقدم عليه، أو تأحر عمه، أو خهـــل

⁽١) في (أ): تقدم.

⁽٢) المراد به الزركشي في تشسف للسامع (٩١٤/٢).

 ⁽٣) أي مد حلها وعدم وصوحها.٤ لأن الفرمطة: هي المفارية بين الشيئين، وفي المشي: مقاربه الحطي عظر: لسان العرب (٣٧٧/٧).

⁽٤) عشر العمث الحامع (٢/٢٦٤) وعص عبارة ابن السبكي كما في جمع الجوامع (ص ٦٢) "وبال كان عدماً بسا و مد فعدم المعلى أو الفول له ولملأمة كما مراً، إلا أن يكون العام ظاهراً فيه، فالفعل تخصيص" و عظر شرح الخلي (٢/٣٥)، شرح الكوكب الساطع (٢/٩/٢).

⁽٥) ورد البيت في همع الهوامع (ص ٢٤٩) هكذا:

لا إن يكن قه الشمول عير نــص فالقعل فه مطلقاً للقــول عــص

ذلك، وهدا التقييد — كما قاله الزركشي — من زيادة ابــن الســبكي علـــى المحتصرات (). وإليه أشار الناظم بقوله من زيادته مع التكملة (جُرا).

ولا تسخ حينئذ لأن التخصيص أهون منه، إذ النســـ رفــع للحميــع والتحصيص رفع للحميــع والتحصيص رفع للبعض (٢)، فهو دونه في مخالفة أصل استصحاب حكم العـــام، وفيه إعمال للدليلين.

نعم لو تأحر القول عن الفعل بمقتضى القول فهو ناسح كما مر آخر التحصيص، ولو لم يكن ظاهراً في الخصوص ولا في العموم كأن قال: صوم عاشوراء واحب في كل سنة؛ فالظاهر -كما قاله في شرح اللب- أنه كالعم، لأن الأصل عدم الخصوص (١).

وتنخص مما ذكره الناظم أن أحوال المسألة نمانية عشر، فإنه إنما ذكر فيما مر تقييد دلالة الدليل على تكرار القول لا الفعل، فصار الحاصل أنه إما أن يدل دليل على تكرار مقتضى القول أو لا، وعلى كل فالقول خاص به في أو بنا أو شامل؛ فهي ستة، وعلى كل تقدم أو نأحر أو جُهِل، فهي ثمانية عشر حالاً، وقد علمت تفصيمها، وبعضهم أنمى أحوال المسألة إلى ستة وثلاثين، لأنه اعتبر التقييد بدلالة الدليل على تكرار الفعل أيضًا (ا)، والله أعلم.

⁽١) انظر: تشيف المنامع (٢/١٤/٩).

 ⁽٢) قال البدي في حاشيته (٢/٤٥٤): (عل التحصيص في تأخير النعل إذا ثم يعمل التي ﷺ قله مقتطى الشحول،
 (لا فهو تسخ في حقه).

⁽٣) الظراء حاشية المدني (١٥٤/٢)، عاية الوصول شرح لب الأصول للشيخ ركريا الأعماري (ص ٩٣)، شمسرح الكركب المير (٢٠٣/٢)

⁽٤) وأوص الإمام أبر شامة صور للسألة إلى ستين صورة، وقال: "أجمع الكتب للنمسيم في هذا السا > كسب ، محصور لابن الخطيب، والإحكام لشيخنا أبي الحسن الآمدي، إلا أن كل واحد منهما ذكر شت لم يسدكره لأحر "انظر. المحقق من علم الأصول ضما يتعلق بأفعال الرسول لله للإمام أبي شامة (ص ٢٠٢)

ودكر هذه الصرر السنين وأحكامها الحافظ العلائي في كتابه (تفصيل الإجمال في تعارض الأفوال الأفعال) وقال الركن في البحر المحيط (١٩٧/٤): "وأكثر هذه الأقسام لا يوجد في السنة، والحكم ليها على وجلة التفصيل يختلف، ويطول الكلام فيه"، واكتمى الشوكاني بأربعة عشر فسماً، ووضعها بألها هي السني يكثر وجودها في السنة. انظر: إرشاد القحول (ص ٧٩).

الكلام في الأخبار (١)

بهتح الهمزة جمع خبر (^(۱)، واقتتحه كالأصل بتقسيم المركب ^(۱) الصادق بالحبر لينجر الكلام إليه زيادة للفائدة (⁽¹⁾فقال:

مُرَكَّبُ الأَلْفَاظِ إِمِّا مُهْمَــلُ

انتقظ سرگپ مهمن ومستعمن

(مُرَكُبُ الأَلْفَاظِ) أصافه إليها لأنه أعم (إمَّا مُهْمَلُ) بأن لا يكون له معنى باعتبار مادته، وأما قوله الآتي: "وليس بالموضوع"؛ فباعتبار هيئته التركيبية، بخلاف ما له (٥) معنى باعتبار مادته؛ فإنّ في وضع هيئته التركيبية خلافً ذكره بقول. :
"واختير" الحُ.

⁽۱) قال إمام الحرمين في التلخيص (٢/٥/٢): "اعظم وفقك الله أن الأعبار من أعظم أصول الشرائع، وينتمي إليها معظم الكلام في المنزل، وتصرفات الحلق"، وقال الإمام المستعاني في قواطع الأدلة (٢٣٦/٢). "إن سبة لرسول للله في حكم الكتاب في وجوب العمل بما وإن كانت فرعاً لما لأن الله تعالى حتم برسوله البوة، وأكمل بست لشريعة، وجعل إليه بيان ما أجمله في كتابه، وإظهار ما شرعه من أحكامه، وقال تعالى في بخمل تنسريه: "وما تشريعة، وجعل إليه بيان ما أجمله في كتابه، وإظهار ما شرعه من أحكامه، وقال تعالى في بخمل تنسريه، "وما أتاكم برسون فخدوه وما تماكم عنه فانتهوا"، وقال الإمام الرركشي في البحر الحيط (٢١٥/٤): "اعليم أن أساس البو ت والشرائع، يتعلق بأحكام الأخبار، وأكثر الأعبار مستفاد منها، وما هذا شأنه فحقيق الإهتمام به، لما يؤمل لمعرفته من صلاح اللدين والدنيا".

وقار: الإمام ابن حزي في تقريب الوصول (ص ٢٨٤): "وقائدة هذا للباب معرفة نقل السنة".

 ⁽٣) الحبر في للعة مشتق من الحُبَار، وهي الأرض الرحوة الليثة، لأن الحبر يثير العائدة، كما أن الأرض الحَبَار تستين
 العبر يد قرعها الحافر.

نظر * القاموس المحيط (٢٥/٢)، لسان العرب (٢٧٧٤)، للعرفات للراغب الأصفهاي (ص ٢٧٢)، المصيدح لمبير المعيومي (ص ٩٢).

وسيأني الكلام عن تعريف الخبر في الاصطلاح في أثناء كلام الشارح.

⁽٤) نظر عمع الجوامع ص (٦٣).

⁽٥) كدية طورقة (٥٠٤) من: أ

وليس بالموضوعِ أو مستعملٌ ثُمَّ الكلامُ ما حوى من الكَلِمْ

هل انتفظ انهنس موجود؟

و(ذا) المهمل مبتدأ، خبره "محصَّل" (لا كما) الإمام (الفخرُ) الرازي (يَوى) أي اعتقد وقوله (مُحَصَّلُ) أي موجود^(۱)، كما صدقات مدلول لفظ "الهــــذبال (^{۲)}، "وأما الإمام فنفي وجود المهمل إذ قال: الأشبه أنه غير موجود؛ لأن العرض مـــن التركيب الإفادة، فحيث انتقت انتفى (۲).

قال بعضهم: فالخلاف مبني على تفسير التركيب، فمن قال أنه ضم لفظ أفاد أم لم يفد قال بوجوده، ومن شرط فيه الإفادة قال بعدم وحوده (؛).

والخنف لفظي؛ لأنه واجع إلى أن ما ذكر من مدلول الهذبان هل يسمى مركباً أم لاو^(ه).

⁽١) وعمن قال بوجوده البيضاوي. انظر: النه ١٩ج (٢٠٩/٢) مع نحاية السول.

⁽٢) المراد من هذه اللفظة إثبات أن المركب للهمل موجود خلافاً لما يرى الراري أنه غير موجود، مثل مدلون أغظ (اهديان)، فإن مدلوله لفظ موكب مهمل والهديان مصدر هدى، يقال هدك في منطقه يهدي وبهدر هسدراً وهدياماً، يقال لضرب من الهوس أو غيره، وإلا يقصد به الدلالة على شيء.

قال البدي عن مدلول لعظ الهديان: يعني (كما صدقات مدلول أغظ الهديان) وهو لفظ مركب لا معنى لسه، وفي هذا يشعار بانحصار الهديان في المركب، وعدم اعصار المهمل في الهديان، وقال الشهاب سرلسي السباحص عدياد بالباشئ عن محو المرض فللكاف وجه، وإلا فهي مستدركة فيما يظهر، وقال العسدي عسسى مدير سليم المهمل في العظ الهديان، قوجه الكاف أمّا قد تكون باعتبار الأقراد الدهسة.

نظر في بنان هذه العبارة: الصحاح للموهري (٢٥٣٥/٦)، حاشية الينساني (١٥٤/٢)، الأساب البيساب (٢٤٦/٣)، خاشية العطار (١٣٣/٢)، تشبيف للسامع (١٩٥/٢)، العيث الحامع (١٩١٢).

⁽٣) انظر: المحصول (١/٢٣٦).

⁽٤) نظر: حاشية البناني (٢/٤٥٢).

⁽٥) وممن دكر أن الخلاف هنا لعظي الذكتور عبد الكريم النملة في كتابه الحلاف اللعظي (٣٥/٢)

(وليس) المركب المهمل (بالموضوع) اتعاقاً (١٠)؛ لأن الوضع جعل النفظ ديبلاً على مواسري المعنى وهو مفقود فيه، وما ذكره الراري إنما يدل عنى أن المهمل عير موضوع، لا الهمل عني موضوع، لا عني أنه م يوضع له اسم.

وهما معنى كلام الماطم هنا بعد قوله السابق "دا محصل ، فمسراده بسوحود وحود سم دال عليه، وبكونه ليس موضوعاً أن نفس ذلك المفظ المهمل لم تضعه العرب، ولا يجوز نسبته إليها لا حقيقة ولا بجازاً، وهذا لا خلاف فيسه، أفساده بعض شراح الأصل ")، فيتأمل.

ثم عطف عبى مهمل قوله (أو هستعمل بأن يكون له معنى (واختير) أي اختار صاحب الأصل (")، وفاقاً للقرافي (أنه) أي المركب المستعمل (بوضع يَحْصُل) أي فهو موضوع بالأمر الكبي لدلالة الهيئات المختلفة على المعاني المختلفة، ولأن العرب حجرت في المتركب كما حجرت في المفردات، واختار ابنا الحاجسب (") ومالك (") أنه غير موضوع، و إلا لتوقف استعمال الجمل على النقل عن العرب،

 ⁽١) محمل حكى الاتفاق على أن العرب ثم تصنع المركب المهن لمعنى الأشموني في همع الهواسم، لوحمة (٢٥١/أ)،
 واعملي في شرح جمع الجوامع (٢/٥٤/٢)، والأنصاري في غاية الوصول (ص٩٣).

ولكن حكاية لاتعاق في هذه المسأنة مستندها لصرورة العقبية، يسبب التلازم انطردي بين لإهمسال وعسم الوضع، لأنه رذا لم يستعمل فهو غير موضوع بداهة؛ والإهمال أخرجه عن دافرة الوضع وهذا معسوم مسل تفسيرهم المهمل يأنه ما لم يوضع معنى. وانظر للاستزادة: شرح الكافية للشريف الرضى (١١٥/٣-٢٣١).

⁽٢) انظر: الغيث الهامع (٢/٤٦٧).

⁽٣) انظر: جمع جوامع (ص ٦٣).

⁽٤) الظر: شرح تنقيح لعصول (ص ٢٩) نفائس الأصول (٥،٣،١)، ورجحه الرركشي في تشسيف المسسامع ر٢/ه١٥)

⁽٥) نظر: شرح الكافية لابن الحاجب للرضي (٣٤١/٣).

⁽١) أي بن مالث. انظر: شرح التسهيل لابن مامك (١٧١/١).

انظر في برحمه الصفات لكيرى (٥ ٢٨)، الساية والنهاية (٢٨٣.١٣)، شدرات الدهب (٥ ٣٣٩)

وإيما الموضوع مفرداته، وطهر لك مما نقرر أن المدكور في المهمل والمستعمل ليس على حد سواء، فإله في المهمل في وضع اسم دال عليه وفي المسعمل في وصعه هل هو وصعته العرب كما وصعت المفردات أم لا، وكال سعي دكر الأول في تقسيم الألفاط كما فعل الليضاوي (1)، و لثاني في الوضع.

| لذاته أمِسم | ****************** |
|---|--|
| حقيقةً والأشعريُ النفســـانيٰ | وذوْ اعتـــزالِ قـــالَ في اللســـانيْ |
| *************************************** | طوراً وذا اختير وطوراً مُشــــترك |

(ثُمَّ) المركب المستعمل المفيد يعبر عنه بـــ(الكلامُ) ولذا عرفه فقال: الكــــلام في عميف نكلام اصطلاح النحاة (ما حوى) أي تضمن (من الكَلِمُ) أي كنمتــــان فصــــاعداً(٢) تضمنتا (مفيد إستافي) أي إسناداً مفيداً، فهو من إضافة الصفة لنموصوف.

(للداته أهم) بفك الادغام - أي قُصِدْ لذاته، فحرج الرمز والخط والعقد والإشارة والمفرد: كزيد، وغير المفيد: كرجل يتكسم، وغير المقصود: كالصدد من النائم، والمقصود لغيره: كصنة الموصول، نحو: جاء الذي قام أبوه؛ فإلها مفيدة بالضم إليه مقصودة لإيضاح معناه، والفرق بين: رجل يتكسم، وبين تكسم رجل؛ أن هذا فيه بيان بعد إلهام؛ أي بيان المحدّث عنه بعد أن أبهم، إذ الفعل وضع لسبة إلى فاعل ما، من حيث أنه معيّن، بخلاف رجل يتكلم؛ فإنه قبل ذكر الفعد لا يطب السامع بيانه، فإنه لا يطبه إلا لمعرفة من حكم عيه، والحكم لم يأت بعد، والحاص أن المعول عليه الفائدة المطلوبة.

⁽١) انظر منهاج الوصول (٢٠٩) ومعه هايه السور

 ⁽٢) انظر الكتاب لسيبويه (١ ٧)، شرح فواعد الإعراب لابن هشام (ص ٥٥)، إيصاح لأي عبسي الفارسسي
 (ص ٥٥)، تسهيل الفوائد والكمين القاصد لابن مالك (ص ٣)

ثم الكلام ('' بلا خلاف يطلق على اللساني؛ وهو المعرَّف بما تقدم، وعسى إعلاق الكالية والمعالم على الله المعالم على الله المعالم المعالم وعسى الله المعالم وعسى الله المعالم والمعلى وهو المعنى القائم بالنفس ('')، المعسير عنه بما صلقات اللسماني. الكالية والمعالم والمعنى المعالم والمعنى المعالم المعنى المعالم المع

١ عالى مشيح مدكتور محمد العروسية هذه للسألة يعني مسألة الكلام هل يراد به اللفظ وللعني جميعاً، أم يراد به معني مقائم مائية من المسائل الكيار المتررة في علم الكلام، واشتهر عبد الأشاعرة أن الكلام عباره عن المعني نعائم بمات، المتلول عليه بالعبارات والإشارات. وتسلم هذا المعني أكتبر متكلمة الإئب من مسلم عن معنم بمات، المتلول عليه بالعبارات والإشارات. وتسلم هذا المعني أكتبر متكلمة الإئب من من المسائل عليه المتلوب بالحق في هذه المسألة، وأكثر هذه المكتب لا تشير إلا بقير من كتب الأصور تشير إلى موطن الناطل المشوب بالحق في هذه المسألة، وأكثر هذه المكتب لا تشير إلا بن هو الاشتاء أو قول المعتزلة.

عنر: المسائل للشتركة بين أصول الفعه وأصول الدين للدكتور محمد العروسي (ص ٢٠٥).

(٢) سر د به كملام النفساني كما ذكر الزركشي في نشنيف المسامع (٩٢٢/٣): الفكرة التي يديرها الإنسان في عسه قبل أن يعير عنها

وقال براري في الأربعين في أصول الدين (ص ١٧٤): "هو أن الشخص إذا قال لعيره اسقي ماء، فقيل أن يتنفظ بجده الصنعة قام بنفسه نصور حقيقة السفي، وحقيقة للاء، والنسبة الطلسة ينهما فهذا همو الكسلام استسى، وللعبي القائم بالنفس".

(٣) سورة انجادلة الآية (٨). وتمام الشاهد من الآيه : ﴿ وَيَعْرُانُنَ فِيّ أَنْفُسِهِمْ لُولًا يُعَدِّبُنَا أَنَّهُ بِمَا نَعُولًا ﴾.
 وهده الآية من أدفة الأشاعرة على أن المراد بالكلام المطلق؛ الكلام النفسي. والجواب عنها - كما ذكر نسخ

الأولى: أهم قانوه بألسيم سراً، وهذا الذي ذكره للمسرون، وعلى هذا علا حجة لهم في الآية.

ه ر مفسرو ، كان الماققون يقولون: السام عليكم، فإذا خرجوا يقولون في أتقسهم أي يقول يعصهم سعص أو كان بيباً عُدينا يقولنا له ما نقول.

الحوب شاي على تقدير أنه أريد بذلك ألهم فالوه في فلوهم، فهذا قول مقد بالنصى، وإدا فيد القول بدعس في دلانة عميد خلاف دلاله للطلق، وهذا كنوله ﴿ كما في الحديث للتفق عليه: (إن الله تجاور لأمي عمس حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو بعمل به) فقوله: (حدثت به أنفسها) دليل على أن حديث النفس لمس هو الكلام للطاني، وأنه لمس باللمان.

يطر - محموع العتاري (١٣٥/٧)، (١٥/١٥).

الإسلام من وجهين:

رع. سوره العلك، الآية (١٣)، وتمام الشاهد من الآية: (إنه عليم بنات الصدور).

اعتزال قال) أي جميع المعتزلة (٢) و لم يصر إليه أحد من أئمتنا كما صرح ب العراقي (١) أنه (في اللسائي، حقيقة) لإنكارهم النفسائي ولتبادره إلى الأذهب (و) قال الشيح أبو الحسن (الأشعري) (٥) إمام أهبل السنة: إنه حفيقة في (النفسائي) بسنة إلى النفس بزيادة ألف ونون للدلالة على العظمة، كما في شعراني بعطيم الشعر، ورقبائي لعظيم الرقبة، مجاز في اللساني، وهذا أحد القولير

وهده شبهة أخرى للأشاعرة على أن للراد بالكلام المطان، الكلام النصسي. والجواب عنه كما قسال شبيح الإسلام: المراد به القول الذي تارة يسر به، قلا يسمعه الإنسان، وتارة يجهر به فيسمعونه كما بقسال أسسر القواءة وجهر بها، وصلاة السر وصلاة الجهر، وقدا لم يقل: "قولوه بألسنتكم أو بقلوبكم"، وما في النفس لا يتصور الجهر به، وإنما يجهر بما في اللسان.

وقوله (إنه هبيم بدات الصدور) من باب التبيه بالأدنى على الأعلى، فإنه إنا كان عليماً بدات الصدور، فعمم بانقول المسر والهمور به أولى، ولذا وصف شيخ الإسلام هذا الذليل بأنه حجة صعيفة حداً.

منظر: بمسوع المعاوى (١٣٦/٧)، (١٥/٩٥).

وللأشاعرة استدلالات العرى من الأثر والشعر، الطرها مع الحواب عنها في محموع الفتساوى لابس ليميسة المراح المستدلالات العرف المستوكة (ص ٢١١)، وقد أجاب شيخ الإسلام جواباً محملاً عن أدلة الأشساعرة فقال: إن كن ما استدلوا به على أن الكلام في الحقيقة يراد به الشسائي، هو الكلام المصساف بني القلسب أو النفس، وذكر أنه ليس في جميع ما أوردوه موضع الشسواع.

(١) في التسختين (أ) و(ب): (فيماذا).

(٢) المعتسرلة يقولون بأن الكلام حقيقة في اللساني؛ لأنه المتبادر على الدهب، وأمكروا الكلام النفساني، ويعرفون الكلام بأمه بهموع الأصوات والحروف التي تدئ عن مقصود المتكلم، وهم يقصلون بدلك كلام اساس، أما كلام الله سبحانه فيعرفونه بأنه حروف وأصوات يخلفها الله سبحانه في جماد.

وعلاصة لقول أن المعترقة يبكرون صفة الكلام للباري سبحانه كما يتكرون الصعات الأخرى، ويقونون بأن القرآن مخلوق.

نظر: لمعتمد (١٠/١)، المعني في أبواب العدل والتوحيد للقاصي عبد الجيسار (١٥/٧)، العسدة (١٠٥١)؛ مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٤/١٣)، شرح الكركب للمر (١٣/٢)، شرح مختصر الروصة للطوق (٢٤٢) لمسائل المشتركة (ص ٢٠٨).

(٣) انظر: الغيث الهامع (٤٦٩/٢).

(٤) المعتربة عالوا إن إطلاق الكلام على ما مجله الإنسان في نصبه قبل التلفظ به مجار، وذلك كقوضم في مسسي كلام، وللراد: عرم على الكلام. انظر: للصادر السابقة.

(٥) هو: ﴿ إِمَّ مَا أَبُو ﴿ لَحْسَى عَلَى بِنَ إِسَمَاعِيلَ بِنَ أَبِي بِشْرِ الْأَسْعِرِي، الْعلامة للْكلم، كان قد أخد عس أي عسى الخبائي وبعه في الاعترال، ويعال إنه أقام على الاعترال أربعين سنة حتى صار إماماً فيه، ثم أراد الله به خسير عاعلى بر عبه من الاعترال ورجوعه إلى مذهب أهل السنة، نقل على ذلك كتبه مثل "الإبانة عن أصه ل السيمة" بكل برحمه الله يعداد سنة ٢٤٤هـــ بكر أتباعه الأشاعره يتكرون أن هذا الكتاب له وينكرون رجوعه. توفي رحمه الله يعداد سنة ٢٤٤هــ انظر في ترجمه وهيف الأعيان (٢٨٤/٢)، سير أعلام السلاء (٥٥/١٥)، الطبقات الكوى (٢٤٧/٢)

إطلاق لكلام هدى السماي والشمالي إطلاق لكلام

لىسىي وانت

الشيح (كما صرح مه الناظم نقوله (طوراً) أي مرة (وذا) الفول (اخستير) أي احتاره صاحب الأصر (٢) تبعاً لإمام الحرمين (٢).

قال لرركشي^(۱): ومرادهم في الكلام القليم لا مطلق الكلام، فإهم يوافقول على أنه في حادث حقيقة في النفط، وإنما صار الأشعري في أحد قوليه إلى هذا فرار من قول المعتولية المؤدي لحنق القرآل، ومن قول المعتبولية أن محرف والصوت أنه المؤدي إلى أن [تكون] ألنات المقدسة محلاً للحوادث، ولم يُرِد الأشعري أنه حقيقة لغوية.

 ⁽١) وهو أحد الأقوال لشائد للأشاعرة فيما يكون لفظ الكلام حقيقة فيه، وهو أنه حقيقة في النمساني، محسار في
للساني. وهو أحد القولين الأي الحسل الأشعري، وأختاره ابن لسبكي، وإمام لحرمين وصححه الرركشسي،
وستأتي الإحالة.

⁽٢) نظر: جمع الجوامع (ص ٦٣).

⁽٣) مظر: اليرهان (١٤٩/١).

⁽٤) نظر: تشيف المسامع (٩٢٣/٢)، سلامن الذهب (ص ١٥٩).

⁽٥) لحشر في لنعة: ما يمارًا به الوسادة. وفي الاصطبلاح: عبارة عن «والدالدي الاطائل تحته، وقد المختلف في صبط لكلمة فقيل: بإسكان اشير، الأن منهم «فحسمة» و فحسم محشو، وقال الإستوي: والمشهور أنه يفتح الشسير» نسبة إلى لحشاء الأهم كانو، يجسون أمام الحسن ليصري في حنقته، فوجد كلامهم رديفاً، فقال: ردوا هؤلاء إلى حشا الحنقة أي حائبها، والحائب يسمى حشا، ومنه الأحشاءان تقال لجانب البصر، وقد ذكر شيخ الإسلام أن نفظ (الحشوية) ليس له مسمى معروف الا في الشرع والا في اللغة والا في لعرف لعام، وقال: يُذكر أن أول من تكم هذا النفظ عمرو بن عبيد حين قان: وكان عبد الله بن عمر حشوياً، يريد بالحشوية الأميين.

[«]مظر: محموع لفتاوى (١٧٦/٢٣). قلت: ثم أصبح أهل الأهواء لدين يقدسون انعقل ويؤثرونه على النقل -كلعتزلة – يغمزون أهل السنة بملاء الكنمة، لأتمم يثبتون الصفات لإهية والقدر، ولأتمم يقدمون النقل على العقل.

⁽٣) أهن لسبة يعرّفون الكلام بأنه بحدوع أصوات وحروف تنبئ هن مقصود لمتكسم، وهذا يعني أن الكلام هسو اللفت والمعنى جميعة، وهو قول الجمهور من جميع الطوائف كما هو استعمل في اللغة، وهو السادر إلى الدهن عبد لإخلاق، واستدل له شيخ لإسلام بقوله يجرّف (إن الله يحدث من أمره ما شاء، وإن محب أحدث أن لا الكلمو في الصلاة) قال و لعق العدماء على أنه إذ تكلم في صلاة عامدً لعير مصلحتها بطلب صلاله، وتعقو كنهم على أن ما يقوم بالعلب من تصديق بأمور دليوية وطلب لا يبطل الصلاه، وإى يبطلها الستكلم بدلك همام تعالى المسلمين على أن حديث اللهلس للملام، و لكلام إذ أصلق وله يعلم في إلى العمارات المسموعة بالحقيقة الظر العدم لأبي يعلى (١٠٤١)، المعهيد لأبي الخطاب (١٠٠١)، محموع العدوى لابن تيميه (١٠٤٠)، مسائل المشتركة (ص ٢٠١)

ر٧) في السحة (أ) ربكور)

وقال الشيح (طوراً) أي مرة أخرى أنه (مُشترك) بين اللساني و لنفساني؛ لأد الأصل في الإطلاق الحقيقة، وهو يطلق على كل منهما، وهسو المقسور عسن المحققين (١)، بل الأكثرين (٢).

وأحيب عبى القولين عن تبادر (٣) المسابي. بأنه قد يكثر استعمال لنفط في معده المجازي، أو في أحد معنيه الحقيقيين، فيتبادر إلى الأدهان، أ.

والحاص أن مطلق التبادر ليس علامة الحقيقة، بن علامتها التبادر الحاصل بالصيغة، و إلا لانتقض بالحاصل بكثرة الاستعمال؛ لأنه وُحد في المحاز مع أنه ليس بحقيقة، وفي أحد المعنيين الحقيقة مع أن الحقيقة فيه لم تعرف به بل بالحاصل بالصيغة (٥).

 ⁽١) أي من الأشاهرة، كما ذكر الرازي في المحصول (١٧٧/١) حيث قال: "وعبيه المحققون منا". وهو القول الثاني
 عندهم. والقول الثالث؛ أنه حقيقة في اللسان، محار في النمسان.

⁽٢) كما نسبه إليهم لصفي الهدي في هاية لوصول (١٦/١).

وهو قول أي عُمد عبد لله بن سُعيد بن كُلاَب البصري واتباعه، وقد ذكر شيخ الإسلام أن ابن كُلاَب هــو أول من قال بده المقالة في الإسلام - أي أن الكلام مشترك بين اللفظي والنفسي - وتبعه على دلــــك أبــو الحسن الأشعري وغيره، وتصرهم في ذلك من سبك طريق أبي الحسن الأشعري من الأصوليين، وهو ما الحتاره الجديد.

وقد رتب القائلون بالاشتراك من الكلائية والأشاعرة، على دلك القول؛ بأن القرآن معنى قسائم بسلات الله، وحمالهو بلدك قول الحصهور وأهل الحديث بأن الله تعالى لم يزل التكلماً إذا شاء، وأنه يتكلم يصوت كمسه حاءت به لأثار و لفرآن وغيره من الكتب لإخبة كلام لله تكسم به محشئته وقدرته، يسر ببائن عنه محبوت المطر في ذكر أدبة لفائلين بالاشتراك و لرد عليها محموع العتاوى (٢١٣٥)، ٢٦ ٢٢، ٢٣٠ كسب الإيمان لابن تيمية (ص ١١٣)، درء تعارض العقل و سقسل لابنس تيميسة (١١٢/١)، المسسائل لمشستركة

⁽٣) تماية نورقه (٤٠٩) س: س.

⁽٤) انظر؛ شرح امحلي (٢ ١٥٩)

⁽o) نظر حاشه العطار ر ٣٤ ٢)، الاياب لبياب (٢٥٢ ٣)

وبحثنا فيما اللسايي قد سَـلُكُ لــذكر ماهيــة اســنفهاماً عنــها بــأمر ونهــي يَنْفَــي وحيثُ لمُ فما أتى وما احتملً

إنُّ طلباً وضعاً يُفِدُ يُسَمَّ مَا وما لتحصيلٍ لهَا أو كسفَّ⁽¹⁾ ولو من النظيرِ أو ممن يَسَمُّلُ⁽¹⁾ صدقاً وكذباً فهو تنبية حَضَمَر

ثم ذكر أن المبحوث في هذا الفن إنما هو اللساني فقال (وبحثنا) أيها الأصــوليون (فيما اللسائي قد سَلَكُ) فهو محل نظرهم وبحثهم لا المعنى النفسي، فإن هذ محل بحث المتكمم في أصول الدين (٢).

ف (إنْ طلباً وضعاً يُفدُ) ما صدق اللساني (يُسَمَّ ما) أي اللفظ المفيد فيه الرادة والده والده (لله الله وضعاً يُفدُ) أراد به ما يشمل عوارضها (إستفهاما) فيشمل واسناه. رهر واسناه وعن التعيين، نحو: ما الإنسان؟ أو تعيين فرد من أفرادها، نحو: مَنْ عندك أزيد أم عمرو؟ أو بيان حال الفرد، نحو: كيف زيد؟ أو زمانه، نحو: من السفر؟ أو مكانه، نحو: أين زيدٌ؟ أو التصديق به، نحو: هل الحركة الموجودة دائماً؟ أو وصفه، نحو: هل أحصب الزرع؟.

(١) في همع الهوامع (ص ٢٥٢): ليكف.

⁽٢) لي النساعة (ب): سَفِل، وفي همع الهوامع (ص ٢٥٢): سَمُل، كما في أل.

ر٣) لم نبس بعص الأصوليير كالرازي، والنهدي أن الكلام يللعني القائم بالنفس لا يمكن معالجته في أصدور العقه من حدث الساد والتعسيم إلى منطوق ومفهوم، وعام و خاص إلى آخر دلالات اللفظ، حجلوا الكلام محمى العباره لا بدعو الفائم بالنفس، واصطر بعصهم أن يصرَّح بأن بحث الأصولي ليس في الكلام النفسي، وبحد يتحث عنه شكدم انظر، المحصول (١/٧٧)، قاية الوصول (٢٦/١)، تعاشل الأصول للفسراي (٢٦/١)، السائل لنشتركة (ص ٢٠٩).

⁽٤) يعي إنا أهاد طلباً بالوضع - أي لا باللازم-.

٥) مدهمه هي م يصبح جواباً للسؤال بصيفة "ماو". انظر: التعريفات (ص ١٩٥)، روضة الناظر (١١/١)

تقسيم انطب وي استفهام وأعرا وكبى رو)يسم (ما) أي اللفظ المفيد (لتحصيل ها) أي الماهية في الخارج نحو قــم (أو) لتحصيل (كف، عنها) نحو لا تقعد فقوله (بأمر ولهي) على ترتيب اللف وقولـــه (يَلْقَى) من زيادته للتكملة، وخرج بتقييد الطلب بالوضع الطلبُ بـــاللارم(''، كقولت: أطلبُ منكَ أن تذكر حقيقة زيد، وأن تقوم، وأن لا تقعد، فلا بسمى الأول استفهامًا، ولا الثاني أمرًا، ولا الثالث نمياً (٣).

(ولو) كان طب تحصيلها أو طلب تحصيل الكف عنها (من النظير) أي المساوي للمطلوب منه في الرتبة (أو ممن سَقَلَ) أي دون المطلوب منه فيها؛ فإن المسظ المفيد لذلك يسمى أمراً ونحياً، بناء على أنه لا يشترط فيهما علو ولا استعلاء وهو الراجح كما تقلم^(٣).

وإلى هذا الخلاف أشار كأصله(؛) بقولهما "ولو" الح.

(وحيثُ لمْ) يفد الكلام بالوضع طلباً (فما أتى) منه (وما) نافية (احتمل، صدَّقاً الكلام إى و) لا (كِذْبًا) فيما دل عليه (فهو تنبية حَضَرْ) أي يسمى بالتنبيه، ويسمى أيضاً إنشاء وخيى بالإنشاء كما صرح به الأصل(٥)، وكأن الناظم فهم أن قوله: "وإنشاء"، عطف

تقسيم ليابين

⁽١) اللازم هو: ما يمتنع المكاكه عن الشيء، كوجود النهار لطلوع الشمس، فوجود النهار لارم، وطنوع الشمس منزوم. انظر: التعريقات (ص ١٩٠، ٢٢٩).

⁽٢) لأندما وإن دلا على الطلب، لكن ليس بالصيعة، لأن صيغة الخبر لم توضع للطلب. الظر: تشنيف للسامع (٩٢٥/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٤٨).

⁽٣) انظر: جمع خرامع (ص ٤٠). والمسألة فيها علاف هل يشترط في الأمر والنهيي للعلو أو الاستعلاء أم لا؟ ومحمه باب الأمر من كتب الأصول، والقول يعدم اعتبار العلو والاستعلاء في الأمر والسهي نقله الربري عن الشامعية، و شتراط العبو همط، هو رأي للعترلم، واعتاره أبو إسحاق الشيراري، والحصاص، وأكثر الحماملة و شــــراط الاسمعلاء فقط، هو قول أبي الحسين البصري من للعتزلة، والآمدي والباجي، وابن قدامة، وأبو الحطاب، و بن

نظر: ﴿ وَحَكُمْ مُلْلَامِدِي (٢/ ١٤٠)، شرح تنقيح القصول (ص ١٣٦)، مختصر ابن الحاجب (٧٧/٢) مع شرح العصد، سمبير التحرير (٢/٧٧١)، شرح الكوكب للبير (١٠/٢)، المحصول (٢٠/٢)، الحدود للبحي (ص ٥٣)؛ التمهيد لأن الخطاب (١٢٤/١)، روصة الناظر (٩٤/٢)، شرح اللمع (١٤٩/١)، المعمد (٢ ٦٢)

⁽٤) انظر: جمع الجوامع (ص ٦٢).

ره) انظر: لنصلو السابق.

تفسير فحدقه، ومدنك جرم الشهاب التُرُلُّسي(١)، لكن ينافيه قـــولُ المحقـــق في شرحه: أي يسمى بكل من هدين الأسمين (٢)، وذكر عيره -كابولي العراقيي (٢)-توحيه التسمية بكل منهما فأنك ننهت به عنى مقصودك، وبأــــك أنشـــأته أي ،بتكرنه من غير أن يكون موحوداً قبل دلك في اخارج، من قونه تعــــالى ﴿ إِنَّــآ أَنشَأْنَـهُنَّ مِنشَآءً ﴾ ''' وسواء في ذلك ما لا يكون فيه طلب أصلاً؛ كأنت طالق، وما فيه طلب لكن بلازمه لا بوضعه؛ كالتمني، والترجي، كليت الشباب يعود، لعل الله يرحمني، فإن معنى كل منهما ملزوم للطلب لا نفس الطلب، إذَّ معناهب التلهف والتوقع، ويلزمهما الطلب.

وها أتى إيَّاهُما هــوَ الحَبَــرُ^(٥) كالعِلْمِ والوجودِ أيضاً والعَدَمُ

بالمنع مِنْ تعريفهِ قومٌ(١) حَكَـــمْ

(وما أتى) من الكلام حال كونه محتملاً (إيَّاهُمـــا) أي الصـــدق والكـــذب في مدلوله من حيث هو، فقيدُ الحيثية ملاحَظ هنا كما في بقية التعاريف، ف(هو الخبرُ) أي يسمى به قدخل في التعريف الأخبار الواجبة الصدق

تعويف الخير

نشه ومه احتمل دين فالعير

⁽١) انظر: حاشية البدني (١٦١/٢)، لأيات البيات (٢٥٢/٣).

والشهاب اليولسي هو شهاب الدين أحمد البُرُلسي المصري الشافعي، الملقب يعميرة، كان من أهن الزهساد والورع. قال المنجم العري: نتهت إليه الرياسة في تحقيق لللهب في عصره، وكان يدرّس ويفتي حتى أصلمانه العالج. من مؤلفاته. حاشية على شرح الحلال المحلي على جمع الجوامع، حاشية على شرح مسلهاج العبساليين

الظر في برحمه الكواكب السائرة للغزي (٢٠/٢)، شدرات اللهب (٢١٦/٨)، اللتح البين (٢٦/٣).

⁽۲) عصر شرح شحبی (۱۹۱/۲).

⁽٣) انظر. عيث اعامع (٢/١/٤)، والمراد أن لكارم يسمى تنبيها وإنشاء، سواء لم يعد طلبًا أم أفاد طفأ بالمرارم. ٤) سورة توقعة، لأيه (٣٥).

⁽٥)ورد لبيت في همع هوامع (ص ٢٥٢) هک.

صدف وكدبأ فهو تبيه حصر

⁽٦) في همع اعوامع (ص ٢٥٣) بعصً

والأحمار الواحبة الكدب، فيون القطيع لصدق الأولى لا لجيرد الطير إلى حبريتها، والقطع لكدب الثالية لا لجيرد كوهيا أحساراً، سن [لأمسور] '' الخارجة عن مفهوم الخبر^(٢) كما سيأتي^(٣).

لحاياف في تعريف اختير (بالمنع من تعریفه) أي الخبر (قسومٌ) منهم سسكاكي و لامام واحكم منهم سسكاكي و لامام واحكم منهم الخسير، (كسام معسوا معلى أن هؤلاء القوم حكموا يمنع تعريف الخسير، (كسام معسوا تعريف (العلم والوجود أيضاً والعدمُ) لكون كل مس الأربعة ضسرورياً (١) لا يحتاج إلى تعريفه، وقين لعسر تعريفه، والإمام على الأول إذ قسال: الحسق أن الخسس تصسوره ضسروري لا يحتساح إلى حسد (١)

⁽١) كذا في التسخيري، وأمل لصواب: (للأمور). ولمر د بما الطرق الدانة على كون الخبر صدقاً أو كدياً.

⁽۲) يرى العزبي أن التعبير بالتصديق و لتكذيب أحسن من لتعبير بالصدق والكدب، لأن من لأحبار ما لا يحتمن ولا لصدق كعبر لصادق، ومنها ما لا يحتمن إلا الكذب، كما أو قال: أو حد نصف العشرة، ولم يسرتص دلك ابن السبكي، انظر: المستصفى (١٦٢/٢)، جمع الجوامع (ص ٣٣).

⁽٣) في مبحث الخير المقطوع بكديه لذاته، و لخير المقطوع بصدقه نداته، والأمارات لدانة عني دنث.

⁽٤) النظر: مقتاح العلوم للسكاكي (ص ١٦٤)؛ البحر الحميط (٢١٦/٤). والسكاكي هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن عني السكاكي الخوارزمي الحدمي، إمام في البحو والتصريف ولمماني والبيان، من مولفاته: معتاج العلوم؛ جمع هيه التي عشر علماً من عنوم العربية وأتى فيه بالبدائع. توفي وحمه الله سنة ٢٦٦هـــ.

انظر في ترجمته: الحواهر المصية (٢٢٢/٣)، يعية الوعاة (٣٦٤/٢)، معتاح السعادة (١٨٨١).

⁽٥) في السبحة (ب): الإمام السبكي، انظر: المحمول (٢٢١/٤)، وانظرا تشبيف المسامع (٢٣٧/٢)، الغيث الهمع (٢٦٧/٢)، شرح أنفية الأصول نوحة (٢٥١/١).

 ⁽٦) لصروري: هو ما يحصن بدون فكر ولا نظر في لدلين. انظر: الكنيات لأبي البقاء (ص ٢٧٥)، فدود لسجي
 (ص ٢٧).

 ⁽٧) الحد في اللغة (لما وفي الصطلاح) هو الوصف المحيط بموضوفه، ممثر له على عيره، على وحد يحمح وبمسح،
 وقال الباجي: هو ما يتمير به المحدود ويشتمل على جميعه والحدود ثلاثة: حقيقي، ورسمي، وللمضي،
 فالحقيقي: ما تضمل حسن الحدود وقصله، كتونث في حد الإنسان: حيوان ناطق.

والرسمي: ما تصمل جلسه ويعص حواصه. كقولك في حد الإنسال: حيوال صاحث.

والعظي هو بديل اللفظ بلفظ شهر منه كن إد، قين ما العصاعر؟ ففنت الأسه

نظر القاموس المحبط (٢ ٢٨٦) ماده (حَدَّ)، الحدود فلباجي (ص ٢٣)، وحكام المصول نسابتي (٧٤)، لتعريفات (ص ٨٣)، الإيصاح لفو بين الإصطلاح لابن جوري (ص ١٤)، تفريب نوصول (ص ٩٠ شرح الكوكب المبير (١ ٩٥)

ولا رسم ()، ولكن الأكثرون على حده (٧٠.

وقد أوضح معص المحققين^(٣) كلام لإمام ثم الجواب عنه فقال: وإيما كان صروريً لوجهين: أحدهما: أن كل أحد يعلم أنه موجود، وهذا حبر حاص؛ وإذا كان احير سقيد ضرورياً فاخير المطلق الدي هو حرؤه أولى أن يكون صرورياً. وثانيهما: التفرقة بين الخير وبين غيره من الطلب بأقسامه، وغيره ضرورةً، ولذلك يورد كل في موضعه.

والجواب: أما [عن] (*) الأول فبوجهين؛ أما أولاً: فلأنه إنما يتم إذا كان العسم بالخبر مطلقاً ذاتياً لما تحته، وكان شيء من أفراده متصوراً بالكنه بديهة، وكلاهما ممنوعان.

وأما ثانياً: فلأنه لا يلزم من كونه بحصول النسبة، التي هي الجزء الأخير الذي لا ينفك عنه ماهية اخبر، وهو مرجع الإيجاب والسسبب في القضيية والصدق والكذب ونحو ذلك ضرورياً؛ [ن يكون تصورها ضرورياً] (°) إذْ قد يحصل ذلك

⁽١) الرسم: عو تعريف الشيء ببخسه وخاصته، وهو ينقسم إلى رسم تام، ورسم ناقص.

مرسم لتام: تعريف ماهية الشيء يجلسه القريب وخاصته، كتعريف الإنسان بالحيوان الصاحك.

الرسم الناقص: ما يكون بالخاصة وحده، أو يما بالحنس البعيد، كتعريف الإنسان بالطــــحث. أو بــــالجنس الضاحث، أو بعرصيات، كتعريف لإنسان بأنه ماش على قدميه.

انظر: تقريب الوصول (ص ٩٧)، تحاية السول (٤٥/١)، التعريفات (ص ١١١).

 ⁽۲) اغلو في "مريف الخبر، لإحكام بلاملئو (۲ ۸)، مختصر بن اختجب (۲ ۲) مع شرح العصد، فعصد، ومصد، (۲۲/۳) شرح تنقيح الفصول (ص ۲٤۳)، قواتح الرحموت (۲۱۲۱)، تيسير لتحريسر (۲٤/۳)، المستقمى (۲۱۳۱/۳)، الهجر المحتط (۲۱۲/۴)، شرح الكوكب المدير (۲۸۹/۳)، إرشاد الفحول (ص ۸٤)، شرح الكوكب المدير (۲۸۹/۳)
 شرح الكوكب الساطع (۲۹۶۱۲)، حاشية العطار (۱۳۲۱۲)

⁽٣) انظر، الإحكام بالأمدي (٢ ٤)، لأيات السياث (١٥٥/٣)

⁽٤) كن وجد مصححاً في حشية (أ) وفي صب لسخير (علي)

⁽٥) م برد في (١)

وأما [عر](١) التابي: فلأن غاية ما ذكرتم؛ بداهةُ التصديق بأن هذا مغاير لـــدك، وهو لا يستدعي تصوراتما بحقائقها، انتهى(٢).

وقد يُقالُ إنَّ الإنشا ما^(٣) يجسيُّ والخبرُ الذي خلاف ذا رَكِسبُّ ولا يجولُ عنسهما إذا انضسطُّ

بلفظه مدلوله في الخسارج أي الخسارج أي ما له خارج صدق أو كَلْ فقلم

قال الناظم تبعاً لصاحب الأصل (٤) (وقد يُقالُ) في تعريف الإنشاء والخسير (إنَّ الإنشاء) بالقصر اللوزن (٥) ما أي كلام (يجيّ) المحذف الهمسزة - أي يحصس (بلفظه) أي بالكلام كما في الأصل، وعلى كل هو من إقامة الظاهر مقام المضمر للإيضاح.

وقوله (مدلُولُه) فاعل يجي، و(في الخارج) متعلق به، كبعت، وتزوجت، وأنـــت حر، وقم؛ فإن الشارع رتب عليها مقتضاها، إما مع اللفظ، أو آحرِ جزء منـــه، على الخلاف المشهور في ذلك.

(والخبرُ) هو (الذي خلاف ذا رُكِبُ) أي ما يحصل مدلوله في الخسارح بغسيره فيكون حكاية لذلك العير، وهذا تفسير الخلاف بحقيقته، وفسره الناصم بالارمسه فقار رأي ماله خارجُ صدق أو خارج (كُذِبُ نُحُو قام زيد؛ فإن مدوله وهو

تقسيم البياميين تكلام إلى إنشاء وخمو

⁽١) في السحة (أ): (على).

⁽٢) انظر: حاشية العطار (٢/١٢٧).

⁽٣) في (ب)- الإنشا يجي.

⁽٤) انظر: جمع الجوامع (ص ٦٣).

⁽٥) لم ترد في (ب).

قيامه حاصل حال لتكلم دخبر، فإن وافق الحارج فالحبر صدق، وإن نم يوافقه فالحبر كدب، وهذا معنى قول معضهم أن الإنشاء يتبعه مدلوسه والحسير يتسع مدلوله.

وهدا التعريف للإساء عم من التعريف المذكور أولاً؛ لتناوله لطعب، فإنه إنمسا يحصل مدلونه في الحنارج بالكلام ولا خارج له قبل دلك، فعلى الأول الحسلام للائة أقسام؛ الطلب، والإنشاء، والخبر، وعلى الثاني قسمان فقسط؛ الإنشاء، والخبر؛ وأم الطب فداخل في قسم الإنشاء (٢).

وعبيه -كما قاله السيوطي- الحذاق من النحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبة(٣).

(ولا يجولُ) أي لا يذهب من حال التراب ذهب، وعبارة الأصل: "ولا مخسرج

الخبزف في محروج الخبر عن العمدق والكذب

⁽١) انظر: همع الهو مع شرح جمع الجوامع للأشموي نوحة (٢٤٠أ).

 ⁽۲) من المهمات (يضاح العروق بن خبر والإلشاء) وهو موضع دقيق، ونمن تعرص الثفريق بينهما الإمام أرركشي
 ق البحر خبط (۲۲۷/٤)، حيث ذكر وجوهاً لنفرق مناهصها:

أولاً: إن الإنشاء سبب لمدوله، وبيس لخبر سبباً عدلوله، فإن العقود إنشاءات مدولاتما ومنطوقاته، بخسلاف الأعيار.

ثانياً: أن الإنشاءات يتبعها مدلولها، والإخبارات تتبع مدنولاتها، فإن الْمُلْث والطلاق مثلاً يثبتان بعد صحدور صيخ لبيع وانطلاق، وفي خبر قبله، فإن قوسا: قام ريد. يتبع نقيامه في الرس ساصي.

ثالثاً. أن لإنشاء لا يحتس التصديق و لتكذيب، فلا يحس أن يقال من قال: مرأتي طالق: صَدَقَ ولا كُدّبَ، إلا أن يريد لإحبار عل طلاقها.

ر يعاً: أن لإنشاء يقع مشولاً غانياً عن أصل الصيغ في صبح العقود، والطلاق والعثاق وتحوها، وهذا لو قسس لامرأتيه: إحداكما طائق مرتين. يجعل النابي خبراً لعدم الحاجة إلى النقل، وقد يكون إنشساء بالوصسيع لأول كالأو مر والنواهي، فإنما لنصب بالوضع اللقوي، والخبر يكفي فيه الوضع الأول في جميع صوره.

ويتفق الحبر و لإنشاء في أن كالم منهما يستحين تعليقه، لأنفعا نوعان من أنواع الكلام يستحيل وجودهما حنث لا كلام، والتعليق إن هو في السلمة الحاصفة بين حزئي الكلام، عير أن السلمة موقوفة على دلك الشرط.

و نظر كدنت في الفرق بين خمير والإنشاء - هروق لنقر في (٣٠٧) والرركشي قلد خص كلامه، وكدنت فعل من النجار في شرح الكوكيب لندير (٣٠٦ ٢)

⁽٣) مظر سرح الكوكب اب طع (٢ ٢٩٤)

له"(۱), أي للخبر من حيث مضمونه (عنهما) أي عن الصدق والكدب (إذا الضبط) أي الخبر بأنه إما (مطابق خارج) فالصدق (أو لا) أي أو عبر مطنق للخارج فالكذب، ولو كان الاعتقاد بخلاف ذلك في الحالين، وإبضاح ما دكره أن الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين، إما بالثبوت بأن هما دث، أو باللغي بأن هذا ليس ذلك، قمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة؛ لا بدوأ يكون بينهما في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية، لأنه إما أن يكون هذا النا كون هذا أن الخارج أو لم يكن، قمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن، المعهومة من الكلام، لتمك النسبة الواقعة في الخارج؛ بأن تكونا ثبوتيتين صدق وعدمها كذب؛ مثلاً: إذ قمت زيد قائم؛ فإن كان زيد موصوفاً بالقيام في الخارج فذاك الحبر صادق و لا فكاذب، وكذا إذا قلت: زيد ليس بقائم؛ فإن لم يكن زيد موصوفاً بالقيام في الخارج ونفال الأمر.

وعُرِمَ من هذا أن الخبر ينحصر في الصادق والكادب^(٢) كما صرح به بقوله ولا يجول عنهما الح.

⁽١) انظر: جمع الجوامع (ص ٦٣).

⁽٢) تماية الورقة (٤١٠) من:أ.

انظر. لإحكام للآمدي (٢/٠١)، المحصول (٤/٢٢)، شوح العضد (٢/٠٥)، عايه الوصول (ص ٩٤)، مسودة لأل تيمية ص (٢٣٣)، شوح تنقيح العصول (ص ٣٤٧)، شرح الكوكب المبر (٢٠٩٦)، منسف المسامع (٣٢/٢)، إرشاد المحول (ص ٨٦)، المعتمد (٧٤/٢).

 ⁽٣) رهد مدهب جمهور العلماء؛ أن الخير لا يحرج عن كوته صدقا أو كدباً؛ لأنه إما أن يطابن المحبر عه أو لا،
 والأول صدق والثاني كدب.

سطر ، الإحكام للآمدي (١٠/٢)، شرح العصد (٢/٠٥)، عاية الوصول (ص ٩٤)، المسوده لآل سمسه ص (٢٣٢)، شرح تنقيح القصول (ص ٣٤٧)، شرح الكوكب للنير (٢/٩٠١)، تشيف المسامع (٢ ٩٢٢)، ورشاد القحول (ص ٨٦).

| فقط | |
|-----|--|
| | |

مطابق مـع اعتقـاد وانتفـا فالثان فيهما.....

وأشار إليه بقوله من زيادته (فقط) أي ولا واسطة بينهما، وأدلة ذلك كثيرة: منها الإجماع على أن من قال الإسلام حق صادق، ومن قال محمد الله ليس بنبي كاذب (من كذب عبي متعمداً فليتبسوأ مقعده من النار) (من وقول ابن عبس (الله): كذب نوف (من كذب عين قال نوف: لسيس صاحب الخضر موسى بني إسرائيل (۱۰).

⁽١) في همع الحو مع (ص ٢٥٣). عمالطه.

⁽۲) انظر: إرشاد الفحول (ص ۸۷).

⁽٣) رواه ليخاري في كتاب العلم، باب إثم من كذب على البي ﷺ، رقم الحديث (١٠٤)، دون قوله (متعمداً). وهو تمذ، اللفط في كتاب الجمالر، باب ما يكره من اللباحة على الميت؛ رقم لحديث (١٢٠٩)، ورواه مسلم في المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، رقم الحديث (٥).

⁽٤) هو: عبد الله ابن عم الرسول 義 العباس بن عبد المطلب رصي الله عنهما، دعا له النبي 義 بالفقية في السدين وتعليم لتأوين، فكن حبر الأمة وترجمان القرآن توفي شه سنة ١٨٨هـــ.

نظر في ترجمته: الاستيماب (٢/ ١٥٠)، تذكرة لحفاظ (١/ ٤٠/١)، الإصابة (٢/ ٢٣٠).

 ⁽٥) هو موف من فضائه الجميريُ اللكاني، أبو يريد، وهو بن مرأة كعب الأمجار، قال صمره عن يحيى بن أبي عمر الشيباني: كان نوف إماماً لأهل دمشق. وورد ذكره في الصحيحين، قال في النقريب مستور، وإنما كدب ابن عباس ما روه عن أهل نكتاب.

نظر هديب التهديب (٢٠١١٠)، باريح الكمان (٢٠ ١٥) تقريب التهديب (٢٢ ٢٠)

⁽٢) عظر مفسير من كثير (٢٦٠) والحقيث أخرجه البحساري في كد . ب انتفسسير (٤٧٢٦)، ومسسم (ح ٢٣٨٠)

قال البهاء ان السبكي^(۱): وقد استنبطت من القرآن دليلاً أصرح من الحميع، وهو قونه تعالى: ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ ﴾ (١).

(وقيل بالواسطة) بين الصدق والكذب (٢)، ثم اختلف على هذا القول؛ فأبو عثمان عمرو بن بحر (الجاحظ) المعتزلي (٤) (فا) بحذف الهاء -للورن- أي بطن بأن اخبر إما (مطابق) للخارج (مع اعتقاد) أي اعتقاد المخبر المطابقة (والتفسا) اعتقاد المطابقة بأن اعتقد عدمها أو لم يعتقد شيئاً (أو لا طباق) للحارج (مسع فين طابقة) أي مع اعتقاد المحبر عدم المطابقة، وانتفاء اعتقاد عدمها؛ بأن

⁽١) هو: ١٩ء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي السيكي الشافعي، هفيه أصولي لعوي تفقه على أبيه وهبره من شيوخ لعصر، واشتهر في حياة أبيه وكان والده يثني على دروسه. صلف: شسرح "تنخسيص المنسح" للقروبي وسماه "عروس الأقراح"، وعمل قطعة على شرح المهاج، وشرح مختصر ابن الحاجب، توفي رحمه الله سمة ٧٧٣هـ...

الظر في ترجمته: طبقات ابن قاضي شهبة (٧٨/٣)، المجل (٢١٥/١)، بغية الوعاة (٢٤٢/١).

 ⁽۲) سورة للحل، الآية (۲۹)، ووجه الاستدلال من الآيه أن الله تعالى سماهم كادبين مع اعتقادهم ألهم صادقون،
 عقد حالف كديم ما في اعتقادهم. النظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المعتاح للبسهاء ابس السسبكي
 (۲۲۵/۱).

⁽٣) جعل الجاحظ واسطة بين الصدق والكدب: فقال: الصدق هو المطابق للواقع مع اعتقداد كوسمه مطابقة، والكذب غير المطابق مع اعتقاد كونه غير مطابق. قال: وأما الذي لا اعتقاد يصحبه فليس بصدق ولا كدب، سوء طابق الواقع أم لم يطابقه، مقل دلك عن الجاحظ صاحب المعتمد (٢٥/٢)

وذكر الرركشي منشأ الحلاف في للسألة، ورَّده إلى خلافهم في تعريف الصدق والكدب

ويرى بعص المحققين أن الحلاف في المسألة لقظي أي لغوي لا يتعلق بعلم الأصول كسنيراً، مسسهم السراري والآمدي، وابن الحارب،، والعبقي المندي، والقرائي، والزركشي، والشوكاني.

منظر البحر الحبط (۲۲۲/۶)، المحصول (۲۲۰/۶)، الإحكام (۱۲/۲)، مختصر ابن الحاجب (۲ ،۰۰)، مسع شرح العصد، هايه الرصول (۲،۷/۷)، شرح تقيح العصول (ص ۲۶۲)، إرشاد القحول (ص ۸۷)

⁽٤) هر أبو عنمان عمرو بن بحر بن محبوب الكتابي البصري للعترلي المعروف بالجاحظ، عالم أديب، وبأثر باسطة، في عدم الكلام حتى صار رأساً في الاعترال، وإليه نسب الجاحظية من للعتراة، قال عنه الدهبي كان من أنمه البدع له بصانيف منها: السان والبيين، والحيوان، والميخلاء. بوفي سنة ٢٥٥هــــ.

الطر ترجمته في: طبقات المعترلة (ص ٧٣)، معجم الأدباء (٧٤/١٦)، وفيات الأعيان (٢٠/٢). سبر أعلاه السلاء (٢١/١١).

اعتقدها أو لم يعتقد شيئاً، وحاصل كلامه أن الخبر إما مطابق للواقع، أو لا، وكل واحد منهما إما مع اعتقاد أنه مطابق، واعتقاد أنه غير مطابق، أو للدون الاعتقاد.

فهده سنة أقسام، منها صادق؛ وهو المطابق للواقع مع اعتقاد أنه مطابق له، وواحد كادب؛ وهو غير المطابق مع اعتقاد أنه غير مطابق، (فالثان) محسدف الياء لموزن والمراد بالثاني ما انتفى فيه الاعتقاد المذكور الصادق بالصورتين (فيهما) أي في المطابق، وغير المطابق، وذلك الأربعة الباقية، أعني المطابقة مسع اعتقاد اللامطابقة، أو بدون الاعتقاد، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة، أو بدون الاعتقاد،

..... يُعَدُّ واسِطةُ مَا مِنْ بِـه تَكُلُّمَــاً (١) حَوَى اعتقادِ مَنْ بِـه تَكُلُّمَــاً (١) كَذِبُ عَدَمُها فالساذَجُ واسِطاً لُصِــبُ

وغيرُهُ الصدقُ مطابقةُ مِا مطابقةُ مِا مطابقُ الخارجِ (١) أوْ لاَ والكَدَبِ والكَدَبِ والراغِيبُ الصدقُ.....

(يُعَدُّ) عند الجاحظ (واسطَهُ) بين الصدق والكذب، فكل منهما بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور، لأنه اعتبر في كل منهما جميع الأمسرين اللسذين اكتفسو، بأحدهم (٣).

وورد البيت في عمم المواسم (ص ٢٥٣) هكدا: مطابق الخسارج أو لا والكسدب

عدمها فالسادخ الوسسط ركسب

⁽۱) في (أ): لحارج.

⁽٢) في (ب): من تكلما.

⁽٣) انظر في بنان أدلة الجاحظ والجواب عنها: شرح العصد على ابن الحاجب (٢/٠٥)، المحصول (١ ٢٢٤). فواتح الرحموب (١٠٨/٢)، تيسير التحرير (٢٨/٢)، غاية الوصول (ص ٩٤)، شرح الكوكب النبسسر ر٢/٠١)، الإنجاج (٢٨٢/٢)، المعتمد (٧٦/٢)، تلسودة (ص ٢٣٢)، مقائس الأصول (٢٨٥٠/١)

(وغيرُه) (1) أي غير الجاحظ وهو النظام المعتزلي (٢) كما صرح به جمع (٣) قال (الصدق) أي صدق الخبر (مطابقة ما) أي مطابقة حكم الخبر لما (حوى اعتقاد من به تكلّم) أي المخبر، والمراد بالاعتقاد هنا كما قاله المرشدي (٤) : لحكم الدهبي الحازم أو الراجح، فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيث، والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن صواء كان اعتقاده (٥) (هطابق الخارج أو لا) فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق إذا طابق الاعتقاد ولو كان ذلك الاعتقاد حطا غير مطابق للواقع، فقول القائل: السماء تحتا، معتقداً ذلك صدق عنده (والكذب كذب الخبر (علمها) أي عدم مطابقته لما حوى اعتقاد المخبر، طابق اعتقاده الخارج أو لا، فقول القائل: السماء فوقنا، غير معتقد ذلك، عنده، وكذا الخبر الموهوم؛ لأنه الحكم بخلاف الطرف الراجع.

⁽١) قان: (وغيره)، ولم يقل: (والنظام)، قلم يصرح باسمه مع اشتهار هذا الثول عنه، كما اشتهر القول الأول عن الجاحث، والسر في هذا أن النظام لم ينفرد بمدا القول بل له اتباع عليه، بخلاف القول الأول فقد علسرد بسه الجاحظ, أوضح ذلك الكمال ابن أي شريف في الدرو اللوامع لوحة (١٩٢/ب).

انظر في ترجمته تساريخ بمساد (٩٧/٦)، النحسوم الزاهسرة (٢٣٤/٢)، الإمساج (٢٥٣/٢)، طبقست المعتسولة (ص ٤٩).

⁽٣) انظر: حاشية العطار (٢/١٤٠).

⁽٤) هو عبد لرحمى بن عيسى بن مرشد العمري، أبو الوجاهة الحنفي، للعروف بالمرشدي، مفي خرم لمكسى، عالم أديب مشارك في أنواع من العلوم، ولي الإفتاء والإمامة في الحرم للكي، وقتل في مكة سنة ١٠٧٠ هـ. من مؤلهاته شرح عمود الحمان للسيوطي في للعابي والبيان، زهر الروض المقتطف في الناريخ، حاشة عسسى مصير الميصاوي. انظر في ترجمته: هدية العارفين للبغدادي (١٨٤/٥)، الأعلام (٢٢١/٣)، معجم لمسؤسه.

ره) انظر: شرح عمود الجمال في المعابي والبان للمرشدي (ص ٢٧).

(فالساذَجُ) - عتح الذال المعجمة - وهو ما ليس معه اعتقاد أصلاً، معرّب سادَه، كما في القاموس (١) (واسطاً تُصِبُ) أي جُعل واسطة بين الصدق والكدب لا يوصف واحد منهما، ومثل السادج - كما قاله بعصهم (١) - المشكوث؛ لأله يتحقق فيه لاعتقاد أيضاً؛ إذ الشك: عبارةٌ عن تساوي الطرفين والمردد فيهما من غير ترجيح، فلا يكون صادقاً ولا كاذباً (١).

وقين: لا واسطة على هذا القول، ذكره صاحب الإيضاح⁽¹⁾، وتبعـــه السيوطى فقال في عقوده، وكوكبه⁽⁰⁾:

فيكون الساذج داخلاً في الكذب، لأن عدم المطابقة للاعتقاد شامل لما لا اعتقاد معه، ولم معه اعتقاد العدم، وكذلك خبر الشاك كذب أيضًا، قال الولي العراقي: وهذا القول في أصله غريب، وقيل إنه لم يحكه إلا صاحب الإيضاح(١).

⁽١) نظر: القاموس الحيط للعيرور آبادي (١/٤٠٤).

⁽٢) مخر: المدر اللوامع بوحة (١٩٢/ب)، شرح عقود الجمان للمرشدي (ص ٣٧).

⁽٣) انظر هذا القول في: شرح تنقيح لعصول (ص ٣٤٧)، البحر اغيط (٢٣٢/٤)، شرح العضد (٢٠١/٥)، شرح محين مع حاشية لبناني (١٧١/٢).

انظر: لإحكام للآمدي (١٠/٢)، شرح العصد (٢/٥٥)، غاية الوصول (ص ٩٤)، المسودة لآن تيميسة ص (٢٣٢)، شرح تنقيح القصول (ص ٣٤٧)، شرح الكوكب المبير (٣٠٩/٢)، تشنيف المسلمع (٣٢٢/٢)، إرشاد المعون (ص ٨٦).

⁽٤) انظر: الإيصاح في شرح تنخيص العثاج للخطيب القزويني (ص ٨٦).

⁽٥) نظر: هقود الجسان في لمعاني والبيان بنسيوطي (ص ٣٧)، شرح انكوكب لساطع (٢/٩٩١/٢).

 ⁽۲) العيث هامع (۲۷٤۱۲)، وقال الرركشي في تشبق مسامع (۹۲۳۱۲) (وإن كان ظاهر عدرة بن محاجب متصيه إلا أن محمقين من شراحه حملوه على حلاف)

و نظر مختصر بن الحاجب مع شرح العصد (٥٠,٢).

وقال الشيخ أبو القاسم الحسين بن محمد (الراغب) الأصبهاني^(۱) (الصدق) أي صدق الخبر.

ما خارجاً مَعْ رَكْب عَقْد طابقا مِنْــــهُ مطابقـــةَ كــــلِ منــــهما فبــــهما بجهـــــتين مُتْصِــــفُ كـــالفخر....

.... السندي مَحْضَاً رَقَسَى والكذبُ المحضُ الذي قدْ عَدِمَا وما بفقد واحد فقسط عُسرِفَ والحكمُ بالنسبةُ مدلولُ الحسبر

(الذي مَحْضاً رَقَىْ) وهو الصدق التام (ها) طابق (خارجاً) أي مطبقة النسبة الكلامية لنسبة الخارجية (مَعْ رَكْبِ عَقْد طابقاً) أي مع اعتقاد المطبقة المذكورة (والكذب المحص) أي التام؛ هو الخبر (الذي قد عَدِمَا) بألف الإطلاق (مِنهُ) أي من الخبر (مطابقة كل منهما) بأن لم يطابق الواقع، مع اعتقاد عدم المطابقة (وها) أي والخبر الذي (بفقد واحد فقط عُرِف أي وهو الواسطة المشتمل على الصور الأربع السابق بيالها عند تقرير كلام الجاحظ (فيهما) أي بالصدق والكذب لكن (بجهتين) مختلفتين (مُتَصِفْ) فوصفه بالصدق من حيث مطابقت المخارج أو للاعتقاد، فتلخص من لاعتقاد، وبالكذب من حيث انتفاء المطابقة للحارج أو للاعتقاد، فتلخص من ذلك أن الراغب وافق الجاحظ في الصدق والكذب، وخالفه في تسمية الصور الأربع مني سماها أيما، لكن من حيثير، هذا الأربع من حيث ما المخاحظ واسطة، فإن الراغب سماها بحما، لكن من حيتير، هذا إيضاح كلام الماظم.

وص الراغب هكذا: "الصدق التام هو المطابقة للحارج والاعتقد معاً، أي ويقاله الكدب التام، فإن انخرم واحد منهما لم يكن صدقا تاماً، بل إما أن لا يوصف بصدق ولا كذب، كقول المرسم (1) الذي لا قصد له زيد في الدار، فلا يقال إنه صدق ولا كذب، وإما أن يقال له صدق وكذب باعتبارين، وذلك ود كد مصابقاً للحارج غير مطابق للاعتقاد أو عكسه، كقول المنافقين في سُشهدُ يُن يُرسُولُ سُدُ في صح لهذا صادق اعنباراً بالمطابقة لما في الخارج، وكسب لمحالفة ضمير القائل، ولهذا كذّهم الله تعالى التهي (1).

وفي كلام الناظم نوع مخالفة له فتأمله (٤).

(والحكمُ بالسبةِ) حبرٌ مقدم عن قوله (مدلولُ الخبرُ) لأن الكلام فيه يعيي أن سود الجر مدبول اخبر في الإثبات أخذاً – مما بأتي – هو الحكم بالنسبة التي تضمنها، أي لسسة من حيث الحكم بها؛ كقيام زيد في "قام زيد" مثلاً؛ لأن دلالة النفظ على لصور ندهية، وبتوسطها على ما في الخارج (كب) الإمام (الفخر) أي عحسر

 ^() السنتراسم: هو من أصابته علة البرسام، وهي بالكسر حلة بُهذى قيها.
 انظر: لسان العرب (٤٦/١٢)، القامومن المحنط (١٠٨/٤).

⁽۲) سوره اسافقین. الآیة (۱).

⁽٣) سعر الدريعة إلى مكارم الشريعة للراغب الأصبهائي (ص ٢٧٠)، والشارح ذكر كلام الراعب بمعاء وسلص كلام براعب (حد الصدق النام هو: مطابقة القول الصمير، والمخير عنه، ومتى انترم شرط من دلك لم يكل صدة من من بن غمة أن لا يوصف بالصدق والكذب، أو يوصف تارة بالصدق، وتارة بالكذب على عسريل محمدين)، وانظر أيضاً: للعرداب في عريب القرآن للراعب (ص ٤٧٨) مادة (صدق).

 ⁽٤) ق. كمان بن أبي شريف في الدور اللوامع لوحة (١٩٢/أ): "وعيارة المتن أي جمع الجوامع لا بفيد.
 وضف الصدق بالتمام ولا تصريح فيها بالواسطة، نعم في قوله: (أو لا، وقيل بالواسطة).

ثم معصيمه أفو ل الفائلين بما يعيد أن الراعب قائل بالواسطة، ولعله سكت عن التصريح بالواسطة لأعسا مسى لو سعة في مدهب الذي قبله، ويكون قول المصنف (فإن قُعنا) معناه: فإن فُقدًا معاً أو على البدل، بأ. بعقد هم تاره وهذا تاره.

وقد حمله الر كشيء ثم الولي العرافي على أن المراد فقدهما معاً، فاعترضوا بأنه غير مطابق لكلام الرعب، لأر مرعب إنم بناه على فقد أحدهما لا على فقدهما معاً". انظر البحر الحيط (٢٢٤/٤)، العنث الهامع (٤٧٥/٢)

الدين الراري(١) يعني وفاقاً له في أن مللول الخبر الحكم بالتسبة لينتقل منه مي الوقوع في احارج؛ لأن اللفظ إنما وضع ليدل على ما في ذهن المستكم، إد لا سواه، فلا يمكن إفادته بغير توسط الإيقاع، وليس المراد أن مدلول الحبر الحكـــم فقط من غير دلالة على الثبوت والانتفاء في الواقع وإلا لكان الخبر كالإنشاء في الدلالة على النسبة الذهنية فقط، من غير إشعار بالنسبة الخارحية، فيكون مدلوله الإيقاع بمعني تصور الوقوع لا التصديق بأن النسبة واقعة؛ إذْ لا دلالة له عســـي الوقوع، ولا شك أن من يتلفظ بالقضية يتصور وقوع النسبة، فتكون مفهومات جميع القضايا ثابتة في جميع الأوقات، ولا يكون ثبوت قضية مناقضاً لثبوت قضية أخرى، هكذا حرره بعض المحققين (٢٠).

| لا ثبوتها كما اعتَبَرُ | ****************** |
|--|---|
| شيئٌ من الأخبار كِذْبِاً وافْتِرا ^(٣) | هــــــذا القـــــرافي وإلاً لمْ يـــــرَا |
| 4*************** | ومسسوردُ الصِــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |

(لا ثبوها) أي ليس مدلول الخبر ثبوت النسبة في الخارج فقط (كما اعتبر) هذا) الثبوت فقط الشيخ أبو العباس (القرافي) (٤) المالكي (و إلا) أي وإن لم يكن مدلول الخبر هو الحكم بالنسبة، بل كان ثبوتما فقط (لم يوا) -بألف الإشــبـع-رشيء من الأخبار كذباً أي غير ثابت النسبة في الخارج بل يكون كمه صدفً،

ر ﴾ نظر٠ محصول (٣٢٣/٤)، وهال الزركشي في البحر المحيط (٣٣٤/٤): "وهو ﴿ أَي قُولَ الرَّمْرِي رُنُّ مَدَّلُولَ الحير هو الحكم بالنسبة - مبيى على أن الألفاظ موضوعة للمعاني الدعنية لا الخارجية".

⁽٢) مطر: حاشية البنابي (٢/١٧٢).

⁽٣) ورد في همع الموامع (ص ٤٥٤) بعد هذا البيت: قلت اقتفي الفخر هنا وعارضيه

في الوضع للنهبي وذي مناصسه

وقوله (وافترا) - ما قصر لمتكملة - وإيصاح دلك؛ أن مدلوله لو كان التسوت في حكر غير الثالث في الحارج غير خير، فلا يكون شيء من الخبر غيير ثابست في الحارج؛ فلا يسمى شيء منه كذباً (١)، ودلك باطن؛ لاتفاقهم على أل من الحير كدباً، وهد لدنيل ذكره في الأصل، لكن الغرص بذكره وقوع الخطأ لقوم في تقريره، فأورده بعبارة أوضح من عبارة الإمام في المحصول، وإلا فقد أحيب عنه بأن العرب م تضع الخبر إلا للصدق لإتفاق اللغويين والنحاة على أن معني "قام زيد حصول القيام منه في الزمن الماضي، واحتماله للكذب ليس من الوضع، بن من جهة المتكمم (٢).

وهذا وإن كان وحيهاً لكن القول الأول أوجه (٣)، لا للدليل الذي ذكره، بر لما مر عن بعض المحققين، ومدلول الخبر في النفي مقيس على مدلوله في الإلبسات، فيقال عبى الأول؛ مدلول الخبر في النفي الحكم بإنتفاء النسبة، وعلى قول القرافي؛ مدلوله انتفاء النسبة خارجاً.

ثم ذكر قاعدة مهمة مأخوذة من البيانيين (٤) فقال (وموردُ الصدقِ وكذبِ) أي ما يتعلق به المطابقة الذي المطابقة الذي هو الكذب ويتصف به الكذب ويتصف به.

مورد الصدق والكذب في اخير

⁽١) الظر: جمع الجوامع (ص ١٤).

⁽٢) هذا الجواب عن كلام الراري دكره القرافي في أول كتاب الفروق.

وعال ابن السيكي في منع لمواقع (ص ٢٣١) عن جواب القرافي أوهو صعيف مصادم لايماق أهل للمدان على أن الجبر لأعم من الصدق.

وقال ابن الشاط في تعليقه على الفروق (٢٣/١): "ما ذكره القرافي هنا خطأ فاحش لا أعلم أحداً من منتجسي شيء من عثوم الفلمان دهب إليم، ولا قاله أحد قط". تشر: الفروق (٢٣/١)

⁽٣) أي فول الرازي بأد صدلول لخبر هو الحكم

 ⁽²⁾ قال أر كشي في تشبيف بنسامع (٢ ٩٣٧) "علم أن هذه الفاعدة مهمه، وقد أهمنها الأصوبيون وذكرهـ لبيانيون كانسكاكي، ومنهم «حد ابن السيكي"

كالضرب في السمُسَالِمِ بن سَالُمْ مِنْ ثُمَّ قَــالَ مائــكُ وبعضُــنا توكيلَهُ تُعْطى فقــطُ والأســنى

مِنْ نسبة ضَمَّنَها ليسَ سوى ضَرْبٌ لا بُنُوَةً السَّمُسَالِمُ شَهَادةً بوكُلِ مَسَنْ يَخُصُّنَا إعطاؤها النسبة أيضاً ضِمْنا

(ما حوى) الحبر (من نسبة) مفهومة منه (ضَمَّنَها) يعني النسبة الإسسادية السين تضمنها تضمنها تضمناً مقصوداً (ليس سوى)ها، أي لا زائد عليها من النسب لتقييسية، فمطابقتها لنسبة الواقعية بأن يكونا ثبوتيسين أو سلبيين صدق، وعدم مطابقتها لها بأن يكونا مختلفين كذب وذلك (كس)نسبة (الضوب) في قولك (السمُسْالِم بن سالم، ضرّب أي النسبة التي أشتمل عليها، وهي ثبوت الضرب للمسالم لا بنوة المسالم لسالم الواقعة في المسند إليه.

و(من ثم) أي من هنا وهو أن المورد النسبة، أي من أجل ذلك (قال) الإمام (مالُكُ) على (وبعضُنا) أي بعض أصحابنا الشافعية (شهادة بَوكُلِ مَنْ يَخُصُّنا) في المثال بأن شهد رجلان بأن المسالم بن سالم وكُل زيداً في البيع مثلاً (توكيلة تعظي) أي فهي شهادة بالتوكيل (فقط) ولا تُعطي شهادة النسب؛ فلا يجوز لمسالم عند التازع في نسه قد ثبت نسبي بتلك الشهادة، ووجه بنائه على ما ذُكر اكما قاله المحقق أن متعلق الشهادة خبر؛ والخبر إنما يتعلق بالنسسب الإسنادية دون التقييدية.

وبوقش [فيه](۱) بأن النسب الواقعة في أطراف الخبر، وإن لم [تكن](۱) منحوطة بالدات الإفادة، حتى لو لم تكن مورداً للصدق والكذب، لكنها ملحوطة بالتمع لتعيير الأطراف [فهي](۱) قيود للخبر، والقائل بالخبر قائل به بقيوده المسدكورة

⁽١) فِي (أ): عليه

⁽۲) في (أ): يكن

⁽٣) ٿِي (أُ): فهو

وبه، ضرورة أنه قصد الإخبار على الوجه المخصوص الواقع عليه ذلك الحسر، وحروجها عن كولها مورداً للصدق والكذب لا يقتضي عدم الإحبار بها بالتع؛ بل الدي يقتضي كولها قيوداً للخير كما تقرر - هو الإخبار بها كدلث (۱) وبمدا طهر وجه القول الراجح الذي ذكره بقوله (والأسنى) أي الأرجح عندا في المدهب، كما ذكره الماوردي (۱)، والرويان والهروي (عطاؤهما) أي الشهادة المذكورة (النسبة أيضاً) أي الشهادة بنسب المسالم أيضاً؛ لكن (ضمنا)

⁽۱) ذكر البائي في حاشيته على شرح المحلي (۱۷٥/۲) حكاية الإمام ابن عرفة حين حصر عقد بكاح عقده شيخه العرب بن عبد السلام أولده، وكتب الصداق، وكتب أهل المحلس شهادقم فيه، فلما وصل إلى بن عرفة ليكتب شهادته، وخلة فيه: تزوج العالم الفاصل قلان الح عاضع من كتب شهادته، وقال: لم أعرف له علم حسن أشهد به، فقال شيخه: إنك جاهل، أنت إنما تشهد على التكاح دون العلم.

 ⁽٣) عظر: الحاوي الكبير للماوردي (٣٩٢/١٧)، كتاب الشهادات، باب التحفظ في الشهادة والمعلم به، وعقب الماوردي قور الإمام مالك ثم قال: (وعلى مقص الشافعي تكون شهادة بالوكالة وبالنسب جيعاً).

والماوردي هو: على بن محمد بن حبيب البصري الشافعي، للعروف بأي الحسن الماوردي، من كبار فقهسا، الشاهعية أعد عن أبي حامد الإسفراييي، وكان له مشاركة في التفسير والمواعظ، من مؤنفاته: احاوي في الفقه، والأحكام السلطانية. توفي وحمه الله سنة ١٥٥هـــــ

نظر في ترجمته: الطبقات الكبرى (٣٠٣/٣)، طبقسات الشساعمية للإسسوي (٣٨٧/٢)، تساريخ بعسباند (١٠٢/١٢).

⁽٣) هو: عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الروبان، أبو المحاسن المقاصي العلامة فنحر الإسلام، ، أحد ألمة الشادعية سمع الحديث الكثير، وصبَّف كتباً في للدهب، وكان دا جاه عظم. وكان بمول او احترفت كتب لشادعي لأمليتها من حفظي. من مؤلفاته: يحر المدهب وهو من أطول كب الشادعة، حلية النومن ، قبلته المناسعة بوم الجمعة في المسجد سنة ١ . دهم...

نظر مرجمه سير أعلام النيلاء (١٩/١٦)، البداية والنهاية (١٩٢/٨٦)، طبقات الشامعية (١٩٣/٧)

⁽٤) هو ' أبر سعد محمد بن أحمد بن أبي يوسف الفاضي المشافعي الشهير بالهروي، قصه أصبوبي محمد من ممس مؤلفاته: الإشراف على غوامض الحكومات. توفي رحمه الله حوالي سنة ٥٠٥هـ، وهيل قتل سنة ٩٨٦هـ نظر في ترجمته: طبقات الشافعية للحمسيي (ص ٢٤٢)، الطبقات الكبرى (٥/٥٥).

وإن كان أصل الشهادة إنما هو بالوكالة، لتضمن ثبوت التوكيل المقصود لشوت نسب المسالم لغيبته عن مجلس الحكم (١).

ربعم يمكن على ما قاله الولى العراقي: إن من قال لا يثبت النسب بذلك لا يمكر هذه الدلالة، ولكنه لا يثبته بدلالة التضمن وإنما يثبته بدلالة المطابقة احتياط له المرجح في المذهب باستدلال الشافعي على وعيره من الأثمة على صحة أنكحة الكفار بقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ آمْرَأَتُ فِرْعَوْلُونَ كَما نعبد وَما في البخاري مرفوعاً: "أنه يقال للنصارى ما كنتم؟ تعبدون فيقولون كما نعبد المسيح ابن مريم فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد (١٠).

إذْ المقصود في الآية التعجب من صدور هذه المقالة البديعة في الحسن منها مسع انتساكها إلى ذاك الجبار العاتي، وقصد عابدي المسيح بنسبته إلى الله إقامة حجتهم في عبادته.

وبحث الزركشي أن يستثنى من الخلاف ما لوكان صفة المسند إليه مقصودة بالحكم بأن يكون المحكوم عليه في المعنى الهيئة الحاصلة من المسند إليه، وصفته كقوله في: (إن الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسع بن يعقوب بسن إسحاق بن إبراهيم) (١)؛ فإن المراد الذي جمع كرم نفسه وآبائه عليهم الصلة

 ⁽١) وإثبات السبة في هذا الثال يسمى في القصاء بالحكم الصديء وقد قال به أكثر الفقهاء إذا كان المشهود عنيه خاتباً. انظر: غاية الوصول (ص ٩٤).

⁽٢) أنظر: الغيث الهامع (٢/٤٧٨).

⁽٢) نظر. سحر المحيط (١٤/٢٢).

⁽٤) سورة القصص، الآية (٩).

 ⁽٥) رو ، لبخاري في كتاب تفسير الفرآن، باب قوله تعالى: "إنه الله لا يظلم مثمال دره" رهم الحديث (٢٢١٥).
 ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية. رقم الحديث (٢٦٩).

 ⁽٦) رواه السحاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب هولى الله معالى: "لقد كان في يوسف وإخوته" رهم خسدت (٢١٣٨).

واسلام ('')، وكذلك الصفات الواقعة في الحدود، نحو الإنسان حيوال عاطق، فإل المقصود الصفة والموصوف معًا ولو قصدت الإخبار بالموصوف فقط [لفسد] " الحد، والله أعلم (").

ر١) أي وسس المراد الإخبار عن الكريم الذي اتفق له صعة الكرم، كما في مولك: ريد العالم فائم

⁽۲) في (أ): لعسر

⁽٢) انظر: تشيف للسامع (٢/٩٣٧).

مسألة

[أنواع الخبر المقطوع بكذبه]

كما خلاقه ضــرورةً عُلِــمْ أوهـــــمَ بــساطلاً......

حسرُنا إمّا بكذب جُرِمْ أَوْ نَظَراً وكِذَبُ كَلِ نَبَا

أقسامه

فيما يَعرِض لمنحبر مما يقتضي القطع بصدقه أو كذبه وما يتبع ذلك (خبرنا) من حيث ذاته محتمل للصدق والكذب -كما تقدم (1) - وبالنظر إلى أمور خارحة عنه (إمّا بكذبه جُزِمٌ) أي قُطعٌ، وقدَّمه لطول الكلام على الصادق (كما) أي اخبر الذي (خلافه) أي خلاف مدلوله (ضرورةً عُلمٌ) مثل قول القائل: النقبضان يجتمعان أو يرتفعان (أق عُلم خلافه (نظراً) أي استدلالاً، كقول الفالسفي: العالم قديم؛ فإنه يعلم كذبه بالاستدلال على حدوث العالم.

أو الاستدلال

افير تعنوم
 خلاف بانضرورة

(وكِذْبُ كُلِ نَبًا) أي خبر تُقل عنه ﷺ (أوهم باطلاً) أي أوقعه في الـــوهم. أي الذهن.

۲- هبر دوهم باطلاً

قال العطار: الظاهر أن معنى الإيهام هنا الدلالة، إذْ ما احتمل وجهين راجحاً أو مرجوحاً [والمرجح] (*) باطل ليس بمقطوع الكذب؛ لإمكان الذهاب إلى الطرف الآخر(*).

⁽١) عد الكلام عن (مطول الحير).

⁽٢) (رأ) والمرَّجح

⁽٣) سطر: حاشة العطار (٢/٤٤/٢). وهنا تماية الورقة (٤١٦) من: ب.

..........وتَــــــأويلاً أبَــــى نَقَصَ مِنْهُ ما يزيـــلُ الوَهْمــا أوْ غيرُها قىتُ الثلاثة فَقَــطْ

أوْ كَانَ راويه الذي قدد أمّـا وسببُ الوضع افْتِراْ نَسْيٌ غَلَطْ

(وَتَأْوِيلاً أَبِي) أي مَنع تأويلاً بأن لم يقبله لمعارضته للدليل العقلي، ومنه ما وضعه بعص الرنادقة [أن الله تعالى أجرى فرساً ثم حلق نفسه من عَرِقها] (') تعسى الله عما يقول الطالون، فهو مقطوع بكدبه لعصمته عن قول الباطل (أو كان راويه) أي احبر (الذي قل أمّا) بألف الإصلاق أي روى (نقص هنه) أي لفظ الحبر (ها يزيل الوهما) الحاصل بالنقص منه، كحديث لشيخين عن ابن عمر ('') رضي الله تعالى عنهما قال: صلى بنا النبي في صلاة العشاء في احر حياته، فنما سنم فسام فقال: (أرأيتكم بينتكم هده؛ فإن على رأس مائة سنة منه لا ينقى ممن هو اليوم على طهر لأرض عد) (").

رواه بعضهم فأسقط لفطة 'اليوم قال اس عمر رصي الله تعالى علهما: فوهـــل الناس في مقالته على دلك القرل.

ر٢) هو مصحابي مخليل الأثري عبد الله بل عمر بل لحصاب رضي لله عنهما، هاجر وعمره عشر سبل. وكان مل أكثر الصحابة عبادة ورهلاً والباعاً للرسول ﷺ وهو مل لمكثرين في الروايه الله في مستند الإمسام أحمسة (١٩٦٦) حديثاً الرفي رضي الله عنه سنة ١٧٣هــــ

غر في برجمته الاستعاب لابن عبد الدر (٢ ٢٤١)، الإصابة لابن حنجر (٢ ٣٤٧) الدكرة الحفاظ للدهيي (١ ٣٧)

⁽٣) رو ٥ لنحاري في كتاب موافيت الصلاة، باب السمر في لفقه و خير بعد العشاء رقم لحديث (٥٦٦) ورواه مسلم في كداب قصائل الصحابة، باب قوله ﷺ [لا تأيي مائه بسه وعلى الأرض بفس منفوسة ليوم] رفسم خديث ٤٦٠٥) بدول لفظة (ليوم)

⁽٤) (وهل لباس) أي عنظود، أو يوهمواء أو فرخو، أو بسو، والأول أقرب كمت قبال ابسل حجر في فستح لباري (٩٥/٢)

ويوافقه رواية أبي سعيد^(۱): (لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم)،
ورواية جابر^(۱): (ما من نفس منفوسة اليوم يأتي عليها مائة وهي حية يومئه.)
رواهما مسلم^(۱)، وروى عن جابر أيضاً: أن ذلك كان قبل موته ﷺ [بشهر]^(۱).
(وسببُ الوضع) للخير بأن يكذب على النبي ﷺ (افْتِرَا) بالقصر للورن، أي أساب الوضع في مليه اقتراباً بالقصر للوزن أي قصد افتراء عليه ﷺ كوصع في مليه المناهمة.

قال حماد بن زيد^(۱): وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعـــة عشـــر ألـــــ حديث، منهم عبد الكريم بن أبي العَوجاء^(۱) الذي قتل وصُلب في زمن المهـــدي

⁽١) عو: الصحابي أبو سعيد الخدري، سعد بي مالك بي سنان الأنصاري الخررجي، ولد قبل الهجرة بعشر سبير، وردّه البي ﷺ في غروة أحد لصغر سنّه، وشهد ما بعدها. وكان من للكثرين من الحديث، له في مسند الإمام أحمد (٥٥٨) حديثً. وكان من فقهاء الصحابة وثمن لا تأخذه في الله لومة لائم. توفي رصي الله عسمه سسنة ٥٧هـــ. عفر في ترجمته: الاستيعاب (٤٧/٢)، أسد العابة (٢٨٩/٣)، الإصابة (٢٥/٣).

 ⁽٢) هو: الصحابي حابر بن عبد الله بن حرام الأعصاري، من فقهاء الصحابة وعلمائهم وأحد المكثرين من رويسة
 احديث، له في مستد الإمام أحمد (١٢٠٦) أحاديث، توفي فلله سنة ٧٨هـ، وقد حاوز التسعين عامًا.

انظر في ترجمته: سير أعلام التبلأء (١٨٩/٣)، أُسد الغاية (٦/٦٥٦)، مشاهير علماء الأمصار لابن حيان (ص١١). (٣) في الكتاب و لباب السابقين، يرقم (٤٦٠٧، ٤٦٠٨). وفي نصل للوضع حديث حامر الفادم.

⁽٤) لم ترد في ().

⁽٥) الزناديّة: جمع زسايق، وهو لفظ عارسي معرّب. وقال ثعلب: العرب لا تعرف كلمة (وتديق). وكانت هسده الكلمة تطبق في العالمب على من يعتنق المحوسية باطبة والإسلام ظاهراً، ثم توسعوا فيها فاطلقوها عنى الإباحي والملحد الذي لا دبى له. وظهرت الرباديّة بخطرها الشديد في العصر العباسي الظرا لسال العرب (١٠٢/٢٠)، القاموس الحيط (٣٥٣/٣)، يحموع فتاوى ابن تبدية (١٠٣/٣٢).

⁽٦) هو حماد بن ريد بن درهم الأردي البصري، الحافظ الشت، وهو يلا براع من أنمة السلف وانقس خمصاط وأعدهم، مع أدب وقعه وسعة علم. قال ابن مهدي: أثمة الناس في زماهم أربعة: سمال ومالك و لأبر عسي وحماد بن يربد توفي سنة ١٧٩هــــ انظر في برجته: سير أعلام النبلاء (٤٥٦/٧)، تذكره الحماظ (٢٢٨١)، حمية أول ع و (٢٥٧/٦) والأثر رواه المعقيقي في الضعفاء الكبير (١٤/١)، وقال العراقي في العيست اهسامع (٤٨٣/٢). "وكم وضع بعد رمن حماد بن زيد؟!"

⁽٧) هو عبد لكريم بن أبي العوجاء، خال معن بن زائده. قال عنه الذهبي: رنديق مفتر. وقال ابن عدي ١٨ خد مصرب عنقه دل لقد وصعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرّم فيها الحلال وأحلل الحرام فتله ، صده أسم البصرة بحمد بن سلمان العباسي، بعد المستين ومائة. انظر في ترجمته: ميزان الاعتبدال (١٤٤/٢)، سبب البرن (١١/٤)

أبي عباس^(۱).

أو (نسيّ) من لراوي لما رواه، فيدكر عبره طاباً أنه المروي أو (غَلَطْ) منه سأن يستق نسانه إلى غير ما رواه، أو يصع مكانه ما يظل أنه يؤدي معناه، والواقع حلافه، (أو غيرُها) كما في وضع بعض لوصّاعين أحاديث لنترغيب في الطاعة، والترهيب عن المعصبة (قلتُ) متعقباً على الأصل في ذكر الغير بأن أساب الوضع هي (الثلاثة) "الأول (فَقَطْ) لدحور العير في لافتراء، وقد أشرت إلى دفع هذا لتعقيب بما صرحت ثَمَّ تبعاً للمحقق (") من قولنا تنفيراً الح، وهسا للترعيب

وقد بقى من الأسباب: الارتزاق، والاحتراف، و لانتصار للآراء (٤)، بعم صوَّب السيوطي حصر الأسباب في اثبين: الافتراء، والعلط، قال: لدحول السياد في لعلم، ودحول غيرها في الافتراء (١).

⁽⁾ هو لحسفة معاسي، محمد ل عبد «لله -أي جعفر النصور بن محمد علي بن عبد الله بن عبس بس عبد لطنب عاشي أبو عبد الله، ويقال أبو «بعباس نسبة لنعاس بن عبد عطلب، بولى خلافة بعد أبيه لمصدور سنه ١٥٨هـ كان شديد «بوطأة عبى «رادقه «بابن ظهرو في فارس وفي بعر في وأنشأ ديوان يفال اليوان أراد عبى به رئيساً وأبوضي وي عهده بتشديد «بوطأه عليهم» ولم يكتف عتبهم باستلاح، بل شجع معربه عبى منافشتهم وأخدهم بالحجة، فمصوا في ذلك بحمة ونشاط وهو أول من أمر بنصيف الكسب في لود عبى الرادة و سحدين، ويوان من أقام اليويد بين مكة واليمن بوفي مسموماً سنه ١٩٩ه

انظر في برحمته سِدية والمهاية (١٦٦ ١٠)، تا يح بعدد (٥ ٣٩)، دريح تختب، (ص ٢٣٩). بوفي باوفيات (٣٠٠ ٣)

ر ۲) في (أ) الشلا^عة

⁽٣) نظر شرح انحلي (٢ ١٧٨)

⁽¹⁾ عضر في بدال أستاب وضع الأحديث

سريب . وي (٢ ٣٣٢)، سكت عني كتاب اين الصلاح محافظ بن حجر (٢ ٨٥١). خصص عسوم خديث لابن كثير (ص ٧٨)، الإه ج (٢ ٢٩٨)، البحر الحيط ٤ ٢٥٥)، محصول (٤ ٣٠٥)، مسسريه الشريعة المرفوعة عن الأحد الشبيعة لموصوعة لأي حسن الكناي (١١١)، برهة النظر شرح نحسة الفكر (ص ١١١)، مصامة اين الصلاح (ص ٩٨)، الموصوعات لابن خوري (٢ ٣٦ فوتح أرجموب (٢ ٢٧٢

⁽٥) همه ورفه (۹ ٪) می ب

عر لإحكام الأمدي (۱۰/۲)، شرح العصد (۲۰۰)، عايه دوصول (ص ۹۶)، المسوده لآل تيمبه ص (۲۳۲)، سرح نقيح لعصول (ص ۳۶۷)، شرح لكوكت المير (۲۰۹۲)، الشيف المسامع ۲۰۳۲)، رائده العجول (ص ۸۱)

نظر شرح الكوكب الساطع (٢٩٩٩)

بقي أن الناطم [كالأصل] (١) دكر سب الوضع في أثناء أقسام المقطوع كذب. ولو أحره إلى استيفائها لكان أولى كما نبه عبيه العرافي (١). ولقد أحسن السيوطي فأخره في كوكبه عبها(٢).

ثم ذكر الناظم بقية الأقسام فقال:

حَبِرُ مَنْ رسالة قَسَدُ ادْعَسَى مِنْ صادقٍ وما أُولُوا التسدقيقِ

بكذبه على الصحيح قُطِعَا بغير معجز أو التصديق قَدْ نَقَبُوا عنهُ قَلَمْ يوجد....

(بكذبه) أي الخبر (على الصحيح) والباء متعلق بقوله (قُطِعًا) يعني ومن المقطوع بكذبه على الصحيح (حبرُ مَنْ رسالة قَلْ ادّعى) أي قول من ادعى رسالة، أنه رسول الله إلى الناس (بغير معجز أو) بغير (التصديق، مِنْ صادق) أي نبي معلوم النبوة قبل هذا المدعي للرسالة في دعواها، ومعنى الكلام بغير واحد منهما كما في: ﴿ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (أ) فمع تصديق الصادق لا يحتب جالى إظهار المعجزة؛ وذلك لأن الرسالة عن الله تعالى على خلاف العادة والعددة والعدادة تقضي بكذب من يدّعي ما يخالفها بلا دليل، وقيل لا يقطع بكذبه؛ لتجويز العقل تقضي بكذبه؛ لتجويز العقل

جبر مدعي
 الرسالة من غير
 معجزة قبل بعثة
 محمد ﷺ

^{(1) 3} fe (1).

⁽٢) ، نظر: لعيث نضامع (٤٨٢،٢).

⁽٣) عبر: شرح الكوكب لساضع (٢ ٢٩٧).

⁽١٤) سوره لإساء لاية (٢٤)

⁽٥) انظر حاشيه لبدي (٢ ١٧٨)

⁽٦) النظر حاشية السعد لتعتبراني على انعصد (١ ٥١)

عس الأمر نقبض ذلك الحكم، وإن كان من الأمور المكتة، كما إذا شاهد حركة ريد؛ فإنه لا يجوز البتة في ذلك الوقت كونه ساكناً، فالعلوم العاديّة مـــــــ هدا القبير، فقول المقابل: "لتجويز العقل" الخ، إن أراد أنه يجوز دلك بمعنى أسمه ممكن في دانه، فلا كلام لنا فيه، وإن أراد أنه يجوز أن يكون هو الواقسع عقـــلاً فمتوع.

2 - وحسسديث الدي لا يوجسك عند أهل اخليث ولا في كتبه. وبذلك يُعمم أنه لا حاجة إلى ما بحثه جمع؛ من أن هدا مفروض فيما قبل بعثـــة نبينا ﷺ الكلام في القطع بكذبه وعدمه بالنظر للعقل المستند للعادة فستأمل. ومن المقطوع بكذبه على الصحيح (ما) أي الحديث الذي (أولوا) أي أصحاب (التدقيق) من الرواة، أي كل فرد فرد عن ينسب له رواية الحديث غير من سمعناه منه (قد نقبوا عنه) أي فتشوا عن ذلك الحديث (فلم يوجد) في بطون الكتب.

رواته وبعضُ مَا عَنْ احْمَلاَا(٢) لـــدى به تواتراً خـــلاف الرافضــــة وخَبُرُ(") الآحاد الدواعيّ ناهضة

ولا (لدى، رواته) أي في صدورهم؛ لقضاء العادة بكذب ناقله.

وقيل لا يقطع بكذبه؛ لتحويز العقل صدق ناقله(¹¹)، وهذا −كما قالـــه جمـــع− مفروض بعد استقرار الأحبار وتدوينها، أما قبل استقرارها كما في عصر

قد نصوا عنه طم يوحد لذي

⁽١) يشبر إلى ما بحثه الجويلي في البرهان (٣٨٦/١) حيث ذكر أن صورة المسالة فيما قبل بوة محمد ﷺ، وأما بعدها مقصع مكديه بكل حال لثيام الدليل القاطع على أنه لا نبي بعدد.

و نظر لبحر غيط (٢٥٥/٤)، تشتيف للسامع (٩٤١/٢)، الآيات السات (٣٠٠/٣)، حاشب لعطب (٢/٦٤١)، تقريرات الشريسي (٢/٨٧١).

⁽٢) ورد البيت في همع الهوامع (ص ٢٥٦) هكذا

⁽٣) في همع الهوامع (ص ٢٥٦): وحيث.

⁽٤) نظر: حانسة السابي (٢/١٧٩)

رويه بعض خبر عن أحملنا

الصحاية ، فيجوز أن يروي أحدهم ما ليس عبد عيره، كمب قالبه الإمام الراري (١).

وبذلك يجاب عن قول أبي حازم (٢) لسرهري (٣) وقد قال في حديث لا أعرف المحمطت حديث رسول الله علي [كله] (٤) قال: لا. قال فيصفه ؟ قال: أرجو قال: المحمل هذا في النصف الذي لم تحفظه (٩) فإن ذلك قبل تدوين الأحبار في الكتب نعم استشكل بأن غاية التنقيب عدم الوجدان، فكيف ينتهض دلك قاطعاً في عدم الوجود، وإنحا قصاراه ظن غالب يُوجب أن لا ينتفت إلى ذلك الحبر. وأيّد بأن الاستقراء الناقص لا يفيد القطع، والتام متعذر أو متعسر (١).

لكن أجاب بعضهم: بأن المراد أن العقل يقطع بكذبه مستندًا لقضاء العادة، وإن جاز وقوعه في نفسه نظير ما تقدم، فيتأمل(٧).

⁽١) انظر اخصول (٤٢١/٤).

وسيقه إليه أبو لحسين البصري في المعتمد (٧٩,٢)، وقال القرافي في شسرح تنقسيح الغصول (ص ٣٥٦): "يشترط استيماب لاستقراء بحيث لا يبقى ديون ولا راو إلا وكشف أمره في جميع أقطار الأرص، وهو عسير أو متعلر"، ونقل الزركشي تحوه عن ابن دقيق لعيد.

انظر: البحر المحيط (٢٥٢/٤)، تشبيف مسامع (٢/٢٤)، الغيث الهامع (٢/٤٨٠).

⁽٢) هو سيمة بن دينار، أبو حارم المديني الإمام القلبوة المحدّث، ولد في أيام ابن الزبير ال بن عمر قان ابن حزيمة: لم يكن في رمانه مثنه. وقان عبه عبد الرحم بن زيد: ما رأيت أحداً، الحكمة أقرب (لى فيه من أبي حازم، ومن كلماته: إذ رأيت ربك يتابع عمه عليك وأنت تعصيه، فأحدره، وإذا أحببت أخدً في الله، فأقل عدملت في دياه. توفي رحمه الله سنة ١٤٠٨هـ، وقين ١٣٥٠.

انظر في ترجمته: سير أعلام لنبلاء (٢١٦٩)، حبية الأولياء (٢٢٩/٣)، تذكرة الحفاظ (١٣٣٢).

رة) لمُ تُرِه فِي (ُ)

⁽٥) انظر تدریب او وي سيبوطي (٣٢ ١١)

⁽٦) انظر الأيات اساب (٢٧٠ ٣)

⁽٧) انظر المصدر انسابق (٢١٢٢)، نفريزات الشربيني (٢ ١١٧٨)

۵- الأحاديث
 سروية على الإقام

(و) من المقصوع بكذبه (بعض مَا) أي خيرً على الإبجام (عَنْ) نبينا (أَحْمَدًا) الله لأنه روي عنه أنه قال: (سيكذب علي فإن كان هذا الخير صحيحاً فلا بد من وقوعه لامتناع الخُلف، وإلا ففيه كذب عليه، قال جمع: وهمذا الحمديث لا يعرف (١).

۳- الخبر المنقول آحاداً مع توفر الدواعي عني نقله معواتراً (و) من المقطوع بكذبه (خبر) بسكون الباء للوزن (الآحاد) أي الحبر المنقسول آحاد، (للواعيُّ ناهضه) بحيث تتقوم (على وتتوفر (به) أي على نقله (تواتراً) إما لغرابته؛ كسقوط الخطيب على المنبر، أو لتعلقه بأصل مسن أصسول السدين؛ كسنص عبى الإمامة، فعدم تواتره دليل على كذبه (خلاف الرافضه) (ه) في قوهم لا يقطع بكذبه، وادّعوا صدق ما رووه في إمامة على الله نحسو: (أنست

⁽١) قال ابن لسبكي في الإيماح (٢٩٨/٢). "هذا الحديث لا يعرف، ويشبه أن يكون موضوعاً" وقال العجلوي في الايمان المعلوي في كشف خداء (١٩٥/١) "قال ابن الملش في تخريج أحاديث البيضاوي: هذا الحديث لم أرم كدنت"

 ⁽٢) رواه مسمم في لمقدمة، بات النهي عن الرواية عن الصعفاء والاحتياط في تحملها رفم الحديث (٧)

⁽٤) 🕻 👌، تمرم

⁽٥) سموا بالرافعة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، أو لأهم رفضوا زيد بن على بن الحسين حين سألوه عن أبي بكر وعمر فأتي عبيم وقال: شما وزيرا جدي، فانصرها عنه، فقال لهم: رفضتموني؟ فيقال: إهم سموا الرافعية لقرل ربد هم رفضتموني وهذا الأرجح في سبب التسمية. وهم من الشعة الدين يعلون في آل البيب، وكنهم معمول على أن البي عليه تعلق على استحلاف على فيهد.

نظر معالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (أ/١٥)، الفصل في لللل والنحل لابن حرم (١٧٩/٤)، مس والنحز للشهرمتايي (ص ١٦٢).

الخليفة من بعدي) (١) مشيهين له بما لم يتواتر من المعجزات؛ كتسبيح الحصى ١، وحنين الجذع (١)، وتسليم الحجر (١).

ورُدّ: بأن هذه كانت متواترة (٥)، لكن استغني عن تواترها الآن بتواتر القرار، علاف ما يدكر في إمامة على في قإنه لا يعرف أصلاً، ولو كان لما حمي على المصحابة الذين بايعوا أبا بكر الصديق بالخلافة، منهم سيدنا على في، ولو ك عاماً بذلك احديث لم تحل له المبايعة لأبي بكر، وكانت مبايعته غير منعقدة، ورن لم يعدم به لزمه جهله بسنة الرسول في فقد نقصه الروافض من حبث كملوه (١).

 ⁽١) قال عنه الدهبي في ميزان الاعتدال (١٣٧/٤): "موصوع".
 ر نظر: اللآلي للصنوعة (٣٢٦/١)، الموصوعات (٣٧٤/١).

⁽٢) روء بن أي عاصم في كتاب السنة (٢/٥٤)، ورواه الهيشمي في مجمع الروائد (٢٠/٨) كتاب علاسات السوة، باب تسبيح الحصى وقال: رواه البرار بإسادين، ورجال أحدهما ثقات، وفي بعصهم صعف وقال في بالسادين، ورجال أحدهما ثقات، وفي بعصهم صعف وقال كثير "بساده ليس بداك". انظر: تحمة الطالب عمرفة أحاديث مختصر أبن الحاجب لابن كثير (ص ١٥٣).

⁽٣) روه أبخري في كتاب الماقب، باب علامات النبوه في الإسلام. وقم الحديث (٢٢١٩)

رع) رو ه مسدم في كتاب قصائل النبي ﷺ، ياب فضل النبي ﷺ وتسليم الحمر عليه قبل السسوة ﴿ فَسَمَ خَسَدَتُ (٢٣٧٧)

⁽ه) عَايَة الرَّرِقَة (٤١٩) من : أ.

⁽٦) انظر ليرهان (٢/٠٨٠)، الإحكام (٢/١٤)، المحصول (٢٨٨/٤)، شرح تنفيح الفصول (ص ٣٥٥)، عابة لوصون (ص ٩٥)، الإيجاج (٢٩٥/٢)، نشتيف للسامع (٩٤٣/٢)، البحر المحلط (٢٥٢/٤)، سرح اعسى (١٨٠/٢)

[أنواع الخبر المقطوع بصدقه]

بعض الذي يُعْزَى لِطَه النَّبَـعُ نَبَا عِمَا⁽¹⁾ الحَسُّ لَهُ جَاْ مَأْخَــذَا

أو صِدْقِهِ كخبرِ الصادقِ مَسعُ تـــواترُ المعـــني أوِ اللفـــظُ وذا

(أو) جُرم بــ(صدقه) [أي](٢) الحير، فهو معطوف على قوله: "إما بكديه أول ١- احبر السوم الأبيات. كانذي عُلم بالضرورة مثل: الواحد نصف الاثنين، أو الاستدلال مثر: العردة العردة العددة.

و (كخبر الصادق) أي الله تعالى لتنـــزهه عن الكذب، ورسوله رضي العصمته عن ٣- مر الصادق الكذب.

قيل: وخبر أهل الإجماع^(٣)؛ لأنه حجة.

قال الولي العراقي: واعتُرض عليه: بأنه إن أريد حجة قطعية (١) -كما صرح بـــه الآمدي هُنه فهو مخالف لقوله ولقول الإمام أنه ظي (٥)، وإن أريد أنه حجة ظنية فالظن لا يفيد القطع (١).

⁽١) في عمع الهوامع (ص ٢٥٨): عبر الحس.

^{·(}f) 与天亡(f)

 ⁽٣) عرّف ابن السبكي الإجماع بأنه النفاق بجتهدي الأمة معد وفاة محمد في ي عصر، على أي أمر كان. لظمر:
 جمع الحوامع (ص ٧٦)، وسيأتي ذكر يقية القيود في التعريف إنشاء الله في أول مبحث الإجماع مس همماه الرسالة.

⁽٤) القصع: يممئى الجرم والعلم واليقين. وهو: اعتقاد الشيء بأنه كدا، مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا كذا مطابقاً الواقع غير ممكن الزوال. الظر التعريمات (ص ٢٥٩)، المصياح المير (ص ١٩٤).

⁽٥) أي أن إجماع حجة ظية، كما هو رأي الرازي والآمدي. انظـر: المحصـول (١١٤/٤)، الإحكـام (١٢،٢)

وانظى خلاف بيقير، وهو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض. انظر: التعريف ان (ص ١٤٤)، المسساح المبير (ص ١٤٧)

 ⁽٦) عطر. العيث الهامع (٤٨٣/٢).
 وقار من لسبكي في الإنجاج (٢٨٢/٢): "وهذا إنجا عند من يقول إن الإجماع قطعي، وأما مس يفسون إنه طبي، فهو ينازع في إفادته العلم".

۲- بعض انسوب إن ابرسول 粪

رَمَعْ) أَي و (بعض) الحديث (الذي يُعْزَى) أي ينسب (ل)نبينا (طَه المُمَثَّبَعْ) إلى وإن جهلنا عين ذلك الحديث بالنظر له في ذاته.

\$ – ،نتواتر بواعد بعظي وهموي والمتواتر (۱) (تواتر المعنى أو اللفظ) (۱) أي الحير الذي بلغت رواته حد النواتر، سوء كان التواتر لفظياً (۱): وهو ما اتفق رواته على نقل قضية واحدة، أو معنوياً (۱): وهو ما اتفق رواته على قضايا بينها قدر مشترك، كما إدا أحبر وحد عن حاتم (۱) أنه أعطى ديناراً، وآخر أنه أعطى فرساً، وآخر أنه أعطى بعيراً،

الظر: القاموس اغيط (٢/٤/٢)، لمنان العرب (٥/٢٧٥)، المصباح المبر (ص ٢٤٩).

والمتواتر صطلاحاً: (عير جمع يُعتبع تواطؤهم على الكدب، عن محسوس) وهذا تعريف ابن انسبكي في جمسع المعوامع، وأقرّه الشارح،

وفرِّق لآمدي بين التواتر والمتواتر. فالتواتر: هو تتابع الخبر عن جماعة، مفيداً للعلم بمحبره.

والتواتر، هو عبر جاعة مقيد بنفسه للعلم يمحره.

وقال القرافي في تعريف المتواتر: هو عبير أقرام عن أمر محسوس، يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة. وقال الجرحاني: هو الخير الثابت على ألسة قرم لا يتصور تراطؤهم على الكذب.

وانظر تعريف الخبر المتواتر في: جمع الجوامع (ص ٢٥)، الإحكام للآمدي (١٤/٢)، شرح تنقيح لعصول (ص ٣٤)، لتعريفات (ص ٩٦)، شرح العصد (٥١/٥)، المحصول (٢٢٧/٤)، تيسمر التحرير (٣٠٣)، فسو تح الرحموت (١٤/٢)، غاية الوصول (ص ٩٥)، لمصول السرخسي (٢٨٣/١)، تحاية السول (٢ ٦٦٦)، تقريب لوصول (ص ٢٨٥)، البحر المحيط (٢٢١/٤)، شرح الكوكب المنيز (٢٢٤/٢)، إرشاد الفحول (ص ٩٨)، يبهم النظام (٢٢٢/١)،

(٢) ينقسم المتواثر باعتبار متنه إلى قسمين: المتواثر اللفظي، والمتواثر المعنوي.

(٣) وهو ما اتفق فيه الرواة على اللفظ والمعي، ويسمى أيضاً: المتواتر القطعي، مثل تواثر الفرآن الكسريم، ومشس
 دديث الصحيحين: (من كذب علي متعمداً فليتبؤا مقعده من الدار) فإنه قد نقله من الصحابة لحم معسم،
 رواه البخاري (٢١/١١)، ورواه مسلم (٢٧/١).

رع) وهو ما نفق هيه الرواة على معتاه دون ألفاظه، وذلك كأحاديث الشفاعة، أو الحوص، أو الصداط، أو المراء، ومثل شجاعة على فتلج، وستحاء حاتم الطائي، فإن الأعمار وإن اختلفت، لكنها نشتمل على معنى مستدك يسه بعريق التصمر أو الالترام.

(٥) هو حائم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج، الطائي القحطاني، أبو عدي، قارس، شاعر، حواد، بصرب لشبر
 عبود، ركان حيث ما مول عرف منزله، وإذا قاتل غلّب، وإذا سئل وهب، وإذا أسر أطلق، كان من أهل تحد
 وقسّم ماله يضع عشرة مرة. أرّخو وقاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي ﷺ.

مطر في مرحمته. الشعر والشعراء لابن قتية (١٥١/٢)، قليب ابن عساكر (٢٠/٢٤)، الأعلام (٢ ١٥١)

 ⁽١) «نواتر لعة. لتدبع، وقبل. تتابع أشباء بينها مهلة، ومنه قوله تعسالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسُلْنَا رُسُلُنَا تَــُشُرُ ﴾ "مسورة المؤسون" الآية (٤٤)"، وهو يمنئ الواحد بعد الواحد يقترة بينهما.

وهكدا فقد اتفقوا على معنى كلي وهو الإعطاء، فهو بقطع النظر عن متعلقه متواترة (١).

ثم أحد يتكم على التواتر القطعي فعرفه بقوله (وذا) التوانر اللفطي (بَا) لقسب الممرة أعًا، أي خبر (بما الحسُّ لهُ جَاْ مَأْخَذَا) أي عن شيء محسوس.

فال الوبي العراقي: هذا يدل على أمرين؛ أحدهما: أن يكون عن علم لا ظمر والتابي: أن يكون علمهم مُدركاً بإحدى الحواس الحمس، هكذا دكره الإممام فخر الدين (٢)، والآمدي (٢)، وأتباعهما (٤).

وذهب القاضي أبو بكر وغيره من المتقدمين، وتابعهم إمام الحرمين^(ه)؛ أن المعتبر أن يكون ذلك ضرورياً سواء كان عن حس أو قرينة، فلو أخبرو؛ عن نظر لم يفد العدم؛ لتفاوت العقلاء في النظر^(١)، ولهذا يتصور الخلاف إثباتاً ونفياً.

⁽۱) مغر شرح المحلي (۱۸۱/۲)، تقريرات الشمريدي (۱۸۲/۲)، تشمست المممامع (۹٤٥١٣)، الإحكمام ملاّمادي (۲۰/۳).

⁽٢) انظر: الحصول (١٤/٨٥٤)

⁽٢) انظر: الإحكام (٢/٥١).

⁽٤) كانعرالي، وابن قدامة، والطوفي.

عظر: المستصفى (١٣٨/٢)، روصة الناظر (١/٢٥٦)، شرح مختصر الروضة (٨٧/٢).

⁽٥) نظر: الرهان (١/٢٦٩).

⁽١) و لجوار الحطأ في الاجتهاد، كإخبار الفلاسمة بمدم العالم.

من عدد تُحيلُ عادةُ البَشَرِطْ والعلمُ آيةُ اجتماعِ ما شرطْ وفقْ الصحابِ ولهُ القاضْي جَنَحْ في الحَمْسَة القاضيْ عَدَاهُ وَقَعَا في الحَمْسَة القاضيْ عَدَاهُ وَقَعالُ

أَنْ يتواطؤا على كذَّب الحَبَّوْ فيه (١) وما أربعةٌ فَيها صُّبطْ ومَا عليها زادَ مُطْلَقًا صَـلُحْ

وقيّد الإحالة بالعادة -وهو من زيادته- لأن التحويز العقلي بدون نظر إلى العادة لا يمتنع، (و) إن بنغ العدد ما عسى أن يبنغ.

والجمهور على أنه لا يشترط فيه عدد معين (٢)، ير ضابط ذلك (العلم) أي لا ينترط بي حصوله من خبر بمضمونه، فمتى أفاد خبرهم العمم من غير قرينة انضمت إليه فهو (آيةً) أي علامة (اجتماع ما شُرِطٌ، فيهِ) من كونه خبر جمع، وكوهم بحيث يستحين تواطعهم على الكذب، وكونه عن محسوس، وإلا فلا.

ولا خلاف أنه لا يكفي في عددهم ثلاثة (ع) اختلف في الأربعة؛ فقيل: يكفي (٤)، والأصح لا يكفي أيضاً كما بينه بقوله (ما أربعةٌ فيهم طُسبِطُ، أي

⁽١) في همع هوامع (ص ٢٥٨): (له)، وهو النواقق لسظم في (ب).

 ⁽۲) نظر في بيان قول الجمهور بعدم اشتر عدد معين للحبر المتواتر، وأن لتحديد تمكم لا دنين عليه، ومناقشة القائمين باشتراط لعدد:

[،] لإحكام للآمدي (٣٩/٢)، المحصول (٤/٥/٤)، شرح تنقيع العصول (ص ٢٥١)، إحكام القصول الساحي (١/٥٢)، تيسير التحرير (٣٤/٣)، مناهج لعقول للسمرقندي(٢٢١/٢)، المستودة (ص ٢١٢)؛ شسرح الكوكب بندير (٣٣/٢)، روصة الناظر (٢٥٧/١)، شرح اللمع (٢٩٨/٢)، فواتح الرجموت (٢١٣/٢).

 ⁽٣) حكى بن برهان الإجراع على أن الأربعة ليس من العدد بنواتر، ونسبه بن السبكي سشافعية، ولكسن نفسان انقاضي أبر يعنى، وأبو الخطاب عن قوم أن العدد الذي يحصل به لتواتر اثنان.

ووصف طرد؛ ي هذه القول بأنه صعف حدً. بن ساقط، و خاصل أن حكايه الإجماع فنها نظر، وكسدا تلني الخلاف الذي ذكره الشاوح، بل في المسأنة محلاف، ولكنه ضعيف جدً.

الصر: الوصدل إلى الأصول (٢ ١٤٧)، لإنه ج (٢٩١/٢)، جمع الحوامع (ص ٢٥)، العلمة (٣ ٥٩٨)، التمهيد (٣ ٨٨)، التحيير شرح لتحرير سعودوي (٤ ١٧٨١)

⁽٤) لأه بيَّمه الرما

لتوادر من حيث العدد، وأما من حيث الحال فيكفي كما في حال الأئمه الأربعة ولحله و لحله و الأربعة مثلاً، بل من حيث الحال يكفي الواحد فيكون محسيره باعتسار حله مقدماً عنى حبر ما، كحبر سيدنا أبي بكر، والإمام الشافعي رضيي الله تعلى عنهما؛ فإنه يفيد الحزم أكثر من إفادة ذلك بعدد التواتر، لكن دلك مسل جهة حال المحبر وجلالته، لا من جهة العدد، تأمل، كدا في العطار (١٠٠٠).

(وِفْقُ الصحابِ) أي أصحابنا الشافعية على ما حكاه عنهم ابن السمعاني (٢٠٠٠ لاحتياج الأربعة عندهم إلى التزكية فيما لو شهدوا بالزناء فلا يفيد قولهم العلم، ولو اكتفى بذلك لاستُعْنِي عن تزكيتهم (٣).

(ولهُ) أي هذا القول (القاضيُ أبو بكر الباقلاني (جَنَعُ) أي مال، بل جزم بسه كما ستأتي عبارته (وما عليها زادَ) أي وما زاد على الأربعة (مُطْلَقاً) أي من غير ضبط بعدد معين (صَلُحُ) لأن يكفي في عدد الجمع في المتواتر.

لكن (في الخَمْسَةِ القاضي) أبو بكر (عَلَمَاهُ) أي حدّه (وَقَفْ) حيث قال: أقطـــع بأن قول الأربعة لا يفيد، وأتوقف في الخمسة^(١).

وقد اعترض عليه: بأنه كما تجب التزكية في الأربعة من شهود الزنا، تجـــب في الخمسة، فلا وجه لنحزم بعدم الإفادة (٥) في الأربعة، والتردد في الخمسة (١).

⁽١) مغز: حاشية لعطار (١٤٨/٢).

⁽٢) نصر: قواطع الأدلة (٢/٣٣٨).

⁽٣) نظر، السودة (ص ٢١٧)، تشبيف المسامع ٢/٩٤٧)، البحر الهيط (٢٣٢١٤)، غاية الوصول (ص ٩٥).

⁽٤) غر النص هن تفاصي في: مجمع الجو مع (ص ٩٥)، البرهال (٢٧٠/١)، المحصول (٢٩٠١٤)، البحر المحسيط (٤) مرح للفيح المصول (ص ١٥٣).

و٥) هاية الورقه (٤٢١) من

⁽¹⁾ انظر المحصول (٤ ٢٦٣)، المحصيل من المحصول (٢ ٢٠٣).

وله أن يحيب: بأن الحمسة قد تفيد، فلا تحب التركية، وقد لا تفيد، وما داك إلا كدب واحد لا أقل، فلا بد من البركية لتعلم عدالة الأربعة وصدقهم، محسلاف لأربعة فإنه إذا كذب واحد منهم لم ينق نصاب شهادة الريا(١).

عم أحيب عن أصل الاستدلال: بالفرق بين الشهادة والحبر، إد لشهاده أضيق القوة البواعث عليها من الطمع والاهتمام بأمر الحصومات، واحتماعهم على الشهادة دون الخبر مظلة التواطئ، فليتأمل (٢).

أبو سمعيد الأقسلُ الضمعُفُ وقيلَ الأَرْبَعُ مونَ والسَمَعُونَا

وقيلَ الاثنا عشرَ العُشْرُولَا فَلاَثُمِيَّ مَثْ عَشَرُولُا

وقال الإمام (أبو سعيد) الحسن بن أحمد الإصصحري (الأقلُ) أي أقــل العــدد الذي يكفي في التواتر (الضِعفُ) أي ضعف الخمسة وهو العشرة (٢٠)، واختــاره السيوطي في الكوكب.

⁽١) انظر: المحصول (٢٦٤/٤)

⁽٢) انظر: شرح العضد (٢/٥)، الايات البيات (٣ ٢٧٥).

⁽٣) وستندنوه لقوله تعالى ﴿ بِسَّنَ عُشَرَةٌ كَامِيَةٌ ﴾ [سفره ٩٦] فالو احيث وصف العشرة بالكسر ؛ فيكوب مفيدًا لنعلم عظر فواضع لأدمه ٢ ٢٣٩)، لبحر محيط (٢ ٢ ٣) فواتح الرجمسوب (٢ ٢ ٢)، روصله الدخر (١ ٣٥٧)

قال في شرحه: لأكما أول جموع الكثرة وما دوها احاد، وعنى دلك شرطتُ في كتابي "الأرهار المتناثرة في الأحار المتواترة عقريح ما رواه من الصحابة عشرة فأكثر، نتهي ".

قال العطار: وهو واه؛ إذ لا ارتباط بين حروح العدد عن حمع القلة وبين إفسادة العدم، التهي (٢)، وفيه تأمل.

(وقيل) أقده (الاثنا عشر) كعدد القباء (") في قوله تعالى: ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ النَّنَى عَشَرَ النَّهُمُ النَّنَى عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ (الاثنا عشر) فكولهم على هذا العدد؛ ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العسم المطلوب في مثل ذلك.

وقين: أقله (العشرونا) لقوله(٥) تعسالى: ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَلَابِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْشَتَيْنَ ﴾ (٦) فكولهم على هذا العدد ليس إلاَّ الخ(٧).

(وقيل) أقده (الأربعون) لقوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا اَلنَّبِيُّ حَسَّبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اَتَّبَعَكَ مِنَ اللَّ مِنَ المُؤْمِنِينَ ﴾ (^) وكانوا حينفذٍ أربعين (^)، فكونهم على هذا العدد ليس إلا الخ.

⁽١) نظر: شرح الكوكب الساطع (٣٠١/٢)، لأزهار المتناثرة في لأحيار المتواترة للسيوطي (ص ٣).

⁽٢) نظر: حاشية العصار (٢/١٤٩).

 ⁽٣) النقباء جمع تقيب، وهو عريف القوم المقدّم عبيهم لذي يتعرّف أحبارهم، وينقّب - أي يثمّش - عن أحواهم.
 العر: سنان العرب (٧٩٩/١).

⁽١٤) سورة لمائدة. الآية (١٣).

⁽٥) في (أ) كنو 4

⁽٢ سورة الأسال؛ الآية (١٥).

ونسب برزي هذا تقول لأبي هديل لعلاّف من التعترية. الهيمول (٢٦٦/٤).

 ⁽٧) كي بيس إلا لأمه أتن ما بفيد العدم المصوب في مثل دلك، وهذا مراد الشارح بحده العدارة هذا وهذه سنسيأتي لاحقًا، وهو ما يعبّر عنه بالبيسبة. نظر، شرح المجلي (١٨٤/٢)

⁽A) سوره لأعال (ية (١٤)

⁽٩) أي كانو عند نزول هذه الآية أربعين. انظر فتح الفدير بمشوكاي (٣٢٤ ٢

(و) قيل أفه (السبعونا) لقوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبَّعِينَ رَجُلًا لَمُوسَى قَوْمَهُ سَبَّعِينَ رَجُلًا لَمُ مَا العدد ليس إلا الح.

وقير أفيه (ثَلاثُميَّةً) بقلب الهمرة ياء ثم تشديدها للورد (ويضعَّقُ) بكسر ١٠٥٠ ما مين الثلاثة إلى التسعة ٢٠٠٠ (عُشُنُ كعدد أهن بالراس)، وأصاحاب صابوت ٢٠٠٠ فكولهم عبى هذا العدد ليس إلا الخ.

قال جمع: وكل هذه الأقوال ضعيفة؛ لأنا نقطع بحصول العدم من المتواترات من غير علم بعدد مخصوص، وبأنه يختلف باحتلاف القرائن التي تتفق في التعريسف، غير زائدة على المحتاج إليها في ذلك عادة؛ من الجزم وتفسرس آثسار الصدق، وباختلاف طلاع المخيرين على مثلها عسادة؛ كسدَخاليل(٥) المسلك بأحوالسه الباطنة(١٦)، وباختلاف إدراك المستمعين وقطنتهم، وباختلاف الوقايع.

وتفاوت كل واحد منها يوجب العدم بعدد أكثر أو أقل، ولا يمكن ضبطه، فكيف إذا تركت الأسباب(٧)؟.

⁽١) سورة الأعرف: لآية (١٥٥).

 ⁽۲) وقيل غير ذبك، ويستري قيه المدكر والمؤلث، فيقال: بضع رحال، وبضع نسوة. تعز: القاموس الهيط (٣/٥).
 المصباح المير (٢٠/١).

⁽٣) ، نظر: البدية والنهاية لابن كثير (٣٢٦/٣).

 ⁽٤) طائوت منك من ملوك بني غسرائيل، عرج في جنوده، ومن أطاعه من بني إسرائين، وكان حيشه يومند ثلاثمائة بيضعة عشر، وقبر عبر دبث انظر تفسير بن كثير (١ ٣٢٤)، عبد قوله بعسان في فلكمًا فلصل طَالُونُ بِالنَّحْسُودِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

⁽۵) في شرح العصد (۲ ۵۵): (كلخائل)

ر٦) لديه نورقة (٤٢٢) من: أ

 ⁽۷) نصر شرح انعصه (۲ ۵۵)، لإحكام للامدي (۲ ۲۲)، نقرير ب انشـــرييي (۲ ۸۵)، فوطـــع الادــــه
 (۲ ۲۲۹)، لعبث الهامع (٤٨٦،٢). هاية انسول (۲ ۲۷۱)، و لجمهور على تصعيف هذه الأفول

وقد أشار المحقق إلى دلك بقوله بعد تقرير تبك الأدنة: وأجيب بمنع البسية (١) في الحميع، فإنه صادق بمنع أن العلم مطبوب في نفس الأمور المسدكورة في تنسث لأقوال، بن يكفي فيها الظن، وبمنع أن ذلك العدد عنى تسلم أن المصوب هو بعلم في تلك لأمور ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم، بن يحور أن يكون بعرض الحرا كزيادة الاستظهار والاحتياط تأمل (١).

 ⁽١) مرد دسيسيه، أي بيس لمرد سجديد هد المعدد ٣ مدكور في الاياث سسدل بي ٣ إلا لأن هد العدد أفل مـ
يفيد العلم مصوب في خبر المتوتر

⁽۲) ، طر شرح محمي (۱۸٤٢)

[مسائل في شروط التواتر وما يفيد من العلم]

ثُمَّ الأَصِحُّ لِسَيْسَ فِيهِ يُعْتَبَرُ وأَنَّ عِلْمَهُ ضَرِرِياً يُعَسَدُّ بَلْ نَظَرِيْ قُلْتُ الإمامَ الفَخْرَاٰ⁽¹⁾ والآخسرانِ النَظَسرُي فَسَسرَا مُقَدِّماتٍ حاصلاتٍ تُجْتَلَى

هُدَى وَلاَ أَنْ لا يَضُــمَّهُمْ بَلَــدْ قَالَ الإمامان كَمَا الكَعْبِيْ جَرَىٰ(') بَلْ قَالَ ذَا العِلْمَ طــرورياً أرىٰ بِالْـــهُ فيـــهِ تَوقُـــفَ عَلــــىٰ

(ثُمَّ) ذكر مسائل من التواتر فقال:

(الأَصَحُّ) أنه (لَيْسَ فيهِ) أي ي المتواتر (يُغْتَبَرُّ، هُذَى) أي إسلام في رواته، فضلاً لا يفترط إدرواة سوله الإسلام، عن العدالة، فيجوز أن يكونوا كفاراً؛ لأن الكثرة مانعة من التواطئو على ولا علم حواء بد

وخالف في ذلك أبو الفضل عبد الله بن عبدان الهمذاني (٤) من أصحابنا، فشرط فيهم الإسلام (٩).

⁽۱) في همم الموامع (ص ۲۳۰): الحالا.

⁽٢) في همع الهوامع (ص ٢٦٠): الفخرُ لا.

 ⁽٣) نظر قرن الجنهور بعدم الاشتراط في الأحكام للآمدي (٢٧/٢)، الحصيول (٢٩٨/٤)، شيرج عصيه (٥٥/٢)، تيبير التحرير (٣٥/٣)، للسودة ص (٣٣٤)، إرشاد المحول (ص ٩٣)، شرح الكوكسب السير (٣٣٩/٢)

رع) هر أبر لعصر عبد الله بن عبدان بن عبدان بن عبدان، الهمداني، الشافعي، شيخ همدان وفقيهها، ف ب ب ب السبكي كد ثفة ورعاً حليل الفدر. من مؤلفاته: شرح العبادات، شراقط الأحكام بوي سه ٢٣٣هـ مدر في ترجيه، طعات الشافعية (٢٠٤/٣)، شدرات السلف (٢٥١/٣)، طعات الشافعية المحسيبي (ص ٢٢٢)

 ⁽٥) قال ابن القطان: وإنما غلط أبو الفضل لأنه سوى بين ما طريقه الاجتهاد وما طريقه الحير.
 انظر تشبيف المسامع (٩٤٩/٣) وعن اشترط الإسلام أيضاً البزدوي من الحمية، وعراه السسيراري تستعصر لشافعية. انظر: كشف الأسرار (٣٣٢/٣)، شرح اللمع (٢٩٦/٣).

(وَلاً) يعتبر فيه (أنَّ لا يَضَمَّهُمُ أي لا يجتوي الرواة (بَلَدُ) فيحوز كونهم في سدة واحدة، لأن المانع من تواطؤ الكذب هو الكثرة وقد وحدت، خلافاً لقوم (١٠). ألا ترى أن أهل الجامع لو أخبروا يسقوط الخطيب عن المنبر وقت الحطمة لأفساد العلم (١٠).

(وَ) الأصح (أَنَّ عِلْمَهُ) أي المتواتر (ضَرورياً يُعَدُّم بحيث يحصل عند سماعه من ينوار بنيد غير احتياح إلى نظر لحصوله، حتى لمن لا يتأنى منه النظر كالبُله، والصبيان، هذا العلم الطوارة) . قول الجمهور (١٦).

و (قال الإهاهان) أي إمام الحرمين، والإمام الرازي (⁽⁾⁾ هنا (كُمّا) أبو القاسم عبد لله بن أحمد بن محمود البلخي (الكَعْبِيُّ) (⁽⁾⁾ من المعتزلة (جَرَىُّ) أنه ليس ضرورياً (بَلُ نَظَرِيُّ) (⁽⁾⁾ بسكون الياء للوزن.

 ⁽١) منهم السرخسي والمؤدوي. الظر: أصول السرخسي (٢٨٢/١)، أصول قاهر الإسلام البردوي مسع شسرحه
 كشف الأسرار (٢٣/٢٥).

 ⁽۲) القول يجور أن يكون رواة المتواتر من قبل بلد واحد هو قول الجمهور النظر: المحصول (۲۹۸/٤)، فسواتح
لرحموت (۱۹/۲)، الإحكام للآمدي (۲۷/۲)، خاية الوصول (ص ۹۹)، للسيودة (ص ۲۳٤)، شيرح
«كوكب للير (۲/۱۹)، روضة الناظر (۱/۳۹۰).

⁽٣) وهو القول الأول في المسألة. انظر في بيان قول الجمهور:

اللمع (ص ٧١)، شرح تنقيح الفصول (ص ٢٥١)، العدة (٢/٤٤)، مواتع الرحموت (١١٤/٢)، المعتمسة (٨١/٢)، شرح العصد (٣/٢)، المسودة (ص ٣٣٣)، الإحكام للأمدي (٢/٥١)، العدة (٨٤٧/٣)، روصة الناظر (٢/٠٥)، تيسير التحرير (٣٢/٣).

⁽¹⁾ سيأن تحقيق مدهب الإمامين في علم المسألة.

 ⁽٥) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلهي، المعروف بالكمي، من شيرخ المعتزلة، أعط الإعترال عن أبي
 خسين الخياط. وله أراء خاصة في العقائد والأصول، وهو رئس طائمة تعرف بالكميية.

من مؤمماته معالات الإسلاميين، التعسير الكبير، الاستدلال بالشاهد على القاتب. نوفي سنة ٢١٩هـــ عطر في ترجمته: سير أعلام النبلاء (٢٥٥/١٥)، وفيات الأعيان (٢/٤٥)، طعات للعنزلة (ص ٨٨).

ر٦) وهما هو القرر، أنناني في المسألة: أن الخبر المتواتر يقيد العلم النظري، وقد رحمَّع هذا القسول أبسو الحسسين البحري، وإليه ذهب الدقاق من الشاهعية، وأبو الخطاب من الحابلة.

نظر: للعدمد (١١/٢)، الإحكام للامدي (١٨/٢)، المحصول (٢٣١/٤)، المهيد (٢٢٢).

(قُلْتُ) متعقباً على الأصل بأن (الإمامَ الفَحْرَاْ) الرازي لم يقل أنه نظري (نـــلْ قالَ) في المحصول (ذا العلمَ الذي في المتواتر (ضرورياً أرَىُّ)(1) فهـــو مصــرِّح بموافقة الجمهور، خلاف ما عبَّر به صاحب الأصل عنه سهواً(1).

هذا إيصاح كلام الناظم لكن يحتمل [أن] (٢) للإمام قولاً آخر في غير المحصول (١٠). (والآخران) أي إمام الحرمين والكعبي (النظري) بسكون الياء (فَسَّراً) يعي فسر إمام الحرمين كوبه نظرياً، كما أفصح به الغزالي التابع له، أخداً من كلام الكعبي (بأثة فيه) أي انعلم في المتواتر؛ (توقف على، مُقَدِّمات حاصلات تُنجَّتلَى) عسد السامع، وهي المحققة لكون الخبر متواتراً من كونه خبر جمع، وكونم بحيث يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب، وكونه عن محسوس.

لا الله مُفْتَقِدِ إلى نَظَدِرٌ عَقِيبِهِ والآمِدِيُ الوَقْفُ لَظَدِرُ ثَمَّتَ إِنَّ عَنْ دَرُكِ حِسَّ أَخْيَرُوا

(لا الله) اي العلم فيه (مُفْتَقِرٌ إلى نَظَرُ، عَقْيِبه) أي عقيب سماع المتسواتر، فسلا خلاف معنى في أنه ضروري؛ إد توقفه على تلك المقسدمات لا يتسافي كونسه ضروريً؛ لأنه فيس المراد بالمقدمات هي المنتجة للمطلوب حتى تنافيها.

قال الغزالي: الضروري قسمان: قسم من قبيل القضايا السيّ قياســــاتما معهــــا؛ كالعشرة نصف العشرين، ومع ذلك لا يحتاج إلى الشعور بتوسط واستعة مفصية

⁽١) مصر المحصون (٢٣٠/٤) وقال فيه: (العلم الحاصل عميت خير التواتر ضروري، وهو قول الجمهو.)

 ⁽٢) انظر جمع جوامع (ص ٦٦). وقيه قال ابن السبكي : "... وقال الكعبي والإمامان نظري، ونست، مسام
 مخرمين بتوقعه على مقدمات حاصلة، لا الاحبياج إلى النظر عقيبه".

⁽٣) ځ ټرد في أن.

رع) الطهمر أنه ليس له هول آخر، لا سيما وأنه صرّح في كتاب (المعالم) باحتمار قول الجمهور، أن عنواتر يسمم العدم الصروري. انظر: للعالم في أصول الفعه للرازي (ص ١٣٦).

إبيه، مع أنها حاضرة في الذهن فيحصل العلم أولاً، ثم يلتفت الـــذهن إن تــــث نو سعة وقد لا يلتفت إليها، ومنه العلم الناشيء عن المتواتر. وقسم لا واسطة له أصلاً؛ كقولنا: الموجود لا يكون معدوماً.

ويما كان المتواتر من الأول⁽¹⁾؛ لأنه لا بد فيه من حصول مقدمتين؛ إحداهما أن هؤلاء مع كثرتهم واختلاف أحوالهم لا يجمعهم على الكذب جامع.

لئاسة أعم قد اتفقوا على الإخبار عن الواقعة، لكنه لا يحتاج إلى ترتب المقدمتير معط مطوم، ولا إلى الشعور بتوسطهما وإفضائهما إليه، انتهى(٢).

والحصل أن العلم فيه حاصل بخلق الله تعالى بطريق العادة، لا بتوسط المفسدمين وإن كانتا موجودتين، تدبّر.

 ^() هديه الووقة (٤٢٥) من: ب.

⁽٢) انظر المستصمى (١٣٥/٢)، للمحول (ص ٢٣٦).

وحاصر كلام العرائي أن الأقوال متعنق والخلاف لفظي، وكلام الجويني في البرهان بفيد دمث أيصًا، وقال بر السكي "وهذا الذي ذكره العرائي هو الحق، وهو الذي اختاره الإمام وأنباعه، "يعني أن السوائر يميد عسم السروري وأما إمام الحرمين فقد عل البيصاوي عنه أيصاً أنه نظري، وهو صرَّح في البرهان بموعنة الكعني، لك مرّل مذهب الكعبي على محمل يفارب ما ذكره الغرائي..".

ثم قال بن السبكي بعد أن شرح مدهب الغزالي: "قلم يعن الرجل نظراً عقلياً وفكراً صبرياً عسى مصدمات والمستلق بعد أن شرح مدهب الغزالي: "وإذا اتحد رأي إمام الحرمين والعزالي، وكسان هسو رأي لإسده و جمهور، ومرّل مدهب الكعبي عليه كما صنع إمام الحرمين، لم يكن بينهم اختلاف، وهذا التسريل هو الدي يسعي أن يكون"، وقد ذكر الدكتور النملة في كتابه الخلاف اللفظي عبد الأصوليين أن الحسلاف في العدسم الحاصل بالتواتر لفظي (١٩/٣).

عر البرهان (١/٥٧٦)، التلخيص (٢٨٤/٢)، الإيماج (١٨٦/٢)، تماية السول (٢٠/٢) لإحكام للامدي (١٨٠/٢)، تشيف المسامع (٩٥١/٢)، حاشية التعتازاني على شرح العضد (٢/٢٥).

(و) سيف الدين (الآمدي) بسكون الياء ثم حذفها الالتقائها ساكه مسع الام (الوقف نَظُرُ) أي توقف عن القولين الضروري والنظري(١)، وسسقه إليسه الشريف المرتضى(٢).

قال المحقق: لتعارض دليليهما السابقين من حصوله لمن لا يتأتى منه السطر، وتوقعه عبى تلك المقدمات المحققة له من غير نظر، إلى التنافي بينهما^(١).

قال في الآيات: التوقف مع انتفاء الخلاف في المعنى، وانتفاء منافاة أحد السدليلين للآحر مُشكِر، وقوله في الاعتذار عن التوقف مع ذلك "من غير نظـر" اح، إن أراد بعدم النظر إلى عدم التنافي أنه غفل عنه، فهو من أبعد البعيد، وإن أراد أنـه [لم]() يلتفت إليه فكذلك، فليتأمل().

(ثُمَّتَ) لترتيب الذكري، قيل التاء فيه تاء التأنيث لحقت الحسرف وحركست تحفيفاً (إِنَّ عَنْ دَرِّكَ حِسَّ) من نحو مشاهدة أو سمع، فهو أولى من تعبير الأصل: "عن عيان"(١)، لإيهامه القصور (أخبروا) أي أهل الخبر المتواتر كلهم بأن كانوا طبقة فقط.

⁽١) نظر: الإحكام (٢٣/٢)، الهصول (٢٣/٤)، البحر الهيط (٢٤١/٤).

⁽٢) نظر: المصادر انسابقة والشريف للرنصى هو: أبو القاسم علي بن حسين بن موسى القرشي العنوي الحسين. وهو أخو لشريف الرصي. قال عنه الدهبي: كان من الأذكياء المتبحرين في الكلام والاعترال والأدب والشعر، بكنه إمامي جنّف. وقد ست أصحاب رسول الله علية في تواليمه. من مؤلماته: الشاش في الإمامة، السدحرة في الأصول، ينطال العياس. توفي منذ 271هـ ينظاد.

الظر مرجمته في سير أعلام السلاء (٢١/١١)، تاريخ بعلاد (٢/١١)، معجم الأدباء (٢/١٦)

⁽٣) عقر شرح الحلي على جمع الجوامع (١٨٦/٢). وفيه: "من غير نظر إلى عدم السائي بينهما". أي بين السبسر وكأنه يشير إلى أنه إلا وجه للتوقف، إلأن كل دليل يحمل على حال، قلا معارض.

⁽٤) في رب): لا

[,] ٥) انظر * الآبات اليبات (٢٧٧/٢).

 ⁽٦) انظر جمع الحوامع (ص ٦٦). وللراد بالعبان كما قال البناني في حشايته)(١٨٦/٢): الإحسسس محسر مشاهده أو سماعاً - من إطلاق الأخص وأرادة الأعم.

فَهُوَ وَإِلاَّ فَاعْتَبِرْ مَا اَعْتَبَسُرُوا عِلْمٌ لَهُ لِكَثْسَرَةِ العسدَدِ عسنْ زادتْ على شروطهِ قَدْ يَخْتَلِفْ

في كلَّ دَوْرٍ والْقوْيُ الثالثُ إنْ مُتَّفِسَ لَوَالْثُ إِنْ مُتَّفِسِتً ولِقَسِرائنِ ألِسَفُ فَيُحْصُلُ الغُلِمُ لزيدٍ لا عَمسرو

(فهو) واصح لاحتماع القيود المتقدمة (وإلا) أي وإن لم يخبروا عن درك حس؟
مأل كا واطفات، مستند إحبارهم مشاهدة غيرهم، أي إدراكه ذلك المحسوس وهم أحبرو عنه لغيرهم، فلم [يخبر] (١) عن الحس إلا الطبقة الأولى (فاعتبن أي عاشترط (ها اعتبروا) من كونهم جمعاً يمتنع نواطؤهم على الكذب (في كل دورٍ) أي في كل فورٍ) أي في كل طبقة طبقة، ليفيد خبرهم العلم (١)، بخلاف ما إذا لم يكونوا كدبث في عير الطبقة الأولى، فلا يفيد خبرهم العلم.

ومنه يصهر أن المتواتر في الطبقة الأولى قد يكون آحاداً فيما بعدها^(١٦)، وهو محمل نوبر بطب القراءات الشاذة^(٤) كما مر أوائل الكتاب الأول^(٥).

⁽١) في (أ)⁻ مخمروا.

⁽٢) أي أنه من الشروط المعيرة في خير التوانر: إذا لم يخير المخيرون عن مشاهده، بل تقاوا عسن قسوم آبحسرين، و لواجب أن يكونوا في كل طبقة من طبقات السد، جمعاً محيل العادة بواطؤهم على الكدب، وهذا ما يعيّر عنه بو جوب استواء الطرفين والواسطة.

 ⁽٣) (د م بحبر عن درك الحسن إلا الطبقة الأولى، و لم يتوفر الجمع الدين تحيل العادة تواطؤهم على الكدب في كن طبقة، يتعلّب الحير من متوانر إلى آحاد.

⁽٤) أي أن الفراءه الشادة تعلت بواتراً في الطبعة الأولى، آحاداً فيما عداها.

وتعريف الفراءة الشادة عند الأصوليين. هي ما لم ينقل متواتراً.

وبعريمها عند الفراء: هي ما الختل فيه ركن تم الأركان الثلاثة للفراءة الصحيحة، وهي: موافقة العربيه ولسو توجه، وموافقة أحد المصاحف ولو اختمالاً، وصحة السند انظر: البرهان (٤٢٧/١)، أصسول السرحسسي (٢٧٩/١)، النشر في الفراءات العشر (٩/١).

٥٠) في قسم سابق من هذا الكتاب، حقق زميل آخر.

وإذا ثبت العدم بالمتواتر؛ فهل يجب حصوله لكل من السامعين مطلقً (١٠٠٠ أو لا يجب للكر مطلقً ١٠٠٠ أو يقصل في السب؟ أقوال: (والقوي) بسكول لياء، أي الصحيح هو (الثالث) وفاقاً للصفي اهندي (١٠٠٠ (إنْ) كال (علم لله) أي للمتواتر، يعني العلم الحاصل منه (لكَثْرَة العَلَد) في رواته (عَنْ) أي طهر أنه (مُتفقّ) للسامعين فيحصل لكل مسهم (و) إلى كان (لقوائن ألف) أي أسف لقر الرائدة (على شروطه) يعني على أقل العدد الصالح للمتواتر، بأن تكون لازمة لحال الخبر؛ كاتفاق المجمعين على لفظ واحد، وتركيب واحد، أو تكون لازمة لحال الخبر؛ ككولهم موسومين بالصدق، مباشرين للأمر الذي أخبروا به، أو لحال المخبر به؟ ككولهم موسومين بالصدق، مباشرين للأمر الذي أخبروا به، أو لحال المخبر به؟ ككولهم موسومين بالصدق، مباشرين للأمر الذي أخبروا به، أو بعيد لحال المخبر به؟ ككوله أمراً مستغرب الوقوع، يحصل بإخبار أقل عدد، أو بعيد الوقوع فيحتاج أكثر.

⁽١) ودهب إليه القاصي أبو بكر الباقلاي، وأبو لحسين البصري، ووصف الآمدي هذا لقول بأنسه لا سسبين إلى تصحيحه عني إطلاقه.

انظر: المحصول (۲۱۸.٤)، المعتمد (۸۱/۲)، لإحكام (۲۹/۲)، تشيف المسامع (۲/۲۵۳)، روصة لساظر (۳۵۳/۱).

 ⁽۲) هذا القول حكه المهدي، و بن النجار، و لم ينسبوه الأحد.
 انظر: هاية الوصول (۲/۵۱/۷)، شرح الكوكب المئير (۳۲۵/۳).

⁽٣) منظر: تحاية الوصول (٢/٧٥٢/).

ومصمي الصلاّي هو أتحمد بن تحمد الرحيم بن تحمد الهيدي الشايعي، فقمه أصوي، من برر متكنمي لأشاعره في رممه السامة عالمه ألهاية الوصول في درية الأصول، العالق في أصول العقه. توفي مسة ١٧٥هــــ.

[.] عبر في مرجمته الطبقات الكبرى (٢٤٠/٥)؛ الدرر الكامنة (١٣٢/٤)، طبقات الإستوي (٣٤,٢٥).

 ⁽٤) اقرائن: جمع قرينة، وهي في لبعة. فعينه بمعنى بباعدة، مأخردة من المعارنة، قريبة لارجل: المواقف، معارسها به
و في الاصطلاح: أمر يشير إلى المطلوب، أو. ما يسل على المراد من عير أن بكون صريحً فيه.

وتنمسم القرينة إلى حاليَّة، ومعنوية، ومعقيه

الظر السان لعرب (۱۲/۳۲۹)، التعريفات (ص ۲۲۳)

(قد يختلف) أي (فيحصل العلم) بذلك (لزيد) لا لـــ(عمرو) مـــنلاً
 من السامعين، إذ القرائن قد تقوم عند شخص دون آخر^(۱).

أم الخبر المفيد للعلم بالقرائن المنفصلة (٢) عنه فليس بمتواتر.

والمراد بالمعصلة – كما في العضد الزائدة على ما لا ينفك التعريف عنه عادة، وهي التي ليست بأحوال في الخير، والمُخير، والمُخير عنه، والمخبسر (" [بسه](")، وذلك كالصراح، والجنازة، وخروج المُخدَّرات ونحو ذلك؛ فيما إذا أخير مُلسك عنوت ولده، فما لا ينفك التعريف عنه غالباً – وهو المراد باللازمة التي تكوّد في متواتر – لا يفيد بواسطتها خيرُ الآحاد العِلْم وذلك ظاهر؛ لقوة ما زاد عمسا لا ينفك التعريف عنه عن غيره (٥).

⁽١) أي إن كان حصول العلم فحرد كثرة العدد، اتفق الباس كلهم في العمل به، وإن كان لإحتفاف قرائن به، فقد يحصل العمم لبعضهم دون بعض. قال الصفي الهدي: "إن كان حصول العلم يمجرد الخبر من غير حتصاف قريمة به، كان الاطراد واحباً، وإن لم يكن يمجرده، يل لاتصمام أمر آعمر إليه، فلا يجب الاطراد".

ومن لأمشة على ذلك ما يذكره الشارح بقلاً عن العضد، واختار هذا القول أيضاً: الآمدي، وابن السممي. والمردوي.

نظر: لهاية الوصول (٢٧٥٢/٧)، شرح العصد (٦/٢٥) الإحكام (٢٩/٢)، جمع الجوامع (ص ٦٦)، لتحبير شرح التحرير (١٧٨٤/٤)، وانظر في المسالة أيصاً: شرح تنقيح العصبول (ص ٣٥٣)، هـواتع الرحميوت (١١٧/٢)، الفيث الحامع (٤٨٨/٢)، شرح الكوكب المبير (٢٣٥/٢).

 ⁽٢) تشسم القرية اللفظية على: متصلة ومنفصلة. هالقرينة المتصلة هي. عين الكلام، أو شيء مبه يكون داياً عنى عدم إردة لمعنى الحقيقي، أو هي: ما لا يستقل بنعسه من اللفظة بأن يقارن الأمر إ. السياق.

أو هي أن يذكر المتكلم عقيب كلامه ما يدل على أن المراد منه غير ما أشعر به ظاهره.

ر شرية المصلة هي. ما يستقل ينصبه من لفظ وغيره، أو هي التي تكون خارجة عن الكلام الذي يكون الجدر فيه البأن يكون في كلام آخر لفظً يدل على عدم ليراده للعلى الحقيقي.

غر عبه الوصول (ص ٧٦)، للستصفى (٢/٢٦)، السحر المحيط (٢٦٦/٤)، العاموس طبين (ص ١٣٨) ر٣) أحبر هو لفط الحديث، والمخير بكسر الباء هو الراوي، والمخيّر عنه بفتح الباء – هو موصوح الحبر، والمحرّر به، من أُخير بالحير. انظر: تماية السول (٦٩٢/٢).

⁽٤) لم رد في (ب)

هار: شرح العضد (۲/۲۵).

[مسائل]

وأنَّ الإجماعَ عَلَى وَفْقِ الخَــبرُّ إِنْ قَبِلُوهُ مَأْخَذَاً لِمَــا حَصَـــلْ عَلــــى فَسَـــادِهِ دَواعٍ تَظْهَـــرُ

ليسَ دليلُ صِدْقه الثالَــتُ دَلُ كَـــدَا بقـــاءُ خَـــيرٍ تَـــوَقَرْ حَلَافَ زَيْــديْ....

رد أجمت وأمة عبى لعمن بحديث هن يدن ذبك على لقطع بصحته؟ (و) الصحيح من ثلاثة أقوال على ما سيأني (أنَّ الإجماعَ عَلَى وَفَقِ) بتنيت الوو يمعنى الموافقة لمعنى (الحبر) أي على معنى موافق لمعنى الخبر، كما إذ أجمعو على وجوب النية في الصلاة، الموافق لخبر: (إنما الأعمال بالبيات) (أليسَ دليلُ صدقه) أي الخبر في نفس الأمر مطلقاً، لاحتمال أن يكون للإجماع مستند آحر. والنائي (أ): يدل مطلقاً؛ إذ الظاهر استنادهم إليه، وعدم ظهور مستند غيره، وعبه الكرخي (الكرخي (الم

و(الثالثُ) وهو محكي عن ابن فورك^(ه)؛ أن دلك (ذَلُ) على صدقه في نفسس الأمر (إنْ قَبِلوهُ) أي تلقى المجمعون الخبر بالقبول (مَأْخَذًا لِمَسا حَصَسلُ) بأن

⁽١) تماية طورقة (٤٢٥) من: أ.

 ⁽٢) روءه لبخاري في كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي. رقم الحديث (١)، ورواه مسلم المفظ: (إلى الأعمال بالبية) وقم الحديث (٣٥٣٠).

 ⁽٣) وهو قول الجمهور، قالوا: يدل على قصدقه ظناً لا قطعاً. انظر: المحصول (٢٨٧/٤)، المحمد (٨٤/٢)، انتقرير والتحيير (٣١٠/٣)، قواتح الرحموت (٢/٥٢)، البحر الحيط (٢٤٤/٤)

⁽٤) وأبو هاشب وأبو عبد الله البصري، من للعنولة. انظر: للراجع السابقة..

والكرخي هن أبو الحسن عبيد الله بن الحبين بن دلال، للعروف بالكرعمي انتهت إليه وقاسة لحنهة بالعراق، وتفقه عبيه خلق كثير، وكان عروفاً عما في أيدي الناس، صبوراً على العسر، صراماً قواماً ورفاً رهداً على عنه الدهبي. وكان رأسا في الاعترال، الله يُساعه، من مؤلفاته: للمنتصر في العقم، شرح الحامج لصعير و جامع الكيم لحمله بن الحسن، قوفي منة ١٤٠٠هـ.

الظر في ترجمته سير أعلام السلاء (١٤٦/١٥)، تاريخ يقداد (١٠/٥٣/)، طبقات المعترك (ص ١٣٠)

⁽٥) وعمل حكاه عنه: الجويبي في البرهان (٢٧٩/١) والزركشي في البحر المحلط (٢٤٤/٤).

وابن فورك هو: همك بن الحسن بن قررك الأصفهاني، الشافعي، أصولي فقيه غوي واعسط، درّس بساله ي ويسابور كثيراً من العلوم، من مؤلفاته: مشكل الحديث، تقسير القرآن، الحدود في الأصول. "سوفي سسه ٢٠١٨م

انظر في ترجمته. الطبقات الكوري (٢/٢٥)، وقيات الأعمان (٢٧٢/٢)، طبقات الإسبوي (٢٦٦/٢)

صرحوا بالاستناد إليه، وإلا بأن لم يتعرضوا بالاستناد إليه فـــلا يـــد، لحــوار استنادهم إلى غيره مما استسطوه من القرآن، وهذا الذي صنعه تمع فيه الأصل^(۱). وفيه -كما به الرركشي^(۲) مسألتان:

إحداهما: الإجماع على وفقه من عير أن يتبين أنه مستندهم، وفيه قولان: هل يدن على صدقه قطعاً أو لا؟.

والثانية: أن يجمعوا عنى قبوله والعمل به، ولا خسلاف أنه يسدل عسى صدقه (٣)، وإنما الحلاف هن يدل عنيه قطعاً أو ظناً؟، فالجمهور من أصحابنا على القطع (٤)، وصححه ابن الصلاح (٥).

وقال القاضي، وإمام الحرمين: على الظن^(۱)، وهو ما رجحه النسووي^(۷)، وجمع ابن السبكي فيهما^(۸) ثلاثة أقوال، ومقتضاه^(۹) أن الصحيح أنه لا يدل على صدقه وإن تلقوه بالقبول، كما قررته فيما مر.

قال لولي العراقي: فالحق أن الجمع بين المسألتين تخليط، فإنه ليس بينهما قــــدر حامع؛ فإن الأولى في العمل على وفقه من غير أن يستدلو، به، والثانية في معرفته

⁽١) عفر: جمع الجوامع (ص ٦٦).

⁽٢) نظر: تشنيف لمسمع (٢/١٥٤).

⁽٣) مظر: تشيف مسامع (٢/٤٥٤)، العيث الحامع (٤٨٩/٢).

⁽٤) عظر: المناهول (ص ٤٥ ٢)، شرح اللمع (٧٩/٢)، البحر الهيط (٤/٤٤). قو طع الأدنة (٢٤٣/٢).

⁽٥) انظر. عنوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٤).

وابن الصلاح هو: أبو عمرو عشمان بن عبد الرحم بن عثمان لكردي الشافعي، تقي الدين، الشنهير بسابن الصلاح، الحافظ الفقيه، قال عنه ابن كثير: كان إماماً بارعاً حسة. نشأ في بيت علم ورحل كثيراً في طلسب لعدم وتوى التدريس في كثير من المدرس.

من مؤلفاته علوم الحديث أو المقدمة، شرح الورقات في الأصول، صيانة صحيح مسلم.

انظر في ترجمته: سير أعلام البيلاء (١٤٠ ٢٣)؛ الطبقات لكبرى (٨/٣٢٦)؛ وهيات الأعيان (٣/٣٤٣).

⁽٦) نظر: البرهاب (٣٧٩،١)، لبحر الخيط (١٤٤/٤)

⁽١) عر عريب النووي (١ ١٤١) ومعه تدريب الراوي.

⁽٨) أي في مسألين مضر جمع جوامع (ص ٦٦)

⁽٩) أي مفتصى كلام بن لمسكى

بقاء نقن خور مع توفو الدر عي على ايطاله، هل يفيد العظع بصحته؟ والعمل به وتنقيه بالقبول، فالواحب إفراد كل منهما عن الأحرى، انتهى ''، (كذ) لك عند الجمهور '' (بقاء خبر) من غير إبطاله (تَوَفَّنْ بحدف إحدى التاءين، صنه تنوفر (على فَسَاده) أي إبطاله (دَواع تَظْهَنْ بَان لم ينظمه دو الدواعي مع سماعهم له آحاداً، فإنه لا يدل عنى صدقه (خَسلاف) عامسة المنسويين إلى مذهب (زَيْديُّ) '' بسكون ياء النسبة لنوزن، فإلهم قالوا إنه يسدل عنيه؛ للاتفاق على قبوله حينه فد.

ورُدَّ: بأن الاتفاق عبى القبول إنما يدل على ظنهم صدقه، ولا ينزم من ذلك صدقه في نفس الأمر.

ومثاله حديث الصحيحين من قوله ﷺ لعمي ﷺ: (أنت مني بمنـــزلة هارون من

 ⁽١) نظر: العيث الدامع (٤٨٩/٢)، وقد ذكر الدكتور عبد الكريم السملة في كتابه الخلاف المعصلي (٤٧/٢) أد
 الخلاف في الإجماع على وفق خبر الواحد على يدل على صدقه؛ الظري.

 ⁽٢) انظر: الإحكام للآمدي (٢/١٤)، المحصول (٢٨٨/٤)، الإنجاج (٢٩٥/٢)، هسواتح الرحمسوت (٢٦٢/٢).
 روضة لناظر (٣٦١/١)، تشيف المسامع (٩٥٤/٢).

⁽٣) انظر السبة إليهم في انصادر السابقة.

و لزيدية. هم أي ع ريد بن علي بن الحسين بن عني بن أي طالب. وهم أقرب فرق الشيعة من أهسس السبسة والجماعة حيث تنصف بالاعتدال والقصد مفارنة بعبرها من فرق الشبعة من عقائدهم أنهم بحدول لإمامه في كن أولاد فاطمة، سواء من نسل الحسين أو الحسين، ويقرّون العلامة أبي بكر وعمر وهنمساك، ولا يقولسول بلتعه، وهم يمينو لا يق الاعترال فيما ينعلق الدات الله والجيز والاختبار

انظر الدين والنبحن بتشهرسناي (ص ١٥٤) عارف بين الفرق (ص ١٨)، المواقف الأبحي (ص ١٦٨)، المواجر في الأديان والمداهب المعاصرة، باصر الفقاري وباصر العقلي رض ١٢٦)

موسى إلا أنه لا نبي بعدي) (١) فإن دواعي بني أمية وقد سمعوه، متوفرة عسى إيصاله لكراهتهم علياً، مع دلالة الخبر على قول الشيعة (١) علسى خلافته ولم يبطعوه

(١) رواد استعاري في كتاب المناقب، باب صاف علي بن أبي طالب، رقم الحديث (٣٤٣٠)، ورواه مسم في
 كتاب فصائل الصحابة، باب من فصائل على ابن أبي طالب، رقم الحديث (٤٤١٨).

وقد احتج الشيعة بهذا الحديث على أن البي ﷺ قد أوصى لعلي ﴿ بِالحَلافة من بعده، وأنه نص على دسك، وبدء عبيه فإن الخلافة قد اعتصبت من علي ﷺ، وهذه دعوى باطلة، ولا يصح تعلقهم بمد خسبت كما دكر أهل العلم.

ومن دلك ما نقله النووي في شرح مسلم (١٤٢/١٥) عن القاضي عباض أمه قال: هذا اخديث لا حمعة فيه لأحد منهم. بل فيه إثبات فصيلة لعلي ظاه، ولا تعرض فيه لكونه أفصل من غيره أو مثله، وليس فيه دلالسة لاستخلاله بعده، لأن النبي الله إما قال هذا لعلي حين استخلفه في المدينة في عروة تبوك، ويؤيد هذا أن هاروك ادشبه به نم يكن عليقة بعد موسى، بل توفي في حياة موسى، وقبل وفاة موسى بسحو أربعين سنة، على ما هو مشهور عند أهل الأعبار والقصص، قالوا: وإما استخلفه حين ذهب لميقات ربه للمناحدة.

واحتج لشيعة أيصاً على دعواهم الباطلة، بالحديث الدي أخرجه الترمدي في السس (٩١،٥)، في كتسب المدقب، باب مناقب على بن أبي طالب هيم، قوله ﷺ "من كنت مولاه قعليّ مولاه".

واحديث قال عنه الترمدي: حسل صحيح، وصححه الحاكم في المستدرك (١١٨/٣)؛ والأبساني في سسسة الأحاديث الصحيحة (٢٤/١٣).

وأحاب العلماء أيصاً عن الاستدلال بمذا الحديث، فقد نقل ابن الأثير في النهاية (٣٢٨/٥) عن لإمام الشافعي، أن معنى الولاية فيه ولاء الإسلام، كقوله تعالى: ﴿ ذَٰ لِكَ بِأَنَّ آتَٰذَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَاسُواْ وَأَنَّ ٱلْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ ﴾. سورة محمد الآية: (١١).

ونقن السركتوري في تحمة الأحودي (١٤٨/١٠) عن الطبيسي أن الولاية في الحديث تحمن عني المجبة وولاء الإسلام، وقد ورد في بعض الروايات ريادة صحيحة، وهي قوله ﷺ. "اللهم وال من والاه وعاد من عساداه"، ولا معنى قا إلا المحبة وولاء الإسلام.

(٢) قال الشهرساني في الملل والتحل (١٤٦/١): الشيعة هم الذين شايعواعلياً عليه السلام، عنى الخصوص، وقانوا بإمامته وخلافته بصًا ووصاياته إما جلياً، وإما محقياً. واعتقدوا أن الإمامة لا تحرح من أولاده وإن خرجست بعضم يكون من عيره، أو يتقيه من عده، قالوا : وليست الإمامة قصة مصلحة نسط باحشار العاسة، ولا ويتمسد الإمام سصيهم، بل هي قضية أوصلية، وهي ركن الدين، لا بجور للرسول ﷺ إعدام وإهماله، ولا تعريصه إلى العامة وإرساله.

و بجمعهم الفول الفول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت اعصمة الأنبياء والأقمسة وحرب عسر الكسائر و لصعرتر، والغول بالنولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حالة التقية ويخالفهم بعص الريدية في دنث وهم خمس فرق: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية، ويعصهم يميل في الأصسول إلى الاعتسرال، ومعتمهم على السنة، ويعضهم إلى التشبية. انظر: غاية الوصول (ص ٩٦).

.....وافتراقُ النَّبَلاَ حُلُفَا الْمُحَبِراً فَلَمْ يُكَذَّبُ واحدٌ منهمْ ولا مِنْ طَمَعِ أو خوفِ أمرٍ يُحْدَدُرْ بَمُسْمَعِ مِن النبيْ وما حَصَلُ بَمُسْمَعِ مِن النبيْ وما حَصَلُ

ما بينَ مُحْتَجٍ ومَسَ تَسَأُولاً في الجَمَّ بالباديِ لهمْ إذا جَرَىٰ شيءٌ على سكولَةِمْ قَدْ حَمَلاً '' صُدُقَ قَطْعاً وكَذَا مَنْ يُحْبِسَرْ شيءٌ على التقريرِ والكذبِ...

(و) كذلك (افتواقُ النُبَلام) أي الأذكياء في الخبر (ما بينَ مُحْتَجِ) به (ومَنْ تَأُوّلاً) له لا يدل عنى صدقه في الواقع عند الجمهور (١) (خُلْف أَ لَفِرق ق) منهم ابسن السمعاني (١) فقالوا: إنه يدل عليه؛ للاتفاق على قبوله حينئذ، فالاحتجاج بسه يستلزم قبوله، وكذا تأويله يستلزم ذلك، وإلا لم يحتج إلى تأويله (١).

وأجيب: بأن الاتفاق على القبول إنما يدل على ظنهم صدقه، ولا يلزم من ذلك صدقه في الواقع، بل التأويل قد يكون على تقدير الصحة، كما وقع لهم كثيراً من قولهم: وعلى فرض صحته فهو محمول على كذا(٥).

إذا همل يعطى انطلباء يحديث وتأويه باقرت، هن يدل ذنك على صحته ؟

ولم يكسذب واحسد منسهم ولا

بئوز ما علسي البسكوت حسلا

⁽١) ورد البيت تي همع الموامع (ص ٢٦١) هكدا:

ر٣) مظر. ،لإحكام للامدي (٢/١٤)، المحصول (٤/٢٨٢)، للنعمد (٨٦/٢)، نفاية الوصول (٢٧٧٥/١). ســـر البود (٢٧/٢).

⁽٣) ، مظر وراضع الأدلة (٢٤٣/٢)، وسيقه إلى هذا القول الإمام الشيرازي في شرح اللمع (٢/٩١٥)

⁽٤) منظر: الآيات المينات (٢٨٢/٢)، حاشمة العطار (١٥٤/٢).

⁽٥) روظو * المصادران المسابعات، تعس الموضع،

رو) الصحيح (أنَّ المُخْبِرَاْ) بألف الإطلاق (في) حضرة (الجَمِّ) الكثير محيث يسع، حير نوحد عمد التواتر.
عدد التواتر.

وقوله من ريادته (**بالبادي لهمُ إذا جَرَىُ**) أي بأن أحبروا عن محسوس لا يحف_{سني} طمسوعسي السكوت، همل عنى مشهم عادة، كما هو فرض المسألة, وبه صسوح الآمسدي^(۱)، ولصعي ينذ دن هسي اهندي^(۲).

(فَلَمْ يُكَذَّبُ وَاحَدٌ مِنهِمْ) أي من هؤلاء الجمع الكثير ذلك المنجير (ولا) يوجد (شيءٌ على سكوتِهمْ) عن تكذيبه (قَدْ حَمَلاً) بألف الإطلاق (منْ) بحو (طَمَع) في شيء (أو خوفِ أموٍ يُحْذَنُ أي أو خفاء عليهم مع ظنهم صدق المنجير، وقوله (صُدِّق) أي صدق فيما أخبَر به، خبر "أن المنجير" الخ.

وذلك لأن سكوتهم تصديق له عادة (٣)، فقد اتفقوا وهم عدد التواتر على خـــبر عن محسوس فيكون صدقاً (قَطْعاً) وهذا من أفراد الإجماع السكوتي.

أما إذا لم يبلغوا عدد التواتر، وكان الخبر عن معقول، أو مما يحتمل أن لا يعلموه؟ كتحبر غريب لا يعرفه إلا الأفراد منهم، أو كذَّبه أحدٌ منهم، أو كان لهم حامل على السكوت من نحو الطمع؟ لم(٤) يدل سكوتهم على صدقه قطعاً.

وقيل: لا ينزم من سكوتهم تصديقه مطلقاً، لجواز أن يسكتوا عــن تكذيبــه لا لشيء، واختاره الآمدي^(٥)، والإمام فحر الدين^(١).

⁽١) انظر: الإحكام (٢٠١٢).

⁽٢) نظر: هاية الوصول (٢٧٢٧/٧).

⁽٣) و لقرن بصدق النخير هنا، هو مذهب جمهور الأصوليين.

نظرا شرح اللمع (٣٠٤/٢)، فواقح افرخموت (٢٢٩/٢)، التقرير والتحيير (٣٦٠/٢)، لإحكام بالأسدي (٤٠١٢)، تشبيف مسامع (٩٥٥/٢).

⁽٤) في (س) علم

⁽٥) عر لأحكم (٢ ، ٤)

رد أحبر رسان بامر والهي ﷺ يسمعه، ولم سكر عليه هن يدن دلك عمى صحته (وكذا مَنْ يُخْبِرُ) بأمر من الأمور وهو (بمَسْمَعِ من البيُّ) ﴿ يَ يَمَكَانَ وَفَعَ مَنَهُ اللَّهِ اللَّهِ الْم سماع الَّبِي ﷺ بالفعل لا القوة (و) الحال أنه (ها) نافيه (حَصَلْ، شـــيءٌ علــــى التقريرِ) منه ﷺ (و) لا (الكذبِ).

.... خمٰـــلْ

والمتسأخِرونَ ظَنَساً مُسْسجَلاً

وقيلَ إِنْ كَانَ للديني جَللاً

(حَمَلُ) أي كذب المخبر، بأن لم يكن حامل عبى شيء أصلاً، أو كان عسى الكذب فقط أو التقرير فقط؛ فإن ذلك المخبر صادق فيما أحبر به عسى الصحيح دينياً كان أو دنيوياً؛ لأن النبي الله لا يقر أحداً على كذب (١).

(وقيل) يدل على صدقه (إنَّ كانَ لديني جَلاَ أي ظهر بأن يكون مخبرِ عن أمر ديني، بخلاف الدنيوي فلا يدل.

وهذا صريح ما حكاه في شرح المختصر (٢)، والذي في الأصل عكسه (٢) على ما شرحه المحقق (٤)، فتكون الأقوال مع ما يأتي أربعة، وعليه حـــرى الســـيوطي في الكوكب إذ قال فيه:

أو عنبر بمسمع من السنبي وليس للتقريس أو للكسذب من حاملٍ ثالثُها في السدنيوي يدلُّ لا الديني والعكسُ رُويُ

 ⁽٢) حيث قان: " وقال آعرون بالفرق بين أن يكون أخبر عن أمر ديني فيدن عليه، أو دبيري فلا".
 انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي (٣١٥/٢).

 ⁽٣) حيث قال في جمع لجو سع (ص ٣٦): "... وقين" إن كان ديبوي". أي يدل إن أحبر عن أمر ديبوي، ولا يدن
 إن أحبر عن ديبي

⁽٤) حيث قال لمحني في شرخه على جمع لجوامع (٢ ١٩٥)

[&]quot; (وعين يدن) على صدقه (إن كان) مخبراً (عن) أمو (دنيوي) بحلاف بديني فلا بدن وفي شرح سختصر عكس هذا التفصيل"

لكنه قال في شرحه: والدي يظهر لي أها ثلاثة فقط، وأن الدي في جمع الحوامع هو الذي في شرح المحتصر، فإن عبارته: "وكدا المحبر ممسمع من السببي بي، ولا حامن على التقرير والكذب محلافاً للمتأخرين(١).

وقير: إل كان عن ديبوي، فشرحه الشيخ -أي امحقق على أن انتقدير: وقين يدر إن كان عن دنيوي، ولا يتعين ذلث، بن يجور أن [تُقدّر](٢): 'وقين: لا يدل"، وعليه مشى الشيخ ولي الدين العراقي ناقلاً عن المحصول(٣).

(و) قال (المتأخرون) منهم الآمدي (أ)، وابن الحاجب (أ)؛ إن ذلك لا يدل عسى صدق المحبرِ قطعاً، بل إنما يدل عليه (ظُنّاً) فقط (مُسْجَلاً) أي سواء كان دينياً أم دنيوياً.

أما في الديني؛ فللحواز أن يكون النبي ﷺ بيّنه، أو اخر بيانه، بخلاف ما أخبر بـــه المخبر.

وأما في الدنيوي؛ فلحواز أن لا يكون النبي على يعدم حاله، كما في إلقاح النحل. روى الشيخان عن أنس أنه في مر بقوم يُلَقِّحون (٢)، فقال: لو لم تفعلوا لصح. قال: فحرج شيصاً (٧)، فمر بهم فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا، قال: (أنتم أعدم بأمر دنياكم) (٨).

⁽١) هَايَةُ تُورِقَةً (٤٢٩) مَن: ب.

⁽٢) في (ب): تقدير.

⁽٣) نظر: شرح الكوكب الساطع (٣٠٣/٢)، لغيث الهامع (٤٩١/٢)، اهممول (٢٨٥/٤). وعبارة الشيخ وي لدين لعراقي هكذا: ".. والثالث التفصيل: فإن كان ذبك الأمر دبيرياً، لم يدن دلك عبى صدقه، فإنه عليه لصلاة والسلام لم يبعث لبيان الدبيريات؛ وإن كان دبياً دل على صدقه، قامه في خصول".

⁽٤) نظر: الإحكام (٢/٠٤).

⁽٥) نظر: مختصر ابن اخاجب (٥٧/٢) مع شرح لعضد.

⁽٦) تنقيح اسمى: هو وطمع طلع المدكر في طمع الأنتي أول ما ينشق. الظر: المهاية لابن الأثير (٢٦٣،٤).

 ⁽٧) لشيس: هو التمر لدي لا يشتد نوه ويقوى؛ وقد لا يكود له نوى أصالاً مصدر: لنهايسة لاسس الأنسير
 (٧) خموع معيث في عربيي القراب والحديث (٢ ٢٣٩)

وأحيب عن الأول: بأن سَبْق البيان أو تأخيره لا يبيح السكوت عسد وقسوع المنكر، لما فيه من إفهام تغير الحكم، وتأخير البيان عن وقت الحاجة.

وعن الثاني: بأنه إدا كان كذباً ولم يَعلم به النبي ﷺ، يُعلمه الله تعالى به؛ عصمة له عن أن يُقِر أحداً على كذب، كما أعلمه بكذب المنافقين في قــولهم لــه ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ (1) من حيث تضمته أن قلوبهم وافقت ألمسهم في ذلك، وإن كان دينياً.

وأما التنقيح فلا يخفى أن صلاح الثمرة به من قبيل ربط المُسبّب بالسبّب، ولــو شاء الله تعالى لصلحت الثمرة دونه، وقوله: "أنتم أعلم" الخ، أي بكيفية التلقيح، لا ينافي ذلك، تأمل(٢).

سررة المافعون: الآية (١).

 ⁽۲) انظر شرح المحلي (۲/۱۹۵)، الآيات البيان (۲۸٦/۳)، غاية الموصول (ص ۹۷)، للمسودة (ص ۲٤۳)،
قو تح لرحموت (۱۲۵/۳)، شرح الكوكب الدير (۲۵٤/۳)، تحفة المسؤول في شرح محتصر منتهى السسول
لمرهوبي (۲/۳۲۷)، حاشية العطار (۲/۳۵۱).

[مظنون الصدق]

دونٌ تواترٍ ومنهُ مــــا انتمـــى أصل وقدْ يُسمَّى بمشهورِ إذنْ

مظنونُ صدق خبـــرِ الواحدِ ما بمستفيض وهو ما قد شاعَ عنْ واثنسان أدنساه وقيسل الأدبي

وأما (مظنونُ صدق) فـــ(خبـــر الواحد) ويقال حبر الآحاد. وهو في اللغة: ما يرويه شخص واحد^(١).

خير انو حل

وفي الاصطلاح: (ما) أي الخبر الذي (دون تواتو) بأن لم يجمع شروط التسواتر السابقة، واحداً كان راويه أو أكثر، أفاد العلم بالقرائن المنفصلة أم لا(٢).

لا يقال: ينافيه فرض المصنف أنه مطون الصدق؛ لأنا نقول: لا نسلم المنافاة؛ إذ المراد أنه في ذاته مظنون الصدق، وذلك لا ينافي إفادته العلم بواسطة أمر خارج عنه (۳).

⁽١) مطر: لسان المعرب (٧٠/٣)، الفاموس المحيط (٥٣٩/١)، الكليات للكفري (ص ٤١٤).

⁽١) ظر في تعريف خبر الآحاد اصطلاحاً.

لأحكام بلامدي (٢١/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٤٩)، نيسير النحريسر (٣٧/٣)، روص، السطر (٣٦٢،١)، شرح العضد (١/٥٥)، الكفاية للتعطيب البعدادي (٨٨/١)، نزهة النظر لاين حجر (ص ٥٥)

⁽٣) فظر: الآيات البينات (٣/٨٨/٣)، حاشية البنابي (١٩٦/٣).

دخوں سستقبص في الآخاد (ومنه) أي مل حبر الواحد حيئد ما أي نوع (انتمى) يعني تُسمى (بـــــ) حـــبر (مستفيض) فلا واسطة بين المتواتر وخبر الواحد ((وهو ما) أي حبر الدي (قد شاع عن، أصلي) () فحرح الشائع لا عن أصل؛ فإنه مقطوع كده.

قال الزركشي: وقد يقال من أين يجيء القطع^(٣)؟.

أجاب العراقي: بأن دلث مستفاد من عدم الإسناد، فلما لم ينقعه راو در على أن ذاكره اختلقه (٤).

قال السيوطي: عن ابن تيمية؛ قولهم هذا الحديث لا أصل له، معنه: لا إستاد له، وبذلك يعرف المراد به في قولنا: "الشايع عن أصل النتهي(^(a).

ظرق یی المتعیض و لشهور

(۱) وهد، هو قول الجمهور، حيث يرون أن المستفيص والمشهور من أنواع خبر الآحاد، رأنه لا و سطة بين المتواثر
 و لآحاد.

أما الحيقية فعرقوا بينهما، قلهب جهورهم إلى أن الحديث المشهور قسيم للمتواتر، وجعل لحصاص الحديث المشهور قسم معاديث المشهور دون المتواتر وفوق الحبر المشهور قسماً من المتواتر، ووافقه بعض الحديث بين أبان الحديث المشهور دون المتواتر وفوق الحبر الواحد.

لكن لحملية يقولون بأن المشهور يفيد العدم القطعي بطريق الاستدلال، وليس بطريق الصرورة، ويقولون بأن حاجد الخبر المشهور يُعمَلُل ولا يُكفّر، مثل حديث المسح على الخفين

وقان الدوردي والرويائي: إن المستقيض قسم ثالث غير المتواتر والأحاد، وجعلا المستقيص أعلى رتبسة مسن المتواتر، وهو أيضاً قول الإسفر بيهن، وأبي منصور الماتريدي، و بن برهان، وقد وصف الزركشي هذا لتقسسهم الثلاثي بأن تقسم غريب.

انظر: لإحكام الأمدي (٣١/٢)، المستصفى (١٧٩/٢)، عاية لسول (١٨٤/٢)، غاية الوصول (ص ٤٠)، البرهان (٣١/٢)، البحر الحيط (٢٤٩/٤)، لتجير للمرداوي (١٨٠٤/٤)، شرح الحمي (٢٠١٢)، أصول البرهان (١٨١٥)، أصول المراهمي (٢٩١/١)، كشف الأسرار (٣٤/٢)، فواتح لرجوت (٢١/٢)، خاوى للماوردي (٢٢١/١)، أدب لقاضى للماوردي (٢٧١/١).

- ر۲) نظر في نعريف مستميص اصطلاحاً مرهة النظر (ص٤٩)، ندريب ابر وي (٢ ٢١١)، شرح الكوكب سير (٣٤٧/٢)، روضة الداظر (٣٦٢/١)، شرح لكوكب المنيز (٣٤٥/٢)، نزهة النظر (ص ٤٩)، تدريب الروي (٢ ٢١١)
 - (٣) نظر البحر المحلط (٢ ٢٤٩)، تشبيف المسامع (٩٥٨/٢)، وم أحد فيهما هذا النص عن الر كشي
 - (٤) انظر العيث اعامع (٢ ٤٩١)، و م يمسب السؤال لمرركشي، بل ذكره مبهماً
 - (٥) انظر شرح الكوكب الساطع (٣٠٦)

(وقد يُسمى) المستفيض (بمشهور إذنْ) على رأي جماعة من أئمة الفقهاء، سُمّي للله لانتشاره؛ من فاض الماء يفيض فيضاً(١).

ومنهم من عاير بينهما بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائيه سيواء، والمشهور أعم من ذلك، ومنهم من عكس (٢).

اقر عدد ئئیس به الاستفاصة (و) حتىف في أقل العدد الدي تثبت به الاستفاضة على أقسوا اقتصر صاحب الأصل على شير (٣) ، كما بينهما الناظم عنه بقوله (اثنان أدناه) أي أقل راوي المستقيص اثنان وهذا ما حرم به الشيح (٤) في التسيه ٥٠ ، ويقله الرافعي عن الشيح أبي حامد (٧) ، وأبي إسحاق المروزي (١٠ ، وأبي حاتم القرويي (١٠) ، وما

ر) عدر سال عرب ۲۲۷)

ر١) نظر المصادر الماكورة في الحاشية (١) من الصفحة السابقة

⁽٣) نصر جمع ولخو مع (صر ٦٦) حيث فان "ومنه – أي من خير لاحاد السنفيص، وهو الشائع عن أصل وقد يسمى مشهوراً، وأفنه اثنال، وقيل ثلاثة"

⁽٤) هو الشبح أبو إسحاق الشيرري، إبر هم بن علي يوسف الفيرور بادي، إمام الشافعية، ومد س النظامة كال راهه و إعار من منوضعاً كريم ففيه عبد باخلاف، صلف الكثير من المصفات النافعة، منها النمع، وشبرحه، والبيصره في أصول اللفقة، والمبيه، والمهدب في لفقة والمكت في خلاف لوفي رحمه لله سنة (٤٧٦هـ) الظر في برحمه، النطبقات الكبرى (٤ ٥ ٢١)، تحديب إسماء والمعات (٢ ١٧٢)

⁽٥ نظر التسه مشيرري رص ١٩٢)

⁽¹⁾ عر اشرح الكير الرفعي (٣ ١٩)

⁽٧) هو لإسفريني، وبقدمت الترجمه به

^{(^,} هو يبراهيم من أحمد مروري، أبو إسحاق، بفقيه الأصولي المحدث الشافعي، انتهت ربيه الاسة الشافعية بالعراق بعد ابن سريج، تحرَّح به عدد من الأئمة الأعلام امن مؤلفاته الفصول في معرفة الأصول، شرح مختصر المرني، وغير دلث، توفي رحمه لله سنة ٢٤٠هـ - في مصر، وكال فد أقام في بعداد أكثر أيامه

علو في ترجمته الدريح بعداد (١٩١٦)، سير أعلام البلاء (٥ - ٤٢٩)، شيرات الدهب (٢ ٥٥٥)

 ⁽٩) هو أبو حاتم محمود بن حسين الطبري الفرويني الشافعي فقله أصوبي، صاحب مؤلفات كثيرة منها. الحياس،
 بحريب شجريب توفي سنة ١٤٤هـ وقس عبر دلث.

نظر طبقات لفقهاء لشيرري (ص ١٣٧)، سير أعلام البيلاء (١٢٨ ١٨)، طبقات الشافعية (٥ ٣١٢)

إليه إمام الحرمين (١)، ورجحه في الأصل (٢). (وقيل إن الأدبئ) أي أقل رواة المستفيض:

ثلاثةً قلت وقيل الأسنى

(ثلاثة) وهذا ما اختاره ابن الصباغ (٢٠)، قال الرافعسي: وهسو أشسبه كسلام الشافعي الله المنافعي المنافعي الله المنافعي المنافعي المنافعي الله المنافعي المنافع

قال السيوطي: وهو الصحيح الذي حزم به أهل الحديث، فلم يـــذكرو ســـواه فقالوا: ما تفرد به راوٍ واحد غريب، أو راويان عزيز، أو ثلاثة فأكثر مشـــهور، انتهى(٥).

وبه تعلم رد قول الكمال: إن هذا القول غريب(٦).

(قلتُ) زيادة على الأصل (وقيلَ) إن أقلهم (الأسنى) أي أكثر من الثلاثة، وهذا لابن الحاجب فإنه قال: المستفيض ما زاد نقلته على ثلاثة(٧).

 ⁽١) نظر: البرهال (٢٧٨/١)، ونقله عنه الزركشي في البحر المحيط (٢٥٠/٤)، وفي تشيف المستامع (٢٥٩،٢)،
 رابعراقي في حيث الهامع (٤٩٢/٢). وانظر: الشرح الكيو للرامي (٢٩/١٣)، شسرح الكوكسب السمير
 (٣٤٦/٢)

⁽٢) لم يصرُّح ابن لسبكي بالترجيح في جمع الجوامع، وإنما في الإنجاج (٢٠٠/٢)، وفي رضم الحاجب (٢٠٨٢).

انظر في ترجت وفيات الأعيان (٢١٧/٣)، العسو في خسير منس غسير للسامتي (٣٧٣/١)، الصقيبات بكيرى (٣٢٠/٣)، غاية الوصول (ص ٩٧).

⁽٤) انظر: الشرح الكيير للرامعي (١٩/١٣).

 ⁽٥) مضر شرح الكوك الساطع (٢٠٩/٢). وهذا هو اختيار المتأخرين كالحافظ ابن حجر، وأما الحافظ ابسس
 انصلاح فقد جعل الحديث العريز ما رواه التان أو ثلاثة، والحديث الشهور ما رواه ثلاثة فأكثر.

بظر. ترهة التظر (ص ٥٠)، مقامة ابن الصلاح (ص ١٢٥)، تادريب الراوي (٦٣٢/٢)

ر١) انظر: الدرر النوامع لوحة (١٩٦*أب).*

⁽٧) انظر: مختصر ابن الحاجب (٢/٥٥) مع شرح العصد.

وقال الامدي. هو ما يقله جماعة تريد على الثلاثة والأربعة (١٠، وهذا قول آحــر عير قول ابن احاجب؛ إدَّ معنى العبارتين محتلف كما هو ضاهر.

ومن أمثنة دلك حدلت (إن الله لا يقنص العلم نتراعاً ينتزعه) (۱٬۰ و (طنب العلم فريضة على كل مسلم) (۱٬۰ و (الأدنان من لرأس) (۱٬۰ الأول صحيح، واشلم حسن، والثالث ضعيف، والكن مستفيض مشهور، والله أعلم.

⁽١) نظر: لإحكام (٣١/٢).

 ⁽٣) أخرجه البخاري في كتاب العدم، باب كيف يقبص لعدم، رقم الحديث (٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب لعدم،
 باب رقع لعدم وقبضه وظهور الجهل والفائل في آخر الرمال، رقم لحديث (٤٨٢٨).

⁽٣) رواه بن ماحة في سقدمة، باب عصن العلماء واخت على طلب العلم، رقم لحديث (٢٢٤)، وهم الحسديث: (وو صع العلم عند غير أهمه كمقلد الخنارير جوهر والنؤلق والدهب). و لحديث ضقفه البوصيري في مصباح الرحاحة يسبب راو اسمه "حمص بن سيمان". وقان النووي: هذا الحديث صعيف سند صنعيح معنى، وقسد صحح الأباني هذا أحديث دون قوله: "وواصع العلم..." فإنه صعيف، انظر صحيح سنن ابن ساحه (١/٤٤)، وقم الحديث (١٨٢).

ر؛) رواه أبو داود في كناب العهارة باب صفة وضوء البي ﷺ رقم الحديث (٥ ١)، ورواه لترمدي في كناب الطهارة، باب ما جاء أن الأدنين من الرأس. رقم الحديث (٣٥). وفي إساده شهر بن حوشب.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، ليس إساده بدك القائم

ورواه ابن ماجه في كتاب الصها أه باب الأدبان من لرأس. رقم لحمديث (٤٣٧)، وقال البوصيري في الرواكم رسدد حسن، إن كان سويد بن سعيد حفظه

و خلیث و دعی عدد من انصحابة بعدة طرق عبره فی سخیص خبیر لنجافظ بن خجر (۲۰۱)، وقد صححه الأبنانی فی صحیح مس أي دود (۲۸۱)، ايم لحا يت (۱۲۲)

إلا إذا قرينة بحا اتصل

بخبـــرِ الواحدِ ما عِلْمٌ حَصَـــلُّ والأكثرون أطلقـــوا لا......

مسألة: هن حير الواحد يفيد العلم اليقيني أم لا؟ فيه أقوال بيَّنها في قوله (بخــبر حرنواحدلا بميد السمالا بمربه السمالا بمربه المواحد) وهو الخبر غير المتواتر، فيشمل المشهور والعزيز والغريب، كـــما علـــم تحمام مم مر.

ومر أمندة دلك: ما في الصحيحين مما لم يبلغ حد التواتر، فإنه احتفّت به قر أن أمهه: حلالة الشيخين في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهب، وتلقى العلماء بقبول كتابيهما، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم مس محرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.

(،) ورد البيب في همع الهوامع (ص ٢٦٣) هكذا:

والجُلِّ ماف مطلقا قلت مصده

وجاء بعده بنت آخر وهو:

قلت إذا عدلاً يُسرى مس يغسلُ

دوا الأصل ذا في شرحه للمختص

أحمسه مطاعساً يفسول يحصسل

(۲) عال الزركشي: لم يتعرضوا لصابط القريمة، وقال للمارري: لا يمكن أن يشار إليها بعبارة تصطها
ثم قال الرركشي: ويمكن أن يقال: هي ما لا يبقى معها احممال، وتسكن النفس عمده، مثل سكوتم بن حمير
ملتوفتر أو قريباً منه.

نظر: البحر المحيط (٢٦٦/٤)، إيصاح المحصول للمازري (ص ٤٤٢).

(٣) انظر البرهال (١/ ٢٨٨)، للسنصفي (١/ ١٣٥)، المحمول (٢٨٤/٤)، شرح العضد على ابس الحجيب (٢/ ٥٥)

(٤) هاية الورقة (٤٣١) من: ب.

عم هدا مخصوص بما إدا لم يُنتقد؛ وما لم يقع التجادب بين مدلوليه، فما عداهما والاتماق حاصل عبى تسليم صحته (١).

(و) أما (الأكثرون فأطلقوا) أن حير الواحد لا يفيد العمم فلم يفرقوا بين ما إدا كانت هدئ قريبة وإن (لا) (٢).

وما قررته من تقييد العلم، بالبطري هو ما صرح به الحافظ س حجر في للحمة، قده قر ي شرحه ": و حلاف في التحقيق لفظي (١٠؛ لأن من حوّز إطلاق العدم قيده بكونه بطريً، وهو خاصل عن لاستدلان، ومن أبي لإطلاق حص لفظ العلم بالمواتر، وما عداه عده كله ضني، كمه لا ينفي أن ما احتف بالقرائل أرجح مما حلا عمها، النهي.

وقرر بعضهم (°) أن مراد (۱) هو العمم الصروري، قال والفرق بيه وبين المتواتر؛ أن حصوله في متواتر بواسطة ما لا يبعث التعريف عنه عساده؛ وهسو القسرائن

^() نظر برهة سطر لابن حجر (ص ٦٠)

⁽٢) وهو مدهب عمهو العلماء، أن خبر الواحد لا يقيد العلم، بل يفند الص

نظر (حكام الامدي (۲ ۲۲)، البوهال (۱ ۳۸۸) المسوده رض (۲۶۰)، لإحكام لابل حرم (۱۲۱)، شرح تنصح القصور (ص ۳۵۷) فواتح لرحموت (۲ ۱۲)، المعلمد (۲ ۹۲)، روصة الساطر (۲ ۲۹۲)، شرح العصد (۲ ۵۰ ، تيسير النجريز (۲ ۱۷) شرح لكوكت لمبير (۲ ۳۶۸)

⁽٣) نظر، برهه للصر (ص ٥٩)

 ⁽٤) قال لر كشي رعم جماعه ب «خلاف في هده مسانه نقطي ونيس كدنت، تر هو معنوي، ونظهر فائدته في مسأنيار

رحدهما أنه هن يكمر جاحد ما ثبت محير الراحد؟ إن فينا يفيد القطع كمر ورلا فلا.

الثالبه أنه هن يفس حير الواحد في أصول الديادات – أي في مسائل تعقبده . ؟ فمن قال يفند العمير فبالسه. و إلا فلا

وممل دهب أيصاً بهي أن الخلاف في مسأنه معنوي؛ البرماوي، وصححه سرداوي

نظر البحر انجم انجم (٢٦٦،٤)، شرح أنفية الأصول ليبرماوي، نوحة (٨٣ أ)، اسجبير شرح للحرير بنموداوي (١٨١٩ ٤)

ره) نظر انفريزات الشربيتي (۲ ۱۹۷) شرح بعصد (۱۹۲۳)

⁽٢) كماية ورقه (٣٠) من أ

المتصدة، فكأنه من تقس الخبر فيقيد العلم على سبيل الإطراد، بخلاف ما هذ، فلا يهيده مطرداً؛ لأن إفادته للقرائن أي المنقصلة فليتأمل.

بلى إذْ المخبِرُ عــدلاً يوجَـــدُ ونجلُ فــوركِ والأســتاذُ بلـــى بالمستفيض النظــري حَصَـــلا

وقال الإمام (أهد) بن حيل ﴿ وَكَذَا ابن خويزمنداد (١) من المالكية (بدى) أن عبر الواحد يفيد العلم مطلقاً (١) بقيد زاده الناظم تبعاً لشبخه المحقق (١) بقوله (إذْ المخبِرُ عدلاً يوجَدُ لأنه حينئذ يجب العمل به، وإنما يجب العمل بما يفيد العسم، لقول ما يقيد العسم، لقول ما يقيد العسم، لقول ما تعالى: ﴿ وَلَا تَقُفُ مَا يُسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ (١) ﴿ إِن يَسَبِعُونَ إِلّاً لَقُلْقُ ﴾ (١) ﴿ وَلَا تَقُفُ مَا يُسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴿ وَلَا تَقُفُ مَا يَسَ العلم، وذم على إتباع الظن.

وأحيب: بأن ذلك فيما طُلب فيه العلم من أصول الدين، لما ثبت من العمل بالظن في الفروع، وأيضاً فلا نسلم أنه لو لم يُفِدُ لكان العمل به إتباعاً لغير المعلوم؛ بن للإجماع القاطع على وجوب العمل بالظواهر(١).

⁽١) هو محمد بن أحمد مى عبد الله بى إسحاق بى عويزسلاد، أبو عبد الله البصري، المالكي، كان فقيهاً أصسوليًا، وكان يجاب علم اللكلام وينافر أهله من مؤلفاته: الجامع في أصول الفقه، وكتاب في الحلاف، وكتساب في أحكام القرآن. توفي رحمه الله سنة (٣٩٠هـــ) تقريباً.

مظر في ترجعه. ترتيب المدارك (٧٠/٧)، الدياج المذهب (٢٢٩/٣)، طبقات المفسرين (٢٢٩/١).

 ⁽٣) أي إن خير لواحد يفيد العلم مطلقاً يقرينة وبغيرها ، بشرط العدالة، وهو قسول الظاهريسة، والكرابسسي،
 و خارث المحسي، وبعض أهل الحديث. انظر: الإحكام لابن حزم (١١٢/١)، البحسر المحسبط (٢٦٢،١)، المسودة (ص ٢٤٠)، روصة الناظر (٣٦٤/١)، شرح اللمع (٣٠٤/١).

⁽٢) انظر: شرح المحلي (١٩٨/٢).

^(؛) سورة الإسراء الآية (٣٦).

 ⁽٥) سورة البحم: الآية (٢٨).

 ⁽٢) مظر. لأبات انسنات (٢٨٩/٢)، حاشية البناني (١٩٨/٢)، وقد ذكر الدكتور عبد الكريم السملسة في كدبسه
 ١ خلاف اللغظي (٢/٣) أن الخلاف في إفاده خبر الواحد العلم أو الظل؛ معوي.

(و) قال الإمام أبو بكر محمد بن الحسن (نجلُ) أي ابسن (فسورك) الأصبهابي (والأستاذُ) أبو إسحاق الإسفرائي، وكذا الأستاذ أبو منصور البعدادي (بلی، بس) اخبر (المستفيض) كالذي له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلب والدي رواه الأثمة الحفاظ المتقنون، حيث لم يكن غريباً؛ العلم (النظبري حصلا) (المنطبري بألف الإطلاق، وعليه حرى الحافظ ابن حجر (افي شرح النحبة، فإنه قال: والخبر المحتف بالقرائن أنواع، وذكر ما تقدم من أحاديث الصحيحين وهذين (أن تم قال: وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها لا لمعالم المتبر فيه لا لمعالم المعالم، وكون غيره لا لمعالم المتبر فيه وكون غيره لا

⁽١) هو عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي، أبو منصور البعدادي، الشافعي، قال عنه الدهبي: العلامة البسارح المتعل الأستاذ. كان أكبر تلامدة أبي إسحاق الإسفراييي، وكان يدرَّس في سبعة عشر همَّ، ويُضرب به طش.
له مؤلماتٌ في النظر والعقليات، منها: الفرق بين الفرق، أصول الدين.

النظر في ترجمته: سير أعلام البلاء (١٠٤/٧٥)، يعية الوعاة (١٠٥/٥)، فوات الوقيات (٢/٢٧٣)

⁽۲) أي أن خبر المستعيض بنيد العلم النظري، والمتواتر يعيد العلم الصروري، وعبر المستفيص بعيد الظن ولو مسع قريمة، وهذا بناء على أن المستعيض واسطة بين المتواتقر والأحاد، وهو قول أي مكر المحصاص. نظر: أصسول الحصاص (١١١/١)، تيسير التحرير (٣٨/٣)، هواتح الرخموت (١١١/٢). وانظر قول ابن فورك، و لأسست في: البحر الحيط في المحرك المكوكب المنيز (٣٤٧/٢).

⁽٣) هو أحمد بن على بن عمد الكماني المسقلاي الشاهعي. أبو الفصل، شهاب اندين شبخ الإسلام الخابط النسير المعلم المعافل المستعرب المعاملة المحادث وعلله ورجاله في الأزمنة المتأخرة. حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين. ملأ الدنيا بعلمه وعمده صاحب المصعات القيّمة، من أشهرها: فتح الباري في شرح صحح المحاري وهو أجن مصلحات محديث المستقات المعادد المحديث وغيرها. توفي رحمه الله سنة (١٥٥٨هــ).

انظر في ترجمته: البشر الطالع (١/٨٧)، شدرات الدهب (٧/٠٧)، الصوء اللامع (٢٩/٢)

أي رستم المشهور إذا كانت له طرق متناية سالة من صعف الرواه والعلل، والخبر المسلس بالأنمة خفساط المتعدن، حدث لا يكون عربياً.

⁽٥) أي في الحديث كما في شرح النحبة: (... للعالم بالحديث المبحّر فيه..).

بحص له العلم بصدق ذلك القصوره عن الأوصاف المذكورة لا بنفي حصول العدم للمتبحَّر المذكور.

و محصَّر الأنواع التلائة التي ذكرناها أن: الأول: يختص بالصحيحين، والتابي: بما له طرق متعددة، والثالث بما رواه الأئمة، ويمكن اجتماع الثلاثـــة في حــــديث واحد، فلا يبعد حينئة القطع بصدقه، والله أعلم، انتهى (١).

⁽١) غير مرهمة التنظر شرح تخبة الممكر (ص ٦٣).

مسألة

[في العمل بخبر الواحد]

| | شــهادة بــهــــــــــــــــــــــــــــــــــ | يجِبُ أَن يُعمل في الفتـــوى وفي |
|-----------------|--|---|
| وجوب العمل بخير | شهادة به) أي يخبر الواحد يعني يجب العمل بما | (يجب أن يُعمل في الفتوى وفي، |
| الواحد | د ^(۱) [بشرطه المعروف، ومثل الفتوى– كما قاله | يفتي به المفتي وبما يشهد به الشاها |
| | ، فتو <i>ى</i> وزيادة ^(٣) . | الشمس البرماوي(٢)– الحكم؛ لأنه |
| | °)، التابع لىحاصل ^(٥) . | والتعبير بالوجوب تبع فيه المنهاج ⁽ |
| | | |

| بإجـــــاع وفي | ***************** |
|--|--|
| بالسمع قلت وهو أقوى قسيلا ^(١) | وسائر السديني كسذا فقسيلا |
| ******** | عقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |

ومساير اسميي ضأ فسيلا

بالسمع فنت وهو أقسوى قسيلا

⁽١) من هنا يبدأ سقط كبير قدر ورقة كاملة من (أ).

 ⁽٢) هو شمس الدين محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي: لنصري الشافعي، أحد عن لسر حين البنقيق وابسى
 الملق. تنقل بين مصر و دمشق، واستقر أخيراً في القدس حيث توفي سنة ٣١هــــــ: من مؤلفاته: ألعية الأصول
 وشرحه المسمى (الفوائد لسبية)، شرح على العمدة بنشاشي، في لفقه.

نظر في ترجمته، طبقات انشاععية لابن قاصي شهية (١٠١/٤)، الصوء اللامع بسخاري (٢٨٠/٧)، اند رس في قاريخ المدارس (٢٠٢١).

⁽٣) نظر: العواقد النسية، لوحة (٨١)

⁽٤) عظر. منهاج موصول (١٨٥,٢)، مع مماية السول.

⁽٥) انظر، الخاصل من المحصول لتاج الدير الأرموي (٤٨/٣).

⁽١) ورد البيب في همع الهوامع (ص ٢٦٤) هكد.

وعبر الإمام بالحواز^(۱) (بإجماع) ^(۲)، وكذا في الآراء والحروب، وبسائر الأمـــور الدنيوية، كإخبار طبيب بمضرة شيء أو نفعه، وإخبار شخص عن المالك أنه منع من التصرف في ثماره بعد أن أباحها، كما صرح به الإسنوي^(۱).

وقوله (وفي) للتكملة.

واختم في العمل بذلك في الأمور الدينية الظنية على أقوال؛ بيَّنها بقوله (وسائر) الأمر (الديني) غير الفتوى والشهادة؛ كالإخبار بدخول وقت الصلاة، وبتنجس الماء أو نحو ذلك (كذا) يجب العمل فيه بخير الواحد عند الجمهور.

ثم اختىفوا^(۱) (فقيلا) بألف الإطلاق، إن ذلك (بالسمع) فقط^(۱)؛ لأنه ﷺ كان يبعث الآحاد إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام كما هو معلوم، ووجه الدلالة: أنه لو لم يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة.

 ⁽١) مقال: «اتفقوا على جواز العمل بالحبر الذي لا تعلم صحته، كما في الفتوى، وفي الشسهادة، وفي الأمسور
 أ الدينية). النظر: المحصول (٤/٤ ٣٥)، وكذا عبر السدي بالجوار في خاية الوصول (٢٨١٤/٦).

 ⁽٢) وغرر حكى الإتفاق على وحوب العمل بخير الواحد في الفتوى والشهادة والأمور الدبيوية، تاج الدبن الأرموي والبيضاوي، والزركشي، والبرماوي، وابن السبكي، والباحي.

انظر: الحاصل (٤٨/٣)، منهاج الوصول (١٨٣/٢)، تشتيف المسامع (١٩٦١/٢)، العوائد السنسية، لوحسة (٨١أن)، جمع الجوامع (ص ٦٦)، إحكام الفصول (٢٤٠/١).

⁽٣) أي صرِّح بالإجماع، انظر: قاية السول (٢/٥٨٢)،

⁽٤) . تعتلموا في جوار التعبد بخبر الواحد عقلاً. أي هل يجيز العقل التعبد به لو لم يرد السبح بدلث؟ ثم احتمد في دلين وجوب التعبد بخبر الواحد، هل هو المسمع فقط، أم العقل فقط؟ أم المسمع والعقل؟ مجمهور العمماء على أن دبيل وجوب العمل بخبر الواحد هو السمع فقط، وأنه يجور التعبد به عقلاً، وصع الجبائي وبعص معترسة التعبد به عقلاً.

وهمب فوم حسدكرهم المؤلف إلى أن العقل هو الذي دل على وجوب العمل بحبر الواحد قال عربي في المستصفى (١٨٩/٢): "والصحيح الذي دهب إليه الحماهير من سلف الأمة، من الصحابه والسعين والعقهاء و متكسين؛ أنه لا يستحيل التعبد بخبر الواحد عقلاً، ولا نجب التعبد به عقلاً، وأن التعبد به واقع سمعاً".

⁽٥) وَهُو قُولُ جُمُهُورُ الْعَلْمَامِ، أَنْ الرَّجُوبِ بِالْسَمَعِ فَقَطَ، لا بِالْعَقَلِ، أَيْ أَنه وابعب سمعاً جائز عقلاً.

ظر خصول (٢٥٣/٤)، الإحكام للامدي (٢١/١)، بيسير التحريس (٨٢/٣)، أصبوب لسرخسسي (٣٢١/١)، شرح تنقيح القصول (ص ٣٥٧)، للعثمد (٢٠١/١)، فواطع الأدلة (٢٦٤/٢)، روصه الساطر (٣٢٠/١)، العدم (٩٣)، التمهيد لأبي اخطاب (٤٤/٣)، إرشياد الفحول (ص ٩٣)، المسوده رص ٢٣٧)، شرح الحكوك المنير (٣٦١/٣).

(قلت) متوركاً على الأصل كيف لم يبين رجحان هذا القول مسع أسه قسول الجمهور (وهو أقوى) من القول الآتي؛ لأنه الأوفق بما عليه أهل السنة مسن أن الحكم بالشرع لا بالعقل.

و (قيلا) بألف الإطلاق إن ذلك (عقلاً) (1) وإن دل السمع أيضاً، أي من حهة العقر، وهو أنه لو لم يجب العمل به لتعطلت وقائع الأحكام المروية بالآحد، وهي كثيرة حداً، ولا صبيل إلى القول بذلك، وهو قول أبي الحسين السسري ") من المعترلة (1)، وتُقل أيضاً عن الإمام أحمد، وابن سريج، والقفال الششي (1)، من أكابر أهل السنة (٥).

 ⁽١) قال العرائي في المستصفى (٣/١٨٩): "دهب قوم إلى أن العقل يدل على وجوب العمل يخبر الوحد؛ لولا الأدنة السمعية".

⁽٢) هو أبو الحسير محمد بن علي بن الطيب البصري المعترفي، المتكلم، شيخ المعترفة في عصره، وهو أحد ألمتهم. درس عنى القاضي عبد الجبار، وهو المحامي عن المعترفة بالتصانيف الكثيرة. من مؤلفاته: المعتمد في أصدول العمدة. وغيرها. توفي سنة (٤٣٦هـــ) في بغداد.

نظر في رجمه: وفيات الأعبان (٢٧١/٤)، طبقات المعزلة (ص ١١٨)، البداية والنهاية (٢١/٧٥).

⁽٣) انظر، للعثماد (٢/٧/١).

نضر في ترجمته مير أعلام النبلاء (١٦/٢٨٣) وقيات الأعنان (١٤/٠٠٠)، الطبعات الكبرى (٢٠٠٠)

^(*) المشهور هي الإمام أحمد أنه يقول بقول الجسهور؛ أن هليل الوجوب هو السمع وليس المقل؛ وهذا الذي تدكره كتب أصول الحنابلة، ولكن من أصحابه من قال بالوجوب عقلاً كأبي الخطاب، والقاصي أبي يعلى. بعر في المسألة، السميد (٢٤٤)، العدة (٨٥٧/٣)، للسودة (ص ٢٣٣)، الكفاية لأبي يعسى (ص ١٨٠). السحير (١٨٣/٤)، شرح الكوكف للير (٣٦١/٣)، القوائد السية، لوحسة (١٨/ب)، روصسة السحر (١٨٢/٤)، شرح العصد (٥٨/٣)، الإحكام للامدي (٥١/٥)، أصول مدهب الإمام أحمد، الدكتور عبد لله لتركي (ص ٢٨٨).

ومن هما اعتدر عن عدم ترجيح صحب الأصل للقول الأول فيه (١٠٠ كمه قد رحمه في شرح المحتصر، ونردد في صحة بقل القول لثاني عن هؤلاء الأئمة (١٠ م قال: وقد قيل إل القفال كان في أول أمره معتربياً، فنعمه قال هذه مقالة وقت اعترامه، والل سريح كال يناظر ابن داود (٣)؛ فلعله بالغ في الرد عليه فتوهمت منه هذه المقالة، انتهى.

..... وعند بعض الظاهر لا مطلقاً.....

(وعند بعض) أهل (الظاهر لا) يجب العمل بخبر الواحد، بل يمتنع (مطلقاً) (٥) أي

 ⁽١) حيث م يرجح في جمع لجو مع أن السمع هو عدي دل عنى وجوب العمل تغير الوحد. نظر: جمع لجوامسع
 (ص ٦٦).

⁽۲) هو أبو بكر محمد بن داود بن علي بن حص الأصبهاي الطاهري، أحد من يصرب عثن يدكله. له بصر تام بالحديث وبأقوان الصحابة. كان عبلاً أدبياً ظريفاً. شتهر بمناظراته لابن سريج، وكان عبى منتقب والده الإمام داود لظاهري من مؤلفاته: الزهرة، الوصول بن معرفة الأصول، الإعدار، الإلل ر. توفي سنة ١٩٧٧هـ.. انظر في ترجمته: تاريخ بغداد (٢٥٦/٥)، وقيات الأعيال (١/٩٥٢)، سير أعلام لبلاء (١٠٩/١٣).

⁽٣) قال بن السبكي في رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٣٣٣/٢): ". وقان أحمد، وانقفّان، وابن سسريج، واليصري بالعقل أيضاً، والبصري معتولي، قلا يتعجّب منه في ذلك، وتما العجب من أحمد، والقفّال، و السسريج – إن صح اللق عنهم، وهم أثمة الشريعة – وهم من أثمة للسنة"، وقد قبل إن لقفال.

انظر أدلة القائلين بالوجوب لعقلي مع مناقشتها - رضاعة إلى حد سبق في حاشية (٥) -: المستصفى (٢٨٦/٢)، ورائح الرجوت (٢٣٩/٢)، أماية السول (٢ ٦٨٤)، مناهج العقول للسمرقندي (٢٧٩/٢)، بالبح النصام (٢/٢٤٣)، شرح قبلي (٢/١٠٢)، الخصول (٣٥٣/٤)، تحمة المنظول للرهوي (٢ ٣٤٩)، قوطسع أدلة (٢٠٤/٢)، شرح للمع (٢/٣٨٥)، لبحر الخيط (٤/٣٥٩).

⁽٤) ورد لبيت في همع الهوامع (ص ٢٦٤) هكدا: قين وعقي بعسص دي الظاهر لا مطبقًا لكرخي في خد حظسلا

ره ثم حديمو فقال بعصهم لعقل يمنع من تعدد به، وذكر عصهم أنه قول بن عُليَّة و لأصم و خبد في، وقسال القاسائي والرافضة: الشرع يمنع من التعبد به، وإن كان بعائراً في العقل، وقال بعصهم، يمنع من التعبد به عدد قياد دبيل شرعي أو عقلي على دبك، انظر عوضع الادله (٢ ٢٦٧)، شرح الكوكب السساطع (٢ ٣٠٩، بديع النظام (٣٤، ١)، مسوده (ص.٣٤)

عن التمصيل (١) الآتي؛ لأنه على تقدير حجيته إنما يفيد الظن، وقد نُهي عن اتباعه وذُم عبه في قوله عز وحسل: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ، عِنْمُ ﴿ إِن يَشْعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ (١)، ﴿ إِن يَشْعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ (١) (٤).

قال جمع (من وأحيب بما تقدم قريباً، أي بناء على أن المتبع حبر الواحد، وإلا فقد يُمنع: بأن المتبع الإجماع على وجوب العمل بخبر الواحد.

وعدًل ساظم عن تعبير الأصل: "وقالت الظاهرية لا يجب مطلق الانه، إلى ما قامه (١) لقول الزركشي: إنما يُعرف هذا القول عن بعضهم كالقاشاني (٨)،

⁽١) أي تفصيله في الحدود، واجتاء التُصُّب ... الح. كما سيأتي قريباً.

⁽٣) سورة الإسراء: الآية (٣٦).

⁽٣) سورة التحم: الآية (٢٨).

⁽١) هنا ينتهي السقط من التسخة (أ).

⁽٥) انظر: شوح المعشد (١/٨٥)، تقريرات الشربيني (٢٠٢/٢).

⁽١) انظر: جع الجوامع (ص ١٦).

⁽٧) أي قوله: "وعند يعمى الظاهر لا".

^(^) هو أبو بكر محمد بن إصحاق القاشائي، وقبل الفاسائي بالسين لمثهمله، سبة إلى (عاسائه) بلده قرب (قم) وصححه عبر واحد، منهم ابن حجر في تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١١٤٦/٢)، والتعتاران في شرح العصد (٥٨/٢)، وابن المديم في الفهرست (ص ٣٥٧)، والشيرازي في النبصرة (ص ٣٠٣)، والى السمعاني في عواصع لأدنه (٣١٦/٢). والقاسائي هذا حمل العلم عن طود الظاهري، إلا أنه خالفه في مسائل كثيره، ثم العسس إلى مدهب الشافعي وصار رأساً فيه. من تآليفه: (الرد على دارد في إيطال الفياس)، (إثبات العباس)، (أصب ل العنيا). توفي بعد المائة النائنة من الهجرة.

الظر في ترجمته: الفهرست (ص ٣٥٧)، مصهر للسبه لابن حجر (١١٤٧/٢)، طبقات الفقهاء للشهروي (ص ١٧٦).

واس داود، كما قله ابن الحاحب()، بل قال اس حرم: مذهب دود أنه يوجب [العمل والعسم] () جميع السهر (). والعمل والعسم] () جميع السهر (). فما صبعه الباظم أحسر من صبيع الأصل، ومن صبيع لسيوطي في الكوكب أيضاً ()، فإنه اقتصر على النقل عن ابن داود.

⁽۱) أي بقل بن الحابيب عن القاسدي قويه بعدم وجوب العمل بخير لوحد معينة وهو قول لرافضة من لاشيعة، وأكثر المصرية، وبعض المعترب، غظر، مختصر بن طبيعب (٥٨/٢) مع شرح بعضه، البصرة مشيعاري (ص٣٠٣)، قو طع الأدلة (٢٦٦/٢)، الإحكام للأمدي (٢١/١)، حكبم لفصيوب (٢٤٠/١)، شسرح نكوكب لمثير (٣٤٠/١)، كشف الأسرار (٣٣٠/١)، المعتمد (٢١٤٢)، أصول لسرعسي (٢١/١)

⁽٢) في (ب): نعيم وانعس

⁽٣) انظرا لإحكام لابن خرم (١١٢١)

⁽٤) عر. نشيف مسامع (٢ ٩٦٣)

⁽٥) انظر شرح مكوكب مساطع (٢٠٩١)

[صور اختلف في وجوب العمل بخبر الواحد فيها]

.....الكوخي بحد احظًلا قومٌ بدء نصُبِ هـذا خُطِـلْ قومٌ بما بضـدهِ الجـلُ عمـل

وقال (الكوبحي) من الحلفية ('' (بحد احظًلا) أي امنع قبول خبر الواحب فيمسا المنابخ الواحد فيمسا المنابخ الواحد والحدود والحدود والحدود والحدود المحدود المحدود

وأحيب: بأنه لا شبهة مع الحديث الصحيح، كما لا شبهة مع الشهادة وضاهر لقراب، وإل قام الاحتمال فيهما^(٧).

ر١) وهو هول السرحسي، و مشاشي، واسردوي، وأكثر لحنفية أنه لا يجب العمل بحبر الواحد في حداد، وسببه لأمدي وأي حسين البصري لأبي عبد الله البصري

ودهب جمهور بي فيون عبر الواحد في خدود، واعتدره من خنفية أبو يوسف، والخصاص، و بن الهم م اعظر المسألة في أصول السراحسي (١ ٣٣٣)، كشف الأسرار (٤٢٣)، تيسير اللحريسر (٣ ١٨، اللغريسر الم اللحبير ١ ٣٦١)، الإحكام بالآمدي (٢ ١١٧)، فو طع الأدنة (٢ ٢٥٥)، العلمة (٩٦ ١)، روصة الدصر (٣ ٤٣٤)، فو انح الرحموت (٢ ١٣٣)، المسودة (ص ٢١٥) أصول الحصاص (١ ٥٣٨)، أصور الشاشي (ص ٢٠٠١)، الأفوار الأصولية الإمام الكرجي بشبخنا الذكتور حسين خبوري (ص ٨٣)

ر٢) أخرجه الإمام أبو حبيفه عدا اللفط في مسده يروايه خصكمي (ص ١١٤)، وأخرجه الرمد في في تسديل (ع ٢٥)، و حاكم في المستدر (٣٨٤) من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ "ادريو خدود عدل بلسمين ما تستعلم" وفيه يريد بن أي رياد، وهو صعيف في الحديث، قال تترمدي قال فيه البخاري مكر خديث، وصعف ابن حجر هذا الحديث في بنوع درم (ص ٣١٥)، وأخرجه بن ماجة في السن (٢٦)، من حديث أي هريزه مرفوعاً بلفظ "دفعو الجدود ما وجدام ها مدفعاً" باصعفه بن حجر في بنوضع السابق قال البخاري أصح ما فيه حديث شفال الثوري، عن عاصم، عن أبي وائن، عن عبد الله بن مسعود قال درعوا حدود بالشهات"

عشر تمحیص حبیر (۲۰۶۵)، امماریة لابن حجر (۹۶۲)، نصب ادریة ندینعنی (۳۰۹۳). مل الأوطار مشوكاني (۲۶۶) محمه الطالب لابن كثیر (ص ۱۷)

(٣) انظر الإحكام للاما ي (١١٧/١)، شوح العصد (٢ ٨٥)، بعريوب لشربيبي (٢ ٢٠٣)

العمل يخبر نواحد في ابتذاء لنصب

وقال (قوم) من الحنفية كما حكاه ابن السمعاني⁽¹⁾ (ببلاء تُصُبِ) بضمتين، جمع يصاب (هذا) أي خبر الواحد (حُظل) أي مُتع قبوله، بخلاف ثوايسها، فقُسل عؤلاء حبر الواحد في النصاب الزائد على الخمسة أوسق لأنه فرع، ولم يقسوه في التداء نصاب الفُصلان⁽¹⁾ والعجاجيل⁽¹⁾ لأنه أصل فيما إذا ماتت الأمهات مس الإبر والبقر في أثناء الحول بعد الولادة، وتم حولها على الأولاد، فلا زكاة عدهم في الأولاد مع شمول الحديث لها⁽³⁾، وهذا قول أبي حنيفة الأحير لعدم الستماه على السن الواجب⁽⁶⁾.

 ⁽١) نظر: قراطع لادلة (٢٢/٢٤)، ونقل صاحب المعتمد (٩٦/٢) هذا القول عن أبي عبد الله اليصري المعتزي.
 (٧) النُصِلَّان: جمع فصيل، وهو ولد الباقة إذا قصل عن أمه، انظر: تسان العرب (٢/١١)، القساموس الحسيط (٣٠/٤).

 ⁽٣) لعجاجيل: جمع عبدل، على خلاف القياس، وهو ولد البقرة، انظر: لسان العرب (٢١٩/١١)، لقاموس محيط
 (١٣/٤).

ره) انظر القول في عنح القدير لابن الهمام (١٨٦/٢)، حاشية ابن عابسدين (٢٠٦/٢)، البسسوط (٢ ١٥٧). ومدهب أبي حتيمة عدم وجوب الركاه في الحملان والقصلان والمحاجل ولو يلعب لصابه، وهو قول محمسد بن الحسن، وجمهور الحنصة.

⁽٦) وهو قول رُمُر من الحمية، أنه تحب الزكاة في القصلان والعجاجيل، وهو هول المالكيه والشاعمة و لحابلة، مطر عوطاً الإمام مالك (٢٢٥/١)، ووصة الطاليين (٢١/١)، المسوعب للسامري (٢٢٥/٣) مواهب الحليل للحطاب (٨٣/٣)، الإضاع للحجاوي (٢٥٢/١).

 ⁽٧) وهو مول أي بوصف أنه يجب فيها واحده صهاء انظر: روضة الطالبين (٤١/٢)، المهذب الشيراري (٤١٠١).
 منبسوط (١٥٧/٢).

لعموم الحديث بالعقل كما يشير إليه التعليل المدكور، فأبو حيفة يقسل حسير الأحاد في التداء النصب بخلاف هؤلاء القوم الدين هم من اتباعه.

وقال (قوم) آحرول لا يحب العمل محبر الآحاد (بما بضده الجُلَّ عَمل) أي فيما العمل يخير الواحد فيما عمل الأكثر عمل لأكثر فيه تحلافه؛ أن عملهم مخلافه حجة مقدمة عبيه كعمل الكر (١١). الالا فه وأجيب: بأن لا نسم أنه حجة إذْ هو غير إجماع، لأن الإجماع اتفاق محتهسدي الأمة، وما ذكر أكثرهم فقط، بخلاف خبر الواحد بشرطه فإنه حجة(٢).

> والمالكيُّ في المنافي مـــا جـــرى أهسل المدينسة عليسه خطسوا أو كان راويـــه خلافَـــه يــــؤم والحنفي ما به البلسوى تعسم

(و) قال (المالكي في) خبر الواحد (المنافي) أي المحالف (ما جرى، أهل المدينة) العمل يخير انواحد ليما عس أهن أي عملهم (عليه خُطوا) أي مُنع العمل بخبر الواحد، لأن عملهم كقولهم حجة مدينة إدلاقه مقدمة عبيه (٣).

⁽١) حكى الرركشي هذا انقول، و لم ينسبه لأحد، وحكى الآمدي الإجماع على أن عمل أكثر لأمة يخلاف الخبر لا

انظر: ليحر الحيط (٢٤٦/٤)، تشبيف المسامع (٢٩٥/٢)، الإحكام (١٠٨/٢).

⁽٢) ويمكن اعتباره من سرجحات عبد التعارض، نظر: المحصول (٤٣٧/٤)، تشيف المسامع (٩٦٥/٢)، تقرير ت الشربيني (٢٠٥/٢)، ورشاد المحول (ص ١٠٥)، تقريب لوصول (ص ٣٠٠) شرح العصد (٢/٢٧)، شرح تنقيح القصول (ص ٣٧٠).

⁽٣) هما قول جمهور المانكية يتقميم عمل أهل المدينة على خير الأحاد، ويقصدون به انعمل الدي طريقـــه النقـبـل، والعمس المتصن، كمسأنة الأدان، وترك الجهر بالبسملة، ومسأنة الصاغ. وترك إخراج لركاة من الخصراو ت. وعبر دنت من لحسان الني طريقها النقل واتصل لعس ف في المدينة على وجه لا يخلى مثله، وأنقل نقلاً يُحُجُّ ويقطع العدر.

فانو ' لأن العمل لا يكون إلا عن توقيف، فهو يجري بحرى ما أثمل نقل متواتر من لأحيار، فنصام على خسمبر تواحد و عباس،

وقد نسب الهجي، والامدي، والوركسي هذا العول للإمام مدت نصبه، و حدره الباجي والشيراري «نظر: إحكم م عصول (١/٧٨٤)، الإشارة للباجي (ص ٢٨)، البحر لمحيط (٣٤٤ ؟ ٣٤)، البيان والتحصيل لابي ر شد (۱ ۳۳۱،۱۷). شرح لكوكب سير (۲ ۳۱۷). تشيف السامع (۲ ۹۹۰)، محمل أهل المدينة للسندكتور أحمد بور منبف (ص ٧٦ مختصر ابن خاجب ٢٠ ٧٢)، بحير الواحد إذ حالف عمل أهل مداينه المدكتون حسان فلم ۔ رص ۱۰۹)

وأحيب بعدم تسليم حجية ذلك، أما عملهم؛ فلاحتمال أن يكون عن اجتهاد أو تقييد، فلا يكون حجة للمجتهد، والكلام ليس إلا في ذلك، وهذا الاحتمال لا , افع له.

وأما قولهم فإن كان المراد به ألهم قالوا إن الحكم كذا، ولم ينقلوه عن النبي وأما قولهم فإن كان المراد به ألهم نقلوه عنه والله فهذا ليس قولهم بل قول السي والله من يقال: إن كانوا حمعاً يؤمن تواطؤهم على الكذب، أو اقترن بخسبرهم قسراش معصدة، يفيد الخبر بواسطتها العلم، ففي هذين يقدم الخبر على خبر الآحاد المعيد للنظن، لكن لا لكونه خبر أهل المدينة، بل لكونه خبر التواتر أو المسزل منسزلته، المفيد كن منهما العلم، وهذا ليس محل الخلاف، وإنما محله هو الأول كما يعمم مما يأتي في الإجماع، فليتأمل ().

(و) قال (الحنفي) أي أكثر الحنفية يمتنع العمل بخبر الآحاد في تُسلات مسائل؛ إحداها: (ما به البلوى تعم) أي في حكم خبر تعم البلوى بمضمونه (۱)، بأن يحتاج الناس إليه (۱)، كحديث: (من مس ذكره فليتوضاً)، صححه الإمسام أحمسد وغيره (۱)، إذ ما تعم به البلوى يكثر سؤال الناس عنه، فتقضى العادة بنقله علسى

⁽١) انظر: تقريرات الشربيي (٢/٥٠٣)، إرشاد القحول (ص ١٠٥).

 ⁽٢) وقال الاستراييني في معنى (ما تعم به البلوى): أن كل أحد يحتاج إلى معرفته.
 وقال الطوفي: أي يكثر التكليف به.

وقال البعاري: تحس إليه الحاجة في عموم الأحوال.

انظر: البحر الحيط (٢٤٧/٤)، شرح عتصر الروضة (٢٢٣/٢)، كشف الأسرار (٢٤/٣)

⁽٣) دهب جمهور اخمعية إلى أن خبر الواحد إذا ورد موجياً للعمل فيما تعم به البلوى لا يقبل، وبه قال أنو الحسين ليصري من المعتزلة، ونقل الباجي عن ابن خويز مثلاد من المالكية

الظر: أصول السرعسي (٢١٨/١)، كشف الأسرار (٢٤/٢)، التقرير والتحيير (٢٩٤/١)، تيسير النحر بسر (١١٢/٣)، فواتح الرحموب (٢٢٥/٢)، المعتمد (١٦٧/٢)، إحكام القصول (٢٠٠/١)، عموم البنوى، مسلم الفوسري رص ١٩٢)، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اعتلاف الفقهاء، مصطفى الحن (ص ٤٢١)

⁽٤) أحرجه الإمام أحمد في المسد (٢/٦)، وأعرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الوصوء من مس لدكر، رقم لحديث (١٨١)، وأخرجه البرمدي في كتاب الطهاره، باب الوضوء من مس الدكر، رفم حديث (٨٢)، وأحرجه السمائي في كتاب الطهارة، باب الوصوء من مس الذكر، رفم الحديث (١٦٤)، وأحرجه ابن منجه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، وقم الحديث (٤٧٩)، قال ابن حجر: صححه الترمسدي، وعن عن البخاري أنه أصح شي، في الباب، وصححه الإمام أحمد واللمار قطي ويجبي ايس معسى الطسر المنتقيص الحير (٢١٣/١).

سيل التواتر، نتوفر الدواعي على نقده، فلا يعمل الآحاد فيه (۱). وأحيب: بأنا لا سلم قضاء العادة بدلك، بدليل قبول الأمنة لنه في تفاصيس بصلاة، ووجوب العسل من التقاء الحتايين، وهما مما تعم به البلوى، وأيضاً فبوله في بحو القصد، والحجامة، والقهقهة في الصلاة، والحلفية أوجلوا كما الوصوء، وهو منها، فهم محجوجون به، كدا في العضد (۲).

والثانية: ما دكره نقوله (**أو كان راويه**) أي حبر الآحاد (**خلافُه يؤم)** أي يقصد انسلنجر نواحد ادا عالمه راويه حلافه، فلا يحور العمل بالحبر، لأنه إنما حابقه بدليل.

كالغسل من ونوع الكلب سبعاً كما في الصحيحين (٢٠)؛ فإن راوبه أن هريرة الله عنه مر بالعسل من ولوعه ثلاث مراب ؛).

⁽١) ، عنر كشف الأسر (٢٥ ٢)، أصول السرعسي (٣٦٨.١)

⁽۲) وقد دهب جمهور العدماء ,و فبول خير الواحد فيمد بعم به الدوى انظر شرح العصد ۲ ۲۷)، تقريسر ب الشربيني ۲ ۲۰۱)، وانظر مسأله وأدنتها في إحكام بلامدي (۲ ۱۱۲)، انحصول (۱ ۱۱۲)، مستصمى (۲ ۲۸۸). شرح الدمع (۲ ۲۰۱)، التنقيحات في أصور الفقه للسهرو دي (ص ۲ ۲) شرح نصبح لفصول ص ۲۸۸)، هواضع لأدلة (۲ ۲۵۷)، روضة الباظر (۲ ۳۲۲)، ببحر نحط (۱ ۳۲۷)، للحبير شمرح اللحرير (۱ ۸۳۸)، معدير ت لشربيني (۲ ۲۰۱)، محالفة صحابي للحديث الدوي شريف للدكتور عبد الكريم ممنة (ص ۱۲۲)

⁽٣) رواه البخاري في كتاب الوصور، باب زد شرب لكلب في إناء أحدكم فليعسنه سبعًا. رقم خديث (١٧٢). ورواه مسلم في كتاب الظها ه اباب حكم ولوع الكلب ارقم الحديث (٢٧٩)

⁽٤) روى محامقه فتيا أبي هويوه ، موية لدر فصي في اسس، كة ب انظهارة، باب وموع الكلب في الإناء، رقم الحديث (١٧) وهو من رواية عبد السك ل أبي سليمال عن عطاء عن أبي هريرة، وقد صعفو عبد اللك هد بأنه لا يجتج له إدا عرد، فكنف إذا خالف الثفات

ظر "التعليق معني على سس مدر قطني" شمس خل آبادي (٦٦ ١)، وأحرج الطحاءي في معاني الآلب. ٣٣١) عن أبي هريره أنه أنبي بثلاث عسلات، وقال خافظ في الفتح (٣٣٢) "الله أنه يعني أنا هريره أفنى بالعسل بسعاً، ورواية من روى عنه موقفة فتياه برويته، أرجع من رويه مو روى عنه محافته، مسل حيث الإمساد، ومن حيث النظرا".

وأحيب. أنه إنما خالفه لظنه (١)، وليس لغيره أتباعه، لأن المحتهد لا بقلد محتهــــ. كما يأتي (٢).

> قلتُ إذا تأخرتُ أو يُجهــلُ^(٣) أو عارضَ القياسَ والثالــتُ في عَلَّيَةٌ بالنصِ قد فاقَ الخــبر⁽³⁾ والوقفُ إنْ ظناً وإلا أعْتَمِــدا

(قلتُ) مقيداً لمحلى الخلاف، وتبعاً للمحقق إذْ قال: ويؤخذ من قوله: "أو خالف وراويه" ما صرحوا به من أن الخلاف فيما إذا تقدمت الرواية على خلافه، وأمس (إذا تأخوت) روايته عنه (أو يُجهل، سبقٌ به) أي بخلافه، بأن لم يعلم الحسال فريالاتفاق)(٥) منهم (يعمل) خبر الآحاد(٢).

⁽١) مُمَايِة أُورِقَة (٤٣٣) مِنْ: أَ.

 ⁽٢) دهب جمهور افسماء إلى أن محالفة الراوي لروايته، لا تقدح في وجوب العمل بالحديث، وأن العبرة ته روى لا
 بما رأى، مهترك مدهب الراوي، ويؤخذ بظاهر الحديث، وحصر القراني الخلاف في الصحابي درم عبره مس
 الرواة؛ لأن غير الصحابي لا يحتمل وقوقه على حكم النبي .

مطر فول الجمهور في: شرح العصد (٧٢/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٧١)، المحصول (٣٩,٤)، البحر تحيط (٣٤٦/٤)، فعريب الوصول (ص ٣٠٠)، شرح الكوكب للتبح (٣٦٩/٢)، ليرشاد الفحول (ص ٢٠٥)، رحكام المصول (١/١٥)، أثر الاختلاف في الفواعد الأصولية (ص ٤٣١)، مخالفة الصحابي (ص ١٢٤)

⁽٣) في همع الهوامع (٢٦٤): قلت إذا بعدُ رُوى أو يُعجهل.

⁽٤) في همع لموامع (٢٦٤): علته بالنصب دو عاق الحير.

⁽٥) ذكره استرحسي والمردوي. انظر. أصول السرخسي (٥/٢)، كشف الأسرار (٢٦/٣). واعظر بيسير النجرير (٧٢/٢)

⁽١) انظر: شرح المحلي (٢/٢٠٢).

العمل بخبر نواحد إد عارض القياس [و، تالثه أن ما دكره بقوله (أو عارض) خير الآحاد (القياس) و لم يكسن راوي الخبر فقيهاً، لأن مخالفته ترجح احتمال الكذب.

وأحيب بعدم تسليمه؛ لوجود العدالة المانعة منه، فإن كان راويسه فقهياً قُـِل عدم عدم المقاهة توجب غلبة الظن.

وأحيب (٢): مأد عدالة الراوي تغلب ظن صلقه خالف القياس أو لا فلا حاجة إلى الفقاهة] (٣).

ولهم فيما عارض القياس ثلاثة أقوال:

أحدها: القبول مطلقاً (عنه والثاني: لا مطلقاً (والثالث) التفصيل، كما بينسه بقوله: (في) خبر (معارض القياس) أي المخالف له (إن) كان (ذا) القياس

 ⁽۱) عن الخلاف في هذه المسائة إذا كان خبر الواحد والقياس متعارضين من كل وجه، ولا يمكن الجمع بيستهما.
 انظر: الإحكام للأمدي (۱۱۸/۲).

وعبد خبعية: لا يعمل بخبر الواحد إذا خالف القباس، بشرط أن لا يكون راوي الحديث فقيها، ويست العقاهة شرف عبد البعص، انظر: أصول السرخسي (٢/٣٨)، تيسير التحرير (٢/٣٥)، كشمه الأسسرار (٥٠/٣)

⁽٢) انظر: تقريرات الشربيي (٢/٢٠٣).

⁽٣) اجملة من قوله: (والثالثة) مِرتبكة في (أ).

⁽٤) أي سواء كان الراوي فقيهاً أم لاء كثير الرواية أم لا.

رهو قول الشافعية والحنابلة، وكثير من الفقهاء والأصوليين كما نسبه إليهم الآمدي والساعاتي.

نظر: أصون اسرخيبي (٣٨٨/١)، فواتح الرحموث (٣٣٥/٢)، شرح تنقيح الفصيول (ص ٣٨٧)، هايسة السون (٢٠٢/٢)، الإحكام للآمدي (٩٤/٢)، الوصول إلى الأصول (٢٠٢/٢)، بديع النظام للساعلي الساعلي (٣٨٤/١)، العدة (٨٨٨/٢)، التنهيد لأي الخطاب (٩٤/٢)، أثر الاعستلاف في القواعسد الأصوبة (ص ٤١٠).

⁽٥) حكاه أجبى ريفري عن الإمام مالك، وتسبه الشوازي والآمدي لأصحاب مالك، ويقل القراي عن مقاصي عياض في السبيهات، وإس رشد في المقدمات: أن في مدهب مالك في تقديم القباس على حبر الواحد قسويي، وأدكر بر يسمع في يسبة إطلاق القول بتقديم القياس إلى الإمام مالك، وقال: "هذا القسول بإصلاقسه سمسيج مستقيح عطيم، وأنا أجل مؤلة مالك عن مثل هذا القول، وليس يُدرى ثبوت هذا منه".

رقار الشيخ عُمدُ الأمين المنتقيطي في تقرير مُدهب الإمام مَالكُ في هذه المُسألة: "هذا الذي دُكر عن مانك -من نمايمه لعباس على خبر الواحد هو المقرر في أصول الفقه المالكي، لكن فروع مدهيه تمتنسي خلاف هذ، وأنه يضم خبر الواحد على الغياس، وهذا هو الذي يدل عليه استقراء مذهبه، مع أن المقرر في أصوله أيضاً أن كن قياس خالف نصاً من كتاب أو سنة فهو باطل بالقادح المسمى في اصلطلاح أصدل الأصدول صدد الاعتبار ... وهذا الفول هو الحق الذي لا شك فيه، لأن القياس لا يجوز مع وجود النص من النبي ﷺ

معر شرح سعيح العصول (ص ٢٨٧)، الإشارة للياجي (ص ٢٤)، عُتصر أين الخاجب (٢٢/٢)، شسرح اسم ٢٠٥/٢) والمعاد (٢٠٥/٢)، شسرح اسم ٢٠٩/٢) والعلم الأبي يعلى (٨٨٩/٢)، هاية الوصول للهندي (٢٩٥/١)، مدكره على روصة الناظر في أصول الفقه للشيح محمد الأمين الشنفيطي (ص ١٤٧).

(تَعْرِف، عِلَيَّةً) في الأصل المقيس عليه (بالنص) والحال أنه (قد فاق الحبر) ألله كان النص راجحاً في الدلالة على الخبر المعارض للقياس (وَوُجدتُ) تلك العسة (في الفوع) المقيس (قطعاً) كما لو ورد مثلاً: يحرم الربا في الأرر لأنه مطعوم يدحر، وقيس عليه البر لوجود العلة المذكورة فيه قطعاً، ثم ورد: لا يحرم الرب في البر (انحظنُ) أي امتنع قبول هذا الخبر المعارض لذلك القياس لرجحان القياس؛ عبه حيناذ.

(والوقف) عن القول بقبول الخبر أو عدم قبوله (إنّ) كان وجود تلك لعسة في الفرع (ظناً) كما لو فُرض في المثال المتقدم: أن العلة المذكورة غبر مقطوع به في البر، وذلك لتعارض الترجيحين حيثذ، ترجيح حبر القياس لرجحانه بذاته، وترجيح اخبر الآخر بالاستغناء عن المقدمات؛ لعدم (١) انضمام القياس إليه (وإلا) أي وإن لم تُعرف العلة بالنص الراجح، بأن عُرفت باستنباط، أو نص مساو، أو مرجوح (أعُتمدا) بألف الإطلاق، أي الحبر فيقدم على القياس.

(قلتُ) زيادة على الأصل (وذا التفصيلِ) الذي في القول الثالث^(٢) (حُسْنُه بَدا) أي ظهر ما تقرر في تعليله، ومن ثُمَّ اختاره الآمدي^(٢)، وابن الحاجب^(١)، كما صرح به الولي العراقي^(٥).

⁽١) هاية الورمقة (٤٣٦) من: ب.

 ⁽٦) حلاصة هد. القول آنه إذا عُرفت علة القياس بنص راجح الدلالة على الحير، ووجدت في الدرع فطعاً؛ فسدم انقياس هلى الحير، لرجاحته.

وإدا وحدت فيه ظاً؛ فالوقف، لتساوي الحر والقياس.

وإن لم تمرف العلة بالنص الواجع، بل باستنباط أو نص مساوٍ أو موجوح، قُدم الحمد،

⁽٣) انظر. الإحكام (١١٨/١).

⁽٤) مظر: مختصر ابن الحاجب (٧٣/٢) مع شرح العصد.

⁽٥) انظر: الغيث الحامع (٢/١٩٥).

مثال احير المعارض للقياس: حديث الصحيحين، واللفظ للبخاري 'لا تُصَلَّرُوا لإس و لا الغنم، فمن ابتاعها بعد فهو بخير النَّظَرَيْن بعد أن يحليها، إن تساء أمسك، وإد شاء ردها وصاعاً من تمر "(1)، فإنَّ رَد التمر بدل اللبن محالف للقياس فيما [بضمن](٢) به المتلف من مثله أو قيمته، وأيضاً الضمان هنا مقدَّر بمقدر واحد، وهو الصاع مطلقاً، فخرج عن القياس الكلي في احتلاف ضمال المتلفات باختلاف قدرها وصفتها.

قال جمع منهم الولي العراقي: الصحيح تقديم الخبر مطلقاً، وكذا قال الباحي: إنه الصحيح عندي في مذهب مالك؛ فإنه سئل في حديث المصراة فقال: أو الأحد في هذا الحديث رأي؟ ٣٠٠.

وأجابوا عن تقديم الحنفية القياس؛ للقطع بالأصول^(٤)، وكسون خسير الواحسد مظنوناً؛ بأن تناول الأصل لمحل خبر الواحد غير مقطوع به؛ لجواز استثناء محسل الخبر عن ذلك الأصل، وبأن القياس يحتاج إلى نفي المعارض في الأصل والفرع،

 ⁽١) أخرجه «بهخاري في كتاب البيوع، باب النهي للبائع أن لا يُحمَّل الإبل والبقر والعمم. رقم الحديث (٢١٤٨).
 وأخرجه مسلم في كتاب البيوع، باب حكم بيع المُصرَّاة. رقم الحديث (٢٥٤٤).

وللصراة عي النافة أو البثرة أو الشاة، التي يترك صاحبها حلبها، ليتحدم لبها في صرعها، ليوهم استستري بكثرة لبنها.

نظرا بمحموع المعيث في عربيسمي القرآن والحديث لابن للديني (٢٦٥/٢) معمدم المقاييس في النعه لابن فارس (ص ٥٦٥)، لسان العرب (٤/١٤).

⁽۲) ﴿ أَ : (بظر)

 ⁽٣) عشر عبيث الهامع (٤٩٥/٢)، المتنفى للباجي (١٠٥/٥)، الاستدكار لابن عبد البر (٨٧/٢١). و عشر المراجع
 المدكورة في خاشية القول الأول بالقبول مطلقاً.

⁽٤) الفياس في معنى الأصل: ما عرف فيه كون الفرع نمائل للأصل، بأن لم يظهر فارق بيمهما بعد السبر النام، او ظهر عبر أنه عدم الأثر، كالعلم بانتفاء صفة الدكوره والأنوثة في سراية العتني.
الظر: الإيضاح لقوانين الإصطلاح لابن الجوزي (ص ٣٣).

وهو محل اجتهاد بخلاف الحبر، تأمل^(۱).

أبو عني لا بُدَّ فيهِ منْ عـــدد أو عاضدٍ لمخبِــ وقالَ عنهُ عابدُ الجَبِّــارِ فْـــي زناً بـــدونِ أربع

أو عاضد لمخبِــرِ بـــهِ عَضَـــهُ زناً بـــدونِ أربعـــةٍ لا يكتفـــيُ

وقال (أبو علي) الجبائي المعتزلي^(٢) (لا بدَّ فيهِ) أي في قبول خبر الواحد (مسنْ موہنتردو موهدهٔ) اثنين يرويانه فأكثر، قياساً على الشهادة، (أو) من (عاضه) كموافقة ظاهر الواسان يربه آية، أو خبر آخر، أو عمل بعض الصحابة (لمخبِر) أي راو إذا كان واحداً (بسه عضد) ذلك العاضد لهذا المخبر^(٣)؛ لأن أبا بكر الصديق فلله عنه لم يقبل خسبر المغيرة بن شعبة (أ)، أنه ملله أعطى الجدة السدس، وقال: هل معك غيرك؟ فوافقه

⁽١) انظر: لإحكام فلأمدي (٢٠/٢)، وقال الشيراري في شرح اللمع (٢٠٩/٢): "دهب أصحاب مالث إن أن عير الوحد إذ خالف القياس، لا يجب العمل به، ويقدم القياس عليه، ودهب أصحاب أبي حمدية إن أسه إذ كان عدلها لقياس الأصول لا يجب العمل به، وذكروه في أحاديث الوقف والقرعة وللصرّاة، وإد كان مخالصاً بغير قياس الأصول، وحب العمل به.

قال: فإن أرادر، بقياس الأصول، ما تقتصيه هذه الأصول من جهة القياس، فهذا قسول المالكيسة، وإن أرادو بالأصور بكتاب والسنة والإجماع التي هي الأصول في الحقيقة، هليس معهم في رد خبر الواحد بالقياس كتاب ولا سنة".

⁽۲) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن همران بن أبان، مولى عثمان بن عقال عليه، أبو علي، المعروف بالمبيئاتي، أحد أثمة المعتولة، أحد عنه ابنه أبو هاشم، والشيخ أبو الحسن الأشعري، وله معه مناظرات أدت عنى تراط أبي لحسن لمدهب الجبائي، من مؤلفاته: تقسير القرآن، متشابه القرآن. توفي سنة ٣٠٢هـ الجبائي، من مؤلفاته: تقسير القرآن، متشابه القرآن. توفي سنة ٣٠٣هـ المعتولة (ص ٨٨)

⁽٣) حكام عنه أبو الحمين البصري في المند (١٣٨/٢)، وانظر: البحر الحيط (٢١٨/٤).

⁽٤) هو معيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي، أبو عبد الله، وقبل أبو عيسى. صحابي حبن "سدم عسم الخدق وشهد الحديسة. كان موضوعاً بالدهاء والحلم. ولأه الفاروق على النصرة ثم الكرفة وأفره عليها عثما ثم عربه. واعترل الفتنة بعد مقبل عثمان. ثم استعمله معاوية على الكوفة وبقي عليها حتى نوفي رضي الله عنه وعبهم سنة ، فقه...

الظر في ترجمته: الإصابة (٤٣٢/٣)، الاستبعاب (٢٦٨/٣)، قاميت الأسماء واللعاب (١٠٩/٢).

محمد بن مسلمة الأنصاري (١)، فأنفده أــو بكـر رضـي الله تعــى عــهه. رواه أبو داود (٢٠.

وأَ عمر بن احصاب لم يقبل حبر أبي موسى لأشعري^(٣) أَ هُ عَلَيْهُ قَال: (إِذَا سَنَّدُكُ أَحَدَكُم ثَلاتًا فَلَم يؤدن له فليرجع)، وقال: أقم عليه سية، فوافقه أرو سعيد الخدري، رواه الشيخان^(٤).

ويقوم مقام التعدد الاعتضاد، وأجيب بأن طلبهما التعدد ليس لعدم قبول الواحد بن لتثبث (٥)، كما قال عمر ظلله في خبر الاستئذان: 'إنحب سمعيت شيئاً

⁽١) هو محمد بن مسلمة بن سلمة الأوسى الأنصاري، أبو عبد الرحم، صحبي جليل، أسلم على يد مصلب بس عمير، وشهد بللر وما بعده إلا تبوك. كان البي تلله يستعمله في المهمات، مثل قتل كعب بس الأشرف ليهودي. اعتزل الفتة بعد مقتل عثمان، وسكن الريدة، ثم مات رضي الله عبه في المدينة سنة ٤١هـ.. انظر في ترجمته: الإصابة (٣/٣٦٣)، الاستيعاب (٣/٥١٣)، قذيب الأسماء والدفات (٩٢،١).

 ⁽۲) روه أبو داود في كتاب الفرائض، باب في الجدة، رقم الحديث (۲۸۹٤)، ورواه فترمدي في كتاب لمرائض، باب ميراث الجدة، باب ما جاء في ميراث الجدة، رقم الحديث (۲۱۰۰)، ورواه بن ماحه في كتاب المرافض، باب ميراث الجدة، رقم لحديث (۲۷۲٤).

قال ابن حجر في تلخيص الحير (١٧٨/٣): "إساده صحيح لثقة رحاله، إلا أن صورته مرسل فإن قبيصة لا يصح به سماع من الصديق.. وقد أعنه عبد لحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع، وقال الدارقطي في العلل بعدد أن دكر الاختلاف فيه عن الزهري: يشبه أن يكون الصواب قول مالك ومن تبعه"، وصححه الحاكم وابن حيال، وضعفه الأليان.

انظرا مستدرك خاكم (٣٣٨/٤)، الإحسان بترتيب صحيح ابن حيان (١٠٩/٧)، إرواء العليل في تخسريج الحاديث منار السبيل للألباني (١٢٤/٦).

⁽٣) هن عبد الله بن قيس بن سبيم الأشعري، أسم قارعاً قبن الهجرة وهاجر إن احيشة، وقدم الديهة بعد حيو. كان حسن الصوت التقرآن، وفي الصحيح "لقد أوتيب مرمارً من مراسم آل هاود" استعمله النبي على عدسى بعض السمن وعدن، واستعمله على النصره، واستعمله عنمان على الكرفة وها أحد القصاه المشهرين، وكان أحد الحكمين بصفين، ثم اعتزل لهريقين. توفي ظيف سنة ٢٤هــــ.

غر في ترجمته. الإصابة (١/٩٥٢)، شدرات الدهب (٥٣/١)، حسة أولياء (١/١٥٦)

⁽٤) رواه البحاري في كتاب الاستعدال، باب السليم والاستثمال ثلاثًا. وقم الحديث (٦٢٤٥). ورواه ممسمم في كتاب لاداب، باب الاستثمال - قم الحديث (٣٥ ٢)

⁽۵ عر ، سعتمد (۲ ۲۸) ، اسحر المحیط (۲ ۸ ۳)

فأحست أن أتثبت". رواه مسلم(١).

وفد قس أبو بكر خير عائشة (٢) وحدها في قدر كفن النبي ﷺ)، وقبل عمر حبر عبد الرحمن بن عوف (٤) في أخذ الجزية من المجوس (٥)، وخسير الضحث بسس سفيان (١) في توريث امرأة أشيم (٢) من دية زوجها (٨).

⁽١) رواه مسلم في كتاب الأداب، باب الاستندان، رقم الحديث (٢١٥٤).

⁽۲) هي أم المؤسر، أم عبد الله، عائشة بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنها وعن أبيها. تروحها رسول الله الله وهي بنت ست سنون، ودخل بما وهي بنت تسع في السنة الأولى من الهجرة، ومات عنها وهي بنست أسان عشرة سنة. كانت أحب تساءه إليه، وكانت قفيهة الصحابة، ومرجعهم إذا اختلفوا، وهي من المكترين مس رواية الحديث لها في مسئد الإمام أحمد (٢٢١٠) حديث. توفيت سنة (٥٧)هــــ.

انظر في ترجعها: طبقات ابن سعد (٨/٢)، الاستيعاب (٤٣٥/٤)، الإصابة (٢٣١/٨).

 ⁽٣) روء لبخاري في كتاب الجنائز، باب النياب البيص للكفن، رقم الحديث (١٢٦٤)، ورواه مسم في كتب ب
 الجنائز، باب في كفي لليت، رقم الحديث (٩٤١).

⁽٤) هو عبد الرحمى بن عوف بى عبد عوف، أبو محمد، القرشي، الزهري، وهو أحد الشمانية السابقين إلى الإسلام، وأحد لخمسة الدين أسلموا على يد أبي بكر، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد السنة أهل الشورى الدين توفي رسول الله عليه وهو راض عنهم. هاجر الهجرتين، وكان كثير الإنفاق في سنسيل الله. تسوفي ظاه سنسة ٣١هـ... انظر في ترجمته: الإصابة (٢٠١٤)، تمديب الأسماء واللمات (٢٠١/١)، حلية الأولياء (٩٧/١).

⁽٥) رواه ليخاري في كتاب الجرية، باب الجرية والموادعة مع أهل الحرب، رقم الحديث (٣٩٢٣)

عظر في ترجعه الإصابة (٢٠٩/٢)، الاستيماب (٢٠٩/٢)، قضيب الأسماء واللغات (٢٤٩/١)

 ⁽٧) هو أَشْهُمُ العبَابِي، بكسر المعجمة الأولى، قُتل في عهد النبي ﷺ عطأ، وهو صحابي مسلم، فأمر سوب الله ﷺ الطحاك بن سفيان، أن يورث المرأته من ديته.

بطر في ترجمته الإصابة (٢/١١)، الاستيماب (١١٥/١)، تحديب الأسماء واللغات (١٢٣/١)

⁽٨) رواد أبو داود في كتاب الفرائض، باب في المرأة نرث من دية روجها، رقم الحديث (٢٩٢٧)، ورواه الترمدي في كتاب الديات، باب ما جاء في المرأة هل برث من دية روجها، رقم الحديث (١٤١٥)، ورزاه بن ماجه في كتاب الدياب، باب الميراث من الدياء وقم الحديث (٢٦٤٢)، ورواه مالك في الموطأ (٢١٠/٢) في كتاب العقول، باب ما جاء في ميراث العقل والتقليظ فيه.

والحديث قال عنه الترمدي: حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم. مصر: سنن الترمدي (١٩/٤)، وصححه الألباني في صحيح سنن ابي داود (٢٥/٥١).

(وقال) حكاية (عنه) أي عن أبي على الجبائي أبو هاشم (عابد، الجبار) والقاضي عبد العترلي^(۱) أيصاً خبر الآحاد (في، زنا) أي في الأحكام المتعلقة به (بدون أربعة) الموادم الوحد أبوصل الهمزة للوزن أ^(۱) (لا يكتفي) (الكابل لا يد فيه من الأربعة فأكثر، قياساً الوحد على الشهادة عليه.

ورُدَّ بالفرق بينهما، فإنما أضيق من الخبر (٤).

وزاد الناظم قوله: "عنه"، تبعاً لشرح المعتصر (٥)، كالمحصول (١).

وادعى المحقق أنه سقط من ابن السبكي في الأصل لفظة: "عنه".

قال: -أعني امحقق- وهو إما تقييد لإطلاق نقل الاثنين عنه أي الجبائي، كمب مشى عليه ابن الحاحب(٧)، أو حكاية قول آخر عنه في خبر الزنا(٨).

وقال الولي العراقي: مقتضى كلام المستصفى في حكاية هذا القول التعميم في كل خبر، فإن عبارته: "وقال قوم: لا بد من أربعة، أحذاً من شهادة الزنا.

قال: فإن صح دلك فهو قول عاشر ((1).

انظر في ترجمته: الطيقات الكوى (٩٧/٥)، طبقات المعترئة (ص ١١٣)، طلرات اللهب (٢٠٢/٣).

^{·6) \$ 57 \$ (4)}

⁽٣) عصر معممه (١٣٨/٢)، ونقله أيضاً الآمدي في الإحكام (٩٤/٢) عن أبي على الجبائي

⁽١) اظر: حاشية البنايي (٢٠٩/٢)، غاية الوصول (ص ٩٨).

⁽٥) انظر: رفع الحاجب (٢/٥٠٤)، الإيماج (٢٢٤/٢).

ر١) نظر: الخصول (١٤/٧١٤).

⁽٧) نظر: عنصر ابن الحاجب (٢٨/٢).

⁽٨) اظر. شرح المحلي (٢٠٩/٢).

⁽٩) انظر * العبث الهامع (٤٩٦/٢)، للستصعى (٢٢٤/٢).

ومشى على هذا السيوطي(١)، حيث قال في الكوكب:

وقيل بل لغسيره وَوُهِنسا

وبعضهم بأربع لدى الزنسا

قال في شرحه: قد أطلق الأستاذ أبو نصر التميمي عن الجبائي، أنه لا بقس إلا إدا رواه أربعة، فذكر هذا القول العاشر من زيادتي، انتهي (٢).

وبذلك يعدم أن ابن السبكي ذكر في أحد كتابيه قولاً للعجبائي غير ما ذكره في كتابه الآخر^(٣)، والله أعلم.

⁽١) أي أنه جعل الأنوال عشرة في مسألة قبول محر الآحاد في الأمور الدينية.

⁽٢) انظر: شرح الكوكب الساطع (٣٠٨/٢).

 ⁽٣) لم يدكر ابن السبكي دلك القول عن الجنّائي في رفع الحاجب، وإما ذكره في الإنجاج (٣٢٤/٢)
 وانظر: البحر المحيط (٣١٧/٤).

خُلُفَ دُويٌ تــأخر الأزمـــان(١) لا يُستقطُ المسرويْ.. المصطفى وفق فتي السمعاني إنَّ مقالُ الأصل للفرع كَذَبُّ

مسألة في نكذيب الأصل للفرع في الرواية (٢)، وحكم زيادة الراوي، وما يتنعهما تكبب الاص (المصطفى) أي المختار عند صاحب الأصل^(٣) (وفق) الإمام أبي المظفر منصـــور ليسط الروي؟ (فق) أي ابن محمد (السمعاني)(؟) والماوردي(٥)، والروياني(١)، بل عزاه الشاشي لىشافعي ﷺ (٧)، وحكى الهندي الإجماع عليه (٨).

(١) ورد البيت في همع الهوامع (ص ٢٦٧) هكذا:

المعطفي وفق قسق المسمعاق وخلف جم متهم القحيين معسا

قلت وجمسع منسهم الرويساتي الأمسدي ومسن لسلين تبعسا

(٢) إدا روى ثقة عن ثقة حديثاً، ثم أنكر الشيخ ما حلَّت به الفرع، قله حالان:

خالة لأولى: أن يجرم بإنكاره، كأن يقول: كدب عليّ، أو ما رويت له هذا، ونحو **دلك.**

اخالة الناسة: أن لا يجرم، بل يشك في أنه رواه ويتردد، والفرع حازم بالرواية.

وفي كلت اخالتين خلاف، ولكن الخلاف في الثانية أضعف، وسبيداً الشارح بذكر الخلاف في الحانة الأولى.

- (٣) تغر: جمع الجوامع (ص ٦٧). حيث قال: "المعتار وفاقاً للسمعاني، أو محلاماً للمتأخرين أن تكديب الأصلس لمعرع لا يُسقط منروي"، وهذا هو القول الأول في الحالة الأولى من المسألة: "أن يجزم الأصل بإنكسار مسا حدّث به القرع".
 - (٤) انظر: قرطع الأدلة (٢/٢٥٣).
 - (٥) انظرا خاوي (۲۰/۸٤۸).
 - (١) نظر: البحر الهيط (٢٢٣/٤).
- (٧) وحكى الرركشي والكمال المفدسي هذا القول عن أبي الحسين بن القطائد انظر: البحر المحسيط (٤ ٣٣٢). تشيف المسامع (٢/٩٧٧)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٥٩١).
- (٨) انظاهر من كلاء الشارح أن الصفي الهلدي حكى الإجماع على قبول الحديث، ولكن الواقع أنه حكى الإحماع عنى عدم القبول، مالهندي موافق لأصحاب القول الثاني (الجمهور)، وليس الأول.
- قال في هايه لوصول (٢٩٢٦/٧): "...فحصل الإجماع على علم القبول إذا كان راوي الأصل مُكَدَّبُ للفرع، حرمٌ بعضه في الرواية عنه، سواء كان الفرع جازماً بالراوية عنه أو لم يكسن". وانظـــر العــــث الهـــامع ر ٢ / ٤٩٠١)، وقد نقل الأمدي الإجماع كذلك على عدم مبول الخبر في هده الحال.
 - ور. في الإحكام (١٠٦/٢): ".. لا خلاف في امتناع العمل بالخبر".

ونكل في حكاية الإجماع في هذه للسألة نظر، لأن العلماء قد حكوا خلاف السلف فيه، كما سيدكر الشارح

و (خُلف) ما عليه الأكثرون من الأصحاب^(۱)، بل عزاه القاضي أبو كر لمشافعي^(۲)، ونقله الناظم كالأصل عن (**ذوي تأخرِ الأزمان)** أي المتاحرين^(۳)، كالإمام^(۱)، والآمدي^(۵)، وابن الصلاح^(۱)، والنووي^(۷).

وقوله (إنَّ مقالُ) مصدر ميمي أي قول (الأصلِ للفرعِ كَذَبَّ) خسبر قول. المصطفى"، يعني أن تكذيب (^) الأصل للفرع التقتين فيما رواه عسم، كقولمه: كدب عنيِّ، أو ما رويت له هذا، أو نحوهما (لا يسقط) الحديث (المروي) عسر القبول، لاحتمال نسيان الأصل له بعد روايته للفرع.

فإن قلت: يلزم أن يكون الأصل كاذباً وهو أيضاً عدل، فيكون خلاف الظاهر.

 ⁽١) سبه ابن السمعاي للأصحاب من الشاقعية. انظر: قواطح الأدلة (٣٠٦/٢).
 وهذا هو انقول الثاني في الحالة الأولى من المسألة، وهو قول جهور العلماء، أن جرم الأصل بتكذيب العسرع يُسقط دلحديث.

 ⁽٢) حكى ذلك عبه إمام الحرمين في البرهان (٢٠/١) حيث قال: "ادعى القاصي على الشامعي أمه قسال: تسرد الرواية في مثل هذه الصورة".

 ⁽٣) قال الرركشي في تشيف المسامع (٩٧٣/٣): "اعلم أن حكاية الإسقاط عن المتأخرين قصور، بن الذي عبيه
 الأصحاب كما قاله ابن السمان".

⁽٤) نظر: المحصول للرازي (٤/٠/٤).

ره) انظر: الإحكام (١٠٩/٢).

⁽١) اطر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٧).

⁽٧) انظر: التمريب للووي (١/ ٣٩٥) مع تدويب الراوي.

⁽A) هاية الورقة (٤٣٨) من: ب.

 ⁽٩) نظر شرح انتملي على جمع الجوامع، مع حاشة البياني، مع تقريرات الشريبي (٢١٠/٢)، الأياب البيب (٢٩٩/٣)، البحر المحيط (٢٢٢/٤)، قواطع الأدلة (٢٥٧/٣).

قس لا، بل هو الظاهر، لأنه كذب في التكذيب للقرع العدل، وقد عرفت أمه حلاف لطاهر، فيكون كذب الأصل هو الأصل، إلا أنه لعدالته يحمل عسى النسيان، تدبَّر، و سيأتي توجيه الإسقاط.

..... للذي له انتســب "

لأجلِ ذَا نُو فِي شهادةِ هما يجتمعانِ لم تُسرَدُ منهما

ق في التدريب (1): ومن شواهد القبول ما رواه الشافعي عن سهيد بس عيب (٢) عن عمرو بن دينار (١)، عن أبي معبد (٤)، عن ابن عباس رضي الله تعالى علهم قال: "كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله الله بالتكبير".

⁽١) انظر: طريب الراوي (١/٥٩١).

⁽٢) هو سفيان بن عينه بن أبي عمران الهلائي، أبو عمد، الكوفي. محدث الحرم. قال الشاقعي. لولا مامن وسفال للشاف ين عينه بن أبي عمران الهلائي، أبو عمد، الكوفي. حمدته ومنافعه كثيرة مشهورة. سنكل للشب علم الحمدار. أخرج حديثه الأثمة السنة وغيرهم. حج سبعين حمدة، ومنافعه كثيرة مشهورة. سنكل مكة وفيها بوفي سنة ١٩٨هــــ.

عظر في ترجمته: تاريخ بغداد (٩/١٧٤)، قذيب الكمال (١١/١٧١)، سير أعلام البلاء (٨/٤٥٤)

أنصر في ترجمته: قلبيب التهديب (٢٨/٨)، تذكرة الحماظ (١١٢/١)، قلبيب الأسماء واللغات ٢١ ٢٧

⁽٤) هو أبو معبد، نافد، مولى ابن عباس حجازي، روى عن مولاه، وروى عنه عمرو بن دينار وغيره. وفال عنه و وكان من أصدق موالي ابن عبلس. وتُقه أحمد وابن معين وأبو زرعة. مات بالمدينة سنة ١٠٤هــــ نظر في ترجمته: تمذيب الكمال (٢٦٨/٢٩)، تمديب التهديب (٣١٠/١٠)، الكاشف (٣١٤/٣)

قال عمرو بن دينار؛ ثم ذكرتُه لأبي معمد بعد، فقال: لم أحدثك، قال عمرو": قد حدثنيه.

قال الشافعي في كأنه نسبه بعد ما حدثه إياه، والحديث أحرحه محاري مس حديث ابن عيينة (۱)، وهذا يدل لما مرعن الشاشي (۲).

و(الأجل فا) أي أن تكذيب الأص لفرع لا يسقط المروي (لو في شهادة هُما، يجتمعان) أي الأصلُ والفرعُ بأن شهدا في قضية (لم تُوثِّ) الشهادة (منهما) إذ لا يكون واحدٌ منهما بتكذيبه للآخر مجروحاً، أما الفرعُ فلما عرفتَ من أن كذبه علاف الظاهر، وأما الأصل فلأن كذبه وإن كان هو الظاهر لكن تعمدهُ خلاف الظاهر لعدالته فترجح احتمال النسيان، فلا يكون كل منهما مجروحاً به.

قال المحقق: ووجه الإسقاط الذي نفى الآمدي الخلاف فيه؛ أن أحدهما كساذب ولابُدَّ، ويحتمل أن يكونَ هو الفرع فلا يثبت مرويه، ولا ينساني هسذا قبسولُ شهادهما في قضية، لأن كلاً منهما يظن أنه صادق، والكذب على النبي الذي يؤول إليه الأمر – على تقدير – إنما يُسقط العدالة إذا كان عمداً، ولو استوضح المصنف على الأول بما بناهُ عليه لسيم من دعوى التنافي بين المبنى والنساني السي أفهمها بناؤه.

أي لو حَعل ما بناهُ موضِّحاً لا دليلاً، ولا يلزمُ من كونهِ موضحاً لــــلأول أن لا يأتي على غيره، بل يكفي أن يكون أنسب بالأول^(٤).

 ⁽١) والحديث أخرجه البحدري في كتاب أداب، باب باكر بعد الصلاة، وهم خديث (١٩٧)، وأحرجه مسلم في
 كتاب السناجد وموضع الصلاة، باب لدكر بعد الصلاة، رقم احديث (١١٧).

⁽٢) أي له نقمه الشاشي عن لشاهعي أن تكديب لأصل بنفرع لا يوجب رد الحديث.

 ⁽٣) و ختار الصمي الهدي قبول روايه كل واحد منهما إدا انفره، وعدم قبول روايته وشهاد 4 إد احتماما، و بسو
 كانت الرواية في غير دنك حديث النظر الداية الوصول (٧ ٢٩٢٦)

⁽٤) انظر شرح محني مع تفريرات لشربني (٢١٣/٢)، والنفسير للشربيني

ومر أن ممن قال به ماوردي والروبالي (١)، إلا أهما قالا: لا يحوز عصرع أن يرويه عن الأصل.

قال في تدريب (١٠). فحصل ثلاثة أقوال (١)، وثَمَّ قول رابع: أنهما بتعارضان ويرجح أحدهما بطريقه، وصار إليه إمام احرمين (٤).

وإنْ تَــرددْ وفــرعٌ يَجــزمُ فهــو أولى وعبيــه المُعْظَــمُ

(وإن تودد) أي الأصل فلم يحرم بالتكديب؛ بأن شك في أنه رواه لنفرع، أو طل روية المساد العساد الم بحرم أنه ما رود له، كأن قر: ما أدكر هذا، أو لا أعرفه (وفوع يجزم) بسماعه مسه الأصربيها (فهو أولى) بقبور خبر مما جرم به الأصل بالنفي (وعليه) أي القبور (المعظم) من العلماء أصحاب الشافعي ومائ وأبي حيفه، لأن دلك يحمل على سسيان لشيح كما مر ه).

⁽١) مر ديك في أول النسأية

۲) انظر صریب براوي (۱ ۳۹۵)

ر٣) حاصل القول الشائث في مصالة أن إمكار الأصل لروايه العراع، لا يقدح في صحة الحديث، إلا أنه لا يجيسون النعراع أن بروايه عن الأصل

⁽٤) عصر البيرها. (٢٠٠٠) و كر الراوي محود في تحصول (١٤٢٤)

 ⁽٥) هدا هو القول الأول في النسأنة، وهو قول الحمهور من السكتمين، أنه يقبل الخير في هدد خاله، و حدره محمد
 بن الحسن من الحلفية

انظر البرهان (۱ / ۱)، المحصول (۱ / ۲۱)، المنصفى (۲ / ۲۷۲)، شرح النمع (۲ / ۱۹۹)، شرح تنفيخ المصور (ص (۳۱۹)، شرح لعصد (۲ / ۱۷)، أصول السرحسي (۲ ۳)، فواتح لرجموب (۲ / ۱۱)، بيسير المصور (ص (۳۱)، روصة لنصر (۲ / ۱۵)، المسودة (ص (۲۰)، شــرح الكوكـــ المــير (۲ / ۳۸)، المحديد بتخصيب بعدادي (۲ / ۲۳)، مقدمه ابن الصلاح (ص (۱۱۷)، بدريب الـــراوي ((۳۹۰)، الــرافي الاحتلاف في القواعد الأصوبية (ص ۲۶۲)

وي هذا صنّف الخطيب (۱)، والدارقطني (۲) كتاب: "مَنْ حدَّث ونسي"، وفيه كما فاله الحافظ ابن حجر وغيره ما يدل على هذا المذهب الصحيح، كسود كثير منهم حدثوا بأحاديث، فلما عرضت عليهم لم يتذكروها، لكهم لاعتمادهم على الرواة عنهم، صاروا يرووفها عمن رواها عنهم عس أنفسهم، كحدبث أبي داود وغيره؛ من رواية ربيعة (۱)، عن [سُهَيلُ من السهيلُ المناهد (۱)، عن أبيه هريرة: "أن النبي الله قضى باليمين مع الشاهد (۱).

 ⁽١) هو أحمد بن عني بن ثابت، البعدادي، أبويكر ، الحافظ، للعروف بالخطيب، كان من الحفاظ المتقين، والعدم، المتبحرين، وصنّف قريباً من مائة مصنف أهمها: تاريخ بغداد، الكفاية، شرف أصحاب الحديث وغيرها توفي سنة ٦٣٤هـ. في بقداد.

النظر في ترجمته: الطبقات الكوى (٢٩/٤)، وميات الأعيان (٧٦/١)، شدرات الدهب (٣١١/٣).

⁽٢) هو عني بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسين، البعدادي الشافعي، الدارقطني، نسبة إلى (دار القطن) محسنة ببغداد، قال الخطيب: كان فريد عصره، وإمام وقته، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة وحسن الاعتقاد، له مصنعات كثيرة منها العلل، السنن ، الأفراد. توفي نسبة ٣٨٥هــــ. انظر في ترجمته: تاريخ بغداد (٣٤/١٢)، تذكرة الحفاظ (٩٩١/٣)، سير أعلام السلاء (١٠٩/١٣).

 ⁽٣) هو ربيعة بن دروخ، أبو عبد الرحمى التبمي القرشي بالولاء، الملقب بربيعة الرأي. الإمام التابعي لحمدت العقبه
 المفتي، روى عبه مالك والليث وابن المبارك وأشالهم من الأثمة. توفي سنة ١٣٦هــــ.

انظر في ترجمته: تاريخ بعداد (٨/ ٤٦٠)، وفيات الأعيان (٢٨٨/٢)، سير أعلام السيلاء (٢٩/٦).

⁽٤) في (أ): (سُهَلُ).

 ⁽٥) هو سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، أبو يزيد، أحد العلماء التقات. روى عن كبار التابعين، قال بن معين.
 ليس بانقوي في الحديث، وكان قد اعتل بعلة نسبي بعض حديثه. توفي سنة ١٤٠هـــ.

نظر في ثرجمته تدكرة الحماظ (١٣٧/١)، شقرات الذهب (١٨/١)، ميزان الاغتدال (٢٤٣/١)

 ⁽٦) هو دكوس لـــمان، ويقال: الرياب. أبو صالح التابعي. وهو من أجل الناس وأوثقهم عال أحمد ثهـــة ثمـــة وأعط عن خلق من الصحابة، وهنه بنوه سهيل وعيد الله وصالح وعباد. توفي سنة ١٠١هـــ.

انظر في ترحمه، ميران الاعتمال (٢٩/٤)، طبعات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٣)، شقرات الدهب (٢٠٨) اخديث أخرجه أبر داود في كتاب الأقصية، باب القضاء باليمين والشاهد، رقم الحديث (٣١٣٢)، وأخرجه الترمدي في كتاب الأحكام، ياب ما جاء في اليمين مع الشاهد، رقم الحديث (١٢٦٢)، وأخرجه بن محه في كتاب لأحكام، باب القضاء بالشاهد واليمين، رقم الحديث (٣٣٥٩)، والحديث قال عنه الترمدي حسس عريب، وله شاهد من رواية ابن عباس أخرجه مسلم في كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشهد، رفم الحديث (٣٢٣٠).

قال عبد العزيز بن محمد اللراور ورا حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عقبت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه، فقلت: إن ربيعة حدثني عنك مكدا، فكال سهيل بعد دلك يقول: حدثني ربيعة عني، أني حدثته عن أبي به(").

وقيل ("): لا بقبل؛ لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث (نا)، بحيث إدا تست أصر الحديث ثبت الفرع، فكذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليمه وتبعم لممه في التحقق.

وأجيب: بأن عدالة الفرع تقتضي صدقه، وعدم علم الأصل لا ينافيه، فالمثبـــت مُقدَّم على النافي.

والحاصل أن الراوي هنا غير ناف وقوعه، بل غير داكر، بخلاف الفرع فإنه جازم مثبت فقُدِّم عليه.

وأما قياسه بالشهادة (٥)؛ ففاسد، لأن شهادة الفرع لا تُسمع مع القدرة على شهادة الأصل، بخلاف الرواية فافترقا(٦).

 ⁽١) هو عبد العريز بن محمد بن عبيد، أبر محمد، الدراوردي، المدني اصله من (دراورد) قرية من خراسان، ولسد بالمدينة، ونشأ بما وصع العلم والحديث, قال ابن سمد: كان ثقة كثير الحديث، يغلط، وأثن عليه ابن معين.
 توفي سنة ١٨٧هـــ، وقبل ١٨٩هـــ

الظر في ترجته: تذكرة الحفاظ (٢٦٩/١)، شقرات الدهب (٢١٩/١)، طبقات الحفاظ (ص ١١٥).

⁽٢) اعظر: برهة النظر لابن حجر (ص ١٥٤)، الكفاية (٣٠/١٤)، تدريب الراوي (٢٩٧/١).

⁽٣) هدا هو القول الثاني في المسألة، أن الحديث لا يقبل مع ثردد الأصل، وإنه جرم المعرع. وهر المسألة، أن الحديث لا يقبل مع ثردد الأصل، وإنه جرم المعرع. وهو قبل العبوسي، والبردوي، وهو قبل اكثر الحديث، كالقاصي أبي عصمه، وهو أيضاً ولوية عن الإمام أحمد، ونسبه الدخاري للعاصي الباعلاي، عطر أصول السرحسي (٢/٢) تبسير التحوير (٢/٢٠)، هوانح الرحموت (٢٠/٢)، كشسف الأسسراو (٩٢/٣)، شرح الكوكب لملير (٢/٢).

 ⁽٤) هذا هو الدليل الأول للمانعين من القيول.

⁽٥) وهدا هو الدليل التابي، وهو من باب قباس الشهادة على الشهادة.

 ⁽٦) أي أمه لا يصح فياس الشهادة على الرواية، لأنه قباس مع الفارق، قباب الشهادة أصيق من ياب الرواية،
 رادانك يشغرط في الشهادة ما لا يشترط في الرواية مثل لمخرّية والذكورية وغيرهما.

أما إذا ظن المرع الرواية وحزم الأصل بنفيها أو ظنه، فقال الإمام: إنه يتعين الرد في الأول، ويتعارضان في الثاني، والأصل العدم، والأشبه القبول⁽¹⁾.

وقال الصفي الهندي: إن شك الفرعُ لم يُقبل قطعاً، أو ظن والأصلُ شاكُّ^(٣). والأشه أنه من صور الخلاف، أو ظانٌ أيضاً عدم تحديثِه، فالأشه أنه من صور الوفاق على عدم القبول^{٣)}.

قال الولي العراقي: والضابط أنه متى تعادل قولهما فهي من صوره، وإن تسرحح قول الفرع فهو من محل الخلاف^(٤).

⁽١) انظر: الخصول (٤٣١/٤).

⁽٢) عَابِةَ الْوَرَقَةَ (٤٣٨) مَنَ: أَ.

⁽٣) انظر: تماية الوصول (٢/٢٦/٢).

⁽٤) مطر. العيث الحامع (٤/٩٩/٢).

[أقوال العلماء في قبول زيادة الثقة]

ثم بيَّن حكم زيادة الراوي فقال:

واقْبَلْ مزيدَ العدلِ إِنَّ لَمْ يَجْلا فالثالثُ الوقفُ ورابعِ مستى لا يغفُلون عسادةً لُسم تُقبسلُ

عِلْـــــــمُ اتحـــــادِ مجلــــس وإلاَّ كَانَ سواهُ مِـــثْلُهُم عمّـــا أُتـــى واختيرَ وفقَ السمعني أنْ يُخطَلْ

زيادة الثقة بذا أم يعلم اتحساد الجدس (واقبلُ مزيد) أي زيادة الراوي (العدلِ) فيما رواه على غيره من العدول (إنْ لَمْ يَعَجُلا) بألف الإشباع، أي لم يظهر (عَلْمُ اتحادِ مجلسٍ) (١) بأن عُلم تعدُدُه، لجواز أن يكون النبي على ذكرها في مجلس، وسكت عنها في آخر، أو لم يعلم تعدده ولا اتحاده؛ لأن الغالب في مثل ذلك التعدد.

قال بعض المحققين: إن السمزيد عليه إما واحد أو أكثر، وتلك الزيادة إمسا أن ينفرد بما عمن روى معه عن النبي ﷺ أو عن شيخ، وعلى كلي؛ إمسا أن يتحسد المحسس أو يتعدد أو لم يُعلم ذلك، وعلى كلي؛ إما أن يكون غير من زاد لا يغفُل

⁽١) وهذا قول جمهور العلماء، أن ريادة الثقة مقبولة إذا لم يتحد المجلس، سواء علم تعدد المجلس أو خَيس. وسيأتي حكم الزيادة إذا عُلم اتحاد المجلس.

وحكى الأمدي والأبياري، وابن مفلح، وابن الحاجب، والهدي، والشوكاني، الاتفاق على قبول زيادة النقسة ودا تعدد محمس السماع، ولكن حكاية الاتفاق انتقدت بأن ابن السمعاني أجرى الخلاف فيه. قال المسرداوي: وإنا وجد محلاف، فهو شاد صعيف لا يلتفت إليه، وذكر العرائي أقوال العلماء في المسألة دون تعريق بين تعدد المجمس وتحدد.

أما رد م يُعدم اتحاد المحلس أو تعدده، فقال الآمدي والهندي: إن الحفلاف فيه كالحلاف في اتحاد المحمس، وقول الريادة فيه أولى، وقال البرماوي: هو كتعدد المحلس.

نظر لإحكام بلامدي (٢/٨٠١)، التحقيق والبيان للأبياري (٢/٦٦٨)، أصول ابن مطح (٢٥٨/٢)، مختصر سرح حب (٢/٢٥/٢)، غاية الموصول (٢٥٥/٢)، إرشاد الفحول (ص ٢٠١)، المستصفى (٢/٥/٢)، قرطع لأدنة (٢/٢٠٤)، أالتحبير (٢/٩٥٤)، المحمد (٢/٢٨/١)، البحر الحيط (٢/٢٩/٤)، هاية السول (٢٠٠,٢)، محمد المعمول (٢/٢٠١)، التحميد (٢/٣٥/١)، شرح تنفيح القصول (ص ٢٨١، المحمد العمول (٢/٢٥١)، شرح تنفيح القصول (ص ٢٨١، الإحكام لابر حرم (١/٢١٢)، مقلمة ابن الصلاح (ص ٨٥)، الكفاية (٢/٨٢٥)، بزهة النظر (ص ٢٨)، بوصبح الأفكار للصنعاني (١٢/٢).

مثمهم عادة لكثرتهم وعدم المانع من الضبط، كاشتغال فكر، أو يغفل وتتوهر الدواعي على نقلها أو لا، وعلى كلٍ؛ إما أن تُغيِّر الزيادةُ الزيدَ علبه أو لا؛ فهده ثمانية وأربعون صورة، كلها مأخوذة من كلامه تصريحا في البعض ومفهومت في البعض كما يعلم بالتأمل(1).

ريادة الثقة إذا الحد خسس و(إلا) بأن عُلم اتحاد المُحلس؛ فَفيه أقوال:

الأول: القبول مطلقاً^(٢)؛ لجواز غفلة غير مَن زَادَ [عنها]^(٢)؛ وهذا هو المقول في المذهب على ما زعمه جمعٌ؛ منهم الولي العراقي^(٤)، والسيوطي^(٥)، وكذ للاطم كما صرَّح به بعد، لكن سيأتي ثَمَّ ردُّهُ عن الحافظ ابن حجر،

الثاني: عدمه مطلقاً؛ لجواز خطأ من زاد فيها(١٠).

(والثالث الوقف) عن قبولها وعدمه؛ للتعارض بين الدليلين المذكورين (٧٠).

⁽١) نظر: تقريرات الشربيي (٢١٤/٢)،

 ⁽۲) وسياني في كلام الشارح معى: "مطلقاً"، أي سواء تعلق بما حكم شرعي أم لا، وسواء عيرت الحكم لذات أم
 لا، وسوء أكان من شعص واحد بأن رواه مرة باقصاً ومرة بثلك الريادة، أم كانت الريادة من شعص الحر غير من رواه دقصاً، وسواء أوجبت نقصاً ثبت يخبر ليس فيه تلك الريادة أم لا انظر: شرح السع (١٩٥/٢).
 (٣) لم ترد في (أ).

⁽٤) نظر: النيث المامع (٢/٠٠٥)، وصححه العراقي.

⁽٥) انظر: شوح الكوكب الساطع (٣١٣/٢).

وسبه إمام لحرمين إلى الشامسي وكافة المحتقين، وحكاه القاصي عبد الوهاب عن الإمام مالك. نصر: البرهان (1/474)، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٨٢).

⁽٢) وهو عكى عن الحنفية، ونسبه الآمدي إلى جاعة من المحدثين، وهو رواية عن الإمام أحمد، و سبه الحويمي (لى أي حسفة، وفي تسبته إليه نظر، وقرر ابن الهمام أن قول أبي حبيقة موافق لقول الجمهور في قبول راده لنه إذا الحد بحسن انظر. الإحكام للآمدي (١/٩/٢)، التمهيد (١/٥٣/٢)، اليرهان (١/٢٥/١)، التعريز والتحسير (٢٩١/٢)، العلمة (٢/١٠٥)، يبان للمحتصر (٢/٤٢/١)، شسرح الله ع (٢/٥٥/١)، تشسيف مسلمع (٢٩٥/٢)، للسودة (ص ٢٩٩).

 ⁽٧) فإن من ينب الزيادة يعارض من ينفيها، وقد حكى الهندي والزركشي القول بالوقف و لم يسماه لأحد الطر
 كماية الرصول (٧/ ٩٥٠/٠)، تشتف المسامع (٩٧٥/٢)، المحر المحيط (٢٣٢/٤).

(ورابع) أي رابع الأقوال (متى، كان سواه) أي غير من زاد (مثلُهم عمّا أتسى) من الزيادة (لا يغفُلون) بضم الفاء في الأشهر، ويجوز الفتح (عادةً) مأن كانوا في الكثرة نحبت لا يتصور غفلة مثلهم عن مثل تلك الزيادة، سواء كاموا عدد التواتر أو لا، وسواء كانت الغفلة ابتداء ودوامًا، أو ابتداء فقط، أو دوامًا فقط (لم تُقبلُ) أي الزيادة، وإلا قُبلت (١).

قال الولي العراقي: وبه قال الآمدي، وابن الحاجب(٢).

(واختير) أي احتار صاحب الأصل^(٢) (وفق) الإمام ابن (السمعني) ^{١)} بحسـذف الألف بين العين والمون، وسكون ياء النسبة؛ للوزن (أن) الحال والشأن (يُحفظُلُ) أي يمنع قبول الزيادة.

أوْ قَدْ توافرتْ دواعِ تَنْقُسلُ^(٥) ومعظم الصحب القبولُ مُسْجَلا إِنْ كَانَ مَنْ سُواهُ لَــيسَ يَغْفُــلُ قَلْتُ الذِي عَنِ ابنِ إدريسِ انجلى قلتُ الذي عنِ ابنِ إدريسِ انجلى

(إِنْ كَانَ مَنْ سواةً) أي غير من زَادَ (ليس يَغْفُلُ) أي مثلهم عن مثلها عددة، كما في القول الرابع، ويزيدُ عليه بما ذكرهُ بقوله (أو) كان مثلهم يغفس عسن مثلها، لكن (قلا توافرت دواع تَنْقُلُ) أي دواعي من [سمعها](١) عبى نقسها،

⁽١) أي إن كان غير من زاد، ضابطًا لا يعمل مثلهم عن مثل ثلث الريادة عادة، لم تُقبِل ثلث الريادة، ورلا قُبت

⁽٢) نظر عدث الحامع (٢/٥٠٠)، الإحكام للآمدي (١٠٨/٢)، عتصر ابن الحاجب (٢٧١).

رهو أيصا قول الرازي، وأبي الحسين البصري. انظر: المحصول (٤٧٢/٤)، المعتمد (١٣٨/٢)

⁽٢) انظر: جمع الجوامع (ص ١٧).

⁽٤) انظر: قواطع الأدلة (٢/٢).

⁽٥) ورد اليت في هم الموامع (٢٦٨) هكذا:

إن تمتسع غملتهم عسن مثلسه (٦) في (أ): يسمعها.

أو إن تسسوفوت دواعسسي بقلسم

و إلا قُبلت، لأن توافر الدواعي يدل على الحرص عليها، ولم يقل هنا نواتراً؛ لأن المسأنة عامة فيما إذا كان السامعون عدد التواتر أو لا.

لا يقال: إدا كانوا عدد التواتر كانت الزيادة مقطوعاً بكذها، فلا تكون محرَّ حلاف.

إنا نقول: محل الفقطع بالكذب إنما هو عند مخالفة العادة كما تقدم، وما هنا المحالفها؛ إذْ فرض المسألة أن مثلهم يغفل عن مثلها عادة، ولم يَدِّع ناقلُ لزيادة أل غيره شاركه في السماع، وأما مسألة القطع بالكذب، فمفروضة فيما إذ شارك المنفرد بالخبر حتى كثير فيما يدعيه سبباً للعلم؛ كمشاهدة خطيب سقط عن المنبر، على أن لك أن تقول: محل المحالفة صورة ما إذا لم يكونوا عدد التواتر، فإلها لا تتوفر الدواعي على نقلها تواتراً، بل على نقلها مطلقاً، والقول الرابع لا يقول برد الزيادة حينات، وإن قال به فيما إذا كانوا عدد التواتر وتوافرت الدواعي على نقلها، أفاده بعض المحققين (١).

(قلت) مستدركاً على الأصل لكن (الذي عني) إمامنا الاعظم أبي عبد الله محمد (ابن إدريس) الشافعي في (انجلى) أي ظهر نقله عنه (و) عن (معظم الصحب) أي أكثر أصحابه، وعبارة العراقي: وحكاه الخطيب عن جمهور العلماء والمحدثين، وادعى ابن طاهر (٢) اتفاق المحدثين عليه، الخ(٢)، وسيأتي عن الحافظ ابن حجر ما فيه.

⁽١) انظر: الآبات البات (٢٠٥/٣)، فتريرات الشريبين (٢١٥/٣).

نظر في ترجمته: سير أعلام النيلاء (٣٦١/٩)، لسان للبزان (٢٠٧/٥)، الوافي بالوهيات (٢٠٧/٢) (٣) انظر: العيث الهامع (٢/٠٠٠)، الكفاية (٢٨/٢).

(القبولُ) أي قبول زيادة العدل (مُستَجَلا) أي سواء أوقعت ممن رَواهُ أولاً باقِصاً أم من عيره، وسواء تعلق بما حكم شرعي أم لا، وسواء غيبُرت الحكم الثابت أم لا، وسواء أوحبت نقض أحكام ثبتت بخبر ليست هي فيه أم لا؟.

هدا إبصاح كلام الناظم، ويردّه ما حققه الحافظ ابن حجر حيث قال: استهر على حمع من العلماء القولُ بقبول الزيادة مطلقاً، من غير تفصيل، ولا يتأتيَّ ذلث على طريق امحدثين الذين يشترطون في الصحيح والحسن أن لا يكون شاذاً، ثم يفسرون الشذوذ بمحالفة الثقة من هو أوثقُ منه.

والعجب ممن أغفل ذلك منهم، مع اعترافه باشتراط انتفاء الشدود في حدد الحديث الصحيح وكذا الحسن، والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كابن المدين المتقدمين كابن مهدي (١)، ويجيى القطان (١)، وأحمد، وابن معين (١)، وابن المديني (١)، والبحاري،

⁽١) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري الإمام الناقد الحجة، أحد أركان الحديث بالعرق، كتب هـــن صغر التابعين، وكان قدوة في العلم والعمل، يحج كل سنة، شديداً على أهل البدع قال بن المدين: كان من أعلم الناس. توفي سنة ٩٨ اهـــ وله ثلاث وستون سنة.

انظر في ترجمته: تاريخ بعداد (١٠/٠٤٠)، حلية الأولياء (٢/٩)، تدكرة الحماظ (٣٢٩/١).

نظر في ترجمته: طبقات ابن سعد (٢٩٣/٧)، سير أعلام النبلاء (١٧٥/٩)، شدرات الدهب (١ ٥٥٥).

⁽٣) هو يجيى بن معين بن عود العطفائي أبو ركريا البقفادي، الحافظ للشهور. قبل هيه كأي خلق لنحديث. كان صاحب وإلماً للإمام أحمد في علم الحديث. من مؤلفاته: معرفة الرجال، التاريخ والعلل. ترفي سنة ٣٣٣هـ. غر في ترجمته: تذكرة الحماظ (٣٩/٣)، طبقات الحابلة الابسن أبي يطسي (٢/١٠)، وقيسات الأعيان (٥/١٩).

ر؟) هو عمي س عبد الله بن جعفر السعدي، أبو الحسن البصري. صاحب النصائيف عال أبو حاتم الرري عسم < س عُلَماً في الماس في معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد لا يسمنه قط، وإنما يكي، تبحيلاً له وقال البحاري ما استصغرت نفسي إلا عبد علي بن للديني. ثوفي سعة ٢٣٤هــــ

غر في برحمته: الطبقات الكوى (١٤٥/٢)، تمذيب الأسماء واللغات (١/، ٣٥)، المهمج الأحمد في بسراجم أصحاب الإمام أحمد (٩٧/١).

وأبي زرعة (١٠) وأبي حاتم (٢)، والسائي والدارقطي، وغيرهم، اعتمار الترحيح فيما يتعلق بالريادة وعيرها، ولا يُعرف عن أحد منهم إطلاقُ قبول الريادة

وأعجب من دلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول ريادة التقة، مع أل نص الشافعي على يدل على عير دلك، فاله قال في أثناء كلامه على ما يعتبر فيسه الراوي في الضبط ما للصه: 'ويكون إذا شرك أحماً من الحفاط م يحالفه، فسإن على في الضبط ما الله أنقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه، ومسئ عالف ما وصفت أضر ذلك بحديثه"، انتهى كلامه، ومقتضاه أنسه إذا حسالف فو حديثه أزيد أضر ذلك بحديثه، فدل على أن زيادة العدل عنسه لا يلسزم قبولها مصلقاً، وإنما تقبل من الحافظ، فإنه اعتبر أن يكون [حديث] الله هذا الراوي من المحالف انقص من حديث من حالفه من الحفاظ، وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلاً على صحته؛ لأنه يدل على تحريه، وجعل ذلك مضسراً بحديث فدخلت فيه الزيادة، فلو كانت عنده مقبولة مطلقاً لم تكن مضسرة [بحديث طحية]

 ⁽۱) هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يؤيد المعرومي، أبو زُرعة الرازي. قال الدهبي: كان أحد أفراد الدهر حفظتُ
 وذكء ودينًا وإخلاصاً وعملاً. وقال وسحاق بن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبو رُرعة الرازي ليس له
 أصل. توفي سنة ٢٦٤هـــ.

نظر في ترجيد: تدكرة الحفاظ (٢/٧٥٠)، تاريخ بغداد (١٠/٣٢٦)، شدر ت اللحب (٢٤٢/٢).

انظر في ترجمته: تاريخ بعداد (٧٣/٣)، صفات لمراء (٩٧٠/٢)، طبقات الحديلة (٢٨٤/١).

⁽٣) لم برد في مستحين، وأثبتها من برهه سطر

⁽٤) في السخين مصرة بصحبها

⁽۵) نظر ابرهاهٔ «بنظر (ص ۸۳)

[مسائل]

فإن يُرَ الساكتُ في الضبط أشد عسى طريسق قُبِلَست تَعارضَ ا

أو للمزيدِ بصريحِ الفسيِ رُدُ

(فإن يُو الساكت) أي غير الذاكر لنزيادة (في الضبط) أي ضبط الحديث صدراً وكتابة (أشلا) كأن يغفل لكونه عدداً قليلاً، لكنه أضبط بمن ذكرها (أو للمؤيد بصريح النفي رَدْ) يعني لو صرح بنفي الزيادة (على طويق قُبِلَتْ) بأن كان نفيه محصوراً، كان قال: ما سمعتها، مع العلم بأنه لا مانع له من السماع بأعباره أو غيره (۱) (تعاوضا) أي الخبران (۱) فيها؛ لأن الأضبطية والتصريح بنفي الزيادة يقاومان بُعْدَ سهو الإنسان فيما لم يسمع، حتى يجزم بأنه سمع، الذي هو مرجح القبول، ويَبْعُد إن قرب سهوه عما سمع، الذي هو مانع من موافقة من لم يزد (۱). القبول، ويَبْعُد إن قرب سهوه عما سمع، الذي هو مانع من موافقة من لم يزد (۱). القبول، ويَبْعُد إن قرب هوه عما شمع، الذي هو مانع من موافقة من لم يزد (۱).

وعُدم مما قررت به كلامه، أن هذا^(؛) خاص بما إذا كان غير من زاد يغفسل، أي يجوز غفلته من جهة قلة عدده، وإن كان في نفسه أضبط.

⁽١) تُلَيْده به أبو اخسين اليصوي، و لشيخ ركريا لانصاري انظر: لمعتمد (١٣١/٢)، غاية الوصور (ص ٩٨).

⁽٢) أي خبر أزيادة، والخبر التحرُّد عنها، وهو قون الرازي أيضاً أنه لا يقين الحديث.

انظر: امحصول (٤٧٣،٤).

واختار لأبدري نقديم الريادة، وقال أبو احطاب يقدم قول الأكثرين، و دوي الصبط النظر الدخليق والداد (٨٦٩/٢)، التمهيد (١٩٦/٣)، مقدمة ابن الصلاح (٨٦٩١/١)، تدريب الواوي (٢٩٦/١)، مقدمة ابن الصلاح رص ١١) تشدم المسامع (٩٧٦/٢).

⁽٣) نظر عريرات الشربيعي (٢١٧٢)

⁽٤) كامية الورقة (٤٤٣) من •ب

فالمراد لكوله لا يغفل؛ أن يكون عدداً كثيراً، فلا يتصور غفلةً مثله عادة، والمراد لكوله يغفل أن تنتفي الكثرة، فهذا الذي ذكره هنا تقييد وليس صورةً مستقلة، فتأمله.

[ڈا روی ٹراوی

الريسنادة مسترة

وتركها أخرى

كسواويين إنْ بَزيْسه (۱) غَيَسوا بالخُلفِ للبصريِ ولو كلُّ أحدُّ قلتُ عَسنَ والاتحسادُ تُقسلا

(ولو روى) الراوي للحديث (بالزيد) أي بالزيادة مرة (ثم) رواه مرة أخرى حال كونه (رافضا) أي تاركاً للزيادة فهو (كواويين) رواها أحدهما دون الآخر، فإن أسندها وتركها إلى مجلسين، أو سكت، قُبلَت، سواء غيرت إعراب الباقي أم لا، أو إلى مجسس فقيل: تُقبُل؛ لجواز السهو في الترك، وقيل: لا؛ لجسواز الخطا في الزيادة، وقيل بالوقف عنهما(أ)، واختاره ابن الصباغ وقيده بما إذا لم يقل كنت أنسيتُ هذه الزيادة، فإن قال ذلك قُبلَت (٥).

قال بعضهم (١): ويُعلم من المحتار له فيما مر؛ أن المحتار له هنا القبولُ (٧).

⁽١) في همع الحوامع (ص ٢٧٠): مزيدً.

⁽٢) في همع الهوامع (ص ٢٧٠): ما.

⁽٣) في (ب): عها.

⁽٤) لتعارض الدبيلين.

 ⁽٥) انظر انسب إلى ابن الصباع في البحر المحيط (٣٣٢/٤). وتمام قوله. وإن لم يقل الراوي انسنت الرياده و حسب انترقف في قبوها.

⁽١) اعر تقرير ب الشرسين (٢١٧/٢).

 ⁽۲) نفر في المسألة المحصول (٤/٥/٤)، الإحكام للآمدي (١١١/٢)، مختصر ابن الحاجب (٧١/١)، هاية السور (٢ / ٢٢٢)، لمحمد (٢٢٢/٢)، شرح المحلي على جمع الجوامع (٢١٧/٢)، التقرير والتحيير (٢٩٢/٢)، شرح المكوكب للمير (٢٩٢/٢)، غاية الوصول (ص ٩٨).

و (إنَّ) روى الحديث (بزيد غيرا، إعراب باق) كما لسو روى في حديث حكم ربدة لفة الصحيحين أفرَضَ رسول الله على زكاة العصر صاعاً من تمر "(١) الخ، ليصدف بيقي من الحير صاعاً من تمر "(١) الخ، ليصدف بيقي من الحير صاعاً عن الحيد صاعاً عن الحيد الريادة وحبر عدمها (يُوى) لاحتلاف المعنى حيئذ، فلا يقبل أحدهما إلا بمرجّع، هذًا ما عبيه الأكثرون (٣).

(بالخُلْفِ) (لـــ)أبي عبد الله (البصري) (أ) في قونه تُقبل، ولا فرق بـــين تغـــير لإعراب وعدمه؛ لأن الموجب للقبول زيادة العلم، وهو حاصــــلٌ مـــع تغـــير الإعراب (٥).

(ولو) كان (كلُ أحد، بما رواقً) متعلق بقوله: "انفرد" آخر البيت (منهما) أي يهدة راو علمي من الراويين (قد انفرد) عن الآخر (قلتُ) مبيئاً لمعنى هذا الكلام (عَنَى) صاحب عله عن هميع الأصل به (والاتحادُ لَقِلاً، في الشيخ) أي بأن انفرد واحد عن واحد فيما روياه

⁽١) الحديث أخرجه ليخاري في كتاب الركاة باب فرض صدقة الفطر، رقم الحديث (١٥٠٣)، وأخرجه مسمم في كتاب لزكاة، باب ركاة لعظر على المسلمين من التمر والشعير، رقم الخديث (٩٨٤).

⁽٢) رواية النصف صدع من لبر في ركاة الفطر، أخرجها البخاري ومسلم في الموضع المسابق، وأخرج الترمدي في كتاب الزكاة، باب ما حاء في صدقة الفطر ، حديث (٢٠٩): عن أبي سعيد الخدري قال: كنّا نخرج ركاة الفطر إذ كان فينا رسول الله في صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من المر أو صاعاً من زييب أو صاعاً من أقط، هم برد خرجه حتى تقدم معاوية المدينة فتكنم عكان هيما كلّم به لاناس إن لأرى مُدّين من سحراء الشام تعدل صاعاً من المر.

قال: عاصد اساس بدلك. قال أبو صعيد: فلا أوال أعرجه كما كنت أعرجه.

قال لترمذي: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند يعص أهل العدم يرون من كن شيء صاعبًا وهو قول الشافعي وأحمد، وقال يعص أهل العدم من اصحاب اليبي الله وهيرهم: من كن شيء صاع إلا مسل البر عليه يجرى لصاع، وهو قول سفيان الثوري و بن لديان وأهل الكوفة عرون لصف صاع من يسر وانظر في المسالة: من الأرطار المشوكاني (٢٥٤/٤).

⁽٣) وحكاه عبدي والرركشي عن الأكثرين عطر هايه الموصول (٢٩٥٢)، بشبيف لمسامع (٢٩٧٨)

⁽٤) هو الحسين بن علي البصري الحملي المعترلي، أبو عبد الله، تُستب بالجعن الكاعدي، من محور أنعلم لكنه معترلي داعية، وله تحد لبعد كثاب الإيدان، كتاب المعرفة، وقد تحد لبعد المعرفة، وقد تحد لبعد ١٩٤٨هـ... كتاب المعرفة، وقد سنة ٣٦٩هـ...

نظر في ترحمته سير أعلام لسلاء (١٦ ٢٤٤)، تاريخ بعدد (٨ ٢٢). الجواهر لمصنة (٤ ٦٣)

⁽٥) نظر معتمد (١٢٩.٢)، محصول (٤٧٤.٤)، البحر غبط (٤ ٣٣٣)

عن شيح بزيادة (ف)الذي عليه (الأكثر) أن (هذا) المنفرد (قُبِلا) فيها؛ لأن معه ريادة علم (أ).

وقيل: وعليه الجُبَّائي؛ لا يُقبل لمخالفته لرفيقه(٢).

قال بعض المحققين: إدا نظرت لا يحتلاف التعليل هنا، وفيما مر في مسألة .لأقوال الثلاثة، عرفت أن الحلاف هنا مبني على أن الرواية عن الشيخ شهادة عبيه بأنسه روى، وأحد الشاهدين إذا خالف رفيقه لا يُقبل، أو [روايته] (٣) فيقبل؛ لأر معه زيادة عدم.

والسر في إتيان هذا الخلاف هنا، دون ما إذا انفردَ واحدٌ عن واحدٍ بزيادة عــن النبي ﷺ؛ أن النقلَ عن الشيخ يتضمن شيئين؛ نفس المروي، وأن طريقــه ذلــك الشيخ.

ومن هنا يُعلم أنه إذا انفرد⁽³⁾ واحد بزيادة عن جماعة عن شيخ، أن حكمه إنْ بنينا عبى أنه شهادة هو هذا، أو رواية جرى فيه الخلاف السابق، ويؤيد م قننا أن تلك الزيادة قد تكون مروية من طريق آخر، فتكون مقبولة جزماً، واخلاف في المنفرد أحدهما عن الآخر باق بعينه، تأمل⁽⁰⁾.

⁽١) وبقبام الأدنه على وجوب العمل يمخير الواحد. انتظر: المحصول (٤٧٣/٤)، تحاية الوصول (٢٩٥١/٧)

 ⁽٢) بن الرركشي هذا الفول على اشتراط العند في قبول الحير، ومنحب الجبائي اشتراط العدد حيث قال الا يفس
 إلا حير اشبر عن اشير إلى النبي ﷺ، وفي سلاسل الدهب بني الشيراط العدد على أن الرواية هل هي كالشهاده
 أو غيرها، قال: فعندنا عيرها، وعند الجبائي أقما متحدان.

النظر: تشتيف المسامع (٢/٩٧٨)، سلاسل الذهب (ص ٢١٩).

⁽٣) في السنحين: (أو رواية)، والمثبت من تقريرات الشريبي وهو أصح.

⁽٤) لَمَايَة الْوَرِقَة (٤٤٢) من: أ.

 ⁽٥) غنر: تقريوات الشريسين (٢١٨/٢).

أو رافِعهاً ووقَفْهوا فيُجعهلُ لِمنْ رَوى يجوزُ عنه الأكشرِ

ويادة واوٍ يالوصس والوقع (ولو رواه) أي روى واحد من الرواة حديث حال كوله (مُسْنِداً) بأن دكر صحابيّه (وارسلوا) أي أرسله الباقول: بأن لم يدكروا صحابيّه (أو) حال كونه (رافعاً) للخبر إليه على (ووقفوا) أي وقفه الباقون على الصحابي أو من دونه وعبارة لأصل: 'أو وقف ورفعوا' (۱)، وعدل عنها الناظم إلى ما قاله؛ لأنه وإن كانت بخط المؤلف، وقعت سهوا، والصواب: "أو رفع ووقفوا - كما نبه عليه المحقق إذ الكلام في زيادة العدل على غيره، ولا يكون آتياً بالزيادة إلا إذا كان هو الذي رفع ووقف غيره (فيُجعل) ذلك الواحد فيما أسنده أو رفعه (كوائد) فيما مو.

فيقال: إنَّ عُدم تعدد بحس السماع من الشيخ؛ فيقبل الإسناد أو الرفع؛ لجواز أن يفعل الشيخ ذلك مرة دُون أخرى، كما هو معروف من عادتِهم، وحكمُــه في ذلك القبول عبى الراجح.

وكذا إنَّ لم يُعمم تعدد المحسس ولا اتحاده؛ لأن الغالب في مثل ذلك التعدد.

وإِنَّ عُلَم اتحاده؛ فالأقوال أحدها: ترجيحُ الإسنادِ أو الرفع^(٢)، والثاني: تـــرجيح الإرسال والوقف^(٣)، والثالث: الوقف؛ أي التوقف، والرايسع: إنَّ كـــان مشـــل

⁽١) الظر: جمع الحوامع (ص ١٨).

٢) ودهب إسه الخطيب البعددي، و بن حرم، و بن عبلاح، والنووي، والعراقي، والسحاوي، والشير ري، وقال السيوطي: هو الأصح عبد أهن الحديث.

مصرة بكانيه (٢٩٩,٢)، الإحكام لابن حوم (٢١٧١١)، مقدمة مين الصلاح (ص ٨٨)، مقدمة شرح صنعيح مسلم للنووي (١٤٥١)، فنح عفيت نشرح ألفية الحديث (١/٥٤١، ٢٥٣)، شسرح النمسع (١٢،١٢) شرح الكوكب الساطع (٢١٤٢)

⁽٣) نسبه خطب النعمادي لأكثر أصحاب تحديث نظر الكفاية (٢ ٤٩٩)

المُرْسيس أو الواقفين لا يغفل عادة عن مثل الإستاد أو الرفع لم يُقبل، وإلا قُـــن، هدا ما قرره المحقق موضحاً (١).

قال السيوطي: والمعروف في كتب الحديث بدل حكاية الرابع، قولُ: إن الحكم للأكثر (٢)، وقولُ: إنه للأحفظ (٢)، ولا ذكر فيها للثالث.

قال: ولو وقع الأمران من واحد ولا يُتصور ذلك إلا مع تعدد المحلس، فمقتصى العبارة جريالُ الأقوال، والصحيح في كتب الحديث تقلم الإسناد والرفع أيضاً، وفي بعض كتب الأصول: إن الحكم لما وقع منه أكثر، انتهى(؛).

(وحَذَفُ بعضِ الحبرِ) بأن روى بعض الحديث الواحد دون بعض، وهو المسمى خديث عندهم باختصار الحديث، واللام في قوله (لمِنْ رَوى) متعلق بقوله (يجـــوزُ) أي يجوز للراوي الاقتصار على بعض الخبر وحذف باقيه (عندَ الأكثرِ) من المحسدثين وغيرهم، لأنه كخبر مُستقل^(٥).

⁽١) انظر: شرح المحلي (٢١٩/٢).

⁽٢) نظر: الحكفاية (٢/٩٩٦)، سلاسل اللهب (ص ٣٢٩).

⁽٣) انظر: المعدرين السابقين.

⁽٤) انظر: شرح الكوكب الساطع (٢١٥/٢).

وانظر في المسأنة: المعتمد (١٥١/٢)، المحصول (٤٦٣/٤)، الإحكام للأمدي (١١١/٢)، تيمسمر التحريسر (١٠٩/٣)، فواتع الرحوت (٢٢٥/٣)، عصر ابن الحاجب (٧٢/٣)، البحسر الحسيط (٣٤٠/١)، شسرح الكوكب الملير (٢/٥٥٠)، للسودة (ص ٢٥١)، تحاية السول (٢٧٢/٢)، السصرة (ص ٢٢٥)

⁽٥) رهر قول جمهور العلماء من التفهاء والمحدثين إذا كان الجديث مستقلًا، ونفي الأمدي الخلاف في جوار نص

نظر المنتصمي (٢٧٧/٢)، الإحكام للأمدي (١١١/٢)، مختصر ابن الحاجيب (٧٢/٢)، البحر المحسيط (٣٦١/٤)؛ نشيف للسامع (٢/ ٩٨٠)؛ للسودة (ص ٢٧٣)، فواتح الرحموت (١٦٩/٢)؛ بيسال المحتصر (١/٤٤/١)، شرح الكوكب للبير (٢/٥٥٥)، هاية الرصول (٢٩٩٦/٧)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٢١٥)، شرح مقدمة صحيح مسلم للتووي (١/١٥١)، تلريب الراوي (١/١٩١)، بوصمت الأفك (٢٣٣، يرشاد الفحول (ص ١٠٧)، التلخيص (٢/٠٠١)، التحبير (٢/١٧/٥).

وقى : لا يجوز؛ لاحتمال أن يكون للضم قائلةٌ تفوتُ بالتفريق (١٠)، نعم عملُ الحلاف حيث لا تُعلقَ له به كما أشار إليه بقوله:

وإنْ صحابيِّ قيلَ تـــابِعٌ عَلَـــقْ نافي أَخاً الظاهرُ الحمـــلُ عليـــه وحيـــث لم ينافـــه.... إلا إذا بالبعض الآخرِ أَعَتلَــقْ مروية بواحدٍ مِــن مَحْمَليـــهِ لشيخ شيراز توقسف مَسَــكُ

(إلا إذا بالبعض الآخر اعْتَلَقَىٰ أي يحصل التعلق به بحيث يختل بحذفه معنه، كالاستثناء (٢)، أو الغاية (٣)، نحو: (لا يباع البر بالبر إلا سواءً بسواءً) (١)، ونحو: (لا تبيعوا الشمر حتى تزهى) (٥)، فلا يجوز حذفه اتفاقاً (١)؛ لإحلاله بالمعنى المقصود.

⁽١) وهو قولُ أكثر من منع رواية الحديث بالمعنى، وبه قال أبو الحسين البصري.

الظر: سعتمد (١٤١/٢). والظر كفلك أقوال أعرى في المسألة في المراجع السابقة.

⁽۲) الاستثناء لغة: المنع والصدف. والاستثناء قسمان. منصل وهو ما كان المستثنى من حسس لمستثنى منه، مئس. جاء القوم إلا محملًا، ومتقطع: وهو ما كان المستثنى ليس من حسن المستثنى منه، مثل: جاء القوم إلا اخمير والاستثناء المتصل هو المقصود عبد الأصوليين، لأنه هو الدي يتم به تخصيص العام.

وعرّف اسيصاري الاستثناء بأنه: الإعراج بإلاّ التي ليست للصعة، أو يما كان عو (إلا) في الإعراج. وعرّفه ابن التجار بأنه: إعراج ما لولاء لوجب دعوله لمفة.

ا نظر: كتمهياء في تخريج الفروع على الأصول لملإسوي (ص ٣٨٥)، شرح الكوكب المبير (٣٨٢/٣)، المسودة (ص ١٥٩)، شرح تتقيح الفصول (ص ٢٥٦)، فواقع الرحوت (٣١٦/١).

 ⁽٣) الدية: عرفها أبر البقاء بقوله: هي ما يؤدي إليه الشيء ويترتب عليه، وعرفها الحرجاي بأها. ما الأجله وجود
الشيء، وهي من المحصصات المتصلة.

نظر: الكليات (ص ١٦٩)، التمويقات (ص ٢٠٧).

ر؟) رواه اسلاماري من حديث أبي بكرة، في كتاب البيوع، باب بيع الدهب بالدهب، رقم الحسديث (٢١٧٥). وروه مسلم من حديث أبي سعيد الخلوي في كتاب للساقاه، باب الرباء رقم الحديث (١٥٨٤)

ر°) روه استحاري في كتاب البيوع، باب إذا باع الشعار قبل أن يسلو صلاحها، رقم الحسديث (٢١٩٨)، ورواه مسلم في كتاب للساقاة، باب وصع الحوائج، رقم الحديث (١٥٥٥).

ومعنى تزهى: أي تحكر أو تصفُّر. النظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/٤٧٤).

⁽١) وممن حكى الاتعاق: الهدي، والأصفهاني، وابن النجار، والجلي.

انظر: نحاية الوصول (٢٩٧٦/٧)، بيان المعتصر (١/٥٤٥)، شــرح الكوكـــي، للــــير (٢/٥٥٢)، شـــرح عجلي (٢/٠/٢).

وأما تقطيعُ المصنف للحديث الواحد مُعرَّقاً في الأنواب بحسب الاحتجاج به في المسائل، كلُّ مسألة عنى حدة؛ فهو كما قاله النووى إلى الحوارُ أقربُ ومن اسع

قال ابن الصلاح: ولا يخلو من كراهة^(٢).

قال المووي: وما أَظنهُ يوافَق عيه، أي فقد فَعله الأئمة ماست، .والبحاري وأبـــو داود، والنسائي، وغيرهم، قاله في التدريب(٣).

(وإن) روى (صحابيّ) حديثاً فيه لفظّ مشترك (١٠)، بدليل قوله الآني: "مَحْمليسه خل السواوي خبر علی احد و لم يصرح هنا لوضوحه (قيلَ) أو روى (تابعٌ) أي تابعي حديثاً الح.

> وبحث «نزركشي تقييد التابعي بكونه من الأثمة^(ه) و(**عَلَـــق)** أي حمــــل ذلــــك الصحابي أو التابعي(٢) (مَرويَّةُ) أي حديثه الذي رواَه (بواحد مسن مَحْمَليسه) الْمُتَنافَيْين كما يُصرَّحُ به قولُه: (فافي أخاً) كالقرء يحمنهُ على انطهرِ أو الحـــيضِ فـــ(الظاهرُ) اتّباعهُ فيهِ و(الحملُ عليه) أي المعنىَ الذي حمله الصحابي أو لتابعي المذكور؛ لأن الظاهر أنه إنما حمله عليه لقرينة(٧).

⁽١) انظر: التقريب مع لتدريب (١/ ٤٠).

⁽٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢١٧).

⁽٣) الظر: تدريب افراوي في شرح تقريب المنواوي (١/ ٠ £ ٥).

⁽٤) المشترك: هو اللفط الموضوع لكن واحد من معنيين فأكثر، مثل العين وضعت للباصـــرة، وللعـــين اجاريـــة، وللماسوس، وللمدهب. انظر: شرح تنقيح الفصول (ص ٢٩)، شرح الكوكب المنير (١٣٧/١).

⁽٥) انظر، تشتیف المسامع (٩٨٣/٢)، شرح الحمني (٢٢١/٢).

⁽٣) سيأتي التعريف بالصحابي أو لتابعي في مسألة: (تعريف لصحابي وما يتبعه) من هذه الرسامة.

⁽٧) سمنه الرزكشي إلى الجمهور من أصبحاب الشافعي، كأبي إسحاق الاسقو ينبي واس قسوارك، وأبي منصسور، وإنكيا الهراسي، وسُنيم الرازي، وهو مذهب الحديلة. ونقله القاضي الباقلاني عن مدهب الشافعي، وقال أبو الحسين البصري: هو ظاهر مذهب الشاهمي، أنه إذا حمل الصحابي أو التابعي الخديث عبسي أحسد محميسه الشاهين، فانظاهر حمل محديث هني دلث معني

انظر. لبحر انحيط (٢٦٧/٤)، لبرهان (٢٩٦/١)، معتمد (١٧٥١٢). لإحكام للأمسي (٢ ١٩٤)، شرح تنفيح الفصول (ص ٣٧١). شرح الكوكب الدير (٢ ٥٥٧)، تيسير التحريب (٣ ١٠)، عايمة الوصدور رص ۹۹)

واعتُرُص: ﴿ بَمَا سَيْحِيءَ – مِنْ أَنْهَا قَرِينَةً فِي ظُنَّهُ، وَلَيْسَ لَغَيْرُهُ إِتِّبَاعِهُ فَيْهُ.

وأحيب: بأن ترك الحمل فيما له ظاهر -كما فيما سيجيء - يؤدي إلى إعمال المروي، المروي، وفيما ليس له ظاهر كما هنا يؤدي إلى تعطيل المروي، وأيضا فإن ظهور القرينة في الواقع للراوي فيما له محامل، أقرت من طهورها بفيما له ظاهر؛ لوحوب البيان عليه عليه الهادي.

(لشيخ شيران) أبي إسحاق (توقف مسك) فيما ذُكر إذْ قال: "وإذا احتمل النفط أمرين احتمالاً واحداً فصرفه الراوي إلى أحدهما، كما روى عَن عمر الله أنه أمرين احتمالاً واحداً فصرفه الراوي إلى أحدهما، كما روى عَن عمر الله أنه من قوله على القبض في ابحلس(٢)، فقد عمل قوله على القبض في ابحلس(٢)، فقد قبل: إنه يُقبل؛ لأنه أعرف بمعنى الخطاب، وفيه عندي نظر(٢)، انتهى.

وإنما نم يساوِ التابعيُّ الصحابيُّ على الراجح، لأن ظهـــور القرينـــة للصـــحابي أقربُ^(٤).

(وحيثُ لَمْ يُنافِهِ) بأن كان المحملان غير متافيين:

نَّالُمُشَّتُرَكَ فَالْجُلُّ بَادْ قِيلَ خَسَافٍ مُسْسَجَلا فَالْجُلُّ بَادْ قِيلَ خَسَافٍ مُسْسَجَلا لعلمسه قصسة السنبي يُقتفسي

فإنْ على خلاف بساد حَمَسلاْ وقيلَ إنْ صار إَلَى ربُّ الحَفَسا

فهو (كالمشترك) في حمله على معنيه، الذي هو الأصح ظهوراً أو احتباطاً كمـــا تقدم (٥)، فيحمل المروي على محمليه كذلك، ولا يُقصر على مَحْمَل الـــراوي الا

⁽١) انظر: الاعتراص وجوابه في الآيات البينات (٣١٧/٣)، حاشية الباني (٢٢١/٣)

 ⁽٢) عثر مصنف أن أبي شبية (٥٠١/٤)، كتاب البيرع، باب من قال: إذا صرفت قلا تعارفه و ببك و بسه شي..
 رتم الأثر عن أبن عمر رضي الله عنهما قال: قال عمر: إن استظرك حلب ، أفه قلا بنظره، يعني في صسرف اسمب بالدهب.

⁽٢) نظر: شرح اللمع (١/ ٢٩٠).

⁽٤) انظر: شوح المحلي (٢٢١/٢).

 ⁽٥) في قسم دلالات الألفاظ، ويحققه رميل آخر.

على القول بأن مدهبه يخصص (١),

قال الرركشي؛ وينبعي تقييدُ كلامه في الحمل عليهما بما إد لم يُجمعوا على أل المراد أحدهما، وجوروا كلاً ملهما، ثم قال: والحلاف كما قاله هدي- فيم إذا قال لا بطريق التفسير للفط، وإلا فتفسيره أولى بلا حلاف ").

قال المحقق: وعلى المنع من حمل المشترك على معنبيه يكون (٢٠٠٠ كما سبو تساق المحملان، كما قال صاحب البديع: المعروف حمله على محمل الراوي(٤٠)، قال: ولا يبعدُ أن يُقال لا يكون تأويله حجة على غيره، انتهى(٥).

(فَإِنَّ) لَمْ يَكُنَ المُروي مِن قبيل المُشترك بِلَ لَه ظَاهِرٌ و(عَلَى خلاف باد) أي ظاهر حرائصدي البر (حَمَلاً) بألفِ الإطلاق أي حملَ الصحابيُ على غير ظاهر، كأن يحملُ اللفظ على على على على الله المعنى المُعنى المحازي دون الوحوب (ف—)فيه أقوال:

 ⁽١) أي أن من يقون تخصيص العموم بقول الصحابي، يحمله على قون الصحابي، وهم الأحداث، واختابات، و بسل حرم، على خلاف في ذلك بينهم.

رمن يقون: لا يُعطلُص، وهم المالكية والشاععية، يحمل مرويه عنى معنييه مثل لمشترك، وهسو قسول أكشسر الأصولين.

بطر في المسألة. تيسير التحرير (٢٢٦/١)، المسودة (ص ١٦٧)، مختصر ابن الحاجب (١٥١،٢) مع شسرح لعصد، التمهيد للإسنوي (ص ١٢٥)، الإحكام للآمدي (٣٣٣/٣)، شرح الكركسب المستبر (٣٧٥/٣)، فواتح الرجموت (٢/٥٥٥).

⁽٢) عظر: تشيف المسامع (٩٨٣/٢)؛ لهاية لوصول (٧/٠٢٩٠).

⁽٣) أي يكون الحكم كما لو تنافي المحملان.

⁽٤) القبال نوجوب الرجوع إلى حَسَّ الصحابي للحديث الشترك على أحد معيبه، هو قول مجمهدو، عمدالاً بانظاهر وأكثر الحقية على أنه لا يُعمل بحمل الصحابي، وهو قول أبي بكر انو ري، و بكرحي وصاك قون ثالث: وهو أنه يجتهد أولاً، فإن لم يظهر نه شيء، وحب العسر بحمل انصحابي.

[،] عر: فواتح الرحموت (١٦٢/٣)، تيسير لتحريسر (٧١١٣)؛ لإحكسم بلامسدي (١١٥/٢)، الحصدول (٢١٥/٤)، المحصول (٢٠٥/١)، المحمد (١٧٥/٢)، أصول لسرخسي (٧١٢)، خاية الوصول (ص ٩٩)، شرح المكوكت الدير (٢ ٥٥٩)، المحبير للمردوي (٢١٢٠،٥)

⁽٥) غر شرح المجلي (٢٢١،٢)، بديع النظام (١ ٣٨)

أصحها وعليه (الجُولُ أي أكثر العلماء^(١)؛ أنه (ب**اد**ٍ) أي اعتبار ظــــاهر المـــروي، دون حمل الصحابي.

قال جمع: وفي مثله، [قال]^(۲) الشافعي ﷺ: كيف أنرك الحبر لأقوال أقوام لـــو عاصرتُهم لحججتُهم^(۱۲)؟، أي جادلتهم.

و(قيل)، وهو محكي عن أكثر الحنفية والمالكية (٤)، أنهُ (خاف) فيحمل على تأويله (مُسْجَلا) عن التفصيل في القول الآتي؛ لأنه لا يفعل ذلك إلا لدليل.

وأحيب بأنه في ظنه، وليس لغيره اتباعُه فيه(٥).

(وقيل): وعليه أبو الحسين البصري، إن في ذلك تفصيلاً؛ وهو (إنَّ صاَر) ذلك الصحابي (إلى) تأويل (ربَّ) أي صاحب (الحَفَا) بأن اتخذهُ مذهباً، و لم يقع منه في مجرد حواب سؤال أو تقرير الحديث (لعلمه قصدُ النبي) الله إليه؛ من مشاهدة قرائن تقتضي ذلك (يُقتفي) أي يُتَبعُ، وإلا بأن حُهل وجُوِّز أن يكون لظهور نص

⁽۱) انظر: الإحكام للآمدي (۱۱۵/۳)، شرح العصد (۲۲/۳)، أصدول البربحسبي (۲/۳)، البحسر الحسيد (۳۳۹/٤) (۲/۱۳)، البحسر الحسيد (۳۳۹/٤)، شرح الكوكب للتير (۲۱/۱ه).

^{· (1) } { { { { { {5}} } } } }}

ر٣) عن هذا المقالة عن الإمام الشافعي، الآمدي في الإحكام (١١٥/٢)، والرركشسي في الشمسيف (٢ ٩٨٤). واهملي في البشر الطالع (٣٢٣/٣). وانظر: الرسالة (ص ٩٦٥).

⁽٤) أنه يُعمل بقول الصحابي، ويترك الظاهر، وهو ممكي عن الإمام أحمد.

نظر فواتح الرجوت (۱۹۲/۲)، تيميو التحرير (۷۲/۳)، شــرح العصـــد (۷۲/۲)، شـــر ح الكوكـــب مليو (۱۱/۲ه)، إرشاد الفصول (ص ۱۱۳)، عايد الوصول (ص ۹۹).

د ر «رزكشي في المبحر المحيط (٣٧٢/٤): ومن بديع الأمر أن قول الصحابي إنا تُقل متردٌ لا يحتج به علمــــى الصحيح، وإذا تُقل في معارضة ظاهر حديث تعيّن التعلّق به".

⁽٥) الطر: شرح المحلي (٢٢٢/٢).

أو قياس أو عيرهما، وجب النظر في الدليل؛ فإن اقتضى ما ذهب إليه عُمل بـــه، وإلا فلا^(١).

وطريق العلم بأنه صار إليه لذلك، إخباره مثلاً، كأن يقول: علمت أن البي ﷺ قصد بدلك بقرائن، ووَجهُ عدم اعتبار ذلك على قول الأكثر؛ أن ذلك محسب ظنه، وليس لغيره اتباعه إذْ المحتهد لا يقلد مجتهداً.

قال في الآيات: نعم إنَّ قال: أخيري النبي ﷺ أنه أراد ذلك فلا كلام في قبول.، وهو ليس من باب العمل بحمل الراوي كما هو ظاهر (٢)، ولذا قال اعقق: فيون ذكر دليلا عُمل به (٣)، والله أعلم.

⁽١) وقد حكى المصري والآمدي هذا القول عن الفاصي عند الخار، والمحتار الآمدي الفول بأنه إذا عدما سأحسد الصحاب في المحالفة، وكان المأخذ مما يوجب حمل الحير على ما ذهب إليه، حُمل الحير عليه اتباعاً للدليل، وإن حُهل مأخذه عُمل بالظاهر.

انظر: للعتمد (١/٥٧٢)، الإحكام (١١٥/٢).

⁽٢) انظر الأيات البينات (١٦/ ٣٢).

⁽٣) نظر: شرح المحلي (٢٢٢/٢).

في شروط الراوي وما يتعلق بما

يُودُّ مجنونٌ وذو كفرٍ صَرَحْ أم لا كذا الصبي في القول الأصح فإن يؤدِّ بالغاً ما حَمَلا حالَ الصبا الجمهورُ هذا قبلا

وهي أربعة بعقل، والإسلام، والبلوغ، والعدالة

فــــ(يُودُّ) في الروية (مجنونٌ)لأنه لا يمكنه الاحترار عن الحلن، ونقل الركشي رواية الجود عن بن السمعاني أن المراد^{(۱۱} الحنون المُصْبِق، فإن تقصّع وأثّر في رمن إفاقته زُدّ، وإلاَّ فلاً ^{۲۷}.

وتعقبه الوي لعراقي: بأنه لا يُحتاج إلى دكره؛ فإنه في حال لإفاقة إدا لم يستمر نه الحبّل ليس محوباً، وإن استمر به الحبل فهو في تدك الحالة محبون، إلا أن أحوال المحبود محتلفة (١٣).

(و)يرد فيه (ذو كُفْنٍ أي كافر؛ وإنْ عُلم منه التدين والتحرر عن الكدب؛ أنه إية الكافر لا وتوق به، مع شرف منصب الروية عن الكافر؛ لنفودها على كن مسلم⁽¹⁾.

⁽۱) ځایة انور قه (۲) کم) می ب

⁽٢) صر البحر الحيط (٢ ٢٦٨)، تشسف لنسامع (٩٨٥,٢)، فواضع الأدلة (٢ - ٣٠)

⁽۲) نظر العنث الهامع ۵،۷۲)

و.لحسول إنه كان مطبقًا، أو تفطّع وأثّر في وقت إلىافه، فإنه يمنع من فبول الرواية في النحمل والأداء بالإجراع، وإن كانا متفضعًا، وام يؤثر في وقت الإفاقة، وكانت الرواية في وقت الإفاقة، فُنيت

و نظر في مسألة أصول السرختي (٢ ٣٤٥)، فواتح الرحموت (١٣٨/٢)، شرح لنقسيح الفاسسول (ص ٣٥٨)، المنخول معري (ص ٢٥٧)، شرح الكوكب سيم (٢ ٣٧٩)، تنزيب النووي ٢ ٣٥٢)، توصسح الافكار (٨٤ ٢)

⁽٤) وهم شرط في الأدء لا في النحسُّ، فأهل إن محسَّ في حال كفره، وأدَّى في حال إسلامه

وقد نقر الإحماع على عدم فنون روايه الكافر رد أذها حال كفره العربي، والرزي، و جويبي، و الووي، و بو الصلاح، وغيرهم، وهال اللوي العراقي في ضح المعيث (١٣١٢) فإل تحمَّل، فأسلم، فأدى، فير العالاً غلر المسلمة على المسلمة على المسلمة الم

وقوله من ريادته (صَرَحْ بكفره (أمْ لا) تعميم لرد رواية الكافر، وأرد به الرد على من قال كالإمام بقبول رواية المبتدع الذي يُكفَّر ببدعته كالمحسِّم لأمن الكدب فيه (١)، ووجه عدم القبول الذي عليه الأكثر عظم بدعته، لكن قال الحافظ النصوص المحافظ المتحمد : التحقيق أنه لا يُرَدُّ كلُّ مُكفَّر ببدعته؛ لأن كل طائفة تسمّي أن مخالفيها أم أخذ دلك على لإطلاق لا مخالفيها ألم أخذ دلك على لإطلاق لاستنزم [تكفير] (١) جميع الطوائف.

فالمعتمد أن الدي تُرد روايته مَن أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بمَذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله، التهي(٤).

وسيأتي بقية الكلام عن رواية المبتدع.

(كذا) يُرد، وفَصَل بكذا لأحل الخلاف (الصبيُّ) المميز (في القولِ الأصَّحِ)؛ لأنه دامة العمم لعممه بعدم تكيفه قد لا يحترز عن الكذب فلا يوثق به (٥٠).

 ⁽١) انظر: المحصول (٢٩٦/٤). ونقل الدوري الانماق على رد رواية من كُمَر بيدعته وفي حكاية الانماق نظر؛ لأنه قد قبل بقبول روايته. انظر: التقريب مع التدريب (٣٨٥/١).

⁽٢) ل النسختين (بدعة)، والصواب الثبت من نزهة النظر ص ١٣٧).

⁽٣) في (ب): رد.

⁽¹⁾ انظر: نزهة النظر (ص ١٣٧).

 ⁽۵) اشتراط لموع في حال أداء الجديث، هو قول الأثمة الأربعة وغيرهم، وقد حكى العاصي الماهلاني إحمساع
 على عدم قبول رواية الصبي للمير، ولكن هذا الإجماع معترض يوجود الحلاف في للسألة.

انظر لمعتمد (٢٩/٢)، المحصول (٢٩٤/٤)، المستصعى (٢٢٦/٢)، أصول السرحسي (٢١٢/١)، سسم السحرير (٣٩/٣)، المسودة (ص ٢٢٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٢٥٩)، البحر انحيط (٢١٧/٤)، شرح الكوكب المبير (٣٩/٣)، مختصر ابن الحاجب (٦١/١)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٤)، مدريب الروي (٣٥/١)، الملحيص (٣١/١)، المحتص (٣/١٠)، إرشاد المعجول (ص ٥٥)، التمهيد في تخريج الفروع على الأصل للإسبوي (ص ٤٤٥)، البرهان (٢٩٥١)، الإكاج (٢١١/٢).

وقيل: يُقبل إن عُلم منه التحرز عن الكذب(١).

ولم يصرح الناظم كأصله بالتمييز للعلم به، فإنَّ غير الممييز لا يمكنه الاحترار عل الحلل فلا يقبل قطعاً كالجحنون^(٢).

(فإنْ) (يؤذٌ) حال كونه (بالغاً)أي بعد البلوغ (ما حَمَلا) مألف الإطلاق أي الحبر الدي تحمّله (حالَ الصبا) بأن سمع الحديث في هذه الحالة ثم بنغ وأدّى دلك الحديث فالذي عليه (الجمهورُ) أن (هذا قبلا) ؛ للإجماع على قبول رواية أحداث الصحابة عن النبي (٤) الله كابن عباس، وابن الزبير (٥)، والحسن (١)،

 ⁽۱) حكاه الزركشي قولاً للشافعي، وحكاه القتوجي قولاً لبعض الحتابلة.
 نظر : «بحر الحيط (۲۹۷/۶)، تشيف المسامع (۹۸۰/۲)، شرح الكوكب المنيو (۳۸۰/۲).

 ⁽۲) حكى الحطيب والإسنوي الإجماع على عدم قبول رواية العبني غير للميز.
 انظر: الكفاية (١٠/١٦)، تحاية السول (١٩٣/٢).

⁽٣) عظر في بيان قول الجمهور بجواز تحمل الصبي للميز للرواية على أن يؤديها بعد البلوغ، عبى حلاف بيهم في تحديد سي التميير: شرح اللمع (٦٢٠/٢)، للمتصفى (٢٢٧/٢)، المحصول (٤/٥٩٥)، الإحكام للأسدي (٢٠٥١٣)، شرح العصول (ص ٢٥٩)، المسودة (ص ٢٠٥١)، شرح العصول (ص ٢٥٩)، المسودة (ص ٢٢٢)، أصول السرحسي (٢/١٢١)، ووضة الباظر (٢/٢٦)، تدريب السراوي (٢٢٢١)، الإمساع للقاضى عباص (ص ٢٢)، الكفاية (١٩٨١).

 ⁽٤) رغم حكى الإجماع على هذه المسألة؛ الغزالي، والآمدي، وابن السمعاني، والزركشي، والباجي.
 نظر: مستصمى (٢٢٧/٢)، الإحكام (٢٢/٢)، قواطع الأدلة (٢/٠٠٢)، تشسيف المسامع (٩٨٦/٢)،
 رحكام القصول (٢٧١/١).

⁽٥) هو عبد الله بن الربير بن العوام، أبو خسب، الفرشي الأسدي، أول مولود في الإسلام، وأحد العبادلة الأربعة، وأحد المشجعان من الصحابة. شارك في الدفاع عن عثمان فظيم، قاتله ينو أمية حتى قتلوه في لكعة سنه ٧٣. وكان قد يويع بالخلافة بعد موت يزيد بن معاوية، وكانت ولايته تسع سنين.

عظر ترجمت: الإصابة (٢١١/٢)، حلية الأولباء (٢/٩/١)، أسد الغابة (٢٤٢/٣).

ر؟) هو الحسن بن علي بن أبي طالب فله. سبط رسول الله وريحانته سيد شباب أهل الجنة. روى عن رسول الله ﷺ وعن أبيه وعن غيرهم. بايعه أهل العراق بعد مقتل علي فتنازل عن الخلافة، وأصلح الله به بين مسممين توفي مسة ٩٤هــــ

نظر في ترجمته: الاستيعاب (٢٦٩/١)، الإصابة(١/٣٢٨)، وفيات الأعيان (٢٥/٢).

والحسين (١) رصي الله تعالى عمهم، من غير فرق بين ما تحملوه قبل اللوغ وعده، ولانتفاء المحذور السابق.

وقيل: لا يقبل (٢)؛ لأن الصعر مطبة [عدم] (٢) الضبط والتحرز، ويستمر المحفوص إذ ذاك.

قلتُ كذا لو مُسلماً عدلاً روى ما [سَمِعاً] (*) في كفر أو فسقٍ حَوى واقبلُ أخا الكذب ابتداعٍ قدْ حَظَر ثالثُها الإمامُ مالكُ هَدَرُ (*) داعيةً لوأيه قلتُ وذا عليه الجمُّ......

(قلت) زيادة عبى الأصل و (كذا)يقبل عند الجمهور (لو مسلماً) أو (عدلاً روى) أي أدّى (ها) أي الحديث الذي (سمعا في) حال (كفر أو) في (فسق حوى) بأن سمع الحديث كافراً ثم اسلم، أو فاسقاً ثم تاب، وأدّى الحديث بعدهما؛ فانه يقبل على الصحيح (١)، بل قبل إنه لا خلاف فيه (٧).

⁽١) هو اخسين بن عني بن أي طائب ظله. سبط رسول الله وريحانته. سيد شباب أهن لجنة. روى عن رسول الله وعن أبيه وعن أبيه وعن غيرهم. خرج إن المشاهد مع أبيه، وبعد قتنه عاد إلى لمدينة، وبعد وقاة معاوية انتقسل إلى مكة وبما وافقته كتب أهن انعر في بيايعونه، فحرج إليهم فقتلوه بكربلاء سنة ٢١هـــ.

انظر في ترجمته: الاستيعاب (٢/٨٧٨)، الإصابة (١/٣٣٣)، مُذَيب التهديب (٢/٣٤٥).

 ⁽٧) هذا لقول حكه انشيرازي، والرركشي، والمحلي، وابن أمير الحاج، و لم يسبوه لأحد.
 نظر: شرح اللمع (٢٣٠.٢)، البحر الحيط (٢٦٨/٤)، شرح المحلي (٢٢٣/٢)، تيسير التحرير (٣٩/٣).

⁽٣) لم ترد في (ب).

⁽١) ني (أ): سمه،

⁽ه) ورد البيت في همع الهو.مع (ص ٢٧٣) هكدا. وأقبل محد التداع الكدب حظلم

فالتهب الإمسام مالسك هسمر

⁽¹⁾ قال الوركشي في البحر المحلط (٢٧٣). قاله القاصي في التفريس، وجزم به المأوردي والرويري.

 ⁽٧) كما حكاه العراقي في فتح المعنث (٣١١ ٢) حيث قال فإن تحمّل قاسلم فأدى، قُبل نفافً و نظر فسو حالر جوت (٣٧١/١)، شرح الكوكب لدير (٣٨٣)، إحكام المصول (٣٧١/١)

نعم استثنى جماعة منهم الإمام أحمد، والحميدي()، والصيرفي، وبن السمعاني، التائب من الكدب في أحاديث النبي الله فلا تقبل روايته أبداً، وإلى حسنت طريقه ()، تعبيطا عليه ورجراً ببيعاً عن الكذب على النبي الله لعضم مفسدته؛ فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة، محلاف الكدب على عيره، والشهادة؛ فان مفسدة ما قاصرة ليست عامة ().

رزاية البعدع

(واقْبَلُ) في الرواية (أخما الكذب ابتداع قد حَظَنُ يعني صاحب بدعة حَرَّمَ الكذب في نصرة مذهبه أو لأهله؛ لأمنه فيه مع تأويله في الابتداع، سواء كان داعية أم لا، وأما إذا لم يحرِّم الكذب فلا يقبل، وهذا قول جمع من السلف؛ كابن أبي ليلى (٤)، والثوري (٥)، وأبي يوسف(١)، بل حكاه الخطيب عن الشافعي لقوله:

 ⁽١) هو محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي، أبو بكر الأزدي الظاهري الأمدنسي، الهدت الفقيه، تلميذ ابن حوم
وشيخ الهجاري، من كتبه: الجمع بين الصحيحين، تاريخ الأندلس. توفي سنة ١٨٨هــــ.

نظر في ترجمته: تسير (١٢٠/١٩)، البداية والتهاية (١٥٢/٦). شذرات الذهب (٣٩٧/٣).

 ⁽۲) انضر: قواطع الأدنة (۲۱، ۲۰۱۷)، مقدمة ابن لصلاح (ص ۲۱۱)، تمریب ادراوی (۲/ ۳۹۰)، فستح المغیست (۲۱/۲)، مسبودة (ص ۲۲۲)، التقریسر والتحسیر (۲۲۲/۲)، شسرح انکوکسب المسیر (۲۲۲/۳)، لعدة (۲۱/۳).
 لعدة (۲۲۲۳).

 ⁽٣) قال لووي. هذا كله مخالف لقاعدة مدهبنا ومدهب غيرها أي يقبول رواية التائب ومو من الكذب على المنبي
 (٣) ولا تُقوي الدرق بينه وبين الشهادة. النظر: التقريب مع التدريب (١/ ٩٩٠).

الظر في ترجمته: وفيات الأعيان (١/١/١)، الإعلام (١/٤/١)، الفتح المبين (١٠٥/١).

 ⁽٥) هو أبو عبد الله، سفيان بن صعيد بن مسروق الثوري لكوفي، الإمام المجتهد، أمير لمؤسنين في الحديث، قدل المحديث: كان إماماً من ألمة المسلمين، وعلماً من أعلام المدير، مجمعاً على أمانته، يحيث يستعلى عن توكيته، لوفي رحمه الله سنة ١٩١هـ في البصرة.

عظر في ترجمته: تاريخ بعداد (٩/١٥١)، تمديب الكمال (١٥٤/١١)، السير (٢٢٩/٧).

ظر في نرحمه وهيات الأعمال (٢١١/٥)، الجواهر عصية (٣١١/٣). للعاية والنهاية (١٨٠٠)

أقبلُ شهادة أهل الأهواء إلا الخَطَّابيّة (١)؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم ``. وقيل: لا يقيل، وإن لم يُحَرِّم الكذب؛ لأن في الرواية عنه ترويجاً لأمره وتنوبهاً لدكره، ولأنه فاسق يبدعته وإن كان متأولاً، وهذا قول القاضي (٢)، والأمدي (٤٠)، و این الحاجب^(۵).

وعُسم مما قررت كلامه أن قوله: "أخا" مضاف إلى الابتداع، والكذب بالنصب مفعول مقدّم لحظر، ففي كلامه الفصل بين المتضايفين بأجنبي، وهو جاثر في الشعر للضرورة، فلو قال: "واقبل أخا البدعة كذباً قد حظر"؛ لسلم من ذلك. و(اللُّها) أي الأقوال التفصيل بين الداعية إلى مذهبه فلا يقبل، وغير لداعية فيقبر، وهذا ما قاله (الإمامُ مالكُ) رشي فانه (هَدَنُ أي ترك (داعيةً لرأيه)(١) أي

⁽١) هم فرقة من الرافضة، نسبة إلى أي الخطَّاب من مشايح الرافعية كان يقول بألوهية جعفر الصادق، وما وقسف جعفر على غلوه الباطل تيراً منه ولعبه وأمر أصحابه بالبراءة منه، فلما اعترل عن جعفر ادّعي الألوهية لنفسه، وه وقف عيسى بن موسى صاحب للصور على عبث دعوته قتله بالكوفة. وافترقت الخطابية بعده قرقاً. قال ابن السبكي: يرون الكذب على مخالفيهم، ويرون حواز الشهادة لأحدهم بمجرد قوله، وهم المحسمة. انظر: المنفل والنحل (٢/٥/١)، هائرة للعارف الإسلامية (٣٦٩/٨).

⁽٢) نظر: الأم تشاعلي (٢٠٩/٦)، الكماية (٢٨١/١)، البحر الهيط (٢٧٠/٤). و لقول بقبول رواية المبتدع ما لم يستحل الكذب، وما لم يتملق الخبر بعقيدة... قال به أيصاً أبو الخطاب من لحديلة، والغرائي من الشافعية، وأبي الحسير البصري من للعتزلة، وابن ا لهمام من الأحماف. الظر: التمهيد (١١٤/٣)، المستصمى (٢٤١/٦)، المتعد (١٣٤/٦)، تيسير التحرير (١/٤)، شرح تنقسيح

العصول (ص ۲۵۹)

⁽٢) انظر: التنجيمي (٢/٣٧٦).

⁽٤) انظر: الإحكام (٢/٤/٣).

⁽٥) نظر: مختصر ابن الحاجب (١٢/٢) مع شرح العضد.

وقال به أيضاً الشيرازي، والأستاذ أبو منصور، ويروى عن أثمة الحديث واستبعده، قال ابن الصلاح مقال؛ وهو قول بعيد مباعد للشائع عن أثمة الحديث، فإنَّ كيهم طافحة بالرواية عن المبتدعة عبر الدعاة نظر: شرح اللبع (٦٣٢/٢)، البحر المحيط (٢٧٠/٤)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٥).

⁽٢) حكاه عنه الفاصي عبد الوهاب في "الملخص"؛ لقوله: لا تأخذ الحديث عن صاحب هوى بدعم إلى هواه وعال القاصي عناص: وهذا يحتمل أنه يريد أنه إدا لم يدع يعبل، ويحتمل أنه أراد أنه لا يتمل مطلفً، ويكون فوله. يدعو؟ لبان سبب تمنه ، أي: لا تأحد عن مبتدع، فإنه بمن يدعو إلى هواه، وحدا هو للمروف من مدهبه. وحكى القرافي عن الإمام مالك أنه يرد رواية للبتدع مطلقاً، ويسبه الخطيب للإمام أحمد.

غر المنحر المحيط (٢٧١/٤)، شرح نتعبح القصول (ص ٣٦٠)، الكفاية (٢٦٧/١)، شرح الكوكب المسير (2.0/4)

الرواية عن المتدع الدي دعا الناس إلى بدعته، لأن تزيين بدعته (۱) قد يحمله على تحريف [الرويات](۲) وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه.

(قلتُ) تبعا للبووي^(٣) وغيره ^{٢)} (**وذ**ًا) القول الثابث (عليهِ الجَمُّ) أي كتير ^{٥)} من العسماء أو الأكثر ^(١).

..... وهو أقوى مأخذاً خُلفاً لأهل الرأي فيما يُجْتَلى فيما سوى الحديث قد تساهلا

ويقبلُ الذي من الفقه خلا مخالف القياسِ وأقبلْ ناقلا

(وهو) بسكود اهاء (أقوى مأخذا) وأعدل المداهب وأولاها.

و عنُرض عيه (٧) بأن لشيحين احتجًا بالدعاة؛ فاحتح ليحاري لعمران بن حصال (٨)، وهو من الدعاة، واحتجًا بعبد الحميد بن عبد الرحمن

⁽١) فال ارركشي في النحر «محيط (٢١٢) "بيباد أن طراد بالماعية المحاس عنى بدعته، كمن قال أبو الوسيد الساجي الخلاف في المداعية عملي أنه بطهرها، ويحتمى عديها، فأما الداعي بمعنى حمل الناس عشها، فدم يختلف في الرائ حديثه"

⁽۲) في رأ) الرويات

⁽٣) فظر النقريب (٢ ٣٨٥).

⁽٤) و خد د بن الصلاح أيضاً في سفدمة (ص ١١٥) ونفيه بن حجر عن أبي إسحاق الحورجاتي. شبح السنائي وأبي دود وفيده السفيي بأن لا يكون رافضياً نظر برهة النظر (ص ٢٣٣)، مبر - لاعتدار (٥١) (٥) كديه الورفة ٤٤٧) من أ

⁽٦) وتمن نسبه إن لأكثر من العلماء ابن الصلاح، والمنووي الصر المتدمة (ص ٥ ١) التقريب (٣٨٥١١)

⁽٧) عشر النقييد و لإيصاح للعراقي (ص ١٤٦)

^(^) هو عمر با بن خطاب بن صبيات، أبو سماك لبصري قال لدهبي من أعبان انعدماء بكه من رؤوس الحسو ح وقال انعجمي ديعي ثقة وقال أبو داود. بيس من أهل الأهواء صبح حديث من الخوارج نم ذكر عمران بيس خطاب وأبا حساب الأعراج وذكره بن حيال في الثقاب، قال ابن حجر الكر أبو ركزيا الوصفي في تاريخه م يمت عمران بن خطاب حتى رجع عن رأي الخوارج، وهذا أحسن ما يعبدر عن تجريح المجاري له الوفي سنه ١٨٤

ظر في ترجمته هديب التهديب ١٠٨٨)، السير (٤ ٢١٤)، شمارات الدهب (١ ٩٥)

الحماني(١)، وكان داعية إلى الإرجاء.

وأجيب: نأن أبا داود قال: ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارح (")، ثم دكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج (")، ولم يحتج مسلم بعد حميد بن أخرج له في المقدمة، وقد وثّقه ابن معين (").

وصوب السيوطي ما ذكره النووي في الروضة (٥) من أنه لا يقبل رواية الرافضة وساب السلف؛ فقد قال مالك لما سئل عنهم: لا تكلمهم ولا تروِ عمهم، وقال الشافعي: لم أر أشهد بالزور من الرافضة.

وقال ابن المبارك: لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت (١)؛ فإنه كان يسب السلف. ولأن سباب المسلم فسوق، فالصحابة والسلف من باب أولى.

⁽١) هو عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمان، أبو يجيى الكوفي، روى عن الأعمش والسفيائيين وجماعة. وتُقة ، بسن معين، وقال أبو داود: كان داعية إلى الإرجاء. ودكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي. هو و به ممسى يكتب حديثه. وقال ابن حجر: صدوق يتعلن ورمي بالإرجاء.

انظر: قديب التهذيب (١٠٩/٦)، ميران الإعتدال (٢/٢١هـ)، الكاشف (٢/٧١)

⁽٢) الخوارج فرقة خرجت لقتال علي بن أي طالب ﷺ بسب التحكيم، ومدهبهم التيرؤ مس عثمسان وعسى، والخروج على الإمام إذا حالف السنة، وتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في المار. والخوارج هرق كثيرة مسهم الإباضية والأرارقة وغيرها.

الغر: الملل والمحل (١٩٤/٢)، الفرق بين الفرق (ص ١٧، ٥١).

نظر: قَذْيب التهديب (٦٢/١٢)، الكمال (٢٤٢/٢٢).

⁽٤) انظر: النقييد والإيصاح للعراقي (ص ١٤٦)، عُذيب التهذيب (١١٠/٦).

⁽٥) نصر: روضة الطالبين (٢١٤/٨).

⁽١) هو عمرو بن ثانب بن هرمو الكوي، أبو محمد الكوفي، كان يشم عثمان، ترك ابن المارك حديثه، و م يصر عبيه وقال أبو ورعة: ضعيف المديث، وقال ابن معين: هو غير ثقة، وقال أبو حاتم: كان و دي، امرأي شديد انتشع، وقال ابن سعد: لمس هو بشيء في الحديث، وقال ابن حجر: ضعيف، ومي بالرفض.

انظر في ترجمته: تمديب التهذيب (٨/٨)، ميران الاعتدال (٢٤٩/٣).

قار:_أعيى السيوطي_ من المُحكّق بالمبتدع مَنْ دأمه الاشتعال بعلوم المسفة والمنطق، صرح به السلّفي (۱) في معجم السفر (۲)، واحافط أبو عبد الله بن رشيد (۳) في رحته (۱).

هن يشتوط أن يكون راوي «خديث فقيهاً (ويقبل) في مروية عند الحمهور (٥) الراوي (الذي من الفقه خلا) فلا بشترط أن يكون روي الحديث فقيه) (٦)، (خُلُفاً يكون روي الحديث فقيه) (٩)، (خُلُفاً الأهل الرأي) أي الحديث فإنهم لم يقبلوا رواية غير الفقيه (فيما) أي الحديث الذي

 ⁽١) في حاشية (ب): أحمد بن محمد الشافعي. وهو أبو طاهر أحمد بن محمد الاصبهاي استنفي الشاهعي، الصددة،
 خافظ الكبير الأصول العقيد، مشيعته بالآلاف، له شعر حسن، من مؤلماته: معجم السفر، السفيئة البغدادية.
 توفي سنة ٢٧٥هـــ.

انظر في ترجمته: السير (٢١/٥)، البداية والنهاية (٣٠٧/٧)، طبقات الحفاظ (ص ٢٩٩).

⁽٢) م أقف عنيه، وانشارح نقل عن التلويب لبسيوطي.

⁽٣) هو: محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب المدين ابن رشيد الفهري السبق، رحالة، عام بالأدب، عارف بالتفسير والتاريخ. ولي الخطابة بجامع غرماطة، ورحل إلى مصر والشام والحرمين وصنف رحلة القاها: "مسل العبية هيما جمع بعنون الغبية في الرحمة إلى مكة وطبية"، قال ابن حمر: فيه من القوائد شيء كثير، ومن كتبه أيضاً: السبن الأبين، تنافيص القوائين، ثوفي سنة (٧٢١هـــ).

النظر في ترجمته: المدور الكامنة (١١١/٤)، الموافي بالوهيات (١٨٤/٤). الأعلام (١١٤/٦).

⁽٤) عطر تدریب ادروی (۱/۲۸۷)، واسم الرحلة. (من، العیمة ی حمع بطول انفیمة في الرحلة بن مكة وطیئ، وقد وقفت عیمه و نم أعثر على المبقول، والشارح قد نقل عن التدریب أیصاً.

 ⁽٥) نظر في بيا قول جمهور الستصفى (٢ ٢٤٧)، فوانح الرحموت (٢ ١٤٤)، شرح تنفسيح العصول (٥) بظر في بيا قول جمهور الستصفى (٣٢٢/١)، فوانح الرحمون (ص ٩٩)، شرح الكوكب المين (٣٦٩)، قالما في السيل (٣١٥)، في المنظر (١٩٤٩)، البحر التحط (١ ٣١٥).

ر () راوه أبو داو د في كناب العلم، باب فصل نشر العلم، رقم الحديث (٣٦٦٠)، ورواه النومدي في كتاب العلم، ناب نا جاء في خث على تبليع السماع، رهم الحديث (٢٩٥٦)، وقال النومدي حديث حسل، ورواه ابسل ماجه في كتاب المتدمم، باب من يتّع علماً، رقم الحديث (٣٣٠)

(يُجتلى، مخالف القياس) ١١٠ كحديت المصراة (٢).

قال الولى العراقي: ولم يحك الشيح أبو إسحاق عبهم إلا فيم حالف قياس الأصور لا مطبق القياس (")، ولم يحك صاحب "المديع" مبهم لا عن فحر الإسلام منهم خاصة بشرط (أ)، فحكى عنه إن كان الراوي من المحتهدين؟ كالخلفاء الراشدين والعبادلة (٥)؛ قُدم الخبر على القياس لأنه يقيني الأصل، والقياس ظنيه، أو من الرواة كأبي هريرة وأنس (١)، فالأصل العمل الم يوجب المضرورة تركه، كحديث المصراة فإنه معارض بالإجماع في ضمان العدوان بالمثل أو

 ⁽١) هده إحدى الروايتين عن أبي حيفة أنه يشترط فقه الراوي إدا خالف ما رواه القياس، وهناك رو ية أخرى عنه
 باشتراط فقه الراوي مطلقاً، وهذا منقول أيضاً عن الإمام مالك.

نظر: أصول السرعسي (٣٨/١)، تيسير التحرير (٢/٣ه)، فواتح الرحمسوت (٤٤/٢)، شسرح تنقسيح لفصول (ص ٣٦٩)، تقريب الوصول (ص ٢٩٨).

⁽٧) انظر مناقشة ابن القيم للحنفية وبيان أن حديث المصراة على وفق لقياس في إعلام الموقعين (٢/١٥)

 ⁽٣) حيث قار في شرح النمع (٢٠٩/٢): ذهب أصحاب أبي حيفة إلى أنه إن كان مخالفًا لقياس الأصول، لا يجب
العمل به، وإن كان عدلماً لغير قياس الأصول، وحب العمل به".

⁽٤) انظر: بديع النهام للساعاق (١/٥٨٥). أصول فحر الإسلام البردوي (١٠٠٥)..

⁽٥) وهم — عند فحر لإسلام — عبد لله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وقال لسيوطي: المراد بالعبادله أربعة من لصحابة وهم: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن لربير، وعبد الله بن عمرو بن العاص. قال الإمام أحمد: ليس ابن مسعود منهم، قال البيهقي: لأنه تقدم موتب، وهسؤلاء الأربعة عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذ العتموا على شيء قبل هذا قول العبادلة، وقبل: هم ثلاثة بإسقاط ابن الزبير، وعليه المتصر الحوهري في الصحاح.

وفيل: هم ثلاثة بإسقاط ابن الربير، وعنيه اقتصر الجوهري في الصحاح.

[،] غر: أصول فخر الإسسلام مسع شسرحه كشسف ،لأسسر،(۱/۱۰۵۰)، تسدريب لسراوي (۲/۹٬۲)، الصحاح (۲/۵۰۱)

عر في ترجمته الإصابه (١ ٨٤)، الاستيعاب (١ ٤٤)، تحديب الأسماء والنعاب (١ ٢٧)

القيمة، وقد تكررت هذه المسألة لقول المصنف فيما تقدم قريباً: "أو عارض القياس"(۱)، انتهى(۲).

ر رية المتساهل في غير الحديث النبوي (واقبل) في الرواية (ناقلاً) أي راوياً (فيما سوى الحديث) النبوي من أحاديث الناس (قد تساهلاً) بأن يتحرز في الحديث عن النبي الله الأمن الحلل فيه (٢٠) بحلاف المتساهل فيه سماعاً أو إسماعاً؛ كمن لا ببالي بالنوم في السماع، أو يحدّت لا من أصل صحيح، أو عُرف بقبول التلقين في الحديث، أو بكثرة الشواد والمناكير فيه فيرد (١٠).

أ فسالُكُثرا وإن بأهله اخستلاط كسزرا استحصاله وشرط كل مسن روى العدالة سن كبسائر ومُكْسِبِ الحِسَّة مسن صدفائرِ سن مُقِسلٌ كبيرة كما عن الحَلِيْمي قدْ نُقِسلُ

وقيسل رُدَّ مطلقاً فسالُكُثِرا إنْ وسعت أوقائسه استحصاله ملكة تصدلُف عن كبائر كسرقة اللَّقمة قلت مِن مُقِللُ

(وقيل) وهو منقول عن الإمام أحمد ﷺ (رُدِّ) فيها المتساهل (مطلقاً) أي في الحديث النبوي أو غيره؛ لأن التساهل في غير الحديث يجر إلى التساهل فيه.

 ⁽١) يشير إلى أن هذه المسألة قرية من المسألة السابقة وهي: إذا تعارض هير الراحد والقياس، فأيهما بقدم، وسبل أن الجمهور على تقدم الحبر، والحنفية على نقدم القياس على تفصيل في ذلك.

⁽٢) النظر: العيث للحامع (٢/١١٥).

⁽٣) وقاس لأن عبره يقيد الظريه ولا معارض له، فوجب قبوله.

انظر. عصور (١٤/٥/٤)، شرح تنقيح الفصول (ص ٢٧٠)، تغريب الوصول (ص٢٩٩)، أصول السرحسي (٢٧٢/١)، معدمة ابن الصلاح (ص ١١٩)، الكفاية (٢٥٧/١)، السودة (ص ٢٦٦)، للسنصفي (٢٤٨.٢)، هواطع الأدلة (٢/٥٠٣)، البحر الحيط (٢٨٣/٤)، هواتح الرحموث (١٤٢/٢).

 ⁽٤) حكى الرري و هندي، والزركشي، الإجماع على عدم قبول عبر للتساهل في حديث النبي ﷺ.
 انظر: اعصول (٢٥/٤)، نماية للوصول (٢٩٢٢/٧)، تشيف للسامع (٩٩١/٢).

ره) نقمه عنه المحد ابن تيمية في المسودة، وعراه أيضاً الإمام مالك، وهو ظاهر اختيار ابن المسمعالي. نظر: المسودة (ص ٢٦٦)، قواطع الأدلة (٢/٥/٢)، الكفاية (٤٤٩/١).

روايە لُكڻو اندي بىرف غانطتە بىمحدثان (ف) اقس في الرواية (المُكْتُوا) منها (وإن بأهله) أي أهل الحديث راختلاط نزرًا) أي وإن قل اختلاطه بالمحدثين، لكن (إن وسعت أوقاته) أي مكثر (استحصاله) أي تحصيل ذلك القَدْرِ الكثير الذي رواه من الحديث في دلك الرماد الذي (۱) حائط فيه المحدثين، فإن لم يسع ذلك فلا يُقبل في شيء مم رواه لطهور كذبه في بعض لا يُعلم عينه (۱).

قال العطار:هذا فيمن يأخذ الحديث بالسماع، وأما من أحازه الشيخ بجميع مروياته، أو أعطاه أصلاً مُصحَّحاً فيقبل وإن احتمع لحظة بالشيخ، انتهى (٢).

(وشَرْطُ) قبول رواية (كلِّ مَنْ روى) الحديث غير المتواتر لما مر أنه لا يشترط فيه روية الحديث العدالة بن الإسلام، وبُحث استثناء المبتدع لما تقدم من قبول روايته إلا أن يقال إنه ليس فاسقاً وإن صرح بعضهم بخلافه (العدالة) أي تحققها فيه.

وهي لغة: التوسط⁽³⁾، وشرعاً: (مَلَكَةً) أي هيئة راسخة في النفس⁽⁴⁾ (تَصْدفُ) أي تمنع (عن) اقتراف كل فرد من أفراد (كبائر) عند المقترف (و) تصدف على (مُكُسِبٍ) بصيغة اسم الفاعل من الإكساب (الخِسَّةِ مِنْ صغائر) أي صغائر دالة

⁽١) تحاية الورقة (٥٠٤) من: ب.

⁽٢) ذكره الرازي في الهمبول (٤/٥/٤).

وانظر كدنك في المسألة: المستصفى (١٤٨/٣)، قواطع الأدلة (٣٠٣/٢)، قوانح الرحموت (٢٦٩/٢)، المعتسد (١٣٧/٢)، الإحكام للآمدي (٩٤/٢)، شرح العضد على ابن الحاجب (١٨/٢)، شرح الكوكب المسمر (٢١٣/٢)، البحر المحيط (٢٠٩/٤).

⁽٣) الغفر: حاشية العطار (١٧٤/٢).

⁽٤) عص «عدالة عنى النوسط في الأمر من عبر ميل إلى جانب الريادة ولا التقصال، وتطلق أيضاً على الاستعدمة تقرل: هذا معتدل أي: مستعيم، وصدها الفسق وهو: الخروج عن الحد الذي جعل له.

انظر المقاموس المحيط (١٣/٤)، لسان العرب (١١/٤٣٤)، التعريفات (ص ١٤٧)،

 ⁽٥) هدا تقسير لللكة عند الراري والآمدي وستأتي الإحالة.

على حسة فاعلها (كسرقة اللقمة) وتطفيف تمرة فتنتفي بذلك العدالة().
وهذا التمثيل مبين على اشتراط النصاب في كون السرقة كبيرة وفيه كلام يأتي ()
أما صغائر غير الحسة؛ ككذبة [لا يتعلق]() بها ضرر، ونظرة إلى أجنبة؛ فلا
يشترط المنع عن اقتراف كل فرد منها، فباقتراف الفرد منها لا تنتهي العدالة().
(قلت) استثني (مِنْ) كون سرقة اللقمة من الصغائر ما إذا كانت من مسروق منه
(مُقل) أي فقير لا غني به عنها، فإنها (كبيرة) من جملة الكبائر كما (عن) الإمام

أحدها: الهانظة على ممل الطاعات، واجتناب الماصي.

التاني: أن لا يرتكب من الصغائر ما يقدح في دين أو عرص.

الثالث، أن لا يقمل من للباحات ما يُسقط القُلُو، ويُكسب الذم.

الرابع: أن لا يعتقد من المذاهب ما يردّه أصول الشرع.

غَلَر: قواطع الأدلة (١/٣٠٣)،

 ⁽١) وهدا قريب س تعريف البيضاوي لها حيث قال: إلها ملكة في النفس، تمنعها عن التراف الكيـــالر والردافــــل
 الباحة.

وقال العراني: هي: استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسعة في النفس، تحمل على ملازمسة التقوى والمروءة جميعاً، حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه. وقال الرلزي: هي هيئة واستعة في النفس، تحمل على ملازمة التقوى والمروعة جميعاً، حتى تحصل ثقة النفس بصفقه.

والظر في تعريف العدالة شرعاً. تحاية السول (٢٩٤/٢)، المستصعى (٢٣١/٢)، المحصول (٣٩٨/٤). المعتمد (١٣٨/٢)، وانتج الرحموت (٢٩٨/٢)، الإحكام للأمدي (١٨٠/٢)، شرح الكوكسب المسير (٣٨٤/٢)، الإحكام للأمدي (١٨٤/٢)، شرح الكوكسب المسير (٢٦٧/١)، المحمول (ص ٤٩٠)، قراطع الأدلة (١/٢٠)، المكفال (٢٢٧/١)، تسدريب الوصول (ص ٤١٤)، الإنجاج (٢١٤/٢).

⁽٢) في الصفحة القادمة (٣٦٤) في النقل عن العلامة ابن قاسم.

⁽٣) في (ب): لا تتعلق.

⁽١) شرط ابن السمعاني لتحقق العدالة أربع شرائط:

ر، هر في فوادح العدالة: شرح اللمع (٢٢١/٢)، قيسير التحرير (٤٤/٢)، شرح العصا. (٦٣/٢)، شرح نصح العصول (ص ٣٦١)، عاية الموصول (ص٩٩)، الكفاية (٢٦٧/١)، فتح للغنث (٢/٢).

(الحَليمي)(1) أبي عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حَليم، باللام، وإليه نُسب (قَدْ نُقِلْ ذلك الاستئناء (1)، وعليه؛ فباقترافها مرة يفسق، على أن العلامة اس قاسم قال: لا يبعد أن الجميع حتى سرقة القليل، أي ولو من عبر المقل كعصه كبيرة؛ لإطلاق أحاديث التوعد على ذلك، انتهى (1).

وترك الناضم من الأصل قوله: "وهوى النفس، والرذائل المباحة كالبور في الطريق"، انتهى (٤٠).

أما الأول؛ أعني قوله: "وهوى النفس"؛ فمأخوذ حكما قاله الرركشي وغيره (٥٠)من تفقّه والده الشيخ الإمام فانه قال (١٠): لا بد عندي في العدالة من وصف آخر
ولم يتعرضوا له، وهو الاعتدال عند انبعاث الأغراض، حتى يملك نفسه [عند
اتباع هواه] (٧) فإن المتقي الكبائر والصغائر الملارم للطاعة والمروءة، قد يستمر
على ذلك ما دام سالمًا من الهوى، فإذا غلبه هواه خرج عن الاعتدال، وانحل

⁽١) هو لحسين بن الحسن بن محمد بن حليم، أبو عبد الله الحليمي البخاري. شيخ الشاهمية بما وره السهر. قسال الدهني: أحد الأدكياء للوصوفين، ومن أصحاب الرجوه في مدهب الشاهمية، وله مصنفات بفيسسة. وكسال سيّال الذهن، طويل الباع في الأدب والبيان. توفي سنة ٢٠٤هـــ.

نظر في ترجمته. السير (١٧/٢١٧)، الأنساب (١٩٨/٤)، الطبقات الكيرى (٢٣٣/٤).

⁽٢) مقله عنه الزركشي في تشتيف للسامع (٣٩٣/٢).

⁽٢) انظر: الآيات البيات (١/ ٢٤)

وم أحد ذكر "هوى النفس" في المطيوع من جمع الجوامع، ولا شرح المحلي، ولا في العث المسامع، ويمسا في تشنيف المسامع للرركشي (٩٤٤/٢).

 ⁽٥) انظر تشیف المسامع (٩٩٤/٢)، شرح المحلي (٢٢٢/٢)، العیث الهامع (١٢/٢٥)، شوح الکوکب السامع
 (٢١٩/٢)

 ⁽١) لم أحد حكيه هدا القول عن الشيخ الإمام في كتابي ابنه تاج الدين: رفع الحاجب والإيماح وإى ذكر دمك مر
 أوردتم في الحاشية السابقة.

⁽٧) في النشيف: عن اتباع هواه.

عصام التقوى، وانتفاء الوصف [هذا]^(۱) هو المقصود من العدول، قال الله تعالى: ﴿ وَإِدَا فَلَتُمَدَّفَ اَعَدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُـرِّبَىٰ ۖ ﴾^(۱)، انتهى.

وقد انتقده العراقي (٣): بأن ابن السبكي إن أراد أن تلك [الملكة] (١) [تمنع] (٥) وجود هوى النفس وهو ظاهر كلامه [وكلام الشارح] (١) فهو مردود؛ فيس يعتبر في العدل أن لا يهوى خلاف الحق، وإنما يعتبر فيه أن لا يوقعه هواه في ماص، فمن خالف هواه فهو من أكمل العدول، وإن أراد أن تلك الملكة تمعه عن قتراف الكبائر وصغائر الحسة [ولو هويتها النفس] (٣) فهدا داحل في كلامهم، ومنى لم تمنعه من ذلك [فليس له ملكة] (٨)، فمن لم يمنع من الكبائر ولا فيه تثبت الملكة ولا يحتاج إلى هذ مدحول في طلافهم] (١)، انتهى.

و تحوه في شرح المحقق (١٠)، ولذا حذفه الناظم على أنه غير موجود في بعص سح لأصر' ''، وأما الثاني أعنى قوله: "والرذائل الخ"، فقد أشار إليه الناضم بقوله:

^{·6 3 2/2 (1)}

 ⁽٢) سورة الأنعام: الآية (١٥٢).

⁽٣) انظر: العيث المامع (١٣/٣).

⁽٤) لم ترد في النسختين، وأثبنها من العيث الهامع.

⁽٥) فِي (أُ). يمع.

رًا) لَمْ تُرِدُ فِي الْنُسْخَتِينِ، وَأَنْبُنَهَا مِنْ الْعِيثُ الْفَامْعِ.

⁽٧) في النسختين (ولو هواها التفسي)، والمنت من الغنث الهامع، وهو أوصح.

٩) في لعيث. (فليسب ملكة).

في العيث (قمن لم يممع من الكبائر إلا إذا لم يهوها ليمر عدلاً، ولا هم تلك لللكه، ولا يحتاج إلى هد مدسومه في إطلافهم).

⁽١٠) انظر: شوح المجلي (٢/٢٧/٢).

⁽١١) يعيي قوله: "هوى النفس".

شرطُ قبول لا منْ العدالة

قلتُ اجتنابُ جائزِ الرِذَالةُ

(قلتُ) متعقدً عليه (اجتنابُ جائزِ الرذالة) أي بالمعنى الأعم وهو مأدود في فعده، لا يمعنى مستوي الصرفين، بقريبة النمثيل بالبول في بطريق الدي هو مكروه، والأكل في السوق لغير سوقي.

(شرطُ قبولُ) أي قبول الشهادة أو الرواية (لا) جزءٌ (مِنْ) حقيقة (العدالةِ)؛ لأن اسمها صادق بدونه، فلا يحسن ذكره في تعريفها، هذا إيضاح كلامه.

لكن أجاب الولي العراقي بما نصه: قسّم الماوردي المروءة المشترطة في قبول الشهادة ثلاثة أقسام، وجعل قسماً منها شرطاً في العدالة؛ وهو مجانبة ما يُستخف من الكلام المؤدي إلى الضحك، وترك ما قبح من الفعل.

قال: فمحانبة ذلك من المروءة المشترطة في العدالة وارتكاها مفسق (١)، انتهى، فيتأمل.

باطنّه أبوحنيفة قَبِلْ وذا إمامُ الحرمين أَوْقَفا فُرُدَّ مستوراً وهذا مَنْ جُهِلْ لَهُ لَكُورَكُ عُهَلَ اللهُ لَهُ اللهُ اللهُ

وإذا تقرر أن العدالة شرط في الرواية (فُرُدُّ) فيها (مستوراً) لانتفاء تحقق شرط حكم دوالة الجهول اطأ الجهول القبول وهو العدالة(٢).

> قال في الآيات: لا ينافي ذلك أن الشهادة أضيق من الرواية، وقد قبل الفقهاء شهادة المستور في بعض المواضع؛ كحضور عقد النكاح، والشهادة بملال

⁽١) انظر: الغيث اهامع (٢/٣١٥)، الإيماج (٢/٥١٩).

 ⁽٣) وهو قول جمهور العلماء من الحالكية والشافعية والحدايلة في المشهور عن الإسام أحمد. وبه قال ابن الصمام مسس
 احممة

انظر الإحكام للأمدي (۲ ۷۸)، استصفى (۲ ۳۳۳)، مختصر بن حاجب (۲ ٪)، انسودة ص ۲۳۲) عاية سنون (۲ ٪۱۹۶)، عايه لوصون (ص ۱۰۰)، شرح تنقيح الفصينون ص ۳۱٪) رشياد عجسون (ص ۱۰۰)، روضة الناظر (۳۸۹/۱)، المحصول (۲ ٪۶)، شرح لكوكت المبير (۲ ٪۲)

رمضان؛ لأن حروح بعض الأفراد لمدارئ حاصة معلومة من محمها، لا يبافي كون لشهادة أضيق والرواية أوسع (١).

(وهذا) أي المستور عند المحسنين (هَنْ جُهِلَ، باطنُه) لا طاهره؛ بأن روى عنه الله فصاعداً ولم يُوثَّق؛ فهو مجهول الناض، عدل انطاهر، والإمام (أبو حنيفةً) على (قَبلُ) روية المستور، فالشرط عنده طن العدالة لا تحققها(٢).

لكن بقل لوب لعراقي عن صاحب البديع أن أنا حنيفة إنما قبل دلك في صدر الإسلام، حيث كان العالب على الباس العدالة، فأما اليوم فلا بد من التركية لعسة عسق، فبيراجع (٣).

و (لله) أي للإمام أبي حنيفة؛ الشيخ أبو المعتج (سُلَيْم) من أيوب من سُليم لراري الله أي الإستاد أبي مكر محمد من الحسن (امن فورك) الأصلهابي الحقال أي تمع في قبول رواية المستور الأن الإحمار مبني على حسن المس بالراوي، ولأن رواية الأحمار تكون عند من يتعسر عنيه معرفة العدامة في المناط، فاقتصر

⁽١) عظر لايب السات (٣٢٩٣)

وقار البركشي عر فوم بلامام الشاهعي أنه يقول بقبول خير البسور؟ وهو علط توهموه من فونسة المعف. اللك ح بشهاده المستورين. نظر الشبيف المسامع (٢ ٩٩٥)، الأم (٥ ٢٤)

⁽۲ وقال أكثر خلصة عش قول الإمام، بينما يحصص لسرحسي فبول العدالة التعاهرة بالعروب الثلاثة لعلية العدامة في أصحام ولا يقبل بعدها لعليه الفسق الطراء أصول السرحسي (۲ (۳۷)، فواتح الرحموال (۲/۲۱)، في أصحام ولا يقبل بعدها لعليه الفسق الطراء أصول السرحسي (۳۷، ۱)، فواتح الرحموال (۵۲۵) كشف الأسرار (۲ ۵ ۲۵)، التفرير والتحدير (۲ (۳۲۹)، بيسير اللحرير (۵ (۲ ۲ ۲))

⁽٣) نظر العيث المامع (٢ ١١٣)، بديع المظم (٣٥٩)

⁽٤) هو سُسم بن يوب بن سُسم، أبو الصح الردري الشافعي، فقيه مفسر أديب، وكان ورعاً راهداً يحاسب نفسيه عنى الاوقات من مؤلفاته بجراد، والفروع، في انفقه، ورؤوس نسبائل، في الخلاف، وصلياء انفسوب، في انتفسير الرفي نسبة ١٤٤٧هــــ.

عمر في رجمه الطلفات الكبرى (١٦٨٣)، طبقات المفسسرين سلماً؛ دي (٢٠٢١)، وفسات لأعسار (٢٩٧٢)

 ⁽٥) وبه قار 'يصاً عب الطبري من الشافعية، والطوي من حديلة، وهو روية عن إمام أحمد
 نظر، شرح مختصر الروصة (٢ ١٤٩)، شرح الكوكب لدير (٢ ٢١٢)، البحر لمحيط (٢٨١٤)

فيها على معرفة دلك في الطاهر، بخلاف الشهادة فإنها تكون عند لحُكام فلا يتعذر عليهم دنك.

قال السيوطي: وهو الأصح عند أهل الحديث، صححه ابن الصلاح في محتصره، والنووي في شرح المهذب(١).

(وذا) المستور قال (إهامُ الحرمين أوقفا) عن القبول وعدمه إلى أن يطهر حاله بالبحث عنه (٢)، ورجحه الحافظ ابن حجر إذ قال في شرح النحبة: وقد قبر روايته – أي المستور – جماعة من غير قيد، وردها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبوها، بن يقال: هي موقوعة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين، ونحوه قول أبن الصلاح فيمن جُرح غير مفسر (٣).

قال في الآيات: قضيته أنه يعتبر العدالة الباطنة كقول الجمهور، لكنه عند عدم تحققها يراعي احتمالها، فتوقف احتياطاً إلى ظهور الحال، بخلاف قول الجمهور لا يراعي هذا الاحتمال ولا يلتفت إليه(١).

مُحرِّماً إلى ظهور ما انــزوى يُجْهلُ رَدُّهُ عليهِ أَجْمعًا أَفْهَمَ أَنْ ذَا يَاجَاعَ يُرَدُّ ويجبُ انكفافُنا فيما رَوى وحيثُ باطناً وظاهراً معا كذا الذي جُهِلَ عَيْناً قلتُ قدُ والحنفُ موجودٌ.....

ثم قال إمام الحرمين (ويجب الكفافنا) عما ثبت حلّه بالأصل (فيما) إذا (روى) المستور حديثاً (مُحرّماً) بدلك (إلى ظهور ما الزوى) أى خصى من حاله

⁽١) انظر: شرح الكوكب المساطع (١/ ٣٤٠)؛ مقد مة ابن الصلاح (ص ١١٢)؛ المحموع شرح سهدب (٩٨٠١).

⁽۲) انظر امیرهاد (۱ ۳۹۷)

⁽٣) انظر، برعة لنظر (ص ١٢٦)، البرها، (١ ٣٩٧)، مقدمه ابن الصلاح (ص ١٠٦)

⁽٤) اعر الاياب لبياب (٣٣٠ ٣).

للاحتياط (''. واعترضه صاحب الأصل، مع قول الأبياري أنه بحمع عبيه بأن اليقين لا يرفع الشك ('').

قار المحقق بعني فالحل التابت بالأصل لا يُرفع بالتحريم المشكوك فيه، كما لا يرفع البقير أي فليس المراد باليقير يرفع اليقير أي استصحابه بالشك بجامع الثبوت أي فليس المراد باليقير في الاعتراص حقيقته؛ إذ الحل غير متيقن، لكنه بمنازلة اليقين من حيث ثبوته بالأصل، واستصحابه كثبوت اليقين واستصحابه، فإن الشرع طارئ على الأصل فلا يُزالُ به مع الشك، هذا إيضاح كلامه فتأمله.

رواية الجهول ياضاً وظاهواً (وحيث) كان الراوي (باطناً وظاهراً معاً، يُجهلُ في عدالته، مع كونه معروف العين بروايتين عنه فــــ(رَدُّهُ) أي الجمهول باطناً وظاهراً في الرواية (عليه أُجْمِعا) على ما في الأصل (1)، لانتفاء تحقق العدالة وظنها.

و (كذا الذي جُهل عيناً) والمراد به من تفرد بالرواية عنه عدل واحد، هذا دولة مجهود الله مصطلح المحدثين، ففي التقريب؛ قال الخطيب: المجهول عند أهل الحديث من لم تعرفه العدماء ، ولم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا يُعرف حديثه إلا من جهة واحد، وأقل ما يرفع الجهالة رواية اثنين مشهورين (٥).

وقد صرح بذلك في الكوكب فقال^(١):

عنه سوی فرد وجُرحاً ما حوی

وهكذا مجهول عين ما روي

⁽۱) انظر: البرهان (۱/۳۹۷).

⁽٢) انظر: الإلماج (٢/١٠٢١).

⁽٢) انظر: شرح الحملي (٢٢٨/٢).

ر؟) حكى بن انسكي الإحماع على رد رواية المجهول ظاهراً وباطناً، وقال السيوطي: وليس كذلك؛ فقد حكى بن انصلاح خلاف فيه حث قال: المجهول العقالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً، وروايته غير مقبولة عسد جماهير نظر. جمع الجوامع (ص ٦٩)، شرح الكوكس، الساطع (٢٠/٢)، مقامسة ابس الصلاح رص ١١١)

⁽٥) نظر النقريب مع التدويب (٢٧٣/١)، الكفاية للخطيب (٢٨٩/١).

⁽١) مفر: الكوكب الساطع مع شرحه (٢١٩/٢).

(قلت) متعقباً على الأصل (قَدُ أَفْهَمَ) كلامُه (أَنَّ ذَا) أي بجهول العير (يَاجَمَاعِ)⁽¹⁾ من كل العلماء (يُودُ) في روايته (و)ليس كذلك إذْ (الخُنْفُ) سِهم في الردُ وعدمه (موجود) مصرح به في أصول الحديث^(۲) وإن كان رده هو الصحيح الدي عليه الأكثرون^(۱).

قال في التدريب: وقيل يقبل مطلقاً، وهو قول من لا يشترط في الراوي مريداً على الإسلام.

وقيل: إن ينفرد بالرواية عنه من لا يروي إلا عن عدل، كابن مهدي، ويجيى بس سعيد، واكتفينا في التعديل بواحد قُبل^(٤)، وإلا فلا.

وقيل: إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد، أو النحدة قُـل وإلا فلا، واختاره ابن عبد البر^(ه).

وقيل: إن زكّاه أحد من أثمة الجرح والتعديل، مع رواية [واحد](١) عنه قبُر، وإلا فلا، واختاره أبو الحسن ابن القطاب، وصححه شيخ الإسلام، أي الحافظ ابن حجر(١)، فالإجماع فيه منتقّد(١).

⁽١) حكى ابن السبكي الإجماع على رد رواية بحيول العين. انظر: جمع الجوامع (ص ٢٧).

 ⁽۲) قال الزركشي: وفي هذا الإجماع نظر؛ فإن ابن الصلاح حكى الخلاف فيه.
 انظر: تشنيف المسامع (٩٩٦/٢)؛ مقدمة ابن الصلاح (ص ١٩٣)، شرح الكوكب الساطع (٣٢٠/٣).

⁽٣) هذا هو القول الأولى في المسألة،وهو قول الجمهور برد رواية بمهول العبي انظر. فتح المبت (٤/٢)

⁽٤) أماية الورقة (٢٥٤) من: أ.

⁽٥) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرء أبو عمر القرطي. حافظ المغرب، طار صيته في الأسس كسم، ورحل إليه الطلاب، ولي قصاء لشبونه وغيرها، وقد جمع في تدريسه بين الفقه والحديث، وررف الله القبول في معرفه الأصحاب، التمهيد، الاستدكار. بوفي رحمه الله سمه على المديمة المستدكار. بوفي رحمه الله سمه ١٣٤٤هـ.

الطَّر في ترجمته: ترثيب للعارك (١٣٧/٨)، الدياج للدهب (ص ٤٤٠)، السير (١٥٣/٨)

⁽١) في السمخنين: (لأحد)، والصواب للثبت من التدريب.

⁽٧) انظر. تزهة النظر (ص ١٢٥).

 ^(^) انظر في لمسأنة تدريب الراوي (٢٧٣/١)، البحر المحيط (٢٨٢/٤)، فواتح الرحمــوت (٢٧٨/٢)، وصــيح
 الأمكار (٢١٥/٢)؛ غاية الوصول (ص ١٠٠)، إرشاد الفحول (ص ١٠٠).

ابنُ الصلاحِ ناقلٌ وحقَّقهُ^(١) بثقةٍ فالوجةُ أنَّ لا تُوقِفَهُ بل اللذ سَبَقَهُ فَإِنْ يُرى كانشافعيِّ وَصَفَهُ كَانشافعيٍّ وَصَفَهُ كَدا إمامُ الحرمينِ تَبَعاً

(بل) القسم (اللذ) بحذف الياء وسكون الذال لغة في "الذي" (سَبَقهُ) وهو يجهول ظاهراً وباطناً فيه الخلاف أيضاً، كما صرح به الحافظ تقي الديل أو عمرو عثمان (ابنُ الصلاح) الشهرزُوري فإنه (ناقلُ) في مختصره المشهور للحلاف " (وحققهُ وتبعه النووي فقال في التقريب: رواية مجهول العدلة طاهراً وباصاً لا تقبل عند الجماهير، قال في التدريب: وقيل: تقبل مطلقاً، وقبر: يدكان من روى عنه، فيهم من لا يروي عن غير عدل قبل وإلا فلا، التهي (الإجماع فيه منتقد أيضاً.

رفان يُوى كَ كَ الإمام (الشافعي) ﴿ وغيره من أئمة الحديث، العارفير بأساب الحرح و لتعديل والاختلاف في ذلك، كالإمام مالك ،

قال معض شراح الأصل: وقوله (وَصَفَةُ، بِثقةٍ) الضمير المنصوب فيه عائد إلى أقرب مدكور، وهو مجهول العين، لا مطلق المجهول، ومرادة به محو: حدثني

حملاً وإن كان لا يقي ولا يسمرُ

ابن الصلاح ناقل أن طرقَب

⁽١) ورد البيت في همع الهوامع (ص ٢٧٥) هكله:

وهو كسدا ولكس اللمذ سمنة

⁽٢) ومن شواهك هذه اللغة فول الشاعر:

لا معدل (الخلف) لا يتعسك محتسسباً

عدر شرح النسهيل لاين مالك (١٨٩/١)، شرح الكافية للرضي (١٨/٣)، للساعد في مسهيل العوائد لالر عنيل (١٣٦/١).

⁽٣) عمر. مقدمه اين الصلاح (ص ١١١).

⁽٤) أنظر: التعريب مع التدويب (١/٢٧٢).

رحل، أو امرأة، أو إىسان، ووصفه الراوي عنه بالثقة، أو قال: أحبرني الثقة، كما يقع للشافعي الله كثيراً ، هذا كلامه (١).

وتعقمه الولي العراقي بأن هذا تحليط من المصنف والمشارح، فليس مراد محهول العين من لأيسمي، وإنما المراد له من يسمى لكن لم يرو عنه إلا وحد كما قدم، وأما هذه فمسألة أخرى، وهي التوثيق على الإبحام من عير نسمية لراوي عنه ". (فالوجة أنَّ لا توقّفة) عن القبول بل تقبله؛ لأن الطهر أن لا يصفه بالثقة إلا بعد البحث التام والخبرة التامة، بل هو المتعين ولو كان يَرى [قبول] (") المستور، وإلا كان مدلساً لإطلاقه في محل الخلاف (كذا) قاله (إمام الحرمين) (أ)، ورجحه الرافعي في شرح المستدر"، وفرضة كما قررناة وصاحبُ الأصل (تَبَعاً) له (ا).

ولم يحك النووي -كابن الصلاح- هذا القول على هذا الوجه، بل حكياه عبى وجه أن القائل ذلك إن كان مجتهداً قُبل في حق مقدديه دون غيرهم؛ لأنه لا يورد ذلك احتجاجاً باخبر عبى غيره، بل يذكر لأصحابه قيام الحجة عنده عبى الحكم، وقد عَرف هو من روى عنه (٧).

⁽۱) مغر: تشیف شنامع (۹۹۷/۲).

⁽٣) الظر: الغيث الهامع (٣/٣). وفيه: وهي التوثيق على لإيجام من غير تسمية المروي عله.

⁽۳) (رُ): ئىين،

 ⁽٤) الظر: البرهان (١/ ١٠٤)، حيث قطع إمام الحرمين بقبول رواية من وصفه إمام من أثمة الحديث بالثقة؛ كقول الشفعي أو مالك: أحري الثقة.

 ⁽٥) وهو قول الإمام أبي حيمة وأكثر الحمية، وقبله المحد بن ثهمية وإن م يقيل المرسل و. أخهول، و حكاه ابن السجار عر ابن فاضي جلبل وهال الصنعاني عن هذا القول إنه الحق عند الأصوبين الحلاق لأكثر المحدثين، و نصحت قول الأصوليين.

الظرر فواقع الرحموت (۲ ۱۷۷)، بسودة (ص ۲۵۱)، شرح الكوكب المير (۱۳۸/۲)، كشف الأسسار ر (۱۱۱/۲)، توصيح لأفكار (۱۱۲/۲)، تشبق بسامع ر۲ ۹۹۹)

⁽۱) انظر حمع اجوامع (ص ۹۹)

⁽٧) انظر لتقريب (۱۱ ٣٦٦)، المعدمة (ص ۱۱)

وعسى هذا الوجه تكون الأقوال مع ما يأتي ثلاثةً، وعلى التقرير الأول قولان فقط، إذ لا قائل بالقبول من غير عارف بأسباب الجرح والتعديل، وقول الماصم كأصله: "كالشافعي" محتمل للأمرين.

| مُنَعا | والخطيب | والصيرفيُ | | | | | , | |
|--------|---------|-----------|-----|----|-------|---|-----|-----|
| | | | كذا | ۏؙ | أثهمه | į | يقل | وإن |

(و) خلافًا لما عليه الشيخ أبو بكر محمد بن عبد الله (الصيرفي) شارح لرسالة (و) الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب) البغدادي فإلهما (مّنعا) قبول ذلك وبو من مثل الشافعي (1)؛ لأنه وإن كان ثقة عنده فريما لو سمّاه لكان ممن جرحه غيره بجرح قادح، بل إضرابه عن تسميته ريبة توقع تردداً في القلب، بل زاد الحطيب أنه لو صرح بأن كل شيوخه ثقات، ثم روى عمن لم يسمّه لم يُعلم بتزكيته؛ الجواز أن يُعرف إذا ذكره بغير العدالة.

وُردَّ ببعد ذلك حداً مع كون الواصف مثل الشافعي أو مالك، محتجاً به على حكم في دين الله تعالى.

قال الحافظ ابن حجر: إذا قال الشافعي: عن الثقة، عن ليث بن سعد، قال الربيع [و] (٢) هو يجيى بن حسان، وعن الثقة، عن أسامة بن زيد، هو إبراهيم بن أبي يجيى، وعن الثقة، عن حميد، هو ابن عَلَيَّة، وعن الثقة، عن معمر، هو مطرف بن مار،، وعن الثقة، عن الوليد بن كثير، هو أبو أسامة، وعن الثقة، عن يجيى بى أبي كثير، معله ابن عبد الله بن يجيى، وعن الثقة، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، هو بن عبية، وعن الثقة، عن الزهري، هو سفيان بن عبية،

 ⁽١) على الرركشي هذا القول عن الصيرفي في تشتيف المسامع (٢/٠٠٠). وانظر: الكفاية للخطيب (٢٩١١).
 (٢) لم ترد في (أ)

 ⁽٦) عظر عمد المدعة يزوائد رحال الأربعة للحافظ ابن حجر (ص ٥٤٨). وانظر ماقب الشماعي السهقسي
 (٣٣/١)، تدريب الراوي (٢١٨/١).

وقال ابن عبد البر: إذا قال مالك عن النقة، عن بكير بن عبد الله الأشج، فالنقة مخرمة بن شعيب، فهو عبد لله بن شعيب، فهو عبد لله بن وهب، وقيل الزهري(١).

(وَإِنْ يَقَلُّ) مثل الشافعي ﷺ في وصفه أخيرين من (لم أَهَمه) وقد وقع للسافعي ومالك وغيرهما.

قال الربيع (٢): كان الشافعي إذا قال: "أخيري من لا أقدم"، يريد به إبر هيم بى يحيى (٢)، وقال ابن وهب (٤): كل ما في كتاب مالك "أخبري من لا أقدم فهو السيث بن سعد، فكذلك يقبل منه دون غيره، وليس المراد أنه مثل قوله "أخبري الشقة" في المرتبة، ولكنه مثله في مطلق القبول، فيكون توثيقاً مقبولاً في قول غير الصيرف، والخطيب (٥).

والذهبي ليس توثيقاً إذا قُطِع فالأصح عنه قد رووا بفاسد التأويل كالخطابي(1)

ومن اتی بالجهل فسقاً ظُنَّ أوْ قلتُ سوی مبتدعِ كذّابِ

⁽١) الظر: تدريب الراوي (٢٩٧/١).

 ⁽۲) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي، أبو محمد المصري للؤدن. صاحب الإمام الشافعي. الدي روى عبه
 اكثر كتبه، وأثنى عليه الشافعي خيراً، ويقدم الشافعية روايته على رواية المرني عبد التمارض، وصارت أكبساد
 الإبن تصرب إليه لسماع كتب الشافعي مته. ثوني منة ۲۷٠هــــ.

[،] نظر في ترخمته الطبقات الكبرى (١٣٣/٣)، تذكرة الحفاظ (٢٨٦/٣)، حسن المحاصرة (٣٤٨/١). وفيات الأعيان (٢/٢٥).

⁽٣) انظر: ساقب الشافعي كليهقي (١/٣٣١).

⁽٤) هو عبد الله بن وهب بن مسلم، للصري، أبو محمد. تفقه عالك واللبث، وكان مالك بكتب إسه في مسائل ويمون ابن وهب بن المقه والرواية والعبادة وطعب من المقه والرواية والعبادة وطعب منفصاء فتعلب من المؤلفاته: أهوال الفيامة، وللوطأ الكبير والصغير. توفي سنة ١٩٧هــــ.

مظر في ترجمته: الديماج للذهب (٢/٣١٦)، شجرة النور الزكية (ص ٥٨)، شدرات الساهب (٢٤٧١). ودات الأعيان (٢٤٠/٢).

⁽٥) طر: الكفاية (١/٢٩١)، تشتيف للسامع (١٠٠٠/).

⁽١) هذا الست لم يرد في همع الهوامع.

(و)قال الخافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (الذهبي) الحسلي، من مشايخ صاحب الأصل (اليس) قول "لا أهمه" (توثيقاً إذا) أصلاً؛ لأنه نفي للتهمة من غير تعرض لإتقانه ولا لكونه حجة (٢).

قال صاحب الأصل: وهو صحيح، غير أنَّ هذا إذا وقع من الشافعي الله محتجاً به على مسألة في دين الله تعالى فهو والتوثيق سواء في أصل الحجة، وإن كان مدلور لنفظ لا يزيد على ما ذكره الذهبي، فمن ثَمَّ خالفناه في مثل الشافعي، أما من ليس مثله قالأمر على ما وصفه.

قال الزركشي: والعجب اقتصاره على نقله عن الذهبي، مع أن دلك قاله صوائف من فحول أصحابنا، ثم حكاه عن أبي بكر الصيرفي، والماوردي، والرويابي^(٣). وتعقمه الوني العراقي: بأن هؤلاء منعوا القبول في قوله: "حدثني الثقة أيصاً، فسوو بين اللفظين، والحكي عن الذهبي انحطاط قوله: "من لا أقم عن قوله: ' لثقة" وأنه لا بلزم من كونه لا يتهمه أن يكون ثقة (٤).

(ومن أتى) حال كونه ملتبساً (بالجهل) بعذر به، بأن قرب إسلامه، أو سناً بعين عنى مواء كال الديل على العلماء (فسقاً) أي مُفسِّقاً (ظُنَّ أو، قُطِعٌ) يعني سواء كال الديل على

نظر في ترجمت: الدرر الكامنة (٤٣٦/٣)، الطيفات الكيرى (٩/٠٠١)، شذرات الدهب (٦٠٠٢٦) (٢) وبه قال الخطيب أيصاً. انظر: الكفاية (٢٩١/١).

⁽٣) مطر: مشيف المسامع (٢/ ١٠٠٠)، الحاوي للماوردي (٢٠ / ١٥٠)، يحر المذهب للروياني (١٦٩/١٢). وقد بحمد التعول أيصاً: أبو يكر الفعال الشاشي، والقاصي أبو التليب الطبوي، وأبو إسحاق مشيري، ويو مصدح. انظر: البحر المحيط (٢٩٣/٤)، شرح اللمع (٢٤٢/٢)، شرح المكوكب للتير (٢٣٧/٣)، شرح الحالي (٢٢٩/٢)، مقدمة اين الصلاح (ص ١١٠)، تدريب الراوي (٢٦٦/١).

⁽١) انظر العيث المامع (٢/١٧٥).

فسقه ضنياً كشرب السيد،أو قطعياً كشرب الخمر (فالأصحُّ) من أقوال تلاتة (عنهُ قدْ رَووا) فيقلون روايته سواء اعتقد الإماحة أم لم يعتقد شيئًا؛ لعدره الحهل (''. وقيل: لا يُقلل ('') لارتكابه المُفَسِّق وإن اعتقد الإباحة، وقيل: يُقبل في لمطون دول المقطوع ('').

أما من أتى مفسقاً مع العلم بحرمته فلا يقبل قطعاً (٤).

قال الولي العراقي: قد عرفت صورة المسألة، فلا يخفى عليك أنه لو قامت بينة بارتكاب مفسق بحمع عليه أنه غير مقبول، وإن كانت البينة المذكورة إنما أفادت الظن لا القطع(٥).

(قلتُ) زيادة عبى الأصل، ينبغي أن محل قبول المقطوع بفسقه فيما (سوى مبتدع كذّابِ) بأن لم يكن متديناً بالكذب (بفاسد التأويلِ) وإلا (كالخطابي) وهم أصحاب [أبي](١) الخطاب الأسدي الكوفي؛ فلا يُقبل قطعاً.

⁽١) وهو مدهب كثير من الأصوليين، وحُكي عن الشاهعي لأنه قال: أقبل شهادة الحمهي، وأحمه إذا شرب لنبيد. وقال ابن لنجار: إنه الصحيح من الروايات عن الإمام أحمد ، واعتبره العزالي والراري وأبو الحسين لبصري، وأبو الخطاب، والرركشي، وحكى الراري الاتفاق على قبون رواية من أقدم على مُعَسِّمٍ مظنونٍ حاهلاً بكوته عسقٌ، وفي هذا الاتفاق نظر، حكاية الخلاف في المسألة.

انظرا الستصفى (٢٤٦/٢)، الإحكام للآمدي (٢/٣٨)، المسودة(ص ٢٦٥)، تشنيف المسامع (٢٠٠٠/١)، المخصول (٣٩٩/٤)، خايسة لوصسود (ص ٩٩)، المحصول (٣٩٩/٤)، خايسة لوصسود (ص ٩٩)، فواتح لرحموت (٢٤٢/٢)، الكفاية (٢٧٣/١)، رشاد لعجول (ص ١٠٠)، توصيح الأفكر (٢٧/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٦٢)، المعتبد (٢٧٣/١).

 ⁽۲) وهو قول مقاضي الهاقلاي، و بن الحامد، واجبائي، رأبي هاشم، و حتساره الأسمدي. فظسر: التناصبيص
 (۲۷۲/۲)، مختصر ابن الحاجب (۲۲/۲)، المعتمد (۱۳٤/۲)، الإحكام (۸۳/۲).

 ⁽٣) م ر هذا القول مستوياً لأحد، وقال الشريبي معلقاً على هذا الفول "هذا التفصيل يك يناسب بنبو أقسده بالجثهاد، وما هنا ليس كدلك بن أقدم جاهلاً". انظر: تقريرات الشريبي (٢٣١/٣).

رة) تمن حكى الإحمدع عنى دنت: الراري، واضدي. و لخطيب، والإسنوي انظر المحصول (٣٩٩.٤)، ندية الوصول (٢٨٨١/٧). لكفاية (٢٢٢/١)، هاية السول (٢٩٦.٢)

⁽۵) عنز العنث الهامع (۲ ۵۱۸)

⁽١) في (أ) س

قال العرقي: وقد استثناه الشافعي ﴿ بقوله: إلا الخطابيّة (١٠).

قال الذهبي: تُمَّ بدعة كبرى كالرفض الكامل، والعلو فيه، والحط على أبي لكر وعمر، ولدعاء إلى دلك، فهذا اللوع لا يُحتج هم ولا كرامة، وأيصاً فما أستحصر الآل في هذه الضرّب رحلاً صادقاً، ولا مأموناً، بن الكدب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم (٣).

قال السيوطي: وهذا الذي قاله هو الصواب الذي لا يحل لمسلم أن يعتقد خلافه، انتهى (٣)، وتقدم الخلاف في ذلك .

فيه وعيدٌ بالخُصــوص قَـــدِما لكونــــه تفصـــيلَهم يوافِـــقُ في جنسه وجوبَ حدِ قدْ راوا وفي الكبيرة اضطراب قيل ما وقيل حددة قبت يقوى السابق وقيل ما حددة أن القرآن أو

(وفي) تعريف (الكبيرة) وتميزها عن الصغيرة (اضطرابٌ) بين العدماء، حتى قال عربه انكبوة العز ابن عبد السلام^(ه): لم أقف لها على ضابط^(١)، يعني سالما عن الاعتراض.

فَ (قَبَلُ): يَمُا (مَا، فَيهِ وَعَيْدٌ) شديد بنص كتاب أو سنة (يالخصوصِ) (٢٠ خرج به ما اندرج تحت عموم، فلا يكفي في كونه كبيرة بخصوصه، وحذف كأصله

⁽١) نظر: العيث اهامع (١/٨/٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٤).

⁽٢) النظر. مير ن لاعتمال في نقد الرجال للذهبي (١/٥).

⁽٣) انظر: تدريب الراوي (١/٣٨٧).

⁽٤) في شمع الهوامع (ص ٢٧١): حرَّمه,

⁽٥) هو عبد العزير بن عبد السلام بن أي القاسم السبعي الشاهعي، أبو محمد، شيخ الإسلام، وأحد الألمة الأعلام، وحو لمنقب بسلطان العلماء، وباقع الأمراء، من أشهر كتبه: القواعد لكسيرى، بحساز القسران، التمسير، وفي سنة ٢٠٩هـ. انظر في ترجمته: لعبقات الكبرى (٢٠٩/٨)، قوات الوقيسات (٣٠١١)، شبلرات لدعب (٣٠١٥)، طبقات لمفسرين (٣٠٩/١).

⁽١) نظر، قو عد الأحكام لمعز ابن عبد السلام (ص ٣٣)

ر٧) أي ما توعد عليه بخصوصه بنص كتاب أو سنة انظر هد التعريف في الرواجر عر التتراف الكنائر لابن حسر الهيسمي (٨,١)، الكنائر للسمبي (ص ٨)، شرح الكوكب لدير (٢ ٤٠٠). شرح العصب (٣ ٢٣)، عايسة الوصول (ص ١٠٠)، إرشاد المعجول (ص ٩٩)، شرح المحلي (٣٣١،٢)

تقييد الوعيد بالشدة، نظراً إلى أن كل وعيد من الله تعالى لا يكون إلا شديداً. فهو من الوصف اللازم(١).

قال الولي العراقي: ولا يحتاج إلى التصريح بأن ذلك الوعيد في الكتاب أو لسة، لان الوعيد لا يكون إلا فيهما^(١٢)، وقوله (قُلهًا)تكملة.

(وقيل) إها كل معصية فيها (حَدِّ) وبه قال البغوي(٢) وغيره(٤).

(قلت) تبعاً للرافعي والنووي: هذان الوجهان أكثر ما يوحد لهم ، وهم عبى ترجيح هذا أميل (م) ولكن (يَقُوكي) القول (السابق، لكونه تفصيلهم) للكبائر (يوافق) لأهم صرحوا بكبائر كثيرة ولا حد فيها؛ كأكل الربا، ومال اليتيم، وعقوق الوالدين، وقطع الرحم، [و]() السحر، والنميمة، وشهادة الزور، والسعاية، وغيرها.

⁽١) نظر: الآيات البينات (٣/٤/٣).

⁽٢) انظر: الغيث الهامع (٢/١٥)

النظر في ترجمته: طبقات المسرين (١/٧٥١)، وفيات الأعيان (٤٠٢/١)، شدرات الدمب (٤٨/٤)، عليقت الكيرى (٧٥/٧).

⁽١) ودكره - أيضاً- القرافي، والخيتمي، والأنصاري، والزركشي.

مظر شرح النمة للبعري (٧٨/١)، شرح تنقيح القصول (ص ٣٦١)، الزواجر (٨/١)، عاية الوصول (ص

⁽١) لِهِ (ب): أو

قال: جمع، منهم المحقق ابن حجر (1): وبمذا يعلم أن الحد الأول (٢) أصح من الحد النابي (٦)، وإن قال الشيخان (٤): إلهم (٥) إلى ترجيحه أميل، وحرم به صاحب الحاوي (١) والبهجة (٧).

وقد (^^) تعجب الأَدْرَعي (⁰⁾ من قول الشيخين المذكور مع أنه في غاية البعد، لكن إن خُمل على أن قائله أراد ماعدا المنصوص عليه وإن لم يكن فيه حد، بحص لُعده والدفع الإيراد بنحو النميمة والعقوق، على أن الأول مدحول أيضاً يم [عدّوه] (١٠٠ من الكبائر و لم يرد فيه وعيد شديد، كما هو مبسوط في الفروع (١٠٠).

⁽١) انظر: الزواجر (١/٨).

وابن حجر هو: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشاهعي، أبو انعياس، فقيه باحث مصري، تنقى العلم في الأرهر. له مؤلفات كثيرة مها: مبلع الأرب في فضائل العرب، الصواعق هرقة على مصري، تنقى العلم في الأرهر. له مؤلفات كثيرة مها: مبلع الأرب في فقه الشاهعية، كف الرعاع على استماع آلات أهل لبدع والضلال والزندقة، شرح المقدمة الحصرمية في فقه الشاهعية، كف الرعاع على استماع آلات السماع، الزواجر عن الشراف الكبائر، توفي رحمه الله سنة (472هـم.).

انظر في ترجمته: شدرات الذهب (٨/-٨٨)، الكواكب السائرة (١٠٣/٣)، الأعلام (٢٣٤/١).

⁽٢) يريد باخد الأول تعريف الكبيرة بألها ما لُحِق صاحبُها عليها بخصوصها وهيد شديد بنص كتاب أو سنة.

⁽٣) يريد بالحد الثاني تعريف الكبيرة بأتما: كل معصية أوجيت الحد.

⁽٤) أي الراقعي والنووي.

⁽٥) أي الأصحاب من الشاهية.

⁽١) نظر: الحاوي (١٦/١٩).

عفر في مرجمته فوات الرفيات (١١٦/٢)، اللمور للكاسة (١٩٥٢)، الطبقات الكبرى (٢٤٣،٦)

⁽٨) تماية الورقة (٨٥٨) من: ب.

⁽٩) هو رسحاق من إبراهيم بن هاشم النهدي الأُدَرَعي، نسبة إلى أدرعات الشام. أبو يعقسوب. الإمسام الحسد ت انشاههي، كان من جلة أهل دمشق وعبادها وعلمائها. توفي يوم النحر سنة ٣٤٤هـ..

مظر في مرجمته · سير أعلام السلاء (١٥/٨٧٤)، الوافي بالوفيات (٨/٨٩٣)، شفرات الله هب (٢٦٦٦)

⁽۱۰) يې (أ): غَدْتُهُ.

⁽١١) انظر: الزواجر (١/٨)، تشنيف المسامع (٢/٠٠٠١)، شرح انحلي (٢٣١/٢).

(وقيل): وبه الهروي، وشريح () وغيرهما() إنها (ماحدده) أي نص عنى تجريمه (القرآنُ) العزيز (أو، في جنسه وجوب حد قد رأواً) أو ترك فريضة تجب فورً، والكدب في الشهادة والرواية واليمين، زاد الهروي وشريح: وكل قول حالف الإجماع ().

ويقرب من هذا القول قول الماوردي; إنما ما أوجب الحد، أو نوجه إليه لوعيد، والصغيرة ما قل فيه الإثم^(؟).

قال السيوطي: وكأنه جمع بين الوجهين الأولين وهو حس، إلا أن موعيد [عني] (٥) عن ذكر الحد، إذ كل ما فيه الحد فيه الوعيد (١٠).

وقال الواحدي (^(۷): الصحيح أنه ليس لها حد يعرفها العباد به، و إلا لاقتحم الناس الصغائر واستباحوها، ولكن الله تعالى أخفى ذلك عنهم ليجتهدوا في احتناب المناهي خشية الوقوع فيها، كإحفاء ليلة القدر، والصلاة الوسطى، وساعة

⁽١) هو شريح بن اخارث بن قيس الكندي، الكوفي، التابعي المعتبرم، أبو أمية. أدرك النبي ﷺوقم يلقه على القول المشهور. ولأه عمر قصاء الكوفة، وأفرَّه على ذلك من جاء يعده، فيثني في القضاء ستين سنسنة. كسان مسن المشهورين بالدين والدكاء والعلم بالقضاء. ثوني منة ٧٨هــــ.

انظر في ترجمته: تمديب الأسماء والملعات (٢٤٢/١)، صفة الصفوة (٣٨/٢)، وقيسات الأعيسان (٢٧/٢)، شدرات اللهب (١/٥٨).

 ⁽۲) حكه الرافعي عن الهروي، وقال السيوطي: وهو في يعضى تسخ "جمع الجوامع". انظر الشرح الكبير (٦/١٣)، شرح الكوكب المساطع (٣٢٣/٢)، روصة الطالبين (٢٠٠/٨)، شرح الكوكب المبير (٢٠٠/٢)

⁽٣) انظر: الزواجر (٩/١).

⁽٤) انظر: اختاري (١٦/١٦)، الرواجر (١٠/١).

⁽a) ئِي (أ): يعني،

⁽١) انظر: شرح الكوكب الساطع (٣٢٣/٢).

النظر في مرجمته. طَيقات القراء (٢/٣٢)، طعات للقسرين (٢٨٧/١)، يغية الرعاة (١٤٥/٢)، التعبيب ب الكبرى (٢٤٠/٥).

الإحابة، ونحو دلك (١٠). قال امحقق ابن حجر: وليس كما قان، بن الصحيح أن له حداً معموماً كما مر(٢)، ويأتي.

وشيخُنا الإمامُ كَاْستاذٍ يَرى كلَّ الذنوب ونَفَى الصغائرا واختير ما أبو المعالي ها هُنا أبداه وهو كل جُرْمٍ آذَنَا بقلةِ اكتراثِ مَنْ قَدُ شَائَةً بدينهِ ورقة الديانة

(وشيخنا الإهام) يعني والد صاحب الأصل (")، فالأولى أن يقول: "وشيعه" بضمير [لغائب] (ئ) (كَ) جماعة من المتقدمين مثل السرأستان) أبي إسحاق الإسفرائي، وانقاضي أبي بكر، وإمام الحرمين في بعض كتبه (٥)، وابن القشيري، وابن فورك (أ) (يُرى، كلَّ الذنوب) كبائر (ولفي الصغائرا) نظراً إلى عظمة من عصى به عز وجن، وشدة عقابه.

ويوافق هذا القول ما رواه الطبري عن ابن عباس لكنه منقطع أنه ذُكر عنده الكبائر، فقار: كل شيء عُصي الله في الله فهو كبيرة، وفي رواية عنه: كل شيء عُصي الله فيه فهو كبيرة (٧٠).

والجمهور على انقسام المعاصي إلى كباثر وصغائر، نعم، قال جمع من المحققين^(^): إنه لا حلاف بين الفريقين في المعنى، وإنما الحلاف في التسمية والإطلاق؛ لاتفاق

⁽١) نسبه يلى الواحدي في كتابه "البسيط" بين حجر في الرواجر (١١١)، والرركشي في ليحر المحيط (٢٧٦١٤).

⁽٢) عشر: الرواجر (١١/١).

⁽٣) حکه عنه ينه تاج الدين في جمع الجوامع (ص ٧٠).

⁽٤) لم ترد في (١).

⁽٥) انظر: لإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصون لاعتقاد لإمام اخرمين (ص ٣٩٢).

 ⁽۲) منظر: البحر انحيط (۲۷۹،۱)، تشتيف المسامع (۲/۱۰،۳۱۲)، انزوامعر (۷/۱)، إرشداد انقمصدول (ص ۹۸) فو باح انز هموت (۲ ۲۲۲).

⁽٧) رواه انظيري في تفسيره جدمع لبيب (٥ ٤١) و نظر تفسير الى كثير (١ ٤٨٧)؛ الروجو (١١١)

⁽١) عطر الرواجر (١١)، شرح الكوكب الساطع (٣٢٣/٢)

الكل على أن الجرح لا يكون بمطلق المعصية، وأن من المعاصي ما يقدح في العدالة، ومنها مالا يقدح فيها، ولذا كان الأصح [التغاير]() فإن ما عطمت مفسدته أحق باسم الكبيرة، على أن قوله تعالى: ﴿ إِن جُمْتُ بِبُواْ كَبَآيِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْـهُ لُكُفِّرٌ عَنكُم سَيَّاتِكُم ﴾(٢) صريح في ذلك.

ومن تَمَّ قال الغزالي^(٣): لا يليق إنكار الفرق بين الكبائر والصغائر، وقد غُرفا من مدارك انشرع.

(واختير) أي اختار جمع من المحققين؛ منهم صاحب الأصل (اله أبو المعالي) إمام الحرمين (هاهنا، أبداه) أي أظهره في حد الكبائر (وهو كلُ جُرم) بضم الجيم كالجريمة؛ أي ذنب وعبّر في الإرشاد (الجريرة، وهي بمعناه (آذُنًا) بمد الهمزة من الإيذان بمعنى الإعلام أي أعلمه (بقلة اكتراث) أي اعتماء و هتمام (مَنْ قَد شَائَة) يعني مرتكبه (بدينه و) بررقة الديانة فذلك مبطل للعدالة، وكل جرم أو جريرة لايؤذن بذلك، بل يبقى حسن الظن ظاهراً بصاحبها لا تجبط العدالة .

قال: وهذا أحسن ما يميز به أحد الضدين عن الآخر.

قال ابن حجر: وفي معناه قوله في تهايته؛ الصاهر من الشخص إن دل عنى الاستهانة لا بالدين، ولكن بغلبة التقوى وتمرين غلبة رجاء العفو فهو كبيرة، وإن صدر عن فنتة خاطر، أو لفتة ناظر فصغيرة، ومعنى قوله لا بالدين؛ أي لا بأصنه فإن الاستهانة بأصله كفر، ومن ثم عبر في الأول بقلة الاكتراث و لم يقل بعدم

⁽١) ﴿ رَأُي. التعادُر

⁽٢) سورة النساء: الأبة (٣١).

⁽١) انظر: إحياء علوم الدين (١/٤).

⁽٤) اظر: جمع الجوامع (ص ٧٠).

⁽٥) انظر: الإرشاد (ص ٢٩٢)، روصة الطَّالِين (١٩٩٨).

لاكتراث، والكفر وإن كان أكبر الكبائر، فالمراد تفسير غيره مما بصدر من المسلم ''.

بل كلُ ما عدالة قد أسْقَطا

قلتُ الكبيرةُ فقط ما ضبَطًا

(قلتُ) متورَّكاً على الأصلِ^(۲): إذا تأملت كلام الإمام المذكور ظهر لك أنه (الكبيرةُ فقطُ ما ضَبَطاً) يعني لم يجعل ذلك حداً للكبائر فقط، خلافاً لم فهم دلك مه كصاحب الأصل؛ لأنه بظاهره يتناول صغائر الحسة وليست بكائر. (بلُ) أبو المعالي إنما ضبط (كلُ مَا عدالة قدْ أسْقَطا) من المعاصي الشاملة لصعائر

ىعم هذا الحد أشمل من التعريفين الأولين، لصدقه على سائر مفردات الكائر لأبية، وما ألحق بما قياساً، ولكنه غير مانع كما علمت(٤).

وقار العرائي: كل معصية يُقلم المرء عليها من غير استشعار حوف, ووحدر سم، تماؤناً و استجراء عليها فهي كبيرة، و ما يحمل على فلتات لنفس، ولا ينفك عن ندم يمتزج بما، وينغص التلذذ بما، فليس بكبيرة (ه)، وهذا قريب من حد إمامه (٦) إن لم بكن عينه.

الخسة والإصرار (١١).

⁽١) انظر: الزواجر (١/٩).

⁽٢) أي مستلوكاً على ابن السكي فيما صبه لإمام الحرمين من تعريف الكيرة.

⁽٣) يشير (ي أن ما نقله ابن السبكي عن إمام الحرمين في صبط الكيرة فيه تسامح الأن إمام الحرمين م يدكر مسا دله بن السبكي من بعريف الكيرة بأتفا كل جريمة تؤدن بقلة اكتراث مرتكيها بالذين، ورفة السيامة إلا فيما يبطن معدائد، بل فال في الإرشاد (ص ٣٩٣): كل جريمة تؤدن بقلة اكراث مربكيها بالدبن ورقم أدبن فهي مبطنه للعدالة.

⁽٤) نظر: شرح الحلي (٢/٢٢٢).

⁽٥) انظر: إحياء علوم الدين للغرالي (١٧/٤)، الزواجر (١١/١).

⁽١) يفصد إمام الحرمين شنخ الفرالي، وأن تعريف العزالي للكبيرة قريب من تعريف شيخه إمام الحرمين.

وفال العز بن عبد السلام : الأولى ضبط الكبيرة بما يُشعر بنهاول مرتكبها بدينه إشعار أصعر الكبائر المنصوص عبها. قال: وإدا أردت العرق بين لصعيره والكبيرة فاعرص مفسدة الديب على مفاسد الكبائر المنصوص عبيها، فإن بقصت عن أقل الكبائر فهي صغيرة وإلا فكبيرة (۱).

وقال ابن الصلاح: هي كل ذنب عظم عظماً يصبح معه أن يطلق عبيه اسم الكبيرة، ويوصف بكونه عظيماً على الإطلاق، ولها أمارات منها: إيجاب الحد، ومنها: الإيعاد عليه بالنار ونحوها في الكتاب أو السنة، ومنها: وصف فاعمها بالفسق، ومنها: اللعن (٢٠).

وقد لخصه كالذي قبله الشرف البارزي فقال: التحقيق أله كل ذنب قُرن به وعيد أو لعن، بنص كتاب أو سنة، أو عُلم أن مفسدته كمفسدة (٢) ما قُرن به وعيد أو لعن، أو أكثر من مفسدته، أو أشعر بتهاون مرتكبه في دينه إشعار أصغر الكبائر المنصوص عليها بذلك، انتهى (٤).

ثم جميع ما سبق من الحدود إنما قصدوا به التقريب فقط، وإلا فهي ليست بحدود حامعة، وكيف يمكن ضبط ما لا طمع في ضبطه، إذْ لا يُعرف ذلك إلا بالسمع ولم يَرد، كما قاله الغزالي(٥).

كالقتلِ والزنا وشربِ الخمــــرِ ومطلقُ الْمُسْـــكِرْ.....

⁽١) الفرز قواعد الأحكام (ص ٢٣٥٢٠)، الزواحر (١٢/١).

⁽۲) انظر: قتاوی این الصلاح (ص۲۱).

⁽٣) تماية المورقة (٤٥٨) من: أ.

⁽٤) منصر: الزو حس (١٣/١).

⁽ع) انظر، رحياء علوم الدين (٤ ١٧)؛ افرواجر (١٣/١)، و نظر الأعوان في تعريف الكسيرة في الرو حسر (١ ١٢)، شرح الكوكسيد (١ ٢٠٦)، قوعسد (١ ٢١)، شرح الكوكسيد (٢ ٢٠٦)، قوعسد (١ ٢١)، شرح العصد (٢ ٣٣)، نفسير لصبري الأحكام (ص ٢٠)، نيسير المحرير (٣ ٤٥)، مناهيج العقول (٢٤٣)، شرح العصد (٢ ٣٣)، نفسير لصبري (٥ ٣٠)، نفسير المري (٥ ٣٠)، نفسير الى كثير (١ ٤٥٥)، كتاب الكبائر بندهيي (ص ٦)

وقد ذكر الناطم منها كالأصل نحو الأربعين فقال: (كالقتل) عمداً كساد أو المرسم به السوب والله السوب والله السوب والله المتعمد، بخسلاف الخطاء قسال تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤَمِّنَا مُتَعَمِّدُا السوب والله فَحَرْ الله عَمَد خَلِدًا فِيها وَغَضِبَ اللّه عَلَيْهِ وَلَعَنهُ وَأَعَدُ لَهُ عَدَابًا عَظيمًا ﴾ (١).

وإعام م يتدأ بدكر الكفر مع أنه أكبر الكبائر؛ لأن المراد تعديدها مع وجود الإيمان، فقد صرح بعض المحققين (٢) أن مقتضى كلام الإمام وغيره، أن الحدود السابقة إنما هي لما عدا الكفر وإن صح أن يسمى كبيرة، بل هو أكبر الكبائر كما في الحديث (٢).

(و الزنا) بالزاي، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَيِّ إِنَّهُ كَانَ قَنْجِشَةُ وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (*) وفي الآية إشارة إلى مراتب القسبح: عقلسي، وشسرعي، وعدي، فلزاني اجتمعت فيه هذه الثلاثة، فهو قد بلغ الغاية في القبح (*)، وسند قيل: إنه أكبر من القتل، فهو الذي يلي الشرك، لكن الأصح أن الذي يليه القتل، ثم الزنا(١).

⁽١) سورة الساء: آية (٩٣).

صرَّح افروي، وشَرِيحُ و الروباني، والهيئمي بأن القتل العبد كبيرة بلا عبلاف، والقتل شيه العبد كبيرة أيصاً. أما القتل خطأ هيس من الكبائر. الظر: تشنيف للسامع (١٠٠٦/٢)، الزواجر (١٥٣/٢).

⁽٢) انظر: شوح الحلي (٢/٢٢٣).

⁽٣) يشير إلى مراره الشياحان من حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ. (ألا أنيستكم بسأكم المكاثر؟) عند اللي يا رسول الله. قال: (الإشراك بالله وعقوق الوالدين) وكان متكتاً فجلس، فعال (ألا وقول الروز ألا وسهادة الروز). فعازال يكروها حتى قلبا: لينه سكت. وواه البخاري في كتاب الشهادات باب ما قبل في شهاده الروز ودم الحديث (٢٠٥٤)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، وقم الحديث (٨٧)

⁽٤) سورة الإسراء: الأبة (٣٢).

⁽٥) مظر الرواجر (٢١٣/٢).

⁽¹⁾ مصدر السابق (۲/۲۲).

قال ان حجر: إن الزنا له مراتب: فهو بأحبية لا روح لها عطيم، وأعطم مسه بأجنبة لها زوح، وأعظم منه تمَحْرَم، وربا الشيخ أقبح من النكر بدلين حنلاف حدّيهما، وربا الشيح لكمال عقله أقبح من ربا الشاب، واحر والعالم لكماهما أقبح من الرقيق والجاهل(1).

(وشرب الحمر) هي المشتدة من ماء العنب، (و) شرب (مطلق المُسْكِرِ) لصادق بالخمر وبغيرها، كالمشتد من الزبيب المسمى بالنبيذ.

قال ابن حجر (٢٠): أما شرب الخمر ولو قطرة منها فكبيرة إجماعاً، وينحق بذلث من شرب المسكر من [غيرها] (٢)، وفي إلحاق غير المسكر خلاف (٤)، والأصـــحُ إلحاقهُ إن [كان] (٥) شافعياً.

وما اقتضاه كلام الروياني^(۱) أن من شرب غير الخمر إنما يكون كبيرة إذا سَـكِر منه، مردود بأن القَدُّر الذي لا يُسكر داخل تحت الخمر، على المشـهور عنـد الشافعية من ثبوت البغة قياساً^(۱)، وفيه الحد عندهم، وهو من العلامات القطعية على كون الشيء المحدود عليه كبيرة.

⁽۱) ملصدر السابق (۲/۲۲۲).

⁽۲) ،نظر: الرواجر (۲/۷۵۲).

⁽٣) في السختين: (من غيرهما) والتصحيح من لزواجر.

⁽٤) قال في فتح الوهاب: "وفي الروصة في أو لل الشهادات ما يُعْهِم أن شرب ما لا يسكر من غيرها نقلته صعيرة، ولكنه صوّح بعد دلك بأنه يُحد به وثرد شهادته، ومن ثُمَّ جرم جمع متأخرون بأن ذبك كبيرة". بعر فستح الوهاب بتوصيح شرح منهج الطلاب لسليمان المصري العروف بالجمل (١٥/١٥).

⁽٥) لم ترد في المسلحتين، وآثبتها من الزو جر.

⁽١) قال الروياني إلى فلما يُطلق السم الخمر على الكل حقيقة أي على لمسكر من حمر وغيرها فالمنافريم في الكل ياسط، وولا قليما عدا الخمر بالقياس، النظر: محر المداهب (١٣٩ ١٣)، حاشميلة الجمسس (٥ ١٥٧)، لرواجر لابن حجر (٢٥٧,٢).

 ⁽٧) معنى ثبوب النعة فياساً أن تشت تسمه شيء باسم ععنى فنه، ويوجد دنب لمعنى في شيء حر فينحق بسنه في
 تسميته باسمه، وهده الاسم شامل لكن مسكر ومنه سبيد عظر حاشية الحمل (٥/١٥)

هدا في حق من يعتقد التحريم، أما من يعتقد الحل؛ فقال الشافعي هيئه: أحدة وأقبل شهادته (۱)، وإنما حدّه لضعف شبهة الحل فيه، ولأن العبرة بمذهب الحاكم المرفوع إليه الحصم وقبل شهادته؛ لأنه لم يرتكب مُفسَّقاً في اعتقاده.

سرقة غَصْبُ عِينَ تَفْجُرُ عِيمَ أَدَّ

و(لوط) أي لواط، وهو داخل تحت اسم الزنا على المشهور عندنا من ثبوت النعة قياساً، وفيه الحد عند جمهور العلماء، نعم الزنا أكبر (٢) منه على ما قاله الغزالي (٣)؛ لأن الشهوة داعية إليه من الجانبين فيكثر وقوعه، ويعظم الضرر بكثرته، ولأنه يترتب عليه اختلاط الأنساب.

لكن قد يعارضه أن حدّه أغلظ عند بعض المذاهب؛ فعند مالك(¹⁾. وأحمد^(٥)، إنه يُرجم اللوطي وإن كان غير محصن.

و (سِحْوِ) لأنه من السبع الموبقات كما في الصحيح (٢٠)، ومثله كما صرح به ابن حجر (٢٠)؛ تعليمه وتعلمه وطلب تعليمه، ولا ينافيه قول الإمام الرازي من المحققين؛ إن العدم بالسحر ليس بقبيح ولا محطور، إذ العلم بذاته شريف، وليمكن به الفرق بينه وبين المعجزة، ونقل بعضهم وجوب تعلّمه على المفتى؛ حتى يعدم مسا

⁽١) نظر: الرواجر: (٢٥٧/٢)، تحفة الحتاج في شرح للنهاج لابن حجر الميتمي (٢٢١/٧).

 ⁽۲) نظر: تبيين الحقائق شرح كار الدقائق للزيلمي (۱۶٤/۲)، شرح هنصسر حليسل للحرشسي (۷٤/۸)، الأم
 (۳۹۸/۸)، الفروع الابن مقلح (۱۷/۶).

⁽٣) انظر: إحمياء علوم الدين للغزالي (٤/٠٣).

⁽٤) نظر مراهب الجليل في شرح مختصر عليل للمعطَّاب (٣٨٩/٨)، الفواكه الدواي للأزهري (٢ ٢٨٦)

ره) مدهب الحديثة أن حد اللوطي والزاتي سواء، وفي رواية عن أحمد أن اللوطي يرجم بكل حال انظر النفسيع لامن قدامة (٤٥٧/٣)، شرح منتهي الإرادات للبهوتي (٢٤٥/٣).

⁽١) يشير إلى ما رواد الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ. (اجتشوا السبع «وعسب) فامر الرما هي يا رسول الله؟ قال: الإشراك بالله والسحر... الحديث). رواه البخاري في كناب الوصايا، باب دول الله معالى. (إن الذين يأكلون أموال البتامي ظلماً)، وقم الحديث (٢٧٦٦)، ورواه مسسم في كساب إيمان، باب بيان الكيائر وأكبرها، رقم الحديث (٨٩).

⁽٧) انظر: الرواجر (٢/٧٧).

يَقَتُّل منه وما لا، فيُفتِي نه في وجوب القصاص ('')؛ لأن دلك منظَّر فيه '`، ولو سُدِّم فلبس الكلام فيهما ('') وإنما هو في شخص تعلّمه حاهلاً محرمته، أو تعلمه عالماً ما ثم تاب، فما عنده الآن من علم السحر الذي لا كفر فيه، هن هو قبيح في داته؟.

وطاهر أنه بيس قبيحاً لذاته وإنما قبحه لما يترتب عبيه، وما نُقِل عن بعصهم عبر صحيح؛ لأن إفتاءه بوجوب القود أو عدمه لا يستلزم معرفته عدم السحر؛ لأن صورة إفتائه إن شهد عدلان عرف السحر وتابا منه، أنه يقتل غالباً قَتَلَ الساحر وإلا فلا، تدبر.

وقال ﷺ: (من ظلم قيد شير من أرض طوقه من سبع أرضين) (°)، ولا حــــلاف في كونهما من الكبائر.

⁽١) نظر: مقاتيح الغيب ندرزي (٢١٤/٣).

⁽٢) أي أن قول الرزي فيه بظر، كما قال اغيتمي في الروحر؛ أن الصحيح أن تعلم السحر حرام، وقد حكسى شيخ لإسلام ابن تيمية الإجماع على تحريم التنجيم وهو تعلم علم للجوم بيستدل بحد على الحوادث الأرضسية كالمطر و لريح، مستدلاً بقوله ﷺ: "من اقتبس هلماً من النجوم التبس شعبة من السحر، راد ما راد"، قال شيخ لإسلام: فقد صرّح رسول الله ﷺ بأن علم النجوم من السحر ، وقال تعسالى: ﴿ وَلا يُتَقْبِحُ كُنَّاجُرُ حَيْثُ أَتَّى ﴾ (طه: ٢٩).

بعتر: محموع الفتاوى (١٩٤٩/٣٥) فتاح المجيد شرح كتاب التوحيد لشيخ عبد السبرجمل آل لشسبيخ (ص ١٠٠)، انقول المفيد على كتاب التوحيد للشيخ بن عثيمين (٣٦/٣)، والحديث رواه أبسو داود في كتساب لطب، باب في النحوم، رقم لحديث (٣٩٠٥)، ورواه الترمدي في كتاب لأأدب، باب تعدم اسجوم، رقسم لحديث (٣٧٢١)، وصححه الأنباني في صحيح الحامع (٥٩٥٠).

⁽٣) أي فيما تقدم من أن تعلم لسحر وتعليمه كديرتان.

⁽٤) سوره سائده الآيه (٣٨)

 ⁽٥) روده المحاري في كتاب المطام باب إثم من ظلم شيئًا من الأرض رفيم الحديث (٢٤٥٢) ورواء مسسم في
 كتاب السناده، باب تحريم الطلم وعصب الأرض وغيرها رقيم تحديث (١٦١٠)

عم احتىف إذا كان المسروق أو المغصوب قليلاً؛ والذي عليه المحققون أنه لا فرق في الحكم عليهما بكونهما من الكبائر بين القليل والكثير (١).

و (يمين تَفْجَوُ) أي فاجرة؛ للوعيد الشديد عليها في القرآن والأحاديث، وتسمى اليمين تَفْجَوُ) أي فاجرة؛ للوعيد الشديد عليها في يحلفها الإنسان عامداً، عالماً أن اليمين العموس"، وهي كما قاله ابن حجر: التي يحلفها الإنسان عامداً، عالماً أن الأمر محلاف ما حلف عليه، ليُحقَّ بها باطلاً، أو يُبطل بها حقاً، وسميت عموسساً لأها تعمس الحالف في الإثم في الدنيا، وفي النار يوم القيامة (١٣).

و (نميمة) هي نقل كلام بعض الناس إلى بعض على وجه الإفساد بينهم. قال ﷺ: (لا يدخل الجنة نمَّام) متفق عليه (٤)، وفي البخاري: في حديث القــــبرين

لتصريح بألها كبيرة(")، بخلاف نقل الكلام نصيحة للسفول إليه فإنه واحب(١)،

⁽١) قال ابن حجر في الزواجر (١/٤٣٥): "اعتبر البعوي وغيره في كون الغصب كبيرة أن يكون المال المغصسوب ربع ديدر، وحكى القاضي الباقلاني أن بعص المعترلة اشترط أن يبلع مائي درهم، وعن البعبائي أنه شترط أن يبع عشرة دراهم، وعن الجبائي وغيره أنه اشترط بلوغه خسمة دواهم، وعن البعبريين أهم اشترطو بلوهـــه درهماً. وقال الحليمي: إن كان شيئاً تافهاً عصميرة إلا أن يكون صاحبه لا غنى به عنه مكبيرة"

وقال في الزواجر (٢٣٧/٢) عند الكلام على السرقة: "قال ابن عبد السلام: أجمعوا على أن عصب العبسة وسرقته كبرة، واعترض بأن هذه دعوى لا تصح، فقد اعتبر البغوي وغيره في المال المعصوب أن يبمع ربسم ديبار، ومقتصاه اشتراطه في السرقة".

⁽٢) اظر: الزواجر (١/٥٣٤)، (٢/٢٢٧).

⁽٣) افظر: الزواجر (٣/٣/٣).

 ⁽٤) رواه البخاري في كتاب الأدب باب ما يكره من النميمة. رقم الحديث (٢٠٥٦). وهو عند البخاري بشسظ
 "قتات بدن "تمام". ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان علظ تحريم السيمه. رقم الحديث (١٠٥)

ر٥) وتمام المحديث عن اس عباس رضي الله عنهما. (أن البي ﷺ مرَّ على هيرين، فقال إكسا يعدبان وما يعدبان في كبير أس أحدهما فكان لا يستثر من بوله وأما الآخر فكان يمشي بالسيمة ثم أحد جريده رطبه فشفها نصفين فغرز في كل قو واجده قالوا: يا رسول الله ثم فعلت؟ قال: لعله يخعف عنهما ما ثم يبيسا)

رود للحاري في كتاب الأدب، باب التعيمة من الكنائر، رقم الحديث (٦٠٥٥)، وروه مسلم في كة ب الطهارة، ياب الدليل على بحامة اليول ووجوب الاستبراء، رقم الحديث (٢٩٢).

⁽٢) كمه في قوله تعالى: (يا موسى إن لللاً بأتمرون بك ليقتلوك). القصص (٢٠). انظر: شرح الكوكب الساصع (٣٢٨/٢)، شرح النووي على مسلم (٤٧٢/١)، فتح الباري (١٠/-٥٨).

ولم يذكر كالأصل العينة: وهي ذكر الشحص بما يكرهه وإن كان فيه، والعادة قرها بالنميمة؛ لقول بعضهم: إنه صعيرة لعبة البنوي بما^(١).

لكن ردّه حمع من انحققين بأن الذي دلت الأحادث الصحيحه كوها كبيرة (٢٠٠٠ لكنها تحتلف عَظَماً وصده بحسب احتلاف مفسدها، فهي الذاء العصاب، وقصل حماعة بأكما في حق غيرهم (٣٠٠.

نعم قد تباح في مواضع معروفة في محلها(؟)، منها تحذير المسلمين منن الشر، ونصيحتهم، كحرح الرواة و الشهود فيحوز اتفاقاً بن يجب().

.....شـــهادةً تُــــزَوّرُ

قذفٌ عقوقٌ وقطيعةُ السرحمُ و(شهادةٌ تُزَوَّرُ) وهي أن يشهد بما لا يتحققه؛ لأنه ﷺ عدّها من الكبّسائر، وفي

و(شهادة تُؤُوِّرُ) وهي أن يشهد بما لا يتحققه؛ لأنه الله عدَّها من الكبائر، وفي رواية من أكبر الكبائر (أ).

انظر: تفسير القرطبي (٢١/١٦)، تشبيف السامع (١٠٠٩/٢).

(٣) النظر: تقريرات الشربيني (٢/٣٩/٢).

(٤) قال البناني في حاشيته (٢٣٧/٢): نظم الكمان الراضع التي تباح فيها لغيبة فقال:

مُستظام ومعسسرُف وعسسدُر طلسبُ الإعاسة في رائسة سكسر القسيدح نسيس بعيسية في سيته وهساهم فنسيقًا ومستمت ومس والظر: الدرر اللوامع، نوحة (٢٠٤/ب).

(٥) انظر: شرح النووي على مستم (٢١٩/١٣).

و إلى حديث أي نكرة قال كنا عند وسول الله ﷺ فقار ألا البيكم بأكبر انكبائر، فنيا بني يا وسنسو الله قال (الإشراك بالله، وعفوق الوالدين وشهادة الرور، أو قول الرور اوكان منكفًا فنحنس، فما وال يكررهب حتى قند لبته سكت امتفق عنده، وسنق تحريحه

 ⁽۱) نقمه النوري عن العبري صاحب (العدة)، وأقره الرافعي. انظر؛ روضة الطالبين (۲۰۱/۸)، لشرح الكسبير
 (۱۲ /۸)، شرح المحلي (۲۳٦/۲).

 ⁽٢) قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَنْفَــتَب بُعْضُكُم بَعْضٌ ﴾. الآية (١٢) من سورة الحجـــرات. "لا
 علاف أن الغيبة من الكبائر"، ونقل لرركشي ذلك عن الإسام الشافعي.

⁽۱) يشير يى حديث أسر عالى "مش النبي ﷺ عن الكائر، قال ، إشراك بالله، وعقوه الواردير ، فن السلمة وشهادة الرور". رو ه البلغاري في كتاب الشهادات، باب ما قبل في شهاده الرور، رقم الحسديث (۲۵۳). ورو ه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان لكبار وأكبرها، رقم الحديث (۸۷).

وبردد ابن عبد السلام في تقييد المشهود به بقدر نصاب السرقة (١)، لكن حـــرم القرافي عدم التقييد بذلك قال: بل ولو لم تُثبت إلا فلساً (٢).

و (قذف)أي رَمي بالزنا أو اللواط، ومحله في غير عائشة رضي الله تعالى عــها فقدفها كفر؛ لأنه تكذيب للقرآن ،واستُثني من كونه كبيرة الزوج إدا علم رــا روحته، فيباح له ذلك (٢)، بل يجب إدا أتت بولد عَلم أنه ليس منه (١)

وكذا حرح الراوي والشاهد.

و (عقوق) للوالدين أو أحدهما وإن علا، ولو مع وجود أقرب منه، فقد ثبت في الصحيح عَدَهُ من الكبائر، وفي رواية: من أكبرها (٥)، وظاهر أنه لا فرق بين كونه مسلماً أو كافراً.

وضابط العقوق أن يحصل منه لهما أو لأحدهما إيذاء ليس بالهين عرفاً.

(وقطيعةً) مقتضى (الرحمُ) أي القرابة؛ بأن يقطع ما ألفُ (١) القريب منه منن سابق لوصنة والإحسان، لغير عذر شرعي؛ للوعيد الشُديد عليها.

وفي الصحيح: "لا يدخل الجنة قاطع"(^{٧)} يعني قاطع رحم كما قاله سفيان^(٨)، وفي حديث: (ما من ذنب أجدر أن يعحّل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدعو له في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم)^(٩).

⁽١) انظر: قواعد الأحكام (ص ٢٠).

⁽٢) نظر: شرح تنقيع المصول (ص ٣٦٢).

⁽٣) عظر، تشيف المسامع (١٠٠٨/٢)

⁽٤) انظر: قرعد الأحكام (ص ٨٦).

 ⁽a) يشير إلى الحديثين السابقين في شهادة الرور، حيث ذكر هيهما عقوى الوالدين.

⁽٦) نحاية الورقة (٤٦٢) من: ب.

[٫]٧) رو د المحاري في كتاب الأدب، باب إثم القاطع، رقم الحديث (٥٩٨٤)، ورواه مسلم في كتاب البر، بــــب صله الرحم ومحريم قطعها، رقم الحديث (٢٥٥٦).

⁽٨) انظر: هم الباري (١٠/٨٠٥).

⁽٩) رواد الشرمذي في أبواب صعة القيامة والرفائق والورع، رقم الحديث (١٥١٣). وقال الترمدي: هذا حسديث حسن صحيح ورواه ابن ماجه في كتاب الرهد، باب البغي، رقم الحسديث (٤٢١١). ورواه أبسر داود في كتاب الأدب، باب النهي عن البغي، رقم الحديث (٤٩٠٢).

ولا فرق كما قاله ابن حجر بين أن يكود الإحساد الدي ألفه منه قربنه مالًا. أو مكاتبة، أو مراسنة، أو زيارة، أو غير دلك ، فَقَصْعُ دلك كنه بعد فعنه بعير عدر كبيرة /)

و(فرارُ زحفٍ) أي من كافر، أو كهار، م يزيدو، عبى الصعف؛ إلا لمتحــرف لقتال أومتحير إلى فئة يستنجد بها، قال تعالى: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَبِدٍ دُبُرَهُۥ إِلاَ لَقِتَال أُوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدَّ بَآءً بِغَضَبِ مِّرَى ٱللَّهِ وَمَأْوَنهُ جَهَنَّمٌ وَبِقْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ (٢)، وفي الأحاديث الصحيحة عـــده مــل السبع الموبقات (٢).

قال الشافعي ﷺ: وإن كان المشركون أكثر من ضعْفَهم، أي المسمين، لم أحب لهم أن يولّوا، ولا يستوجبون السخط عندي من الله لو ولّو، عنهم على غيير التحرّف للقتال أو التحيّز إلى ففة (٤).

...... أكسلُ مسالِ اليُسشَمِ ومثلُه(°) الغلسولُ أن يُحارِبسا عن وقتها.....

⁽١) الظر: لرواجر (٢/٢٧).

⁽٢) سورة لأعال: الآية (١٦).

⁽٣) يشير يه عوله ﷺ (حتنبو السبع عوبدت) فانود يا رسون الله وم هنّ؟ قال وشراء بالله، والسبحر وعن استس التي حرم الله إلا باحق، وأكن الربا، وأكن من البتيم، و لتوني يوم الرحف، وقدف محصات عؤمات العادلات).، وواه البحاري في كتاب لوصايا، ياب قول الله تعدلى: (إن الدبن يأكلو، أموال البتامي ظلمت) وهم الحديث (٢٧٦٦)، ورود مسلم في كتاب الإيمان، باب يباد الكنائر وأكبرها، رقم الحديث (٨٩)

⁽٤) عظر لأمرة ١٩٩٩)،

⁽د) في همع عموامع (ص ۲۷۷) رشوة

و (أكلُ مال) الصعير دي (اليُشم) قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْ وَلَ الْيَعْمِ الْوَلَ الْيَعْمِ الْوَلِيَّ الْعَيْرُا ﴾ (١)، اليَّعْمَ الْمَا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَبَصْلُونَ سَعِيرًا ﴾ (١)، وهو من السع الموبقات (١)، وراد اساطم لفط "الأكل" اقتداء بالاية، ولم يدكره الأصل (١، لأن المراد منه ما يعمّه وغيره من وجود الإتلاف، وطاهر كلامهم كما قالله ابن حجر - أنه لا فرق بين قيله وكثيره، ووجهه أنه مستمكن مس التصرف في مال اليتيم، فنو لم يُحكم في القليل بكونه كبيرة، لجرّه ذلك إلى الكثيرة إذْ لا مانع له لأنه مستولي على الكن، فتعيّن الحكم بالكبيرة على أخذ القليل والكثير، بخلاف غيره من نحو السرقة على ما فيه ، وبذلك اندفع زعم بعضهم أن أحذ التافه من مال اليتيم صغيرة (١).

و (خيائةُ الكيلِ و)خيانة (وزن) و ذرع (٥)، قال تعالى: 'وين لمنطففين" (١) الآية، ولأنه من أكل أموال الناس بالباطن، ولهذا اشتد الوعيد عليه.

قال الزركشي: ومطلق الخيانة أيضاً من الكبائر^(٧)، قـــال تعـــالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلَّخَآبِئِينَ ﴾ (^)، وبعضهم أدخله في الغلول الآتي.

⁽١) سورة الساء: الآية (١٠).

⁽٢) يشير إلى حديث السابق المتفق عليه.

⁽٣) نظر: جمع الجوامع (ص ٧٠).

⁽٤) انظر: الرؤ جر (١٩,١).

⁽٥) قياسًا عني الكيل والورث. الظر: شرح لحلي (٢/٣٩/٢)، غاية الوصول (ص ١٠١)

⁽٦) سوره المصمين لاية (١).

⁽٧) نظر، تشسف لمسامع (١٠١٣/٢)

رً ٨) سوره الأنفال الآيه (٥٨)

(والربا) لأنه من السبع الموبقات، وقال تعالى. ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِيرَ ءَامَنُواْ اللَّهِ مَا أَنُواْ اللَّهِ مَا اللَّهِ مَنْ ٱلرِّهَ اللَّهِ مَنْ ٱلرِّهَ اللَّهِ مَنْ ٱلرِّهَ اللَّهِ مَنْ أَلْرِهُ مَا بَقِى مِنْ ٱلرِّهَ مَنْ أَلْرِهُ مَا إِنْ كُنتُم مُثْؤُمِنِينَ فَإِن لَمْ تَـفَّعَلُو * فَأَذَنُواْ بِحَرّْبِ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (١٠).

(ومثلة الغلولُ) هو الخيانة من العنيمة، أو ليست مسال، أو لركاة، قاسه الأزهري (١٠، وغيره (١٠) وقال أبو عبيد (١٠؛ من العنيمة حاصة (١٠) قسال تعسالى: ﴿ وَمَن يَغْلُلُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ (١٠).

و(أَنْ يُعارِبا) أي المحاربة، وهو قطع الطريق على المارين بإخافتهم؛ لموعيسد المشديد في الآية (١) ولذا صرح بعضهم أنه كبيرة وإن لم يقتل نفسساً ولا أخسذ مالاً، خلافاً لمن توقف فيه؛ إذْ الآية ناصة على ذلك؛ لأنه تعالى حكم على كسل نوع من الأنواع المذكورة فيها – من المحيف لمطريق فقط وما قبعه – باحزي في الدنيا والعذاب العظيم في الآخرة، وهذا وعيد شديد حداً (١).

⁽١) سورة لبقرة: الآية (٢٧٩).

 ⁽۲) هو محمد بن أحمد بن الأرهر، أبو منصور الأرهري، الإمام النغوي الأديب الفقيه المحدث الشاهمي، قال يسنل عديمات: كان جامعًا مشتات اللغة، مصمعًا عدى أسرارها ودقائقها من مؤلفاته: التهذيب، غريب الأنفساظ، التقريب. توفي سنة ۲۷۰هــــ.

انظر في ترجمته: وقيات الأعيان (٣٣٤/٤)، شذرات الذهب (٧٢/٣)، بغية لوعاة (١٩/١).

⁽٣) مظر: تحديب اللغة مالازهري (١ ٨٩/١م)، بسان العرب (١٠٠١م)، بحس اللغة (١٧٩/٣).

⁽٤) هو معمر بن المثنى أبو عبيد، البصري، النغوي لنحوي. كان يرى رأي الخوج. قال سيوطي: وهو أول من صبّف في غريب الحديث. ومؤلفاته تقارب لدلتين. منها. غريب القرآن، غريب الحديث، معايي لقرآل بحسمان لفرآل. توفي سنة ٢١٠هـــ.

النظر في ترجمته: وقيات الأعيان (٢٣٥/٥)، بغية أنوعاة (٢٩٤/٢)، تدكرة الحصاف (٣٧١,١)

⁽٥) انظر عريب الحديث لأبي عبيد (٢٠٠/١).

⁽٦) سورة ل عمران. الأية (١٦١)

⁽٧) يشير إلى فوله بعالى ﴿ إِشَّمَا خَرَرُهُا ٱلَّذِينَ تُكَ يُبُونَ ٱللَّهُ وَاللَّهِ لَكُ ﴾ الآيه (٣٣) من سوره المائده

⁽٨) نظر الرواحر (٢٤١/٢)

و(تقديمُه) أي المكلف (الصلاة) المكتوبة على وقتها (والتأخير) لها (عن وقتها) أن من غير عدر كسفر، قال تعالى: ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفُ أَضَاعُو ۚ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّمْعُواْ ٱلشَّهَوَاتَ فَسَوْفَ يَلْقُونَ غَيَّا ﴾ (٢).

وقالﷺ: رمن جمع بين صلاتين من عير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبــــائن) رواه الترمذي^(٣).

وبُحثُ أَنْ تَأْخِيرُ بَعْضِهَا - حَيْثُ لَا يَكُونُ بَمُدُّ^(٤) جَائِز - كَتَأْخِيرُ كُلْهَا، وكَـــذَا فعلها في وقتها مع تعمد الإخلال ببعض شروطها أو واجباها؛ لأنه تـــرك لهـــا وتلاعب بالدين^(٥)، وهو ظاهر، وتركها أولى بذلك.

| والأكلُ من ختريــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | ****************** |
|---|--|
| ســـعاية ديائــــة قيــــاده | وميتمسة والكستم للشسهادة |
| *************************************** | رمنعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |

(والأكلِ) أي التناول (من) نحو لحم (ختريمِ) والدم (وميتةٍ) وما ألحق بها في غير الضرورة، قال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَنَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ ﴾ (١)

⁽١) تحاية الورقة (٤٦٢) من: أ.

⁽٢) سورة مريم: ﴿ أَيَّةُ (٩٩).

⁽٣) روره الترمذي في كتاب مواقبت الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث (١٨٨)، وقال الترمذي عن رجل في سمد خديث، وحش هذا، هو أبو عني الرّحيي، وهو ضعيف عبد أهل لحديث صعفه أحمد وغيره، وقال حاكم، حبش، ثقه، وعمَّت لدهبي نفونه بن صعفوه نظر المستدرك مع التنجيض (١٠٥١)

⁽٤) كند. في (ب)، وفي (أ): يممع من جائز، والمثبت موافق لما في الآيات المبينات، ولعن المراد من يطيل في صلاته حتى يخرح الوقت،

⁽٥) علم الاياب استائت (٣٤٧ ٢) مع شوع عجبي

⁽٢) سوره مائدة الآيه (٣).

الح، وقال: ﴿ قُلُ لَآ أَجِدُ فِي مَآ أُوْحِيَ إِلَىٰٓ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ا إِلَّ أَن يَكُورَ مَيْنَةً أَوْ دَمَّا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزير ﴾ (١).

قال ابن حجر: عدّ هذه الثلاثة كبيرة هو ظاهر الآيتين؛ لأن الله تعالى سماهسا فسقاً، إذ قوله تعالى: "ذلكم فسق" يرجع للحميع كما صرح به غير واحد مس أئمتنا(٢)

⁽١) سورة الأنعام: الآية (١٤٥).

⁽٢) انظر: الرواجر (١/٣٦٤).

⁽٣) سررة لبقرة: الآية (٢٨٣).

⁽٤) هو عمر بن رسلان من مصير الكناي المسقلاني البلقيني الشاهعي، فقيه أصولي عدت. من الهتهدين الكبار الدين جمعو بين العمل والعمل، وقبل إنه بحدد القرن التاسم، لُقُب بشيخ الإسلام. من مؤلماته التمريب، تصلحت المهاج، في الفقه، شرحان على الترمدي.

نظر في ترحمته: شذرات الذهب (١/٧٥)، الضوء اللامع (١/٨٥)، طيقات ابن قاصي شهبة (٣٦/١).

⁽٥) الظر: الزواجر (٢٢٢/٢).

⁽٦) سورة البقرة؛ ﴿لَايَةِ (٢٨٢).

⁽٧) في زب) للى.

⁽٩) همر ابن حجم الحيسمي في الرواجم (٣٢٢/٢).

ر١٠) نقمه عنه الرركشي في تشتف المسامع (١٠١٦/٢)، ونص كلام ابن الغشيري: (من كتمال الشهاد (مساح عن أداتها بعد محسلها، ومنه أن لا يكون عند صاحب الحق علم بأن له شهادة وخانة صاحبه).

و(سعايةً) هي أن يذهب شخص إلى ظالم ليؤذيه بما يقوله في حقه، وفي "هايسة العريب" حديث (الساعي مُثلُّب) ^(١)، أي مُهلِكٌ بسعايته نصمَه، والمسمعيَّ بـــه، وإليه.

و (دياثةً) هي استحسان الرجل الدخول على أهله.

و(قيادة) وهي استحسان الرجل الدعول على غير أهله، أو عليهم أيصاً، فهـــو أعم.

وفي الحديث: (ثلاثة لا يدخلون الجنة) فذكر منهم الديوث، حسنه الدهبي (٢). (وهنعهُ الزكافيُ أي وتأخيرها بعد وجوبها لغير عذر شرعي؛ لما في ذك مس لوعبد الشديد في الآيات (١) والأحاديث (١)، وظاهر كلامهم أو صريحه أنه لا فرق بين منع الفليل والكثير، ووُجّه بأن الزكاة مُقوَّضة إلى المالك، فلو سُومح في منع العلل والكثير، ووُجّه بأن الزكاة مُقوَّضة إلى المالك، فلو سُومح في منع النعص بالحكم عليه بأنه غير كبيرة، أداه ذلك إلى منع الكل ، وأبصاً فور محسة لمس بن تكثير المال تدعوا إلى أنه لو سُهِّل في قليله اتخذه ذريعة إلى منع كثيره، فاتصح أنه لا فرق بين منع القليل والكثير (٥).

...... أمسنُ المُكُسرِ ويسأسُ رحمه البسرِ

⁽١) أخرجه ابن الأثير في النهاية (٢/٣٧٠)، بلفظ: "الساعي مُتَلِّتْ".

⁽۲) حديث أحرجه الحاكم في المستدول (١٤٤/١)، في كتاب الإيمان، رقم الحديث (٢٤٤)، وصححه حكم، وأخرجه البيهةي في شعب الإيمان (٤١٢/٧)، وقم الحديث (١٠٧٩٩)، وأخرجه البيائي في سس بنفسط (١٤٤ لا بنظر الله عروجل إليهم بوم القيامة: المعاق لوالديه، والمرأة المرحكة، والديوث) انظر سن السسائي كتاب الركاه، باب المبان بما أعطى، رقم الحديث (٢٥٦٢).

⁽٣) مش در له معالى: (واللمبن بكترون الدهب والفصة ثم لا ينقدوها في سبيل الله فبشرهم بعداب أليم. يوم بحمسى عسبه في نار جهم فتكوى بما جناههم وجنوبهم وظهورهم) الآية. سورة التوبة: الآية (٣٤ ٢٥٠ - وكسست لأية (١٨٠) من سورة آل عمران، والآية (٦) من سورة فصلت.

⁽٤) مثل دوله ﷺ: (ما من صاحب ذهب و لا فضة لا يؤدي زكاتها إلا إما كان يوم القيامة صُفحت ، صفائح من مر فأحمي عليها في مار جهم فيكوى بما جبه وجينه وظهره). رواه البخاري في كتاب انركاه، ،ب إثم مامع انركاة، رقم الحليث (١٤٠٢)، ورواه مسلم في كتاب الركاة، باب إثم من منع الركاة، رقم محديث (١٨٧).

كذب على النبي عمداً ضَرِّب للسلم ظلماً وسب الصَّحْبِ ورأمنُ المَكِنِ أي مكر الله تعلى بالاسترسال في المعاصي، و لاتكال على يعفو، ورأمنُ المَكِنِ أي مكر الله تعلى بالاسترسال في المعاصي، و لاتكال على يعفو، قال تعلى: ﴿ فَلَا يَأْمَنُ مَكُر آللَهِ إِلاَّ اللَّهُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَلْسِرُ وَنَ ﴾ (١٠

(ويأس رحمة) الله (الوحيم البّر) وسوء الظل به تعالى ، والفنوط من رحمته ، عال تعلى على الله والقنوط من رحمته ، عال تعلى : ﴿ إِنَّهُ لَا يَايَدْ عَسُ مِن رَوْحِ آللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾ ("، وفي الحديث: (أكبر الكبائر سوء الظن بالله عز وجل) (")، وقال تعالى : ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَحْمَةٍ رّبيّهِ إِلَّا ٱلظَّالُونَ ﴾ (ن)، وجعل الثلاثة متغايرة هو من يقنطُ مِن رَحْمَةٍ رّبيّهِ إِلَّا ٱلظَّالُونَ ﴾ (ن)، وجعل الثلاثة متغايرة هو من وقع جماعة منهم الجلال البلقيني (").

قال ابن حجر (١٠): وكأنهم لم ينظروا إلى ما بينها من التلازم ، ومن ثَمَّ قال أبــو زُرعة: وفي معنى الإياس القنوط ، والضاهر أنه أبلغ منه ، للترقي إليـــه في قولـــه تعالى: ﴿ وَإِن مَّسَّـهُ ٱلشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ ﴾ (٧)، انتهى .

⁽١) سورة الأعراف: الآية (٩٩).

⁽٢) سورة يوسف: الآبة (٨٧).

⁽٣) أخرجه عندي في كار لعمال، رقم الحديث (٥٨٤٩)، والدينمي في مسد العردوس (٣١٤/١)، وانظر: تنسير ابن كثير (١/٤/١)، عتج الباري (١/١/١٤)، كشف الخفا بمعطوني (٢٠١/١). وروى انظماني في المعجم الكبير (١/١/٩) عن بن مسعود مرفوعاً: (أكبر انكبائر الإشراك بالله، والإياس من روح الله، والمنوص مسل رحمة الله، والأمن من مكر الله). وقان الهيثمي: إسناده صحيح، انظر: محمع الرء قد (١٠٤/١)

⁽٤) سورة الحيجر: ﴿ لَا قَ (٥٦)،

⁽٥) نقبه عنه ابن حجر في الرواجر (١٥١/١)

⁽٦) انظر المصدر السايق

⁽٧) سوره فصنت الآية (٩٤)

و طاهر [أيضاً]^(۱) أن سوء الظن أبلغ منهما؛ لأنه يأس وقنوط وزيادة ؛ لتحويره على الله تعالى أشياء لا تليق بكرمه وحوده،انتهي^(۲).

و (كَذِبٌ) على الله تعالى أو (على النبيّ) الله بقيد زاده الناظم مقوله (عَمْداً) قال عَمْداً عَلَى اللهِ وُحُوهُهُم اللهِ عَلَى اللهِ وُحُوهُهُم اللهِ وُحُوهُهُم اللهِ وُحُوهُهُم اللهِ وَحُوهُهُم اللهِ وَاللهِ وَالل

وقال ﷺ : (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) ^(۴)، وهو حـــدبث متواتر.

قال ابن حجر: عَدُّ هدين كبيرتين هو ما صرحوا به وهو ظاهر، بل قال الشييخ أبو محمد (٥): إن الكذب على النبي و كفر، وقال بعض المتأخرين: وقد ذهبت طائفة من العلماء إلى أن الكذب على الله ورسوله كفر يخرج عن المعة، ولا ريب أن تعمد الكذب عليهما في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر محض، وإنما الكلام في الكذب عليهما فيما سوى ذلك (١).

⁽¹⁾ fee 6 D.

⁽٢) انظر: الزراجر (١/٠٥١).

⁽٣) سورة الزمر: الآية (٧٥).

⁽٤) رواه البخاري في كتاب العلم، ياب إثم من كذب على النبي ﷺ، وقم الحسديث (١١٠)، ورواه مسدهم في لمدمة، باب تغليظ الكدب على رسول الله ﷺ، رقم الحديث (٢).

ره) هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويمي الشافعي، الشيح أبو محمد، والله إمام الحرمين، إمام في التفسير والفقه والأدب. عايد ورع، صاحب حد ووقار. من مؤلفاته: الفروق، التنصرة. ثوفي سنة ٤٣٨هـــ.

عظر في فرجمته. الطيقات الكبرى (٢٠٨/٣)، طبقات الإسوي (٢٢٨/١)، العبر (١٩٠/٣).

⁽٢) مظر: الزواجر (١٦٢/١).

 ⁽٧) حرجه الطيراني في للعجم الكبير (١٣٦/٨)، وأخرجه للتدري في الترعيب والمرهيب (٢٠٧/٢)

حميً إلا نحقه)⁽¹⁾ رواهما الطيراني، وروى مسلم: (إن الله يعذب الدين يعــــدبود النّاس في الدنيا) ^(٣).

قال ابن حجر: عدُّ هذا من الكبائر هو ما جرى عليه الشيخان وغيرهما، وهــو طاهر هذا الوعيد الشديد الذي فيه ، لكنهما قيَّداه بالمسلم، واعترضــه جمــعٌ متأخرون بأن الوحه أنه لا فرق بينه وبين الذمي (٢٠).

(وسبُّ الصَّحْبِ) للخبر المتفق عليه: (لا تسبوا أصحابي) (١)، وفي روية لمسم: (لا تسبوا أحداً من أصحابي) (٥).

وفي الصحيح قال تعالى : (من عادى لي ولياً فقد آدنته بالحرب) (١٠)، والصحابة رضى الله تعالى عنهم من أولياته تعالى ، وسبهم مشعر بمعاداتهم.

قال ابن حجر (^(۷): ونقل بعضهم عن أكثر العلماء أن من سب أبا بكر وعمر رضي الله تعانى عنهما كان كافراً، وألهم استندوا في دلك لما روي أنه الله قال: (من سبك يا أبا بكر فقد كفر) (^(۸).

قال المحقق: أما سب واحد من غير الصحابة فصغيرة ، وحديث الصحيحين: (سباب المسلم فسوق) (1)، معناه تكرر السب(١٠٠).

⁽١) أعرجه لطبراني في المعمم الكبير (١٨٠/١٧)، وأعرجه للنذري في الترعيب والترهيب (٢٠٨/٣).

⁽٢) رواه مسدم في كتاب البر والصلة، باب الوعيد الشديد لمن عدب الناس بغير حق، رقم الحديث (٤٧٣٤).

⁽٣) الغفر: الزواجر (٢/٩٩١).

⁽٤) وتمامه: (دس أن أحدكم أنمق مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدُّ أحدهم ولا بصيفه). والحديث رواه البحاري في كتاب هصائل أصحاب البي ، باب قول النبي : (لو كنت متحداً حليلاً)، رقم الحديث (٣٦٧٣)، ورواه مسم في كتاب قصائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة في رقم الحديث (١٥٤٠).

⁽٥) رواه مسلم في الموضع السابق، وقم الحديث (٢٥٤١)

⁽٦) رواه البحاري في كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم الحديث (٦٥٠٣).

⁽٧) انظر الزواجر: (٢/١٨٦).

⁽٨) دكره ابن الحوزي في للوضوعات (٣٢٨/١).

 ⁽٩) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحيط عمله وهو لا يشعر. وقم الحسديث (٤٦)،
 ورو ه مسلم في كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ (سباب للسلم فسوق وفتاله كفر). رقم الحديث (٩٧)
 (١٠) انظر: شرح المحلي (٢٤٠/٢).

و (فطرٌ بشهرِ الصومِ) أي رمصان بجماع أو غيره من عير عدر ؛ من بحو مرص أو سفر ، لأن صومه من أركان الإسلام ، وفي لحديث بسند عريب -كما قالم سووي (من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة ولا مرص م يقصه صوم الدهر كنه ورد صامه) رواه الترمدي وغيره (١)، وذكره البحاري تعييقاً عير مجروم يه الهرادي.

(والظهسارِ) لقوله تعسالى فيسه : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلُونَ مُنْكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ۚ ﴾ (٣).

و(إدمائة) أي مواظبته (الصغير) من نوع أو أنواع (بالإصوار) عبيه، فإنه يصير كبيرة، لكن المرجح في الفروع أنه مقيد بأن لا تغلب طاعاتُه معاصيه، فقد نص في المختصر: إذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمروءة قُبئت

⁽١) روء لترمدي في كتاب الصوم؛ باب ماجاء في الإفطار متعمداً. رقم الحسديث (٦٥٥)، ورواه أيسو داود في كتاب الصهم، كتاب الصوم، باب التغيظ في من أفطر عمداً. رقم الحديث (٢٠٤٥)، ورواه ابن ماجه في كتاب الصهم، باب ما جاء في كفارة من أفطر يوماً من رمصان. رقم الحديث (١٦٦٢).

وقال الترمدي عن هذا الحديث: لا نعرفه ولا من هذا الوجه، وقال: سممت محمداً – يعني البيخاري – يقول. أبو المطّوس، اسمه يزيد بن المطوّل ولا أعرف له غير هذا الحديث.

وصعفه الألباني في ضعيف سن الترمدي (ص ٨٣). رقم الحديث (٧٢٦)

رقان الحافظ في الفشح (٢٠٢١); وصله أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن محريمة، والحديث فيه تسلات مس الاصطراب، و جهر محال أبي مصوّس، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة.

⁽٣) سوره محادلة لاية (٢)

ع) نظر آیاب اسینات (۳۰۲۳)، الرودجو (۸۰۱۲)، ولا یصنح کول الإیلاء کبیرة وقد آن سید څنق 🌉

شهادته، وإذا كان الأغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة رُدت شهادته(١).

واتفق الأصحاب على أن المراد الصغائر إذ الكبيرة بمحردها تُحرج عن العدالة، وإن كان الأغلب الطاعة (٢).

هدا ولم تنحصر الكبائر قيما ذكره، كما أشار إليه بالكاف في أولها^(٢٣)، وما ورد في بعض الأحاديث من ألها سبع أو تسع ، فمحمول على بيان المحتاج إليه مسهو وقت ذكره .

وقد قال ابن عباس: "هي إلى السبعين أقرب منها إلى السبع" رواه الطبراني، وروى أيضاً عن سعيد بن حبير، أن رحلاً قال لابن عباس: كم الكبائر سبع هي؟. قال: "هي إلى السبعمائة أقرب منها إلى سبع ، غير أنسه لا كسبيرة مسع الاستغفار ، ولا صغيرة مع الإصرار"(، والله أعلم.

⁽١) انظر: مختصر المزين مع الأم (١٩/٨).

⁽٢) انظر: الزواجر (٢/٨٥٣).

⁽٣) حين قال في أول ذكر الكنائر: (كالفئل والزنا....) الح، والكاف للتمثيل.

 ⁽٤) رواه انظيري في المعجم الأوسط. رهم الحديث (٥٧٠٥)، ورواه الطبري في نفسيره (١٥٦٥)، وانظر نفسير العرطي (١٥٩٩/٥)، تقسير ابن كثير (٤٨٧/١).

مسألة

في الفرق بين الرواية والشهادة وما يتبعه

قال القرافي: أقمت مدة أتطلب الفرق بينهما حتى ظفرت به في كلام المازري^(١)، ثم ذكر بنحو ما ذكره الناظم –كالأصل- بقوله:

شـــهادة خلافه الروايــهٔ الروايــهٔ الروايـهٔ الروايـهٔ الروايـهٔ الروايـهٔ الروايـهٔ الروايـهٔ الموايـهٔ المختــارِ علــــى المختـــارِ علـــــــهٔ اعتبَـــرْ (۳)

إخسبارٌ احتاجَ لسذي ولايسة أشهسدُ إلشا شسيبَ بالإخسسبارِ وصيغُ العقود انشا لا خسسبرْ

وانظر في لفرق بين الرواية والشهادة: الرسالة للإمام الشافعي (ص ٢٧٦)، تقسرة (١٠٠٧) ومب بعسدها، المستصفى (٢٢٣/٢)، أصول السرخسي (٢/٣٥٦)، الإحكام للآمدي (٨٥/١)، العروق للقرافي (٤/١)، غاية الوصول (٢ ٢٩١٨)، روضة الناظر (٢/٢١٤)، البحر الهيط (٤٢٦/٤)، الكفاية (٢/٣١)، تدريب الراوي (٢/٢١)، توضيح الأمكار (٨٩/٢).

(٢) ورد هذه الأبيات في همع الحوامع (ص ٢٨٣) حكدا

أخيسسار الفسسع بسسه حسيسم ولم ومسسا يحسيق لسيسوى مسين أخمسيوا قلست ومسسا لمخسيم علسي السسبوا

(٣) ورد البيت في خمع الحوامع (ص ٢٨٣) هكدا:

وصمسيغ العقمسود انشمسها لا عصمو وقد ذكر بعد هذا البيث بيتاً آخر وهو:

پهستج خساکم روایسهٔ یسوم علسی مسواه فشسهادهٔ تسری دعوی وما بسالعکس إقسرارُ هُسوا

وخالف النعمان فلسث فسد حظس

عي صحينا اعتفادُها انشابات

(إخبارٌ) عن شيء خاص ببعض الناس (احتاجَ لــ)ترافع فيه إلى (ذي ولايـــهُ) وهو الحُكَّام .

(شهادة) ولذلك استُظهر فيها العدد لما فيها من التهمة، والمراد باحتباحها إن الترافع إمكانه فيها، وحرج به الإخبار عن خواص النبي .

و(خلافهُ) أي وهو الإخبار عن شيء عام- غالباً- لا يحتاج للترافع لدي الولاية هو(الروايةُ)وزدت "غالباً" ليدخل فيها الإخبار بخواصه ﷺ.

قال المحقق: وما في المروي من أمر ولهي ونحوهما يرجع إلى الحبر بتأوير، فتأويس ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوْةَ ﴾ (٢)،﴿ وَلَا تَـقَـرَبُواْ ٱلرِّنَـيِّ ﴾ (٢) مثلاً الصلاة واحبة، والزنا حرام، وعلى هذا القياس^(٤).

وقول الشاهد (أشهدُ) بكذا (إنَّشاُ) بالقصر للوزن (شيبَ بالإخبارِ)بالمشهود به (لا محضَ ذا) الإنشا (و)لا محض (ذا) الإخبار(على المختارِ) (٥)؛ نظراً إلى للفظ لوجود مضمونه في الخارج، وإلى مُتعلَّقه.

ومقابل المحتار إنه إخبار محض، وهو ظاهر كلام أهل اللغة، فقد قال ابن فارس (٢): الشهادة حبر عن علم (٢)، وكذا قال الإمام: "أشهد" إحبسار عن

⁽١) انظر: لقروق (٤/١)، شرح الحملي (٢٤٥/٢).

 ⁽٢) سورة لبقرة الآية (٤٣).

⁽٣) سورة لإسراء: الآية (٣٣).

⁽٤) انظر: شرح المحلي (٢٤٦/٣).

ره) احتار ابن السبكي أن صيعة "أشهد" إنشاء نضمن الإخبار، ولسنت محص إنشاء ولا محص إخبار الصاحم الجوامع مع شرح الحلي (٢٤٦/٢).

⁽٢) هو أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسين، الإمام اللعوي للقسر، أشهر مصنفاته: حامع التأويس في شمسيم القرآن، سيرة النبي ﷺ، المحمل في اللغة، مقاييس اللعة، حلية الفقهاء. توفي سنة ٣٩٥هـ وقبل عبر دلك انظر في مرجمته: بعية الموعاء (٣٥/١)، طبقات للفسسرين (٩/١)، معجمه الأدباء (٨٠/٤)، مرتسب مدارك (٩/١).

⁽٧) انظر: مجمل اللغة لابن قارس (٢/١٤٥).

سشهادة، وهي الحُكُّم اللَّهني المسمى كلام النفس(١)، وقيل: إنه إنشاء محــض، وإليه ميل القرافي (٢)؛ لأنه [لايدخله] (٢) تكذيب شرعاً.

ومقرُ الأقوال في هذه المسألة لا يوجد مجموعاً . كما قاله الزركشي . وإنما هو مفرّق بكلام الأئمة بالتلويح(٤).

وأورد على ما تقرر من أن "أشهد" إنشاء؛ بأن الإخبار عن خاص هو الشهادة، والإخبار هو الحكاية عن أمر في الخارج، وليس الإنشاء كذلك، فكونه نشاء ينافي كونه إخباراً^(٥).

وأحيب: بأنه لا منافاة بينهما؛ لأن "أشهد" صيغة مؤدية [للمعني] (١٠ بمتعلقـــه، يحصن ذلك المعنى الذي هو الإعبار بمتعلقه وهو المشهود به، فإنه خير(^)، تأمل.

(وصيغُ العقود) كبعتُ، واشتريتُ، وزوجتُ، وتزوجت (إنشا) بالقصر أيضاً؛ هن صيغ انعقود لوجود مضمونها في الخارج بها، وكذا صيغ الفسوخ؛كفسيحتُ، وطلقيتُ، إنشاء أم رحيار ج وأعتقتُ .

⁽١) انظر: معاتيح العيب للإمام الوازي (١٧/١٧).

⁽۲) نظر: العروق ر۱/∨۱)

 ⁽٣) في السحتين: "ألانه يدخله تكذيب شرعاً"، والتصحيح من الفروق.

⁽٤) عمر عشيف المسمع (١٠٢٧/٢). وقال العصاد: "هذه للسألة لقطية لا يجدي الإطناب فيها كثير مع" عظر شرح نعصد (١٥/٢)، وكذلك ذكر الدكور عبد الكريم السلة أن الخلاف هما لفظي.

غر. احلاف اللفظي عند الأصولين (٢/٧ه).

⁽٥) مضر مقريرات الشريحييّ (٢٤٧/٢)

راڻ) في رأي علمي

⁽١) تدية الورعة (٤٦٧) من: ب.

⁽٨) متعر: معريرات الشريبتي (٢/٧٤٧).

وقوله من ريادته: (لا خيرٌ) أي بل منقول منه إلى الانشاء، وهذا فول الأكترين كما صرح به الشمس الأصبهاني وغيره (١) (خُلْفاً للسالم أبوحنيفة) الله (اعتبرُ) فقال إلها أخبار باقية على مدلولها اللغوي (١)، بأن يُقدَّر وجود مصموم في الحارح قبل التلفظ بها، يمعني أن الشرع يعتبر إيقاع المضمون من جهة لمتكم بطريق الاقتصاء تصحيحاً لهذا الكلام، فيحكم عليه شرعاً بأن هذا المضموب عصل منه لأنه مقتضى كلامه، وإن لم يقع منه إلا هذا اللفظ، هكذا قرره بعض المحققين (١).

وأوردَ عليه: أنا نقطع بأنه لا يقصد بهذه الصيغ الحكم بنسبة خارحبة، وأن لا يحتمل الصدق والكذب، وأنه لو كان خيراً لكان ماضياً فلم يقبل التعيق، وهذا يقبله، وأنا نفرق بين ما يُقصد به الخبر من ذلك، وما يُقصد به الإنشاء (أ). وقد نظر بعضهم نقل ذلك عن الإمام أبي حنيفة، فإنه لا يُعلم له نص فيه، وأن المعروف عند الحنفية أنها إنشاءات، فليراجع (٥).

ثم ييّن الخلاف في اشتراط العدد في الجرح والتعديل بقوله:

 ⁽۱) دهب أكثر العنماء إلى أن صبح العقود والنسوخ إنشاء، لأتما تُقلت شرعاً عن معاها اللقوي وهو الإحبارا،
 وصارت إنشاء انظر: بيان للمعتصر (٦٢٩/١)، الحصول (٢١٧/١)، العروق (٢٧/١)، الإيماح (٢٨٩١)،
 غاية الوصول (ص ٢٠١)، فواتح الرحموت (٢٠٢/١)، تيسير التحرير (٢٨/٢)، شسرح الكوكسب سمير (٣٠٢/٢).

⁽٢) القرن بأن صبع العفود إحبارات، بسيه ابن أمير الحاج إلى الجمهور، وابن عند الشكور إلى جمهسور الدكيسة والحبابية. وسيأتي تحرير الدعل عن الإمام أبي حتيمة. انظر التقرير والتحسيير (٢٠٣/٢)، فسوانح لرحمسوت (١٨٥/٢)، شرح الكوكب المنيو (٣٠٢/٢).

⁽٣) انظر: تقريرات الشريبيني (٢ /٤٨ ٢).

⁽٤) الصائر السابق.

⁽٥) قان الزركشي: ".. وأما للصنف " يعيى ابن السبكي " هسبه إلى أبي حبيفة، وهه نظر؛ لأنه لا يُعسر ف لأبي حسفة فيه نص، وعاية ما وقع في كلام للتأخرين نسبته للحنفية، وقد أنكر دلسك الفاصسي شمسس السدس لشروّجي، وكان من أثمة الحنفية العارفين بمذهبه، فقال.. وهذا لا أعرفه الأصحابا، بل المعروف عسف أما إنشاءات استعملت". انظر: مشنف المسامع (٢٨/٢)، جمع الجوامع ص (٧٢)

اختلاف في اشتراط انعدد في الجرح وانتصايل (الباقلاني) أبو بكر القاضي [قال]() (الجرحُ والتعديلُ)() في الراوي والشهد (قدُ، أثبتَ كلاً) منهما (قولَ) جارح أو مُعدِّلُ (واحد فقدُ)فلا بشترط فيهما العدد. العدد ()؛ لأن الجرح والتعديل بمنزلة الحكم، وهو لا يشترط فيه العدد.

(وقيل) يشت كل من الجرح والتعديل، لكن (في رواية فقطٌ) بخلاف الشهادة (١٠٠٠ رعاية لندسب فيهما؛ فإن الواحد يقبل في الرواية دونُ الشهادة.

(وقيل، لا) يثبتان بالواحد (فيهما) أي الرواية والشهادة، قال العراقي:حك، قاصي أبو بكر عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم(⁽⁾.

ر) لم تردق أ

 ⁽٢) قال بن استخار الجرح هو أن يُسبب إلى فائلٍ ما يُردُّ الأجله قوله من خير أو شهادة، من فعلل معصفة أو
 (٧) ما يكاب ذيب، أو ما يُخل بالعدالة.

و لنعدين صده. وهو أن يُتسب إلى فائل ما يقبل لأجله قوله، من فعل الخير والعفة وللروعة، والناس بقعسر الواحيات والرك الخرمات، ومحو دلك.

نظر شرح الكوك لملتير (٢/ ٤٤٠). وانظر في تعريف الجرح والتعديل: التعريفات للجرحساني (ص ٧٥). شرح مختصر الروصة (١٦٢/٢)، الكفاية (٢٩٧/١)، لمرشاد الفحول (ص ١٢٢)، دراسسات في الجسرح والتعديل لملدكتور محمد صياء الرحمن الأعظمي (ص ٤١، ١٤٣).

 ⁽٣) برى النافلاني شوت الجرح والتعديل بواحد في الرواية والشهادة، وصححه الياجي. انظر: التلخص (٣) برى النافلاني أحكام الفصول (٢٧٥/١)، البحر المحيط (٢٨٦/٤).

 ⁽٤) هـ هر قبل الأكثر، بل هو قول جمهور العلماء أنه لا يقبل قول الواحد في الرواية فقط دون الشهادة وسائي توثيق النقل عمهم قريباً.

٥٠) سفر. النعيث الحامع (٣٨/٢). وهو قول بعص الشافعية، وبعض المحدثين.

نظر. مستصفی (۲/۰۰٪)، شرح تنقیح القصول (ص ۳۵۰)، فواقح الرحموب (۲۸۱/۲)، نشیف انسامع (۱۰۲۰/۲)، روضة الناظر (۲۹۷/۱)، الكفایة (۲/۲۰٪)، تدریب الراوي (۲۲۲/۱).

(قلت) متعقباً على الأصل؛ حيث أشعر كلامه إلى تضعيف القول النسي؛ إذ حكاه بقيل وليس كذلك، بل [كان] (١) (القوي) [صاحب] (١) (ذا التفصيل) من أنه بشت في الجرح والتعديل بواحد في الرواية لا في الشهادة، وقسد حكم الأمدي، وابن الحاجب عن الأكثرين (١)، ورجحه الإمام، والآمدي وأتباعهما (١) واعتلف في اشتراط بيان سبب الجرح والتعديل على أقوال بينها نقوله:

هن يشتراط لأكر ميب بأبرح و لتعيين (و)قال (القاضي) أبو بكر الباقلاني (يكفي فيهما) أي في الجرح والتعـــدين (أن يُطلَقا) ملا يحتاج إلى ذكر سببهما في الرواية اكتفاء بعلم الحارح والمُعدِّل به (°). قيل (١): ينبغي أن [تكون] (٧) الواو في قوله: "وقال القاضي" بمعنى "ثم "؛ لأنه دخول منه في مسألة أخرى.

⁽¹⁾ Step (1).

⁽۲) ع ترد ((b.

 ⁽٣) نظر: الإحكام (٢/٥٨)، عتصر ابن الحاجب (٦٤/٦)، وكذلك حكاه الحدي، والباجي هي الأكثرين،
 انظر: عاية الوصول (٢/٥٩٥٧)، إحكام القصول (٢/٥٥١).

 ⁽٤) نظر: المحصول (٤٠٨/٤)، الإحكام (٢/٥٨)، وصححه الحطيب، وابن الصلاح، والنووي انظر: لكدينة
 (٢٠١/١)، مقلمة ابن الصلاح (ص ٢٠١)، التقريب مع التدريب (٣٦٣/١).

وهماك قول رابع في المسألة – هكس هذا القول- باشتراط العدد في الشهادة دون الرواية، لأن العدد السدي النبت به الرواية لا يزيد على نقس الرواية. واستظهر الفزائي هذا الفول في للستصمى (١/٥٠/٢).

⁽٥) ممن سبب هذا الهول للقاضي البافلاني، الغرائي، والرازي، والأمدي، والجويبي، وعيرهم، ورجَّح هذا العسول لأمدي، والقرافي، وغيرهم، وهو رواية عن الإمام أحمد، وفيد الجويبيّ نسبة هذا القول للبافلاني بكول المعدَّل أو الجارح بصيرً شدة الشأن، ويكونه يوثن يعلمه فيما يجرح به ويعدل به، فلا يستصعر عن جرحه أو تعديله وعن ابن قدامة هذا القول يقوله، لأن أسباب الجرح معلومة، فالظاهر أنه لا يجرحه إلا بما يعلمه

معر استصعى (٢٥٢/٢)، المحمول (٤١٠/٤)، الإحكام (٨٦/٢)، التلخيص (٢٦٦/٢)، شرح سنعج العصول ص (٢٦١/١)، تلريب الراوي (٢٦١٢١)

⁽٦) لعائل هو الزركشي في تشيف المسامع (٢٠٣٠/٢).

⁽٧) في السختين (بكون)، والثبت من التشيف، وهو الصواب.

ورده الولي العراقي بأنه ليس كما قال، بل الواو على بابحا، ولو كان دخــولاً في مسألة أخرى، وإنما يحسن الإتيان بــاثم" لو تفرعت هذه المسألة على الني قبمها، وليس كدلك، بل هما مسألتان مستقلتان ليست إحداهما مفرعة على الأخرى(١).

وقيلَ حتمٌ فيهـــما أن يَنْطِـــقا وعكسُــةُ للشـافعيِّ يَنْتَــسِبُ ومنْ عزى إليــه غــيرُهُ غَلِـــطُ فالمصطفى يكفيهِ إطلـالاق حَــوى لا يقتضي جَرْحاً بغيرِ قادح تمــادحِ

وقيلَ في التعديلِ قُلْ ذِكرُ السببُ قلتُ وذا الذي عنِ القاضيُ ضَبَطْ واختيرَ في الشاهدِ أما مَـــنُّ رَوَى إذا غـــلِمْنا أنْ رأيَ الجـــــــارحِ

(وقيل) لا يكفي إطلاقهما بل (حَتْمٌ فيهما) أي في الجرح والتعديل (أنْ يَنْطَقُ) بسببهما؛ لاحتمال أن يجرح بما ليس بحارح، وأن يسادر إلى التعسديل عمسلاً بالظاهر(١).

(وقيل في التعديل قُلْ) يجب (ذكرُ السببُ دون الجرح؛ لأن مطلق الحرح يبطل الثقة، ومطلق التعديل لا يُحصِّلها؛ لجواز الاعتماد فيه على الظاهر (٣).

(وعكسُه) وهو أنه يجب [دكر] (٢) سبب الجرح دون التعديل (لسب) لإمام (الشافعيُّ) ﴿ وَلَانِه يَحْصِل بِأَمْر

⁽١) انظر: الغيث الهامع (٢/٠٤٥).

 ⁽۲) رهر قول غاوردي، وابن حمدان من الحمايلة. انظر: الحاوي (۲۲۱/۲۰)، التحسيم (۱۹۱۷/٤) واعظر و العامد حكايه هذا العول المستصفى (۲۵۲/۲)، البحر محيط (۲۰۱٤)، المحر محيط (۲۹۱۶). المحر محيط (۲۹۱۶). عوامح الرحموت (۲۸۲/۲)، تدريب الراوي (۲۹۱/۱).

⁽٣) انقول باشتراط ذكر سب التعديل، لا سبب الجرح، بسبه إمام الحرمين، والعرائي إلى الفاضي لبافلاني، وقال الحرركشي: وما حكوه عن القاضي وهم. انظر: البرهان (١/٠٠١)، المتحسول (ص ٢٦٢)، المحسر المحسط (٢٩٤/٤).

^{, ()} fyc & ().

واحد فلا يشق ذكره، بخلاف التعديل فإن أسبابه كثيرة فيشق ذكرها، رد يحوح المعدّل إلى أن يقول: لـــم يفعل كذا ولاكذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكـــد، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه؛ وذلك شاق حداً .

ونُقل عن الحطيب أن هذا القول مذهب الأئمة من حفاظ الحديث، كالشيحين وعيرهما(").

(قلتُ) متعقباً على الأصل (وذا) القول المنقول عن الشافعي على هو (الذي عن القاضي) أبي بكر الباقلاني (ضُبِطُ أيضاً، إذْ هو الموجود في مختصر التقريسب له (أ)، ونقله الخطيب البغدادي في الكفاية بسنده إليه (أ)، ونقله على الصواب الغزالي في المستصفى (أ)، كذا في شرح العراقي على الأصل (٢).

⁽١) في (ب): قد التسب.

 ⁽٢) وهذا قول أكثر الفقهاء، ومتهم الشافعية والحنمية والحنابلة، وأكثر المحدثين، ومنهم البخاري ومسلم - كمب
 سيشير إليه الشارح- وصنحته الخطيب، وابن المبلاح.

انظر: البرهان (٢٠٠١)، المحصول (٢٠٤١)، المنصمى (٢٥٣/٣)، شرح تنقيح القصيول (ص ٣٦٥)، أصول السرخيني (٢٦٨)، التحسير أصول السرخيني (٢١٨)، تيسير التحرير (٦١/٣)، روضة المناظر (٢٩٨/١)، المسودة (ص ٢٦٩)، التحسير (١٩٨/١)، الكفاية (٢٣٨/١)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٠١).

⁽٣) انظر: الكفاية (١/٣٣٨).

⁽¹⁾ وتسبه إليه إمام الخرمين في اليرهان (١/ ٠٠ ٤).

 ⁽٥) انظر: الكماية (١/ ٣٨٨/)، ولكن النقل ليس عن القاصي الباقلاني، وإنما عن القاصي أبي التيب صاهر بن عبد
الله بن طاهر الطبري.

⁽٢) قال العرالي "وعال القاضي: لا يجب ذكر السبب فيهما جيعاً". انظر: المستصدى (٢٥٢/٢) عهو أيثب عسل التعاصي لدافلاني القول الأول أنه لا يجب ذكر سبب الجرح ولا التعديل، ولسن هذا أي العول الرابسع وهو أنه يجب ذكر سبب الجرح دون التعديل.

⁽V) نظر: العيث الحامع (٢/٣٩٥)

⁽٨) انظر ،لإحكام (٢/٨٨).

⁽٩) انظر: المحصول (٤١٠/٤). وفي (ب): كالإمام والآمدي.

⁽۱۰) نظر: جمع الجوامع (ص ۲۲).

ووحوب ذكر السبب في التعديل دون الجرح؛كإمام الحـــرمين^(١)، والعـــر_اي في المنحول^(١)، فقد (**غَلطُ**) في نقله عن القاضي.

هذا إيصاح كلام الناظم، وفي هذا التغليط نظر؛ لاحتمال أن للقاصي قسولين أو ثلاثة في هذه المسألة، وتَقَلَ كلِّ من هؤلاء ما هو أقرب وأرجح عنده، ومثل هذا كثير، ولعل لهذا لم يتعقب المحقق نقل الأصل عن القاضي ما ذُكر^(٣)، تديّر.

(واختير) أي اختار صاحب الأصل ما قاله الشافعي هيء (أما مسن روى) أي فقط نتعبق الحق في الشهادة بالمشهود له فيحتاط لها أكثر (أما مسن روى) أي الراوي للحديث (فالمصطفى) أي المختار له؛ ما نقله أولاً عن القاضي من أنه (يكفيه) أي الجارح كالمعدل له (إطلاق حوى) فلا يحتاج إلى ذكر سبب الجرح (إذا علمنا أن رأي الجارح) أي مذهبه (لا يقتضي جرحاً بغير قادح) بخلاف ما إذ نم نعسم ذلك، فلا يكفى الإطلاق نحو: فلان ضعيف، أو ليس بشيء (٥).

نعم ذكر أبن الصلاح وغيره أن هذا وإن لم يعتمد في إثبات الجرح، لكن نعتمده في النوقف عن قبول خبر من قبل فيه ذلك؛ لما أوقع عندنا ذلك من الريبة القوية، فإن بحثنا عن حاله وانزاحت عنه الريبة وحصلت الثقة به، قبننا حديثه، كجماعة في الصحيحين بهذه المثابة (٢).

⁽١) انظر: البرهان (١/ ٤٠٠).

⁽Y) انظر: المحول (ص ٢٦٢).

⁽٣) انظر: شرح المحلي (٢ / ٤٨/٢).

⁽٤) انظر : جمع الحوامع (ص ٧٢).

⁽٥) وهما لقول الحامس في المسألة، وهو التفصيل بين الشهادة والرواية، وأنه لا بد من ذكر سب الجرح في الشهادة فعط، وأما الرواية فكفي فيها الإطلاق للحرح والتعديل، إدا عُرف مذهب الحارح من أنه لا يجرح إلا بعادح، سسريلاً سائك مسئولة ذكر السب، وأما الشهادة فلا يكفي فيها مثل ذلك، لتعلى الحق فيها بالمشهود فيها واختار ابن السبكي هذا القول كما ذكر الشارح.

و نظر: جمع الجوامسع (ص ۷۲)، تشسشف للسمامع (۱۰۳۱/۲)، العبست الهمامع (۲/۹۲۹)، شمسرح انحلي (۲۰۰/۲).

⁽٦) مطر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٨).

أما مقالة الإمامين كفي فالمنافذ الألاف وأي الباقلان إذ لا

(أها مقالة الإهاهين) أي إمام الحرمير، والإمام الرازي () (كفى، إطلاق ذين) أي الجرح والتعديل بالسبة (للذي قد عَرفا) بأنف الإطلاق؛أي من العالم بسببهم ولا يكفي الإطلاق من غيره (ف)ليس مذهباً خارجاً عما سبق بن (ذاك رأي رأي) القاضي أبي بكر (الباقلاني) الذي بدأنا بذكره (٢) خلافاً لابن الحاجب فحعله قولاً أخر (٢)، وتبعه بعض المتأخرين (أ لأ لا) حرح ولا تعديل إلا من العالم بسببهما، ولا ربعتلاً بالجاهل ذين أي الجرح والتعديل (أصالا) ولا عبرة بقول عند كل أحد مطلقاً، لا عند القاضي ولا عند غيره ،

وفصّ الحافظ ابن حجر تفصيلاً آخر، وهو إن كان من جُرح مُحمَلاً، وقد وثّقه أحد من أثمة هذا الشأن، لم يُقبل اجرح فيه من أحد كاثناً من كان إلا مفسّسراً؛ لأنه قد ثبت له رتبة الثقة، فلا يزحزح عنها إلا بأمر حَدِيِّ، فإن أثمة هذا الشأل لا يوثّقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهسم أيقظ الناس، فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمرٍ صريح، وإن خلا^(ه) عن التعديل؛

 ⁽١) انظر: البرهان (١/٠٠٤)، المحصول (١٠/٤)، وهو أيضاً قول الغزالي، والصفي الهدي.
 انظر: المستصفى (٢٥٣/٢)، عاية لوصول (٢٨٩٨/٧).

⁽٢) وهو أنه لا يُتحتاج إلى ذكر صبب مخرج و لتعديل؛ بن يكفي فبهما الإطلاق، اكتفء بعدم الحرج و مُعشَّل.

⁽٣) حدث قال ابن الحاجب في مختصره بشرح لأصفهاني (١ ٥٠٥) "حتنفو في أنه هر يكفي في تعديل و لحرح إطلاق العدالة والفسق بدول ذكر سببهما أم لا؟ فقال العاصي يكفي الإطلاق فنهما، وقبل لا يكفسي في وحد منهما، وقال الشاهعي: يكفي في التعديل دول الجرح، وقبل: يكفي في الجرح دول التعديل، وقال إمام الخرمين. إن كان المعلّى و خارج عديل بأسباب الفسق والعدالة كفي الإطلاق فيهما، وإلى م يكونا عالمين به فلا يكفي".

⁽٤) انظر. البحر انحيط (٢٩٤٤).

⁽٥) ^أي «جروح

قُس الجرحُ فيه غير مفسَّر، إذا صدر من عارف الأنه إذا لم يُعدَّل فهـو في حبّـر لجهول، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله(١).

 وقدّم الجارح إن زادَ عدد كذا إذا تساويا وإن يُـــــرى

و (كلا إذا تساويا) أي الجارح والمعدَّل عدداً (أو أنْ يُرى،عددُ حزب الجارحينَ اللَارا) أي أقر من عدد المعدَّلين هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوبين (٣)، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء؛ لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدَّل، ولأنه مصدق للعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمسر باطن عفي عنه (٤).

 ⁽۲) وعمل حكى الإجماع البابعي، والماردي، وابن السبكي، وتسبه الماؤدي والرركشي إلى القاصي الباقلاي نظر: إحكام انفصول (٢٨٥/١)، إيصاح المحمسول (ص ٧٧٩)، جسم الجوامسم (ص ٧٢)، تشهيف المسامع (٢٤/٢)، ١).

لكن في هذا لإجماع نظر؟ لأن ابن الحاجب حكى قولاً أتمما يتمارصان، ولا يترجع أحدهما إلا بمرجع. انظر مختصر بن المناجب مسم شسرح العصسيد (٢٥/٢)، التلخسيص (٢٦٨/٢)، المحصب ل (٤١١٤)، مسودة (ص ٢٤٥)

⁽٣) وحكى لماملاي والمدحى الإجماع على تقديم الجرح على التعديل إذا تساوى عدد الجار حين وعدد المسلماً إلى، ومكن في هذا الإجماع نظر أبضاً؛ لأن ابن الحاجب حكى قولاً أقدا يتعارضان، ولا يبرحُح أحدهما إلا عرجح، وسبب الرركشي هذا القول لأبي نصر القشيري.

[،] عز استعيض (٢٩٨/٢)، إحكام الفصول (٢٨٥/١)، عتصر ابن الحاجب مع شرح العصد (١٥/٢)، المحر ، نحيط (٢٩٨/٤)، تشيع المسامع (٢٩٤/٢).

 ⁽٤) فظر الكفاية (١/٣٣٦)، ونسبه للحمهور - كذلك ابن الصلاح في المقدمة (ص ١١٠).

وقبل^(۱): إن كان عدد المعدَّل أكثر قُدَّم؛ لقوته بالكثرة، وغلَّطـــه الحطيــــــ؛ لأن المعدَّلين وإن كثروا لم يخبروا عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أحبرو ــــــذلك لكانت شهادة باطلة على نفى^(۱).

قلتُ إذا مُعدَّلُ نَفَــى ســببُ تعارضا وإنْ يَقُـــلُ قـــدْ أَقْلَعــا بذاك شيخا فِقْهِنا قـــدْ جَزَمــا هنا ابنُ شعبانِ لترجيحِ طَلَب، عيّنه الجارحُ نفياً مُسسقْنعا وحَسُنتُ توبتُــهُ فَقَــــــــــدُّما

و(هنا) يعني في صورتي التساوي وكثرة المعدَّلين، الشيخ [أبو إسحاق محمد بـــن القاسم]^(٣) (ا**بنُ شعبانِ**)^(٤)

[الشاذليمن المالكية، له مؤلفات في المذهب وترحيحات توفي سنة ٣٥٥هـ] (٥) (لترجيح طَلَبُ عني أنه قال فيهما بالتعارض، فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح (١).

⁽١) حكى لرركشي هذا القول عن أبي نصر القشيري. انظر: البحر الحيط (٢٩٨/٤).

 ⁽۲) انظر: الكعابة (۱/۲۳۱). وانظر في بيان قول الجمهور: المستصفى (۲/۳۵۲)، الوهان (۱/۴۱)، هصول (٤٠٠/١)، الإحكام للآمدي (۸۷/۲)، تيسير التحرير (۲/۵۰)، قواتح الرحموت (۲/٤٩/۱)، تدريب الرازي (۲/٤٩/۱)، توضيح الأفكار (۲/۵/۱).

めまげんの

⁽٤) هو: محمد بن القاسم بن شعبان، أبو إسحاق العماري المصري المالكي، المعروف بابن التُرْطي، شبت وبسه رئاسة المالكية عمر، وكان حافظاً لمشعب مالك، مشاركاً في أنواع من العلوم، ورعاً صاحاً، كثير احسدات واسع الرواية من مؤلفاته. الراهي في الفقه، مناف مالك، أحكام القرآن، النوادر. بوفي سنة ٢٥٥هـ انظر في ترجمته ضعرة النور الزكة (ص ٨٠)، طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٥٥)، سير أعسلام السيلاء (٧٨/١٦)، طبقات المفسرين (٢٢٤/٢).

⁽٥) لَمْ تَرَد فِي (أُ).

 ⁽١) حكى الهوال بطلب الترجيح على ابن شعبان، المازري، وابن السبكي، وابن الهمام، والزركشي
 انظر بصاح المحصول (ص ٤٧٩)، تشنيف المسامع (٢٤/٢-١)، جمع الحوامع (ص ٧٧). التقرير ، النحسبير
 (٣٤٣/٢)، تلويب الراوي (١/٥٦٥).

وقول بعضهم (١): اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والائمان،وعدّله عدد من خَرَحُه؛ فإن الجرح به أولى، انتهى، يقتضي نفي الخلاف، وكأنه لم يطلع على قول ابن شعبان، أو لم يعتبر خلافه .

(قلتُ) تبعاً للولي العراقي وغيره (٢)، يستثنى من تقديم الجـــرح علــــى التعــــديل صور تال: إحداهما: ما (إذا مُعلدُّلُّ نَفَى سببُّ) بالوقف، على لغة ربيعة (٢)، وجملة قوله (عيّنه الجارحُ) في محل نصب نعت له.

وقوله (نفياً مُقْنعا) مفعول مطلق لقوله: "تفَى"، وذلك كأن قال الجارح: قَتل هذا الرواي [فلاناً] (1) ظلماً يوم كذا، فقال المعدّل: رأيته حياً بعد ذلك اليسوم، أو كان القاتل في ذلك الوقت عندي؛ فإنحما (تعارضا) فلا يقدم أحدهم إلا بمرجع. (و) الثانية: (إنْ عين الجارح سبباً، و(يقلْ) أي المعدل عرفتُ ذلك السبب الذي ذكره الجارح ولكنه (قدْ أقلَعا) أي تاب المجروح به عنه (وحَسَنَتْ توبتُهُ) وحالته (فقدها) حينتذ المعدّل على الجارح؛ لأن معه زيادة علم، صرّح (بداك) أي تقديم المعدل عي الجارح في هذه الحالة، جماعة منهم ابن الصباغ (٥) وبه (شَيْخا فِقْهِنا) أي الإمام الرافعي، والإمام النووي (قد جَزها) في المحرر (١)، والمنهاج (٧).

⁽١) هر التعليب البعدادي في الكفاية (١/٣٣٣)

⁽٢) انظر: العيث الحامع (٢/٢٤٥)، تشنيف السامع (٢٤/٦، ١).

⁽٣) قال أبو حيان. "وعراها – أي لغة الوقف – ابن مالك إلى ربيعة، وهو – والله أعلم – ربيعة لهرس ابن نوار ابن معد س عدمان، وفي البطون التي تفرعت عر ربيعة عالم شعراء ولا يُحصون، ولا يوجد في نسخم الوقف بغير إبدال النتوين ألعاً، إلا إن كان على سبيل الندور. وعند الجمهور أن هذا بما جاء في الشهر ولا جساء في نكلام"، أي أنه يستخدم في ضرورة الشعر، وليس لغة من لقات العرب.

عظر في المسألة. ارتشاف المسرك من لسان العرب لأبي حيان الأقدلسي (٢٩٩/٢)، شرح الكافية الشاهيه لابن مامك (١٩٨٠/٤)، شرح الشاقية قلرصي (٢٧٢/٢)، جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص ٢٩٢).

⁽١) ني (أ): غلاماً.

⁽ع) النظر: تلويب الواوي (١/٣٦٦)، الغيث الماسع (٢/٢)ه).

 ⁽٢) كتاب "خرر" في فقه الشافعية، للإمام أبي الفاسم عبد الكريم الرافعي، المتوفى سنة (٦٢٢هـ)، والمحتصر، السووي، وسمَّاه "المنهاج". انظر: كشف الظنون (٢/٢/٢)

 ⁽٧) سطر: المهاج للنووي مع قماية المحتاج (٢٦٧/٨)، كتاب القصاء.

وقوله: " وحسنت توبته"، يحتمل أن يكون تأكيداً، والأوجه أنه تأسسيس؛ إذْ لا يسرم من التوبة قبول الراوية كالشهادة، وحيتئذ فيفيد أنه مضت^(١) مدة لاستبراء بعد التوبة.

فما أوهمه طاهر كلامه من أنه يكفي قوله: "حسنت "، غير مراد، بل لابد من دكر مضي تلك المدة إن لم يُعلم تأريخ سبب الجرح، و إلا لم يُحتج لسدلث؛ إد لابد من مضبها.

وأما تقييد ابن دقيق العيد تقديم الجرح على التعديل بأن يُبنى على أمر بحزوم به لا بطريق اجتهادي^(۲)، كما اصطلح عليه أهل الحديث في الاعتماد والجرح عسى اعتبار حديث الراوي بحديث غيره، والنظر إلى كثرة الموافقة، فرده الولي العراقي بأنه لم يعتمد أهل الحديث في ذلك على معرفة العدالة والجرح، وإنما اعتمسدوا عليه في معرفة الضبط والتغفل، والله أعلم^(۲).

ثم إن التعديل قد يكون بالتصريح،وقد يكون بالتضمن، كما بيّنه بقوله:

١/) هَايَة الْوَرَقَة (٤٧١) س:ب.

⁽٢) نظر، الأفراح في بنان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ص ٥٩).

⁽٣) مظر: الغيث الحامع (٢/١٤٥).

[أنواع من التعديل الضمني]

وحصل التعديل حُكْمُ مَنْ شَرَطْ عــدالة الشاهد بالذي ضبَطْ عَمْلُ عالَم كذا علــ الأصــح أوْ مَنْ رَوى له يَخُصُّ مَنْ صَلَحْ عَمْلُ عالم كذا علــ الأصــح أوْ مَنْ رَوى له يَخُصُّ مَنْ صَلَح (وحصل التعديل) للراوي (حُكْمُ مَنْ شَرَطْ، عــدالة الشـاهد) في قبـول مكم احاكم الشهادة وقوله (بالذي ضبّطْ) أي بالذي شهد متعلق بحكم، فيتضمن تعديله (۱) مهدة العامد إذ لو لم يكن عنده عدلاً لما حكم بشهادته، وهذا من خواص الشهادة لكــن إذا قبلت شهادته قُبلت شهادته قُبلت شهادته وايته.

قال النجاري^(۱): وهو مقيد بما إذا كان الحاكم لا يرى الحكم بعلمه أو لم يكن عالمًا بالواقعة، فإن احتمل أنه حكم بعلمه لم يكن تعديلًا، كما صرح به العبدري^(۱) وغيره⁽¹⁾.

⁽١) بن قال القاصي الباقلاني و لعزالي: إنه أقوى من التعدين باللفظ، وجعله لراري أعلا مراتب التعديل، وكذ. بن السبكي، وحكى الأمدي، وابن الحاجب، والصفي الهندي الاتفاق على أن حكم الحاكم - بنشترط للعدائية في الشاهد - بشهادة الشاهد، أنه يتضمن تعديله.

نظر: التنخيص (٢/٣٧٣)، المستصفى (٢٥٦/٢)، الإلهاج (٣٢٣/٢)، الإحكام (٨٨/٢)، مختصر بنن الحدب (٢/٢٦)، تحاية الوصول (٧/٠٠٠).

⁽۲) انظر حاشية انعطار (٤/٤ ١٩).

واستعاري هو عني بن أحمد بن تقي الدين السجاري، نسبة إلى بني السجار من الخررج، وند يمكة وسكن مصر وتوفي بما. من مؤلفاته: بفح الأكمام، شرح على منظومة له في علم الكلام، تقرير على الرمني في الفقه، وــــه ديوان شعر. توفي سنة ١٢٢١هـــ.

الظر في ترجمته: تاريخ الجبري (٤/٥٧)، الأعلام (٤/،٢٦).

⁽٣) يعرف بده لسنة كثير من لأعلام، والمراد بالعبدري هـ، شارح المستصفى، كـد قـل عــه الرركشــــي هــــــــ القول في تشنيف لمسامع (١٠٣٥/٢) حيث قان: (.. وهو ما اقتصر عبيه لعبدري في شرح المستصفى). وذكر الرركشي في البحر هيط (٨/١) أنه من الكتب التي أفاد منها.

وهو: محمد بن محمد بن محمد، أبو عبد الله العبدري، المعروف بابل الحاج العاسي المالكي، ولد بعاس، وتفقه بما، ثم قدم مصر وحج، وكان يوصف بالورع والبدل. من مؤساته: "المستول" شرح المستصدفي في أصدول المعمد، "المدحل" وكشف هيه على بدع مسشره بين الماس، ومنها "الأوهار الطبية النشر" لوفي سنة ٧٣١هـ الفضر في ترجمه الدر الكاممة (٢٣٧/٤)، شجره لور المركبة رض ٢١٨)، هذبه العا فين (٢ ١٤٩)

⁽٤) ظر، سحر خيط (٤ ٢٨٧)، نشيف مسامع (٢/٥٥/١)

عمل نعابي او فياه برواية راو

و (عملَ عالم) شَرَطَ عدالة في الراوي مرواية شحص وفتياه (كَذَلكُ) لث حصر مه التعديل للراوي صمناً (على الأصح) الدي عبيه أكثر الأصوليين (١٠)؛ و إلا لما عَمل بروايته،لكن المصحَّح في كتب علم الحديث -كما قاله لسيوطي -حلافه من أنه ليس تعديلاً لبراوي، ولا تصحيحاً للمروي (١٤٠ وبـــ حــرم لـــووي في التقريب، كابن الصلاح (٣) لاحتمال أن يكون ذلك منه احتياصاً أو لدين آحر وأفق ذلك الخبر.

واعتُرض: بما إذا لم يكن في الباب غَيْرُهُ، وتعرض للاحتجاج في فتياه، أو استشهد به عند العمل عقتضاهُ.

وأحيب: بأنه لا ينزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هـــذا الحـــديث، أن لا يكون ثُمَّ دليل آخر من قياس أو إجماع، ولا ينزم المفتى أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته بل ولا يعضها، ولعل له دليلاً آخر، واستأنس بالحديث الوارد في البساب، وربما كان يرى العمل بالضعيف وتقديمه عنى القياس كما تقدم(٤).

وقير: إن كان في مسالك الاحتياط لم يكن تعديلاً، وإلا فتعدير، وعنيه إمـــام الحرمين^(٥).

روبية من طوف امه لا يوري إلا ببعدل هن هي تعدين?

⁽١) وهذه الرئية أدون مما قبنها، من لتعديل بصريح القوب، وانتعديل بالحكم بشهادته، وقد مقل لأمدي لاتفساق على أن عمل العالم أو فتياه برواية شخص يتصمل تعديله؛ لكن الخلاف فيها محكى في البرهان، والمحسول، و غمصون، وغیرها.

انظر: الإحكام (٨٨/٢)، البرهان (٤٠٢/١)، المنحول (ص ٢٦٤)، المصول (٤١٢/٤)، فواتح الرحمــوت (٢٧٩/٢)؛ روضة الناظر (٤٠١/٢)، المستصفى (٣/٥٥٢)، غاية الوصول (ص ٤٠٤)؛ مختصر بن الحاجب مع شرح انعضد (۲۲/۲)، تحایة لسون (۲۰۱/۲)، تدریب الراوي (۲۰۱/۲)، البحسر خسیط (۲۸۸/٤)، للسودة (ص ۲۶۵).

⁽٢) قالو : وكاملك مخاطئه معجديث لبست قدحاً منه في صحته ولا في راويه، لاحتمال أن يكون الفقيسة تساول الحديث، أو قام عنده دلين آخر أقوى من لحديث. الظر: شرح الكوكب المبير (٢ ٣٣٣).

⁽۳) وحكاه إمام الحرمين، والباحي، وابن لسبكي. النظر: التقريب للنوري (٢٧٠/١). مقدمـــة ابـــ لصــــلاح (ص ٢١١)، ليرهــــان (٢٠١)، إحكـــم العصول (١/٣٧٩)، الإيماج (٢/٣٢٣)

⁽٤) انظر؛ حاشية العطار (١٩٤،٢).

⁽٥) انظرا البرهال (٢٠٢١)، واحتاره العرالي حيث فان. " ولمنف أنه إن أمكن حمل عمله على الاحبياط فلا، وإن لم يمكن؛ فهو كالتعدين، لأنه يحصُّ الثقة"، وهو أيضاً قول إنَّكيا الطبري. انظر استحول (ص ٢٦٤)، البحر عيط (٤ ٢٨٨)

(أو) كذا (مَنْ رَوى له) أي للحديث (يَخْصُ مَنْ صَلَحٌ) بأن صرّح به، أو غرف مس حالب بالاستقراء؛ كشعبة (ا)، ومالسك، ويحيى القطسان، فيحصل بروايته تعديل للمروي عنه ضمناً في الأصح، بخلاف من لم يحص ذلك (الله). وقيل: تعديل له مطلقاً (الله)؛ إذْ لو عَلم فيه جرحاً لذكره.

وقيل: لا مطلقاً؛ لجواز أن يترك عادته، وعليه أئمة المحدثين (¹⁾، ومقتصى التعلير؛ أمه لو صدر منه ما يدل على أنه لم يترك عادته كان تعديلاً اتفاقاً، واستوجهه في الآيات (⁰⁾.

انظر في ترجمته: تاريخ بغداد (٩/٥٥٥)، تحديب الأسماء واللعات (١/٥٤٥)، سير أعلام لنسبلاء (٢٠٢/٧)، حلية الأولياء (٤٤/٧).

⁽۲) وهو النصوص عن الإمام أحمد، واختاره الجويني، والعرالي، والأمدي، وابن الحاجب، وابن التشيري، والكمال ابن الهمام، وابن عبدالشكور، والباجي، وابن قدامة، وابن السبكي . وقال السخاوي، "دهب إليه جمع مسن العدثين، وإليه ميل الشيخين، وابن خزيمة في صحيحه، والحاكم في مستدركه".

انظسر؛ روضة النساظر (٢٠٠/٦)، شسرح الكوكسب المتيسسر (٢/٤٣٤)، البرهسان (٤٠١/١)، المستصفى (٢٥٤/٢)، الإحكام (٨٩/٢)، مختصر ابن الحاجب (٦٦/٢)، البحر الهيط (٤٠٠/٤)، التقريسو والتحييسر (٣٣٧/٢)، قواتح الرحموت (٢/٠٠٤)، جمع الجوامع (ص ٧٢).

 ⁽٣) وهو مدهب الحنيمة وبعض الشاهعية، وعراه ابن الصلاح إلى بمش أهل الحديث، وهو رواية عن الإمام أحسب
ر اعتاره انقاضي أبو يعلى، وأبو الحطاب من الحبابلة. انظر: قوائع الرجموت (٢/ ١٠٠٤). انظر: امر جع السابقة
مع: كشف الأسرار (٣٨٦/٣)، العدة (٩٣٤/٣)، التمهيد (١٢٩/٣).

⁽٤) أي أن رواية العدل عن شخص لا تكون تعديلاً له مطلقاً، سواء عُرف من عاديه أنه لا يروي (٢ عن العدل، أي أو غرف أنه بروي عن العدل وعيره، أو غ يُعرف عنه شيء من دلك، وهو قول أكثر الشافعية، ورواية عن لإمم أحمد، وهو قول اين حزم الظاهري، والحقطيب المبعددي، وابن الصلاح، والبووي، وسبه ابن العندلاح للأكثر العلماء من أهل الحديث وعيرهم. انظر: شرح اللمع (٢١/٦٤)، لهاية السول (٧٠٠/٢)، محتصر ابن محاجب (٢٦/٢)، المسودة (ص ٢٤٦)، روضة الناظر (٢/٠٠٤)، شرح الكوكب للميز (٢٦/٢)، الإحكام المهم حرم (١٦/٢)، المكفاية (٢٩٠/٤)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١١١)، تدريب الراوي (١٩٥٢)، الحرام عبيط (٢١٥/٤)، فحم لمحت (٢٩١٦).

⁽٥) مطر: الايات البينات (٣٦٣/٣).

و يجري هذا الحلاف روايتُه للعدلِ في كتاب الترم فيه أن لا يرويَ فيه إلا للعدل؛ كالصحيحين، والمستحرجات " عليهما، وصحيح ابن خريمة، وابسن حساب، والمستدرك، دل على دلك قول الأصل ("): ورواية من لا يسروي إلا للعسد"، حيث عبّر 'باللام" دون "عن (")"

تَم لَبه على أمور قد يتوهم أنم تقتضي حرح الراوي وليس كذلك فقار:

لما روا والحكم بالدي شهد وكالنبيذ قلت مسالك هُـنا^(٥) وأن يُسترُّسَ اسمَ شـيخِ اعْتَمَدُ

وليسَ جَرْحاً كَرْكُنِ النَّ كَسِتنِدُ وان يُعَسِدُ في شهادةِ الزنسِا في مُسْتَحِلِ مُثْعِةٍ حُسِدٌ وَرُدُ بانْ يُسَمِّى شَيْخَةً عَا خَفِسيُ⁽¹⁾

 ⁽١) موضوع المستخرج - كما قال أمراقي - أن يأتي المعتقف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسابيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب؛ فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه.

قال شيخ الإسلام بن حجر: وشرطه أن يصل إلى شيخ أبعد حتى يعقد سماً يوصعه إلى لأقرب، إلا نعدر من عنو، أو ريادة همة. إلى أن قال ابن حجر: وربحا أسقط المستخرج أحاديث م يجد له ها سنداً يرتصه، وربحا ذكرها من طريق صاحب لكتاب، وهال المستخرج مستخرج أبي عوانه على صحيح مسم، ومستخرج الإسماعيلي على صحيح البحاري، ومستخرج أبي نعيم على الصحيحين.

الظر: التبصرة والتدكرة للعراقي (٧/١) تدريب الراوي (١١٧/١). فتح لمُغيث (٤٤/١)، الباعث الحثيبيث لأحمد شاكر (ص ٢٧).

⁽٢) تحاية الورقة (٧١٪) من: أ.

⁽٣) قال بن السبكي "وروايه من لا يروي إلا بعدل" وم يقل "عن العدل"، علاماً منه بأن خلاف ساق لا يتحصر في لرواية عن العمل، بن بجري خلاف أيضاً في روايته له في كتاب الثارة فيه أن لا يسروي فيسه إلا للعدل، كالصحيحين، وللمشتخرجات عليهما، وضحيح ابن خريمة، الطلسر: جمسع جو مسع مسع شسرح وتحدي (٢٥٠٢)

⁽٤) في همع الهوامع (ص ٢٨٧)' بأن يسسي شيحه باسم حمي

⁽٥) في همع اهو مع اص ٢٨٧) رأى

أمور يتوهم مها جرح الراوي وبيست كدنك (وليسَ جَرْحاً) مشحص (تَوْكُتا إِنْ نستند، لما روا) من الحديث؛ بأن لا نعمن مه (و) لا تركنا (الحكم بس) المشهود (الذي شَهِدُ) به؛ لاحتمال أن يكون ذلسك لعارض لا لجرح هيه (١).

قال في لتدريب: وقد روى مالك الله حديث الحيار (٢٠) و لم يعمل به بعمل أهل المدينة بخلافه، و لم يكن ذلك قدحاً في نافع (٣) راويه (٤).

ونقل الولي العراقي عن القاضي أبي بكر: أنه إن تحقق تركه له مع ارتفاع الموانع كان حرحاً، وإن لم يثبت قصده إلى مخالفته لم يكن حرحاً(°).

⁽١) أي أن ترك العمل بحديث رواه، وترك الحكم بشهادة أدَّاها، ليس دليلاً على حرحه، لأنه قد يُتوقف في رواية العدل وشهادته، لأسباب أخر غير الجرح.

انظر في المسألة الإحكام للأمدي (٨٩/٢)، مختصر ابن الحاجب (٢٩/٢)، المحصول (٤١٢/٤)، لبحر الهيط (٢٨٩/٤)، روصة الناظر (٢/١٠٤)، فواتح الرحموت (١٤٨/٢)، غاية الموصول (ص ٤٠١)، مقدمة ابسى لصلاح (ص ١١١)، لكفاية (٢٥١١)، تيسير التحرير (٢٥٤/٣).

⁽۲) يشير إلى حديث ابن عمر رصني الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: (إدا تيابع الرجلان، فكل و حسد منسهما بالحيار من م يتفرق وكان جميعا، أو يُخير أحدهم الآخر، فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع، وإن تعرق بعد أن تبايعا وم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيم) رواه مالك في الموطأ في كتسب لبيوع، باب بيع الحيار، رقم الحديث (۲۹) (۲۷۱/۲)، وراوه البنعاري في كتاب البيع، باب إذا حير أحدهما صاحبه، رقم الحديث (۲۱۱۲)، ورؤاه مسلم في كتاب البيوع، باب ثبوت عيار خلسس، رقسم الحديث صاحبه، رقم الحديث (۲۱۱۲).

⁽٣) هو نافع بن العقيه؛ أبو عبد الله، مولى انصحابي الجنين عبد الله بن عمر، أصابه ابن عمر في بعض مغازيه؛ روى عن مولاه وأبي هويرة وأبي سعيد وعائشة وجمع من الصحابة والتابعين، وروى عنه جمع من الأثمة. قان ابسن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقان البخاري: أصح الأسابيد، مانك عن نافع عن بن عمر. وقال ابن عمسر: بقد من الله تعالى عبيا بنافع، توفي رحمه الله سنة ١١٧هـــ. وقبل غير ذلك.

نظر في ترجته: الكمال (٢٩٨/٢٩)، قاليب التهليب (٢١٨/١٠)، الكاشف (٢١٥/٢).

⁽٤) انظر تدريب لرازي (٢٠/١).

⁽٥) انظر: العيث الهامع (٤١٢).

وقال زمام الحرمين "قال القاضي إن تحقق تركه العس بالخبر مع ارتفاع الدواقع والموابع، وتقرر عبدا، تركه موجب حبر عبي أنه بو كان ثابتًا بغرم العمل به، فيكون دلك جرحاً بارلاً مستربه العول، وإلى كان مصمول لخبر نما يسوع و كه، و م يسين فصده إلى محالفة العبر، فلا يكون دلك جرحاً حيثان و ظيره م الو عمل نمستوافق موجب خبر، وجوزت أن يكون عمله ممقتصي عبر خبر، فلا يكون دلك تعديلاً" عديلاً" نظر. التنخيص (۲ ۲۷۲)، الإنجاح (۳۲۳٫۲)

(و)ليس من الجرح أيضاً (أن يُعكد) الراوي (في شهادة الزنا) بأن أقيم عبه حد القذف بشهادته على شخص بالزنا؛ لكون النصاب لم يكمل، لأن الحد لمقص العدد لا لمعنى في الشاهد(١).

وقوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَــُهِكَ هُمُ ٱللَّفَاسِقُونَ ﴾(٢)، فيما إذا كان الرمي على ســـــــــل العيمة لا الشهادة.

(و) لا أن يحد في مختلف فيه (كس)شرب (النبيذ) إذا كان قدراً لا يسكر، فقد قال الشافعي الله في الحنفي يشرب النبيذ: أحدّه، وأقبل شهادته (٢٠).

قال الولي «عراقي: وقد تقدم هذا في قوله: "ويقبل مسن أقسدم علسي مفسق مظنون(١)".

ودخلُ تحت "الكاف" جميع المسائل الاجتهادية المختلف فيها، قال المحقق: كنكاح المتعة؛ لجواز أن يعتقد إباحة ذلك (قلتُ لكن قال الإمام (مالكُ) ، (هنا) كما نقله عنه الولي العراقي (في مُستَحِلُ نكاح (مُتْعةٍ حُدَّ) للمعصية (وَرُدُ) شهادته لفسقه (1).

⁽١) دهب الجمهور إلى أنه ليس من الجرح الحد في الشهادة بالرنا، إدا ثم يكمل النصاب، لأن الحد لأحن لقسم العدد، لا معنى في الشاهد. قال الآمدي: لأنه ثم يأت بصوبح القدف، ودهب أكثر الجمعية إلى قبول روايسة الحدود في القدف مطلقاً، سواء كان محدوداً بشهادة أو بغوها.

انظر في المسألة: الإحكام للأمدي (٨٩/٢)، مختصر ابن الحاجب (٦٦/٢)، المسودة (ص ٢٣٣). روصة اساظر (٢٠٥/٢)، عواتح الرحموت (١٤٤/٢)، غايسة الوصسول (ص ٢٠١)، التقريسر والتحبيسسر (٢٢٦/٢)، تدريب الراوي (١/٥٩٥).

⁽٤) سورة أنور: الآية (٤).

⁽٣) انظر: الأم للشاقعي (٨/١٠/٥).

⁽٤) انظر: العيث الهامع (٢/٥٤٥)، جمع الجوامع (ص ٧٠) في شروط الراوي. وقال الرركشي في تشيف المسامع (٢/٣٩/١): اعلم أن هذه المسألة مكرره مع قوله فيما سبق "ويفس . أقدم على مقسئتي مظنون".

⁽٥) انظر شرح المحلي (٢/١٥١).

⁽٢) منفر العيث الهامع (٢/٥٤٥). وفيه: قال مالك في المستحيل لمكاح المنعة: أحده للمعصيه، وأود السهاد، مستقه وفان القرائي: وهو أوجه من قول الشافعي في لمسلامته من المنافعن، ولأن عدا منع التقليد فيه، فسر في عشرية من لم يقلّه، فكون عاصياً فيقسق. وقال الزركشي: متعمباً له-: وليس كما قال، فإن مأحسد الحد ورد الشهادة مختلف، قالحد للزجر، قلم يراع فيه مدهب للخالف، والرد الارتكاب الكبيرة عند فاعله وهذا مأول في شربه فعلر بتأوليه. انظر: شرح تنقيح القصول (ص ٣٦٣)، تشيف المسامع (٢٨٤٢)

ومن نُمَّ حمل بعصهم قول امحقق المذكور على أنه مفروض في العصر الأول، قال: ويلا فالإجماعُ الآن منعقدٌ على التحريم('').

(و) ليس حرحاً أيصاً (أنْ يُدَلِّسَ اسمَ شيخ اعْتَمَدْ) يعني روى عنه وهو المسمى في الاصطلاح تدليس الشيوح (بأنْ يُسمَّي) الراوي (شَيْخَهُ) أو يكيه أو ينسبه أو يصعه (بما خَفِيْ) من نحو اسمه (الله عادق في نمس الأمر، وقد فعله غير واحد من الأئمة؛ كأبي بكر ابن مجاهد المقري (الله قوله: "حدثنا عبد الله ابن أبي عبيد

⁽١) هو قول انشهاب البولسي: كما مقله عنه العبادي في الآيات لبينات (٣٦٣/٣). وانظـــر: حاشــــية البنــــاني (٢٥١/٢).

 ⁽٢) التدليس في المعقة كتمان العبيب في مبيع أو تحوه، ويقان: دائسة: حادعه، كأنه من الدَّلُس، وهو الظلمة؛ لأنه
رذ غطى عليه الأمر أظلمه عليه.

وللتدبيس قسمان رئيسان هما: تدليس الشيوح، وتدليس الإسباد.

فتدليس الشيوخ هو — كما ذكر الشارح -: أن يروي لراوي عن شيخ حديثً سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو يسبيه أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يُعرف، وسيذكر الشارح بعص الأمشة عليه.

وتدليس الإساد: هو أن يروي الراوي عبن قد سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه، وهذا القسم مكروه بعداً، دمّة أكثر العلماء، وكان شعبة بن المحجاج من أشدهم ذماً له، فقال فيه أقسوالاً منسها: "المتدبس أخو الكدب"، ومنها: "لأن أرني أحب إلي من أن أدبس"، ومنها: التدليس في الحديث أشد من الرقا. وأم تدبيس الشيوح فكراهنه أحف من تدبيس الإسناد؛ لأن المدلس لم يُسقط أحداً، وإنما الكراهسة بسبب تضييع الروي عنه، وتوعير طريق معرفته على السامع، وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرص الحمل عبه. وهناك قسم ثالث من التدبيس: وهو تدبيس التسوية، وهو رواية الراوي عن شيخه، فم إسقاط راز ضعيف بين تقتين لتي أحدهما الأخر، وهذا القسم أشد كراهة من تدليس الشيوح، حتى قال العراقي: إنه قادح فيمن تعبد فعله.

انظر: نسان العرب (۲۱۹/۱۱)، المصباح المبير (۲۰٥/۱)، مقدمة ابن الصلاح (ص ۷۲)، اسكت على ابسن الصلاح (م ۲۱۵)، اسكت على ابسن الصلاح (۲ ۲۱۵)، أنفية العراقي (۲۰٤۸/۱) مع شرح السنان، ي، جامع التحصيل في أحكام المر سسس للحافظ العلالي (ص ۱۱۱)، ترهة النظر (ص ۲۰۱)، الكفاية (۳۱۷/۲).

⁽٣) هو أبو بكر أحمى س موسى بن العباس بن بحاهد البعدادي، الإمام المقرئ محدث النحوي، شنح مقرئين، فرأ عبيه لحلق كثير، قال أبو عمرو الداني: فاق ابن محاهد سائر الطائرة مع النماع عدمة، وبر علا فهمه، وصلىدق هجنه، وطهور بسكه أنف "كتاب السبعة". وتوفي سنة ٣٢٤هـ...

الظرافي بوجمته سير أعلام اسلاء (٢٧٢.١٥)، باريح بعداد (١٤٤٠٥)، المحوم لر هره (٢٥٨٣)، شدوات

الله، فإد مراده أبو بكر ابن أبي داود السجستاني (۱) "، بن مسع بعصهم سمهم التدليس عبى هدا، روى البيهقي (۱) عسن محمد بسن رافسع (۱، قلست لأبي عامر (۱، كاد الثوري يدلس؟ قال: لا. قنت: أليس إدا دحل كو روَّ بعدم أن أهلها لا يكتبون حديث رجل، قال: حدثني رجل، وإذا عُرف الرحن دلاسم كناه، وإذا عُرف بالكنية سمّاه ؟ قال: هذا تزيينٌ ليس بتدليس (۱).

وقالَ نجلُ السمعني لأ إنْ يَفَي ولا بإعطًا شخصِ اسمَ آخَسرِا ما البيهقيُ من كنسيةٍ ولقببِ بقسولهِ الحسافظُ أبو عبد اللهِ

بحيث لسو يُسسألُ دامَ ساتِرا مُشْبَهاً به كاعطى السذهبيُ عَنى به الحاكمَ ما قددٌ حَسلاه

⁽٢) هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي الشافعي، الإمام الحافظ لمتقن، انقطع بقريته مقبلاً على الجمع والتأليف، وبورك به في علمه، وصنّف التصانيف النافعة خاصة في نصرة مدهب الإسام الشافعي، حسن قال الجوين: ما من شافعي إلا وبنشافعي في عبقه منّة إلا البيهقي، فإن له على الشافعي منّة، لتصانيفه في نصرة مذهبه. من مؤنفاته: السنن الكبرى، دلائل النبوة، شعب الإيمان، الأسماء والصفات. توفي سنة ١٥٨هـ... منظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء (١٣/١٨)، وفيات الأعيان (١٥/١)، الطبقات الكبرى (١/٤).

⁽٣) هو محمد بن رافع بن أبي ريد، واسمه سابور انقشيري، مولاهم، أبو عبد الله النيسابوري امراهد. روى عنسه الجماعة سوى ابن ماجه، وقال عنه البخاري: حدثنا محمد بن رافع، وكان من خيار عباد الله. تسولي سنسة د ٢٤هـــ.

٠٠ظر: قديب التهديب (١٣٦/٩)، الكمال (١٩٢/٢٥)، الكاشف (١٧٠/٢).

⁽٤) هو عبد منت بن عمرو الفيسي العقدي، أبو عامر بصري، قال مدهيي كان من مشابح لإسلام، وتقلب النقعة. وقال النسائي؛ ثقة مأمون. حلاث عبه الإمام أحمد وابن راهويه وخلق كثير، توفي سبة ١٤ ٢ مس. عشر في ترجمه الدير أعلام مسلاء (٤٧١،٩)، طبقات لفراء (١٩ ٢٩)، الحراج والتعديل (٥ ٣٥٩)، شدرات الدهب (٢٤ ٢)

⁽٥) انظر تسريب الراوي (٢٦٥/١)

(وقال)أبو المطفر منصور (نجل) أي ابن (السمعني) بحذف الألف بين العير مل الدلس والنود وسكود ياء النسبة للوزن (لا إن يفي) ذلك المدلس (بحيث لو يُسُلُلُ) حرم المدند، البناء للمفعول (دامَ ساتراً) و لم يبينه إفإن صنيعَهُ حينئذ حرحٌ لطهور الكيدب فيه (١٠).

وأجيب تمنع ذلك؛ لاحتمال أن يكون إخفاؤه لغرض من الأغراض (٢).

قال في لتدريب: وحزم ابن الصّباغ في العدة بأن من فعل دلك، لكون شيحه غير نُقة عند الناس،فعيّره ليُقبل خبرُه؛ يجب أن لا يقبل خبره، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة، لحواز أن يعرف غيره من حرحه ما لا يعرفه هو^(۱).

وقال الآمدي: إنْ فعله لضعفه فحرّح، أو لضعف نَسبه، أو لاختلافهم في قبـــول روايته، فلا^(٤).

(ولا) أي وليس حرحاً أيضاً أن يدلس (بإعطا شخص) من شيخه أو شيخ شيخه (السم) شخص (آخوا) مشهور (مُشبَّهاً به) حيث لم يلتبس، كما صنع صاحب الأصل (أن في بعض كتبه (كم) الطبقات (أن فإنه (أعظى) فيه بعض مشايخه بقوله: أخبرنا أبوعبد الله الحافظ؛ يعني به شمس الدين محمد بن أحمد بن قيماز (الذهبي)

⁽١) أي استثنى بن السبعاني ما إذا كان بحيث لو التل عنه لم يبيّنه و لم يسته باسمه المشهور، لأمه تزوير وإهام ما لا حقيقة عا، ودلك يؤثر في صدقه، الظر: قواطع الأدلة (٣٠٨/٢)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للحافظ بن حجر (١٣٢/٢).

⁽٢) انظر. شرح اعلمي مع حاشية البنابي (٢/١٥١).

⁽٣) انظر. تدريب الراري (١/١٥٥).

⁽٤) اعر الإحكام (٢/ ٩٠/٣)، وقد ذكر هذا التعصيل الرازي، والحمدي، وابن الصلاح، والنووي. انظر الخصـــول (٤٦٧/٤)، عاية الوصول (٢٩٩٨/٧)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٦)، التقريب (٢٦٤/١)

⁽٥) نظر. جمع الجوامع (ص ٧٢).

⁽۱) انظر المطبقات الكيرى (۱۰۰/۹).

احسلي (ما) الإمام أبو مكر أحمد بن الحسين (البيهقيُّ) الحافظ (من كنية ولقب، عنى به) شبخه (الحاكمُ) البيسانوري (المحمد السندر (ما قلْ حَسَّلاه) أي وصفه البيهقي (بقوله) أحبرنا أو حدثنا (الحافظ أبوعبد الله) بسكور عد، أو بحذف همزة أبو للوزن .

وكما صبح الزركشي بقوله: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ؛ يريد به مُغَلَّطَاي (٢)، وكذا السيوطي في قوله: أخبرنا أبوالفضل الحافظ؛ يعني به الحافظ تقي الدين ابن فهد (٣)، تشبيها بالحافظ ابن حجر حيث يقول: أخبرنا أبو الفضل [الحافظ] (٤)؛ يريد به العراقي، فكل ذلك ليس جرحاً لظهور المقصود (٥).

⁽۱) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدویه، أبو عبد الله الحاكم البیسابوري، ابن لَبَیْع، إمام أهن الحسدیث فی عصره، كان واسع المعرفة، درس الفقه ثم طلب الحدیث فغلب عبیه، وألف فیه سؤلمسات كشيرة، مسه، المستدرث على المصحيحين، معرفة الحدیث، وكان رسول الحكّام دل معوث بني بویه. توفي سنة ١٠٤هــــــ في بیسابور.

انظر في ترجمته: الطبقات الكبرى (٤/٥٥٥)، وهيات الأعيان (٤٠٨١٣)، شدرات لدهب (١٧٧/٣)، البداية والنهاية (٣٥٥/١١).

⁽٢) هو مُغلطًاي بن قليج بن عبد الله الحقي، علاء الدين، الإمام الحافظ، ولي تدريس الحديث بالظاهرية, قال الولي العراقي: كان عارفاً بالأنساب معرفة جيدة وأما غيرها مل متعلقات الأحاديث فله بما عبرة متوسطة، وتصابيمه أكثر مل مائة منها: شرح المبحاري، شرح ابل ماجه، ولم يكمل، وشرح أبي داود، ولم يكمل، الرهر البسم في سيرة أبي القاسم. توفي سنة ٧٦٧هــــ.

عظر في ترجمته: الدرر الكامنة (١٢٢/٥)، شدرات الذهب (١٩٧/٦)؛ البدر الطالع (٣١٢/٢)، طبقات الحفاظ (ص ٦٤٥).

⁽٣) هو محمد بن محمد بن محمد بن عجمد بن عبد الله، ينتسب إلى عبد الله بن جعمر بن محمد بن الحديمية رضي الله عبد، تقي الدين الله عبد، عن شيوح لإمام السيوطي ومد سنة ١٨٧٨هــــ بو في مسة ١٨٧١هـــ. طر في ترجمته: السجم في المعجم فماسيوطي (ص ٢١٤)، بدائع الرهو (٢ ٤٤٤)

⁽٤) ۾ برد في (أُن

⁽٥) انظر الفوائد السبة لمبرماوي، لوحة (٩٩١)، وهنا قايه الورفة (٤٧٤) من أ

قار لكور بي (١): أن هذا في الحقيقة استعارة؛ كقولك: رأيت اليــوم حاتمــ، وأردت به حوداً، نفرط شهرة حاتم بالحود.

(ولا) التدليس (بإيهام اللّقي سكور الله للورد، كقول من عاصر مالكاً مثلاً ولم يلقه: قال مالك، أو عن مالك (و) بإيهام (الرّحْله) بكسر الراء، أي الارتحال لأقصار البنداد، كقول بعضهم: حدث فلان مسن وراء السهر، موهساً لهسر حيحون (٢)، وهو المعاصل بين عراق العجم وبلاد الترك، ومراده لهسر عيسسى بغداد (٢)، أو الجيزة بمصر (٤) فلا يقتضي ذلك حرّحاً لأنه من قبيل المعاريض (٩) لا كذب فيه (١).

⁽١) هو أحمد بن إسماعيل بن عثمان التبريري الكوراي، ثم القاهري ثم الروحي. المشاقعي ثم الحنفي، شهاب الدين، العقيه الأصولي ... العشيد الأصولي ... المستر شخلت المقرئ. أشهر مصنعاته: الدرر التوامع في شرح جمع الجوامع في أصول الفقسه، شرح لكافية في النحو، غاية الأماني في تفسير لسبع المثان، الكوثر الجاري عنى رياض البحاري توفي سسسة شرح لكافية في النحو، غاية الأماني في تفسير لسبع المثان، الكوثر الجاري عنى رياض البحاري توفي سسسة ١٩٨٩هـ... عظر في ترجمته. الصوء للامع (١/١٤١)، هدية العارفين (١/١٥٥)، المطبقات السنية (١/١٥٠)، الشقائق المعدنية (ص ٥١).

⁽۲) كار جَيْجون: هو نمر عظيم يسمى في هذه العصر (غر أمو داريا)، ويقع في شار شرق بحراسات، وعليه مديسة اسمها (جيحان)، ويخرج من جبل يقال نه: (ربوساو ن)، ويمر بعدة بلدان حتى يصب في بحيرة بحواررم، وهو يقصل اليوم بين أفعانستان والبلاد الوقعة في شماله. انظر: معجم البلسدان (۱۹۹/۱)، مراصد الاطلاع يقصل (۳۹٥/۱).

⁽٣) هر عيسى: هو هر صعير يخرج من الفرات، ويصب في دجلة قرب يغداد، وهو يُنسب إن عيسى بن على بن عبد لله بن عباس الدشمية الأنه هو الذي أجراه بالقرب من قصره، ثم أنشقت عديه قرى وقناطر كثيرة، ويقال: إنه أجري قديمًا وكان اسمه (محر الرفين) ولكن عيسى أعبد منه جزياً إلى قصره، فسمي باسمه. انظر: معجمهم البندن (٣٢١/٥)، مراصد الاطلاع (٢٢/٣).

⁽٤) الجيرة: أبيدة غربي المسطاط تقع على لين مصر، اختطّها عمرو بن انعاص في رمن عمر بن الخطاب رضي الله علمهما، وفيها الأهرام المشهورة، وها كورة كبيرة واسعة من أفصل كور مصر، ولعنه يريد بالتدليس هما (محر الجيرة)، عجدف المضاف اكتماء بما قبله. نظر: معجم ليند ل (١/١٠)، مراصد الاطلاع (٣٩٧/١)، وهيات الأعيان (٣٩٣/٢).

ره معاريص من الكلام هي ما عُوَّص به وم يُصرَّحُ، مأخوذة من التعريض وهو خلاف التصويح. قال تعساني: ﴿ وَلَا حُسَاحَ عَسِيْكُمْ فَمَا عَرَّصَتُم بِنِي مِنْ خَطْبِةِ أَسِّينَاءٍ ﴾. وتطلق عبي التورية بالشيء عن الشيء. «نظر، بسان العرب (١٨٣،٧)، لفاموس التبط (٢٩٣/٢)

⁽١) ويسمى هذه النديس بديس البلاد

انظر الإحكام الأمدي (٩٠،٢)، مختصر ابن حاجب بشرح العصاد (٦٦٦) الانسراح لابس دقيق العبد (ص٢٠)

أمًّا مُدلِّسُ المستونِ الجُوحِ لـــــةُ وهو الذي لشيخِ شيخهِ اسْتَنَدْ

تديس اعلى رنگُذرّج) (أما مُدلَّسُ المتونُ) بأن يزيد في الحديث من كلامه أو كلام غيره بلا تميير وهو المسمى عند المحدثين بالمُسْرَج (٢)، فـ (اجُرَحُ لَهُ) لإيقاعه غيره في الكذب على رسول الله الله الله وهو حرام.

قال جمع منهم ابن السمعاني: من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين (٢٠).

لكن قال في التدريب: وعندي أن ما أُدرج لتفسير غريب لا يمنع، ولذلك فعسه الزهري وغير واحد من الأثمة (1).

وعُمم مما قررتُه أن الإدراج غير زيادةِ الثقةِ التي تقدم الكلام عليها.

⁽١) في همع الحوامع (ص ٢٨٨): قلت والأول مقلس السنف.

⁽٢) الإدراج في اللغة: جعل شيء في طي شيء آخو.

والمسرج عبد امحدثين قسمان: مدرج الإستاد، ومدوج المئن، وهو للراد بقول الشارح (مدلس لمتون)، وهو المُضر والذي يمنع القبول.

أما مدرج الإستاد: فهو ما غُيِّر سياق إسناده.

وأما مدرج المتن: فهو ما أدحل في متنه ما ليس منه بلا فصل.

ومن دمن التدليس عمداً عد الرقكب محرماً بإجماع أهل الفقه والحديث، كما فال السيوطي، أما عبر التعمال د داأمر فيه أعنف، وكذا زيادة لفظة في الحديث لتصدير غريب من غير تجييرها.

النظر سنان العرب (٢٦٩/٢)، القامومي المحيط (٣٩٤/١)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٦٥)، فينح العسب (٢٨١/١)، مرهة النظر (ص ١١٤)، الباعث الحثيث (ص ٧٣)، تدريب الراوي (٣١٤/١)، توصيح لأفكار (٣٩/٢)، شرح الكوكب للنير (٤٤١/٢).

⁽٣) عظر عواطع الأدلة (٢/٣٢٣).

⁽٤) مظر: تدريب الراوي (٢/٢٢/١).

ول لحافظ بن حجر: وبدركُ الإدراج بورود رواية مفصلة للقدرِ المدرح مما أدرج فيه، أو بالتنصيص على دلك من لراوي، أو من بعض الأئمة المصعير، أو باستحالة كون السي على يقول ذبك(١).

(قلتُ) ريادة على لأصل (ولمْ يَلاَكُنْ) اس السبكي فيه (مُسلِّلُسَ السَّنَدُ) أي الإخبار عن طريق لمين، وأصده (٢) ما ارتفع وعلاً من سمح لجبل؛ لأن المسبد يرفعه إلى قائله، وهما متقاربان، بن ربحا يستعملو هما لشيء واحد كما هنا (٣).

(وهو) أي مدلس السند: الراوي (الذي لشيخ شيخه استَنَدُ) وأسقط اسم شيخه الذي سمع الحديث منه (ب) لفظ (مُوهِمٍ) أي مُوقِع في الوهم؛ أي ذهن(٤) السامع منه (سماعاً) لا بلفظ صريح كسمعتُ؛ فإنه كذب، وقد (أَهْكُنَا) سماع

⁽١) مظر: ترهة النظر (ص ٢١٦).

⁽٢) أي أصل لسد في للغد.

⁽٣) استند: هو الإحبار عن طريق سعى، وهو مأخود إن من السئد، وهو ما ارتمع وعلا من سنفح الجين، إن المسئد المسئد يرفعه إلى قائمه، أو أنه مأخود من قوهم: قلان سند، أي معتمد، قسمى الأحبار عن طريق المن سنسه لاعتماد الحداظ في صحة الحديث وضعفه عديه.

والإسباد: هو رفع لحديث بي قالمه. قال الطبيق. وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صبيحة الحسيبيث وضعته عليهما. وقال بن جماعة: الحسالون يستعملون السمد والإلساد لشيء واحد.

رىكىتىد – يىنتىج النون – لە يىطلاقات:

أحدها: المعديث.

الله في: الكتاب الذي لحُمع فيه ما أسنده الصحابة، أي رووه، فهو اسم مفعول.

الثالث: أن يطلق ويراد به الإسناد، فيكون مصدراً. كمسلد الدرودس، أي أسانيد حديثه.

وأما متن فهو ألفاظ حديث التي تفوم بما لمعالي، كما قال الطبيني وعال بن حماعه هو ما يسهي إليه عايــــه النسد من الكلام

نظر، تسريب الراوي (٢٢١١)، الخلاصة لنطبسني (ص ٣٣)، استهل السروي (ص ٢٧) السندل العسرب (٢٢٠١٣)، الفاموس المحيط (١ ٥٨٤)، معجم مة ينس اللغة (ص ٤٩٣)

٤) ٿِي (أ) دي

الراوي من شيخ الشيخ؛ بأن لقيه، قال جماعة: أو عاصره وإنَّ لم يلقه، بحلاف ما إذا لم يمكن ذلك فلا يسمى تدليساً.

انفوقی بین المدلّس وسوسل اخمی لكن الدي حققه الحافظ ابن حجر تقييد ذلك بقسم اللقاء، وجعل قسم المعاصرة إرسالاً خفياً، حيث قال: والفرق بينهما (١)؛ أن التدليس يختص بمن روى عمس عُرف لقاؤه إياه، فأما إنْ عاصره ولم يُعرف أنه لقيه فهو المرسل الخمي (١)، ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لُقيًّ؛ لزمه دخول المرسل الخفيي في تعريفه، والصواب التفرقة بينهما، ثم استدل عليه بإطباق العلماء على أن روية المخضرمين (١) عنه الله من قبيل الإرسال لا من التدليس،مع ألهم عاصروه؟ ولمن قال باشتراط اللقاء في التدليس الإمام الشافعي، وأبو بكر البزر (١)، قال: وممن قال باشتراط اللقاء في التدليس الإمام الشافعي، وأبو بكر البزر (١٠)،

 ⁽١) أي بين المدنس والنرسل الخلفي، وقد وصف الحافظ ابن حجر العرق بينهما بأنه دقيق، وحصن تحريسره بمب
سيلاكوه هنا. انظر: برهة النظر (ص ٤٠٤).

 ⁽٢) المرسل الخفي: هو أن يروي عمل لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه، بلعظ يحتمل السماع وعيره من: (قسال).
 وهو من أنواع الحديث الصعيف، يسبب الانقطاع.

والعرق بين المرسل الخفي والمرسل الظاهر، أن المرسل الخفي لا يشترط له موضع في السبد، بخلاف المرسس الظاهر، والذي هو قول التابعي: قال رسول الله في الإن هذا هو موضعه. انظر: تدويب الراوي (٢٦٣/٢)، تيسير مصطبح الحديث للطحان (ص ٥٥).

⁽٣) المحمرمون: هم الذين أدركوا رمن الجاهلية، وزمن النبي ، وأسلموا، ولا صحبة عم، و لم يروا السببي ، والم من سوئره من سوئره من سوئره من الصحابة وإن عاصر، لعدم الرؤية.

وقد جمع ليزهار الحلبي من المنعضومين ثلاثة وخمسين ومائة في رسالته (تذكره الطالب للُعَلَّم بمن بقب إلىـــه مخصرم) وقال. إلهم أكثر من ذلك. انظر حول المخضرم تعريفاً واشتفاقاً مقلمه ابن الصلاح (ص ٣٠٥). تشريب الرانوي (٢/٥٠٧)، معرفة علوم الحديث (ص ٤٤).

 ⁽٤) هو أحمد بن عمر بن عبد الخالق البصري، أبو بكر البرار، الحافظ للعروف، صاحب المسيد الكسبير فسان
 الدرقطي. ثقة يخطئ ويتكل على حفظه. وقال في للعني: صدوق. نوفي سنة ٢٩٢هـ...

المطر في قرجمته: تذكرة الحماظ (١٥٣/٢)، شامرات الذهب (٢٠٩/٢)، طرح التتريب (٢٠/١).

⁽٥) منظر الكفاية (١/١٧١).

ويُعرف عدمُ الملاقاة بإخباره عن نفسه بذلك،أو بجزم إمامٍ مُطَّلِع . ولا بكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة راوٍ بينهما؛ لاحتمال أن يكور مر مريد المرد ولا يُحكم في هذه الصورة بحكم كلي؛ لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع (٢)، انتهى.

نحو لنا حَسدَّتُ أو أخْبَـــرَنا على الأصحِّ قيلَ مردودٌ هنا^(^)

وليسَ جَرْحاً وكذا إنْ عَتْعَنـــا

(نحو) ووله (لنا حَدَّثُ) أي حدثنا فلان، فاللام زائدة لتقوية العامل المتاحر (أو أخبرنا) أو قال [أو شبهها] (على واختلف في حكم هذا المسلس عسى أقسوا الصحيح منها (و)هو الذي عليه الأكثرون منهم الشافعي، أنه إن بسيّر سماعه (ليسَ جَرْحاً) فيقبل روايته؛ لأن التدليس ليس كذياً، وإنما هو ضرب من الإيهام، وقد صرّح وهو عدل بسماعه، بخلاف ما إذا لم يبن ذلك فإنه مرسل لا يُقبل (") فال الدظم: (وكذا) ليس جرحاً (إن لم يبين سماعه بان (عَنْقنا) أي أتسى الله المناه والمناه والأصح) وعيه باعر" في روايته أو "أن"، أو أسقط الرواية كقوله فلان (على الأصح) وعيه جهور من يقبل المرسل (")، حكاه عنهم الخطيب (").

 ⁽١) ريسمى عند المحدثين: (المريد في منصل الأسائيد)، وهو أن يأتي الحديث من وجه آخر فيه ريادة شخص بسير
 هـ الراوي المدلَّس وبين من روى عنه. وهذا فيه خلاف العلماء. انظر: تدريب الراوي (٦٦١/٢)، تيسسير
 مصطلح الحديث (ص ٨٦).

⁽٢ ٠٠٠ نزهة النظر (ص ١٠٤).

⁽٣) في همع الهوامع (ص ٢٨٨): على الأصح بل تُردُ هَاهُمًا.

رغ) في (أ) وشهها.

⁽٥) العول غمول رواية للنالس إن صرح بالسماع، وعدم قبوغًا إنه لم يصرح، قال عنه العلائي إنه عول حمهور أثمه الحديث والعقه والأصول، وصححه ابن الصلاح وابن حجر وعيرهم. انظر: جامع التحصيل في أحكم مراسس لنعلائي (ص١١١)، مقلعة ابن اصلاح (ص٧٣)، تسرهة النظر (ص٤٠١)، الرسالة (ص٣٧٩)

⁽٦) مسأتي الكلام قريباً عن حكم الحديث المرسل.

⁽٧) أنظر: الكفاية (٢/٢٧٣).

وقيل: - وعبيه طائفة من المحدثين والفقهاء - إن مدس السند مردود مطبقً، بل بقل جمع منهم النووي الاتفاق عليه ()، بكن جمنه بعضهم () عبى اتفاق منس لا يحتج بالمرسن.

عبى أن ابن عبد البرحكى عن أئمة الحدث أهم قالوا: يُقب تدليس ابن عبيبة؛ لأنه إدا [أُوَقِهِمَا (٢) أحدال على ابس جدريح (١٠) ومعمر (٢٠) ونظرائهما (٢٠) ورجحه ابن حبان (٢٠) قال: وهذا شيء ليس في لدنيا إلا لسفيان ابن عبينة، فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة مثل ثقته (٨).

و (قيلَ) إنه (مردودٌ هنا) أي فيما إذا عنعن، مقبول إذا صرَّح بنحو: حدثني، أو أخبرين .

⁽١) اتظر: المجموع شرح المهذب (١/٦٢).

⁽٢) انظر: تدريب الراوي (٢٦٢/١).

⁽٣) في (أ): وقف.

⁽٤) هو: عبد المدك بن عبد العزيز بى حريج لرومي القرشي، الأموي بالولاء، المكي، أبو الوليد فقيه لحرم، مسن تابعي لتابعين، روى عن كبر التابعين كعط، ونافع والرهري، وعبه السعيانات وركيع وعبد السرارق قساب أحمد: أول من صنف الكتب ابن جريج، وابن أبي عروبة. وقال عطاء: سيد أهل الحجاز بى جريج. وقال ابى حباد: جمع وصلف وحفظ وذاكر، وكان يدنس. توفي سنة ١٥٠هـــ الطسر في ترجمته: تساريخ بعسداد (١/١، ٤٠)، اجرح والتعديل (٢٥٦/٥)، قليب الأسماء والمعات (٢٩٨/٢)، وهيات الأعيان (٢٥٨/٢).

⁽٥) هو: معمر بن راشد الأزدي اخراي البصري، أبو عروة، نريل البمن، روى عن يأعمش والرهري وخبق. قال البمن بي حبان: كان فقيها متقباً حافظاً ورعاً. وهو أول من برتحل إلى البمن في طلب الحديث، فلقي بن همام بسل منه، وله كتاب "الحامع" ، وهو أقدم من للوطأ. له أوهام احتملت له في سعة ما أتقل. توفي سنة ١٥٢هـ. انظر في ترجمته: ميزان الاعتدال (١٩٠/٤)، شدرات الذهب (١٩٥/١)، تدكرة الحفاظ (١٩٠/١)، طبقات الحفاظ (ص ٨٢).

⁽٦) انظر: الشمهيد (٣١/١).

نظر في ترحمنه الطبقات الكبرى (١٤١/٢)، طبقات الإنسوي (١٨/١)، شدر ت سعب (١٦/٣).

 ⁽A) انظر الإحسان في نفريب صحيح ابن حبان (۱ ۱۹۱) وقال ابن حجر في النكب (۱۲۲) أوبدلك صرح
 أبو المنتج الأردي، وأشار ربيه الفقيه أبو بكر الصيرفي في شرح الرسالة"

وبما قررتُه عُلم أن هذا القول هو قول الأكثرين السابق، قال في التقريب: وهـــدا الحكم حار فيمن دلس مرة، وما كان في الصحيحين [وشبههما](١) عن المدلسين بـــــ"عن" فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى(٢).

قال شارحه: وإنما اختار صاحب الصحيح طريق العنعنة،على طريق التصريح؛ لكوها على شرطه دون تلك، وفصل بعضهم تفصيلاً آخر فقال: إل كان الحامل على التدليس تغطية الضعيف فحرح؛ لأن ذلك حرام وغش، وإلا فلا^(١٦)، انتهى والله أعلم.

⁽۱) في رأي وسيهما

⁽٢) منظر: التقريب (١/٢١٤).

⁽٢) انظر: تدريب الراري (١/٢٦٤).

مسألة

في تعريف الصحابي^(١) وما يتبعُه

مَنْ بالنبيِّ مؤمنـــاً قـــد اجتمــعْ هو الصحابيُّ الذيْ قـــد ارْتَهَــعْ ولو سسوى رَاوٍ ولـــو لمْ يُطِـــلِ أَيْ الْعلي التابعيْ معْ ذيْ العلي

تعريف الصحابي

وقد اختلف في ذلك على أقوال بينها بقوله (مَنْ بالنبيّ) الله حال كونه (مؤمناً) به (قد اجتمع اجتمع اجتمع اجتمع الحياة، ذكراً كان أو أنثى (هو الصحابيّ) أي المسخص الذي يُسمى صحابياً (١٠) أي صاحب النبي الله فخرج من اجتمع به كافراً فليس بصاحب له لعداوته له، ومن أدرك عصره وأسدم و لم يجتمسع بسه كافراً فليس بصاحب له لعداوته له، ومن أدرك عصره وأسدم و لم يجتمسع بسه كافراً فليس أدرك عصره وأسدم و الم يجتمسع بسه كافراً فليس بصاحب الله لعداوته له، ومن أدرك عصره وأسدم و الم يجتمسع بسه

⁽١) الصحابي في النعة: جاء في المصباح المتير: صحبته أصحبه صحبة، فأن صاحب، والجميع صحب، وأصلحاب، وأصلحاب، وصحابة، والأصل في هذه الإطلاق لمن حصل له رؤية وبحالسة، واستصحبه: إذا دعاه إلى الصلحبة ولارمله انظر: المصباح المير (٣٣٣/١)، القاموس الهيط (٩١/١).

⁽٢) في همع اعوامع (ص ٢٨٧): دا.

⁽٣) تحدية أورقة (٤٧٥) من: أ.

⁽³⁾ نظر: الأقوال في تعريف الصحابي: المعتمد (١٧٢/٢)، الإحكام الآمدي (٩٤/٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٩٣)، مختصر ابن الحاجب مع شرح العصد (٢٧/٢)، مسودة (ص ٢٦٣)، شرح الدوي على صحيح مسلم (٣٥/١)، شرح تفقيح العصول (ص ٣٦٠)، صحيح البخاري (١٣٣٥/٣)، روصة الباظر (٤/٢،٤/١)، الإصابة لابن حجر (١٨٨/١)، قواتح الرحموت (١٥٨/٢)، البحر الهيط (١١٤٤)، فتح الباري (٤/٧)، الكفاية (١٨٩/١). تدريب الراوي (٢٩٧/٢).

انظر في ترجمته أسد العابة (١١٩،١). (إصابة (٢٤٧١) لمديب الأسماء والنعبات (٢٨٧٢). لعمير (١٠/١)

وكذ مَن رأه بعد وفاته هلا^(۱) كأبي دؤيب الهدلي^(۱).
والتعبير بالاجتماع أحسن من الرؤية؛ ليدحل الأعمى^(۳) كاب أم مكتوم^(۱).
وقوله من ريادته (الذي قد ارتفع) في المسربة على كافة الأمسة، إشسارة إلى مناقبهم الجميلة.

قال المحقق: واعترص على التعريف بأنه يصدق على من مات مرتداً كعبـــد الله

⁽۱) اختنف أهن لعدم فيمن رأى الذي قلل بعد موته وقين دلته، كأي ذؤيب الهذلي، فقيل: لا يسمعي صحابياً، ورجعه خافظ العراقي و لعز بن جماعة ، والمركشي، فقال العراقي: الظاهر اشتراط الرؤية وهو حي. وقسال العز بن جماعة: لراجع عدم الدخول في الصحبة، وإلا لعُدَّ من اتفق أن يرى جمسده الدكرَّم وهو في قيره ولو في هذه الأعصار. وقال الذهبي: يسمى صحابياً، وقواه البلقين، ومال وليه لعلالي، وهو ظاهر كلام ابن عبد البر، هذه الأعصار. وقال الذهبي: يسمى صحابياً، وقواه البلقين، ومال وليه لعلالي، وهو ظاهر كلام ابن عبد البر، قانو: خصول شرف الرؤية له، وإن قانه السماع، والأنه رآه قبن دفنه والصلاة عليه. انظر: فستح المنسب قانو: خصول شرف الرؤية له، وإن قانه السماع، والأنه رآه قبن دفنه والصلاة عليه. انظر: فستح المنسب الراوي (۲۱۲۱۲)، التقييد والإيصاح (ص ۲۷۹)، تجديد أسماء الصحابة للدهبي (۲۱۲۲)، البحر الحيط (۱۹۵۶)، الاستيعاب لابن عبد البر (۲۱۳/۶)، شرح الكوكب المبير (۲۹/۲).

⁽٢) هو حويد بن محالد بن محرث الحُلكي، أبو دؤيب، كان أشعرَ هدين، وهذين أشعر العرب، أدرك الجاهلية وأسمم في عهد الحي ﷺ وم يره إلا بعد موته حيث قدم المدينة والنبي ﷺ قد توفي، وشهد الصلاة عيه ودعه، رئسي الحي ﷺ بقصيدة بليغة، وشهد سقيفة بني ساعدة، وسكن المدينة وشارك في الفتوحات، وتوفي غارباً بأفريقيا في زمن عثمان بن عقان ﷺ.

انظر في ترجمته: الإصابة (١١١٧)، الاستيعاب (٢/٢٠١)، البداية والنهاية (٢/٣٣٧)، الأعلام (٢/٥٢٣).

⁽٣) قال السيوطي، هو صحابي بلا حلاف، ولا رؤية له، وقال السخاوي: انتصير في التعريف "بالرؤيسة" هـــو في لغالب، وبلا فانضرير الذي حصر الميي ﷺ كابن أم مكتوم وغيره معدود في الصحابة بلا تردد انظر: تدريب الراوي (٦٦٧/٢)، فتح الميث (٧٨/٤).

[،] عدر في ترجمته سير أعلام لسبلاء (٣٦٠١)، حدية لأولياء (٢٤). «إصارة (٨٧)، العبر (١٩١)

اس حَطَل (۱)، ولا يسمى صحابياً (۲)، علاف من مات بعد ردته مسماً كعد لله اس أبي سَرْاح (۳).

ويُجاب: بأنه كان يسمى قبل الردة، ويكفى دلك في صحة التعريب، إذ لا يشترط فيه الاحتراز عن المبافي المعارص، وندلك م يحترروا في تعريف المؤس عن الردة العارضة لبعض أفراده (1).

ومن زاد -من متأخري انحدثين كالعراقي (٥) - في التعريف: "ومات مؤمناً (١٠)؛ للاحتراز عمن ذكر أراد تعريف من يسمى صحابياً بعد انقراض الصحابة لا

⁽۱) هو عبد «عرى، وقين: عبد الله بن غالب بن عبد الله بن عبد مناف، وسنَّه محمد بن إسحاق؛ عبد الله بن خَصَّ أمر لبي مج يوم فتح مكة بقتمه، والسبب أنه أسفم ثم ارتد. وكانت له قبتتان تغنيان بمحاء المسلمين، وعسما الشيخين عن أنس بن مالك: أن لنبي في دخل عام الفتح وعلى رأسه معمر، فلما نرعه حاء رحن فقال: يسا رسول الله، ابن خطل متعلق بأستار «كعية. فقال: اقتموه.

[.] نظر: تمديب الأسماء واللغات (٢٩٨/٢)، المنتقى للباحي (٨٠/٣)، صحيح البحاري (٣١٧/١)، صحيح مسلم (٩٩٠/٢).

⁽۲) بالاتفاق كما قان السخاوي في فتح لمعيث (۸۳/٤).

⁽٣) هو عبد الله بن سعد بن أبي سرّح، أبو يجيى القرشي العامري، وهو أخو عثمان من الرضاعة، نه صحبة وروية حديث. وقد كان قبل الردة يكتب لوحي لسبي ﷺ فأرله لشيطان فارتد، فأمر لبي ﷺ بقته، ثم عاد إلى الإسلام، وشفع فيه عثمان. وهو الذي فتح أفريقيا، وكان من عقلاء الرجال وأجو دهم، واستعمله عثمال على مصر، وتوفي في خلافة علي رضي الله عمهما.

انظر في ترجمته: سير أعلام المبلاء (٣٣/٣)، طبقات ابن سعد (٤٩٦/٧)، أسد الغابة (١٧٣/٣)، الكاس لابن الأثير (٨٨/٣).

⁽٤) العار: شرح اعلى (٢٥٣/٢).

انظر في ترجمته: الصوء اللامع (١٧١/٤)، حسن المحاصرة (٣٦٠/١)، كشف لقبول (٢٦٧/١)، دين سكرة حماظ (ص ٣٢٠) .

⁽٩) قال في انتقبه والإيصاح (ص ٢٧٨)؛ "العبارة السائمة من الاعتراض أن بقال. الصحابي من بقي الدي الله مسلمًا ممات على الإسلام!". واحتبر هماه بريادة الإمام أحمد، والمحتري، والنووي، وبن حجر، وكافة محسستين وبعض الأصوديين، وحكاه الامدي عن معظم الشافعية

مطر فتح أبدري (٧٤)، شرح اللووي على صحيح مسلم (٣٥٠)، الإحكام (٢٩٤)

مطلقا، وإلا برمهُ أن لا يسمى الشحص صحابياً حال حياته، ولا يقون بـــذلك أحد، وإن كان ما أراده ليس من شأن التعريف.

شروط انصحبة انتختلف فيها (ولو) كان (سوى راو) عنه شيئاً من الأحاديث (ولو لم يُطِلُ عصم الياء؛ أي حتماعه به (أي) فلا بشترط في الصحابي الرواية عنه (١١، ولا صول احتماعه به (٣)، (بخلاف التابعي) وهو صاحب الصحابي (مع ذي العلمي) فإنه لا يكمي في

قال ابن السمعاني: وأما سم الصحابي فهو من حيث اللغة والظاهر يقع على من طالت صحبته مع اللي علي الله، وكثرات بحالسته له، ويبيعي أن يطيل المكث معه على طريق أتبع له والأجذ عبه، وغدا لا يوصف من أطلب، بحالسة العام بأنه من أصحابه إذا م يكن على طريق التبع له والأخد عبه.

قست: وهذا لذي ذكره المؤلف أنه لا يشترط في الصحية طول الاجتماع - هــو المســوب إلى جمهسوو الأصوليين، وقد أورد لحافظ العراقي اعتراصاً عبى المؤلف في هذا، حيث قال: إن ما دكر عن أهل النفة، قد نقل القاصي أبي بكر لباقلابي إجماع أهل اللغة عبى علاقه، كما نقله عنه الخطيب في (الكفاية) أبه قــن: لا علاف بين أهل النغة في أن القول (صحابي) مشتق من الصحية، وأبه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بن هو جار على كن من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً... وكذلك يقون: صحبت فلاد حولاً ودهراً وسسة وشهراً ويوس وساعة، فيوقع اسم المصاحبة القبيل ما يقع منها وكثيره، وذلك يوجب في حكم المغة إجراء هذا عبى من صحب المبني الله ولو ساعة من تحار، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم، ومع ذلك فقد تقرر الألمسة عبى من صحب المبني الله ولو ساعة من تحار، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم، ومع ذلك فقد تقرر الألمسة غرف في ألمم لا يستعملون هذه التسمية إلا في من كذرت صحبته، واتصل لقاؤه، ولا يجرون ذلك على من في عسرف لقي المرة من هذا حواله".

وقار الخافظ الل حجر "ومنهم من بالع فكان لا يعد في الصحابة إلا من صحب الصحة العرفية، وهو رأي عاصم الأحول أن الصحابي من يكون صحب الصحبة العرفية، وكذا روي عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يعد في الصحابة إلا من أقام مع اللي ﷺ اسة فضاعداً، أو عن عروة فضاعداً، والعمل على حلاف هذا المور؛ لأهم تلقوا على عد جمع من الصحابة لم يجتمعوا باللي ﷺ إلا في حجة الوداع".

غر هواصع الأداة (۲ ۵۸۱)، فنح لمعيث (۸۵۱۶)، فواتح الرحموت (۲ ۱۵۸)، الكفايه (۱۹۳۱)، شرح نشيخ الفصول رض (۳۱۰)،السودة (ص ۲۹۳)، مقدمة بن الصلاح (ص۲۹۳)، لإحكام للآمدي (۲۲/۲)، شرح العصد ر۲ ۲۱) رشاء الفحول (ص ۱۲۹)، فتح الباري (۷ ٤)، المعتمد (۲ ۱/۲)

 ⁽١) هـ، مدهب الأكثرين أنه لا يشترط في ثبوت انصحبة أن يروي شيفاً عن البي ﷺ. وذكر الزركشي قولاً إســه
 لابد أن يروي عنه ولو حديثاً واحداً، ولم يسبه لأحد. نظر: البحر اهيط (١/٤).

⁽٢) وهد، مدهب الأكثرين أيضاً أنه لا يشترط في الصحبة طول الاجتماع بن من اجتمع مؤمماً بالنبي فلله، وصحبه ولو ساعة مير صحابي. ومنشأ الخلاف في هذا، هو الصحبة في اللغة هل تطبق على من طالب صحبته وهده طريقة الأصولين - أم أن اسم الصاحب يطلق على من رآه مؤمماً به ولو خطة؟ - وهداه طريقة المحدثين -.

إطلاق اسم التابعي عليه مجرد اجتماعه بالصحابي من غير إطالة للاحتماع به على الراجح؛ نظراً للعرف(١).

قال ابن الصلاح: مطلق التابعي مخصوص بالتابع بإحسان (٥)، وتعقّبه العراقي بأنه إن أراد بالإحسان الإسلام فواضح، إلا أن الإحسان أمر زائد عليه، فإن أراد بــــه

 ⁽١) أي أن الصحة في العرف تستارم طول الاحتماع، وهذا مدهب جماعة منهم الخطيب البغدادي حيث قال في تعريف التابعي: "هو من صحب صحابياً" انظر: الكماية (١/٥/١)، تدريب الراوي (١٩٩/٢).

⁽٢) اعظر: تلويب الرازي (٢٩٩/٢)، شرح الحلي (٢٥٢/٢).

 ⁽٣) رجحه ابن الصلاح، والدووي، وابن حجر، وعزاه العراقي للأكثرين من أعل الحديث. انظر، مقدمة ابسن
 الصلاح (ص ٣٠٢)،)، التقريب مع التدريب (٦/ ٢٠٠)، نزهة النظر (ص ١٤٣)، التقييد والإيضاح
 (ص ٢٠٠٠)، فتح الحقيث (١٤٧/٤).

⁽٤) الحديث أعرجه الترمذي بلفظة (لا تمس النار مسلماً رآني أو رأى من رآني)، من حديث جاير بن عبد الله وقال النرمدي: هذا حديث حسل غريب. ورواه باللفظ الذي ذكره المولف الحاكم في المستدران، وجه ريادة "ولمن رأي من رأي من رأي وآمن بي" من حديث عبد الله بن بسره وعلَّق عليه الدمي في المنخيص فقلت "فيه حميع بن ثرب وهو واه" وهو عند الطوابي بلون الزيادة، قال الهيشمي: " وقيه بفية وقد عبرَّح باسب ع، فرائد الدلسة، وبغية رجاله ثقات "، ورواه أحمد في المسدع، أبي صعيد الخدري.

انظر سس أمرمدي، كتاب المتاقب، ياب ماجاء في فضل من رأى النبي الله وقم الحديث (٣٧٩٢)، مسد المحكم (٨٦/٤)، (كتاب معرفة الصحابة)، يجمع الزوائد (٢٠/١٠)، مسد الإمام أحمد، رفسم حسمت (١١٢٤٥)

⁽٥) مظر: معدمة ابن الصلاح (ص ٣٠٢).

الكمار في الإسلام والعدالة؛ فلم أر من اشترط ذلك في حد التابعي، بل مـــن صنّف في الطبقات أدخل فيهم الثقات وغيرهم، انتهي(١).

وقيلَ يُشَــترطُ ذانِ وقيــلَ بَــلْ فَرْدٌ وقيلَ الْغزوُ أَوْ عامٌ كَمَلْ (٢)

(وقيل) وهو منقول عن الجاحظ^(۱) (يُشترطُ ذان) أي الرواية وإطانة الاحتماع في صدق اسم الصحابي؛ نظراً في الإطالة إلى العُرف؛ وفي الرواية إلى أها لمقصود الأعضم من صحبة النبي في لتبليغ الأحكام. (وقيل بل) يشترط (فرد) أي أحدهما إما الرواية أو الإطالة فقط، هذا مقتضى كلامه كالأصل^(۱)، لكر أولسه المحقق فقال: بعني قال بعضهم يشترط الإطالة وهذا مشهور^(۵)، وبعضهم يشترط الروية ولو لحديث، كما حكاه بعض المتأخرين^(۱)، فأشار بالعنابة بي أنه تفسير الروية ولو لحديث، كما حكاه بعض المتأخرين^(۱)، فأشار بالعنابة بي أنه تفسير مرد، يد التفصيلُ الذي ذكره لا يفهم من ظاهر العبارة؛ الأن ظاهرها ما فررت مرد، يد التفصيلُ الذي ذكره لا يفهم من ظاهر العبارة؛ الأن ظاهرها ما فررت مو المتأخرين المناوة؛ الأن ظاهرها ما فررت مو التحديث المناه ا

⁽١) انظر: التقيمة والإيضاح لما أطلق وأعلق من مندمة ابن الصلاح للعراقي (ص٣٠٢).

⁽٢) وقد دكر الأشموني (ص ٢٨٧) ينتأ لم يرد في النظم الذي شرحه الترمسي:

غلت الذي في النابعي الجل اشترط معمُّ الصحابيُّ أو لفــــاؤه فعـــط

⁽٣) انظر لمعدد (١٧٣/٢)، حيث قال البصري: "أما الصحابي فيبعي أن يحمع هه أمران حتى يكون صحبيه حدها أن يطيل بحالمة النبي على والآخر أن يطيل المكت معه على طريق النبع له، والأحد عنه، والآباع به، قال: ولهذا لا نصف من أطال بحالمة العالم و لم يقصد المنابعة له، بأنه من أصحابه".

⁽٤) عظر جمع الجوامع (ص ٧٣)، وقال هيه: "وقيل يشترطان - أي الرواية والإطالة - وقيل أحدهم"

ره) شنراط طول الصحبة دون الرواية هو مدهب جمهور الأصوليين، ونسبة للجدهور الآمدي، وأبن اختجب وضعفي الهندي. انظر: الإحكام (٩٢/٢)، مختصر ابن الحاجب مع شرح العصد (١٧/٢)، هديب الوصدون (٢٩١٠).

 ⁽٦) حكاه الرركشي، والشوكاني، ولم يسباه لأحد. انظر: النحر الحيط (١٤/ ٣١٠)، شيع للمامع
 (١٠٤٢/٢)، إرشاد المعحول (ص ١٢٩). وانظر: فأويل المحقق في شرح الحلي (٢٥٣/٢).

الفاً لكه عير مراد؛ إذ لا قائل بذلك(١).

وقد أوّلها الزركشي بأن المراد بأحدهما؛ إطالة الاجتماع، زاعماً أسه لا قائس باشتراط المروايه دول إطالة الاجتماع (٢)، وأوّلها المحقق باشتراط كل منهم عسد قائل (٣)، ففيه رد على الزركشي فيما زعمه، تأمل.

(وقيل) يشترط في صدق اسم الصحابي (الغزو) مع البي الله أو عام كَمَل) أي مضية عبى الاحتماع به عُرفاً (أ)، ووجهه (أ) أن لصحبة النبي الله شرفاً عطيماً فلا ينال إلا باحتماع طويل، بحيث يظهر به الخلق المطبوع عليه الشخص؛ كالغزو المشتمل عبى السفر وهو قطعة من العذاب، والعام المشتمل عبى الفصول اليي يختلف بحا المزاج، ويعارضه ما مر أن الاحتماع به الله يؤثر ما لا يؤثره الاحتماع بغيره، عبى أن هذا القول يقتضى أن لا يُعَد مثل جرير بن عبد الله البحسي (١)،

⁽٢) انظر: تشنیف استامع (۲/۲).

⁽٣) انظر: شرح المحمي (٢٥٣/٢).

 ⁽٤) أي يشترك في صدق اسم الصحابي واحد من أمرين: إما العزو مع النبي را أن تمضي سنة على الاجتماع به، وهو محكي عن سعيد بن المسيب، وسيأتي تحرير النقل عبه.

 ⁽٥) أي وحه اشتراط أحد هذين الأمرين لثبوت وصف الصحية.

⁽١) هو جرير بن عبد الله ليجلي، أبو عمرو، وقين: أبو عبد الله، الصحابي لجليل قدم عسمى رسسول الله إلى ومضان سنة عشر من الهجرة، فأسلم وبايعه، وكان عمر بن لخطاب يقول: جرير يوسف هده الأمة، لحسه. وقدّمه عمر في حروب العراق عنى جميع يحيله - قال جرير: ما حجبي رسول الله الله سلد أسلمت، ولا رآبي رلا تبسم في وجهي. روى مائة حديث، وله معاقب كثيرة، واعتول عبد ومعاوية، وأقام في نو حي جريرة حين بوفي هي سنة ٤٥هـ.. وقيل عبر دنت

نظر في ترجمه. الإصابة (٢ ٢٣٣)، أسد العابة (١ ٣٣٣)، تمديب الأسماء والنعات (١٤٧١)، الأسساب (٢٨٤/١)

ووائل بن خُخُر⁽¹⁾، وغيرهما ممن لم يعز معه، ولا أقام عامياً، وهم صحابة بإجماع^(۲)، ونقل ذلك عن ابن المسبب غير صحيح كما قاله العراقي^(۱). و قين: يشترط في الصحابي البلوغ؛ وهو شاد⁽¹⁾. وقيل: إنه كل من أدركه في وهو مسلم، وإن لم يجتمع به⁽⁰⁾. فتنخص من ذلك كنه ستة أقوال⁽¹⁾.

 ⁽١) عو والان بن حُبر بن ربيعة الحضرمي، أبو هنيد، كان من ملوك حمير، وقد وقد عنى رسول الله 編 مسى
حضرموت طائعاً راغبًا، وكان رسول الله 義 قد بشر أصحابه بقدومه قبل أن يصل بأيام، وعند وصوله رحب
به، وقربه ودعا نه، وأقطعه أرضاً. ثم نرل الكوفة، وشهد صفيل مع على 鄉، وتوفي 鄉 في آحسر علامه
مما، بة.

انظر في ترجمته: الإصابة (٩٢/٣)، أسد الغابة (٥/٥٣٤)، تمذيب الأسماء و لنغات (١٤٣/٢).

 ⁽۲) وجمل حكى الإجماع على ذلك، بن الصلاح، وابن السبكي، والرركشي، وابن حجر، والسيوطي، وابن أمير الحاج. انظر: مقدمة ابن الصلاح (۲۹٤)، منع المواسع لابسن السسبكي (ص ۱۹۹)، تشسئيف المسلمع (۲۰۲۱)، انظر: مقدمة ابن الصلاح (۲۱۸)، شرح الكوكب الساطع (۳۳۹۱۲). التقرير والتحبير (۲۸/۲).

⁽٣) ونمى نقل دلك عن سعيد بن المسيم؛ الخطيب البغدادي، وابن الصلاح، والنووي، وابن حجر والسميوطي وغيرهم. ولكن قال العراقي: هذا لا يصح عن سعيد بن المسيب، فإن في الإساد إليه محمد بن عسر الواقدي

الظر: التقييد والإيصاح (ص ٢٨٣)، الكفاية (١٩./١)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٩٣)، فتح الباري (٤/٧)، تدريب الراوي (٢/٠/٢).

⁽٤) قيد بعضهم كونه حين الرؤية بالعاً عاقلاً. قال العراقي: "وأما اشتراط البنوغ في حال الرؤية، فحكاه الوالمدي على أهل العلم فقال: رأيت أهل العلم يقولون: كل من رأى رسول الله في وقد أدرك الحكم، فأسلم وعقل أمر لدين ورصيه، فهو عندنا ممن صبحب النبي في ولو ساعة من نجار". ثم قال العراقي: "والصحيح أن البلوع ليس شرطاً في حد الصحيم، وإلا لحرج بلدت من أجمع العلماء على عناهم من الصبحية كعبد الله بسل المسريو، والعسن، والحسين في " ووصف ابن حجر هذا الشرط بأنه مردود.

ظر، لتصدد و لايصاح (ص ۲۸۱) و نظر في المسألة عنج معيث ر٤ ٤٨). فتح لباري (٧ ٤)، قـــسريب الزوي (٦٦٩١٢).

 ⁽٥) وساء على هذا القول؛ فلا يشترك في الصحابي الاجتماع بن هو من أدرك رسه مسلماً وإن م يره، وقد حكى
العرفي والعرافي هذا القول عن يجين بن عثمان بن ضالح المصري، الغزا شرح تنقيح لفصول (ص٣٦٠)، فتح
معبث ٤ ٨٨)

⁽٢- دكر الدكتور عند لكريم السملة في كتابه الحلاف للعصي (٦٤/٢) أن خلاف في تعريف الصحابي معنوي

طرق معرفه الصحابي

تم إنه يُعرف كونه صحابياً بالتواتر (١)، أو الاستفاضة، أو الشهرة (١)، أو بإحبار مرافعة بعص الصحابة، أو بعض ثقات التابعين (١)، أو بإخباره عن نقسه بأنه صحابي (١) مرفعة ولم يذكر الناظم كالأصل إلا هذا الأخير حيث قال:

إن ادّعَى الصحبةَ عَدُلٌ عَاصَــرَهُ يُقْبَلُ وِفَاقَ الْقَاضِيْ مَعْ من ناصره والجُلُّ عَدُلٌ من لصحبةِ وَصَـــلْ

(إن الدّعي الصحبة) أي صحبة نفسه للنبي هذا إذ لو ادّعاها لغيره كانت رواية أو شهادة (٥) فله حكمهما (عَدْلٌ عَاصَرَهُ) أي ثبتت معاصرته له هذا وله وله وله المحملة، فيعم من ادّعي بعد وفاته هذا (يُقْبَلُ) بالجزم حسواب الشرط (وفاق القاضيُ أبي بكر الباقلاني (مَعَ من فاصَرَهُ) (١) لأن عدالته تمنعه من الكذب في ذلك، لتضمنها التقوى التي تنهى عن المعاصي وتمنع عادة منها، فلا يَرِد أن العدالة لا تنافي مطلق الكذب لأنه صغيرة.

⁽١) مثل أي بكر وعمر وبقية العشرة للبشرين بالجنة.

⁽٢) أي الشهرة القاصرة عن التواتر، مثل ضمام بن ثعلبه، وعكاشة بن محصن.

 ⁽٣) أي يخير صحاي عنه أنه صحابي، مثل حمية بن أي حمية المدوسي الذي مات بأصبهان مبطرناً، فشهد به أبسو موسى الأشعري أنه سمع النبي على حكم له بالشهادة.

ذكر دلك أبو نعيم في أعيار أصبهان (٧١/١)، وانظر: تدريب الراوي (٢٧٢/٢).

⁽٤) قال الشوكائي: "والا يد من تقييد قول من قال بقبول حموه؛ أنه صحابي، بأن تقوم القرائن الدالة على صدق دعواه، و إلا لرم عبول حمر كتبر من الكفاءين الذين ادّعوا الصحبة". وهذا ما قبده للصعب به حبن قب "وعودعي ا نعاصر العدل الصحبة قُبل".

امطر' إرشاد العجول (ص١٣٠)، جمع الجوامع (ص٧٢)، وسيأتي مزيد كلام للشارح حول هذا

⁽٥) هماية الورقة (٤٧٨) من: ب.

⁽۲) رهو قول الجمهور. انظر: الإحكام للامدي (۹۳/۲)، شرح الكوك للسير (۲۹/۲)، روصبه لسيطر (۲، ٤/۲)،السودة (ص ۲۱۳)، للمتصفى (۲۱۱/۲)، البحر المحيط (۲۰۰۴)، إرشاد النحول (ص ۱۲۰)، يسيرالتحرير (۲۷/۳)، مقدمة ابن الصلاح (ص ۲۹۶)، تلريب السراوي (۲۷۲/۲)، للعمد (۲ ۲۷۲). النقيد والإبصاح (ص ۲۸۵)، الكفاية (۱۹۳/۱).

وقيل: لا يقل^(۱)؛ لادعائه لنفسه رتبة هو فيها متهم، كما لو قال: أنا عدل. وأحيب: بأنه هنا محكوم بالوصف المقتضي لقبول قوله وهو العدالة، بحلاله هنك فإنه يدّعي الوصف المقتضى للقبول^(۲).

ىعم محل الحلاف إذا أمكن ذلك، فإن ادّعاها بعد مائة سنة من وفاته هي؛ فإله لا يقس اتعاقاً، وإلى ثبتت عدالته قبل ذلك النص على انخرام دلك القرن بعد مائة سنة (أن وقد طهر في القرن السابع رجل يسمى "رَتُنْ الهندي" ادعى الصحيحية، وهو كذب فيها كما بينه العلماء.

قال الحافظ الذهبي: "رَتَنْ الهندي وما أدراك ما رَكَنْ؛ شيخ دحال بلا ريب، ظهر بعد السنمائة فادعى الصحبة، وهذا حرئ على الله تعالى ورسوله الله الله الله والحلق (عَدْلٌ مَنْ لصحبة وَصَلْ) اي (والجُلُّ) أي أكثر العلماء من السلف والحلف (عَدْلٌ مَنْ لصحبة وَصَلْ) اي

عدانة الصحابة

 ⁽١) حكاه اس لمحار عن أبي عبد الله العنيشري من الحنفية، وقال: وإليه ميل الطوفي في مختصره، وهو ظاهر كلام
 اس المقصان المحدّث، وقواً، الزركشي، وابن عبد الشكور.

نظر، شرح بكوكت الميو (٢٩/٢)، شرح مختصر الروضة (٢٠/١٢)، البحسرالخيط(٢٠٦/٤)، إرشده بمحون (ص ١٣٠)، عقصر الواجه الرحم العصد (١٧/٢)، فواقع الرحميون (١٦١/٢)، تيسيم التحرير (١٦/٢)، المسودة (ص ٢٩٣).

⁽٢) ردل بن ددامة في روصة الناظر (٤٠٤/٢) راداً على شبهة عدم القبول: "إنما هو خبر عن نصمه يما ينزيب عليه حكم شرعي يوجب العمل، لا يلحق غيره مصرّة، ولا يوجب تحمة، فهو كرواية الصحابي عن النبي إليها"

⁽٣) مغر فتح المعيث (٤/٩٠)، تنويب الرثوي(٢/٢٢٢).

ر٤) يشير عن محديث الذي رواه البخاري (٢١١/١)، ومسلم (١٩٦٥/٤): "أرأيتكم ليلتكم هذه، فإنه على رأس مانة سنة لا يمي أحد ممن هو اليوم على ظهر الأرض"، فال دلك في سنة وفاته ﷺ، وأراد اتحرام دلك نفرن

⁽٥) عر: ميران الاعتدال اللميي (٢/٥٥).

قاموا: إن الصحالة كلهم عدول(١)؛ لقوله تعالى. ﴿ وَكَدَ لِكَ جَعَلْمُ كُمَّ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ الايـــة (٢)، أي عــدولاً، وقولــه: ﴿ كُنتُمْ حَيْرَ أُمَّةٍ أُحْرِحَتُ للنَّاس ﴾ (٣)، والحطاب للموجودين حينتذ، وقوله ﷺ: (حير اساس قربي) متفق عليه(١٠)، وهو عام مخصوص بالمدين احتمعوا به الله عليه الله نقال إن قربه يشمل عسير الصحابة، ويترتب على كونهم عدولاً أنه لا يبحث عن عدالتهم في الروية ولا في الشهادة.

قال إمام الحرمين: السبب في عدم الفحص عنها أنمم حملة الشريعة، فلو [ثبت] (°) توقف في روايتهم لانحصرت الشريعة على عصره هي، ولما استرست على سائر الأمصار(١).

قال المحقق: ومن طرأ له منهم قادح كسرقة أو زنا؛ عُمل بمقتضاه(٧).

⁽١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره" لذي عليه سلف الأمة وجمهور الخنف أن الصحابة ﷺ عدول بتعديل الله تعالى هم". وقال بن الصلاح: "الأمة مجتمعة على تعديل جميع الصحابة، ولا يعتد بخلاف من حالفهم". وتمن حكى لإجماع - أيصًا- ابن عبد لبر، ويمام الخرمين والدووي، وابن حمد، وغيرهم. المظر: المسودة (ص ٢٩٣)، مقدمة ابن الصحارح (ص ٢٩٤)، الاستيعاب (٩/١)، بيرهب، (٦/١،٤)،

التقريب (٢/٤/٢). الإصابة (٢/٢/١)، روضة الناظر (٣/٢)،التحبير (١٩٩٠/٤).

⁽٢) سورة البقرة: الآية (١٤٣).

⁽٣) سورة آل عمران: الآية (١١٠).

^(\$) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب قصائل أصحاب البني في رقم الحديث ١٠٥٠). ورواه صدم في كتاب فصائل الصحابة، ياب فضل الصحابة فم لدين يتوهم، رقم الحديث (٢٥٣٥).

⁽۵) لم ترد في (ب).

⁽۲) انظر: ادبرهاب (۱/۷،۶)

⁽٧) «بطر شرح عجمي (٢ ٥٥٣)، ومرده أنه يُعمل ممقتصي الفادح من إفامة «خلد يُطهُّر نه، فيكون كأنه لم يعمر دنث سنسياء ومعنى المعمل بمفتصاه أن يأتي إلى الحاكم فيخبره بدلك ليقيم عليه الحسا ففد أن يندم ويقنع ويعرم عني عدم العود، وأشار بديث إلى أن عدالتهم لا يسلوم عصمتهم انظر ٠ حاشية لبدي ٢٥٥٠)

لقتل عثمانَ ومــنْ هُنـــا فَـــلا

(وقيلَ هُمْ) أي الصحابة ﴿ (كغيرِهم فيحب البحث عن عدالتهم مطلقً في الرواية والشهادة (٢٠).

قال المحقق: إلا من يكون ظاهر العدالة أو مقطوعها كالشيخين رضي الله عنهما (أ)، ومقتضى هذا الاستثناء أن غيرهم لو كان ظاهر العدالة أو مقطوعها لم يجب البحث عنها فيهما، وهو كذلك (٥).

قال النووي في المنهاج: وإذا شهد شهود فعَرَفَ عدالةً أو فسقاً عَمِل بعلمه، وإلا وحب الاستزكاء^(١).

⁽١) مَايَة الورقة (٤٧٨) مَنْ: أَر

⁽٢) انظر الآيات البينات (٣١٠/٢٧).

⁽٣) هذه القول مستوب إلى شدود من للبتدعة، وقال الزركشي: "هو قضية كلام أبي الحسين بن القطال مسن أصحابنا"، وقال الحافظ بن حجر: "أتفق أعل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في دلك إلا شدود من البندعة"، ووصف الشوكاني هذا القول بأنه ساقط جداً.

عشر الإصابة (١٦٢/١)، إرشاد القمحول (ص ١٣٨)، الإحكام للامدي (٩١/٢)، البحر لمحبط (١٩٩٢)، مستصفى (٢/٥٩/٢)، شرح الكوكب للبير (٢/٣٧٤)، قوانح الرحموت (٢/٥٥٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٩٤)، تدريب الراوي (٢٧٤/٣).

⁽٤) انظر: شرح المحلي (٢٥٥/٢)، وهما تماية الورقة (٤٧٩) من: ب.

⁽٥) نظر: تقريرات الشريسيّ (٢/٥٥/).

⁽٦) انظر: المهاج (٣٠٣/١) ، مع معي المحتاج للشريبي الخطيب "كتاب القصاء".

(وقيل) هم عدول لكن لا مطلقاً (بل، لس) حين (قتلِ عثمان) اس عفاد ﷺ (و) أما (من هنا) أي من حين قتبه (فلا) يكونون عدولاً؛ لوقوع الفتن يسهم من حينئد، وفيهم الممست عن خوضه.

وعليه؛ فمن غُدم حوصه فيها، أو خُهل حاله، بُحث عن عدلته، ومن عُدم عدم حوضه لم يحتج للبحث عنها، وأُلحق به من حاص، وعُدم أن خوصه على وحهد الحق كعلى هـ.

وقال المازري: لسنا نعني بقولنا الصحابة عدول من رآه هي يوماً، أو زارهُ لِمام، أو احتمع به لغرض وانصرف؛ وإنما نعني به الذين لازموه وعزروه ونصروه (⁽³⁾) انتهى (⁽⁰⁾) وهذا قريب من القول الثاني إن لم يكن عينه، وقد استغربه احسافظ

⁽١) كسب هذا القول إلى و صل بن عطاء وأصحابه الوصية، وعمرو بن عبيد من المعتزية.

انظر مناقشة هذا القول في: شرح «كوكب المنير (٢/٦/٤)، إرشاد العجسول (ص ١٢٨)، البحسر المحسيط (٣٠٠/٤)، التقريروالتحبير (٣٤٦/٢)، الإحكام للأمدي (٩١/٢)، فواتح لرحموت (٢/٥٥٢).

 ⁽۲) هذا قول جماهير المعتولة، كما في المغنى للقاضي عبد الجبار، ولكن لا بد من بيان ألهم ينصّون عبى أن طلحة والزبير وعائشة قد تابوء مما عملوه. انظر: المعني في أبواب العدل و لترحيس (۲۰/۲). فسواتح الرحمسوت (۲۰/۲)، الفرق بين الفرق (ص ۲۰۱)، الإحكام للأمدي (۲۱/۲). شرح الكركسب السبير (۲۲/۲)، عملية الوصول (۲۰۰۷)، شرح العصد (۲۷/۲).

⁽٣) عظر: تدريب الراوي (٢٧٤/٢).

⁽٤) يشير إلى قوله لعلى في سورة الأعراف؛ (١٥٧) ﴿ وَعَرَّرُوهُ وَلَصَرُوهُ وَٱلنَّبِعُو ۚ ٱللَّذِي ٱلْذِي أَمْنَ مُعَمَّدُ أَوْ آلَتِكَ عُمُ ٱلْمُقْلِحُورِ ﴾

⁽٥) انظر ۽يصاح المحصول (ص ٤٨٢).

لعلائي (١)؛ لأنه يُخرج كثيراً من المشهورين بالصحية والرواية عن احكم العدالة؛ كوائل [بن] (٢) حجر، ومالك بن الحدويرث (١)، وعثمال سن أبي العاصي (٤)، وغيرهم ممن وفد عليه فله و لم يقم عنده إلا قليلاً وانصرف، وكدلك من لم يُعرف إلا برواية الحديث الواحد و لم يُعرف مقدار إقامته من أعسراب القنائل، والقول بالتعميم هو الذي صرح به الجمهور وهو المعتبر (٥)، والله أعلم.

١) هو حيل بن كيكلدي بن عد الله المدشقي الشاهعي، صلاح الدين، المعروف بالعلائي، ويكي بأبي سمعيد، لإسم الفضه الأصولي المحدث، قال ابن السبكي كان حافظاً ثقة ثبتا عارهاً بأسماء الرجال والعس وامتور وقال الدهنية معدود في الأذكياء، وله يد طولي في من الحديث ورجاله. من مؤلهاته: حامع المحصيل في أحكما المراسيل، تحقيق المراد في أن النهي يعتصي الفساد، تلفيح الفهوم في صبغ العموم. بوفي سنة ٢٩٧هـــ المراسيل، تحقيق المراد في أن النهي يعتصي الفساد، تلفيح الفهوم في صبغ العموم. بوفي سنة ٢٩٧هـــ مدر في ترجمته: المطبقات الكبرى (٢٩١٦)، طبقات الإستوي (٢٩٣١)، الدليل الشافي (٢٩٣١)
 ٢) في رأى ابن.

⁽٣) هو مانك بن الحويرث بن أشيم اللبتي، أبو سليمان، قال النووي: روي له عن رصول الله ﷺ خمسة عشر حديثاً، وثبت في الصحيحين أنه قلع على رصول الله ﷺ في شبيبة متقاربون، فأقاموا عبد البي ﷺ عشرين ليه، ثم أدن لحم في الرجوع إلى أهلهم، وأمرهم أن يعلموهم ديهم. سكن البصرة ومات بما سنة ٤٤هـ.. انظر في ترجمته: الاسبعاب (٢٧٤/٦)، الإصابة (٢٤٢/٦)، تحذيب الأسماء واللعمات (٢٠٨٠)، قم يب لثهه بب (١٠/١٠).

⁽٤) هو عثمان بن أي العاص بن بشر التقفي، أبو عبد الله، ريل اليصره، أسلم في وقد ثقيف، عاستعمده السبي الله على عثمان والبحرين، وكان هو الذي مع نقيف برده حين العائف، وأقرَّه أبو بكر ثم عمر، ثم استعمله عمر على عُمان والبحرين، وكان هو الذي مع نقيف برده حين ارتدت العرب، الأبه خطيهم فقال لهم - حين هموًا بالردة ، : يا معشر ثقيف، كنم آحر الناس إسلاماً فلا تكونوا أولهم رده. وهو العائل: الناكح مغترس، قلينظر أبن يضع غَرَّسه، فإن عرَّق المسوء لا بد أن يسرح ولو بعد حين، وقضى حياته في الجهاد، ثم سكن البصرة حتى مات بما في خلافة معاوية سنة ، ٥هـ.

عر في برجمة: الاستعاب (١٥٣/٣)، الإصابة (٢٧٣/٤)، أسد العابية (٢٩٩/٣)، ساريخ الإسلام

 ⁽٥) انظر، تحقيق ميف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة للعلائي (ص ٦٢).

مسألة

في بيان المُرْسَل(١) والاختلاف في الاحتجاج به

قَالَ النَّبِيُّ أَوْ فَعَلَ أَوْ مَا أَشْبَهُ ومَالُكُ والآمَدَيُّ مُطْلَــقا^{مِ} يُعَـــدُّ مِن أَنْمَةِ النّقلِ اقْــبَلا مُرْسَلُنا قولُ سوى ذيْ صُـحْبَهُ واحتجَّ نعمسانٌ بــه مُحَـسـقُقا وفرقةً إنْ كان مَنْ قَذُ أَرْسَــلا

(مُرْسَلُنا) أيها الأصوليون (قولُ) من (سوى ذيْ صَحْبَهُ) تابعياً كان أو مر بعده (قال النبيُّ) ﴿ كَذَا، مُسقِطاً الواسطة بينه وبين النبي ﴿ اللهِ اللهُ الله

لغریف احدیث امرسق

(١) المُرْسُ في اللغة: اسم مقعول من "أرْسُلُ" يمعنى أطلَق، مأخود من قولك: أرسلت كدا؛ إد اصفت، وارسنت
 الكلام إذا أصفته من غير تقييد؛ فكأن المُرْسُل أطلق الإستاد، و لم يقيده براو معروف.
 انظر: انعجم الوسيط (١/٣٥٣)، لسان العرب (١١/٩٨١)، للصباح المبعر (٢٤٢/١).

(٢) ورد البيت في همع الهوامع (ص ٢٨٩) هكذا:

ومائسكُ والأمسديُّ ذا التقسى

واحستج نعمسان بسلما مطلقسا

وورد بعده بيت آخر هو:

عما أتى عنسه وجسلٌ للعسبرل

قلت كذا ابن حنبل فيمسا فيسل

(٣) هما هو تعريف المرسل عند الأصوليين والففهاء: قول غير الصحابي – تابعياً كان أو من يعده – قال البي ١٠٠٠ مُسقطاً الواسطة بينه وبين النبي ٢٠٠٠

وقارًا الرركشي: عُلم من كالأمه – أي ابن السيكي – أنه لا مرسل للصحابة، وهو كذلك. وأما المحدّثون فيخصون المرسل بالتابعين، فيمرفونه بأنه: قول التابعي – كبيراً كان أو صعيرً – قال النبي تثلثي. وبعضهم محص تدرسل بقول التابعي الكبير فقط، وذكر الشوكاني أن الخلاف هنا لفظي.

ويقصدون بالتامي الكبير: من لثني جَمَّماً كثيراً من الصحابة، فصارت أكثر رواباته عَى الصحابة، مثل سعيد ابن لمسيب، والتابعي الصغير: هو من لم يلق من الصحابة إلا واحداً أو الدين، فصارت أكثر روايات، عسس لتابعين، مثل أبي حازم.

أما ما قال فيه تامع النابعي: قال رسول الله كليجهو منقطع عبد المحدثون، وما قال عيه نابع تامع النسابعي فمسس بعده "قال رسول الله كلي فهو معصل، وعلى هذا فالمنقطع أعم من المعضل عموماً مطاعاً، لأن اسعمع ما سقط من إساده من محل واحد، واو واحد، وكذا إن سقط منه النان غير متوالمين، في موضعين مثلاً، أو "كثر مسس الذين، لكن بشرط عدم التوالي، أما إن سقط من إسناده النان متوالميان فأكثر؛ عهو المعصل

وعرِّف لعراقي المقطع بأنه ما مقط مه واحد غير الصحابي؛ لينفرد عن المعضل والمرسل

فتش بحد العرق بين المقطع وبين المرسل والمعصل، فينفرد المقطع عن المعضل في عدم اشتنزات السنو في في سفوط الرواه، أما المعصل فيشرط فيه التوالي، ويتفرد المتقطع عن المرسل بأن المرسل قول التابعي، والمقطسع قول غير النابعي.

وعمد الأصوليين أن كل متقطع مرسل على أي وجه كان انقطاعه، وهو مذهب الخطيب من المحدثين، مخلاف لمحدثين الدين يقصرون للرسل على ما يرقعه النابعي إلى النبي ﷺ. = وأما إدا قال فلان: عن رجل أو شيخ، عن فلان؛ فقيل: هو منقطع ليس مرسلاً. وقيل: مرسل^(۱).

قال العراقي^(٢): وكلاهما خلاف ما عليه الأكثرون؛ فإنهم ذهبوا _على أنه متصل، في سنده بحهول، حكاه الرشيد العطار^(٣)، واختاره العلائي^(٤).

وراد الساطم قوله (أو فَعَلَ) النبي الشكذا (أو ما أشبه) ـــه من صيغ الروايـــة؛ إشارة إلى قول العراقي: [و] (⁽⁽⁾⁾ لو عبّر ابن السبكي برواية غير الصحابي لكــــال أحسن؛ ليتناول ما إذا كانت صيغة [روايته غير] (⁽⁽⁾⁾ "قال" من صيغ الرواية.

الطر فيما سبق: جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي (ص ٢٣)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٥١)، فتع سفيت (١٥٥/١)، نزهة النظر (ص ٢٠٠)، الكفاية (٢/٥٥٤)، تشيف السامع (٢/٤٧/٢)، تدريب الراوي الراوي (٢١٩/١)، شرح الكوكب للنير (٢/٤٤٥)، فلستصفى (٢٨١/٢) ، المعتمد (٢/٤٣/٢)، فواتح الرحمسوت (٢/٤٤١)، واتح الرحمسوت (٢/٤٤١)، إرشاد المفحول (ص ١١٩)، البحر الحيط (٤٠٣/٤)، شرح تنقيح القصول (ص ٣٨٠). الإحكام دلامدي (٢/٢٤١)، البرهان (٢/٠٤).

 ⁽١) قال أزركشي: "ما انقطع دون التابعي مرسل عند الأصوليين، منقطع عند الهدشين"، أي أنه يدخل في الحديث المرسل باصطلاح علماء الفقه والأصول: المنقطع والمعضل باصطلاح الحدثين.

وقال الدوري: والمشهور في الفقه والأصول أن الكل مرسل، وبه قطع الخطيب، وهذا اختلاف في لاصطلاح والعبارة.

[،] مظر: تشيف المسامع (٢/٤٧/١)، الكفاية (٢/٥٢٥)، التقريب (٢/٩/١)، توصيح الأفكر (٢/٥٨/١).

⁽٢) انظر: التقييد والإيضاح (ص ٧٣).

⁽٣) هو يحي بن على بن عبد الله بن معرج، أبو الحسين، وشيد الدين القرشي المالكي النابلسي ثم المصري، العروف بالرشيد العظار، عدَّث من الحفاظ. انتهت إليه وقاسة الحديث بالديار المصرية، كنت يخطه الكثير، ، كان محمه مستد. وفي مشبخة الكاملية سنة ١٦٠هـ من مؤلفاته: غرر التوائد المحسوعة في بيان ما وقسيم في صميحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة - وهيه الحكاية الذي ذكرها الشارح كما قال العرافي في النعبيد وسها تحمة العريد في الأحاديث المصانية الأسانيد، المصم في تراجم شيوعه، ثوفي سنة ١٦٢هـ...

انظر في ترجمته: ديل مرآة الزمالة (٣١٤/٣)، شلوات الذهب (٣١١/٥)، بيل الانبهاج هسمش اسدياح المدهب (ص ٢٥٤)، الأعلام (١٩٩/٨).

⁽٤) انظر: بعامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٢٥).

⁽٥) لم برد في (ب).

ر٦) لم نرد في النسختين، وأنبنها من العيث الهامع (٢/٥٥١).

قال: وحصّه المحدثون بالتابعي، وقيده بعضهم بالكبير منهم، فإن كان الســـقط واحداً قبل التابعي، كرواية الشافعي عن نافع؛ سُمّي منقطعاً، وإن كان أكثر من واحد، كرواية أحمد بن حنبل عن نافع؛ سُمّي معضلاً.

قال: وفهم منه أن روابة الصحابي عن النبي الله لا توصف بالإرسار، وإن لم يسمع دنت من النبي الله وهو كذلك من حيث الحكم كما سيأتي، أم لصورة فإذا روى قصة لم يدركها فهي مرسلة (۱).

ثم بين الخلاف في الاحتجاج به فقال: (واحتج) الإمام أبو حنيفة (نعمان) بس ثابت فيه (به) أي بالمرسل، وقوله (مُحَقِّقا) من زيادته، وظهاهر كلامه كالأصل أو صريحه؛ أن كلاً من المنقطع والمعضل من محل هذا الخلاف؛ لصدق المرسل بالمعنى الأصولي المذكور في التعريف(٢).

(و) الإمام (مالك) والإمام أحمد في المشهور عنهما، (و) اختاره سيف الدين (الآمدي منا (مطلقا) أي سواء كان المرسل من أئمة النقل أم لا^(٣). قالوا: لأن العدل لا يُسقط الواسطة بينه وبين النبي في الا وهو عدل عنده، وإلا كان ذلك تلبيساً قادحاً فيه.

الحلاف في لاجتجاج باعراس

⁽١) نظر: العيث الحامع (٢/٥٥٥).

 ⁽۲) قال في جمع خوامع (ص ۷۳): "المرسل ثول غير الصحابي عال وسول الله عليه واحتج به أبو حسمه وماسك
 و لأمدي مطلقاً..."الح.

⁽٣) حكى الرري الاحتجاج بالمرسل عن جمهور المعتزلة، وعزاه الشيرازي إلى أكثر الأصوليين انظر في بيان قول الحمهور: المحصول (٤٥٤/٤)، الإحكام للآمدي (١٢٣/٢)، شرح نتميح المعسسول (ص ٢٧٩)، أصول السرحسي (٢١٠/١)، شرح اللمع (٢٢٣/٢)، البرهان (٨/١)، المسسودة (ص ٢٢٥، وصه الباطر (٢/٨/٤)، عاية السول (٢٢٢/٢)، الكفاية (٢٥٣/٤)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٥)، شرح انكوكب لليم (٢/٢٧٥)، قواتح الرحموت (١٧٤/٢).

(و) قال (فرقة) منهم ابن أبان (١) وصاحب البديع، وابن الحاجب (١) كان كان مَنْ قَدْ أَرْسلا) بإلف الإطلاق؛ أي المرسل بكسر السين (يُعد من أثمة النَقْلِ) كسعيد بن المسيب (١)، والشعبي (١) (اقْبَلا) الألف بدل عن النون الحقيقة، وإلا فلا؛ لأنه قد يُظن من ليس مُعدًلاً عَدْلاً فيسقطه لظنه (٥).

قال السيوطي(١): وقيل يحتج به إن كان مُرْسِله مــن أهـــل القـــرون الثلاثـــة

 ⁽١) هو عبسى بن أبان بن صدقه، أبو موسى الجمعي، كان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي، وتفقه عبى محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة. تولى قضاء العسكر ثم قضاء اليصرة عشر سنين.

من مؤلفاته: كتاب الحج، خبر المواحد، إثبات القياس، اجتهاد الرأي. توفي بالبصرة سنة ٢٢١هـ...

الظر في ترجمته: الجوهر للصيئة (١/١٠٤)، باريح بعداد(١١/١١)، تمديب الأسماء واللفات (١٤/٢)، الفوالد البهية في تراجم الحتفية للكتوي (ص ١٥١).

⁽٢) وهر أيضاً قول الكرعي، والبردوي، وابن الممام، وابن عبد الشكور.

نظر: بديع النظام (٢٩٠/١)، عتصر ابن الحاجب (٧٤/٢)، كشف الأسسرار (٤/٢)، التقريسر والتحسير (٣٨٥/٢)، فواتح الرحوت (١٧٤/٢) ، أصول السرعسي (٢٦٢/١).

نظر في ترجمته: تذكرة الحماظ (٤/١٥)، وهيات الأعيان(١٩٧/٢)، شدرات السندهب (١٠٣/١)، حليـــة الأولياء (١٩٦/٢).

⁽٤) هو عامر شراحيل الشعبي الهمذاني الكوني، أبو عمر. التابعي المشهور، أنوك كنيراً من الصبحبه فيسل هسم حمسه ثة ورزى عنهم، كان مولله في خلافة عمر في وكان آية في الدكاء والحفظ مع دعابة ولطافة، بوفي سنة ٤٠١هـ بالكوفة .

نظر في برجمته. حلية الأولياء (٢٤٠/٤)، وفيات الأعيان (١٢/٣)، تمديب التهـــديب (١٩٦،٤)، ـــدكرة لحفاظ (٧٩/١).

 ⁽٥) هد. هو القول التاني في المسألة: أنه يقبل للرسل من العدل بشرط أن يكون من أئمة المقلى، و لا فوق بين العرون الثلاثة وغيرهم، و لا يقبل من عير أئمة النقل، ولو كان للرسل من القرون الثلاثة.

٦٠) عبر شرح الكوكب الساطع (٣/٨٧٦)، وذكر الدكتور عبد الكريم الملة في كتابه الحالات اللهظي (٣٠٥)
 أن الخلاف في الاحتجاج بالمرسل لفظي.

العاصمة، بحلاف من بعدهم "؛ لحديث: (ثم يفشوا الكذب)(").

خُلفاً لقوم والصحيحُ رَدَّةُ الشافعي والقاضي قال مُسْلِمُ دَا رَدَّ حَبِث الشافعي راضي ذا ردَّ حبث الشافعي راضي ذا كان لا يروي سوى عن عدلِ عسد قلت نعم في الحكم

أدى من المسائد أناء تعسادة وذا عليه الأكترون منهمو وأهل علم النقل قلت القاضي أي مطلقاً رد فإن ذو النقال كابن المسيب أقابين وسمّ

لغارطن عرسان والتنتاب

 ⁽۱) هدا هو القول الثالث: أنه يقبل المرسل إذا كان لمرس من القرون الثلاثة الأولى، ولم يعرف بالروية عن غسير
 ثقة، وبه قال الحصاص و لسرخسي. الظر: أصول الحصاص (۲۰/۲)، أصول السرخسي (۲۰/۱).

⁽٢) رواه ابن ماجه من حديث حاير بن سمرة، قال: حطبت عمر بن الخطاب بالجابية وهي قريسة مس أعمسال دمشق فقال: إن رسول الله ﷺ قام فيت مثل مقامي فيكم فقان: (احمطوني في أصحاب، ثم الدين يلوشم، ثم الدين يلوشم، ثم الدين يلوشم، ثم يمشوه الكدب، حتى يُشْهُد الرحن وما يُستَشْهُد، ويحنف وما يُستحنف) وقال البوصسيري: رجان يسدده ثقات، إلا أن فيه عبد الملك بن عمير وهو مدلس، وقد رواه بالمنعة.

ورواه الترمدي عن بن عمر بنحو أطول من حديث حابر. وقال انترمدي: هذا حديث حسن صحيح عريب من هذا الوحد. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين و م يخرجاه، ووافقه الذهبي في انتلخيص، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمدي.

انظر، سس بن ماجه، كتاب لأحكام، باب كراهبه الشهادة لمن لم يُستشهد، رقم حديث ر٣٣٦٣، سسس لترمدي، كتاب الفتان، باب ما جاء في لزوم الجماعة، رقم الحديث (٢٠٩١)، مصباح لرحاحة (٣٣/٥)، مستدرك الحاكم (١٩٨١)، صحيح سن الترمدي دلالياني (٢٣٢/٢).

⁽٣) أي أن المحديث المرسل – على القول بالاحتجاج به – أطبعف من الحديث المُستَد.

 ⁽٤) وهدا هو الفوال الرابع في المسألة أنه يرجح لمرس على المساد، وهو عول عيسي بنس أبسان، والبساردوي
 والحباري، وصد الشريعة النظر كشف الأسرار (٣٦)، المعني المحباري (ص ١٩٠)، أصول السرحسسي
 (٣٦١ ١)، لتوصيح شرح التنقيع عصار الشايعة (١٤٢)

وأجيب بعدم تسليم ذلك(١).

(و) القول (الصحيحُ رَدَّة) أي المرسل، وأنه ليس بحجة (")، (وذا عليه الأكثرونَ منهمو) إمامنا (الشافعيُّ) (") ﴿ (والقاضيُّ) أبو بكر الباقلاي (")، وابر عبد البر من المالكيه (")؛ لأنه إذا كان المجهول المُسمّى لا يُقبلُ، فالمجهول عبد وحالاً أولى في أن لا يُقبلُ؛ فإن المحذوف يُحتمل أن يكون صحابياً وأن يكول تابعياً، وعلى الثاني يُحتمل أن يكون ضعيفاً وأن يكون ثقة، وعلى الثاني يُحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمال المتقدم، عن صحابي وأن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمال المتقدم،

وليتعدد إما بالتجويز العقلي^(١)؛ فإلى مالا تهاية له، وأما بالاستقراء^(٧)؛ فإلى ستة أو سبعةٍ كما قاله جمع من الحفاظ، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التـــابعين

⁽١) أي أنه لا يُسلِّم بأن العدل لا يُسقط إلا من يجرم بعدالته. انظر: حاشية البناني (٢/٧٥٢).

⁽٢) هذا القول الخامس في المسألة: أنه لا يُحج بالمرسل، وسيأتي ذكر من يقول بمدا القول.

 ⁽٣) الإمام الشافعي لا يقول برد الحديث المرسل مطائناً، وإنما يرده إدا لم يوجد معه عاصد، وسيأتي تقصيل العاصد قريباً. وانظر: الرسالة (ص ٩٥٤).

 ⁽٤) انظر: التلخيص (٢/٨/٤).

⁽٥) انظر: التمهيد (١/٥).

والقول بعدم الاحتجاج بالمرسل هو رواية عن الإمام أحمد وأنه لا يقبل إلا مراسيل الصحابة، والسه دهسب عائمة من أهل الظاهر، وانتتاره الرازي، والقوالي، والخطيب. قال الخطيب: "وعلى ذلك أكثر الأنهسة مس حفظ احديث وبقّاد الأثر"، وقال ابن الصلاح: "هو المذهب الذي استقر عليه أراء جماهم حفاظ الهسديث وبقّاد لأثر" انظر، العدد لأبي يعلى (١/٩-٩)، التمهيد (١٢١/٦)، الإحكام لابن حرم (١١٢١)، عصوب (٤٥٥/٤)، المستصفى (١/٤٦)، الكفاية (٤/٥/٤)،مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٥).

ر الكنيات الآبي البقاء (ص ٣٤٠)، رسالة في الحدود للباجي (ص٥٦)، القاموس المبين(ص ١١٨)

 ⁽٧) عرف القراقي الاستقراء بأنه كتبع الحكم في جرئياته على حالة يغلب على الظن أنه في صورة البراع على نمث
 الحالة، وهو حجة عبد المعقهاء. انظر: شرح تنقيح القصول (ص ٤٤٨)، الكليات (ص ٥).

عن بعض^(۱).

وإد اتفق أن يكون المرسل لا يروي إلا عن ثقة، فالتوثيق مع الإبمام عير كــــاف كما تقدم.

قال الحاكم (''): والدليل على عدم الاحتجاج بالمرسل غير المسموع من اكتاب. قوله تعالى: ﴿ لِيَتَفَقَّهُوا فِي ٱلدِّينِ وَلِيُندِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ ﴾ ('')، ومن السنة: (تَسْمَعُون ويُسْمَعُ منكم ويُسَمْعُ ممن سَمِع ('') منكم) ('').

⁽١) يشير الشارح بالكلام السابق إلى سبب الحلاف في قبول الموسل أو عدم قيوله.

وقد قال الزركشي في سلاسل الذهب (ص ٢٣٦). "والخلاف يلتفت على أن المجهول الحال، هو يقبل ما م يعلم حرحه، أو لا يقبل ما لم تعلم العدالة. والأول قول أي حنيفة، والثاني قول الشاقعي، وعلى لأول ففسي قبونه قول انرسِل - لأن الجمهالة بالواسطة لا تضر ما لم يبين حرحه -، وقبل، وهو لازم لنشافعي والقاصي، فيهما قبلا التعديل للطلق، وإذا كان المرسِل من عادته لا يروي إلا عن ثقة فهو تعديل له .

وجعل الماوردي في شرح الوهان الخلاف ملتفتاً على مسائل:

منها أنه بحب البحث عن أسباب التعديل أو لا؟ فإن قلما: لا يجب قبلما للرسل وإلا قلا.

وسها: اسم قبول تعديل الواحد. ومنها: أنه لو قال حدثني عدل عل يقبل؟.

⁽٢) انظر: معرفة علوم الحديث (ص ٢٦).

⁽٣) سورة التوبة: الآية (١٢٢).

⁽٤) (ل السنحتين (يسمع)، والتصويب من كتب السنة

⁽٥) رو ه أبر دود عن ابن عباس رصي الله عنهما في كتاب العمل، باب فصل نشر العلم، وقم محديث (٢٦٥٩) ورو ه أحمد في المسد، وقم الحديث (٢٧٩٣)، ورواه الحاكم في المستدرك (٩٥/١) وقال صحيح عنى شرت الشيخين، وليس له علة و لم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح سبس أبي دود (٢ ١٩٧٦). رهم الحديث (٢١٠٧).

⁽١) انظر: مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي (٢٠/١).

قال الولي العراقي (١): وفي هذا الكلام ردَّ على من زعم أن الشافعي الله أول مر رد المرسل، ولا يفال كونه قول الأكثر لا ينافي أن يكون أولهم الشافعي؛ لأـــه حعله أصل قول أهل العلم بالأخبار مطلقاً، فكيف يكون هذا من أصولهم المقررة عدهم، وهو قول امحترعه الشافعي الله بعد دهور متطاولة؟.

(قلتُ) مستدركاً على الأصل، لكن (القاضيُ أبوبكر الباقلانِ (ذا رَدُّ) أي رد هدا المرسل (حيثُ) الإمام (الشافعيُّ) ﴿ (راضيُّ) له في بعض المواضع كم سيأتي قريباً (أيُّ مُطلقاً رَدُّ) فقد نُقل عنه أنه قال في تقريبه: لا أقبل المراسيل، ولا في الأماكن التي أمُطلقاً رَدُّ) فقد نُقل عنه أنه قال في تقريبه: لا أقبل المراسيل، ولا في الأماكن التي التي الشافعيُ حسماً للباب، بل ولا مرسل الصحابي إذا وحتمل سماعه من تابعي، انتهى (٢).

قال الزركشي؛ ففي تسوية ابن السبكي بينه وبين الشافعي في دلك نظر (١). (فَإِنُّ ذُو النقلِ، ذَا كَانَ) يعني فإن كان الناقل للحديث المرسل (لا يُسروي) المراسيل (سوى عن عدلٍ) كأن عُرف ذلك من عادته (كـــــــ)سـعيد (ابــنِ المسيَّبِ) بكسر انباء وفتحها وهو الأشهر، لكن نُقل عن سعيد إنكاره (٩)، وكأبي سلمة بن عبد الرحمن (١) (اقْبلنُ) مرسله؛ لانتفاء المحذور.

شروط انشا**قعی** ثقبول الرسن

 ⁽١) قال هذه لعبرة في الأصل هو الإمام الزركشي، والعراقي تاقل عنه انظر. تشميم المسامع (٢/٤٨٢)،
 نعيث الهامع (٢/٢٥٥).

⁽٢) غاية الورقة (٨١) من: أ.

⁽٣) انظر: التلحيص (٢/٨/٤).

⁽٤) أي في رد الرسل مطلقاً. انظر: تشنيف للسامع (١٠٤٨/٢).

⁽٣) هو أبو سدة س عبد الرحم بن عوف، الزهوي للدي، قبل اسمه عبد الله، وقبل: إسماعيل، وقبل اسمه و كدمه و كدمه و حد، مر كدر النامين. وكان ثقة فقيها حافظاً كثير الحديث قال الرهري: أربعة و حدقم بحوراً: عروة اس الربير، وسعيد بن المسيد، وأبو سلمة بن عبد الرحم، وعبيد الله بن عبد الله بن عبد الله وعلى الحاكم هن أكثر أهن الأحدار أمه أحد اللعهاء السبعة. نوفي بالمدينة سنة ٩٤هــــ.

نظر في ترجمته: سير أعلام التبلاء (٤/٢٨٧)، طبقات ابن سعد (٥/٥٥١)، الأنساب (١٨١/٣)، قسديب لأسمد، و لنعاف (٢١/٣).

لا يقال: هذا ينافي تضعيفه القول بقبول مرسل أئمة النقل.

لأنا نقول: فرق بين علم أنه لا يروي إلا عن عدل وبين غيره، وإنْ كان مقتضى حانه أن لا يُسقط إلا العدل كما فيمن هو من أئمة النقل؛ لأن داك معنوم لحد مخلاف هدا أو ذاك، لا يروي إلا عن العدل في حالتي الذكر والإسقاط محداف هذا، فإن الدليل المدكور إنما دل على أنه لا يُسقط إلا العدل، ولم يدل على أنه لا يُسقط إلا العدل، ولم يدل على أنه لا يروي إلا عن العدل، أفاده في الآيات (١)، فليتأمل.

(وسَمِّ) ذلك المرسل حينئذ (بُمُسْنَد) لأن إسقاط العدل كذكره (قلتُ) مبيناً لمر.د الأصل بهذا الكلام^(۲) (نَعَمُّ) هو كالسنّد (في الحُكْمِ) أي في الاحتجاج به، وليس مراده به أنه مسنّدٌ حقيقة.

قال الولي العراقي: وهذا معنى قول الشافعي ﴿ أَقبلُ مراسيل ابـــن المســيب؛ لأني اعتبرتما فوجدتما لا [تُرسل] (٢) إلا عمن يقبل حبره، ومن هذا حاله أحببت مراسيله (٤).

وأشار إمام الحرمين إلى أن هذا مذهب الشافعي (٥)، ومنه يُعلم أنـــه لا يخـــتص القبول بمراسيل ابن المسيب بل يطّرد في كل من هذه صفته.

وقال النووي: اشتهر عن أصحابنا أن مراسيل سعيد حجة عند الشافعي، وليس كذلك، وإنما قال في مختصر المربي: وإرسال ابن المسيب عندنا حسن؛ فاختلف الأصحاب في معناه على وجهين:

⁽١) انظر: الآيات اليبنات (٢/٥/٢).

 ⁽٣) قال في جمع الجوامع: "قال مسلمٌ وأهلُ العلم بالأخيار، قإن كان لا يروي إلا عن عدل كاس لمسب فس، وها

⁽٣) كدا في العنث الهامع، وفي السمختين: (يُرسل).

⁽٤) انظر: العيث المامع (٢/٢٥٥).

⁽٥) انظر: الرهان (١/١١)، التلخيص (٢/٤٢٤).

قر الحصيب. وهو الصواب والأول ليس بشيء؛ لأن في مراسيله ما لم يوجد مسنداً بحار من وجه يصح، وكد ذكر البيهقي محوه أن الشافعي لم يقبل مراسيل ابن المسيب حيث لم يوجد ما يؤكدها، وإنما يزيد ابن المسيب عبى غيره أنه أصح لناس إرسالاً فيما زعمه الحفاظ.

قال النووي: فهذا كلام الخطيب والبيهقي، وهما هما في معرفة نصوص الشافعي الله وطريقته.

وأما قول القفال: 'مرسل ابن المسيب حجة عندنا' ؛ فهو محمول على كلامهما. ولا يصبح تعلق من قال إنه حجة بقول الشافعي: إرساله حسن؛ لأنه لم يعتمد عبيه وحده بل لما انضم إليه، والله اعلم(١).

إذا تقسوًى بضعيفٍ أهّسلا

وما كـــبيرُ تابــــعيِّ أَرْسَـــــلا

 ⁽١) نظر: المحموع شرح بنهاب (١/١٠١)، مختصر ابري (ص ٧٨)، الكفايــة (٢٧٣/٢)، الــدخل للبهقـــي
 (ص ٧٧)، الأم لنشافعي (١٦٧/٣) كتاب الرهن الصغير، ومنه نقن القفال قول الشاهعي، "مرسن ابن المسيب حجة عندان"، مناقب انشاهعي للبهقي (٣٢/٣).

وجسن أقون العلماء في النرسل ثلاثة أقون هي:

القول الأول: أنه صعيف مردود، وهو قول جمهور المحدثين، وكثير من الأصوبيين والفقهاء، وحمدة همولاء الجمهور بحله المجهور المحدود، وكثير من الأصوبيين والفقهاء، وحمدة وحمد المجهل بحال الراوي المحلوف، لاحتمال أن يكون غير صحابي.

القول الثاني: أنه صحيح بحتج به، وهو قول الألمة الفلالة – أبو حمية ومالك وأحمد في مشهور عنه – بشرط أن يكون المرس ثقة، ولا يرمس إلا عن ثقة، وحجتهم أن التابعي الثقة لا يستحل أن يقول: قال رسسول الله ﷺ إلا إد اسمه من ثقة.

القول الثالث: قبول المرسل بشروط، وهدا قول الإمام الشافعي.

وهده الشروط أربعة: ثلاثة في الراوي المرسل، وواحد في الحديث المرسّل:

١ – أن يكون المرسل من كيار التابعين.

٢- وإد حمّى من أرسل عنه سَنَّى ثقة

٣- وإد شاركه لحفاظ بدأموتون م يحاصوه

٤ - وأن ينصم إلى هذه الشروط الثلاثة والحد مما يني

ا أَدَ يُرُوكَى الحديث من وجعه آخر مُدَّلَدُ

ب- أو يُؤُوِّك من وجه أخر مرمَّلاً أوسنه س أهد العلم عن غير رجعان لمرسَّل الأملُّ

ج- او يوافق فون صحاي

ه- أو يمتي عصصاه أكثر أهن العلم

نظر بالإصافة للمصادر السابقة الرسانة (ص ٢٦١).

لأَنْ يُرَجَّحْ كَقَــولِ الصــاحبِ أو فعلهِ أو أكثسرِ المــداهبِ إسناد أو إرسال أو قيــــاس

(وها) أي والحديث الذي (كبير تابعي أرسك) بأعد الإطلاق، أي أرسه كدر التابعين؛ وهم من أكثر رواياته عن الصحابة ؛كقيس بن أبي حرم "، وقيس بن عباد (")، وأبي عثمان النهدي (")، وأبي رجاء العطاردي (أ) (إذا تُقوّي) أي اعتصد (ب) أمر (ضعيف) لا يصبح للاحتجاج به على انفراده لكنه (أهّلا، لأنْ يُرَجَّحُ) به لصلاحيته للاحتجاج به على انفراده لكنه (أهّلا، لأنْ يُرَجَّحُ) به لصلاحيته للاحتجاج به عند انضمام غيره إليه؛ بأن لا يكون شديد الضعف،

⁽١) هو قيس بن أبي حارم البيخلي الأحمسي، أبو عبد الله الكولي، أدرك لجاهبية، ورحل بن لبي ﷺ فتُبص البي ﷺ وهو في الطريق إليه، وأبوه له صحبة، ويقال إن نقيس رؤية لمبيي ﷺ بروى عن أبيه. وهو لدي يقال إن الحسم له أن يروي عن لعشرة المبشرين بالجنة. كان ثقة حمين القدر ومن عدماء لكوفة. توفي سنة ١٩٥هـــــــ وقين غير دلك.

انظر في ترجمته: غذيب التهديب (١٩٥/٥)، سير أعلام النبلاء (١٩٨/١٧)، أسد لغابة (١٧/٤)، طبقات لحفاظ (ص ٣٣).

⁽٢) هو قيس بن عُبّد القيسي الطبّعي؛ أبو عبد الله البصري. قدم المدينة في خلافة عمر فلله وروى عنه وعن جمع من الصحابة. وثقة ابن سعد، والنسالي، وابن حبان. وقال بن حجر في لتهذيب. ذكره ابن قامع في معجمه لصحابة وأورد له حديثاً مرسلاً، وقال في التقريب: ثقة مخصرم، ووهيم من علاً، في الصحابة، وكان من كبر الصافين وقد مناقب وحبادة. توفي بعد الثمانين، وقتله الحيماج صبّراً.

انظر في ترجته. تمذيب التهذيب (٢٤٦/٨)، تقريب لتهذيب (٤٨٩/٢)، الكسسان (٢٤/٤٢)، الكاشسف (١٤١/٢).

 ⁽٣)هو عبد الرحمی بی مُن بن عمرو بن عَدِي، أبو عثمان النهدي، مخضره مشهور بكنيته، أدرك .جاهبية، وأسلم
على عهد البي الله و لم يره، لقي جماعة من الصحابة وروى عنهم، كان عريف قومه، وكان صوالًا قواللًا. ثقة
ثبتاً، روى به الجماعة، وعاش مائة وثلاثين سنة. توفي سنة ٩٥هــــ وقين بعده.

انظر في ترجمته: تحليب التهديب (١٨١/٥)، البداية والنهاية (١٩٩/١)، سبر أعسلام السببلاء (١٧٥.٤)، طاقات الحدظ (ص ٢٥).

⁽٤) هو عمران بن ملمحان، وقين: بن تيم، وقين: بن عبد الله، أبو رجاء بخطار دي، البصري، عصبسرم مشهور بكسته، ثقة في خديث، شعبر، أحرك رمن لبي الله ولم يره، أسلم بعد الشبخ، روى عن جماعة من بصحابة، وروى به خداعة، أمَّ قومه أربعين سنة، وعاش مائة وعشرين سنة بوقي سنة ١٠٥هـ، وقبل غير دلك انظر في برحماء سيسر أعلام لمبلاء (٤ ٢٥٣)، أسك العامة (١٠٨٦)، تحديث اللولية (٢٠٨٦)،

فإل بعض الضعيف ينحير وبعضه لا ينجير، كما قرره المحدثون عبد الكلام عبى ألماظ التخريج.

و دلك يتناول صوراً (١) كما ذكرها بقوله: (كقولِ الصاحبِ، أو فعلــــهِ) لأن الطن يقوى عنده.

قار العراقي: وكان فتوى الصحابة على وفقه، فدل على أن له أصلاً في الشريعة، وقد احتج بعضهم بالمرسل وبعضهم بقول الصحابي، فإذا احتمعا تأكد أحـــدهما بالإخر^(۲).

(أوً) قول (أكثرِ) أصحاب (المذاهبِ) من العلماء ليس فيهم صحابي، قال الزركشي: وظن القاضي أن الشافعي يريد الإجماع أو قول العوام فرد عيم الكلام، وإنما أراد أكثر أهل العلم (أ).

أو (إسنافي) من مرسله أو غيره؛ بأن يروى مثله من جهة أخرى، قـــال الـــولي العراقي: وهذا في مسند [لم تَقم](*) الحجة بإسناده، وهو مقتضى إدراج النـــاظم والأصل له في صورة الضعيف ،وقبل بل هو مسند صـــحيح، وهـــو مقتضـــى

⁽۱) هذه الصور هي الأمور التي يشترطها الإمام الشافعي لقبول الحديث المرسل، فالأصل عند الشافعي أنه يسرد الحديث المرسل، وعبدته في رد المراسيل أن حدّف الواسطة يمرم الثقة، ويتطرق التردد إلى الحبر، فإذا اقتسرن بالحبر مرسل ما يؤكده، ويغلب على الظن الثقة به، فإنه يقيله، وذلك يشاول صوراً وأموراً عاصدة لمعسبر لمرس سبق ذكرها بحملة، وسيداً الشارح بذكرها مفصلة، وانظرها بتوسع في الرسالة الشافعي (ص ٢٦٠)، لإحكام دلامدي (٢٢/٢)، محتصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢٤/٢)، المسودة (ص ٥٠٠)، الإنساح الإحكام دلامدي (٢٨٠٤)، المعصول (١٢٤/٢)، المعصول (١٤/٢٤)، المعصول (١٤/٢٤)، المعصول (١٤/٢٤)، المحسوت المحاب المعرب المرب الم

⁽٢) انظر: العيث المامع (٢/٥٥٥).

⁽٣) اعطر كلام القاضي في التلعيص (٢/٦/٢).

⁽٤) انظر: بشيف للسامع (١/٢٥٠١).

 ^(°) في النسخين: لم يقم، والتصحيح من الغيث الهامع.

إطلاقهما الإساد، فعلى الأول يحصل لهما قوة بالاجتماع، وبتقوى كر مسهما بالأحر، وعبى الثاني يتبين بمجيء المسمد صحة المرسل، ويصير ب دينين ير حجاب إذا عارضهما دليل آخر(١).

(أو إرسالِ) بأن يرويه آخر مرسلاً أيضاً، لكن من عير شيوح الأول

قال الولي العراقي: واحترز بذلك عن مثل مرسل أبي العالية (٢) في التفاض الوضوء بالقهقهة في الصلاة (٣)؛ فإنه روي من مرسلات غيره، لكن تُتبعت فوجدت كنها ترجع إلى مرسل أبي العالية.

(أو قياسُ) معنَّ^(٤) وهو: ما فقد فيه العلة، وكان الجمع بنفي الفارق؛ كأن قير: هذا مقيس عمى ذاك إذْ لا فارق.

⁽١) انظر: الغيث الهامع (١/٥٥٥).

⁽٢) هو رُقَع بن مِهْر ن، أبو العالية الرياحي البصري، الإمام المقرئ الحافظ النفسيّ، أدرك زمان الذي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق، ودخل عليه، وضع من عدد من الصحابة حق صار من ألمة التابعين. وهو الذي قال فيه ابن عباس: هكد، العدم يريد الشريف شرقيّ، ويُجلس المملوك على الأسرّة. وقال ابن أبي داود: ليس أحد بعد الصحابة أعدم بالقرآن من أبي العالية، وقد وثّقه أبو زرعة وأبو حاتم، توفي سنة ١٩هـــ وقيــــن غير دلك.

نظر في ترجت: سير أعلام التبلاء(٢٠٧/٤)، طبقات ابن سعد (١١٢/٧)، طبقات المسسرين (١٧٢،١)، شذرات الدهب (٢/١).

 ⁽٣) تمامه: أن رحلاً أعمى تردُى في بدر والنبي 震 يصلى في أصحابه، فضحك بعض س كان يصلي مع لببي 震。
 فأمر «بيبي 震 من ضحك منهم أن يعيد الوصوء والصلاة.

انظر: مصف عبد الرزاق (٢/١٧)، وقم الحديث (٢٧٦).

^(\$) قال البناني. "الأبده بقياس المعنى ليتمسح كونه الثالاً فلصعيف، ود القياس الأصولي حبجة مستقنة، وهو إلحاق معنوم عملوم المساواته في علمه حكمه، وأم قياس لمعنى فعير منظور فبه علمة العكم، ال بعدم العرق السير المقسيس والميس غيبه، وعرفه بعصهم بأنه إلحاق معلوم بمعنوم في حكمه بهلامع عدم الفرق بينهما.

مثاله: ما بورد: (مجرم الربه في البير) و تم ينص الشهر ع على العله فقيس عليه الأرز، يحدمع عدم الفوق بيسهما. وقال بعصهم: قاس سعبي هو الحكم المستعاد من القواعد والصو بط".

انظر حاشية البناي (٢ ٢٥٩)، قوطع الأدلة (٤ ١٥٠)، لبحر المحيط (٥ ٣٦)، كديه السنول (٢ ٢٨)، شرح الكوكب لمدير (٢ ٥٧٨)، تشبيف المسامع (٣ ٣٢١)، حاشية العطار (٣٣٦/٢)

قار الشهاب: إذْ لو كان قياساً أُلْحقَ فيه فرع بأصل لعلة حامعة. كان دلـــبلاً لا ضعف فیه^(۱).

عملُ عصر نَشْـرُه في النــاس وفاق ما للشافعيْ توجَّـــة ولا الذي ضُمَّ فإنْ تَجَرَّدَا لأجله يُكفُّ عمَا يُدْكَرُ (١)

كان القويُّ بــالمُقَوىْ خُجَّــة (٢) لا نَفْسَ مَا أُرْسِلَ إِنْ تَجَسِرَّدا (") ولا دليــــلَ غــــيرُه فــــالأظهرُ

أو (عمل) أهل (عصر) على وفقه، أو (نَشْرُه) أي لتشاره (في الناس) من عير ىكىر منهم فهده ثمانية يكفى الاعتصاد بأحدها.

وحبر قوله. "وما كبير بابعي أرسلا 'جمنةُ قوله (كـــان القـــويُّ) أي المرســــــ (ب) ما انصم إليه من (المُقُويُ) عنه أي مجموعهما (حُحَّة، وفاق ما ل) إمام (الشافعيُّ) ١ ﴿ وَوَجَّهُ لأنه يحصل من حتماعهما قوة مفيدة سطن

وعُلم من دلك حواب ما اعترض القاصي أبو بكر على الشافعي ﷺ من أن صم الضعيف إلى الصعيف لا يوجبُ القلول "، فقد أجاب المحققول: سأل صورة لاحتماع نتير طما عالباً، وهكذا شأن كن صعيفين احتمعا، قان الشاعر:

لا تحارب بماطريث فـــؤادي فصعيفان يعلمان قويـــا(١)

فإل الطن يتقوى حيشه، فلا يلوم من عدم الاحتجاج بالأضعف عدم الاحتجاج الأقوى، و ظير دلك الحبر المحتف بالقرائل؛ يفيد القصع عبد قوم، مع أنه لا يفيد

وصلسعيمان يعبيسان فويسا

⁽۱) عطر الآيات لبينات (٣٧٦٣)

⁽٢) في همع الهو مع رص ٢٩٠٪ كان الهوكي باستوكي حمد

⁽٣. في همع عومع (ص ٢٩٠) جمرد

ر\$ في المع هو مع ص ٢٩٠) بحظرُ ُ

⁽٥) نظر السخيص (٢ ٢٥٥)

⁽٢) ورد البيب في ديو دا س بياته (ص ٥٦٨) هكما

عب الصبير في هنوي باظرينه

ذلك بمجرده ولا القرائل بمجردها (لا نفس ما أُرسِل) بالناء للمععول أي المرسَل بفتح السيل (إنْ تَجَرَّدا) عن العاصد (ولا) نفس العاصد (الذي ضُمَّ) إليه فلا المحتج السيل (بأن تَجَرَّدا) عن العاصد (ولا) نفس العاصد (الذي ضُمَّ) إليه فلا المحتج الشعف كل منهما حيند، ولا ينزم من ذلك ضعف المجموع كما تقرر (٢).

أما مرسل صغار التابعين: وهم مَنْ أكثر رواياته من غير الصحمية كالرهري؟ فباق على الرد مع العاضد؛ لشدة ضعفه (٣).

(فَإِنْ تَعَجَرَّدًا) أي المرسل عن العاضد (ولا دليل) في الباب (غيرُه) وكان مدلوله المنع من شيء (ف)فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه لا يحتج به، حكاه البيهقي عن الشافعي(؟).

الثاني: أنه يحتج به حينتذ، حكاه الماوردي عن الشافعي أيضًا (٥٠).

⁽١) في (أ): يحتاج.

⁽۲) وذكر البووي جو با آخر وهو: أنه يعيد قوة عند التعارض، انظر: اعتراص الباقلاني والأجوبة عنه في: مختصر ابى لحاجب مع شرح لعضد (۲/۱۵۰)، مقدمة بن انصلاح (ص ٤٥)، المعتملة (۲/۱۵۰)، الحملون (۲/۱۵۰)، المحملات (۲/۱۵۰)، المحملات (۲/۲۶)، المسودة (ص ۵۰۰)، لنكت عنى بن انصلاح (۲/۱۲۵)، قواتح الرحموت (۲/۱۲۲)، قديلة الملوب الموسول (۲/۱۵۲۷)، تشتيف المسامع (۲/۱۵۰۱)، التقريب مسع لتسدريب (۲/۱۲۲۱)، كايسة المسلوب (۲/۵۲۷).

أحدُه: أهم أشد تحوّزاً فيمن يروون عنه.

والآخر: ألهم توجد عبيهم الدلال قيما أرسلوا يصعف غرجه.

والآخر: كثرةً الإحالة في الأحبار، وإذ كثرت الإحالة في الأحبار كسان أمكسن بسوهم، وصلحف مُسلُ يُقبل عبه". انظر: الرسالة (ص ١٤٥)، ليجر الخليط (٢٣/٤)، حلامع التحصلين (ص ٤٩)، الكفايلة (٢٧٥/٣).

 ⁽٤) وحكاه أيضاً الخطيب المغدادي و آخرون. وقال النووي "ولا فرق (هذا عنده بين مرسل سعيد بن المسهب
وعيره، وهذا هو الصحيح الذي دهب إليه محققول.

انظر مناهب الشافعي لديهفي (٢ ٣٢)، الكفاية (٢ ٤٧٥)، المجموع شرح مهدب (١٠٠٠١)

⁽٥) انظر اخاوي (١٦ ٩٢).

والثالث: وهو الدي قال الماطم كالأصل (الأظهر) أنه (لأجلم) أي المرسل (يُكُفُّ) أي يحب الانكفاف (عمّا) أي عن ذلك الشيء الذي (يُذَكُوُ احتياطاً. فمعنى لعبارة كما قاله الولي العراقي- أن المحتهد يمكف عن انعمسل في تسك مسألة بما يقتضيه [الرسل]() لأنه عير حجة، ومما يحاهه؛ لاحتمسال كوسه حجة ، وهذا معنى قوله: 'لأجمه"، والحاصل أنه يُحدث شبهة [توحسب]() التوقف في تلك المسألة().

قال الزركشي: من تأمل نصوص الشافعي في الرسالة وجدها مصرِّحة بأنـــه لم يطلق أن المرسل حينفذ حجة، بل يسوغ الاحتجاج به(٤)، ولهذا قال الشافعي بعد ذلك: ولا أستطيع أن أقول الحجة ثبتت به كثبوتم بالمتصل(٥).

قال – أعني الزركشي– وفائدة ذلك أنه إذا عارضه متصل كان المتصل مقــــدماً عسه، ولو كان حجة مطبقاً لتعارضا^(١).

وتعقبه الولي العراقي بأنه لا فرق بين كونه حجة وبين كونه يسوغ الاحتجاج به؟ فإنه لا يسوغ [الاحتجاج] (٢) إلا بما هو حجة، وقول الشافعي: 'ولا أستطيع الخ" لا يدل على أنه ليس حجة، بن هو حجة لكن غيره أقوى منه، فلو عارضه متصل أقوى منه قُدِّم عليه، وقول الزركشي: "لو كان حجة مطلقاً لتعارضا" مردود؛ فإن الذي هو حجة مطلقاً يقدم عليه مُعارِضُه إذا كان أقوى (٨).

⁽¹⁾ STEE & (3).

⁽۲) ځ ترد ډې ل.

⁽٣) مطر: العيث اهامع (٢/٥٥).

⁽٤) في تشيف المسامع (٢/٢٥،١): بن سوّع الاحتجاج به.

⁽٥) نظر الرسالة (ص ٢٦٤)، وعيارته: "ولا تستطيع أن نرهم أن العجمة تثبت به ثبوكما بالمتصل".

⁽٣) انظر، تشبف المسامع (٢١٢٥).

⁽١٤) م برد في النسختين، وأشتها من العيث الهامع

⁽٨) نظر العيث عامع (٢/١٥٥)

قال في التدريب: تلخص في الاحتجاج بالمرسل عشرة أقوال: حجة مطبقً، لا يُحتج به مطبقًا، يُحتج به إن لم يرو إلا يُحتج به إن أرسله أهل^(۱) القرون الثلاثة، يُحتج به إن لم يرو إلا عن عدل، يُحتج به إن أرسله سعيد فقط، يُحتج به إن اعتضد، يُحتج به إن لرحوب يكن في الباب سواه، هو أقوى من المسند، يُحتج به إن أرسله صحابي^(۱)، والله اعلم.

⁽١) تَحَايَة الْحَرَقَة (٤٨٥) من: ب.

⁽٢) مظر: مدريب الراوي (١/٢٢٨).

مسألة في رواية الحديث بالمعنى

ولا صرار) (٢٠)، لا يحور نقلها بغير ألفاظها، قيل إجماعاً (٤٠).

لعارف ولو سوى الصَـعْبِيِّ أَنْ يوويَ بالمعنى الحديثَ حيثُ عَنْ اعدم أَدُ الحديث الحديث عنْ اعدم أَدُ الحديث المتعبد بلفظه؛ كالأذان، والتشهد، والتكبير، والتسليم، وما هو حكوروب هديت من جو مع الكدم؛ نحو: (الخراجُ بالضمان)(1)، (العجماءُ جُبار)(1)، و(لا ضسرر بنعي

⁽١) رواه أبو داود في كتاب البيوع، باب فيمن اشترى عبداً عاستعمله فم وحد به عبياً، رقم الحسديث (٣٥٠٨)، ورواه الترمدي في كتاب البيوع، باب فيمن يشتري العبد وبستعله ثم يجد به عبياً، رقم الحسديث (١٢٨٥). وقال الترمدي: حديث حسن صحيح، ورواه النسائي في كتاب البيوع، باب الحراج بالضمان، رقم الحديث (٤٤٩٠).

⁽٣) رواد بن ماجه في كتاب الأحكام، باب من بني في حقه ما يضر بهاره، رقم الحديث (٢٣٣٣)، ورواد أحمد في المستد برقم (٢٧١٩)، ورواه عالمك في الموطأ مرسلاً عن عمرو بن يجيئ الماري عن أبيه، في كتاب الأقصية، باب القصاء في المرفق، رقم الحديث (١٣٣٤)، ورواه الحاكم في المستدرك (٢٧/٣)، وصححه الأبساني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٤٣/١)، رقم الحديث (١٥٠٠).

⁽٤) مش رركشي لإجماع على عدم جواز رواية الحديث المتصد بلفظه بللعنى، ونقل ابن مفلح واسس المحسار لإجماع على عدم جواز رواية الحديث بالمعنى لغير العارف بالألفاظ، وكذلك لا يجوز رواية الحديث بالمعنى بالإجماع على عدم حواز رواية الحديث بالمعنى لغير العارف بالألفاظ، وكذلك لا يجوز رواية الحديث بالإحماع في ما كان من جوامع الكلم لأده لا يمكن لعيره درئا جميع معاني جوامع الكلم، وقال الخطيب وابن الصلاح والنووي: لا خلاف أنه لا يجسور رو يساعيره درئا جميع معاني جوامع الكلم، وقال الخطيب وابن الصلاح والنووي: لا خلاف أنه لا يجسور رو يساعيرة بدعي من فم يكن عارفاً بالألفاظ ومعاصدها، حبيراً عا يجيل للعني، يصيراً عقادير التعاوت بسها خديث بدعي من فم يكن عارفاً بالألفاظ ومعاصدها، حبيراً عا يجيل للعني، يصيراً عقادير التعاوت بسها عديث بدعي من فم يكن عارفاً بالألفاظ ومعاصدها، حبيراً عالمي كب للتير (٢/١٣٥)، الكفايات (٢٥٨٣)، الإلماع أصول ابن مقلح (٢/ ٢٠٥٠)، مقلعة ابن الصلاح (ص ٢١٤)، التقريب مع السلويات (٢٥٢/١)، الإلماع بعد صبى عباض (ص ١٧٤).

واختلف فيما سوى دلك (١٠)؛ وقد بيّنه بقوله: يحوز (لعارف) مملولات الألهاط ومواقع لكلام؛ أي الأغراص والأحوال الدعية إلى إيراد الكلام عسى وفقه ومقتصاها.

وقوله: (ولو) كان (سوى الصَحْبِيِّ) من ريادته، أشار به إلى حسلاف اسس العربي^(۱) القائل بتخصيص الجواز بالصحابة، قال: لأنه لو حورناه لكل أحد؛ لل كُتّا على ثقة من الأخذ بالحديث، والصحابة احتمع فيهم أمسران: الفصحة والبلاغة حبلة، ومشاهدة أقوال النبي في وأفعاله، فأفادتهم المشاهدة عقل المعسى جمعة واستيفاء المقصد كله، انتهى الله ويُعلم حوابه مما يأتي.

(أَنَّ يَرُويَ، بِالْمَعْنَى الْحَدِيثَ) أي رواية الحديث بالمَعْنَ؛ بأن يأتي بلفظ بدل آحر مساوٍ له في المراد منه وفهمه، وأشار بقوله من زيادته (حيثُ عَنْ) أي ظهر سه ذلك، [إلاّ](٤) أن الأولى إيراد الحديث بنفظه دون التصرف فيه.

ثم ينبغي له -كما قاله في التقريب- أن يقول عقبه: أو كما قال، أو نحـــوه، أو

 ⁽١) الموضع الذي اختلف فيه السنف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه و الأصول هو حكم رواية الحديث بالمعلى لم
 كان عارفاً بالأنفاظ ومقاصدها، خبيرًا بم يحيل المعنى، يصيراً بمقادير التعاوت بينها. انظر: مقدمة ابن الصلاح
 (ص ٢١٤).

⁽۲) هو محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر المعامري الإشبيني، القاضي المالكي، المعروف بابن لعسربي، الفليسة الأصوبي المحدث، حفظ القرآن وهو ابن تسنع سئين، ورحن إلى المشرق في طلب العدم، وذكر تفاصيل هسده الرحم، في مقدمة كتابه (قابون التأويل) مولعاته تقارب المائة منها أسكم القرآن، القيس في شرح موضاً مالك الى المسن محصول في أصول المقه العواصم من القواصم عارضة الأحودي بشرح جامع تترمدي بوفي سنة عدم.

خل في ترجمته: سير أعلام لتبلاء (١٩٧/٢٠)، وقبات لأعيان (٢٩٦/٤)، الصيدج مدهب (٢٥٢،٢٠)، برجمة القاصي بن لعربي بلاًسناء / سعيد أعرب .

⁽٣) انظر أحكام مقران لابن العربي (١ ٢٢)، المحصول في أصور منعه لابن العربي (ص ١١٨)

⁽٤) في (ب) وي

هذا مقالُ الجُلْفُ فِي الصَّحْيِيّ فقالٌ وفِي سواهُ الجَرْمُ بِالمنعِ الْعَقَدُ قَلَتُ وقالَ الجُلْفُ فِي الصَّحْيِيّ فقالٌ وفِي سواهُ الجَرْمُ بِالمنعِ الْعَقَدُ وهذا) أي حواز رواية الحديث بالمعنى (مقالُ الجُلِّ) أي قول جمهور السبف والحلف، منهم الأئمة الأربعة ((())، وقد شهد بذلك أحوالهم؛ فإهم رووا قصة واحدة بألفظ مختلفة، وووى ابن مندة ((())، والطبراني؛ عن عبد الله بن سليمان بن أكيّمة الميثي قال ((): قلت يا رسول الله: إني أسمع منك الحديث، لا استطبع أن أؤديه كما أسمع منك، يزيد حرفاً أو ينقص حرفا. فقال: (إذا لم تُحلوا حراماً ولم

⁽١) انظر: انتقريب مع التدويب (١/ ٥٣٨٥)، وانظر: الكفاية (١٤/٢)، فتح المغبث (١٤٨/٣)

⁽۲) انظر في بيان قول جهور العلماء: الرسالة (ص ۱۷۰)، الإحكام ثلاًمدي (۲/۳/۲)، شرح لعضد على ابن الخاجب (۲/۳/۲)، شرح اللمع (۲/۵۱)، أصول السوعسي (۲/۵۵)، هواتج الرجموت (۲/۲۱)، المعتمد (۲/۲۱)، أصول السوعسي (۳۸۰)، غاية للوصول (ص ۱۰۵)، شسرح (۲/۲۱)، تيسير التحرير (۲/۲)، شوح تنقيح العصول (ص ۳۸۰)، غاية للوصول (ص ۱۰۵)، شسرح لكوكب أمير (۲/۳۲)، المعدة (۲۸/۲)، البحر الهيط (۲/۷۲)، مقدمة ابس العسملاح (ص ۲۱۵)، لتريب الرازي (۲/۳۲۱)، الإيماج (۳۱٬۵۲۲)، الوصول إلى الأصول (۲/۹۰۱)، روصة السماظر (۲۲/۲۱)، المحصول (۲/۲۱)، روصة السماظر (۲۲/۲۲)، المحصول (۲/۱۹)، روصة السماظر (۲۲/۲۲)، المحصول (۲/۱۹)، روصة السماطر (۲/۲۲)).

نظر في توجئه: العبر في همير من غير (١٨٧/٢)، طبقات الحقاظ (ص ١٠٨)، شدرات الدهب (٢ ١٤٦). تذكرة الحماظ (٢١/٣).

 ⁽٤) الصواب أن السائل هو سليمان بن أكيمة، ولعل في النص نقصاً والصواب: عن عبد الله بن سليمان بن أكيمة
 سبني عن أبيه قال: قلت يا رسول الله..

وهدا ما أكَّده الخطيب البقدادي في الكفاية، وابي حجر في الإصابة.

وسسمان بن أكيمة هو كما قال ابن حجر: سليمان بن أكيمة الليثي وذكر الحديث ونصه وطرف، و نم بحب. معطم ولم يذكر له ترجمة غير ذلك.

وأما عبد الله بن سليمان فلم أجد له ترجمة.

مَظْرَ: الكَمَاية (١/٨٧٥)، الإصابة (١٣٩/٢)، أسد الغابة (٢/٨٤٤).

تحرموا حلالاً وأصنتم المعنى فلا بــأس) ()، فـــدُكر دلـــث لنحســـ فقـــال: لولا هذا ما حدثنا (٢).

واستدل لديك الشافعي ﷺ بحديث: (أُنرل القرآن على سبعة أحرف، فـــقرؤوه ما تيسر منه)(٣).

قال: وإذا كان الله برأفته بحلقه، أنزل كتابه على سبعة أحرف علماً منه بسأل الحفظ قد يزل، لتحل لهم قراءته وإن اختلف لفظهم فيه، ما لم يكن في لعطههم إحالة معنى؛ كان ما سوى كتاب الله [تعالى] (أ) أولى أن يجوز فيه اختلاف المفظ ما لم يخن معناه (٥).

قال الحافظ ابن حجر: ومن أقوى حججهم الإجماع عبى جواز شرح الشريعة للعجم بلساقا لمعارف به، فإذا جاز الإبدال بمغة أحرى فجوازه باللغة العربيسة

 ⁽١) رواه ابن منده في معرفة الصحابة، كما ذكر العراقي والسيوطي، ورواه الطيراني في معجم الكبير (٧ ، ١٠).
 رقم المحديث (٦٤٩١) من طريق يعقوب بن عبد الله بن سايم بن أكيمة النيثي عن أبيه عن حده.

وقال اهيشمي: " لم أر من ذكر يعقوب ولا أباه".

ورواه أبو عيم في شعرهة (١٣٣٥/٣)، رقم الحديث (٣٣٦٦).

وقال السخاوي: حديث مصطرب لا يصح، بن ذكره الجورقاني وابن الجوري في الموصوعات، و للفظ لذي ساقه الشارح للجوري، و لاسده للعبراني، الظر: ألفية العراقي بشرح السخاوي (١٤٥/٣)، فاحسديث إداً ضعيف حداً. والظر: مجمع المروف لد (١٥٤/١)، تدريب الراوي (١٥٣/١)، الأباطين للجورة في (١٩٧١)

⁽٢) انظر: لكفاية (٢ / ٢٠).

⁽٣) رواه البخاري في كتاب فصائل القرآن، باب أنول لقرآن على سبعة أحرف، رقم لحديث (٤٦٠٨)، ورود مسلم في كتاب صلاة لمستعربين وعصرها، باب بيان أن لفران على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم لحسميث (١٣٥٤).

⁽٤) في رأم سيحانه.

⁽٥) انظر. او سالة (ص ٢١٤)

أولى(١)، وسواء في الجواز أذكر اللفظ أم نسيه(١٠).

(و) قال أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (الماوردي) من أحلاء أصحابنا (إن نسي) الراوي (اللفظ) أي لفظ الحديث (بمعنى أدّي) بالبناء للمعسول؛ يعسي يحوز له أداء الحديث بالمعنى، وإن تذكره فلا؛ لأنه قد تحمّل اللفظ والمعنى، وقد عجر عن أحدهما فيلزمه أداء الآخر، ولا سيما إنّ ترّكه قد يكون كنما للأحكام، ولم يجز في حال تذكّره؛ لعدم الضرورة إليه؛ ولأن في كلامه الله من الفصاحة ما ليس في غيره.

(قلتُ تكميلاً للنقل عنه (وقال) الماوردي (الخُلْفُ) المَــذكور إنمــا هــو (في الصَّحْبَي فقلًا) أي فحسب (و) أما (في سواه) من التابعين ومن بعــدهم فـــــ (الجومُ بالمنعِ انعقلُ وعليه؛ فلا يجوز الآن رواية الحــديث بــالمعنى وإن نســي العفظ (").

⁽١) انظر: برحة النظر (ص ١١٩). ونقل الخطيب البقدادي إتعاق الأمة على أن للعالم محمق عبر النبي الله والسامع بقوله أن ينقل معى عبره بغير تفطه وغير اللغة العربية...". انظر الكفايسة (١/ ٥٨٢) ، تسدريب السراوي (٢/ ٢٦٥)، مختصر ابن الحاجب بشوح العضد (٢٠/٢).

 ⁽٢) في (أ) تسبه، بالباء للوحدة.

وخلاصة الفولى السابق جواز رواية الحديث بالمعي مطلقاً، سواء أكان داكراً للفظ البوي أم باسهُ به.

⁽٣) ذكر للأوردي أن رواية الحديث بالمني على ثلاثة أخرب:

أحدها: أن يكون في الأوامر والنواهي، وهذا يجور للصحابة ومن يعلمم.

الثانث أن يكون للعنى حلماً غير محتمل، فلا يجوز نقله بالمعنى للتابعين ومن يعدهم، وجعل الدوري الخلاف في هذا النواع حاصاً بالصحابي، فحكى وجهين في جواز روايته له بالمعنى، ثم اختار الماوردي التعصيل بين أن يجفظ النفظ قلا يجوز له أن يرويه يعيره ، وإن ثم يحفظ حاز أن يورد معناه يقير لفظه، وتبعه الروياني.

[،] نظر ۱ الحاوي (۱٦ /٩٦) ، نشنيف للسامع (١٠٥٤/٢)، شرح الكوكب للبير (٥٣٢/٢)، عاية الوصول (ص ٢٠٦)، البحر انحيط (٢٠٩/٤).

وحكى السيوطي قولاً بعكس قول الماوردي، لكن من غير تخصيص الصحابي؛ وهو الجواز لمن يحفظ اللفظ؛ لأنه متمكن من التصرف فيه بخلافه مع لسيال...

وقيل إنْ مُوجَبُهُ عِلْماً وفي وقيلَ باللفظ الذي قدْ رَدَفَا دون سواهُ والخطيبُ ذا اتبع أما ابنُ سيرينَ فمطلقاً مَنَاعِ وهكذا الرازيُ أبو بكرٍ حَظَرٌ وثعلبٌ وقدْ عُزِيْ لابنِ عُمَرُ "

(وقيل) حكاه ابن السمعاني وجهاً لبعض أصحابنا الله يجوز (إنْ) كان (موجّبهُ) بفتح الجيم أي مقتضى الحديث (علماً وفي) أي اعتقاداً؛ لأنه لبس محر حتهاد، فلا يضر فيه التغيير، فإن كان موجبه عملاً فقد يجوز وقد لا؛ كحديث أبي داود وغيره: (مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم) (1).

قال العطار: وعدم الجواز في هذا الحديث؛ لما فيه من البلاغة التي لا توجد في غيره من الألفاظ، وكأن ضابط البعض الذي لا يجوز فيه أن يكون في أعد مراتب البلاغة، لا أن يكون فيه حصر مثلاً؛ لأنه يمكن الإتيان به بدول لملاغة فليتأمل^(٥).

(وقيل) يجوز (باللفظ الذي قد ركفًا) بأن يؤتى بلفظ بدل مرادفه، مع بقاء التركيب وموقع الكلام على حاله (دون سواه) أي إن لم يؤت بنفظ مرادف

 ⁽١) الظر. تسريب الراوي (٢١/١١)، وقال في شرح الكوكب الساطع (٣٤٠/٢) وحكاية هذا اللسول مسل
 ريادني

 ⁽٢) وعد دكر الأشوي في همج الهوامع (ص ٢٩١) يتاً لم يرد في النظم الذي شرحه النرمسي وهو قلست المبيسة بقفظه بحسره بالمع فيه وجوامه الكليم
 (٣) انظر: قواطع الأدلة (٣/٠٣٣).

 ⁽٤) رراه أبو داود في كتاب الطهارة، ياب قرض الوضوء، رقم الحديث (٢١)، ورواه الرمدي في كتاب الطهارة باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، رقم الحديث (٣)، وقال الرمدي: هذا الحديث أصح شيء في هدد الباب وأحسته، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسنها، باب معتاج الصلاة الطهور، رقم الحديث (٢٧٥)
 (٥) انظر: حاشية العطار (٢/٥٠٤).

فيعير لكلام فلا يحور؛ لأنه قد لا يوفي بالمقصود، (والخطيب) العددي (ذا) قول (اتّبَعْ) فإنه منقول عنه ^{۱۱}.

و(أما) الإمام محمد (ابن سيرين) التالعي^(١) (فمطلقاً منعٌ) روية الحديث بالمعلى و وأو حلها للفظه (وهكذا الرازيُ أبو يكرٍ) من احتقية^(١) (حَظَنُ أي منع (و) أنو

^() وقد نسبه ري بعض أهل العدم نظر الكفاية (١ ٥٧٠) البحر العيط (٣٥٨. ٤)

رً). هو حلس س أحمد الأردي الفراهيدي البصري، أنو عبد الرخمي إدام العربية ومستبط علم العروص فسان الدهبي كار رأساً في لسان العرب ديّاً، ورعاً، فانعاً، كبير الشائر، أحد عنه سيبويه النجوا. والله كتاب العين، العروض، الحمل، الشواهد الوفي سنة ١١٠هـ

عر في برجمته قمايت لأسماء والنعاب (۱۱۰)، طبقات المحويين والنعولين (ص ٤٧)، شد ات لدهب (۲۰۰۵)، سير أعلام السلاء (۲۲۹۷)

⁽٣) رو ه اسحاري معلقاً في كتاب العلم. باب فوله "رب منبع أوعى من سامع" ، ورواه موصلـــولاً في كتــــاب خج، باب لخضه نمي، صمن حديث طويل برهم (١٦٢٥)

⁽٤) هو محمد اس سیرین الأحد ري. أبو بكر البصري، مولى أسر این مانك، الدبعي لكنیز، إمام وهه في التفسيم و خديث وانعقه، و بعبر الرؤيا، و مقدم في لرهند والورع، و م يكن بالبصرة أعمم منه بالفصاء، وأريد علمي الفصاء فهرب يلى الشام، وكار برار و حبس بدين عليه انه سبعه أور د باللين، روى عن أيي هريسرة، وابسن عليه المعمد وابر الربیز، وعیرهم قال عنه ابن حجر كان لا یك الرو په بنلعى، لوفي سنة ١١٠هـ

نظ في ترحمه تا ينع نعماد (٥ ٢٣٠)، حليه ألوب ۽ ٢٦٣٠)، تقريب النهديب (٢ ٥٢٢)

نظر في ترجمته شمرات بدهب (۲٪ ۷)، انظیفات النسیة (۵۷۷٫۱)، انجواهر انصیکة (۸٤۱) طبقـــات مقسرین (۵۰۱)

العماس أحمد (تعلب) ابن يجيى النحوي الكوفي (١)، مال إلى ذلك القاضي عبص حيث قال: يسغي سد باب الرواية بالمعنى؛ لئلا يتسلط من لا يحسن، كم وقـع للرواة كثيراً قديماً وحديثاً (٢).

وأحيب بأن الكلام فيمن يحسن، وفي المعنى الظاهر، لا فيما يختلف فيه. (وقد عُزيُّ) أي تُسب المنع مطلقاً أيضاً (لـ)عبد الله (ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما، عزاه ابن السمعاني^(١) [إليه]^(٤).

هذا وقد استشكل بعضهم الفرق بين ما هنا أعني مسألة رواية الحديث بالمعنى والمسألة المتقدمة؛ من حواز إقامة أحد المترادقين مقام الآخر، وزعم أن لافراق بين المسألتين؛ فإن الراوي بالمعنى إذا أقام أحد المترادفين مقام الآحر اتحدت المسألة من هذه الجهة.

⁽١) هو أحمد بن يحيسى بن ريد بن سبار الشيباني بالولاء، أبو العباس البعدادي، الملقب بتعلب، إمام الكوفيين في المحو و لنعة، قال ابن خلكان. كان ثقة حجة صالحاً مشهوراً بالجمط وصدق اللهجة، والمعرفة بالعربية، ورو ية الشعر القديم. من مؤلفاته: المصون، المتلاف المحويين، معاني القرآن. ثوفي سنة ٢٩١هــــ.

أنظر في ترجمته: وقيات الأعيان (١٠٢/١)، البداية والنهاية (١٠٤/١)، بمية الوعاة (٢٩٦٦/١)

⁽۲) انظر الإماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع للقاصي عياص (ص ١٨٠)، وعرى إمام احرمين القول المحمر الإماع إلى معظم الأصوليين ، وعواه الخطيب لكثير من السلف وأهل النحسري في خسديث، واحتاره المحمر الأصوليين ، واحتاره الى حوم، وتسبه الزركشي لأهل الظاهر، ونقل عن مالك أيصاً، وحمس الباحي النفل عن مالك على أنه أراد من لا علم له يممئ الحديث.

انظر الرهان (١/ ١٥٦٦)، الكفاية (٥٧٧/١)، النحر المحيط (٢٥٨/٤)، الإحكام لابن حزم (٢١٢١، رحكام الطراء الرهان (٢١٢)، وكام الفصول (٢١٠/١)، فواتح الرحموت (٢١٧/٢)، شرح تنفيح الفصول (ص ٣٨٠)، فواتح الرحموت (٢١٧/٢)، شرح العصد على سن المحاجب (٢٠/٢)، تقريب الراوي (٢٧/١).

⁽٣) منظر: قواطع الأدلمة (٢/٦٦٣).

⁽٤) لم ترد في (ب)

وأحاب صاحب الأصل: بأن تلك⁽¹⁾ المسألة في أمر لغوي، وهي أعم مـــ أن يقع في كلام راو للحديث أو غيره، فالمانع في تلك بقول: اللعة تمنع منه مطبقً، ولا يتعرض إلى أن الشارع هل يمنع منه أو لا، وهذه في أمر شرعي حاص؛ وهو رواية حديث السي الله والمانع منه يقول: لا يجوز للاحتياط فيه، وهـــدا ســواء حوزته اللغة أم منعته⁽¹⁾.

قار في الآيات: وأيضاً؛ فما نحن فيه شامل لإبدال اللفظ بمساويه وضعاً، وباعم منه إدا قيد بحيث يساويه، وبأخص منه إذا بيّن أنه مثال، وأن الضابط كذا. وذكر ما يساويه، بخلاف ما تقدم لاختصاصه بالمرادف(٢)، والله أعلم.

⁽١) لهاية الورقة (٤٨٧) من: أ.

⁽٢) مَظْر الاعتراص وجوابه في الإيماج (٢/٣٤٣).

⁽٢) انظر: الآبات اليبات (٢٧٨/٢).

وفي مسألة رواية لحقديث بللعبي عشرة أقوال ذكرها الرركشي في البحر المحيط (٢٥٥/٤)، وأورد تسمم كان منها تمانية في إرشاد الفنحول (ص ١٠٧)، وليس من للقاصد هنا حصرها.

مسألة

[صيغ أداء الصحابي للحديث النبوي وحجيتها]

يُحتجُّ في الصحيح قلتُ قدْ نَفَى بقول ذي الصُحبة قالَ المصطفئ وَالْحُلْفُ مُوجُودٌ كَمَا هُمَا ذَكَـــوْ خُلَفاً هنا في شرحه للمختصر مسأنة في الصيغ التي يعبر بما الصحابي فيما ينقله عن البي ﷺ، وهي عشر، وفي

الاحتجاج بكل منها خلاف، وكل صورة أدون من التي قبنها.

الأولى ما ذكره بقوله (بقول ذي الصّحبة) أي الصحابي (قالَ) النبي (المصطفىُ وقد سمعه منه 🕮 (۱).

ې – قال الىبى 🙈

ومثل "قال"، 'فعل"(٢) وظاهر -كما قاله في الآيات - أنه يستثني من لصـــحابي التابعي، وعبى عدم الاحتجاج بالمرسل، وخرج بالصحابي التابعي، وقد تقدم(٣٠).

⁽١) دهب جمهور انعلماء إلى الاحتجاج بقول انصحابي: قال النبي ﷺ، وقال الخطيب البعدادي. قال أكثر العلماء الواسب في ذلك خميم على أن العماما في سمعه من رسول الله ﷺ وقال بشوك لي الاهب جمعه إلى من ألا ملك حمعة سواء كان الراوي من صعار الصحابة أو من كيارهم.

ستر: الكفاية (٢٦/٢هـ)، لإحكام للآمدي (١٤٥٩)، المستصمى (١٢٢/٢). المسودة (ص ٢٢٤)، روصــة اساظر (۱/۱۱ ۳۲)، البحر المحمط (٤ ٣٧٣)، تيسيع التحرير (٦٨,٣)، فو نعج الوحموت (١٦١١٠)، شرح تنقيح العصول (ص ٣٧٣)، عاية الوصول (ص ٤٧)، إرشاد الفحول (ص ١١٣)، شرح الكوكب مدير (٤٨٢/٢) (۲) وأفر رسول لله ﷺ عني كدا

⁽٣) أي تقدم في قول مصنف (طرس قول عبر مصحبي فال ليي 震) نظر لآيات ليبات (٣٨ ٣)

ومقائل الصحيح ما حكاه الامدي، وابن الحاجب، عن القاضي أبي بكر^(۱)؛ أــــه متردد بين سماعه منه ومن غيره^(۱)، فإن قلنا بعدالة جميع الصــــحانة قُــــل. وإلا فكالمرسل.

رقلت) إن صاحب الأصل (قد نُفى ، خُلَفاً هنا) أي في هذه المسأنة (في شرحه) المسمى برقع الحاجب (للمختصر) أي مختصر ابن الحاجب، حيث قال في دلك المشرح: إن الآمدي وابن الحاجب وهَما في ذلك عن القاضي، وأنه لا حلاف في غيول".

ويوافقه قول الصفي الهندي: لا يتحه فيه خلاف لظهوره في الروايه عـــه هي ورافقه قول الصفي الهندي: لا يتحه فيه خلاف لظهوره في الروايه عـــه والمقدير روايته عن الصحابة فغير قادح لثبوت عدالتهم، وأما احتمال روايته على البعي صادر (1) (و)استدركه الزركشي وتبعه الناظم فقال [لكـــ] (۵) (الخُلُــفُ موجودٌ كما هُنا) أي في جمع الجوامع ذَكر (۱)؛ لأن القاضي لما اختار رد المرسل

⁽١) الله الإحكام (١/٩٥)، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (١٨/٢).

⁽٢) أي يحمل أن الصحابي سمع الحديث من النبي ﷺ ويحتمل أنه سمته من صحابي آخر.

⁽٣, مص خبارة ابن السبكي في رفع الحاجب (٤٠٨/٢): "واعلم أن هذا الدي نقله للصنف أي اس حاجد على العامية على السماع، وم على التعليمية فيه الآمدي، والا تعرفه، والذي نص عليه القاضي في "التقريب" حمل "قالا" على السماع، وم يحك فيها خلافاً".

ونحوه فال الزركشي في المحر المحيط (٢٧٣/٤)، وصرَّح يوهم الآمدي وابن الحاجب فيما بسباد للقاصي وقاد الشيخ ابن يقوانا في فزهة الحاطر العاطر يشرح روضة الناظر (١٩٨/١): "ولعل اصطراب النفن عس السفلاني يرجع إلى الالشاس في إطلاق النقل عن "أبي يكر" هكدا، فظن بعضهم أنه الباقلاني، مع أن هذا أنها ل

⁽٤) اظر: هَاية الوصول (٢٠٠١/٧).

وكمنَّك حكى ابن عبد الشكور الاتفاق في للسألة، وقال: "لا اعتداد بمن خسالف هيسه". انظـــر: فـــوانح الرحموت (١٦١/٢).

^(°) م تر - في (أ).

⁽٦) نظر حجع الجوامع (ص ٧٤).

قال: وكدلث مرسل الصحابي إذا احتمل سماعه من تابعي، بل أغرب أبن برهاد فقال: إنه الأصح^(١).

وكذا حكاه النووي عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائني، لكنه قال: الصواب الأول (٢).

ثُمَّ سَمِعْتُهُ نُهِى أَوْ أَمَرَاْ قَلْتُ فَذَا بِالا سَسِمِعْتُهُ جَسِرَى ثُمَّ أُمِرُا أَوْ نُهِينَا أَوْ فُرِضْ أَو خُرَّمَ أَوْ رُخُصَ خُلْفَ الْمَعْتَرِضْ رُثُمِّ قُولَ الصحابي (سَمِعْتُهُ) ﷺ (نَهي) عن كذا (أَوْ) سمعته (أَمَرَ) بكذ، فيان الصحيح الذي عليه الجمهور الاحتجاج به؛ لظهوره في صدور أمر ونحسي منه (*)

۲ – میعت انبی این او آمر

وقيل: الا⁽¹⁾؛ الاحتمال أن يعتقد ما ليس بنهي نهياً، وما ليس بأمر أمراً، ويُرد بعد هذا الاحتمال من الصحابة حداً (٥).

⁽١) انظر: تشبيف للسامع (١/٥٥٧)، ونسب النقل عن ابن يرهان إلى كتاب "الأوسط".

⁽٢) انظر: المحموع شوح المهذب (٣/١٠١).

⁽٣) هذا الصيغة انتانية من صبح أداء الصحابي للحديث، وقد دهب جميور العلماء إلى الاحتجاج ١٤.

انظر في بيان قول الجمهور: المستصفى (٢٦/٦)، المحصول (٤٤٦/٤)، الإحكام للآمدي (٢٦،٢)، لإلهاح (٣٢٨/٢)، بواتح الرحموت (٣٠٦/٢)، مناهج العقول (٣٥٧/٢)، البحر المحيط (٣٧٦/٤)، شرح بكوكب المبير (٤٨٣/٢)، العدة لأبي يعلى (٩٩٢/٣)، تحاية الوصول (٧٠٠٠)، شرح تنقيح العصول (ص٣٧٣)، غاية الوصول (ص٢٠٢).

⁽٤) وإليه ذهب الشاهني الباقلاي، وإمام الحرمين، و نسب القائلين به إلى التحقيق، وتابعه ابن حرم، وأبسو بكسر الصيرفي، والمر في في المنحول، وأبير بكر الإسماعيلي من الشاقصة، والكرخي، والدبوسي، والمسرحسي، وأبسر بكر الرازي، ومن تابعهم من متأخري الأحماف.

انظر بالإصادة بن المصادر السابعة: أصول السرخسي (٢٨٠/١)، المسوده (ص ٢٩٣)، إحكم لعصبون (٣٩٢/٣) البرهان (٢٩٢/١)، اللحول (ص ٢٧٨)، الإحكام لابن حرم (٢٠٢/١)، المحول (ص ٢٧٨)، شرح الكوكم للنير (٢٨٥/٣).

 ⁽٥) انظر: إرشاد الفحول (ص ١١٣)، وفيه: إن هذا الاحتمال بعد، لا يندم به الظهور.
 وقال الرركشي. الظاهر من الصحابي مع معرفته باللغة وعدالته أنه لا يطلق ذلك إلا عند تحققه و ينمه أن النهي والأمر صدر من النبي ٤٨٦/٢).

۳- امر انسي ﷺ بکد. ر شی عن کد (قلتُ) ريادة على الأصل (فَذا) أي نهى أو أمر مقتصراً عليه (بالا) ذكر (سَمِعْتُهُ) الله (جُرَى) الاحتجاج به عند الجمهور أيضا(١).

قال السيوطي: والخلاف فيه أقوى ثما قبله، ولذا توفف الإمــــام في الاحتجــــاح له المعهد صاحب الحاصل^(٢)، وضعهه صاحب الحاصل^(٣) مع تصحيحهما له فيما قبل^(٤).

(ثم) قومه (أهوفا) بكذا^(ه) كقول أم عطية: "أُمرْنا أن نخرج في العيدين العواتـــق ؟- أمره أرعه او فرض أو خوم او وهوات الحدور" الحديث، أخرجه الشيخان^(١).

(أو) قوله (ئهينا) (٧) عن كذا كقولها أيضاً: "لهينا عن اتباع الجنسائز و لم يعسرم علينا" أخرجاه أيضا(٨).

 ⁽١) هده هي انصيعة الثائنة: قول الصحابي: أمر النبي ﷺ بكناء أو تمي عن كذاء من دون التصريح بلفظ السباع:
 ويحتج بمذه الصيغة أيصاً عند الجمهور. انظر المعادر السابقة في العبيغة الثانية.

⁽٢) انظر: المحصول للرازي (١/٤٤٦).

⁽٣) أي ضعّف كونه حجة. انظر: الحاصل (٣/٨٠).

⁽٤) أنظر ' شرح الكوكب الساطع (٢٤١/٢)، وقال السيوطي عقب ذلك: "دكر هذه الصورة من ويادي".

 ⁽٥) هده هي الصيعة الرابعة. أن يقول الصحابي أموا يكذا، أو قينا عن كدا، أو قُرص أو حُرم علياً. أو رُعص لما.
 لما. و جمهور على الاحتجاج بها، ولا قرق بين أن يقول الصحابي ذلك في حياة الرسول علي أو لهده الظر المصادر السابقة في الصيغة الثانية: (اعمته أمر أو قبي).

 ⁽٢) أحرجه البحاري في كتاب العيدين، باب عروج النساء و الحسن إلى للصلى، وقم الحديث (٩٧٤)، وقبه ذكر
 رأمرنا) نصبعة أساء للنجهول، ووواه مسلم في كتاب العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى
 نصبن، وقم الحديث (١٤٧٣).

والعراق. جمع عالم، وهي التي عنقب عن الامنهان في الخروج للمحلمة، وكأنفم كانوا يمعون العوانسق مسل خروج لما حدث بعد العصر الأول من القساد. انظر: فتح الماري (١/٥٥١).

⁽١) هاية الورقة (٤٨٩) من: ب.

٨) أحرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب إنباع النساء الجنائز، رقم الحديث (١٩٩٩)، وأخرجه مسلم في كتاب الجنائر، باب هي النساء عن اتباع الجنائز، رقم الحديث (١٥٥٥).

(أو فُرِضَ، أو حُرِّمَ) عيما (أو رُخُصَ) بنا سناء هده لأفعال للمفعول، فيا الأصح فيها الاحتجاح بها؛ لأن مطلق ذلك ينصرف إلى من له لأمر و بهي والإيجاب والتحريم والترخيص وهو رسول الله في ولأن مقصود الصحابي بيان النشرع لا اللعة، والشرع إنما يتنقى من الكتاب والسنة والإجماع والقياس؛ ولا يصح أن يريد أمر الكتاب؛ لكون ما فيه مشهوراً يعرفه الناس، ولا الإجماع؛ لأن المتكم بهذا من أهل الإجماع، ويستحيل أمره نفسه، ولا القياس، إذ لا أمر فيها فتعين كون المراد أمر الرسول في (١).

(خُلْفَ الْمُعْتَوِضُ فيها، أما الأول (٢)؛ فعن الكرخي، والصيرفي؛ أنه متردد بين أمره وهو خاصة، وأمر كل الأمة، وأمر بعض الولاة، ومثمه النهي وما بعده (٢). وأجيب ببعده مع أن الأصل هو الأول (٤).

ونظّر الزركشي حكاية اخلاف في الأخير^(ه)، بأن الشيخ أبا إسسحاق قــــل في

⁽۱) مظر: تدريب لراوي (۲۰۹/۱).

⁽٢) يقصد قول الصحابي: أمرنا بكذا.

⁽٣) يقصد قول الصحابي: أبياء فرض عبياء أو خُرِّم، أو رُحص به.

وهو أيضاً قول أعاصي البافلاي، وأبي بكر الدراي لحملي، وأبي بكر الإسماعيني الشباعلي، و بسس حسرم الطاهري، و محتاره إمام الحرمين، الضر: النصافر السابقة في الصيعة التالية: (قول الصحاق سمعته على أو أمر).

 ⁽³⁾ لأن المشرَّع بدلك هو صاحب الشرع، وهناك فون يانوقف، وقول بالتفصيل، وأن لصنبيع السنافة علسى درجات في الاضحاح بحد باعتبار ربية لعائل من الصحابة الظر شرح الكوكب مبير (٢ ٩٨٦) الإحكام بالآمدي (٩٧/٢)، بيسبر التحرير (٣ ٦٩)، عابة السول (٢ ١ ٧)، شرح لنقبح الفضول (ص ٣٧٤)
 (٥) مراده بالأخير قول لصحابي "رُخص ما بكد"

ثُمَّ من السنة عند الأكثر فَعَنْ فسإنَّ هكذا في الأظهسرِ كُمَا معاشر الورى كان الورى عهدُ النبي يفعلون..... (ثم) قوله (من السنة) كذا^(٤) كقول على بن أبي طالب: "من السنة وصع الكف ٥-من السنة على على الكف على الكف على الكف في الكف في الصلاة تحت السرة" رواه أبو داود^(٥) فيحتج به (عند الأكشسر)

 ⁽١) قال الرركشي معنقاً على قول ابن السبكي: "الصحيح يحتج بقول الصحابي: قال ﷺ، وكذا صمته أمر ولهي،
 أو أمرنا، أو سُورًم".

قال الرركشي: وفي حكاية المصم الحلاف علر، فقد قال الشيخ أبو إسحاق في التبصرة إذا قسان صسحابي أرحص ك بكاء رجع إلى رسول الله ﷺ بلا علاف". انظر: تشيف المسامع (١٠٥٨/٢)، التبصرة للشيراري (ص ٣٣١).

وممن معى الخلاف في هذه الصبعة أيصاً ابن السمعاني وابن عقيل الحبلي، قال ابن السمعاني في قواضع الأدنة: "لو قال الصحابي، رُخَص لما أن نعمل كذا؛ ينصرف إلى النبي ﷺ بالاتعاق"، وفي المسودة (ص ٢٩٣) عن ابن عقيل لحميلي قان: "لا حلاف أنه لو قال القائل أرهيمن أو رحّص كدا، لرجع إلى النبي ﷺ

⁽٢) أي الاحتجاج بقول الصحابي: أمر النبي 美 يكدا، أو لحي عن كذا.

⁽٣) نظر: الغيث الهامع (٢/١٤٥).

⁽٤) هذه هي الصيغة الخامسة، أن يقول الصحابي: من السنة كذاء أو أصبت السنة وتحوه

 ⁽٥) رواه أبو صرد في كتاب العملاه، باب وضع السمى على البسرى في الصلاة، رقم الحديث (٧٥٦)، وروه محمد
 في لمسمد رقم الحديث (٨٣٢٩، ورواه الميهقي في السن الكوى (٣١/١)، والدارقطي في سنه (٢٨٦/١)
 و لحديث صعمه سهمي، والتروي في المجموع (٢٧٠/٢)، والزيلعي في نصب الراية (٣١٢/١)، وابن حجر في فتح البدري (٢٨٥/١).

ه النوري "تعمرا على نصعيفه لأنه من رواية عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وهو صعيف بانهاق أثمة جرح والتعديل، وهال المرمدي: "العمل على هذا عبد أهل العلم من أصحاب النبي في والتسابعين، ومسل بعدهم، يرود أن يصع الرجل بميته على شماله في الصلاة، ورأى بعضهم أن يصعها هوق السرة، ورأى معمهم بحد السرة، وكل ذلك واسع عبدهم". انظر: سنن النرمدي (٢٣/٢).

(١) انظر: المحصول (٤/٨٤٤).

⁽٢) الظر: الإحكام (٢/٩٨).

⁽٣) وعليه أكثر العدماء المتأخرين، وصححه ابن الصلاح، والدووي، وقال: لا قرق بين قوله ذلك في حياة رسوب الله ﷺ أو بعده، انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٠)، التقريب مع التدريب (٢١١/١)، فسواتح الرحمسوت (٢١١/٢)، البحر الخيط (٣٤٦/١)، الميث الهامع (٣٤٤/١)، توصيح الأمكار (٣٤٢/١)، عابة لوصسول (٥٠١)، ورشاد المعمول (ص ٢١١).

⁽٤) هو سام بن عبد الله بن همر بن الخطاب، أبو عمر، القرشي العدوي المدني التابعي، الإمام النقيه الراهد العابد المجموعي بلدي التابعي، الإمام النقيه الراهد العابد المجموعي بمانته وجلالته قال ابن سعد: كان سالم كثير الحديث، عالباً من الرحال، ورعاً وعده بن البارط س فقياء للدينة السبحة، وأصح الأسايد: الزهري عن سالم عن أبيه، وهي سلسلة الدهب، تولي سنة ٢٠١٩هـ. لطر في ترحمته وأبات الأعيان (٩٤/٢)، قديب الأسماء واللعات (٢٠٧٩/١، حليه الأولياء (٢٠٧٩/١)، سير أعلام النبلاء (٤/٧٥٤).

⁽٥) هو اختجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل التقعي، أبو محمد، كان والياً لعبد الملك بن مروان عنى الحجد، فصل عبد الله بن الزبير، وصرب الكعة بالمنجنين، ثم ولاه العراق ويقي بما حتى مات. كان طبراً جبار سعاك للدماء وهو للبيسر الذي أخير عنه التي م أنه يخرج من تقيف. ومن حسناته أنه هو الدي أم بنفظ المصحف قبل الدهبي له حسنات مغمورة في يحر هنويه، وأمره إلى الله، وله ثو حيد في الجملة. ثوفي سنة ١٩همس. انظر في مرجمته: سير أعلام النبلاء (٣٤٣/٤)، تاريخ دمشق (١١٣/١٢)، وهيات الأعيان (٢٩٠، السوفي بالوهيات (١٩٧/١١).

⁽٦) مظر: صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الجمع بين الصلاتين بعرفة، رفم الحديث (١٦٦٢).

فَنَقُل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة (۱) من أهل المدينة، وأحد الحفاظ من التابعين، عن الصحابة أهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي ، وبه يُعسم صعف الأقلين بأنه لا يحتج به (۲)؛ لجواز إرادة سنة البلد (۳).

(فسـ)قوله (غَنُّ) رسول الله ﷺ قال مثلاً (فـ)قوله (أنُّ) النبي ﷺ (هكذا) (نا مربي، ﴿ قال كما او رأن، يحتح بكو منهما (في الأظهر) لظهوره في السماع منه ﷺ.

را بين من سالعلم مسبعة أبحر وايتهم ليست عن الحق خارجــه عدل هم عيسد الله عــروة قاســم

قر بن الصلاح روينا عن الحافظ أبي عبد الله أي الحاكم أنه قال هؤلاء الفتهاء السبعة عبد الأكتر مسى
 عساء الحجار، وروينا عن ابن البارك قال: كان فقهاء أهل للدينة الذي بصدرون عن رأيهم سعة، فسدكر
 هؤلاء، إلا أنه لم بذكر أبا سلمة بن عبد الرحمي، وذكر بدله سالم بن عبد الله بن عمر.

نظر: معدمة ابي الصلاح (ص ٣٠٤)، علوم الحديث (ص ٤٣).

(٢. وهو عول إمام لحرمين، ونسبه إلى المجمعين، وتابعه العزالي في المنحول، وهو أيضاً قول أبي أبكر السر ي و كر عي، وأبي بكر الصيرفي من الحنفية، وابي حرم، وغي قال به من الشاهعية أبو بكر الإسماعيلي. انظر البرهاء (١٤٧١)، أصول السرخسي (١/١٨)، الإحكام للامدي (٩٨/٢)، الإحكام لابس حسرم (٢٠٢/١)، للنخول (ص ٢٧٨)، نيسير التحرير (٢٩/٢).

- (٣) در بن سمعاني في قواطع الأدلة (٢٩/٢): قول العمامايي (من السنة كذا)، قمطاني السنة منصوف بن سما السي الله وإذا قبل: الكتاب، والسنة، فإنما يُعهم من السنة سنة النبي ، ولأن السنة هي الطريقة المبعه لاهن السين في سعة لأهل الدين هي المشروعة في الدين، وللشروع في الدين إنما يكون منس الله تعسنى أو رسوله فلا ...
 رسوله ، أما من نجو الله ورسوله فلا ...
- (٤) هده الصيعة السدسة. قوله: عن النبي ، وأنَّ النبي ، وهده للرمة لم يذكرها الآمدي، وأبي الحاجب كما فار الإسبوي في هاية السول (٢١٢/٢)، وإيراد الحديث بلقظ (عن) من عبر مصريح بالسماع يسمى عسة اعداًين: الععقة. وانظر في الحديث المعنم: معلمة أبن الصلاح (ص ١٦)، شرح تحية الفكر (ص ١٥٨).
- (٥) رصحته البيسة بن والصفي الهندي، وعبد الجبار للعنزلي، وصحت ابن الصلاح، والسووي، وسسبه إر الجماهيم من أصحاب الحديث والفقه والأصول. انظر: هاية السول (٧١٣/٢)، قماية الوصول (٣٠٠٦/٧)، المعمد (١٧٤/٢)، مقلمة ابن الصلاح (ص ٦٢)، التقريب مع التسماريب (٢٤٤/١)، الإنجساج (٣٢٠/٢)، البحر الخبط (٢٧٩/٤)، شرح الكوكب للبير (٤٨٢/٢)، شرح المحلي (٢٠٣/٢).

 ⁽١) العقهاء السبعة من أهل المدينة، من أكابر التابعين، وهم: صعيد بن المسبب، والقاسم بن محمد، وعسروة بسن برعز، و خارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمى، وغيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار.
 وقد تضمهم البعض في بيتين هما:

ثم رتب الباطم كأصله [لفظة](⁽⁾ "أَنَّ" على [لفظة]^(۱) "عَنَّ" ومقتضاه تصحيح القبول فيها أيضاً، إلا أن الخلاف فيها مرتب على الخلاف في "عَنْ" وهذا مفهوم من عطفه لها بالفاء.

وقيل: لا، حتى يتببن السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى(١٠٠).

 ⁽١) لم ترد في (أ).

⁽t) 3 x = 6 (b.

⁽٣) نظر: الحصول (٤/٩/٤).

 ⁽٤) انظر: تشنیف السامع (۲/۲۵۰۱).

^{·() } 7 (0)}

^{·(}t) \$ 55 ¢ (t)

⁽٧) انظر: شرح الكركب الساطع (٢٤١/٢).

⁽A) أي الخلاف في (أن).

⁽٩) حكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العمل أن "عن" و "أنا" سواء، وأنه لا اعتبار بالحروف والألداف، وإنما هو بالنقاء والمحاسنة والسماع والمشاهلة، وقال ابن الصلاح: هما سواء مع السلامة من التدليس، فإد، كان سماع بعضهم من بعضه من بعض صحيحاً، كان حديث بعضهم عن بعض بأي لمظ وود محمولاً عنى الاتصال حق يتبين فيه الانقطاع، وكدلك نسب النووي التسوية بين "عن" و "ألاً" للجمهور.

انظر: التمهيد (١/٢٦)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٦٢)، التقريب مع التدريب (٢٤٨/١).

وهال الرركشي: لا لبعد التسوية بين (عن) و (أنَّ) في إجراء الخلاف بالنسبة للصحابي أبصاً، ثم رأيت الهمدي صرح به في (عن)، فقال: سهم من ذهب إلى أنه ظاهر في أنه أخوه به إنسان آخر عنه عليه الصلاه و لسلام، وهو ساقط كما سيق في المرسل".

النظر: التمهيد (٢٦/١)، تشيف للسامع (٢/٧٥٠١)، تماية الوصول (٢٠٠٦).

بقي أد صاحب الأصل ذكرهما قبل قوله: "وكذا سمعته أمر وتمسى"، والنساظم أحرهما هاهنا، فليُنظر أيهما أصوب؟.

فقوله (كُنّا معاشر الورى) أي الناس تفعل في عهده في، أو (كان الورى ، عهد النبي) في (يفعلون) (1) لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله في اطلع على دلك وقررهم عليه لتوفر دواعيهم على سؤالهم [عن] (٢) أمور دينهم، وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة (٣)، فيحتج بذلك عند الأكثرين (٤).

٧- ک، معاشر الناص لفعن ي

عهده 🖨 کد،

وقيل لا؛ لجواز أن لا يعلم به^(٥).

وقال آحرون: إن كان ذلك (١) مما لا يخفى خالباً كان محتجاً به، و إلا فلا (١)، وبه قطع لشيخ أبو إسحاق الشيرازي (٨)، وكأنَّ الناظم تبعه حيث زاد قوله:

⁽١) هذه الصيغة السابعة من صيغ الأداء أن يقول الصحابي: كما معاشر الباس نفعل في عهده 秦 كذا، أو كمان لناس يفعلون في عهده 秦 كذا.

⁽۲) في (ب): (على).

⁽٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٨).

 ⁽٤) أطلق الرري، و لأمدي، وابن الحاجب، والهدي أن الأكثرين على أنه حجة، وإن لم يضقه لعهد السبي ١١٨٨ وهو ضاهر كلام ابي الحسيري، والقرائي.

رقال بن الصلاح: قول الصحابي: كنا نعمل كذاء أو كنا تقول كذاء إن لم يصفه إلى زماد رسول الله الله فهو موقوف، وتبعه على دنك المووي، ومسب القول بالوقف إلى الجمهور من المحدثين، وأهل الفقه والاصول نظرا المحمول (١٩/٢)، الإحكام (١٩٩٢)، عتصر ابن المحاجب مع شرح الفصد (١٩/٢)، هابة الموصول نظرا المحمول (١٤٠٥)، مع شرح الفصد (١٧٤/٣)، التقويب (٣٠٠١)، مع شده ابن الصلاح (ص ٤٤)، التقويب مع شدريس (١٤٠٤)، نشرح الدري على صحيح مسلم (١٤٢/١)، نرهة النظر (ص ١٣٨)، المستصلمي (١٢٨/٢)، فواتح الرحموب (١٦/٢)، المحرم المحمول (١٤٢/٢)، الإهماج (٢٠٠٢)، البحرم المحمول (٢٩٤/٢)، الإهماج (٢٠٠٢)، البحرم المحمول (٢٩٤/٢)، الإهماج (٢٠٠٢)، البحرم المحمول (٢٩٤/٢)،

 ^(°) معر. شرح نحمي (٢٦٤/٢). وقال ابن السبكي معللاً لمنا القول: "لاحتمال عوده الضمير في (كأ) عدمي طائعه عصوصة، لا جميع المامي" أنظر: رقع الحاجب (١٢/٢).

⁽٦) أي لعطل المحتج له. وهنا تحلية الورقة (١٩٠) من: أ.

⁽٧) أي بكون حيبها موقوقاً على الصحابي.

⁽٨) منز: التبصره (ص ٢٣٣)، شرح الدوري على صحيح مسلم (١٤٣/١)، تدريب الراوي (٢٠٦/١).

....ما يَــرى

ثُمَّةً (١ كُنَّا عهدَ طه نفعلُ فالناسُ كانوا ولعهد يُهملُ قلتُ فكُنَّا قدْ فكانوا القطعا في تافه لا يفعلون شرعا

(ما يرى) في العاب، كن قال الصفي الهندي: لا يتجه فيه حلاف؛ لتصريحه بنقل الإجماع المعتضد برؤية النبي الله العترض بعضهم (الله وكر هذا العدقوله: امن السنة الاقتضائه تأجره في المرتبة عنه، مع حكاية الخلاف هناك.

⁽١) في همع اهوامع (ص ٢٩٣): تُمُّ

أعلاها: أن يقول: كُنّا معاشر الناس: أو كان الناس يفعلون في عهده ﷺ، وهذا ما لا يتجه في كوله حجـــــة علاف.

قال الرركشي: لتصريحه بنقل الإجماع المعتصد بمعرفة الببي ﷺ

والثانية: أن يقول: كُنَّا نفعل في عهده ﷺ، وهي دون ما قبلها، لاحتمال عودة الصمير في (كُنّا) على طائعــــة عصوصة، لا جميع اساس.

والثائثة: أن يقول: كان الناس يفعلون، ولا يصرح بعهد البي ﷺ، وهذه دون الثانية من جهة عدم التصــــريح بعهده ﷺ، وفوقها من جهة تصريحه بجميع الناس.

والأظهر: رجحان تبك، لأن لتقييد بعهد، ﷺ ظاهر في تقريره عليه.

والرابعة: أن يقول. كنا نعمل؛ أو كانوا يقمنون، وهي دون الكل.

عظر: رفع الحاجب (٢/٣١٤)، لإنجاج (٢/٣٣٠).

⁽٣) انظر؛ لسرر اللوامع لوحة (٢١٧). وفيه إشارة إلى أنه كدن الأولى ثقلتم ضيعة؛ (كان انسس يفعنوا في عهده ﷺ كدا) على صبعة (من انسمة كدا) لأن الأولى أقوى في لاحتجاج بها، وضيع مصنف يوحي بسالعكس، رعم أنه نفى الحلاف في عدم الاحتجاج يضبعة (كانو يفعنون)، واذكر اخلاف في ضبعة رمن السنه)

⁽٤) أي صنعة (كان اساس يفعلون في عهده ﷺ كسا

۸– ک بعمر ي عهده ﷺ کد. (ثُمَّةُ) قومهُ (كُنَّا عهدُ) نبيه (طه) ﷺ (نفعلُ) (') كفول حابر ' كما بعرل على عهد رسول الله ﷺ، متفق عليه (') وقوله: "كنا بأكل لحوم الحيل عدى عهد سيﷺ"، رواه السائي ('')، فيحتج بدلك ''

قال معراقي أحط من السيتي قبلسها؛ لأن الصسمير في كسما يحتمسل صائفيه محصوصيسة [وحكسسى السسن الصسملاح](° عسسن أبي بكسس

^() هده الصعة شامة أن يقول الصحابي ك عفل في عهده ﷺ، دول التصريح بلفظ (الماس)

 ⁽۲) واد البحاري في كتاب السكاح، ياب العرب، رقم الحديث (٤٨٠٨)، رو د مسلم في كدب السكاح بهاب حكم العرل، رقم لحديث (٢٦٠٨)، وانعف عده بنفظ (كد نعول وانفر با يترب)

⁽۳) وه اسسائی فی کتاب اصیه و بدبانج، باب لأدر فی أکل خوم شمیل. فيم لحديث (۲۵۹) وهو مندن عميه عن حابر بنقط (هی رسول الله ﷺ يوم جيبر عن خوم حدم لأهمية، وأدر في خوم حس). وعالت أسماء خود فرساً عنى عهد رسول الله ﷺ فأكلناد، ونحل بالديمة متفق عميه.

نصر صحیح استخاري کتاب الله تاج والصید، باب خوم غیل، رقم خدیث (۵۰۹۵)، صحیح مسلم، کتاب الصیا و المائلج و ما یؤکل می اخبوال، باب فی آکل خوم اخیل، رقم اخدیث (۲۵۹۱)

 ⁽²⁾ وقد صحح أهل خديث والأصول هذه الصبعة الرفع؛ لإصافة الفعل إلى رمن المبي ﷺ، وخالف فيه بو بكسر الإسماعيني فقال هو موقوف، كما سيدكره لمؤلف

نظر تدریب از وي (۲۰۶۱)، شرح لکوکب انساطع (۲ ۳۵۱)، پرشاد انفخون راص ۱۱۵) وقال الرکشي حکم انفرطيي في قول الصحابي (کنا نفعل في عهده ﷺ) ثلاثه اقوال

قار ا فقيله بو الفراح من أصحابت وردّه أكثر أصحابنا، وهو الأطهر من مدهبهم

وران کار نما یمکن حفاوه فلا یُقْبُنَّ کفول آفع بن خلیج فیما رواه مسلم (کُنَّ نحابر علی عید رسون الله کی حتی روی بنا بعض عمومی، آن رسول الله ﷺ هی عن دانگ)، ور جُنج هذه التقصیل الشنج أبو رسنندی الشیر ان

وقبل "عن لأولى في دنك أنا انصحابي إنَّ ذكر دلك في معرض محجه خُسَنَ عني ارفع، وإلا علا" عز البحر محيط (£ ٣٧٩)، إرشاد ألفحون (ص £ ١)

ه) في السختين حكى بن عبّاع، وفي العيث له مع (٢ ٥٦٥) حكى بن الصلاح، وليس بن الصّاع، وهو كسك في نشيف لمسامع (٢ -١٠١١)، حبث نسبه لابن الصلاح، وهو الصواب، و ظر مقدمة بن الصلاح (ص ٨٤٨، وفيها النفل عن أبي يكر الإسماعيني

> قال في الآيات: وجه تأخره عن (كان الناس يفعلون)؛ أن انعموم في لأول أظهر؛ لتعبير بالاسم الظاهر، بخلاف الضمير الذي قيل إنه لا عموم فيه، كما تقدم في محمه(^).

⁽١) هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس، أبو بكر الإسماعيلى؛ الشاقعي جرحاني ومام الشافعية في زمسه، والمرجوع إليه في المفقه والحديث، وصاحب التصاليف. قال الشيراري، جمع بين لفقه والدين ورئاسة السدين والدليا. له تصاليف كثيرة منها: المستحرج على الصحيح، المعجم، المستد لكبير في نحو مالة بحسيد. تسوفي سنة ٢٧٦هـــ.

انظر في ترجمته: الطبقات الكبرى (٧/٣)، طبقات الفقهاء للشيراري (ص ١١٦)، شدرات الدهب (٧٥/٣)، تذكرة الحفاظ (٩٤٧/٣).

⁽٢) انظر: الغيث الهامع (٢/٥٦٥).

⁽٣) هذه الصبغة أناسعة أن يقول الصلحالي كان الناس يفعلون، من غير إصافه إلى عهده ﷺ أو يقور. كا نفعل كنا، أو كالوا لا يرون بأساً بكذا.

⁽١) أي صيغة (كُنَّا نعمل لِي عهده ﷺ).

⁽٥) انظر الشيف المسامع (١٠٩١/٢)

⁽٢) كدية الورقة (٤٩١) من. ب.

⁽٧) هده هي الصيعه العاشرة، كنا تمعن، أو كالو يفعلون

⁽٨) نصر. لأيات لبيمات (٣٨٣)

(ف) قوله (كانوا القطعا) أي اليد (في) سرقة شيء (تافه) أي حقير (لا يفعلون شرعا) أشار هذا إلى قول عائشة رضي الله تعالى عنها: كانوا لا يقطعون في الشيء انتافه (۱)، فهذا دون الكل لعدم التصريح بكونه في زمه الله وعا يعود إليه الضمير في قوله: "كانوا".

فإن كال في القصة تصريح باطلاعه في فمرفوع إجماعاً -كما صرح به في التدريب^(۱) - نحو قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: (كُنَّا نقول ورسول الله في حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان، يسمع ذلك رسول الله في البخاري بسئون التصريح الله في فلا ينكره) رواه الطبراي^(١)، والحديث في البخاري بسئون التصريح المذكور^(٥).

⁽١) رواه بن أبي شببة في المصنف (٢٩٦/٦)، كتاب الحدود، باب من قال: لا يُقطع في أقل من عشرة دراهـــم، ونفظه عن عائشة رضي الله عنها قائت: (لم يكن يُقطع على عهد النبي ﷺ في الشيء التافه)، وكذلك العرجه بن حزم في المحلى (٣٩٥/١٣) عن عائشة رضي الله عنها بلفظ: (إن يد السارق ثم تكن تقطع عدـــى عهـــد رسول الله ﷺ في الشيء التافه)، وانظر سنى البيهقي (٨/٥٥٥)، وفي الألفاظ السابقة الإصافة إلى عهد السنبي رسول الله ﷺ في الشيء التافه)، وانظر سنى البيهقي (٨/٥٥٥)، وفي الألفاظ السابقة الإصافة إلى عهد السنبي ﴿ وَهَلَى هذا فعي التنظيل بمنا الأثر نظر، إلا على اعتبار أن المراد التعثيل وليس رواية الأثر بنفضه.

⁽٢) يب بمده الجملة إلى فائدة الحلاف في ترتيب هده الصيغ، وأنه من أجل الترجيح في حالى التعارض. قال الرركشي٬ "عائدة رعاية هذا الترتيب الترجيح عند التعارض، قما لا يحتمل أرجح مما يحتمل، وما يحتمسل حتمالاً واحداً أرجع ثما يحتمل الاثبين، وهكذا في الداهيّ. انظر البحر الهيط (٣٨١/٤)

⁽٣) في العبارة برع عمرص وتمام عبارة التدريب: أن قول الصحابي (كنا بعط كذا) إن لم يصفه إلى من لمبي في عهو مرفوف، وإن إصافة فالصحيح أنه مرفوع، كما قال النووي، وقال أبو بكر الإسماعيلي إنه موف في والصواب أنه مرفوع، فإن كان في القصة تصريح باطلاعه في فمرفوع إجماعاً بظر: التغريب مع التدريب (١/٥٠٣).

⁽٤) رواه الطراني في للعجم الكبير (١٢/٢٨). رقم الحليث (١٣١٣١).

ر٥) وعصه عن ابن عمر ﴿ قال: كُنّا تُحيّر بين الناس ﴿ زمن النبي ﴿ فَحَيْر أَبا بكر ثم عمر بن الحطاب ثم عشدال ابن عمال ﴿ انظر: صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب فضل أبي بكر بعد السمي ﴿ رفسم الحسديث (٣٣٨٢).

ولم يذكر الناظم كالأصل الصيغة التي لا خلاف في الاحتجاج بما من لصحابي، نحو: حدثني، وأخبرني، وسمعته يقول^(١)؛ لوضوحها والله أعلم.

ر ١) وهده أرهع سرامب عند المحدثين، لعدم الواسطة بين الصحابي والنبي الله قطعاً وقد بعى جمع من أهسس المسلم المحار، الحلاف في الاحتجاج بهذه المرتبة، منهم الآمدي، وابن السمكي، والمرركشي، والمسرداوي، وابسس المحسر، والشوكان.

نظر (٢/١٥)، الإنجاج (٢٢٨/٢)، البحر المحيط (٢٧٢/٤)، النحير (٢٠١١)، شرح الكوك المدير (٢٠١١/٥)، شرح الكوك المدير (٢٠١١/٥)، إرشاد المفحول (ص ١١٣)، شرح العقد على ابن الحاجب (١٨/٢)، سرح سميح المصور (ص ٢٧٣)، تيسير التحرير (١٨/٢)، فواقع الرحموب (١٦١/٢)، المحصول (١٤٥/٤)، مقدمة بن الصلاح (ص ٤٥)، ترهة النظر (ص ١٣١)، نتريب الراوي (٢/١١).

خاتمة

[في مستند الراوي غير الصحابي في تحمَّل الحديث]

مستندُ الراويُ موى من اصطحب قراءةُ الشيخ وذيْ أعلى الرُئـب إ إملاءً أو تحديثاً ثُمَّ الأعلى⁽¹⁾ مُسْمِعٌ شيخٍ فسماعُ مسن تــــلا

حاتمة في طرق تحمل الحديث ومراتبها (مستند الـــراوي) للحـــديث الـــروي (سوى من اصطحب) الله أي غير الصحابي.

قال في الآيات: قَيْد به (٢) نظراً للغالب من سماع الصحابي منه في وإلا فقد يروي الصحابي عن صحابي آحر أو تابعي؛ فيكون مستنده ما ذكره كغيره (١). (قراءة الشيخ) عيه وهو يسمع (وذي) المرتبة (أعلى الرتب) أي رتب طرق التحمل عند الجمهور (٥)؛ لأنما طريقة رسول الله في فإنه كان يحدّث أصحابه رضي الله تعالى عنهم وهم يستمعون، وهي أبعد عن الخطأ والسهو.

وقال جماعة: أعلاها قراءة التلميذ على الشيح، لأنه لو غلط لم يتهيأ للطالب الرد

السماع (القراءة)

⁽١) في همع الهوامع (ص ٢٩٥): إملاً وتحديثا فدًا فلأعلى.

⁽۲) وهي عشر مراتب.

⁽٣) أي يغير الصحاق

 ⁽٤) نظر الأيات البينات (٣٨٤/٢).

 ⁽٥) وهو قور كتر عدش والأصولين، وحكاه النووي عن جهور أهل للشرق من المحدثين، وهذه المرب الأولى
 من مراثب التحمل

نظر لإحكام للإمدي (٩٩/٢)، تحاية السول (٢١٦/٢)، فوانح الرحموت (١٦٤/٢)، كشم الأسرر (٣٩/٢)، شرح تتقيح الفصول (ص ٣٦٧)، تقريب الوصول (ص ٣٠٨)، المستصفى (٢٦٢/٢)، روضمة العاطر (٢٠١/٤)، شرح الكوكب للذير (٤٩٠/٢)، الإلماع (ص ٦٩)، الكفاية (١٩٠/٢)، معندمة ابسن الصلاح (ص ١٣٢)، التقريب مع الناريب (٤٢٧/١).

عىيە^(١).

وقال أحرون: هما سواء(٢).

والصحيح كما قاله في التقريب لأول (٣)، واحتار الحافظ اس حجر أن محل ترجيح السماع ما إذا استوى الشيح والطالب، أو كان طالب أعسم؛ لأسه أوعى ما يُسمع، فإن كان مفضولاً- كما هو العالب- فقراءته أولى لأها أضبط له(١).

وسواء كان (ه) (إملاءً) على الطالب وهو يكتب (أو تحديثاً) بحرداً عن الإمــــلاء، لكن الإملاء لما فيه من زيادة التحرير أعلى منه، وإن استويا في أصـــــل الرتبـــة،

 ⁽١) حكاه الخطيب البغدادي عن عني بن أبي طالب ظله، وقال به من انحدثين: الخطيب البعدادي، وشسعة بسن الحبيب به، ويجين بن سعيد القطال، وأبو بكر البرقان، وبن أبي ذئب، وموسى بن داود، وأبو داود السحستاني
 صباحب السنس وأبو حاتم الرازي وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم.

رس لفقهاء: الإمام أبو حنيفة، وروي عن الإمام مانك، ومن كنماقم في دلك: قال شعبة: انقراءة عسماي أثبت من السماع، وقال يجيى بن سعيد: إذا قرأتُ على المحدث كان أحب إليّ، لأنه يصبح لي كتابي، ومسرة قال يجيى: لأنه إذا قرأ عليّ جعلت دهن كله بيه.

وقال الخطيب: "العلة التي احتج بها من اختار القراءة على اهدّث: على السماع من لفظه ظاهرة؛ لأن لراوي ربح سها وخلط قيما يقرؤه بنفسه فلا يرد عليه السامع؛ إما لأنه ليس من أهن المرفة بدلث الشاب، أو لأن لعنظ صادف موضع اختلاف بين أهن العلم فيه: فيتوهم ذلك الخلط مذهبه فيحمله عنه عنى وجه الصوب: أو لهية الراوي وخلالته؛ فيكون ذلك مالعاً من الرد عليه". نظر: لكفاية (١٩٥١) ٢٠٢١)

⁽۲) حكاه الخطيب عن ابن عباس رضي الله عنهما والحسس لبصري، والرهري، وسفيان الثوري، والسبث بسس سعد، وهو روية عن الإمام أبي حيفة، وروية مشهورة عن الإمام مالث، ونقبه لتووي عن معظمة علماء المحتجل والكومة، وحكاه بن حجر عن لبحري، وحكاه الصيرفي عن الشامعي، وجوم به المنورة والروياني بعر: شرح تنقيح العصول (ص ٣٦٧)، لكماية (١٢٠/٢-١٨٩)؛ البحر عيط (٣٨٣/٤)، مقدمة يس تصلاح (ص ١٣٧)، نزهة البعر (ص ١٥)، صحيح لبحاري مع العنج، كذب لعلم، باب ما جاء في العلم وقوله تعالى: (وقل رب زدي عدمً) (١٩٧١).

⁽٣) انظر التفريب مع الندويب (١ ٤٢٩)

⁽٤) انظر فتح انباري (١٩٩/١)، تدريب انزاوي (١ ٤٢٩).

⁽٥) أي قرءة الشيح وانطالب يسمع

وسواء كان من حفظ الشيخ أو من كتابه(١).

(ثم الأعلى) في الرتبة (مُسْمِعٌ شيخ) يعني قراءة التلميذ على الشيخ وهو وهر الأعلى) في الرتبة (مُسْمِعٌ شيخ) يعني قراءة التلميذ على الشيخ وهر يسمع (١٠)، فيقول نعم (١٠)، أو يشير بذلك (١٤)، أو يُقر عليه ولا ينكره (١٠)، قال جمع:

المقوص

(۱) نظر، تشنیف الحسامع (۱۰۲۱/۲)، أصول السرخسي (۱/۲۷۰)، مقدمة ابن الصلاح (ص ۱۳۲)، الإله ج
 (۲/۲۳).

(٢) هده علرتية الثانية من مراتب التحمل: القراءة على الشيخ، وتسمى العرض.

(٣) لأن نفظة (نعم) عند العرب تقتضي إعادة الكلام الأول، فإذا قرأ الطالب على الشبخ وهو يسمع، ثم قال نه بعد الفراغ من القراءة أو قبلها. هل سمعت؟ فقال الشبخ: تعم، أو يقول بعد الفراغ: الأمر كما قرئ علي . فهذه رؤاية صحيحة يحتج بما بلا خلاف كما قال الزركشي، وقال القاصي عياض، والرازي، والقرافي لا قرق بينها ويين قوله: (حدثي، أو أخبرني، أو سمعته) انظر: البحر الحيط (٣٨٣/٤)، الإلماع (ص ٧١)، خصول (ع. ٤١، ٥٤)، شرح تنقيح العصول (ص. ٣٧).

(٤) أي أن يقرأ التعالب على الشيخ ويقول له: هل سمعت؟ فيشير الشيخ بإصبعه أو برأسه هيحب العلم إلى الإشارة - ها هن - كالعبارة في وحوب العمل والجمهور على قبول هذه للرقية، وذكرها الراري وانقرافي في المرتبة الرابعة من مراتب رواية عير الصحابي، ولكن لا يقول المراوي المشار إليه: أخبري ولا حدثني، ولا سمعته، لأنه لم يسمع شيئاً. انظر: البحر المحيط (٣٨٨/٤)، شرح تنقيح العصول (٣٧٧)، المحصول (٤٥١/٤).

رهو قول جمهور المحدثين والمفقها، ومعى ابن السكبي الحلاف في وجوب العمل به، وإنحا الحلاف في جوار الراوية، والجمهور على جوار كما سبق، واشترط بعص الشافعية والظاهرية والمحدثين إقرار الشبخ بصحة ما مُرئ عليم، بطقاً، وإليه دهب أبو إسحاق الشيرازي، وسليم الرازي، وابن العثباغ، وابن السمعاني

وقان ابن الصباغ: ليس له إذا رواه عنه أن يقول: حدثني، وله أن يمثل به، وأن يرويه قاتلاً: قرأت عليسه وهسو يسمح

والصحيح ما دهب إليه الجمهور من أن سكوب الشيح دون حامل له على دلك من إكراه أو عمله أو بسوم. يترّن مسيرنة التصريح بالرواية ولا يشترط النطق؛ لأن العرف يقصي بأن السكوت تقرير في مثل هذا

بطر تيسير التحرير (٢١/٣)، شرح تنقيح الفصول (ص ٢٧٧)، الكفاية (٢٠٨/٢)، للسودة (ص ٢٨٤)، المسودة (ص ٢٨٤)، البحر لمبط (٢٨٨/٤)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٤١)، فتح للغث (١٨٤/٢)، تدريب الراوي (١٣٤/١)، البحر لمبط (٢٨٨/٢)، شرح اللمع (٢٥٢/١)، قواطع الأدلة (٢٣٧/٢)، الإحكام (٢٨٨/٢)، للسنصفى (٢١٢/٢)، شرح الكوكب للمبر (٤٩٦/٣).

ويُسمى عَرْصاً من حيث إن القارئ بعرض على الشيح ما بقرؤه، كما يعرض القرآن على المقرئ (١٠).

لفرق بين لفر ءة والعوص لكن قال الحافط ابن حجر بين القراءة والعرض عموم وحصوص؟ لأن الطلب إدا قرأ كان أعم من العرض وعيره، ولا يقع عرض إلا بالقراءة؟ لأنه عبارة عما يعرض به الطالب أصل شيحه، معه، أو مع عيره بحصرته، فهم أحسص مس القراءة (٢).

(فسماعُ) قراءة (من تلا) على الشيخ (٢)، فالقراءة بنفسه أعلى مرتبة من السماع بقراءة غيره، هذا ما صرح به كثيرون منهم صاحب الأصل (٤)، واستدركه الناظم فقال:

⁽٢) انظر: فتح الباري (١/٧٧١). وهما تحاية الورقة (٤٩٢) س: أ.

⁽٣) هذه المرتبة الثالثة من مراتب التحمل: سماع الروي قراءة غيره على الشيخ، وفي جواز لراوية بسماع قسراءة غيره على الشيخ علاف، والذي عليه أكثر أهل العلم من الألمة الأربعة وغيرهم الصحة. قسال لزركشسي: وشرَّطَ قوم وقرار الشيخ بما لعقاً، انظر في هذه المرتبة: لإحكام للآسدي (١٠١/١)، تشسيف المسامع (٢/٦٠١)، شرح الكوكب المنير (٤٩٣/٢)، اشرح الفصول (ص ٣٧٦)، فسواتح لرحسوت (٦٤/٢)، شرح العصد (٢٩/٢)، عاية الوصول (ص ٢٠١)، برهة النظر (ص ١٥٥)، تسدريب السروي (٢٦٤/٢)، فتح المفيث (٢٩/٢)، رشاد العجول (ص ١١٦).

⁽٤) حدث قال في جمع خو مع (ص ٧٤) "مسلم عبر الصحابي قرءة الشيخ ,ملاءً و عديثًا. همرءتُ عيده مسلماعه" فرنبها باعاء، وسوِّى بينهما في رفع الحجب (٤١٦،٢) حيث قال "(وفر،وة غدره) أي السروي (كفرءنه)".

قلتُ بل الظاهرُ المماثلة ما بين ذيسن ثُمَّة المناولة (١) مع الإجازة فذي إذا ترى لذي خصوص في خصوص حُصِرا (قلت) وقافاً للزركنني وغيره (١) (بل الظاهر) في ذلك (المماثلة) بقطع الهسزة للورد في (ما بين ذين) الأمرين ، قراءة نفسه على الشيخ، وسماعه من قراءة عيره عليه، وسواء كانا من حفظ أو كتاب، حَفِظ الشيخ ما قسرئ عليسه أم لا، إد أمسك أصله هو أو ثقة غيره (١).

وَشُرط الإمام أحمد في القارئ؛ أن يكون ممن يعرف دينهم (١)، وإمام الحرمين في الشيخ؛ أن يكون بحيث لو فُرض من القارئ تحريف أو تصحيف لردّه؛ و إلا فلا يصح التحمل بما (٥).

(ثَمَّةَ المُناولة) (1) إذا كانت (مع الإجازة) (٧) كأن يدفع له الشيخ أصل سماعــه وفرعاً مقابلاً به، ويقول له: "أجزت لك روايته عني"، وكأن يدفع الطالــب إلى الشيح ذلك، فيتأمله الشيخ وهو عارف مُتَيقَظ ثم يعيده إلى الطالب ويقول لــه: 'هو حديثي فاروه عني" أو "أجزت لك روايته".

التحولة المقرونة بالإجازة

> (۱) ورد البيت في همع الموامع (ص ٢٩٥) هكذا: عليسه قلست الطساهر المماثلسه

مسا بسين فيسن تمست التاولسة

⁽٢) انظرا تشنيف المسامع (٢/٢/١)، العيث الهامع (١٠٩٨/٥)، همع الهوامع للأشموني، لوحة (٩٥١/١).

 ⁽٣) قال لعراقي في العبث الهامع (٦٨/٢٥): "ثالثها: - أي الرائب- سماعه بقراءة غيره، وحَمَّلُ للصحف - اي الن اسبكي- هذا قسماً عبر الذي قبله - أي قراءته على الشيخ وهو ساكت يسمع - فيه نظر، عالحق ألمد قسم منه".

⁽¹⁾ انظر: حاشية البناني (٢١٥/٢)، شرح الكوكب للبر (٤٩٤/٢)، للسودة ص (٢٨٣).

⁽۵) انظر: البرهان(۱/۲۱۲).

⁽٦) هناه للرنبة الرابعة من مراتب تحمل الحديث: وهي للناولة، وهي على توعين:

الثناني. مساوله المحرده عن الإجازة، وهي: أن يناوله الكتاب، ويقتصر على فوله. "هذا من حسديقي أو مسس سماعاتي" ولا يعون" "اروه عني" أو "أجوات لك روايته عني" فهذه مناولة تختلة لا تجور الرواية عن، كما فسال خطيب وابن الصلاح. انظر الكفاية (٢٩٧/٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٦٥).

⁽V) سيأي تعريف الشارح لها

و هذا سُمي 'عرض المناولة''(١٠). وقد صرح كثيرون بأها حينئد كالسماع في القوة والرتبة، لكن الصحيح ألها منحطة عمه وعن القراءة^(٢)، وستأتى المأولة ايحردة. (فذي) الإحارة من عير مناوله (٣) (إذاً تَرى، لذي خصوص في) دي (خصوص) أي لحاص في حاص(؛)، بأن يكون كل من المُحَازِ به وبه معيّنًا، بحو: أحرت لك، أو لكم، أو لفلان العلاني، رواية صحيح البحاري، أو ما تضمه ثبتي المعلوم، أو ما اشتملت عليه فهُرسْتي؛ كما مشّ به في التقريب^(٥).

الإجرة الجودة

⁽١) كما أن القراءة على الشيخ تسمى (عرض القراءة) فالمناولة مع الإجازة تسمى (عرض المتاونة)؛ ذكر ذلك ابن المصلاح وقد حكى القاضي عياض، وأبو «وليد الباجي، والرركشي لإجماع عني صحة انساولة مع الإجازة، وهني جوار الرواية بُد، وقال تفارزي: لا شك في وجوب العمل به، ولا معني بنخلاف فيه، بكن الصنير في حكى الخلاف ق المسألة، كما ثقله عنه الوركشي.

انظر المقدمة ابن الصلاح (ص ١٦٦)؛ الإماع (ص ٨٨)، إحكام القصول (٣٦٦/١)، إيصاح محصول (ص ٥٠١)؛ تشيف طسامع (٢٠٦٣/٢)؛ لبحر اهيط (٣٩٣/٤).

⁽٣) بعد أن اتفق العلماء على صحة التحمل بالماولة مع لإجازة، امحتموا في أنها في رتبة السماع وقوته أم لا، على قولين:

لأول: أنما في رتبة انسماع وتحق محمَّه، وهو قول الإمام مانك، وراوية عن الإمام أحمد، وقون الرهري، وربيعة لرأي، وحكاه الخطيب عن ابن خريمة. وهو قون جماعة من ألمة المحدثين أيضاً.

كاني: ألها دول السماع، وهو قول الجمهور، وذهب إليه أبو حيقة، والشافعي، وأحمد وصححه ابن الصلاح، والحاكم والنووي، والرركشي، وغيرهم.

وذكر الوركشي أن فالمة هذا الخلاف تظهر في أنه هن يجوز لمن تحمّل بالمتاونة مع الإجارة، أن يقول: حدثني أو أحبرين؟؛ والذي عليه عمل لجمهور أنه لا يجوز له ذلك لأمه يشعر ببطق الشيخ بذلك وهو كدب؛ بل لا بد أن يقيِّد بالعبارة فيقول: حدث هلان مناولة ويجارة، أو أخبرن يجازة، أو أخبرن مناولة، أو أجاز لي ملاب، وما أشبه دنت، والقائلون بالتسوية يجوّزون إطلاق (حدث وأخبرنا) في لرواية بالساولة، حكى دلك عن مانك والرهري وغيرهم.

النظر" مقدمة ابن الصلاح (ص ١٦٧)، معرفة علوم الحديث (ص ٢٦٠)، التقريب مع التدريب (١/١٧١)، الهجر المحيط (١٩٤/٤)، الكفاية (٢٩٧/٢)، تشتيف المسامع (١٩٤/٢)، شرح الكوكب المبير (٦/٣٠٥)، كشف الأسرار (٢٥/٣)، يرشاد العجول (ص ١١٧)، الإناع (ص ٨٨)، المستصفى (٢٦٤/٢)، الإنجساج

⁽٣) هذه المرتبة خامسة من مراتب التحمن، وهي الإحارة، وسيأتي تعريف الشارح ها.

⁽٤) يُعبّر عنها المحسّون يقوهم: أن يحير معهاً بعيّل: كأجزتك البخاري، أن ما شتملت عليه فهرسيتي انظر امقدمة الى الصلاح (ص ۱۵۱)

⁽٥) لكن هذا مع عينه الكتاب. وإلا فهي المناولة، وهذا النوع الأول من أبوع الإجارة (إحارة حاص خاص، انظر. انتقریب مع التدریب (٤٤٨)، شرح نکوک لمبير (٢ ٥١٢)

و (العهر ست) بالناء المحرورة وصلاً ووقفاً، كما قال صاحب (١) تتقيف المساد (٢): إنه الصواب، وخَطاً من وقف عليها بالهاء ،ومعناها: جملة العدد للكتب، لفطسة فارسية (٢)، وقوله (حُصرا) تكملة.

والإحازة''' في الاصطلاح كما قاله الشمني^(a) · إذن في الرواية لفظاً أو عصاً عربه. وسرد يميد الإجمالي عرفاً⁽¹⁾.

(١) مَايَة الْورقة (٤٩٣) من: ب.

 ⁽۲) هو عمر بن حلف بن مكي الصقلي، أبو حفص. قاصي، لغري، عدت أنظسي. ولي قصاء نوس وخطائنها
 من سة ٤٦٠هــــ وكانب خطبه من إنشائه. وصنّف كتاب تثقيق اللسان وتلقيح الجــــــان. بــــوفي مــــــــة
 ١٠٥هــــــ

عشر في ترجمته. هدية العارفين (٢/٧٨٧)، الأعلام (٥/٢١).

⁽٣) غثر: تنعيف اللسان لابي مكي الصقلي (ص ٥٤).

⁽٤) لإحدره في المعه عصدر (إحوازة)، ومعناها الإذناء يقال: استحاز، أي طلب الإحازة. وحاء في الصدح اسبر: أحازه، أنفذه، ومنه: أحزب المقد أي حعلته باقداً. انظر: الصداح للسير (١١٤/١)، القداموس الحيط (١١٤/١).

⁽٥) منفر: نلريب الراوي (١/٤٦٧).

و سمى هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن التسمى، الداري، للعروف بالشمى، نقي الدين، أبو العسس مصر محدث، فنيه، أصولي، مكلم، نحوي. من مصانيفه: صبح السائك إلى النبية ابن مالك، أوفي المسسست مأدية مساست، كمال الدراية في شرح النفاية في الفقه، العالي الرتبة في شرح بظم النجة. توفي معة و٢٧٨ه، عقر في مرحمه. النصوء الملامع (١٩٤/١)، حسن المحاصرة (١٢٧١/١)، المدر الطالع (١١٩/١)، شسسر ساهب (٢١٣/٧).

⁽٢) دهب الحمهور من الفقهاء والمحدثين إلى جواز الرواية بالإحازة، بل حكى القاضي عياض والباحي الإجمد ع على حوارها، ومنع من ذلك جماعة منهم شعبة، وأبو روعة الوازي، وإبراهيم الحربي، وأبو الشبخ الاصبهاب، والماوردي، والروياني، والقاصي حسين، من الشافعية، وأبو طاهر اللمباس، من الحنفية، وهو إحدى الروبين عن الشافعي، وقول بعض الظاهرية.

وهم في دلك معالات، منها قول شعة: لو صحت الإحازة لبطلت الرحلة، وقول أبي طاهر الدياس: من قال معيره: أحرت لك أن تروي عني ما لم تسمع ،فكأنه قال له: أحرت لك أن يكذب علي، لأن الشرع لا يسع رواجة ما لم يسمع، وقال ابن حزم: إنما بدعة.

القول التاث في المُسألة: يُحور الرواية بالإحارة بشرط أن يرفع إليه أصوله أو فروعاً كُيت عنها، وينظر فيها، ويصححها، وقد حكاه الخطيب عن أحمد بن صالح.

القول خامس: لا تصح إلا بالمخاطبة، فإن خاطبه بها صح، وإلا هلا. ذكر الزركشي أن أبا الحسن بي النصاب حكاه في كتبه (الأصول). انظر في المسألة: أصول السرخسي (٢٧٨/١)، كشعب الأسرار (٢٧٤)، حكاه في كتبه (٢٤١٤)، الطبوده (ص ٢٤١)، المسوده (ص ٢٨١). المسعمي (٢ ٢٤٤)، المسوده (ص ٢٨١)، المحكم للامدي (٢/١٠١)، شرح الكوك للنير (٢/١٠٥)، الإحكام لابن حوم (٢/١٠١)، الإلماع (ص ٨٥١)، وحكم المعصول (٢١/١١)، الكفاية (٢/١٢٧)، مقلمة ابن الصلاح (ص ١٥١)، تسدريب السراري (١٥١)، فتح للعبث (٢١٧/١)، المبحر الحيط (٢٩١٤).

ولها أربعة أركان: المُحيز والمُحاز له، والجحاز به، والصيغة.

ثم الصحيح الذي عليه الجمهور، واستقر عليه العمل؛ حواز الرواية والعمل مما^(١). قال اس الصلاح: وفي الاحتجاج للتجويز غمــوض، ويتجــه أن يقـــال: ،دا [اجار]^(١) له أن يروي عنه مروياته، فقد أخيره بما جملة، فهو كما [لو]^(١) أخبره بما تفصيلاً، وإخباره بما غير متوقف على التصريح نطقاً كما في القراءة أن وإنما الغرض حصول الإفهام والفهم، وذلك حاصل بالإجازة المُفْهِمَة (٥).

أركال الإجا ة

واستدل بعضهم لذلك: بأنه الله كتب سورة براءة في صحيفة ودفعها لأبي بكر الله ثم بعث علياً الله فأخذها منه، ولم يقرأها عليه، ولا هو أيضاً، حتى وصر إلى مكة، وقرأها على الناس(٢٠).

ثم هي مراتب ما ذكر.

⁽١) الإجازة. هي إدن المحدث لعبره أن يروي عنه حديثاً، أو كتاباً من كتبه، أو كل كتبه التي يرويها أو مؤلفاته، من غير أن يسمع دلك منه أو يقرأه عليه، وقد قصل الخطب البغدادي أنواعها في كتاب الكعاية، وعنون له بخمسة أنواع أدرج قيها للناوقة والمكاتبة، وأتبعها بالإحازة على الإحازة.

ثم جده القاضي عياص وهُني بتحريرها بما ثم يُسبق إليه، ودكر لها سنة أنواع في كتابه الإلماع، ثم تابعه ابسس الصلاح، وخُنص كلامه، وزاد نوعاً واحداً عبلفت سبعة أنواع، وذكر السيوطي أنما تسعة أنوع.

الظر: الكفاية (٢٦٧/٢-٢٥٦)، الإلماع (ص ٨٨-٧-١)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٥١-١٦٣)، تدريب الراوي (٤٤٧/١)، فتح للغيث (٢١٥/٢).

⁽٢) في التسائلين (جاز)، والتصحيح من مقامة ابن الصلاح (ص ١٥٣).

⁽٣) في النسختين (كما أحمره)، بدون (أو)، والتصحيح من للقدمة.

 ⁽٤) في النسختين (قطعاً)، والتصحيح من مقدمة ابن الصلاح.

⁽٥) انظر مقدمة بن الصلاح (ص ١٥٣)، وحاصل كلام ابن الصلاح السابق - كما قال الدكتور بور بسدين عتر في تحقيقه للمقدمة - أن الإحازة إعيار إجمالي بالروي، فهو كما لو أخيره به تعصيلاً، وإيصاح ذلك أنه العدماء عتمدوا على الإجازه بعد ما تُوَّن الحديث، وخُمع في الكتب، وتُقلت طاك التصانيف والكتب عسس أصحابا بالسند المرثوق الذي ينهي يقراءه النسخة على المؤلف أو مقابلتها بنسخته، فأصبح من لعسير عنى العلم كلم أناه طالب حديث أن يقرأ عليه الكتاب، فلحؤوا إلى الإجازه... ولكن لا يجود لمن حس بالإجاد أن يُروي عمد إلا بعد أن يصحح نسخته على نسخة المؤلف، أو على نسخة صحيحة مقابله على نسخة المؤلف ويجوب العمل بها، والرد على من قال بعدم الحوار

⁽١) عظر «كفيه (٢٦٩/٢)، وقال الخطيب قبل أن يورد الأثر: واحتج بعص أهل العلم لجوارها أي الرواية بالإحازه - ثم ذكر الحديث. وقال عقبة: قصار ذلك كالسماع في ثبوت الحكم، ووجوب العمل به. وانظر: تدريب الراوي (١/ ٥٠٠)، وسيأتي ذكر الخلاف بعصيلاً في حكم الرواية بالإحازة.

بالعكس تُسمَّ في عمروم عُمِّمَ فذي خصوص في عموم ثُمَّ ما فلفلان والذي من الم مناولته الأصله'` ئسله لهــــــا وإلا ردت^(٢) بالإجــــــاع قلت بضم نحو (فس) الإحارة لــ(ذي خصوص في) ذي (عموم) أي لخاص في عام اكــأجرت اعردة لك جميع مروياتي أو مسموعاتي(٤) .

مراتب الإجارة

ولا يبعد حيئذ شمولها لما رواه بعد الإجازة؛ بناء على التحقيق المتقدم أن لوصف حقيقة في حال التلبس لا حال التكلم.

(لُمَّ ها) أي الإحازة التي (بالعكس) أي لعام في خاص ؛نحو أحزت لم أدركـــني رواية صحيح البخاري^(ه).

(لَهُمُّ) الإجازة (في) ذي (عموم) أي في عام (عُمُّمًا) الْمَجاز له، بحو: أجزت لمـــن

⁽١) في همع الهوامع (ص ٢٩٥): يأتي.

⁽٢) في همع الحوامع (ص ٢٩٥): من أصله

⁽٣) في همع الموامع (ص ٩٩٥) وإلا يُلْغُ.

⁽٤) هذا النوع الثاني من أنواع الإجارة وهو (إجازة لحاص في عام)، وقد ذكر ابن الصلاح والنووي أن الخلاف في هذا اللوع أقوى وأكثر من اللوع الأول (خجاص في خاص). قال. والجمهور من العلمسناء مسم الخسيدئين و لعقهاء وعبرهم على تجوير الرواية يما أيضاً، وعلى إيجاب العمل بما رُوي بما بشرطه، ومسمع مس دنسك السرخسي من الحنفية؛ وقال إنَّ ذلك غير صحيح بالاتفاق.

نظر * مقدمة ابن الصلاح (ص ١٥٤)، التعريب مع التسدريب (١٥١/١)، البرهسان (١/١٥٤)، الإمساح (٢٣٦/٢)، أصول السرحسي (١/٨٧٦)، البحر المحيط (٢٩٩/٤)، نماية السول (٢١٩/٢)، شرح العصب عني .بن الحاجب (٦٩/٢)، تيسير التحرير (٢٦/٥٩)، إرشاد القحول (ص ١٦٩).

⁽٥) هند اسرع الثالث من أنواع الإجازة. (أن يجير لعام في خاص)، وقد اختلف في جوازه، قمسع مســـه بعـــ العدماء، وحوره أخرون منهم: الخطيب البغدادي، والحافظ ابن منده، وأبو الطيب الطبري، وابن عناب، وأبو محمد بن سعيد الأندلسي، وعيرهم.

شر الكعابة (٢٤١/٢)، شرح العضد (٢٠/٢)، مسير التحريسر (٢٥/٦)، الإلمساع (ص ٩٨)، الإهساح (٢٣٦ ٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٥٤)، تلريب الراوي (٤٥١/١)، تشنيف المسامع (١٠٦٤/٢)، عايه الوصول: (ص ١٠٦).

عاصريٰ في رواية مروياتي^(١) (ف)الإحازة (لفلان والذي من كسله) أي ولـــه الذي ســـ(يجي) بعده تبعاً له^(١) ،كقول أبي بكر ابـــن أبي داود: أُحَـــرت لــــك و أولادك و لحبَل الحَبَلة، يعني الذين لم يولدوا بعد .

وأما الإحازة للمعدوم ابتداء، كقوله: أحزت لمن يتحدد لفلان مـــــ الأولاد (٣) ؛ فلا يجوز اتفاقاً (٤) على ما يأتي.

 ⁽١) هذا النوع الرابع من أنواع الإجارة: (أن يجبر لعام في عام) مثل: أحرت لجميع المسلمين أن يروو عني جميسع مروياتي. انظر إضافة إلى المراجع السابقة: فواتح الرحموت (١٩٥/٢)، إرشاد الفحول (ص ١٩٩)، توصيح لأفكار (١٩٣/٢).

 ⁽٢) هذا لنوع الخانس من أتواع الإجازة وهي: الإحارة للمعدوم ثيمًا، أو الإحازة لمعدوم عطفاً عنى موجسود،
 مثل: أجزت لفالان ومن يوجد من تسله.

وقد أحازها قوم، منهم: ابن أي داود، والعراقي، والبغدادي، والنووي، وغيرهم ومتع منها آخرون، مسمهم تذرداري، وابن النجار، ويعص الحتايلة.

انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٥٨)، الكفاية (٢١٤/٢)، فتح للمبث (٢٣١/٢)، التقريب مع لتسدريب (٤٥٧/٢)، التحريب التحد (٤٥٧/٢)، التحيير (٢٠٤٩/٥)، شرح الكوكب للنير (٢٩١٣ه)، التقرير والتحيير (٢٧٧/٢)، البحر المجيط (٤١٠/٤)، الإيمام (٢٣٨/٢).

⁽٣) هذا النوع السادس من أنواع الإجازة، وهي (الإجازة للمعدوم ابتداء)، أو (الإجازة لمعدوم من غير عطف على على موجود)، مثل أن يقول! أجزت لمن يولد لفلان، وقد اهتلف في جواز هذا النوع؛ فأجساره؛ لخطيب البغدادي، وأبو يعلى بن القراء من الحابلة، وابن عَثرُوس من للالكية، والحافظ ابن منده.

رسمه القاضي عياص لمعظم الشيوخ. قال اين الصباع: ومأخلهم في ذلك اعتقاد أن الإجارة إدا في الرواية وليست محادثة.

نظر الكفاية (٢/ ٥٠٠)، البحر المحيط (٤٠١/٤)، الإلماع (ص ٩٨)، مقلمة ابسن الصلاح (ص ١٥٩)، انتفريب مع التدريب (٤٥٨/١)، التنجير (٢٠٥١/٥)، كشف الأسرار (٤٨/٣)، شرح العصد (٢٠٠١)

⁽٤) إن حكاية هذا الاتعاق نظر، وفي المسألة خلاف كما سبق ذكره، وإثما قال المسيوطي في الندريب (١٥٨١).
وثما إجازة من يوجد مطلقاً علا يجور إجماعاً.

فهذه ستة أقسام ووراءها أقسام أُخر مذكورة في كتب علم الحديث.

الماونة اعجردة

ثم بعده (۱) (مناولته) من غير إجازة (۱) بأن يدفع الشيخ للتلميذ، وقوله (الأصله) من زيادنه، أي كتابه الذي هو أصل سماعه، أو فرع مقابَل به (قلت) تقييداً لما دكره الأصل هنا، محله إذا كانت (بضم نحو) قوله (ذا) الكتاب (مماعي) مس شيحي فلان (لها) أي لهذه المناولة، ولا يقول: اروه عسني ، ولا: أجرزت لمك روايته (۱)، واحتلف في حواز الرواية بهذه المناولة؛ فقيل : لا تجوز، وانتصر مدوي، وبالغ في رد مخالفيه (۱).

وقال حماعه: يَمُا تجوز^(٥) ؛ لأن الرواية بما تترجح على الرواية بمحرد إعلام الشبح

⁽١) أنظرها في معلمة ابن الصلاح (ص ١٥١ -١٦٥)، تغريب الراوي (١/٤٦٤ ٤٢٤).

 ⁽٢) هده مرسة انسادسة من مراتب التحمل: (المناولة الجردة) وأصل المناولة لعة. الإعطاء باليد، ثم استعمل عبد محدثين في إعطاء كتاب ونحو دلك.

و ساومه صصلاحاً: هي أن يناول الشيح التلميذ الكتاب، ويقول هذا من حديثي أو سماعي، ولا يفسون اروه عي. ولها صورتان.

[ِ] حداهما: أن يقتصر على المناولة بالفعل، أو يقول خذ هذا الكتاب، ولا يخير بسماعه ولا يأدن له في روايســـه عنه

عمي هده الصوره لا مجوز له الرواية عنه بالاتفاق كما قال للحدي، قال الطوفي -- مطلاً-: لجواز معرفته بعس. وقد يتساهل الإنسان بالكلام، وعند الجزم يتوقف.

الصوره الثانية: أن يناوله الكتاب ويقول له : هذا من سماعي، ولا يأدن له في روايته.

فأ بن الصلاح وهي مناولة مختلفاته لا يحوز الرواية بما عند الجمهور، وحكى الخطيب عن قوم جواره، منهم الفخر الرازي وسيشير الشارح إلى اكثر ما ذكرت، ولكن بنوع من الغموص، فأردت الإيصاح. طر: هاية الوصول (٣٠١٢/٧)، شرح مختصر الروصة (٢٠٨/٢)، تشيف المسامع (٢١٦/٢٠)، معدمة ابن الصلاح (ص ١٦٩)، البحر الحيط (٣٩٥/٤)، إرشاد الفحول (ص ١١٧)، لمسان العسوب (١٦٣/١١)، مصناح المبير (٨١٧/٢).

⁽٣) يشير إلى الصورة الثانية التي سبق ذكرها.

 ⁽٤) هـ، صووي في انتقريب (١/٤٧٣): "لا يجور الرواية بما على الصحيح الذي فاله النمهاء وأصحاب الأصور.
 وعابيه المحدثين الجورس". وانظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٦٩).

 ⁽٥) حكاد الخطيب عن طائفة من أهل العلم، ونقله الرامَهُرْمُرِي عن الطاهرية.
 انظر: الكفاية (٣٤٢/٢)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامَهُرْمُزي (ص ٤٥١).

الآتى^(١)؛ إذ لا تخلو من إشعار بالإذن في الرواية^(٢) .

وقال السيوطي: وعندي أن يقال: إن كانت المناولة جواباً لسؤال؛ كأن قال له: ناولني هذا الكتاب لأرويه عنك، فناوله و لم يصرح بالإذن صحت، وحاز له أن يرويه كما في الإجازة بالخط، بل هذا أبلغ، وكذا إذا قال:حدثني بما سمعت مسر فلان، فقال هذا سماعي منه، فتصح أيضاً، وما عدا ذلك فلا^(۱).

(وَإِلاَّ) يَضِم إليها ذلك؛ بأن ناوله الكتاب، ولم يخبره بأنه سماعه (ردَّتُ) ولم تجز الرواية بها (الإجماع) على ما نقله الصفى الهندي (٥) ، والزركشي (١) .

وفيه نظر؛ فقد نقل العراقي عن جماعة من الأصوليين منهم الـــرازي^(٧) ؛عـــدم
اشتراط الإذن ولا المناولة بل إذا أشار إلى كتاب وقال: هذا سماعي من فــــلان،
حاز لمن سمعه أن يرويه عنه، سواء ناوله أم لا، وسواء قال له: اروه عني أم لا^(٨)،
وسيأتي في زيادة الناظم أن من طرق التحمل المكاتبة.

 ⁽١) لأن من مراتب التحمل الإهلام المحرد عن المناولة والإجارة، بأن يقول الشيخ: هذا صماعي من فلان، وسيأتي الكلام عنها، ومماد الكلام أن الرواية بالمناولة أرجح من الرواية بالإعلام.

⁽٢) و سندلوا أيصاً بالقياس على الفراءة على الشيخ، فإن الطالب إذا قرأ على الشيخ شيئاً من حديثه، وأقر بأسبه رو يتُه عن فلان بن فلان، حار له أن يرويه عنه، وإن ثم يسمعه من لقظه، وثم يقل له اروه عني نظر: مقدمة أبن الصلاح (ص ١٧٥). وقال الصنعاني في توصيح الأفكار (٢/٥/١): "و ختلافهم مبنى عني

نظر: مقدمة أبن الصلاح (ص ١٧٥). وقال الصنعاني في توصيح الأمكار (٢٠٥/٢): "و عندلافهم مبي خمى أن هن الرواية من شرطها الإدن من الشيخ للطالب أو لا، ثم قال: والصناحيح أن الإدن عسير مشسئرط في لاحسر، إد الأصل حواز إخبار الإنسان عن غيره، وإن ثم يأدن في الإخبار عنه، إلا أن يكون أمراً حاصاً به لا يجب إطلاع أحد عليه".

⁽٣) مظر: للريب الراوي (١/٥٧١).

ر٤) هذه الصورة الأولى من صور للماولة المحردة، والتي سبق ذكرها.

⁽a) منظر خاية الوصول (٣٠١٣/٧).

⁽١) انظر الشيف للسامع (١٠٩١/٢).

⁽٧) الطر: المحصول (٤٥٣/٤)، وهنا تماية الورقة (٤٩٤) من: أ.

⁽٨) الطر: فتح المعيث للعرافي (٦/٣)، فتح المفيث للسخاري (٢٠٣/٢).

قال لحوفط امن ححر; ولم يظهر لي فرق قوي سهما (١١)، إد خلا كل ممهما على الإذب، فليراجع ٢٠).

ثُمَّة الإعلامُ الحابي عن المناولة والإجازة (")؛ بأن يحبره بأن هسد، الحسديث أو برعدم الكتاب سماعه من فلان مقتصراً عليه وقلد حكى عن كثيرين صحة الرواية به (ا)، الكتاب سماعه من فلان مقتصراً عليه وقلد حكى عن كثيرين صحة الرواية به (ا)، ورجح آخرون منهم ابن الصلاح (٥)، والنووي: أنه لا تجوز الرواية بذلك، لكن يجب العمل به إن صح سنده (١)، وادَّعى القاضي عياض الاتفاق عليه (الموجه (فإيصا) (۱) بالقصر لموزن؛ كأن يوصي عند موته أو سفره لشخص معين بأصه أو بأصوله، فقد قال قوم من الأثمة المتقدمين يجوز له أن يروي تمك الأصول عنه

⁽١) أي بين متارعة الشيخ من يده عطالب، وبين إرساله بالكتاب من موضع إلى آخر.

⁽٢) انظر: ترهة النظر (ص ١٦٠).

وانظر في الروية باساونة إصافة إلى ما سبق: الإحكام للآمدي (١٠١/٣)، المستصفى (٢٩٥/٣)، كند ما لأسرار (٤٥/٣)، الإماع (ص ٩٠)، غاية الموصول (ص ٢٠١)، لهاية السول (٢١٨/٣)، لإنماع (ص ٩٤٧)، غاية الموصول (ص ٢٠٠)، لهاية السودة (ص ٢٨٧)، تارح العصد على شرح المحلي مع حاشية البناني (٢١٥/٣)، روضة النظر (٩١٢)، المسودة (ص ٢٨٧)، شرح العصد على الله المحاركة المحلولة (٣٧٧)، أصول السرحسي (٢٨٧))

 ⁽٣) هده المرتبة السابعة من مراتب التحمن: الإعلام المؤد عن المدولة والإحازة، وسيدكر الشارح تعريفها.

⁽٤) الروية بالإعلام جائزة عند كثير من اهدئين والفقهاء والأصولين، وهو مذهب الطاهرية، وحُكي عس بسن جريج، واس الصباع، وأي العباس الغمري المالكي، واختاره الرامهرمزي، ومان إليه الدّضي عباص، وسسبه إلى طائفة من أئمة هدئين، ونظار الفقهاء الحققين.

انظر: مقدمة لي لصلاح (ص ٢٧٥)، الحلث العاصل (ص ٤٥١)، الإلساع (ص ١٠٨، ١١٠)، انتقيب... والإيضاح (ص ١٨١)، عواتح الرحموت (٢/٥٦١)، عاية الوصول (ص ٢٠١).

⁽٥) انظر: مقدمة ابن لصلاح (ص ١٧٦).

⁽۱) انظر التفريب مع التدريب (۱ (۱۹۵) وقال به أيضاً العرلي، والعرافي، والل حجر، الر كشي، والدروي، والل المعار. الظر: المستصفى (۲۹۹/۲)، فتعج المعيث للسخاوي (۱۲،۳)، ترهة المظر (ص ۱۹۱)، تشنيف المسامع (۱۲۱۲)، المتحيير (۲۰۷۱)، شرح الكوكب المير (۲۹/۲)

[.]٧٪) وبص عبارته في الإندع (ص ١١١): "محققو أصحاب الأصول لا بختمون بوجوب لعمل يدلث و إن لم يحر به الرواية عند بعضهم"

⁽٨) الوصبة هي لمر"مه أندمه من مراتب التحمل،وسيد كر الشارح بعريمها

بمحرد هذه الوصية (١)، وأبي ذلك الجمهور (٣) إلا إن كان له منه إحارة، وبـــالع بعصهم (٣) فحطًا من قال بالأول ورده ابن أبي اللم(٤) بأن الوصـــية أرفـــع مـــــ الوحادة بلا حلاف، وهي معمول بما عند الشافعي وغيره، فهذا أولى (٥٠).

وأحيب: مأن حواز العمل بما أو وجوبه لا يقتضي صحة الرواية، إد قد يســوع العمل [بما] (١) دون الرواية، كما مر في الإعلام(١) فإن ابن الصلاح و لنووي منع الرواية به، وأوجبا العمل إذا صح السند(٨)، فليتأمل.

 ⁽١) وهو قول عمد بن سيرين، وأبي قلابة، وعلل دلك القاصي عياص بأنه نوع من الإذن، وذكر أيصاً أن التحمل
 بالوصية، قريب من التحميل بالإعلام. انظر: الإلماع (ص ١١٦)، المحدث القاصل (ص ٤٦٠)، تدريب لراوي
 (٤٨٦/١).

 ⁽۲) انظر قول الجمهور في النبع من الرواية بالوصية بالكب؛ الكماية (۲۹۷/۲)، مقدمة ابن الصلاح (ص ۱۷۷)،
 لزهة النظر (ص 111)، فتح المغيث (۲/۲)، المستصمى (۲۹۷/۲)، قاية الوصول (ص ۱۰۱). لتحسير
 (٥/۲/٢)، شرح الكوكب المرو (۲۲۲/۲)، تشيف المسامع (۲/۲/۱)، الغيث المامع (۲/۲۷)، شرح الخلى (۲۲۲/۲).

 ⁽٣) المراد بالبعص هـا: التووي في التقريب (١/٤٨٦)، وقال ابن الصلاح في المقدمة (ص ١٧٧) عـس القسول بالجواز: "رهدا بعيداً جداً، وهو إما ركّةُ عالم، أو مُتَاوَّلٌ على أنه أواد الرواية بالوجادة التي بأي شرحها".

⁽¹⁾ هو إبراهيم بن عبد الله بن عبد للمعم الهمداني، الحموي، الشاقعي، القاصي، أبو إسحاق، شهاب السدين، المعروف بابن أبي الدم، مشأ في يغداد وتعلم فيها ثم رحل لطلب العلم، واستقر في بسلاد الشام، واشستغل بالتدريب والتحديث، ثم تولى قضاة حماة. له مصنعات كثيرة منها: أدب القصاء، شرح مشسكن الرسسيط للغزاني، التاريخ الكيوء تدقيق العناية في تحقيق الراوية. توفي صنة ١٤٢٣هـ.

نظر في ترجمته سير أعلام النبلاء (١٣٥/٣٣)، الطقات الكبرى (١١٥/٨)، شذرات السندهب (٥ ٣١٣). الإعلام للزركلي (٢/١٤).

 ⁽ه) انظر، فتح المغيث (١٨/٢)، تدريب الراوي (١٨٧/١)، تشتيف المسامع (١٠٦٧/٢).
 و مقل السخاوي عن ابن أبي الدم قوله: إن الرواية بالرصية مدهب الأكثرين.

⁽٦) لم ترد في (ب).

 ⁽٧) انظر ضح لمعيث (١٩/٢)، التحيم (٢٠٧٤/٥). ونقل القاضي عناص الاتفاق على وجوب العمل كما تحيره
 الشيخ وأعلمه أنه مجعه، إن صح سنده.

⁽٨) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص١٧٦)، التقريب مع التديب (١/٤٨٦)، الإلماع (ص ١١٣).

الوجادة

(ئُمَّا) لَالف الإطلاق (وجادة)^(۱): كأن يجد كتاباً أو حديثاً بخط شيخ معروف عاصره أم لا^(۱)، وهي بكسر الواو، مصدر وَحَدَ لكنها مولَّدة غير مسموعة من العرب^(۱).

قال المهروالي (1): فَرَّعُ المولَّدون قولهم "وجادة" فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة من غير تفريق العرب بين مصادر (وَحَــدُ) للتمييز بين المعاني المختلفة (٥).

قال ابن الصلاح: يعني^(١) قولهم: (وجد ضالّته وِجْداناً)، (ومطلوبَهُ وجوداً)، وفي الغضب (موجدة) وفي الحب (وَجْدَاً) ^(١).

 ⁽١) هده مرتبة التاسعة من مراتب التحمّل، وهي الرحادة، وسيأتي تعريمها. وقد نقل القاصي عياض في الإنساع
 (ص ١٢٠)، الاتفاق على منع الرواية بها، وإنما اعتلف العلماء في حكم العمل بها. كما سيدكر الشسارح قريباً.

 ⁽۲) حياً كان أم ميتاً. وانظر في: تعريف الوحادة اصطلاحاً: مقدمة ابن الصلاح (ص ۱۷۸)، تسدريب السروي (٤٨٧/١)، فتح ملعبث (٢١/٣)، تشبيف المسامع (١٩٢/٣)، شرح الكوكب المبير (٢٦/٣)، الكفايسة (٣٦١/٢).

⁽٣) انظر. المصباح المتر (٨٩١/٢)، القاموس الحيط (٢٥٦/١).

⁽٤) هو. لمعاقى بن ركزيا بن يجين النهرواني، أبو العرج، المقرئ، المحدث، النقيد، الملقب بابن طرارً، كان علما مدهب ابن حرير الطبري، تتلمد على البعوي وابن صاعد، وتتلمذ عليه أبو الطبيب الطبري تسولى لفصاء ببعدد، وكان عالمًا باللعة والأدب. من مؤلهاته: الجليس والأنيس. توفي سنة ، ٣٩هــــ.

انظر في ترجمته طريح بعلماد (٢٢٠/١٢)، سير أعلام النبلاء (١٦/١٤)، طبعات الحفاظ (ص ٢٠١)

⁽٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٧٨)، ثلريب الراوي (١/٤٨٧)، التحيير (٥/٧٤).

أي يعني النهرواني أن مادة (وَجَدُ) متحدة الماصي والمصاوع، ومختلفة للصادر بحسب الحتلاف المعاني، ومسأني
التمنيل لدنك في كلام ابن الصلاح.

 ⁽٧) سفر. مقاسة ابن الصلاح (ص ١٧٨)، ويقي عما ذكر ابن الصلاح: وفي الغني "وُعجلاً" بالصم.
 و مطر أيصاً. القاموس المحبط (٢٥٩/١)، لسان العرب (٤٤٥/٣)، المصباح لليم (٨٩١/٢).

وقول الناطم من زيادته (مجردات تنمي) بعت للإعلام والإيصاء [والوحادة](۱)، وهده الأخيرة كثير في مسد أحمد، وهي من قبيل المقطع، ولكن فيسه شسوب الصال (۲).

وأما لعمل كما؛ فقيل: لا يحور^(٣)، والمنقول عن الشافعي وحدة أصحابه الجواز^(١)، بل قطع بعض المحققين^(٥) بوجوبه عند حصول الثقة كمسا، وصححه النووي في هذه الأزمان^(٢)؛ لأنه لو توقف العمل كما عبى الرواية لانسسد بساب العمل بالمنقول لتعذر شروطها^(٧).

·() } = 7 } ()

⁽٢) انظر: تدريب الرازي (١/٨٨٤).

⁽٣) ونسبه القاضي عياض إلى معظم الحدثين والعقهاء من المالكية وغيرهم، وأتقن عسس أبي حيفة، ورجحه السيوطي. انظر: أصول السرخسي (٩/١)، التقرير والتحيير (٢٧٩/٢)، الإلماع (ص ١٢٠)، التقريب مع التدريب (١٢٠)، شرح الكوكب الساطع (٣٤٣/٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٨١).

 ⁽٤) منظر إضافة إلى ما سبق: الإحكام للآمدي (٢٠٢/٣)، المستصفى (٢٦٩/٣)، الكماية (٣٦١/٣). عيست الهامع (٢٠١/٥)، التحبير (٢٠٧٥)، فتح المفيث (٢٦٣٣).

 ⁽۵) مثل جویی، و لررکشي، والبرماوي والعراقي غلر البرهاب (۲۱۹)، تنسیف مسمم ۲۹۳ .
 معوالد السبیة، لوحة (۲۱۲أ)، فقع المغیث (۲۱/۳).

 ⁽٦) مطر التعريب مع لتدريب (١/١١). ونمن اختار هذا القول أيصاً ابن عبد الشكور. الظر: فواتح الرحموت (١٦٥٢)

 ⁽٧) هما البعثيل ذكره من الصلاح في سقدمه رض ١٨)، والمووي تابع لاين الصلاح في وحوب عمر يابو حادة عبد حصول لثقه بها

واحتح الحافظ ابن كثير^(۱) له بحديث: (أي الخلق أعجب إيماناً) إلى قوله (فـــوم بأتود من بعدكم يجدون صُحُفاً يؤمنون بما فيها) وفي رواية: (قوم من عـــدكم يأتيهم كتاب بين لوحين يؤمنون به ويعملون بما فيه أولتك أعظم أحراً مـكم)^{۱)} رواه أحمد والحاكم وغيرهما^(۱). قال البلقيني: وهذا استنباط حس⁽¹⁾.

انظر: تعسير ابن كثير (١/٥٤).

النظر في ترجمته: الدور الحكامنة (٢٩٩/١)، البدر الطائع (٢/٣٥١)، ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٥٧)، شدرات الذهب (٢٣١/١).

⁽٢) ثمام الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال وسول الله ﷺ. "أي الخلق أعديب إليكم إيماناً؟ قال. للائكة, قال، وكيف لا يؤسون وهم عند ريم؟ قالوا: الأنبياء؟ قال. وكيف لا يؤسون وهم يساتبهم لوحي قالوا: عن. قال الله يقل لا تؤسون وأنا بين أظهر كم، قالوا: هن يا وسول الله؟ قال فوم يأتون من بعد كم يحدون صحعاً يؤسون بما فيها". قال ابن كثير في التعسير (٤٤/١): "هذا الحديث فيه دلانة عنى العس بعد كم يحدون صحعاً يؤسون بما فيها". قال ابن كثير في التعسير (٤٤/١): "هذا الحديث فيه دلانة عنى العس مدودة التي اختلف فيها أهل الحديث؛ لأنه مدحهم على ذلك، وذكر أقم أعظم أجراً من هذه اختبة لا مطبعاً"

⁽٤) انظر: محاس الاصطلاح للبلقيني (ص ٢٩٥).

قلتُ فذْي ثُمَّ الرواةُ حاسِبَهُ^(۱) مسن طسرق التحمسل المكاتب ه كلٌ من الحربي والماوردي مع حسين القاضي أبي الشسيخ منسع إجازةً وقومٌ التي تُعَمَّ

المكاتبه

(قلتُ فذي جملة طرق التحمل التي ذكرها في الأصل (ثُمَّ) إنه أهمل واحسد ، و (الرواة) لدحديث (حَاسِبَة) أن (من طرق التحمل)له (اللُكَائِبَةُ) (٢) وهسي: أن يكتب الشيخ شيئاً من حديثه، أو يأمر غيره بكتابته عنه، إما لحاضر عنده أو غائب عنه؛ فإن اقترنت بما إحازة فهي كالمناولة المقرونة بالإحسازة في الصحة والقوة، وإنْ تجردت عن ذلك، فالصحيح المشهور عند المحدثين صحتها(٣).

⁽١) في هم الموامع (ص ٢٩٥): قلت يقى تما الرواة حاسيه.

 ⁽٢) هده المرتبة العاشرة من مواتب التحمل (المكاتبة) وهي مؤيدة على جمع الجوامع كما ذكر الشارح والسيوطي
 في شرح الكوكب الساطع (٢٤٣/٢).

⁽٣) خور مطلقاً هو مدهب جههور المحدثين قال ابن الصلاح: أجاز الرواية بها سأي المكاتبة المحردة عن لإحاية -كثير من المتقسمين والمتأخرين منهم: أيوب السختياني، ومنصور، والليث بن سعاد ثم قال. وهمو المسلحيح المشهور بين أهل الحديث، وصع الرواية بها قوم صهم الإمام أبو حديمة خلافاً لصاحبه ومسهم المناصبي الدوردي، والروياني، والى القطان، والآمدي، ووضف القاصي عباض هذا القول بأنه علط.

انظر، مقدمة ابن الصلاح (ص ۱۷۳)، فتح المفيت (۱/۵)، الإلماع (ص ۸٤)، تدريب السراوي (۱ ۱۸۱)، الخاوي را ۲۸۱)، الحاوي (۲ ۲۸۱)، الحاوي (۲ ۲۵٪)، التعريب والتحسيم الحاوي (۲ ۲۵٪)، شرح تنفيح الفصول (ص ۲۷٪)، أصول السرخسي (۲۸٪)، شرح الكوكب المسيم (۲۷٪)، المعتمد (۲۸٪)، شرح الكوكب المسيم (۲۰٪)، المعتمد (ص ۲۸٪)، شرح الكوكب المسيم (۲ ۲۰٪)، عاية الرصول (ص ۲۰٪)، المحيط (۲ ۲۰٪)، إرشاد الفحول (ص ۱۱٪)، موصد ع الحك

ويوحد في مصنفاتهم كثيراً: "كتّب إيّ فلان: فان حدثنا (')، بسل قسال السن السمعاني إلى أقوى من الإحازة ('')، وقد عَمِلَ بما الشيحان كثيراً. منها: ما أحرحاه عن ورَّاد ('') قال: كتب معاوية (⁽⁾) إلى المعيرة أن اكْتُبْ إليّ مس سمعت من رسول الله على، فكتب إليه الحديث في القول عقب الصلاة (⁽⁾).

ثم حكى الناظم كأصله الخلاف في الإجازة.

حكم الرواية بالإجازة

⁽١) أنظر: لإلذع (ص ٨٦) وقيه قال القاضي عياض: "وقد استمر عمل السنف فمن بعدهم من المشايخ بالحديث بقولهم: كتب إيّ فلان قال: أخبرت فلان، وأجمعو على العمل بمقتضى هذا لتحديث، وعدّوه في المسبد، بغير خلاف يعرف في ذلك، وهو موجود في الأساليد كثير".

⁽٢) وحزم بدنت لراري. انظر: قواطع الأدلة (٣٣٥/٢)، الهصول (١/٤). وقال وتكيا العبري: إنجا بمسرلة السماع، قال: لأن انكتاب أحد اسساني، وكان يلت بيلغ بالكتاب الغائب، وبالخصاب الحاصر، وكان يكتب إلى عماله تارة، ويرس أخرى، وقال البيهقي: الآثار في هذا الباب كثيرة عن التابعين همن بعدهم، وفيها دلالة على أن جميع دلت واسع عددهم، وكتب البي الله إلى عماله بالأحكام شاهدة لقولهم.

قظر: البحر نحيط (٣٩١/٤)، ورشاد العجول (ص ١١٧)، تدريب الراوي (٢١/١).

⁽۳) هم وراد الثقفي، أبو سعيد، ويقال: أبو ورد الكوني كاتب المفيرة بن شعبة ومولاه، روى على المعيرة، ووقسد على معاوية، وروى عنه المشعبي، ورجاء بن حيوة. وذكره ابن حيان في الثقات.

انظر: لحديب التهديب (١٠١/١٠)، الكنال (٢٠١/٢٠)، الكاشف (٣٤٨/٢).

⁽٤) هو انصحابي معاوية بن أبي سغيان صخر بن حرب القرشي الأموي؛ أمير المؤمنين وأول خلفاء بني أمية، أبو عبد الرحمن، أحمو أم خومين أم حبيبة رضي الله عنها، أسدم مع أبيه وأمه وأخيه يريد في عام الفتح. وشهد مع النبي على حنيناً. وكان من كتّاب الوحي، استخلفه أبو بكر عنى الشام، وأفرّه عمر وعثمان على دلسف، و لم يبايع علياً، ثم حاربه وتولى الخلافة بعد مقتل عني على وكان يوصف بالدهاء والحدم والموقار. و دعا له السببي على فقال: العهم أجعله هادياً مهدياً. توفي فله سنة ١٠هـ بدمشق.

تظر في ترجمته: الإصابة (١٥١/٦)، الاستيماب (٢٩٥/٣)، تمديب الأسماء والنفات (١٠٢/٢)، طبقات ابن سعد (٢١٧ - ٤).

⁽٥) روه البحاري في كتاب الدعوات، باب الدعاء بعد الصلاة، رقم احمديث (٥٨٥٥)، ورواه بلمط أقرب لمب دكر الشارح في كتاب لاعتصام بالكتاب والسلة، باب ما يكره من كثرة السؤار وتكنف ما لا يعليه، رقسم الحديث (٦٧٤٨)، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحداب الدكر بعد الصلاه وبيال صفته، قم حديث (٩٣٤).

ومرَّ أن الحمهور عبى حور الرواية بها، والعمل بمقتضاها، بقوله (كلُّ) متساً، حيره قوله الآتي: 'منع إجارة' (من) الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق سن بشير (الحربي و)(١)أبي الحسن (الماوردي(٢) مع) أبي على (حسين القاضي) السن محمد بن أحمد المروروذي(٣) والحافظ (أبي المشيخ) [عبد الله بن محمد] أن ابسن

⁽١) نظر: الكفاية (٢/٧٧/٢)، شرح الكوكب المنير (١/١٥).

والحربي هو: يراهيم بن رسحاق بن إبر هيم اخري، أبو رسحاق. قال ابن أبي يعلى: كان إسماً في اعلم، رأساً في العلم، رأساً في العلم، وأساء في الرهد، عارفاً باللقة، بصيراً بالأحكام، حافظ لنحديث، مميزاً لعله، وهو أحد الناقبين لمدهب لإسم أحمد صلف كتباً كثيرة منها: غريب الجديث، دلالن لنبوة، سجود القرآن، كتاب الحمام، توفي سنة ١٨٥هـ. نظر في ترجمته طبقات الحديلة (١٩١/١)، لأنساب (١٩٧/٢)، المقصد الأرشد (١٩١/١)، شدرات الدهب (١٩٠/٢).

⁽٢) نظر: اخاوي (۲۰/۲۰).

⁽٣) انظر: البحر الحيط (٣٩٦/٤).

والقاضي حسين هو: الحسين بن مجمد بن أحمد لمروروذي، أبو عني، الفقيه الشادعي، المعروف بالقاضي، مصحب اسعيقه لمشهورة كان إماماً كبيرً، وصاحب وجه في مدهب الشاهعي ورد أطبق القاصي في نفته الشاهعي فهو المقصود. قال الراقعي: كان يقال به حير المدهب، وتحرج عليه عدد كثير من الألمة، منهم إمام الحرمين و يتولي والبعوي. من مؤلمانه، التعليق الكبير، وهو كتاب كثير الهروع والفوائد. توفي سنة ٢٦٦ه... انظر في ترجمته الصبحات الكبرى (٢٥١،٤٥)، تحديب الأسماء واللعاب (١٦٤، وعياب الأعياب (٢٠١١)، مندرات الدهب (٣١٠، والله المناه المناه التعالى المناه والله المناه الم

⁽٤) م ټرد في (أ)

حدد الأصبهان (١) (منع ، إجازة) بأقسسامها السسابقة، وهسو محكسي عسس الشامعي (١)، ومالك (١)، وأبي حنيفة (٤)، وشعبة قال: لو جازت الإجارة (٥) لمطلت لرحية (١).

وبالغ بعضهم فقال: من قال لغيره: أجزت لك أن تروي عني ما لم تسمع، فكأمه

(١) انظر: تشتيف للسامع (٢/٢٩٠١).

وأبو الشيخ هو: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأتصاري، أبو محمد، المعروف بأبي الشبع الأصبهان، لإمام الحافظ الثقة الثبت المتقن، كان صالحاً عابداً كبير القدر، صنف في التعسير، وفي الأحكام. من مؤهاته: التعسير، كتاب عظمة الله ومخلوفاته، كتاب السند، طبقات المحدثين بأصبهان. توفي سنة ٣٩٩هـــ.

نظر في ترجمته: شدوات المدهب (١٩/٢)، العبسر (١٣٢/٢)، المنجوم الراهرة (١٣٦/٤)، تدكرة الخلساط (٩٤٥/٣).

 ⁽٣) وهي إحدى الروايتين عن الشافعي، حكاها عنه الربيع بن سليمان حيث قال: كان الشافعي لا يرى الإحسارة
 في الحديث. قال الزركشي: وحكاه الماوردي والروباي وابن السمعاني عن الشاهعي.

وأسند الخطيب عن الشافعي أنه امتنع عن إجارة ثلاث ورقات للربيع، وقال: هذا الفعل من الشامعي محمون عنى لكراهة؛ ثلاتكال على الإجارة بدلاً من السماع، لأنه قد خُفظ عنه الإجازة لبعص أصحابه ما لم يسمعه من كتبه.

انظر: الطبقات الكبرى (٢/٣٦/)، تشيف للسامع (١٠٧٠/١)، البحر الهيط (٣٩٧/٤)، قواطسع الأولسة (٢٥١/٤)، مقامة ابن الصلاح (ص ٢٥٨)، الكفاية (٢٧٩/٢)، الحدث الفاصل (ص ٤٤٨).

⁽٣) وهو رحدى الروايتين عن الإمام مالك، قال ابن وهب وابن القاسم سئل مانك عن الرجل يقون له العام: هذا كتابي فأخمله عبي وحدّت بما فيه؟ قال: لا أرى هذا يجوز، ولا يعجبي ماس يعملون ذلك، والمشهور عن الإمام محت صحة الرواية بالإحارة وفسر الخطيب قول مالك السابق، بأنه قاله على وحد الكراهة أن يجير العلم من ليس من أهله ولا من خدّمه، وعالى التعب فيه.

انظر: الكماية (٢٧٩/٢)، البحر الهيط (٣٩٧/٤)، شرح الكوكب المثير (٢/٢)، شرح تنقيح المصسور رص ٣٧٨).

⁽٤) نفله عنه الامدي، وابن الحاجب، وهو منقول كذلك عن القاصي أبي يوسف. وهناك رأي آخر عبد أبي حيمة وعمد: إن علم اللّحير ما في الكتاب، ولتّحازُ له صاحل، جار وإلا فلا، ما فيه من صيانة السنة وحفظها، وهو اختبار أبي بكر الرازي الجنفي، وتُقل عن مالك، وهما يعتبر فسولاً ثالث " في مسأنة انظر، الإحكام (٢/١٠٠)، مختصر ابن الحاجب بشرح العصد (١٩/٢)، فواتح الرحموت (٢ ١٩٥١)، بيمبر النحرير (٩٤/٣)، كشف الأمرار (٤٢/٢)، بشبيف للسامع (١٠٧/٢).

⁽٥) عَابِهُ الورقة (٤٩٦) من: ب.

⁽٢) انظر: الكفاية (٢/٢٧٧)، معلمة ابن الصلاح (ص ١٥٢).

قال: أحرت لك أن تكدب عليّ؛ لأن الشرع لا يبح رواية مــــا لم يســــمع ^{١٠} ومر دليق الجواز.

وأسند الرامَهُرْمُزي (") عن الشامعي: أن الكرابيسي (") أراد أن يقرأ عليه كتيسه، فأي وقال: حد كتب الزعفراني (١) فاستحها، فقد أجزت لك فأحدها إحارة ".

الإجارة لعامة

 ⁽١) قائل هذه العيارة هو أبو طاهر اللاباس من الحنفية، حكاه عنه أبو بكر الخُنظائي، انشاهعي،
 انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٥٢)، شرح الكوكب اسير (٢/٢)، كشف الأسرار (٤٣/٣)، تشبيف المسامع (٢/٧٠/٢).

ونمن منع الرواية بالإجازة أيصاً ابن حزم الظاهري حيث قال: إنحا بدعة، وأبي الحسسين البصسري. النهسر. الإحكام (٣٢٥/٢)، المعتمد (١٧١/٢).

⁽٢) هو الحسن بن عبد لوحمل بن خلاد العارسي، الرامهرمري، نسبة بن مدينة (رَّامَهُرَمُّرُ). القاضي، أبو محسد، لإمام الحافظ البارع، الأخباري، الشاعر، كتب وجمع وصنّف، وساد أصحاب الحديث، من أشهر مولفاته: كتاب (اهدت العاصل بين الراوي والواعي)، قال عبه اللهبي: ما أحسبه من كتاب، وهو أول كتاب صلف في علوم الحديث، ومن كتبه أيضاً: الأمثان، وبيع المثيم في أخبار العشاق، المراثي والتعساري، تسوق سلسة هن هوه... تقريباً.

عظر في ترجمته: سير أعلام البيلاء (٣/١٦)، الأنساب (٢/٦٥)، الفهرست (ص ٢٢٠)، معجمه الأدبساء (٩/٥). (٩/٥).

⁽٣) هو الحسين بن علي بن يزيد أبو عني الكربيسي، نسبة إلى بيع الكرابيس وهي الثياب لعيفة، وحسده (كربيس) وهو لفظ فارسي معرَّب. قال الدهيم: كان من بحور العمم، ذكباً قطاً قصيحاً لساً، تصابيعه في الفروع والأصول تدل على تبحره، إلا أنه وقع بينه وبين الإمام أحمد وحشة بسبب مسألة النفسط، فهمعسر لذلك، وهو أون من فتق النفظ أي قان: (لفظي بالقرآن عنوق): توفي سنة ٢٤٨هـــ.

انظر في ترجمته: سير أعلام البلاء (۲۹۱۱۷)، تاريخ بغداد (۲۶/۸)، لطبقات الكبرى (۲۱۷۲۲)، استعسارم الراهرة (۲/۱۲).

⁽٤) هو احسن بن محمد بن انصباح. أبو علي، البعدادي، الرعفريلي الشايعي لإمام لعلامسه، شهيج الممهه... و خدشين فرأ عنى الشاهعي كدامه القديم وكان مقدَّماً في الحديث والدعه وكان هو الدي ينوى القراء، على الإمام الشاهعي. وكان الشاهعي يجله الوفي سنة ٢٠١هـــ.

عظر في ترجمته: سير أعلام اسبلاء (٢٦٢ ٢٦٢)، وانطبقات الكيرى (١١٤/٢)، بديه والمهايسة (٣٢/١١). شدرات الدهب (١٤٠٢)

⁽٥) انظر لمحسث لعاصل رص ٤٤٨)

(و) مسع (قومًّ) الإجازة (التي تُعُمُّ) أي العامة دون الخاصة^(١).

وال السيوطي: وعليه متأخروا المحدثين؛ لأن الإجازة في أصلها ضعيفة (٢)، فتزداد هدا الاسترسال ضعفاً (٢)، وضعفه في جمع الجوامع (٤) [لكن] (١) أبن الحاجـــب(١)، والنووي (٢)، صححاها (٨)، وقد فعلها جمع من المتقدمين والمتأخرين (١).

قال الحافظ ابن حجر: إن الرواية بما في الجملة أولى من إيراد الحديث معضلاً(١٠).

 ⁽١) كأن يقولى المجيود أجزت لحميع للسلمين، أو أجزت ذكل أحد أن يروي هي جميع مرويسان، أو مسن أدرك زمان، وما أشبه.

نظر: إرشاد القحول (ص ١١٩)، دواتح الرحموت (١٩٥/٢). انظر: الإلماع (ص ٩٨)، مقدمة ابي الصلاح (ص ١٥٤).

⁽٢) تماية الورقة (٤٩٦) من: أ.

⁽٣) هذا قول ابن الصلاح في للقدمة (ص ٥٥٠)، وهو يميل إلى للنع.

⁽١) انظر: جمع الجرامع ص (٩٥).

⁽٥) الى شرح الكوكب الساطع: (لكن)، وفي النسختين (لأن)، والمثبت أليق انظر: شرح الكوكب (٣٤٤/٣).

⁽٦) انظر: عنصر ابن الحاجب مع شرح المصد (٦٩/٢).

⁽٧) انظر: إرشاد طلاب الحقائق للووي (٢/٣/١)، التقريب مع التدريب (٤٥٢/١).

أي صححا الرواية بالإجازة العامة.

⁽٩) رمن مجورين للإحازه العامة المطلقة: التاصي أبو الطيب الطيري، والخطيب البعدادي، وبن مده، وأبو عبد الله بن عناب، والحافظ أبو العلا الهمداني، وأبو القضل بن خيرون البعدادي، وأبو الولد بن أشد المسالكي، و حافظ أبو طاهر السلقي، وخلائق. قال ابن حجر: روى بالإجاره العامة جمع كتيم جمعهم بعض اختاط في كتاب، ورسهم على حروف للعجم لكثرةم. انظر: الكفاية (١٩٥٧)، برهة النظر (ص ١٩٢١)، تسديب الفروي (١٩٥٧)، شرح الكوكب المنير (١٩٤٢).

 ⁽١) فطر مرهة النظر (ص ١٦٣)، وقد عرَّف الحافظ ابن حصر الحديث المعصل: بأنه ما سقط من إساده اثبان فصاعلًا، مع التوالي. انظر: نرهة النظر (ص ١٠٢).

قال أبو الطيب ما جاء (١) يُسؤم بالاتفاق من يجنيء مستجلا صناعة لأهلنها معروفية

من سيجي من نسل زيد واحظلا وصيغ الرواية المألوفة

والله أعلم

و(قال) القاضي (أبو الطيب) الطبري^(۱) تمتنع في (ما جاء) من الإحارة (يؤم) أي ا^{جرة لمسوم} يقصد بما (من سيجي من نسل زيد) ولو تبعاً^(۱)، وهو الصحيح كما صرح بـــه الأصل^(۱)، لأن الأصل في حكم الإخبار جملة بالمجاز، فكما لا يصــــح الإخبـــر للمعدوم ابتداء لا تصح الإحازة له^(۵).

⁽١) في هم اطرامع (ص ٢٩٥): ما بما،

⁽٢) حكه عنه الخطيب اليفدادي في الكفاية (٢٩٥/٢)، والقاصي عياص في الإلماع (ص ١٠٥)، وابن الصلاح في المقدمة (ص ١٥٩). والطبري: هو طاهر بن عبد الله بن طاهر، أبو الطبب الطبري الشاهعي، الإمام لجميس، الفقيه الأصولي، القاضي، قال ابن السبكي: شرح للزني، وصنّف في الخلاف والمذهب والأصول واجدل كتباً كثيرة ليس لأحد مثلها. توفي سنة ١٤٥٠هــــ

الظر في ترجمته: الطبقات الكبرى (١٢/٥)، تحقيب الأسماء واللمات (٢٤٧/٢)، وفيات الأعيان (١٩٥١٣)، المنتظم لابن الجوزي (١٩٨/٨).

 ⁽٣) يشير إلى أن الإجارة للمعدوم تنفسم إلى قسمين: بالأصالة كأجزت للى يوقد للك، وبالتبعية كأجرت لك ولمل
يوقد لك، والمتع هنا للإجازة للمعدوم مطلقاً.

وممن منع الإخارة للمعدوم أيضاً: أبو قصر بن الصباغ الفقيه، والعراقي، وللماوردي، وابن الصلاح، والعاصي أبو يعلى، والنووي، وحكاه عياض عن معظم الشيوخ للتأعربي.

انظر، مقدمة ابن المصلاح (ص ١٥٩)، قتع للعنث (٢٥٦/٢)، الإلماع (ص ١٠٥)، التقريب مع المسدريب (٤٥٨)، العدم (٢٣٧/٢).

⁽٤) انظر. جمع ليأتوامع (ص ٧٥).

وحوزها الخطيب (١) قياساً على قول الحنفية (٢)، والمالكية (٢) بجوار الوقف على المعدوم وإن لم يكن أصله موجوداً، ولأن بُعد أحد الزمانين من الآحر كعد أحد الوطين من الاخر.

وعليه -كما قاله السيوطي- فالجواز فيما إذا عطفه على موجود نحو· لريد ومن يوجد من نسله أقوى(٤).

ولا يشترط القبول في الإحازة كما صرح به البلقيني^(۵)، وبحث السيوطي أنه لــو [ردًّ]^(۱) المُحاز له صح، وكذا لو رجع الشيخ عنها^(۷). قال: ويحتمل أن يقال إن قلنا: إنها إخبار لم يضر الرد ولا الرجوع، وإن قلنا إنما إذن وإباحة ضر، كالوقف وسوكالة، ولكن الأول هو الظاهر، ولم أرّ من تعرض لذلك^(۸).

⁽١) أي جور الخطيب الإجارة العامة، كما حكاء عنه السحاوي عن كتابه (الإجازة للمجهول والعدوم) لغر عج غنيث (٢٥٥/٢)، تدريب الراوي (٤٥٨/١)، الإجازة للمجهدول والمدوم بدعويد العدادي (ص ٢٤٢) تقلاً عن حاشية تدويب الراوي (٤٥٨/١).

⁽٢) انظر: الجوهرة النيرة لأبي مكر العبادي (١/٣٣٥).

⁽٢) أنظر: التاج والإكليل لمحتصر عليل للمواق (٦٣٢/٧).

⁽٤) انظر: شرح الكوكب الساطع (٢٤٤/٦).

وه) انظر: محاس الاصطلاح (ص ٢٦٥).

⁽٢) في (أ): أراد.

⁽٧) أي عن الإحارة.

⁽٨) انظر: تدريب الرازي (١/٢٦٤).

(واحظلا) أي امنعن (بالاتفاق) أي الإجماع إحازة (من يجسيء) أي سيوحد (مسجلاً) أي من غير التقييد بنسل زيد مثلاً(١).

وعطف الأقسام بعضها بالفاء، وبعضها بثُمَّ؟ إشارة إلى أن كل قسم دور م يبيه في الرتبة، ومن ذلك مع حكاية الخلاف في الإحازة، يستعاد حكاية خلاف فيم بعدها، وهو الصحيح.

(وصيغُ الروايةِ) أي الألفاظ التي تؤدى بما الرواية (المألوفة) أي المعهودة عنسد المحدثين بطريق من الطرق المتقدمة (صناعة لأهلها) أي الرواية (معروفه فلا فلا يذكرها هنا تحرزاً من خلط العلوم.

قال المحقق (٢)؛ فليطلبها منهم من يريدها، منها على ترتيب (٢) ما تقدم؛ أمسى عسيّ، حدثني، قرأت عليه، قُرئ عليه وأنا أسمع، أخبرني إجازة ومناولة، أخبرني إجارة، أنباني مناولة، أخبرني إعلاماً، أوصى إليّ، وحدته بخطه.

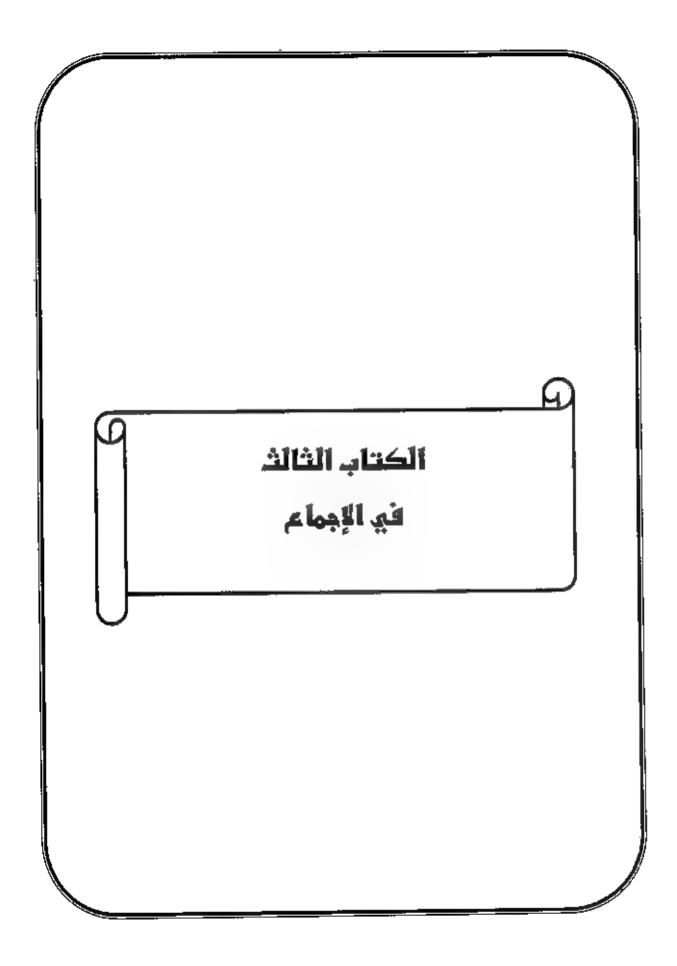
وقد انتهى الكلام على كتاب السنة، ولله الحمد والمنة.

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله الكتاب الثالث في الإجماع

⁽١) رمم حكى الإجماع على منع إجازة من يوجد مطلقاً، أو الإجازة للمعدوم مطلقاً، ابن السكي، واله ركشي والعراقي، والمسكي، واله كشي والعراقي، والمسلم المسلمين المسلمين

⁽٢) انظر: شرح الحلي (٢٦٧/٢)، وهي عشر مراتب بظهر لمن علما.

⁽٢) نماية الرزقة (٤٩٧) س: ب.



الكتاب الثالث في الإجماع

إجْمَاعُنا الفاقُ مُجْتَهِدِنَا بعدَ النبيُّ عَصْرًا على أمرٍ عَنَى قدَّمه على القياس.

وهو معة (٢٠): العرم، قال تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ (٢) تعرب الإهم ع أي اعزموا ، والاتفاق، يقال: أجمعوا على كذا: اتمقوا عليه ، مأخوذا من أجمعوا: صاروا ذا جمع ، كأبقل المكان وأثمر ، أي صار ذا بقل وثمر.

قال بعض المحققين: المعنى الأصدي له العزم ، وأما الاتفاق فلازم اتفاقي ضرورةً لمعزم من أكثر من واحد ؛ لأن اتحادً متعلَّقِ عزمِ الجماعة يوجب اتفاقهم عديه ؛ لا أن العزم يرجع إلى الاتفاق ؛ لأن من اتفق على شيء فقد عزم عديه ، فإنه ليس بمطرد ، ولا أنه مشترك لفظي بينهما ؛ إذْ لا مُلجئ إليه ، مسع أنه علاف الأصل (3).

⁽١) الدليل على عصمة الإجماع من الخطأ قول اليي قلة: (إن أمني لا تجتمع على صلالة) ، رواه الترمدي في كتاب العدم ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ، ورواه ابل ماحه في المقدمة ، باب من المع علمت ورواه الحاكم في المستدرك (١٦٢١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجه ووافقه الذهبي في التلخيص، وقال الألباني: صحيح بشواهده ، انظر: ظلال الحنة في التعليق على كتاب السنة لابل أي عاصم (ص ٥٠٧).

 ⁽۲) ، لإجماع في النمة يطنق على معيين: انعرم ، والاتفاق.
 نظر في تعريف الإجماع بغة: لسان العرب لابن منظور (۵۷/۵) ، انقاموس المحسيط للفسيرور آبدي
 (۲۲/۳) ، معجم سقاييس في لنعة لابن قارس (ص ۲۲۱).

 ⁽٣) سورة يوسى: الآيه (٧١).

⁽٤) وهدا قول القاصي البادلاني ، أن العرم يرجع إلى الاندق نظر: التسجيص فعجوبيي (٣ ٥) ، لبحر المحيط (٤ ٣٦٤). وقال بن برهال والسمع في الأول أشبه اللغة يعني العرم - وائدي أشبه بالشرع حديقي الانفاق - وسجوه قال بن مبر لح ح نظر قو طع لأد له (٣ ٨٨) ، لبحر محيط (٤ ٣٦٤) ، النفريز واسجيز (٣ ١٠)

واصطلاحًا(١): ما ذكره الناظم - كالأصل بقوله (إجْمَاعُنَا) الدي هـو أحد الأدلة الشرعية (اتَّفَاقُ مُجْتَهِدنًا) أيتها الأمة المحمدية ، والمـراد بالاتهـاق: الاشتراك في الاعتقاد ، أو القول ، أو الفعل ، أو في القدر المشترك بيـهما ، أو بين الفيل ، أو بين القول مثلاً ، أو ما في معنى ذلك من التقرير والسكوت عـد من يقول إن ذلك كاف في الإجماع.

وخرج بالجمتهد: العوام ، واتفاق بعض المحتهدين ؛ فإنه لبس بإجمع.
وخرج بإضافة المحتهد إلى ضمير الأمة المحمدية: اتفاق الأمسم السالفة ،
فليس حجة على الأصح ، وعلى القول بأنه حجة فالكلام فيما هو حجة الآن ،
وتمك حجة انقرضت (١).

(بعد) وفاة (النبي) وخرج به الإجماع في زمنه ؛ فإنه لا ينعقد. ودل قوله (عَصْراً) أي في عصر ، على أنه يكفي اتفاق المجتهدين في عصر من الأعصار ، ثم يصير حجة عليهم وعلى من بعدهم ، ورَفْدِ تسوهم إرادة اجتماع كلهم في جميع الأعصار إلى يوم القيامة ، ومن لم يذكره أحساب بان المقصود العمل ، وهو إنما يكون في عصره.

(على) أي (أمرٍ) من الأمور كان (عُنَى) أي عَـــرَض ، وهــــذا شـــامل للشرعيات ؛ كحّل البيع ، واللعويات ؛ ككون الفاء للتعقيــــب ، والعقليـــات ؛ كحدوث العالم ، والدنيويات ؛ كالآراء والحروب وتدبير أمور الرعية.

⁽۱) انظر في نعريف الإجماع اصطلاحا: المحصول (۱۹۸/۶) ، الإحكام للآمدي (۱۹۲/۱) ، مختصر بس حاجب مع شرح العصد (۲۹/۲) ، الدمهيد الذي الخطاب (۲۲٤/۳) ، للمنتصفى (۲۹۲۲) ، البرهان ر ۱/۸۵۶) ، اللمع للشيرازي (ص ۸۸) ، قواطع الأدلة (۲۹/۲) ، شرح النلسويح عسى الوصبح (۲/۲/۲) ، هاية السول (۲۲۷/۳) ، روضة الناظر (۲۲۹/۳) ، شرح الكوكب المسير (۲۱۱۲) ، حاشة الباني على جمع الجوامع (۲۱۸/۲) ، البحر المحيط (۲۲۲/۶) ، إرشاد الهمجول (ص ۱۳۳)

 ⁽٢) بسبب سبح شريعتهم ، وقد اتثن العلماء على أن اتعاق الأمم السابقة لا يكون حيجة بعد بسح شريعتهم
 انظر: الإحكام للأمدي (٢٨٤/١) ، واللمع للشيرازي (ص ٩٠) ، ثماية السول (٢٣٧/٢).

فالأولان لا نزاع فيهما (١)، والثالث هو المشهور وإنْ نوزع فيه ، والرابع فيه مدهمان شهيران ؛ أصحهما وجوب العمل بالإجماع (٢).

ولقصد الشمول أدخلت صيغة العموم فيه كما في الأصل وزد فيه أيضًا (") تبعًا للمنهاج (ق) ما صرحت بقولي: "من الأمور" ؛ فإن الأمر المجموع على الأوامر محتص بالقول ، بخلاف المجموع على الأمور ، وهذا وإن كان محارً في الحد ، لكنه حائز عند فهم المراد ، كما تقدم عن الغزالي (").

ومعلوم أن المعتبر في الإجماع في كل فن بأهل الاحتهاد في ذلك الفــــــ ، وإن لم يكونوا من أهل الاحتهاد في غيره.

وهذا التعريف الذي ذكره تبعًا للأصل بديع [يُستخرح] (١) منـــه جميـــع مسائل الكتاب كما شرحه بانيًا عليه ، وناهيك بحسن ذلك إذ قال:

⁽١) انظر: لبحر الحيط (١/٤٣٤) ، قواطع الأدلة (٢/٩٥٢) ، البرعان (١/٨٥٤) ، روصة السطر (٣٩/٣).

⁽۲) وهو قول الرازي ، والآمدي ، والزركشي ، وابن الحاجب ، وابن السيكي ، والبناني ، وأبي خطساب الكنوذاني ، والمشوكاني ، وبالجملة ههذا القول منسوب إلى أكثر العلماء حيث جعلوا الإجماع عاملًا في المسائل الديهة واللموية والمقلية والدنيوية ، وهو حجة في الكل.

انظر: غصول (۲۰/٤) ، الإحكام (١٩٦/١) ، النحر الهيط (٤٣٦/٤) ، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢٩/٢) ، جمع الجوامع مع حاشية البناني (٢٦٨/٢) ، التمهيد (٢٢٤/٣) ، شرح الكوكب المبير (٢١١/٢) ، إرشاد اللمحول (ص ١٣٢).

وتمن جمل الإجماع خاصاً بالأمور الدينية واللغوية فقط ، وأنه لا يمتج به في العقليسات والسدنيويات ؛ الغزائي ، والجويئي ، والشيرازي ، وابن السماني ، والتفتاراني ، وابن قدامة.

نظر: المستصفى (٢٩٤/٢)، اليوهان (٢٩٨/١)، اللمع (ص ٨٨)، قواطع الأدلة (٢٥٩/٣)، شسرح المعريح على التوصيح (١٠٢/٢)، روضة الناظر (٢٩٢٢). وسيأتي الكلام مفصلاً عن هذه المسألة عمد هول الناظم:

وأنه قد يعتري في دنيوي كمثل ديني وفي العقلي في

 ⁽۲) گدیة الورقة (۱) من: به.

⁽٤) انظر: النهاج (٢/٨٧٥) مع شرح الأصعهاني.

⁽٥) اظر: المتصفى (١/٢٧).

⁽١) (يسخى).

فَعُلِّمَ اخْتَصَاصُّهُ بِالجُّتَهِدُّ إِنْ وَفَاقِّا لِلعِّوامِ يُعَتَّرِرُ عَنُوا لِصِدقِ أَنَّ كُلُّ الأُمَّةُ لَهُ(١) خلافَ الآمديُّ قُلْتُ نُسِبْ

وهو اتفاقُ قـــالَ قـــومٌ نَعْتقـــدْ أَيْ مُطلقاً قومٌ نَعَمْ فيما اشْـــتَهَرْ قدْ أجمعتُ لا لافتقـــارِ الحُحَــــة

هن يعتبر ودن لعوام؟ (فَعُلِم) من أَحَدَ الجُمَّهِ فِي التعريف (اخْتصاصُه) أي الإجماع (يالجُمَّهِ فِي التعريف واخْتصاصُه) أي الإجماع (يالجُمَّه في أي الاختصاص بهم . أي محتهدي هده الأمة بأن لا يتحاوزهم إلى غيرهم (وهو) أي الاختصاص بهم . محيث لا يعقد بغيرهم، وحدُّهُ (اتفاقٌ) أي متفق عليه ، فلا عبرة باتفاق عيرهم ، فتعاهم هو المعتبر دون اتفاق غيرهم (٢).

ور ستراط وفاق العوام عند القائل به لا ينافي الاختصاص بهم بهذا المعيى. وهل يعتبر وفاق غيرهم لهم؟ نبّه عليه بقوله: و (قالُ قومٌ تَعْتَقَدُ ، إنْ وفقاً للعوامِ) إياهم ، والمراد بالعوام - كما قاله العطار وغيره مسن لم يبلسغ رتسة الاحتهد ("" (يُعتبر") بالمعنى الآتي آنفًا (أي مُطلقاً) أي في المسائل المشهورة واحقية "".

⁽١) ﴿ فِي عَمَعَ الْحُوامِعُ (ص ٢٩٨): لهم.

 ⁽٢) به هذه قول جمهور العلماء من القعهاء والأصوليين ، أنه لا تعتبر موافقة العوام في انعقاد الإجماع ولا نعتبر على الفتهم مطلقاً . أي لا في المسائل المشهورة ولا في الحقية .

تنظر: المحصول (٢٤١/٤) ، للمنصفى (٢٢٤/٢) ، العدة (١١٣٢/٤) ، التمهيد (٢٥٠/٢) ، أصول الشميد (٢٥٠/٢) ، أصول السرعسي (٢١/١٦) ، الرهان (٢٥٢/١) ، شرح تنفيح القصول (ص ٢٤١) ، للعنماد (٢٥٢/٢) ، المحمد علي ايان المسودة (ص ٢٣١) ، فواتح الرجموب (٢١٧/٢) ، البحر الحميط (٤٦١/٤) ، شرح العصد علي ايان المحمد (٣٢٢) ، شرح اللمع (٢٤٤/٢) ، قاية الموصول (٢١٤٧/١)، روصة التاظر (٢٠١٢) ، شرح اللمع (٢٤٤/٢) ، قاية الموصول (٢١٤٧/١)، روصة التاظر (٢٠١٠) ، شرح اللمع (٢٤٤/٢) ، وشاد القحول (ص ١٥٩).

 ⁽٣) انظر: حاشية العطار (٢١١١/٢).

⁽٤) واختاره الآمدي في الإحكام (١/٢٢٣).

وقال (قومٌ نَعَمُ عندر وفاق العوام لكن لا مطلقًا بل (فيما اشْتَهَرُ) فقط دون الخفية ؛ كدقائق الفقه (۱).

ثم سَّ معنى اعتبار وفاقهم إياهم على هذين القولين فقال (عَنَوا) أي أرادوا بدلك (لصدق أنَّ كلِّ الأُهَّة ، قد أجمعت أي ليصح هذا الإطلاق فقط ، و(لا) يعنون بذلك (لافتقار الحُجَّة اللازمة (له) أي للإجماع (خلاف) سبع الدين (الآهدي عيث ذهب إلى أن معناه افتقار الحجة إليهم (١)، بدليل التعرقة بين المشهور والخفي ، إذ لو كان شرطًا في حواز الإطلاق ما كان للتخصيص بالمشهور وجه ، فالتفرقة تدل على أن الشرط في الحجية.

قيل إن هذا يهدم قوله السابق ؛ وهو: "اتفاق".

وأجيب بما أشرت إليه سابقًا من قولنا: بحيث لا ينعقد بغيرهمم وحده ، وأجاب في الآيات ـ أيضًا ـ بأن دعواه الاتفاق المذكور مبنية على منع قول الآمدي ، إن المراد توقف الحجية (١٠).

والحاصل: أنه يعتقد الانماق حلافا للآمدي، فحكى أولاً الاتفاق بناء على اعتقادهم ، ثم ذكر ما يُفهم منه مخالفة الآمدي في هذا الاتفاق ، ونظير دلث ما كثر في الفروع من حكاية اتفاق وترجيحه ، ثم مقابلته بحكساية خلاف (قُلتُ لُسِبُ)

⁽١) انظر البحر المحيط (٤١٤/٤) ، إرشاد الفحول (ص ١٥٩).

 ⁽٢) الدرامدي في الإحكام (٢١٨/١): "وبالجملة فهذه مسألة اجتهادية ، عبر أن الاحسح بالإحماع عبد دخول العوام عبه يكون قطساً ، وبدوتهم يكون ظنياً".

⁽٣) انظر: الآيات البينات (٢٩١/٣).

أيضًا إلى القاضي وذا عنه كُتبُ وذي هُدَىً فخسرجَ الْمُكَفَّسرُ وعدمُ اختصاصهِ أنْ يُغْتَفَسرُ^(٢)

قومٌ أصوليْ في الفروع اعْتَيَروا وذي عدالة متى رَكْناً فَقَـــر⁽¹⁾ قىت

هذا القول (أيضاً إلى القاضي) أبي بكر الباقلاني (وذا) أي نسبته إليه (عنه كُتبُّ) يعني حكه الإمام وغيره عنه (٢), لكن قال الولي العراقي: إنه غلط، فقد صرح في موضع من "مختصر التقريب" [بعدم] (٤) اعتبار قولهم، بل راد على هذا أن نقس الإجماع على عدم اعتبار الخلاف، إنما هو في أنه هل يصدق أن يقال: الجمعت الأمة"، أو لا يقال [إلا] (٥) "أجمع علماء الأمة"؟ لا في أن قول العلماء مع مخالفة [العوام] (١) حجة أم لا.

وبَمَذَا التحقيق يظهر أنه لا خلاف في المسألة في المعنى ، ولهذا قال المصنف في أول كلامه: إن اختصاصه بالمجتهدين اتفاق ، انتهى (٧).

⁽١) ﴿ فِي هُمِعِ المُوامِعِ (ص ٢٩٩) * تَكُرُ

⁽٢) ٪ في همع الحوامع (ص ٢٩٩): تفتقر،

حكى هذا القول عن القاصي الباقلاتي كثير من الأصوليين ، منهم الراري ، والأمدي ، و بن لحجب ،
والشيرازي ، والقرائي.

نظر: الهصول (۱۹٦/۶) ، الإحكام (۲۲٦/۱) ، عتصر ابسى الحاجسية (۲۳/۲) ، شسرح النمسع (۲۲/۲)، شرح تقيح اللصول (ص ۲۶۱).

وفي سببة هذا القول إلى المقاضي الباقلاني مظر كما نقل الشارح عن العراقي ، وقور دلت بن اسبكي في الإبحاج (٣٨٣/٢) ، وأثبت أن رأي الفاصي موافق لرأي الجمهور في عدم الاعتبار محلاف العوام

 ⁽٤) أن التسخين: (بعد) ، والصواب الثبت من الميث الهامع (٢/٨٧٥).

 ⁽٥) إن النسخين بدون كلمة (إلا) ، وأثبتها من الفيث الهامع.

⁽٦) في التسخيري: (العرم) ، والصواب للثبث.

⁽٧) انظر. العيث الهامع (٩٨/٢). وقال ابن السبكي في الإبحاج (٣٨٢/٢): ((والحملة أن ود أدر حماهم – أي العوام في الإجماع – يسمى (إجماع الأمة) ، وإن لم ندرجهم في الإجماع بقول (أجمع عدماء ،لأمه) قان وهذا المختلاف يهون أمره ويؤول إلى عماره مخصوصة)، وذكر الذكتور عبد الكريم السلة في كداب خلاف اللغطي (١٠٦/٢) أن الحلاف في المسألة معوي وليس لفظي، وذكر مسائل تأثرت هذا الخلاف

و (قومٌ) آحرون (أصوليٌ في الفروعِ اعْتَبَرُوا) يعي قالوا باعتبار وفاق مريعير خلاف الأصولي الذي ليس يفقيه في الفروع هم ؛ لأنه أقرب إلى مقصود الاحتهاد واستساط الأحكام من مآحدها ، وليس من شرط الاجتهاد حفظ الأحكام ، كلاف الفقيه الحافظ للأحكام ، واحتاره الفاضي أن ، وردّه إمام الحرمين بأن الذي وصفه الفاضي ليس من المعتبن ، ومن لم يكن منهم ووقعت له واقعة لزمه أن يستفيّ المفتين فيها ، فهذا إذن من المقلّدين ، ولا اعتبار بأقوالهم فإلهم تابعون غير متبوعين ، وحمنة الشريعة مفتوها والمُقدّدون – بفتح اللام – فيها (").

وقيں: يعتبر وفاق الفقيه دون الأصولي ؛ لأنه أعـــرف بمواقـــع الاتفـــاق والاختلاف^(٣).

(و) عُسم من اعتبار بحتهدي الأمة في التعريف اختصاص الإجماع بـــ(وذي هزيمير علاف هدى) أي المسلمين ؟ لأن الإسلام شرط في الاجتهاد المأخوذ في تعريفه (فخوج)

 ⁽١) أي الباقلاني ، وهو أيضاً قول الراري ، ولحم لدين العولي ، وقال الصفي الهدي: إنه الأولى
 انظر: البرهان (٢/١) ، افتلخيص (٢/٣٤) ، المحصول (١٩٨١٤) ، شرح مختصر الروصة (٣٩/٣) ،
 عاية الوصول (٢/٦٥٢/٦).

 ⁽۲) انظر: البرهان (۲۱/۱). وانظر كذبك: الإحكام للآمدي (۲۸/۱) ، التمهيد (۲۵۲/۳) ، كشسف الأسرار (۳/۵۵/۳).

 ⁽٣) انظر: الإحكام دارّمدي (٢/٢٢) ، شرح لعصد (٣٣/٢) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٤٢) ، هديسة الوصول (٢/٦٥٢/٦).

و لقول التالث في سمألة أن الأصولي والعقيه يعتد بفوهما في العدَّاء الإجماع ، وهو هور العربي وبعض المتكلمين.

القول الرابع؛ أن الأصولي و معقيه لا يعتد يقوهما في الإجماع ، بن لا بد أن يكومــــا عـــــامين بالأعـــــون والفروع معاً ، وهو الصحيح عن الإمام أحمد ، وهو قول أكثر العمده

انظر العده (۱۱۳۱۶) ، المسوده (ص ۳۲۱) ، سمع (ص ۹۲) ؛ تيسير لتحرير (۲۲٤/۳) ؛ تدسيد السول (۲/۵/۲) ، شرح محلي (۲ ۲۱۹) ، الإنجاح (۳۵۸/۲) ، مستصفى (۳ ۳۲۸) ، روصه الداظر (٤٥٤/۲) ، شرح لکوکب امسير ۲۲۲/۲)

بذلك الكافر ، فلا يعتبر قوله في علم من العلوم ، ولو بلغ رتبة الاجتهاد مه (')، سواء المقرِّ بكفره ، وغيرُه وهو المبتدع (الْمكفَّنُ ببدعته فلا عـــبرة وفافـــه ولا حلاقه.

أما الذي لا يكفر ببدعته فقيل: لا ينعقد الإجماع دونه ؛ لدحوله في مسمى الأمة (١).

وقبل: ينعقد^(٣)، قال الزركشي: ولا يبعد إذا كان الإجماع في أمر دبيوي، أنه لا يختص بالمسلمين^(٤).

(و) عُلم احتصاصه بـــ(ذي عدالة) أي العدول (متى) كابـــت العدالـــة (رُكُناً) أي شرطا في الاجتهاد ، فالمراد بالركن ما لا بد منه ، كما أشـــار إليـــه بقوله من زيادته (فَقَنُ أي احتاج المحتهد إليها (وعدمُ اختصاصه) أي الإجـــاع بذي العدالة (أَنْ يُعْتَقَنُ عدم العدالة ؛ بأن لا تكون ركناً في الاجتهاد.

(قلتُ) - تبعاً للولي العراقي - فُهِم من كلامه هنا حكاية خلاف في اعتبار قول (*) الفاسق ، وبناؤه على [اشتراط العدالة في الاجتهاد] (")، وسيأتي في بــــاب الاجتهاد [تصحيح عدم اشتراطها] (").

⁽١) وهذا الشرط منفق عليه بين العلماء ، أنه لا عوة بقول الخارجين عن الملة ، ولا يعتد يقدون الكدور في مسائل الإجماع ، سواء كان كافراً أصلياً أو مرتداً أو مكراً لما عُلم من الدين بالصرورة من غير شبهة ، لأد أية المشاقة دالة على وجوب اتباع للؤمين ، ولعدم دخولهم في مسنى الأمة المشهود هم بالعصدمة. انظر: المحصول (١٩/١٤) ، حاشية العظار (١/ ١٠) ، الإحكام للآمدي (٢/٩/١).

 ⁽۲) وهو اعتيار الزركشي كما في تشيف للسامع (٨٦/٣).

 ⁽٣) رهد يعود إلى مسألة المحتهد الفاسق ، وهل يعتد بقوله في الإجماع ، وسبأتي دكر من يعد بقول المجتهد
 نصاس في المسألة الآتية التي سيدكرها الشارح.

 ⁽٤) انظر: ثشيف المسامع (٢/٨٨).

وهو قول الأماسي ، والرازي ، وابن الحاجب.

النظر الإحكام (٢/٥/١) ، والمحصول (١٩٧/٤) ، ومختصر ابن الحاجب (٢٢/٢).

٥) أماية الورقة (٢) من: به.

⁽٦) في السنختين: اشتراط العدالة في العدالة ، والصواب ما أثبته من العيث الهامع (١/٥٨١).

 ⁽Y)
 إلى السحتين: تصحيح اشتراطها ، والصواب ما أثبته من العيث الهامع.

ذًا الفسق لكنَّ ذا خلافُ الْمُشْتَهِرُ رابعُها إذا أبانَ المَأْخَالَ وهو الصَّحيح الثاني يقدح التنا^(١) بــالغُ ذي تــواتر يُضـارغُ مُلْهِهمُنْهُ هِنْهُ السَّاهِ السَّامِ السَّاهِ السَّاهِ السَّاهِ السَّامِ السَّاهِ السَّامِ السَّامِقِي السَامِ السَّامِ السَّامِ ا

..... ومقتضى البنَـــا أن يَعْتَبـــرْ ثالتُها في حقٌّ نَفْسه خُلْداً وأنَّهُ لا بُــدُّ مــنْ كــلِ هُنَـــا ثالثهمسا ثلاثسمة والرابسم خامسُها إنْ ساغَ الاجتـهادُ في

هن يعتبر قول الغاسق؟

(ومقتضى) هذا (البنَا) بالقصر للوزن (أن يَعْتَبِنُ صـــاحبُ الأصـــل (ذَا الفسق) أي الفاسق في ذلك (٢) (لكن ذا خلافُ المُشْتَهِرُ) فإن الأكثرين عبي عدم اعتباره (٣)، هذا إيضاح كلامه ، واعتمد بعضهم (٤) ما اقتضاه كلام الأصل من اعتبار وفاق الفاسق ، حتى يتحقق الإجماع بمحرد انفاق الفسقة.

> وردت الأبيات في همع الهوامع (ص ٣٠٠) هكذا: (1) علاف واحد وذا الجسل كمسر والله لا يُدُّ مسنَّ كسلُّ فَعَنْسَرُّ واقتان هر افتان والفائث يسل رئى الصبواتر وإلا مسنا فسندح

فلإلة رايمها يسل معسا وحسمل إن كان غوهم بكنسرة رجسح

هك قول ابن السبكي ؛ أن المنهد الفاسق يعند بقوله في الإجماع ، ولا يمقد الإجماع بدومه ، وهما القول (Y) معتاره أبو الخطاب الكلوذاني ، والشيرازي ، والجويني ، والغزالي ، والآمدي ، ورجحه ابن الحجسب . وهو منسوب إلى الإسفرايين ، وأبي سفيان الحنفي ، ويعص المتكلمين.

انظر: الإنجاج (٢٨٦/٢) ، التمهيد (٢٥٣/٣) ، اللمع (ص ٩١) ، الرهسان (٤٤٣/١) ، المستصمعي (٣٣٢/٢) ، الإحكام (٢٢٩/١) ، مختصر ابن الحاجب (٢٢/١) ، للسودة (ص ٢٣١)

سواء كان فسقه من جهة الاعتقاد ، أو من جهة الأعمال ، وهو قول أعلب العلماء سهم انقاضي أيسو (11) يعني، وابن عقبل، والجماص، والجرجاني، واعتاره الأسئاد أبو منصور، وبه قال كثير مي خميسة.

وهو مروي عن الإمام مالك ، والأوزاعي ، وعمد بن الحسن ، وغيرهم ، وذكر أبو ثور أن دلك فسول أنمة الحديث ، وسبه ابن برهان إلى كافة القفهاء والتكلمين.

انظر العده (٤/١٢٩/٤) ، القصول في الأصول للحصاص (٢٩٣/٣) ، شرح الكوك المر (٢ ٢٢٧) . الوصول إلى الأصول (٨٦/٢) ، تيسير التحرير (٢٣٨/٣) ، قواطع الأدلة (٢٥٤/٣) ، كشف الأسرر (۲/۱/۲) ، حاشية البنايي (۲/۰/۲).

> هر العبادي في الآيات البيات (٣٩٢/٣). (1)

قال: ولا ينافي ذلك عدم قبول قول الفاسق ، فكيف يثبت في حق عيرهم حتى يتأتى العمل (١٩٩٠) إذ يمكن العلم باتفاقهم يغير إخبارهم ؛ كقرائن قطعبة تميد دلك ، أو بإخبارهم إذا بلغوا عدد التواتر، فليتأمل.

و(ثالثُها) أي الأقوال في الفاسق (في حقٌّ تَفْسِهِ) دون غـــيره^(٢) (خُســذَا) وفاقه، فيكود إجماع العدول حجة عليه إن وافقهم ، وعلى غيره مطلقاً.

و (رابعُها) يعتبر وفاقه (إذا أبانَ) أي أظهر (الْمَأْخَذَا) في محالفته بخلاف ما إذا لم يظهره ؛ لأنه ليس عنده ما يمنعه عن أن يقول شيئا من غير دليل^{٣٠}.

قال ابن السمعاني: ولا بأس به (٤) ؛ وهذا في الفاسق بلا تأويسل ، أما المتأول فكالعدل ، وقد تقدم عن نص الشافعي في قبول شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية (٩).

د إلى هن يعتبر خلاف البعض؟ من في

(و) عُلم أيضاً (ألَّهُ لا بُدُّ منُ اتفاق (كُلُّ هُنَا) (أ) لأن إضافة بحتهـــد إلى ضمير الأمة تفيد العموم ، ولم يعبر بالجمع لأن لا يخرج عنه ما إذا لم يكـــن في العصر إلا مجتهدان واتفقا فإنه إجماع.

⁽١) في الأيات: حتى يتأتى الصبل به.

⁽٢) ربه قال بعض الشاهية. انظر: مختصو ابن الحاجب (٢٣/٢) ، سلاسل الذهب للرركشي (ص ٢٥٨)

⁽٣) وهو هول بعض المشاععية. انظر فواطع الأدلة (٢٤٧/٣) ، للسوده (ص ٣٣١) ، كشف الأسوار (٣/٣٥) (٤) أي القول الرابع

⁽٥) نظر. قواطم الأدلة (٢٤٨/٢) ، الأم (١/٥،١٥).

⁽۱) يعني أل يخسم المحمون كلهم على حكم واحد ، ولا يخالف منهم أحد. انظر: للسهاج (٢/٠٢٠) بشسر ح البيصاوي

ولا يُرِد ما إذا لم يكن في العصر إلا مجتهد واحد ، فإن قول له لا يسمى إلا مجتهد واحد ، فإن قول لا يسمى إجماعاً ، لأر الاتفاق لا يكون إلا بين اثنين فصاعداً ، فلو خالف بعص مجتهدي العصر ولو واحداً لم يتعقد الإجماع (وهو الصّحيح) الذي عليه الجمهور (''.

(ا**لثاني)** من الأقوال: أنه (يقدح الثنا) أي مخالفة الانسنين مسهم دون الواحد^(۲).

(ثَالَثُهَا) أي الأقوال: تقدح (ثلاثةً) أي مخالفتهم دون الواحد والاثـــنبن ، وهذا القول محكي على ابن جرير (٢) ، وأبي بكر الرازي ، وأبي الحسين احياط من المعتزلة (٤).

(و) القول (الرابع) يقدح عدد (بالغ ذي تواتر يُضَارِعُ) دون من لم يبلغه، إذا كان غيرهم أكثر منهم (٥).

من الألمة الأربعة وغيرهم. انظر: هواتح الرحموث (٢٢٢/٢) ، تيسير التحرير (٢٣٦/٣) ، شرح تنقيح لغصول (٥٠ ٢٣٣) ، إحكام العصول للباجي (٤١٧/١) ، المستعبقي (٣٤١/٢) ، قر طسع الأدب (٣٤١/٣) ، التمهيد (٣٤٠/٣) ، شرح الكوكب المتبر (٢٣٩/٣).

 ⁽۲) سبه ابن برهان والجويي إلى محمد بن جرير الطوي. انظر الوصول إلى الأصدول (٩٤/٢) . البرهداد
 (٢) ١٤/٥) ، البحر الحيط (٤٧٦/٤).

⁽٣) هو عمد بي حرير بي يزيد ، أبو جمعر الطيري ، الإمام الجليل والمجتهد المطلق. كان أحد الأنبة العلماء ، يحكم بقوله ويرجع إلى رأبه لمعرفته وقضله ، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه هيه أحد من أهسس عصره. من مؤلماته: كتاب التعمير ، التاريخ ، اعتلاف العلماء. توفى سنة ، ٣١هـ...

[،] مطر في ترجمته وعيات الأعيان (٣٣٣/٣) ، الطبقات الكوى (١٣٠/٣) ، قديب الأحساء و سعست (٧٨/١) ، شقرات المدهب (٢١٠/٢).

⁽٤) قال بير قدامة, أوماً إليه أحمد، وعراه الفرافي إلى بعص للالكية، وهو قول ابن خوير مداد المالكي بغير مداد المالكي بغير روصة الناظر (٢٩/٢)، الأحكام للآمدي (٢٩/١)، المعتمد (٢٩/٢)، العده (١١١٧)، المسودة (ص ٢٢٩)، شرح تنفيح القصول (ص ٢٣٦)، إحكام الفصول (ص ٢٢٨)، لإقساح (٣٨٧/٢)، عاية الوصول (ص ٢٠٧).

ره) يعيى: إن بنع الأقل عدد التواتر لم يعتد بالإجماع دونه ، وإلا اعتد بسه ، قسال العسر في في هستصمى
 (٣٤١/٢): وهذا قاسد.

وخرج به ما إذا كان أقل أو تعادلاً ، فلا إجماع قطعاً ، كما قاله شـــيح الإسلام^(١) ، وهذا منقول عن ابن جرير أيضاً^(١).

و (خامِسُها) أي الأقروال: تقدح مخالفة من حراف (إنْ ساغ الاجتهادُ في ، هذهبِها) أي المخالف وإلا فران ، ومَنْسل ساغ الاجتهادُ في ، هذهبِها أي المخالف وإلا فران ، ومَنْسل سلاف في العرول (٤) ، وللنسان بخلاف في المعدة (٤) ،

⁽١) انظر: غاية الوصول لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ص ١٠٧).

 ⁽٢) قال القاضي في مختصر التقريب: إنه الذي يصح عن ابن جرير، انظر: تشنيف المسامع (٣/ ٩٠) ، شــرح
 تنقيح المصول (ص ٣٣٦). وقد اخطف النقل عن ابن جرير في هذه المسألة.

 ⁽٣) يعني أن الواحد إذا حالف الجماعة ، فإن سرّغوا له ذلك الاجتهاد ، لا يثبت حكم الإجماع بدرن قونه ،
 (١) لم يسوغوا له الاجتهاد بل أنكروا عليه قوله ، فإنه يثبت حكم الإجماع بدون قوله.

 ⁽٤) نعول: هو زيادة في محموع السيام المروصة ، ونقص في أنصباء الورثة ، ودلك عبد ترجم العسروض وكثرتما ، يحيث تستخرق جميع التركة ، وبيني يعص أصحاب الفروص بدون بصيب في اميراث.

وأول قصية حصل فيها العول وقعت في رمن عمر فله ، وكان عمر أول من أعال السائل ، و م يخالف في هذا أحد من الصحابة بل واقتوه ، فلما الشمني عصر عمر أظهر ابن عباس رصي الله عمهما خلافه ، ولكن لم يؤخذ بمذهبه لمحالفته الإجماع.

انظر: للمني (٥/٩٣) ، التعريفات (ص ٢٥٩) ، لسان العرب (٢١/٤٨٤).

ر يأثر عن ابن عباس أخرجه الحاكم في للسندرك (٣٨٧/٤) وقال: صحيح على شرط مسم و لم يخرجاه. ووافقه الدهبي. وأخرجه أيضاً البيهقي في السنن الكيرى (٢٥٣/٦) ، وانظسر: المحاسى لابسس حسرم (١٣٢/١٠) ، العدب الفائص (١/١٠/١).

 ⁽٥) حكرح المتعة: وهو أن يقول الامرأة محالية من المواجع: أتمتع بك كلما من المدة ، بكدا من البدن ، مشه أن
 يقول: حذي هذه العشرة ، وأتمتع بك سنة ، أو إلى انقضاه الموسم.

عال ابن قدامة. إن هذا التكاح باطل سواء أكانت للدة معلومة أو يحهولة ؛ وهو مولى جمهور العدماء من السلف والحلف ، والصحابة ومن يعدهم. وحكي عن ابن عياس رصي الله عنهما الفول بجورها ، وإليه همب الشيمة ، وقد رجع ابن عباس عن القول بالجوان.

عظر النعبي (١٣٦/٧)، الأم (٥/٥٥)، اختلاف الحديث للشاهعي (١٤٥/٥) مطبوع سع الأم، هاي. الحتاج للرملي (١٤٦/٦)، للبحوط للسرخسي (١٥٢/٥)، فتح القدير لابن الممام (٢٤٦/٣)، المبعدي المحتاج للرملي (٢٤٦/٣)، تلبحو الملاحقي على الشرح المكبع (٢٢٩/٣)، كشاف الصاع (٥٦/٥)، الإنصاف للمرداوي (٣/٢٤)، نيل الأرطار للشوكاني (١٤٠/٦)، بناية المجتهد (٣/٣٤).

ورما الفضل^(۱).

قال الرركشي: وهو قول الجرجاني^(٢) من الحنفية ، وحكاه السرخسي^(٣) عن أبي بكر الرازي^(٤).

ذي في أصول الدين والسابعُ لا قلت وقول ثامن عنهما عسري وأن ما خص صحاب المصطفى وأنه عصسر السنبي لا ينعقسة

- (١) ربة القصل: هو بيح ربوي بمثله مع زيادة في أحد المثلين.
- وقد أجازه ابن عباس رضي الله عنهما ، وذهب جهور الطماء إلى تحريمه ، لدلالة السبة الصحيحة عسمي التحريم ، وحكي ابن قدامة عن ابن عياس الرجوع إلى قول اللمهور.
- انظر: المعني (٢٦/٤) ، بدائع الصنائع (٥/١٨٣) ، البحر الرائق شرح كثر الدفائق لابى يحيم (١٣٦/١) ، مو هب الحليل (٢٤٥/٤) ، شرح مختصر حليل للموشي (٣٦/٥) ، مغي المختاج للشسريبي الخصيسب (٣٦٤/٢) ، المُهذَب للشيرازي (٢٥٩/١) ، شسرح منسهى الإرادات (٢٤/٢) ، كشساف القبساع (٢٥١/٢)، تيل الأوطار (١٩١/٥) ، مبل السلام للصنعاق (٢٧/٢).
- (۲) هو محمد بن يجيى بن مهدي ، أبو عبد الله ، الفقيه الجرجاني الحمي ، من أصحاب التحريج سكن بغداد،
 ركان يدرس فيها بمسجد قطيعة الربيع. من آثاره: ترجيح مداهب أبي حيمة. توفي سنة ۱۳۹۷هـ.
 نصر في ترجمته: تاريخ بعداد (۲۲۲/۳) ، الأعلام (۱۲۲/۷) ، معجم المولمين (۲۹۸/۱) ، كشسف لظون (۲۹۸/۱)
- (٣) هو محمد بن أحمد بن أبي سهل ، للعروف بشمس الأثمة ، أبو بكر السرخمي ، مسته بن (سُرَحس) ، من بلاد خراسان. الفقيه الأصولي. فاع صيته ، واشتهر اسمه ، وصار إماماً من أثمة الحمية كال حجة ثبت ، ملكنماً محدثاً ، مناظراً بحتهداً قاصياً. من مؤلفاته: المبسوط في العقه ، أصول السرخمي ، شسرح مختصر الطحاوي. توفي سنة ٤٨٦هــ ، وقبل ، ٤٩هــ.
- الطر في برجمه الجواهر للصنة (٢٨/٢) ؛ الفوائد النهبة (ص ١٨٥) ؛ الفتح المين (١٦٤/١) ، لأعلام ر٥/٥١٦)
- (٤) ورجحه السرحسي كذلك. انظر: أصول السرحسي (٢١٦/١) ، تيسير النحرير (٢٣٦/٢) ، الإحكام
 لامدي (٢٥٥/١).
 - (٥) في همع الموامع (ص ٢٠٠): فيه.
 - (٢) في همع الهوامع (ص ٣٠٠): حيث.

و (سادسها) تقدح مخالفة من حالف (متى يفي ، ذي) المحالفة (في أصول اللهين) لحطره دون غيره من العلوم ، وهذا محكي عسن بعسض المعتراة ('). (والسابع) أنه مع مخالفة البعض (لا ، إهماع) قطعي عند محالفة البعض (لكسن) طي ، فهو (حجة حسب جلا) اعتباراً للأكثر ؛ لأنه لو قدر كول متمسك المحالف النادر راححاً ، والكثير لم يطلعوا عليه ، أو اطلعوا وخالفوا غلطاً أو عمداً ، كان في غاية البعد ، وهذا ما صححه ابن الحاجب ('').

وبما قررته عُلم أنه ليس زائدا على الأدلة الحمسة بل هـــو مـــن أفـــراد الإجماع؛ إذ عند صاحب هذا القول أن الإجماع على نوعين قطعي وظني (٣).

(قلت) كذا اقتصر صاحب الأصل على هذه الأقوال السبعة في هـذه المسالة (و) قد بقــي (قول ثامن) وهو أنه حيئذ (عنهما عري) يعــي لــيس المسألة (و) قد بقــي (ولكن الأولى اتباع الأكثر) وإن كان لا يحرم مخالفاتهم (ا).

وتاسع: أنه لا يضر مخالفة الأقل، حكاه في المنهاج (*) ومقتضاه – كما قاله العراقي – أن العبرة بقول الذين هم أكثــر مــن النصــف، وإن كثــر عـــدد

⁽١) هد التعصيل ذكره البردوي في أصوله ، وحكاه القرافي عن بعض المعتزلة ، وعن ابن الأحشاد. عظر. كشف الأسرار (٢٤٥/٣) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٢٣٦) ، المسودة (ص ٣٣٠) ، لبحسر الخيط (٤٧٨/٤) ، شرح الكوكب لمئير (٢٣٠/٣).

 ⁽۲) وأس بادران الحبلي، انظر: مختصر ابن الحاجب بشوح العشد (۲٤/۲) ، المسدعل إن مسذهب أحمد رص ۱۲۰).

⁽٣) قال لهدي في تماية الوصول (٢/١١٦/١): "التقاهر أن من كل من يقول إنه إجماع ، فوتما يقول إنه إجماع طبي لا قطعي" وانظر. فواتح الرحموت (٢٢٢/٢) ، الإحكام للامدي (٢٣٥/١) ، تيسير المحرير (٣/٢٢١) ، الإحكام للامدي (٢٣٥/١) ، تيسير المحرير (٣/٢٢١).

⁽٤) رود وصف ابن السبكي هذا القول بأنه مذهب لا تحرير فيه ؛ لأن الكلام إنما هو في التحدم وليس في السرجيح انظر: الإبحاج (٣٨٨/٢) ، الإحكام للآمدي (١/٥٣١) ، للبحر الهيط (٤/٧/٤).

 ⁽٥) انظر: المهاج للبيصاوي (٢٨٢/٢) مع الإبجاج.
 رقال السيوطي عن هذا الفول: حكاه السصاوي ، وحكيته يريادتي. انظر: شهر ح الكوكيب السهطع
 (٢٤٧/٢).

المحالفين^(١). وعاشر: إِنْ دَفَعَ المحالفةَ نصَّ لَم تُعْتَبَر، وإلا اعتُبرت ، وبـــه حـــرم الرويابي^(٢).

عدم احتصاص لإجماع بالصحابة (و) عُسم (أنَّ) الإجماع (ما) بادية (خَصَّ عَسم (صِحَبَ للبي المُصطفى) على الصحفى المُصطفى الله المُعلق الأمة في عصر بغيرهم ، وهذا هو الصحيح بدي عليه الجمهور (أ (فوأى حزبُ) الإمام داود (الظاهريُّ) من أن الإجماع يختص بالصحابة على الكثرة غيرهم كثرة لا تنضبط ، فيبعد اتفاقهم عسى شيء (زُيِّفاً) أي ضُعِّف ؛ لأنه إنما يبعد على من قعد في قعر بيته لا عنى من حد في الطلب وهم المجتهدون.

قال القرطبي (°): إنما قبنا بانعقاد الإجماع من غير توقف عبى اعتبار قسول الخضر عبيه الصلاة والسلام – على قولنا بوجوده – لتعذر الوصول إليه ، فيسقط أثر قوله ، نقبه عنه ابن الوكيل (').

⁽١) انظر، الفيث اهامم (٢/٢٨٥).

⁽٢) حكاه عنه الزركشي في البحر الحيط (٤٧٨/٤) ، وقال الزركشي. وهو قريب من لقول الخامس.

⁽٣) هد، مدهب الجمهور من الفقهاء والمتكلمين ، وهو ظاهر كلام أحمد. انظرة الإحكام للأمدي (٢٠٨/١)، لتمهيد لأبي الخطاب (٢/٣٥٢) ، العسدة (٢٠٩٠/١) ، أصبول لسرخسي (٣١٣/١) ، المستصفى (٣٥٥/١) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٢٢) ، روصة الساخر (٢٨/٢) ، المعتمد (٢٧/٢) ، تعالس لأصون للقراقي (٢/٩٥١) ، تيسير لتحرير (٢٢٥/٣) ، ررشاد الفحول (ص ٤٤١) ، البحر الحيط (٤٨٢/٤) ، قو طع الأدنة (٢/٤٥٢).

⁽٤) وهو ظاهر كلام ابن حبال في صحيحه ، وتُقل عن الإمام أحمد رحمه الله ، أما ابن حزم فهو مع الجمهور انظر: لإحكام لابن حرم (١٠٩/٤) ، النبذ لابن حسرم (ص ٢٦) ، العسادة (١٠٩٠/٤) ، المساودة (ص ٣١) ، التمهيد (٣/٥٦) ، يرشاد الفحول (ص ٤٩) ، تشنيف لنسامع (٣/٥٩).

⁽٥) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري ، أبو عبد الله القرطبي ، الإمام العالم الحليل ، الفقيه المعسر محمد. كان من عباد الله الصاخين والعلماء الراهدين في المدله ، لمشتعلين بأمور الاهوة ، له تصائيف عدة مدل على إمامته وكثرة اطلاعه ووقور عقعه ، منها المحامع لأحكام القرآن ، التسدكر، في أحسول الموتى وأمور الاحرة ، شرح أسماء الله الحسبى لوفي سنة ٦٧١هـ.

> (و)عُلــم (أنَّ مَعْهــم) بسكــون العــين أي الصحابــــة (المَّ وقــت اتفاقهــم

....... تابعيساً يَجْتَهِسِدُ بُني على خُلْفِ انقراضِ الْعَصُـــرِ مدينةٍ والبيتِ أهـــلِ الفضـــلِ(أ)

معتبرٌ فسإنُ نَشَسا في الأفسرِ وإنَّ إجماعساً أتسى عَسنُ كُسلُ واخْلَفَا الأربعِ

وأنَّ إِجَاعاً أَتِي عن كل من طبية والبيت بيب الفضل

١) انظر: الأشهاه والنظائر لابن الوكيل (٢٠٣/١).

رابن الوكيل: هو محمد بن مكي بن عبد الصد الأموي ، الشاهعي ، أبو عبد الله ، صدر الدين ، ابس المرحّ ، لمعروف بابن الوكيل ، أي ابن وكيل بيت المال. قال عبه ابن السبكي: كان إماماً كبيراً ، بارعاً في ملحب الشاهعي والأصلين ، يضرب المثل باسمه ، فارساً في البحث ، تظاراً ، مفرط الدكاء ، عجيب الحافظة. وله مع ابن نيمية المناظرات الحسبة ، قال ابن حجر: كان لا يقوم بمناظرة ابن نهمية أحد سواه ، وما بنغ بن تبعية خبر وهاته قال: أحسن الله عزاه المسلمين هيك يا صدر الدين ، وأثني عليه كبراً ، مسن مؤنهاته: الأشباه والنظائر ، فيوان إطراز الدار).

نظر في ترجمته الطبقات الكبرى (٩/٣٥٣) ، الدرو الكامنة (١٦٥/٤) ، فوات الوفيسات (٣٠٣،٢) . السجوم الزاهرة (٩/٣٣/).

⁽٢) أي أنه ﷺ بعص المحمهدين، يل سيلهم، قلا يعقد الإجماع بدونه، بل منى وبعد عليه الصلاة وانسلام فلا عبره بعول عبره، ذكر ذلك الراري، وأبو الحسين البصري، والمفاصي الباعلاتي، وسليم الربي، وغيرهم، وهو قول جمهور العلماء. انظر: المحصول (٣٥٤/٢)، قاية السول (٢٢٨/٢)، السعر العسيط (٤٣٦/٤)، التحصيل من المحصول (٢٧/٢)، صناهيج العقول (٢٧٥/٢)، للسودة (ص ٢٢٤).

 ⁽٦) هدية الورقة (٥) من: أ.

 ⁽٤) ورد هذا البيت في همع الهوامع (ص ٣٠١) هكذا:

هن بعنبر وقساق التابعي لمجتهد في عصر الصحابة؟ (تابعياً يَجْتَهِدُ) أي محتهداً (معتبر) فلا ينعقد إجماع الصحانة مع مخالفته ؛ لأنه س مجتهدي الأمة في عصر (١).

(فإن نشأ) بقلب الهمرة ألفاً (في الأثْنِ) بأن لم يصر التابعي مجتهداً إلا بعد اتفاقهم (بُني) اعتبار وفاقه لهم (على خُلْفِ) اشتراط (انقراض العصر) وليا اشترط اعتبر وإلا فلا ، والصحيح أنه لا يشترط كما سيأتي، فلا يعتبر.

(و)عُلم (أن إجماعاً أتى عن كلّ من أهل (مدينةٍ) نبوية ليس بحجة على اجاع الهر المابة الصحيح ؛ لأنه اتفاق بعض محتهدي الأمة لا كلهم (٢٠).

وقير: إنه حجة ، وعليه مالك(٣) ؛ للحديث المتفق عبيه: (أن المدينة

 ⁽١) وهو قول أكثر أهل لعدم ؛ واستدل كثيرون – منهم الباجي و لراري – بتسمويع الصحاحة منتسابعي
 عالفتهم، ورجوعهم إليه في بعص الوقائع.

والقول الثنائي في المسألة: أنه لا يعتد بالتابعي الهتهد في عصر الصحابة ، وهو رواية عن الإمام أحمسد ، واعتاره القاصي أبو يعلي ، و لخلال ، وابن برهان في لوحير ، وإسماعين بن عبية ، وحكاه ابن قدامة عن القاضي الباقلاني ، وبعض الشافعية.

وهناك أقوال أعرى في النسأنة. انظر: رحكسام لقصسول (١/٠/١) ، الخصسول (١/٧/٤) ، الحصسول (١/٧/٤) ، التمهيد (٢/٧/٣) ، لوصول إلى الأصول (٩٢/٢) ، وإحكسم بالأسسدي (٢٤٠/١) ، شرح تنقيح الفصول (ص٣٣٥) ، فواتح الرجموت (٢٢١/٣) ، تيسير التحريسر (٢٤١،٣) ، المعتمسد (٣٣/٢) ، البردان (١/٣٢) ، البردان (١/٠٢) ، شرح بكوكب المدير (٢٣/٢) ، البحر الحيط (٤٧/١٤) ، تشبيف المسامع (٩٧/٣) .

⁽۲) وهو قون جماهیر انعلماء. انظر انرسانة (ص ۵۳۳) فقرة (۱۵۵۱) ، لمعتمد (۲٤/۲) ، لإحكام نلآمسي (۲ (۲۵۳)) ، وشرح انتمع (۲۱۰/۲) ، شرح تنقیح انقصول (ص ۳۳۱) ، انسودة (ص ۳۳۱) ، أصول السرخسي (۲/۱۱) ، تیسیر التحریر (۲٤٤/۳) ، فواتح انرجموت (۲ ۲۳۲) ، مستصمی (۲۸/۲) ، محموع فتاوی این تیمیة (۲۲۲/۴) ، شرح الکوکب المنیر (۲۲۷۲).

⁽٣) هذه القول هو المشهور عن الإمام مالك حيث قال (يد أجمع أهل المدينة على شيء أم يعتب بخسلاف عبرهم) وهذ أحراه أكثر أصحابه على ظاهره ، وقالو إلى إحماع أهل المدينة حجمة مطلب ، حسير في مسائل الاجتهادية ، وهو رأي أكثر المعاربة من أصحاب ممك قالو وليس إحماعاً قطع ً ، بن صيب يقدم على حبر الواحد والقياس

كالكبر سفي خبتها وتنصع طيبها) (١) والخطأ خبث فيكون منفياً عن أهلها (١). وأحيب بصدوره منهم بلا شك ؛ لانتفاء عصمتهم ، فيحمل الحديث على أنها في نفسها فاضلة مباركة (١).

على أن بعض أصحاب مالك ، حَمَل قوله: "إذا أجمعوا عبى أمر لم يعتد بحلاف غيرهم" ، على أن مراده به ما كان طريقه النقل المستفيض ، كالصاع ، والمُدّ ، والأذان ، والإقامة ، وعدم وحوب الزكاة في الخضروات ، مما تقضي العادة أن يكون في زمنه على ، فإنه لو تغيّر عما كان عليه لعُلم(1).

ركذلك أطلق كثير من العلماء القول به عن مالك ، لكن أوَّله بعض أصحابه ، وتعددت أقوالهم في بيان المقصود عذهبه ، على أقوال سيأتي ذكرها قريباً.

انظر: مختصر ابن اشاحب مع شرح العصد (٢٥/٦) ، إحكام العصول (١/٢٨٦) ، البرهان (١/٢٨٦) ، كانة السول (٢/٢٥٢) ،

(١) رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما ذكر النبي الله وحض على اتفاق أهن العدم.
 رقم الحديث (٢٣٢٢) ، رواه مسلم في كتاب الحج ، باب المدينة تنغي شرارها. رقم الحديث (١٣٨٣)

(٢) الظر: قراطع الأدلة (٣٢٤/٣) ، تماية السول (٢٥٤/٣).

(٣) نظر: المصادر السابقة ، وهناك أدلة أخرى للمالكية ، انظرها مع أجوبتها في: قواطع الأدلة (٣٣٤/٣) ،
 التمهيك (٣/٢٧٦) ، روصة الناظر (٢/٢٧٦) ، الموهان (١/٩٥١) ، الإحكام للآمدي (٢٤٤/١).

(٤) هو قول الباجي، والقرافي، والقاضي عبد الوهاب، وحكاه الشراري وابن السمعاي عن الأبحري. انظر:
 رحكام المصول (٤٨٦/١)، شرح تنقيح القصول (ص ٢٣٤)، إجماع أهل المدينة للقاضي عبد الوهاب=
 =(ص ٣٥٢) ملحق بكتاب المقدمة في الأصول لابن القصار، البحر الخيط (٤٨٥/٤)، لسع (ص ٩١)،
 عتصر المستصفى لابن رشد الحميد (ص ٩٣)، قواطع الأملة (٣٢٢/٣).

والقرل الناني في تفسير قول مالك: أن مراده أنه يرجُح نقلهم على تقل غيرهم عند المتعامد ، وقد أشهر الإمام الشاهعي إلى هذا في القديم ، ورجح رواية أهل للدينة على غيرهم

النمول الثالث: أنه أراد بذلك أن اتباعهم أولى ءمع تجويز للمعالمة.

شعوان الرابع. أنه أراد بدلك رمان الصحابة ، أو الصحابة والتابعين ، أو الصححابه والتسمعين و سابعي التابعين، وهو اختيار ابن الحابص.

الْعُولُ السَّادَسُ: أَنْ إِجَمَاعُهُمْ حَمَّةً إِنْ كَانَ تِيَّ عَمَلُ عَمَلُوهُ ، لَا فِي تَقَلُّ نقلُوهُ.

وهكدا خلمت لأراء في توجيه ما فاله الإمام مالك في الاحتجاج بإجماع أهل مدينه ، وصارت المسأله مصطربة حتى عند هلماء الماكية أنصلهم.

وقد نقل الركشي نصاً عن القاصي عبد الوهاب فيه جماع المدهب عبد ساكية ، وفيه تحقيق واضح في هذه المسألة

قال الزركشي: ((قال القاضي عبد لوهاب: إجماع أهل المدينة على صربين ، نقلي واستدلالي.

غالأول: على ثلاثة أضرب: منه مقل شرع مبتدأ من جهة اثني ﷺ ، إما من قول ، أو فعل ، أو إقرار.

فالأور: كنقلهم الصاع والمد و لأدان والإقامة ونحوه.

والثابي: لقلهم المتصل كعهدة الرقيق وغير دلث.

والثالث: كتركهم أخد الركاة من لخصروات مع أنه كانت تزرع بالمدينة ، ركان البي ﷺ والخلصة من بعده لا يأخلوها منها.

قال: وهذا النوع (النقلي) من إجماعهم حجة ينزم عندا المصير إليه ، وترك الأعبار والمقاييس لسه ، لا اعتلاف بين أصحابنا فيه.

قلت: وقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذا اللوع من الإجماع حجة باتقاق العصاء.

قارر: والثاني: وهو إجماعهم من طريق لاستدلال ، فاختلف فيه أصحاب على ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه ليس بإجماع ولا بمرجّع ، وهو قول أبي يكير ، وأبي يعقوب الرازي ، وانقاصي أبي بكسر ، وابن فورك ، و تطياسي ، وأبي الفرج ، والأبمري ، وأنكروا كونه مدهباً لمانك.

ثانيها: أنه مرجح : وبه قال بعص أصحاب الشاهمي،

تُألِثها: أنه حجمة ، وإن م يحرم خلافه ، وإليه دهب القاصي أبو الحسين بن عسر)).

وقال الحقق الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: الصحيح أن وجماع أهل الدينة معتبر عبد مانك بشرطين:

الأول: أن يكون فيما لا محال لمرأي فيه.

لثاني: أن يكون من الصحابة والتابعين لا غير ذلك. وقال بعض متأخري المانكية: ((حاصل ما يطبق عليه (جماع أهل المدينة: =

١- -ما يجري بحرى لنقل عن النبي الله كنفيهم مقدار الصاع، والمدا، والأدان، وهذا حجة بالاتفساق،
 وهو الدي حمل عليه قدماء إمالكية مدهب مالك.

٢- عمل أهل ملدينة قبل مقتل عثمان عليه ، وهو حجة عند مادك و لشافعي ، ونقمه ابن تيمية عن الإمام
 أحمد.

٣- رجماعهم بعد الصحابة والتابعين ، فالصحيح من مدهب مالث أنه نيس بحجة ، فهو يوافستن بقيسة العلماء في عدم (لأعد به)).

انظر رضافة غا سبق، مجسوع فتاوي ابن تيمية (٢٠٨ ٢٠) ، البحر الخيط (٤٨٤،٤) ، يرشاد العجمول (ص ١٤٩) ، المستول (ص ١٤٩) ، فتر نورود على (ص ١٤٩) ، السخول (ص ١٩٤) ، فتر نورود على مرافي السعود (٣٣٩) ، عمل أهل مدينه بسبل مصطبحات مائث وار ء الأصوبين لمدكنور أحمد نور سيف (ص ٢٦)

وقيل وعليه الشيعة إله حجة ؛ لأنهم مطهرون كما في الآيــه^(٣). والخطأ رجس فيكون منفياً عنهم ، وهم الأربعة المذكورون.

وأجيب بمنع أن الحطأ رجس ، بل الرجس قبل: العذاب ، وقيـــل: الإثم ، وقيـــل: الإثم ، وقيـــل: الإثم ،

قال الوي العراقي: فإن قيل: كيف يجتمع هذا النقل عن الشيعة ، مع أـــه قد اشتهر عنهم إنكار حجية الإجماع؟

قىت: أنكروا كونه حجة على تفسيره المعروف ، لا مطلقاً (°).

⁽١) هي فاطعة الرهراء بنت رسول الله ١٠ وأمها عديجة بنت خويلد أم المؤمنين ، وهي أصغر بدت الرسول عنيه الصلاة والسلام ، تزوجها على ١٠ بعد موقعة أحد ، وقيل غير دلك. وبدت لعني الحبس واحسين ورينب وأم كلثوم. وقال ها رسول الله ١٠ لقد زوجتث سيداً في الديه و الاعرة. وكان النبي ١٠ يجهه ورذا دخلت عليه قام إليها فقيفها ورجب ١٤، وهي سيدة لساء أهن الجمة ، ومناقبها كثيرة. توفيت سيدة ورذا دخلت عليه قام إليها فقيفها ورجب ١٤، وهي سيدة لساء أهن الجمة ، ومناقبها كثيرة. توفيت سيدة

الفر في ترجمتها: الإصابة (٤/٣٧/) ، الاستيعاب (٣٧٣/٤) ، تحديب الأسماء والمعات (٢٥٣١٢) ، حديد الأولياء (٣٩/٢).

⁽٢) ذهب الجمهور , في أن يجمع أهل البيت ليس محمد ، لأن لأدلة الواردة في حمية الإجماع لا يعهم سها غير إجماع الأمة ، فتخصيصهم محتاج إلى دليل. ودهبت الشيعة إلى أنه حمدة.

انظر: أصول لسرخيسي (٢/٤/١) ، شرح تنقيح الفصيول (ص ٣٣٤) ، شيرح الكوكيب الميير (٢٤١/٢)، اعجمول (١٦٩/٤) ، التبصرة (ص ٣٦٨) ، كشف الأسيرار (٢٤١/٣) ، استيودة (ص ٣٢٩) ، تشيف المسامع (٢٠٢٣)

 ⁽٣) يشير إن قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُدْهِبَ عَنْكُمُ ٱلرِّجْسَ أَصْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطهِرَكُمْ تَطَهِيرٌ ﴾
 سورة الأحواب: الآية (٣٣).

 ⁽٤) نظر: نسان لعرب (٩٤/٦) ، المعاموس الهيط (٢١٩/٢). وأجيب أيضاً بأن لآية نزلت إلى أزرج ليي
 شيخ ماهيمة عنهم ، وسياقها يسل على ذلك. الغرز البيصرة (ص ٣٩٩) ، المحصدول (١٧٠/٤) ،
 شيخ السامع (٣٩٣)

 ⁽٥) الظر العيث لهامع (٢ ٥٨٦) ويجب النبيه على أن الإجماع حجه عند الشميعة ، لا لكوت إحماع المجتهدين من أمة محمد على أمر ديني بعد وعاته ؛ بل الاشتمال أقوال المجتهدين على مسول الإمام

إجماع لخلصاء الأربعة وأن إجماعاً من (الخُلَفا الأربع) أبي نكر وعمر وعثمان وعلي رصبي اسَّ تعالى عنهم ليس محجة^(١) ؛ لدلك^(٢).

وفيل: إنه حجة (٣) ؛ لمحديث الصحيح: (عبيكم سستي و سسنة الحمس، الراشدين المهديين من معدي تمسكوا بما وعصوا عبيها بالنواجد) . فقد حست على اتباعهم فينتفي عنهم الحطأ ، وعلى هذا القول الإمام أحمد (٩) ، وأبو خارم

لمعصوم، فأصبح وحده الحجية عبدهم دخول شخص معصوم في المحمدين ، والإجماع عبدهم حجة ؛ لأنه كاشف عن رأي الإمام المعصوم -فيما يعتقدون-، انظر: تحديب الأصول فلحسبي (ص ٧٠) ، فوالسد لأصول فلحر ساين (٣/٣٥) ، العدة تنظوسي (٢٤/٢) ، الإجماع فنشيخ على عبد الرزق (ص ٤٦) ، حجية الإجماع فلفرطلي (ص ١٣٠) ، مع الاثني عشرية في الأصول و فدوع فلدكتور عبسي المسالوس (٣٢/٤).

- (۱) وهو قول جمهور العلماء ، ورودية عن الإمام أحمد. تظر: المستصفى (۲۰۰۳) ، شرح الدمع (۲۰۱۷). الإحكام للأمدي (۲٤٩/۱) ، انعدة (۱۱۹۸/٤) ، انتمهيد (۲۸۰/۳) ، المسودة (ص ۳٤٠) ، شسرح المعضد (۲۲۲) ، لهاية المسول (۷۵/۲) ، شرح تنقييح الفعيسول (ص ۳۲۰) ، تيسبير التحريسر (۳۲۳/۳) ، قواتح الرحموت (۲۳۱/۲) ، المحصول (۱۷٤/٤) ، البحر المحيط (۲۳۹/۳) ، شرح الكوكب الميو (۲۳۹/۳) ، ورشاد العجول (ص ۱۵۱).
 - (٢) أي لأن العصمة تثبت للأمة بكليتها ، وليس الخلفاء الأربعة كل الأمة.
 - (٣) سيأتي ذكر القائلين به.
- (٤) رواه لترمدي في كتاب العلم ، پاب ما حاء في الأعد بالسنة و حتباب لبدع. رقم الحديث (٢٦٧٦) ،
 وقال: حديث حسن صحيح. ورواه أبو داود في كتاب النسة ، باب في لاوم النسة ، رقسم الحسميث
 (٤٦٠٧) ، ورواه ابن ماجة في المقدمة ، باب الله ع سنة الخلفاء الرشادين المهميين ، رقم الحديث (٤٢).
- ره . هذه الرواية الثانية عن الإمام أحمد أن اتفاق لحنفاء الأربعة إجماع وحنجة ؛ لاكبرها أبو يعلسي في العسده
 (١٩٩٨) ، وأبو الخطاب في اللمهيد (٢٨٠١٣) ، واحدارها ابن لبد من أصسمت به علسرة شسم ح
 الكوكت اسير (٢٩٣١٢) ، وهناك روية ثالثة عن لإمام أحمد أنه حنجة ، لا إجماع ، وهناك وية بعة
 عنه أن قول أبي بكر وعمر إحماع الظر المسودة ص (٣٤٠)

ـ . بمعجمتين ـ من أئمة الحنفية ^(١).

وأحيب: بمنع انتفائه ، إذ الحث على اتباعهم لا يستلزم أن قولهم حجة ؛ لأن الحديث إنما يدل على أهليتهم لتقليد المقلّد لهم ، لا على حجية قولهم عدل المختهد ، ولأنه لو كان قولهم حجة لما جاز الأخذ بقول كل صحابي خسالفهم ، وأنه جائز لحديث: (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)().

....... والشبيخين والحسرمين ثُمَّةَ المِسْرَينِ أُعنِي بذين بصرة والكوفة ليس به من حجة معروفة وأنَّ أحاديَّسِةُ في الكلِّ ذو حجة وهو القويُّ في الكلِّ وإنَّ أحاديَّسِهُ في النَّفِسِلِ ذو حجة وهو القويُّ في الكلِّ وإنَّ ما شُسِرِطُ بلوغُه لَعَانُ تواترِ أبو المعالي ذا العَادُ (٣)

⁽١) حكاه عن أبي عازم السرعسي في أصوله (١١٧/١).

وأبو خازم: هو عبد الحميد بن عبد للعزير ، القاصي أبو خازم ، بالخاء المعجمة ، وقين باخاء المهملة ، فتبه حقي أصله من البصرة ، مكن بغداد ، وولي قصاء الشام والكوفة والكرخ. كان عادياً شديداً على الأمراء ، وكان ديّاً ورعاً ، عالماً بمدهب أبي حيفة ، عارفاً بالفرائص والحساب والمدرع والقسمة والجير والمقابلة والوصايا والمناسخات ، وله شعر جيد. له مصنعات صها: أدب القصاء ، الحاصر واستحلات ، كتاب الفرائص، توفى سنة ٢٩٢هـ.

انظر في ترجمته الجواهر للصيفة (٢٩٦/١) ، القوائد البهية (ص ٨٦) ، شدرات السدهب (٢١، ٢١) . البداية والنهاية (٩٩/١١).

 ⁽٢) هد، الحديث روي عن حابر بن عبد الله فلي بلفظ: (مثل أصحابي في أميي مثل المنجوم سمأيهم اقتسديتم اهتديتم).

و تحديث في سنده راو اسمه (سلام بن سليمان) قال فيه أبو حاتم: لسن يقوي ، وفال العميمي في حديثه مناكير ، وقال ابن عدي: هو عندي منكر الحديث.

انظر: الجرح والتعليل (٢٠٤٥) ، تاريخ ابن معين (٢١٧/٤) ، قذيب التهديب (١/٥٠٣).

⁽٣) ﴿ فِي هُمَعَ الْهُوامِعِ (ص ٣٠٣)؛ ذلك عدٍ.

(و) أن إجماعاً من (الشيخين) أبي بكر وعمر ليس محجة لدلك⁽⁾ ، وقين الحج نتيجي إنه حجة^(٢) ؛ للحير الحسن أو الصحيح: (اقتدوا بالذين من بعسدي أبي بكر وعمر)^(٣) ووجه الاستدلال به يُعمم مما مر آنفاً ، فالجواب الحواب.

(و) أر إجماعاً من أهن (الحومين) مكة والمدينة ليس بحجة - لدلك (ثُمَّةً) بعواهل المورد والله والكوفة) المورد والله والكوفة المورد والله والكوفة المورد والله والله

وماً قيل في الأخيرتين من أن إجماع من ذكر فيهما إجماع الصحابة الله المفرين. لأنهم كانوا بالحرمين ، وانتشروا إلى المصرين.

فأحيب بعدم تسليمه ، وعبى تقدير تسليمه: فالجواب عنه أنهـم بعـض المجتهدين في عصرهم كما تقرر (٤).

⁽۱) وهو قون لجمهور.

⁽۲) وهو رواية عن الإمام أحمد ، ورجحه ابن بدران اختيلي، وعنه رو ية ثائلة أنه حجة ونيس وجماع انظر في إجماع الشيخين: تماية انسول (۲/۹۷) ، الإنجاج (۲/۱۱) ، مستجج انعقسول (۲۹۱/۲) ، المسودة (ص ۲۶۰) ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ۱۳۲۱) ، انستصبقي (۲۳۸/۳) ، إرشاد القحول (ص ۲۵۱).

 ⁽٣) روده الترمدي في كتاب مداقب ، باب في ماقب أبي يكر وعمر ، وقم الحديث (٣٦٦٢). وقدال:
 حديث حسن. وروده ابن ماجة في المقدمة ، باب فضائن أصحاب رسول الله ، رقم الحديث (٩٧)

⁽٤) بيس إجماع أهن اخرمين و لا أهل المصرين حجه عبد الجسهور، والقول التي: هو حجة ، وقين بحجيسة رجماع أهن الحرمة وحدها أهل المصرة فقط ، وقبل إجماع أهن لكوفة وحدها ، وقبن إحماع أهن لكوفة وحدها أو أهن البصرة وحدها.

انظر في إحماع أهل لحرمين وأهن المعمرين، المستصفى (٣٤٩١٢) ، اشرح تمقيح الفصون (ص ٣٣٤) ، هايه السون (٢٥٥١٢) ، الإحكام للامدي (١٨٢١) ، البحر الله على (٤٩٠١٤) ، (رائساد العجسور (ص١٥٠) ، نقريب أوصون (ص ٣٤٠) ، سرح اللمع (٢٤٧) ، نشر سود (٢٩٨) ، نشسيف المسامع (٢٥/٣) ، عاية الوصول (ص ١٠٧) ، لآيات البينات (٣٩٨/٣)

على أن فيما دُكر تخصيص الدعوى بعصر الصحابة ، مع أن الأدلة الدالة على حجية الإجماع لم تخصه بعصر من الأعصار.

حجية الإجماع التعول بالاحاد (و) عُم (أنَّ أحاديَّهُ في النَقْلِ) أي الإجماع المتقول بالآحاد (ذو حجة) ، لصدق التعريف به ('' (وهو القويُّ) بسكون الياء للوزن ، أي الصحيح (في الكل) أي كل الصور السبع ('') ، كما عُلم مم شرحت به كلامه فيها.

وقيل: إنه في الأخيرة^(٢) ليس بحجة^(٣) ؛ لأن الإجماع قطعي فلا يثبت بخبر الواحد.

ورُدَّ بأنه لا تلازم بين قطعية الإجماع وعدم الثبوت بخبر الواحد ، غايــــة الأمر أن الإجماع القطعي ثبوته مظنون.

هن يشترط في الجمعين أن يبلغوا عدد التواتر؟ (و) عُدم (أن) الإجماع (ما شُرِطُ بلوغُةً لَعَدُّ ، تواتنِ يعني لا يُشترط في المجمعين أن يبلغوا عدد التواتر ؟ لصدق مجتهد الأمة بمسا دون ذلسك ، وعليسه الأكثرون (أ)، وخالف فيه إمام الحرمين (أبو المعالي) فإنه شرط فيه (ذا العدد) أي

⁽۱) لأن لإجماع من جملة الأدنة ؛ فلا يشترط التواتر في نقله قياساً على نقل السنة ، وهذا ما صححه الرازي؛ والآمدي ، واسيصاوي ، و لقرائي ، والباحي ، وابن الحاجب ، وأكثر أصحاب أبي حبيفة ، والحتابلة. طر في المسألة: المصول (۲۰۸۱) ، الإحكام (۲۰۸۱) ، مهاج الوصون (۲۸۷/۲) مع تحاية السول ، شرح تنقيح الفصول (ص ۳۳۲) ، إحكام الفصول (۱/۹، ٥) ، مختصر ابن الحاجب (۲۲٤٤) مع شرح لعضات ، كشف الأسرار (۲۲۵/۳) ، تيسير التحرير (۲۲۱/۳) ، فواتح الرحموت (۲۲۲۲) ؛ المسودة لعضات ، كشف الأسرار (۲۲۵/۳) ، تيسير التحرير (۲۲۱/۳) ، فواتح الرحموت (۲۲۲۲) ؛ المسودة (ص ۴۰۲) ، شرح الكوكب المدير (۲۲۲۲) ، تشيف المسامع (۲/۱، ۱) ، أصدول لسرعسي (۲/۲) ، خية الموصول (ص ۴، ۱).

أي مسألة الأحيرة (انسابعة): هن يثبت الإجماع لمقول بخير الواحد؟ وهن يكون حجة؟.

⁽٣) هذا قول الغري، والباقلاني، ويعض الحنفية ؛ أن الإجماع سقول بطريق الأحاد بيس نحيجة، وسلمة الرري، والعرفي، و مروكشي رق الأكثرين، وقال الأمدي الحلاف يبني على أن دليل أصل الإجماع هن هو مقطوع به أو مضول. الظر؛ المرجع السابقة.

⁽٤) اعظر في المسألة: الإسحام للامدي (١/ ٢٥٠) ، الوصول إلى الأصول (٨٨/٢) ، المستصفى (٣٥١/٢)،
سرح تقيح القصول (ص ٣٤١) ، المحول (ص ٣١٣) ، المسودة (ص ٣٣٠) ، أصبول السرعيسييي (١١٢) ، تيسير التحرير (٣٢٥) ، البحر لحيط (٤ ٥١٥) ، انحصول (٤ ١١٩) ، يرشاد الفحول ص ٢١٠) ، شرح الحيي (٢٠٥) ، شرح الحيي (٢٠٥)

عدد التواتر ، حيث قال بعد حكاية الخلاف: والذي نرتضيه وهو الحق [له يجوز] (١) انحطاط عددهم عنه ، بل يجوز [شغور] (١) الزمان عن العلماء وتعطيل الشريعة ، وأما القول بأن إجماع المتحطين عن مبلغ التواتر حجة فهو عير مرضى (١).

قال الزركشي: فعلى هذا هما مسألتان: حواز ذلك، وهل هو حجة أم لا؟ والإمام يوافق على الأول ، ويخالف على الثاني، وكلام المصنف فيه الله الم

لَمَا به احتج وذا اختير فقد^(٥) سليمً بن فورك بــــل اشـــــترَط غالبهم علمائهم خُلْـــف رأوا

وأنه لو لم يكسن إلا أحسد وأنه انقراضُ عصرٍ ما اشْتُرِطْ كأهمدَ انقراضَ كلِ العصرِ أو في عسامي ونسادر النبسوت

هل يعتبر قول مجتهد واحد لم بيق غيره إجماع؟

لم يتعقد والخستير أن لا يُعتبَسد وهو القويُّ أشد هذا يشسترط قلت وعن قوم سواهم ذا حكي مجتهدهم جلَهم خلف رأوا أصح ردت الميان في مواسع (من ١٠١) م وأنه القواض عصر ما اشمعوط كما صليم مسع نجمل فسورك ثم همل الكمل أو الغالسب أو

الظر: الرهان (١/٤٤٢) ، شرح الأصفهاني على مختصر ابي الحاجب (٥٧٣/١).

⁽١) في النسختين (أنه لا يجوز) والمثبت من البوهان وأنه يجوز).

⁽٢) في النسختين (شعور) بالعين ، وللثبت من البرهان (شفور).

 ⁽٣) انظر: المبرهان (١/٤٤٦).
 وخلاصة رأي إمام الحرمين أنه بوافق على جواز أن يكون المجمعون دون عدد التواتر ، ويخالف في حجية إجاعهم إذا أجموا.

انظر: تشتیف للسامع (۱۰۹/۳).

⁽٥) ﴿ وَرَدُنُ الْأَبِياتُ فِي صَمَّ الْمُوامِعِ (ص ٣٠٣) هكذا: ﴿

انظر: جمع الجوامع (ص ٧٧).
 واختاره أيضاً إمام الحرمين ، والقاضي أبي بكر ، والأصفهاني.

الإجماع عن الواحد ، و لم يدل الدليل إلا على حجية الإجمـــاع ، فالحجيـــة لا تحاوزه كما هو رأيه.

(و) قيل (إنه) بحتج به، وإن لم يكن إجماعاً؛ لاتحصار الاحتهاد فيه، فالاحتجاج به ليس من حيث كونه قول مجتهد، إذ المحتهد لا يأخذ بقول محتهد، بل من حيث دلالة الدليل السمعي على حجية قوله؛ فإنه يدل على عدم حلمو الأمة عن قائل بالحق مطلع عليه، وأولى من يقول به عن اطلاع هو المحتهد(١).

ورُدُّ بأن المنفي عنه الخطأ ـ وهو سبيل المؤمنين ـ منتف هنا ، وأيضا ، يلرم عدم انحصار الأدلة في الخمسة.

قيل: أما منع كونه إجماعاً فلا خلاف فيه^(٢) ، لكن قال الغزالي: إن اعتبرنا موافقة .لعوام ، فإن ساعدوه فهو إجماع الأمة ، وإن لم نلتمت إلى قولهم ، فـــــم يوجد ما يتحقق به اسم الإجماع ؛ لأنه يستدعي عدداً حتى يسمى إجماعاً (٣).

اشْتُوطًى أي لم يشترط في انعقاد الإجماع؛ لصدق تعريفه مــع بقــاء المجمعــين العمير

المتواط القواطي

رهو قول أبي إسحاق الإسعراييني ، واهتاره الرازي وأكثر أتباعه ، وابن سريج ، وأكثر الحبابلة ، ونقله ابن القطان عن ابن أبي هويرة ، وعزاه الصفى الهندي ذلا كثرين. نظر: البرهان (١/ ٤٤٣/) ، الحصول (١٩٩/٤) ، التحميل من الحميسول (٨٢/٢) ، البحسر الحسيط (١٦/٤)؛ عاية الوصول (٢١٥٥/٦)؛ شرح الكوكب للسنير (٢٥٣/٢)، للمحسول (ص ٣١٣). وشرح العصد (٢١/٢) ، شرح تنقيح القصول (ص ٢٤١) ، تيسير التحرير (٢٢٤/٢) ، إرشاد المحول

انظر: تشيف للسامع (١٠٩/٣). (1)

مظر استصفى (٣٥٣/٢) ، وهو بمنا يرد للسألة إلى اعتبار موافقة العوام في انعماد الإجماع ، فإدا قدل (T) ابحبهد مو حد قرلاً ، وواقعه فيه العوام ، فهو إجماع وحمعة إن اعتبرنا وفاقهم ، وإن لم تعبير وفافهم ، فلا

سقصود باتقراص العصر؛ موت جميع العلماء المعتبرين في الإجماع من غير رجوع واحد منهم عما أجمعوا (1) علمه. انظر. البحر المحيط (١٤/٤) ، شرح الكوكب للتع (٢٤٦/٢).

ومعاصريهم وهذا ما عليه الأكثرون^(۱)، وخالفهم قوم منهم أبو الفتح (سُلَيْم) س أيوب الرازي، وأبو بكر (بن قورك) من الشافعية^(۲)، فقالوا (بل اشترط) فيسه انقراض عصر المجمعين؛ لجواز أن يطرأ ليعضهم ما يخالف احتهاده الأول، فيرجع عنه حوازاً بل وحوياً.

وأحيب بمنع حواز الرجوع عنه للإجماع عليه، وقد دل الدليل القاطع على أنه متى وقع الإجماع التفى الخطأ معه مطلقا ولو في لحظة، إد لو وحد فيها لاحتمعو، على الضلالة ، وقد قال في: (لا تجتمع أمنى على الضلالة) الضلام (أحمد) بن حنبل في ، فإنه ممن قال بالاشتراط(١٠).

⁽۱) وهو قول جهور العلماء، ورواية عر الإمام أحمد، اعتارها أبو الخطاب، ودكر ابن بدوان أحمد معتمد مدهب أحمد، وقال ابن قدامة: ((وقد أوماً - أي أحمد - إلى أن ذلك أيس بشرط)). انظر: الخصول (٤/٧٤)، الإحكام فلآمدي (٤/٩٧/١)، المنتصفى (٤/٩٧/١)، شرح اللمسع (١/٩٥/١)، أصوب السرخسي (١/٩١٥)، تيسير التحرير (٢٢٠/٣)، كشف الأسرار (٢٤٣/٢)، المسودة (ص ٣٢٠)، التمهيد لأبي الخطاب (٣٤٨/٣)، المدخل إلى مدهب الإمام أحمد (ص ٤١)، شرح تنقيح المصوب (ص التمهيد لأبي النظر (٤٧٥/١)، البحر الهيط (٤/٥/١)، الختصر في أصول الفقه لابن سحدم (ص ٧٨).

 ⁽٢) وهو أيضاً قول أبي الحسن الأشعري ، ونقله ابي برهان عن المحولة ، وهو الشهور من مدهب خديلــة
 كما سيأتي. انظر: الإحكام للآمدي (١/٣٥٦) ، عاية الســول (٧٨٦/٢) ، الوصــول بن الأصــول
 (٩٧/٢) ، المعتمد (٤١/٢) ، شرح الكوكب للتير (٢٤٧/١).

⁽٣) رواه الترمدي في كتاب الفتى ، باب ما جاء في لروم الجماعة رقم الحديث (٢١٦٧) عن ابس عمسر والله المعظ: (إن الله لا يجمع أمين – أو قال: أمة عمد الله – على صلالة ، وبد الله على الجماعة ، ومن شد شد في الدن ، وقال الترمدي عشب روايت: هذا حديث غريب من هذا الوجه. ورواه ابن ماحة في كتاب الفئن ، باب السواد الأعظم. رقم الحديث (٢٩٥٠). عن أنس بن مالك في بلمسط (إن أمسين لا تحتسع هسي صلالة...) الحديث. ورواه أبو داود في كتاب الفئن والملاحم ، باب ذكر الفئ ودلائنها ، رقسم احسديث مسلالة...) من أبي مالك الأشعري بلفظ: (إن الله أجازكم من ثلاث خلال – وذكر منها – وأن لا تحميموا على صلالة) والحديث ذكره السخاوي في تلفاهد الحسة ص (٤٦) وقال: ((والمجملة فيو حديث مشهور لمن در أسانيد كثيره ، وشواهد متعلده ، في المرفوع وغيره)) وقال ابن حجر في السخريص الكبير (عام)، در أسانيد كثيره ، وشواهد متعلده ، في المرفوع وغيره)) وقال ابن حجر في السخريم الكبير واحد مها من معال))

⁽٤) دكر القاضي أبو يعلى ، وابن قدامة ، أن ظاهر كلام الإمام أحمد أن انقراض العصر شرط في صحة الإحماع ، ولمنظره أكثر أصحابه. انظر: العدة (١٠٩٥/٤) ، روصة الناظر (٢/٥/١) ، شرح الكوكب المسير (٢٤٦/٢).

وعليه: هل يشترط (انقراض كل أهل العصى) ، أي كل من كال بحتهداً وقت الإجماع ، دون من نشأ بعده ، بأن لم يصر بحتهداً إلا بعد المساقهم (أو) القراص (غالبهم) أو (علمائهم) كلهم أو غالبهم؟.

ويه (خلف رأوه في) اعتبار (عامي ونادر الثيوت) هل يعتسبران ، أو لا يعتبران ، أو يعتبر العامي^(۱) دون النادر؟ أو العكس؟ كما اسستفيد مسن جمسع لمسألتين. فينبني على الأولين الأول والرابع ، وعلى الأحيرين الثابي والثالث^(۲).

قال بعض المحققين: اختلف القائلون باشتراط الانقراض في فائدته ؛ فذهب الجمهور: إلى ألها اعتبار موافقة اللاحقين ومخالفتهم كالسابقين ، حتى لا تصيير المسألة إجماعية مع مخالفتهم ، وذهب أحمد وجماعة: إلى ألها لا تعتبر ، بل فائدته لمكن المجمعين من الرجوع ، حتى لو انقرضوا على الحلاف مصرين كانت المسألة إجماعية لا عبرة فيها بمخالفة الآخرين.

فعلى الأول: أهل الإجماع السابقون واللاحقون جميعاً ، لكن إنما اشترط انقراض السابقين فقط ، وعلى الثاني: هم السابقون فقط ، فيصبح اشتراط انقراض المجمعين كلهم ، ثم إنه عند القائلين بالاشتراط يتعقد الإجماع ، لكن لا يبقى حجة بعد الرجوع ، وقيل: لا يتعقد مع احتمال الرجوع ، نبه عبيه العضد والسعد(١).

 ⁽۱) قاية الورقة (۸) من: بيه.

⁽٣) هد. كلام المحلى في شرحه على جمع الجوامع ، وقال البناني توضعياً له: ((أي يسي على الأول ؛ وهسو اعتسار العامي والدر ، الأول ؛ وهو اشتراط انقراص جميع أهل العصر ، وينبي على الناني ؛ وهو عدم اعبا العامي والدر ، الرابع ؛ وهو اشتراط انعراص غالب العلماء ، وقوله: (وعلى الأخوين الناني والنالث) أي بسي عسى التالث وهو اعتبار العامي دود النادر ، الثاني: وهو اشتراط العراص غالب أهل العصر ، ويسي على الرابع وهو اعتبار النادر دون العامي ، الثالث: وهو اشتراط العراص علماء العصر كلهم ، هذا إيضاح ما أشار إلياء ، والا الموق). انظر: شرح الحلى مع حاشية البناني (٢٧٧/٣).

 ⁽٣) انظر: شرح العضد وحاشية التفتازاني على مختصر ابن الحاجب (٢٨/٢).

ومه يعلم أن المراد بالكل في قول أحمد ، وابن فورك ، وسليم ، هم أهن الإجماع السابقون لا كل العالم ، وأن الحلاف المتقدم في قوله: 'فسإن بشأ في الأثر' ، يُبي عنى حلف القراض العصر ، ليس الراد به حلاف أحمد ومن معه ، وهو ما هنا ، بل خلاف الجمهور ، ولا ذكر له في المتن ، فليتأمن (١).

وقيل بشترط في السكويي^(۲) وقيل بشترط في السكويي^(۲) وقيل حيث مهلـــة وقيـــل إنْ يبـــق كـــثيرٌ بتــــواتر قُــــرنْ^(۳)

(وقيل): وعيه الأستاذ⁽¹⁾ ، واختاره الآمدي⁽⁰⁾ ، (يشترط) الانقرض (في) الإجماع (السكويّ) لضعفه بقيام احتمال أن من لم ينكر رنحا لم ينكر لعدم اجتهاده لو اجتهد ، فتوقف لتعارض الأدلة ، بخللاف القلولي ، وسليأتي⁽¹⁾. (وقيل): يشترط الانقراض (حيث) كان في ابجمع عنيه (مُهله) ، أي تانً وتراخِ^(۷) ، والمراد بحا هنا إمكان استدراك الشيء لو وقع ؛ كما لو أجمعوا على وجوب دفع الدين من زيد الذي عليه لعمرو ، ثم دفعه ، فهذا يمسن استدراكه

⁽١) الظر: تقريرات الشريبي (٢/٥٧٢).

 ⁽٢) في همع الهو مع (ص ٣٠٣): وقيل شرط في السكوني فقط.

⁽٣) ﴿ لِي همع الهوامع (ص ٣٠٣): لتواتر يُرِنْ.

 ⁽٤) حكاه رمام الحرمين عن الأستاد أي إسحاق الإسفرايين ، وحكاه أيضاً عن طائمة من الأصوبين. فظر الرهان (٤٤٤/١).

⁽٥) و عدره أيضاً البدنيجي ، وأبو منصور ليفدادي ، وسنيم لراري ، وقال أبو منصور : وله قول خداق من أصحاب الشاهعي ، وقال القاضي أبو لطيب: إنه قول أكثر الأصحاب ، وقال القاضي حسين : ربه ظاهر المدهب. انظر الإحكام بالأمدي (٢٥٧/١) ، ليحر الخيط (٢١٤٥) ، لتبصيرة (ص ٣٧٥) ، شيرح تشيخ القصول (ص ٣٣٠) ، شرح الكوكب المنبر (٢٤٧/٢) ؛ تشيف السيامع (١١٣٣) ، الخصيول (ص ١٠١٤) ، وتم افر خوات (٢٠١١) ، التمهيد بلإسوي (ص ٢٥١) ، تيسير لتحريسر (٢٠٣٠)، عليه لوصول (ص ١٠٠)

أي سيأتي الكلام عن الإجماع السكوتي

⁽٧) انظر سدر العرب (١١/ ٦٣٤) ، أنعاموس انحبط (٥٢ ٤)

استرداد المدفوع لزيد أو بدله إن تلف ، بخلاف ما لا مُهلة فيه ؛ كقتل سفس . واستباحة الفرج ؛ إذ لا يصدر إلا بعد إمعان النظر (١).

(وقيل) يشترط الانقراض (إن ، يبق) من المجمعين عدد (كثير) وصلط بعدد التواتر ، كما يبنه يقوله من زيادته (بتواتر قُرِن) محسلاف القليس ، إذ لا اعتبار به ، فالمشترط حيتنذ انقراض ما عدا القليل ، سواء كان المنقرض أكثر من الباقي أو لا(٢)، وبه يتميز هذا القول عن أقوال عدم اعتبار البادر ، فإن المنقرض فيها - بناء على اعتبار الانقراض - لا بد وأن يكون غالباً ، كما يؤخذ من قول أجمد ومن معه: "أو غالبهم" بناء على عدم اعتبار النادر ، ولذا قلنا فيما مر بعد لرابع من أقوال: عدم اعتبار النادر ، ولذا قلنا فيما مر بعد لرابع من أقوال: عدم اعتبار النادر إذا كان غيرهم أكثر منهم.

ولم يذكر هذا القول تُمَّ ؛ لعدم حريان قول أحمد ومن معه فيــه ، إذْ لا يشترط أن يكون ما عدا القليل غالباً هنا ، تدبر.

نَ أَبُو المَعَالَي شَــرُّطُ مُنْــتَمِ لِظَــنُ له لا بد من تكرارِ تلك^(٥) الواقعـــة مُ لــيسَ بحجـــةِ وذا القـــولُ الأتمُّ

 ⁽١) حكاه ابن السمعاني عن يعمى الشافعية ، وذكره الماوردي قرالاً للأصحاب في الدّهب انضر; قراطسع الأدلة (٢١١/٢) ، أدب القاضي (٤٧٤/١) ، البحر الهيط (١٣/٤).

⁽٢) أي أنه إذا لم بين من المجمعين إلا عدد قليل ينقص عن أقل عدد التوانر قلا تكنو ث بيقت نهم ، وعكسم بانعمار الإجماع قبل انقراضهم ، وإنما يشترط انعراصهم إن بقي منهم عدد كثير كعدد السبو تر . وهدد الفول قال عنه ابن السبكي في الإيجاج (٣٩٤/٣): ((حكاد الفاصي في مختصر النعريب ، وأشار إليه ابن الفول قال عنه ابن السبكي في الإيجاج (٣٩٤/٣): ((حكاد الفاصي في مختصر النعريب ، وأشار إليه ابن برهان في الوجير)). وانظر: البحر المحيط (٣١٣/٥) ، التلخيص (٣٩/٣) ، تبسير التحريب (٣١٢٠). علية الوصول (ص ٢٠١) ، شرح الكوكب المتير (٢٤٨/٣) ، تشتيف المسامع (١١٣/٣).

⁽٣) أي همع الحوامع (ص ٢٠٤): تحاد.

⁽٤) أن همع الحوامع (ص ٢٠٤). وراد أنه أيضاً.

⁽٥) في همع الهوامع (ص ٢٠٤): ذكر.

هل يشترط في الإجماع عادي الرمن (و) عُلم (ألف) ما نافية (شَرَّطُ عاد في الزمن) أي لا يشترط في العقاد الإجماع تمادي الزمن عليه ؛ كأن مست الإجماع تمادي الزمن عليه ؛ كأن مست المجمعود عقبه محرور سقف ، أو نحوه من الأسباب العامة ؛ كحرق أو عرق.

وقال إمام الحرمين (أبو المعالي) إن تماديَ الزمن (شَوْطُ) إجماع (مُشَمٍ أي منتسب (لطّن) ليستقر الرأي عليه ، بخلاف القطعي.

قال: فلو ماتوا على الفور لم يكن إجماعاً.

(قلت) متوركاً على الأصل: (و) يَرِدُ عليه (١) ، أن إمام الحرمين لم يقتصر عسى طول الزمان فقط ، بل (زاد) شرطاً آخر (أيضاً) وهو (أنّه معة) أي مع طول الزمان (لا بد من تكوارِ تلك الواقعة) إذ قال: وشرط ما ذكرنا ؛ أن يغسب عليهم في الزمن الطويل ذكر تلك الواقعة ، وترداد الخوض فيها ، فلو وقعست الواقعة فسبقوا إلى حكم فيها ، ثم تناسوها إلى ما سواها ، فلا أثر للزمان والحالة هذه.

ثم بنى على ذلك أنهم لو قالوا عن ظن ، ثم ماتوا على الفور ؛ لا يكون إجماعً، ثم أشار إلى ضبط الزمن فقال: المعتبر زمن لا [يُفرض] (٢) في مثله استقرار الجسم الغفير على رأي إلا عن قاطع ، أو نازلٍ مثرلة القاطع (٢).

⁽١) أي يرد على ابى السبكي في قوله في جمع الجوامع (ص ٧٧): ((. وأنه لا يُشترط تمادي الرس - أي في الإجماع - وشَرَطُه إمامُ الحَرمين في الظنين).
قال الركشي في تشتيف المسامع (١٣/٢): ((اقتصار المصنف - يعني ابن السبكي - في النقل عن الإسم عيد عادي الدر كذبي في رحده عليه عبيد على لا بد أن يقول: وتكور الواقعة عولمه الإمام في البرهاب).

عدي تددي الرّمن وحده ، ليس يحيد ، يل لا يد أن يقول: وتكرر الواقعة ، وعليه الإمام في البرهــــاس،) مظر البرهان (١/٥٤٥).

⁽٢) ﴿ فِي النَّسَحِينَ: يَمُرضَ ۽ وَالْصَوَابِ مَا أَثْبَتُنَاهُ مِنَ الْوَهَاكِ.

 ⁽٣) انظر: البرهان (١/٤٤٥).
 وخلاصة مول إمام الحرمين

و خلاصة مول إمام الحرمين أنه إذا كان مستد الإجماع قطعاً ، فلا يشترط تطاول الرماد ، بس كسم . حجة على العور ، وإنا كان مستد الإجماع ظبياً ، فيشترط أن يطول الزمان وتكرر الواقعة ، حتى سعمد الإجماع ، ويكون حجة ، وهو في الحالتين لا يشعرط انفراض العصر.

وانظر شرح تنقيح الغصول (ص ٣٢٣) ، المبحر المحيط (١٢/٤) ، شرح الكوكب الساطع (٢٠١١). بشنف المسامع (١١٣/٢).

قال الولي العراقي: وطهر بديك أن نقل ابن الحاجب عنه (١) ، أنه إن كان عن قياس اشترط انقراض العصر وإلا فلا ، علط عليه ، فإسمه لا يبطسر إلى لانقراض ، ويما يعتبر طون المدة ، وتكرار الواقعة ، والله أعلم (٢).

بجرع لأمم سابقه يس بحجه ^() أي عن إمام أخرمين

⁽۲ مصر عیث اهامع (۲ ۹۹۱)

وقال بن السبكي في الإنجاح (٣٩٣ ٢) بعد أن نقل عباره إمام الحرمين ((وعرفـــــــــ مــــن كلامــــــه ن لانفراض في نفسه عنده عبير مشروط ولا معتبر في خالة من الأحوال ، وهو خلاف مفتضى نقــــن ابــــن خاجب عــه)

وهد ما محده الرركشي في البحر المحبط (٥١٢ ق) . و بن عبد الشكور في قو بنج در حموت (٢٢ ٢٢) وهـاله أقول أخرى في شير صـــ الفراص العصر وعدمه

^{&#}x27; صر لإحكام للامدي (٢٦٠،١) ، الإحكام لابن حرم (٤٤٤١) ، أدب القاصي (٤٧٤) ، كشف لأسرار (٣٦٠٣) ، بيسير التحرير (٣٣١٣) ، عايه لوصــول (ص ١٠٩) ، مـــوده (ص ٣٢٠) ، النحر محيط (٤٠١٥)

أغر في برجمته طبعات عراء للمجني (٨٩,١) ، عاية النهاية في طبعات المراء لابن الحرري (٢ ١٦٧) ، تمديب النهاب (٧٤٧٤)

⁽٤) سوه ماقده الاية (١٠٦) عرأه بن مُحيص و لأعماش ﴿ لَمِنَ آلَاتَمين ﴾ بوعدم السور و لام ﴿ أَلَاتُمِين ﴾ ، وها، رديء في العربية ؛ لأن اللام حكمها السكوب ، وان حُركت فإما خركة بنهمرة الشر البحر الحميط (٤٤٤) ، رعر ب الفرآل لمحاس (٥٢٥١١) ، الكشاف لمرمحشري (٤٨٨) . معجم الداءات ما كنور عبد النظيف الخطيب (٢ ٣٥٧)

⁽٥) يشير ري قوله بعالى رهن أبي على الإنسان) الآية (١) من سوره لإنسان وقد فرأها بن محيص (عُسنان حيث نفن حركه اهمره من (لإنسان) إلى لام لتعريف ، وحدف لأنف من (عبي، ثم أدعم السلام في للأم نظر استشر في انقر عاف العشر للجوري (٤١٧/١) ، يتحاف فصلاء البشر في نقر عاب الأبع عشر بنشيخ أحمد البدرض (٦) ، معجم انفر عاب (٩/٥) .)

وبَنْسان^(١) ، وعن الَهِلَه^(٣)، وإنما أدغم نون (مِنْ) في لام التعريف ، لسقوط همرة الوصل في الدرج^(٣).

أي الأمم السابقين على أمة سيدنا محمد الله وليس بحجة في أمته ، حيث أحد أمته الدال عليها إضافة المحتهد إلى ضميرها ، (وذا) أي عدم حجية إحماع الأمم السابقين هو (القولُ الأتم) أي الأصح الذي عليه الجمهور (أ) ؛ لأن لعصمة لم تثبت إلا لهذه الأمة ، لحديث ابن ماحة وغيره: (أن أمستي لم تحتمع عسى ضلالة) (أ).

⁽١) يشير إلى قوله تعالى (بل الإنسان على نفسه بصيرة) الآية (١٤) من سورة القيامة. وقد قرأها بن محييص (١) يشير إلى قوله تعالى (بل الإنسان) على نفسه بصيرة) الآية (١٤) من سورة القطيب - موجها القسراءة -: حَلَفَ فيه همزة الوصل وهمزة القبلع ، بعد أن ألقى حركتها على اللام ، فاحتمع لامان ؛ لام سماكة ، وانتائية متحركة مكسورة ، فأدغم الأولى في المثانية. انظر: الإنجاف (ص ٤٢٨) ، المشمر في القسراءات لعشر (١/١٦) ، مصحم القراءات (١/١٨).

⁽٢) يشير إلى قوله تعالى: (يسألونك عن الأهلة) الآية (١٨٩) من سورة البقرة. قال السمير الحبين: وتُسرئ شاذاً (عن لَهِنَّة) وتوجيهها أنه ختل حركة شمزة (الأُهلَّة) إلى لام التعريف ، وأدغم تسود (عسن) في لام انتعريف تسقوط همزة الوصل في المدرج.

انظرا الدر الممون في علوم الكتاب الكتون للسمين الحلسبي (٢٠٢/٢) ، البحسر المحسيط لأي حيسان (٢٠٢/٢)، إتحاف فضلاء البشر (ص ١٥٤).

 ⁽٣) لذرّج هو لع الشيء في الشيء وإدعائه فيه. يقال: دَرْعَتُه ، وأدرُعَتُه ، ودرُحَتُه. وأدرج الشميء إد طواه وأدعله.

بطر: لسان العرب (٢٦٩/٢) ، القاموس الهيط (٢٩٤/١).

⁽٤) عظر الإحكام للآمدي (١/٢٨٤) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٢٦٣) ، البرهاد (١/٢٧) ، بيحسر انجيط (٤/٨٤٤) ، بُغاية السول (٢٣٦/٢) ، اللمع (ص ٩٠) ، المحسول (ص ١٠٧) ، المسبودة (ص ٢٣١) ، سلاسل المذهب (ص ٢٣٨) ، غاية الوصدول (ص ١٠٧) ، شسرح الكوكسب المسيم (٣٢١)، إرشاد الفحول (ص ١٣٧)، الإجماع بين النظرية والتطبيق (ص ١٦٥).

 ⁽٥) نفظ ابن ماجه: (إن أمني لا تجمع على صلالة) ، والحديث سبق تخريجه (ص ٥٤٨) من هذه الرسسالة.
 وهـا هاية الورقة (١١) من: ب.

وذهب الأستاذ أبو إسحاق إلى أن إجماع كل أمة حجة (١).

قال الزركشي: ولم يبينوا أن الخلاف في كونه حجة عندنا أو عسدهم ، ويحتمل أنه عندنا ، وهو فرع على كونه حجة عندهم ، ويكون (٢) مفرَّعاً على أن شرع من قبلنا شرع لنا ، وعليه مشى المحقق (٤) _ فليس حجة لها ، وإن قسا إن شرعهم شرع لنا ، وسيأتي الكلام فيه (٩).

⁽١) نقده عنه الشيرازي في اللمع (ص ٩٠)، وصبه الفتوحي إلى بعض الشاهعية. انظر. شرح الكوكب المدير. وتوقف القاصي الباقلاني والأمدي. وقال الجويني: إن كان مستندهم قطعياً فحجة ، وإن كسان ظيب فالوقف. انظر للراجع السابقة.

⁽Y) أي إذا ثبت أنه حبعة عنتهم.

 ⁽٣) انظر: تشنیف للسامع (١١٤/٣).

أي أن الهلي يرى أن شرع من قبلنا شرع لنا. انظر: شرح المحلي (٢٨٠/٢).

⁽٥) أي سيأي الكلام عن شرع من قبلنا ، هل بحتج به أم لا؟ وخلاصة الكلام فيه أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأون: ما ثبت بشرصا أنه كان شرعاً لمن قبلنا ، ثم ثبت يشرعنا أنه شرع لنا ؛ ههذا شرع بنا بلا عدياف بن العلماء ، كالقصاص.

الثاني: ما لم يثبت بشرعنا أصلاً ؛ كالمأخود من الإسرائيليات ، أو ثبت بشرعنا أمه كان شرعاً همم ، وصرَّح في شرعنا بسنجه ، كالإصر والأعلال التي كانت عليهم ؛ فهذا القسم لا يكون شرعاً لب بسلا عملاف.

الثانث؛ ما ثبت بشرعا أنه شرع لمن قبلنا ، و لم يصوح بنسخه في شرعنا فهذا القسم هو محل الحسلاف على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه شرع لما ، وهو قول أكثر أصحاب أبي حيفة ، ونقله القرافي عن مالك وجمهور اصمحابه ، ونسبه الغرالي للشاقعي ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، واعتاره ابن الحاجب.

الذي أنه لبس بشرع لتا ، وهو قول جمهور الشافعية وللتكلمين ، ورواية عن أخمد ، واحتدره الآمدي . والباقلاني ، والغزالي ، والوازي ، والبيضاوي ، وابن السمعاني ، والشيرازي.

اسالت الوقف ، وحكاه الشوكاني عن ابن القشيري وابن يرهان.

تضرفي المسألة التبصره (ص ٢٨٥) ، البرهان (٢/١٠) ، المستصفى (٢٨٨٤) ، الوصول لاس برها، (٣٨١/١) ، أصول المستصفى (٢٨١/١) ، أصول السرهمسي (٢٩١) ، شرح تنقيح القصول (ص ٢٩٨) ، المنحسول (ص ٢٣١) ، الإجاج (٣٠٢/٢) ، أصول السوى (٢ ١٥٩) ، الإحكام للاملي (١/١٤٠) ، غاية السوى (٢ ١٥٩) ، الإجاج (٢١٢/٢) ، العلمة (٣/٢٥) ، المحمول (٢٦٣/٣) ، المسودة (ص ١٨٢) ، شرح الكوكب المدودة (ص ١٨٢) ، شرح الكوكب المدودة (ص ١٨٢) ،

خُلَفًا لمسانع جسوازِ ذلك

وأتسه يجمى قيامساً مسالكا أو الوقرع مطلقاً أو ذي الْحَفَا وَأَنَّهُ اتفَاقُهم على اقْتف قول من القولين قبلَ الْحُلْف قَــرْ ﴿ جَازَ وَلُو ثَمَنَّ وَرَاءَهُم خَضَـــرْ

هن يصبح أن يكون القياس مستندأ للإجاع؟

(و) علم (ألَّه) أي الإجماع قد (يجي قياساً سالكا) يعني ناشئاً عن قياس ؟ لأن الاجتهاد للأخوذ في تعريفه (١) ، لا بد له من مستند كما يأتي (٢) ـ والقياس من جملته ، وهو حائز واقع عند الجمهور^(٣) ، فقد أُجمع على تحريم شحم الحترير؛ قياساً على خمه ، وعلى إراقة نحو الزيت إذا وقعت فيه فــــأرة ؛ قياســـــأ علــــى السمن (٤) (خُلْفاً لمانع جوازِ ذلكا) أي الإجماع عن قياس مطلقاً (١٠) (أو) مسامع (الوقوع) أي وقوع الإجماع عنه (مطلقاً) أي سواء الجلي والخفي(٦) (أو) مانع

أي في تعريف الإجماع ، حيث أنه: انقاق بمتهدي أمة محمد ﷺ على أمر ديني بعد وقائه، هدكر الاجتهاد O في تعريف الإجماع.

سيأق الكلام قريباً عن اشتراط للسنند للإجماع. (7)

وهو قول جميور الفقهاء والأصولين أنه يجوز استاد الإجماع للقيساس انظمر: الإحكسام للآمسدي (7) (٢٦٤/١)، شرح اللمع (٢٩٠/٢) ؛ المحمول (١٨٩/٤) ، للمتصفى (٢٧٧/٢) ، أصول السرخسسي (٣٠١/١) ، فواتح الرحموت (٢٣٩/٢) ، تيسير التحرير (٣/٢٥٢) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٣٩)، إحكام المصول (٦/١) ، المعتمد (٦٤/٦) ، للسودة (ص ٣٦٨) ، العدة (١١٢٥/٤) ، روصة الناظر (٤٩٧/٢) ، علية الرصول (ص ٧٠١) ، البحر الحبط (٤٥٣/٤) ، قواطع الأدلة (٣٢٢/٣) ، ررشت،

النظر الإحكام للآمدي (٢٦٤/١) ، قواطع الأدلة (٢/٥٢٣) ، المحصول (١٩٠/٤) ، كشف الأسسر ر (1) (٢٨٩/٣) ، عواتح الرحموت (٢٨٩/٣)

ذكرة العرالي في المنتصفى (٢٧٧/٢) ، ولم ينسبه لأحد. (°)

وهو مذهب الطاهرية وابن حرير الطري ، ونسبه الآمدي إلى الشيعة ، وبسبه ابن برهان لبعض للعتراة ، (1) وبسبه الشيرازي إلى داود ، وهو قول القاشابي من المعتزلة.

بظر. لإحكام للأمدي (٢٦٤/١) ، الوصول إلى الأصول (١٢٦/٢) ، التنصره (ص ٢٧٣) ، الإحكام لابن حزم (١٢٨/٤) ، المعتمد (١٩/١٥) ، الحصول (١٨٩/٤) ، النحر الحيط (١٢/٤).

لوقوع في انقياس (ذي الحُفَا) أي الحفي دون الحلي (١) ، فالإطلاق والتمصيل راجعان إلى كل من الجواز والوقوع.

فقد قيل: إنه غير حائز مطلقاً ، وقيل: حائز في الحنفي دون الجلمي ، وقيل: إنه حائز لكنه عير واقع مطلقاً ، وقيل: غير واقع في الحنفي دون الجملي.

ووحه المنع في الجملة ؛ أن القياس لكونه ظنياً في الأغلب ، تجوز محاله:... لأرجح منه ، فنو حاز الإجماع عنه لجاز مخالفة الإجماع.

ورُد: بأنه إنما يجوز مخالفة القياس إذا لم يُجمع على ما ثبت به ؛ لأنه إذا أجمع على ما ثبت به ؛ لأنه أجمع على مقتضاه قُطع بأن ذلك هو الصواب ؛ لما ثبت بالأدلة السمعية من عصمة أهل الإجماع ، فإذا وقع الإجماع عُلم أن الله تعالى وفقهم للصواب بحيث يستحيل الخطأ ، وبه عُلم معنى كون الإجماع دليلاً دون القياس (٢).

(و) عُم (أله) أي الحال والشأن فقوله (اتفاقُهم) أي المحتهدين في عصر ، مبتدأ خبره قوله الآتي: "جاز" ، والجملة خبر "أنّ" (على اقْتِفَا ، قسول مسن القولينِ) لهم (قبلَ الحُلْفِ) بينهم (قبلُ اينهم (قبلُ الحُلْفِ) بينهم (قبلُ العَلْفِ) بينهم حلي يُجمعون عليه (").

هل يجور اتفاق اجمنهدين في عصر على أحد قولين قبل سنقرار الحلاف

 ⁽١) وهو قول عبد الشادمية وحكاء الزركشي عن ابن القطان في قياس الشبه ، وحكاه ابن الصباغ عن بعض الشادمية في الأمارة الحقية.

وقال الركشي إن كانت الأمارة جلية جاز أو خفية ملا ، وهو ظاهر مذهب أبي علي الممارسي نضر. البحر المحبط (٤٥٣/٤) ، تشنيف للسامع (١١٧/٢) ، عاية السول (٧٨٣/٢) ، الإحكام دلامدي (٢٦٤/١) ، شوح الكوكب للنيم (٢٦١/٢) ، شرح العضد (٢٩/٢).

⁽٢) انظر: شرح الحلي مع تقويرات الشريبي (٢/ ٢٨٠).

⁽٣) دهب جمهور العلماء إلى جواز اتفاق أهل العصر على أحد القولين لهم قبل استقرار الخلاف يسهم ، وها النشرري "هذا يجور قولاً واحداً ، لأن اختلافهم على قولين لم يكن قد استقر ، وإنما كانوا في روية النظر و لاحهاد ، فلم يكن اختلافهم على قولين إجماعاً على جواز الأخذ بكل واحد منهما". وقال أيصاً "صوب المسألة إجماعية بلا خلاف" ، وقال الفتو حي: "إنه إجماع قطعاً". انظر: تشنيف المسامع (١١٨/٣) ، سرح المسلم (٢٢١/٧) ، المحصول (٣٢٨) ، فاية المدول (٢١٧/٧) ، شرح تنفيح القصول (ص ٣٢٨) ، المحر المحيط (٣٢٥) ، المسودة (ص ٣٢٨).

وقد أحمعت الصحابة رضي الله تعالى عمهم عنى دفه الله في بيت عائشة رضي الله تعالى عنها ، بعد احتلافهم الدي لم يستقر⁽¹⁾.
وكدا أجمعوا عنى قتال مانعي الزكاة بعد اختلافهم كذلك^(٢).

وأشار بـــ"لو" إلى خلاف الصيرفي هنا(").

⁽١) روى الترمدي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: ما قبض رسول الله المعتلفو في دفعه، فقال أبو بكر: سمعت من رسول الله الله الله شيئة ما بسيته ، قال. (ما قبض الله بية إلا في الموضع الذي يجب أن يدفن فيسه) ادفنوه في موضع قراشه ، قال الترمدي: هذا حديث غريب ، وفي سنده عبد الرحم بن أبي بكر المبكسي يضعف من قبل حفظه.

نظر: سن الترمذي (٣٣٨/٣) ، كتاب الجنائز ، وقم الجديث (١٠١٨)، وصححه الأباني في صحيح سن الترمذي (٢٩٨/١).

ورواه ابن ماجة في كتاب الحائز ، ياب ذكر وقاته ودفته هئ. رقم احمديث (١٦٢٧) ، عن ابن عباس عسن أي بكر الصديق عليه بلعظ: (ما قُبص بي قط إلى حيث يقبض) ، وفي سنده الحسين بن عبد الله عبيــــد الله عاشي ، ضعفه ابن حجر في تقريب التهذيب (١٢٣/١).

وعدد البخاري في كتاب الجنائز ، ياب ما جاء في قبر البي ﷺ وقم الحديث (١٣٨٩) ، عن عالشة رصي لله تعالى هنها قالت: (قَلِشه الله بين سحري وتحري ، ودفل في بيتي)

⁽٧) فقد أجمعو بعد الحلاف ، وكان مستند إجماعهم هو قياس الركاة على الصلاة في وحوب قتال الماص بمس ، حين قال أبو بكر فظينة (والله الأقاتان من فرق بين الصلاة والركاة). وقد أخرج الجماعة قصة رحوع الصحابة رضى الله تعالى عنهم بل وأي أبي بكر الصديق في قتال مانعي الركاة.

نظر: صحيح البخاري ، كتاب الركاة ، باب وحوب الركة ، رقم الحديث (١٣٣٥) . صحيح مسلم . كتاب الإنمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقونو، لا إله إلا الله تحمد رسول الله. رقم الحديث (٣٢)

⁽٣) حكاه عنه الراري ، و لبيصاوي ، والقراقي ، والرركشي ، لكن قان الرركشي في البحر المحلط: "حكى هذه ي سعاً للإسام أن الصيرفي حالف في دلك ، وم أره في كتابه ، بن ظاهر كلامه يشعر بالوقاق في هذه مسأله"

انظر المحصول (۱۳۵،۶) ، هایه السول ۲٫ ۷۹۷) ، شرح سفیح نفصول (۳۲۸) ، نسبه سنامع (۱۱۸،۳) ، البحر المحیط (۵۳۰ ٤) ، هایة توصول (۲۰٤، ۲۰)

فال الولي العراقي: ولك أن تقول: إن أريد باستقرار الخلاف: حَرْمُ كلِ بقوله؛ فقلُ الجزم لا خلاف، وإن أريد موقم، فيرده أن المسألة أعم من اتعاقهم واتعاق من بعلهم كما تقرر، ولست أرتضي قول من قال: إن المراد اشتهاره وأد يصير مذهباً يُعزى إلى قائله ؟ لأن شهرة القول لا [تحدث](1) له حكماً لم يكن له قبل شهرته.

ولعل المراد باستقراره طول الزمان ، وتكرار الواقعة ، مع تصميم كر على قوله، ولا يلرم من كون ذلك غير مشترط في انعقاد الإجماع عدم اشستراطه في هذه الصورة الخاصة عند بعضهم ، والله أعلم(٢).

⁽١) في النسختين: يحدث ، والصواب ما أثبته من العدث الخامع (٩٤/٢).

 ⁽٢) انظر: العيث الهامع (٢/٤٩٥).

والآمدي أجاز هذا مستجلا وَبَعْدُهُ مَنْهُمْ فَفَخْــرٌ حَظَــلاً والآمسديُّ مَنْعُسهُ تَحَقَّقُسا قلتُ بل الفخرُ الْمجيزُ مُطلقا وقيلَ جازَ لا أنَّ الْحُلْفَ اسْتَنَدُ

(و) أما الاتفاق (بَعْدَه) أي بعد استقرار الخلاف (مِنْهُمُ) أي من أهل دلك هل يجور الاتفاق العصر الذي الخلاف لهم.

قال المحقق: هو قيد للاتفاق المقدر(١) ؛ (فَـــ)ـــالإمام (فَخْرٌ) أي فحـــر الدين الرازي (حَظَّلاً) أي منع ذلك مطلقاً^(٢).

(و) سيف الدين (والآمدي الجاز هذا مُسْجَلا أي سواء كان مستند الحتلافهم دليلاً قطعياً أم لا ، كما يؤخذ من القول المفصِّل الآتي ، وليس المسراد بالإطلاق فيهما قبل استقرار الخلاف أولاً ، خلافاً لمن وهم فيه (أ ؛ لأن م قبل استقرار الخلاف ليس فيه خلاف(").

> انظر: شرح الحملي (٢٨١/٢). (1)

قال في خصول (١٤٦/٤): "ومنهم من جعله إجماعاً يحرم هملامه ، وهو المختار". هالصواب أن الرازي (7) يرى حواز ذلك وليس للنع ، وسيشير الشارح إلى هذا الانقلاب في النقل عن الراري والآمدي. واللول يمنع العقاد الإجماع بعد استقرار الخلاف هو قول المقاضي الباقلاني ، واختاره إمام الحرمين ، وإليه ميل العزالي ، ونقله ابن برهان عن الشائمي ، وبه جزم الشيرازي ، والآمدي.

تظر: البرهان (٤٥٥/١) ، المستصفى (٣٩٣/٣) ، الوصول إلى الأصول (١٠٥/١) ، اللمع (ص ٩٢) ، البحر الحيط (١٤/٥٣٠) ، الإحكام (٢٧٨/١)، مناقشة الاستدلال بالإجماع للسدحان (ص ١٧٢)

قال في الإحكام (٢٧٨/١): ((. ومنهم من منع ذلك مطلقاً ، ولم يجوز المقاد إحماعهم علسي أحسم أقواهم، وهو للحتار)) ، فظهر بمثنا النقل أن الآمدي يرى للم ، وليس الجواز.

والقول بالجوار نقله إمام الحرمين عن أكثر الأصوليين، وهو قول الشاهعية والمالكيه والحباطة ، ومحممه فرلاق ۽ واقعتاره الرازي ۽ واين الحاجب.

انظر لبرهاد (١/٤٥٦) ، المحصول (١٤٦/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٤٣/٢) ، المسودة (ص ٣٢٤)، شرح الكوكب المبر (٢٧٦/٢) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٢٨) ، صاهيج الععول (٣٦٦/٢) ، تحريح المروع على الأصول للزنجاني (ص ٢١).

انظر: حاشية العطار (٢١٨/٢). (£)

انظر: حاشية الباني (٢٨١/٢). (P)

رقلتُ) تبعاً للمحقق: وفيما بسبه صاحب الأصل إلى الإمام والآمدي بقلاب (بل) الواقع أن الإمام وهو (الفخلُ الرازي هـو (المُجيـزُ مُطلقـا ، والآمديُّ منْعُهُ تَحَقَّقًا) هذا هو الصواب في النقل عنهما.

تم إلى الدبع احتجَّ بأن ستقرار الحلاف بينهم ، يتصمن اتفاقهم على حوار الأحذ بكل من شقي الخلاف باحتهاد أو تقليد ؛ فيمتنع اتفاقهم بعدُ على أحدد الشقين.

وأجاب المحوِّز: بأن تضمن ما ذُكر مشروط بعدم الاتفاق بعدُ على أحـــد الشقين ، فإذا وجد فلا اتفاق قبده (١).

(وقيلَ جازَ) ذلك إن كان مستند اختلافهم غيرَ قاطع (لا أنَّ الحُلْف) بينهم (اسْتَنَدُّ) ، (لُف) حديراً من إلغاء القاطع (*) ، ورجحه الناظم من زيادته إذ قال (قلتُ وذا) القول (عنديُ أَسَدٌ) أي أرجح من قولي الإمام والآمدي لما تقرر ، والتوسط بينهما ، هذا إيضاح كلامه.

قال في الآيات: فيه تأمل ؛ لأنه إن كان المراد قاطع الدلالة ، أشكل عليه أن قاطع الدلالة لا يجوز مخالفته ، فكيف يتأتى كونه مستند المخالفة ، وإن كان المراد قاطع المتن ، أشكل الاحتجاج بقوله: "حذرا من إلغاء القاطع" إذ إلغاؤه من حيث مدنونه ، وهو ظني لا يمتنع إلغاؤه ، وقد يختار الأول ، ولا مانع من مخالفة قاطع الدلالة ؛ نظراً لإمكان معارضته ؛ نظنية ثبوته ، وهذا مما يظهر به وجه الصحيح ، وورود الإشكال على احتجاج هذا القول(٣).

⁽١) انظر: حاشية اليماني (٢٨٢/٢) ١٠٠ أيات البيمات (٤٠٣/٣)

 ⁽۲) انقول بالحوار إن كان مستند ظياً ، وبعدم الجوار إن كان قطعياً ؛ حكاه ابن السنكي والزركشي
 نظر الإنجاج (۲۰/۲) ، المعفر التحيط (۲۰/۵) ، تشبيف المسدمع (۱۲۰/۳) ، لإحكم الراهاج (۲۰۸۱) ، الإحكمام الوامسدي
 (۲ ۸ ۷) ، استحول (ص ۳۲۱)

⁽٣, انظر الأيات لبيمات (٢ ٤٠٣)

وقال بعض المحققين: لعلى هذا مبي على أنه إذا كان الديلال قلطيل ، وتعدر الحمع بينهما ، لا يجوز أل يرجح أحدهما على الآخر ؛ لأنه لا نرجيح في العلوم ، ووجه الناء أن كل فريق هنا معلوم له قطعية دلينه ، فلا يجوز له عسد [الإطلاع](١) عنى دليل حصمه أن يرجحه ويرجع إليه ، وبنزك ما دهب إليه ؛ ونزل ما دهب إليه ، وقد مبني على عدم المعاوت في العنوم ، وهو حلاف التحقيق(١).

قال في الآيات: هذا قد يُشكل بالقول الأخير ؛ إذْ إنغاء القاطع محسدور مطبقاً، إلا أن يريد بالخلاف غير هذا القول ، أو يلتزم هذا القائل أن إبغاء القاطع إنما يُحذر عند الانقراض ؛ لتبين أمره ، بخلافه عند عدم الانقراض ؛ لاحتمال أن يتبين الخطأ في قطعيته (٥).

 ⁽١) في النسختين: الإطلاق ؛ والضواب ما أثبته من تقريرات الشربيبي (٢٨١/٢).

 ⁽٢) نظر: تقريرات لشريبي (٢/٢٨١) ، ونسبه إلى امحمول (٤ ١٤١).

⁽٣) انظر المسافر السابقة

 ⁽٤) انظر کدیه السول (۲ ۲۱۸) ، اببحر انحط (۵۴۰،٤) ، استصفی (۲۹۳.۲) ، شرح لکوکب سمبیر
 (٤) ، بیان مختصر (۲۰۸۱) ، امحصول (۲ ۱۶۲) ، شرح محمی (۲۸۳۲)

⁽٥) اظر الايات البيات (٢ ٤٠٣)

الفصاق هسان العصير الشابي على أحد قسولي العصر الأول (و) أما (إنْ) كان الاتفاق (مِنْ غيرهمْ) أي عير المحتلفين عد استقرار الحلاف ؛ بأد ماتوا ونشأ غيرهم ؛ (فسافيه مداهب:

الجور مطلقاً ١٠ ؛ وعليه الإمام وأتباعه ، وابن احاجب(٢) ؛ لحوار طهور سقوط الحلاف لغير المحتمين دولهم.

والمع مصلقاً ؛ وعليه الإمام أحمد^(٢) ، وأبو الحس الأشـعري في أحــد قوليه^(١) ، والصيرفي^(٥) ، والغزالي^(١) ، وإمامه في أحد قوليــه^(٧) ، والآمــدي^(٨) و(الأميّنُ أي الأصح عند صاحب الأصو^(٩) ، تبعاً لإمــام الحــرمين في قولــه

⁽١) المراد بالإطلاق طان لزمان أو قصر.

⁽٢) وهو قول أكثر الأحماف ، والمالكية ، والمعتولة ، واختاره ابن حزم ، والصغي الهندي ، والاصطغري ، و بر عبران ، وابن الصباغ ، و لقاضي أبي الطيب ، وأبو الخطاب الكلسوداني ، والطسوق ، و لقعال الشاشي، والحارث الحاسي ، واحتاره متأخرو احتابية.

نظر: المحصول (١٣٨٤) ، عنصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢/٠٤) ، الإحكام لابن حسرم (٢١/١٥) ، البحر المحيط (٣٢٨) ، التمهيد (٢٩٧/٣) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٢٨) ، أصول السراحسي (٢١٩/١) ، فواتح الرحوت (٢٢٦/٢) ، شرح مختصر الروضة (٩٥/٣) ، قاية الوصول (٢٤٤/١) ، شرح لكوكب المئيز (٢٧٣/٢) ، قواطع الأدنة (٣٥٢/٣).

 ⁽٣) وعتاره القاصي أبو يعلى ، والشيراري ، ولسبه بن السمعاني ، والشيراري ، وسليم الراري إلى أكتسر
الشافعية ، وأكثر الأشعرية.

تعر: العدة (١١٠٥/٤) ، التمهيد (٢٩٧/٣) ، المسودة (ص ٣٢٥) ، شرح الكوكب المتبر (٢٧٢/٢) ، البحر الهيط (٣٣/٤) ، الممع (ص ٩٣) ، قواطع الأدلة (٣٥٢/٣).

⁽٤) انظر: لهاية السول (٢/٩/٢).

⁽٥) ﴿ ﴿ اللَّهِ مِنْ الْجُورُ الْخِيطُ (٣٣١٤).

⁽٦) انظر: الستصفى (٣٩٢/٢)،

⁽٧) الظر: البرهان (١/ ٤٥٥) ، قال رمام الحرمين: وإليه ميل الشاهعي ، ومن هباراته الرشيعة (اسسنداهب لا تموت بموت أربابكا)) وبعنه ابن الباهلاني هن جمهور المتكسين ، والعدره، وقال الداور دي: إنه الطاهر من سندب لشاهعي ، وعديه جمهور أصحابه، نظر: أدب القاصي (١ ٤٨٣).

⁽٨) عر الإحكاد (١ ١٥٥)

 ⁽٩) انظر حمع بحو مع ض (٧٧) حيث قال را وأما من غيرهم - أي غير منصفين في قولين بعد استفرار خلاف - فالأصبح ممسع إن ضال برمان))

الآحر('') (المنعُ إِنْ وقتٌ يَطُلُ أي إِن طال رمان الاحتلاف ؛ إِد لو القدح وحه في سقوطه نظهر للمحتمين ، بخلاف ما إِدا قَصُر فيجوز ؛ لأنه قد لا يصهر لهم ويطهر لغيرهم.

قال بعص امحققين: هما التصحيح مني على مذهب المحوِّر لاتفاقهم بعدد الاستقرار فيما سبق ، أما المامع هناك فيمنع هما بالأولى ؟ إذ مدار الممع عنده على استقرار الخلاف(٢).

(و) عُدم (أنَّ حقّ ، تَمَسُكِ باللدرَ) أي أقل^(١).

الأمحاد بأقل ما قبل هن هو تمسك بالإجماع؟

(اللذ قيل حق) إذا لم يكن دليل سواه ؛ لأنسه تمسك بما أجمع عيمه ، مع ضميمة أن الأصل عسدم وحسوب ما زاد عيمه أن الأصل عدم وحسوب ما زاد عيمه أن الأصل عدم وحسوب الكتابي ؛ فإن العلماء اختلفسوا فيها: فقيل: كديمة المسلم (٥) ، وقيل

⁽١) انظر: البرهان (١/٥٥٥).

 ⁽۲) ، نظر: تقرير ت لشربيني (۲۸٤/۲)
 وهماك قول ثابث في المسألة حكاه الرركشي في البحر اهميط (۲۵٤/۶) حيث قال: ((وفي المسألة قسول ثابث حكه أبو يكر المراري ؛ إن كان خلاهاً يؤثّم هيه بعضاً كان إجماعاً ، وإلا فلا)).

 ⁽٣) غاية الورقة (١٣) ص. أ.

قال بن السبكي: ((لاهب إمامها الشاععي إلى أنه يجور الاعتماد في (ثبات الأحكام عنى الأخد بأقر مند قين، ووافقه القاضي أبو بكر و لجمهور)).

وقد حافف ابن حرم في الأهد بأقل ما قيل ، واهتنف في موجب لاحتجاج به ، هل هـــو لإجــــاع أو البراءة الأصفية أم يحموع الأمرين على ما سيأتي بيانه.

منظر: الإنماج (١٨٧/٣) ، الإحكام لأمل حوم (٢/١٥) ، روضة الناظر (٢/٢٠) ، شسرح السمسع رع ٩٩٣)

 ⁽٥) وهو مدهب جنفية سوء فنه عمد أو خطأً ، وهو مدهب لحالتة ردا كان لشن عمداً عطرا مسوط
 (٥) بدائع الصالع (٢٥٦/٧) ، مكافي لابن قدامه (٧٨,٤)

كمصفها (١) ، وقيل كثلثها ، فأخذ به الإمام الشافعي ﷺ ، وهو مركّب مس الإجماع والبراءة الأصلية (٢) ؛ فإن إيجاب الثلث مجمع عليه ، ووحوب الريادة عليه مرفوع بالبراءة الأصلية.

والصورة أنه لم يقم دليل على إيجاب الزيادة ، ولذلك أدخه في مسائل الإحماع ، وأشار إلى أنه مفهوم من التعريف المتقدم، وقد عرفت أنه ليس إجماعاً محضاً بل مركب من أمرين.

وقول القاضي أبي بكر: إن الناقل عن الشافعي أنه من الإجماع ، لعده زلَّ في كلامه ، ردَّه الغزالي بأنه سوء ظن به ، فإن المجمع عليه هو وحسوب هذا القدر، ولا مخالفة فيه ، والمختلف فيه سقوط الزيادة ، ولا إجماع فيه ، وحينصذ فيس تمسكاً بالإجماع ، بل بمحموع هذين الدليلين (٤).

 ⁽۱) وهو مدهب المالكية ، وظاهر مذهب الحابلة إدا كان القتل خطأً. انظر: شـــرح الحرشــــي (۲۱/۸).
 كشاف القاع (۲۱/٦) ، المعني (۲۱/۵).

 ⁽۲) وهر مذهب الشامعي ، ورواية عن الإمام أحمد في قتل الخطأ. انظر الأم (٦/٥٠١) ، المهدب (٢/٥٢/٢).
 الكاني (٤/٧٨).

⁽٣) رهي ما يسمى عبد الأصولين - أيضاً - استصحاب الحال ، أو استصحاب العدم الأصلي ؛ والمراد ٢٠: لبقاء على عدم الحكم حتى يدل الدئيل عليه ، أو يواية المذمة من التكاليف الشرعية حتى يقوم الدنيل على شغلها بها. مثل عدم وجوب صوم شهر شوال ، وعدم وجوب صلاة سادسة وهي حجمة عند جهسور العلماء ، وخالف في قلك للعترلة ويعص المالكية.

نظر العدة (١٣٩٢/٤) ، شرح اللمع (٩٧٥/٦) ، الإحكام للآمدي (١٣٩/٤) ، شرح تشيح النصول (ص 214) ، المعتمد (٨٤/٦) ، روصة الناظر (٢٩٨/٢).

ر٤) فال الإمام الشافعي إن دية الكتابي ثلث دية المسلم ، أعداً بأفل ما قبل في درته ، فطى بعص العدسساء أن الشافعي يعبر دلك إجماعاً ، وأنه استند على الإجماع ، وهو عبر صحيح كما بسه عدماء لشافعة مسهم البافلاني والعرالي كما فعل عهم الشارح بل إن الشافعي استند في قوله هذا إلى استصحاب دليل العمل على براءة الدمة ، وقد ذكر ابن السبكي أن الأخذ بأقل ما قبل يجمع بين قاعدس: إحداهم الإجماع ، والثالية: البراءة الأصلية فيما راد على الثلث لعدم وجود دليل عليه.

انظر الأم (٢/٦) ، التلخيص (٩٨/٢) ، للمتصفى (٤٠٤/٢) ، الإقساج (١٨٨/٢) ، الإحكمام للآمدي (٢٨١/١) ، شرح الحلي (٢٨٥/٢) ، علية الوصول (ص ١٠٨) ، المنحول (ص ٢٢١) ، وواتح الرحموب (٢٤١/٢) ، شرح العصد (٢/٢٤) ، شرح الكوك، للنيز (٢/٧٥٢).

أما إدا قام دليل على وجوب الأكثر ، فإن نشافعي يأحد به ، كمب في عسلات الكب ، قيل: إنها ثلاث (١) ، وقيل: إنها سمع (٢) ، ودل الحديث المتعـــق عليه على سمع (٣) ، فأخذ به (٤).

و اختلف أهل المهر ثم ميات او كفر أحياد النسمين هيان يكيون قياون البانين إجاعاً؟ (قلتُ) زيادة على الأصل (ولو) احتلف أهل العصر على قولين تم (هات أو ارتدُّ أحدُ ، حزبينِ) منهم (فالمختالُ وفاقاً لجماعاة منهم الإمام " ، والميضاوي (١ ، أن الإجماع (١) الحزب (الباقيُّ انعقدُ) لأن يالموت ظهر اندراج قول هذا الحزب الباقي وحده تحت أدلة الإجماع ، وكذا القول في الارتداد.

وقد نازع القرافي في صورة الموت ؛ بأنه ينبغي أن يتحرج هذا عسى أن قول الميت هن هو معتبر أم لا؟ فإن قلنا معتبر ؛ لا يكون الباقي إجماعاً ، وإن قمنا غير معتبر؛ صار الثاني إجماعاً.

واستظهر في الآيات بأنه لا يصير مجمعاً عبيه بمحرد الموت ، بل لا بد من تحديد نظر الباقين في قولهم ، ونفى القول الآخر ، وسكت عن صورة الكفر^(٧).

⁽١) قانه الزهري، نظر: بحموع شرح المهدب (٢/٥٨٠).

 ⁽۲) حكاء بن لمنشر عن أبي هريرة ، وابن عباس ، وعروة ، وطاووس ، وعمرو بسن ديستار ، ومالسك ،
 والأوراعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، وأبي ثور. انظر: المحموع (٢/٥٨٥).

⁽٣) يشير ين ما روره بشيخان عن أبي هريرة الله قال: قال يسون الله هي (إذ وبع الكنب في إناء أحدكم فليفسنه سبعاً) ونفط مسلم (سبع مرات). انظر: صحيح البحاري ، كتاب الوضوء ، ياب ماء السدي يغسل به شعر الإنسان ، رقم لحديث (١٦٧) ، ورواه مسلم في كتاب الطهارة ، باب حكم ولمدوع الكنب، رقم الحديث (٢٧٨).

⁽٤) الطّرة الأم (١١٥)

⁽٥) نظر المحصول (١٤٤٤)، اخاصل (٢٠٣١)، لنحصيل (٢٣٢)

 ⁽٦) انظر المهاج مع غایه السول (۲ ۲۷۷)

⁽Y) انظر الايات اليات (۲۳)

وذكر لإسنوي في شرح المنهاج^(١) أن ابن الحاجب حكى عن الأكثرين أنـــه لا يكون إجماعاً^(١)، وذكر الآمدي نحوه أيضاً^(١).

(أها) الإجماع (السكوتي) وهو أن يقول بعض المحتهدين حكماً ويسغ الإهاع الباقير فيسكتوا عنه ، إلى آخر ما سيأتي في صورته. ففيه مذاهب:

أولها: أنه حجة فقط وليس بإجماع ، وهمذا قسول أبي هاشم (١) ، والصير في أنه به والصير في أنه به والماع ظني يحتج به (١) ، ووافقه ابسن

⁽١) انظر: هاية السول (٢/٤/٢). وقال الشيح محمد بخيت المطيعي في تعليقاته على نماية السول (٢/٤/٢).
((هذا يدني ما تقدم عن الشاقعي من أن المداهب لا تموت عوت أصحابها ، بل كل قول باق عنى حالـــه ببقاء دليمه ، ولذلك حاز تقليد المجتهد بعد موته ، ومن قال بموت القول – فإنما قال بموته بإجرع لاحق ، فكان موت مذهب الذين ماتوا موقوفاً على كون قول الباتون إجماعاً – وهو في عمل النواع فكان المدين موقوفاً على صحة الدعوى وهو دور ؟ ولدلك كان قول الأكثرين: إنه لا يكون إجماعاً. قال: و لم يذكره صحب جمع الجوامع ولا غيره فيما دخل في تمريف الإجماع ، فكان القول بذلك عادف الراجع الدي عنيه الأكثر)).

⁽٢) ﴿ فِي صَوْرِي الْمَسَأَلَةُ (اللَّوْتُ أَوْ الرَّدَةُ). انظر: عتمر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢١/٢).

⁽٣) عطر: الإحكام (١/ ٢٧٩).

 ⁽٤) حكاه عنه في المنسد (٢٦/٢).

رأبو هاشم هو: عند السلام بن محمد بن عبد الوهاب ، أبو هاشم المعترلي الجبائي ، نسبة إلى قرية مس قرى البصرة ، تتلمد على والده حتى فاقه ، وأخذ علم المكلام عن الشحام البصري ، وشهر المعترب البصرة. كانت له آراء خاصة في علم الأصول والكلام. علم كبا كثيرة منها. الجامع الكيم ، كاب لاجتهاد. توفى بيقناد سنة ٢٩٣هـــــ

الظر في ترجمته: وفيات الأعيان (١٨٣/٣)، طبقات المعتزلة (ص ٧٩).

 ⁽٢) حر الإحكام (٢٥٤/١) ، وقال ابن السعار في شرح الكوكب لليو (٢٥٤/٢): ((إنه إجماع ظني عند لإمام أحمد وأصحابه)).

الحاجب في المنتهى (١)، فيخص مطلق اسم الإجماع بالمقطوع فيه بالموافقة ، وتردد في محتصره بين القول بكونه إجماعاً ، والقول بكونه حجة (٢).

قال الصفي الهـدي: ولم يصر أحد إلى عكس هذا القول ، ويمكن القول به كالإجماع المروي بالآحاد عند من لم يقل بحجيته الله.

وثانيها: أنه حجة وإجماع^(٤) ؛ لأن سكوت العلماء في مثل دلك بط منه الموافقة عادة، ويوافقه استدلال الشافعي ﷺ بالإجماع السكوتي في مواضع.

 ⁽١) حيث قال: ((إدا أفتى واحد وعرف به الباقون و لم ينكر أحد قبل استقرار المداهب ، ههو حجة رسيس بإجماع قطعي)). انظر: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب (ص ٥٨).

 ⁽۲) حيث قان: ((إذا أفتى واحد وعرفوا به و لم يتكره أحد قبل استقرار المداهب ، فإجماع أو حجة)). انظرا
 عتصر ابن الحاجب مع شرح المضد (۲۷/۲). وانظر البحر الحيط (٤٩٨/٤).

 ⁽٣) لم أجده في تماية الوصول ، وانظر المسألة في تماية الوصول (٢٥٦٧/٦).

⁽٤) وهو مدهب أكثر الحنفية والمالكية ، ومدهب الحبابلة ، وقد حكاء أبو إسحاق الإسقرابيبي عن الشاهعي ، وعال النوري في شرح الوسيط: الصواب من مدهب الشاهعي أنه حجة وإجماع و، حجه بن السمعاني ، والشيرازي ، والإسقرابيني.

انظر أصول السرمحسي (٢٠٤/١) ، فواتح الرحموت (٢٢٢/٢)، شرح تنقيح العصب ل (ص ٣٣٠) ، تغريب الوصول (ص ٣٣٤) ، العلمة (١١٧/٤) ، التعهيد (٣٤٤/٢)، للسمودة (ص ٣٣٤) ، قواطسع لأدنة (٢٧١/٢) ، شرح اللمع (١٩١٢) ، المحر المحيط (٤/٥٤) ، الوصول إلى الأصول (٢ ١٢٦) ، شرح الكوكب لملتير (٢٥٤/٢) .

النزاع، كما ادعى الاتفاق على ذلك الروياني ، والقاضى عبد الوهاب(١).

... ثالث توجّه ليس بإهماع ولسيس حجمه رابعها بشرط موت الأحيا وابسن أبي هريسرة إنْ فُتيا والمروزي أعني أبا إسحاق بل بالعكس

و (ثالث) أي ثالث الأقوال (توجه) أنه (ليس بإجماع ولسيس حجمة) لاحتمال توقف الساكت في ذلك ، وذهابه إلى تصويب كل مجتهد أو سمكوته خوف ، أو مهابة ، أو غير ذلك ، ونسب هذا القول للشافعي (٢)، واختاره إمام الحرمين (٣) ، قال: فإن من ألفاظه الرشيقة قوله في المسألة: "لا ينسب إلى ساكت قول ، ومراده بذلك أن سكوت الساكت له محملان: أحدهما: موافقة القائل ،

 ⁽١) انظر: البحر الحيط (١/٥٠٥).

والقاصي عبد الرهاب. هو عبد الوهاب بن علي بي بمبر بن أحمد بن الحسين ، البعدادي ، أبو محسد، العقبه ندالكي الأصولي الشاعر ، الأديب العابد الراهد. تولى القصاء بالعراق ومصر، نه مؤيفات كيثرة منها: أوائل الأدلة ، الإعادة ، التلخيص ، التلقين ، في الأصول ، للعونة في شرح الرسالة ، النصرة لمدهب مالك ، الإشراف على مسائل الخلاف ، شرح المدونة ، في الفقه. توفى بمصر سنة ٢٣٤هـ.. انظر في ترجمته الديباج المذهب (٢٦/٢) ، وعيات الأعيان (٣٨٧/٢) ، البداية وانهاية (٢١٥/١١) ، المتح لملين (٢/٠١٥) ،

 ⁽٢) سبه إنيه الجويي > والرازي > والأمدي > والترالي، قال الجويي: وهو ظاهر مدهب الشاهمي > وقسال،
 الرازي قمدهب الشاهمي - وهو الحق - أنه ليس بإجماع ولا حجة.

انظر: البرهان (١/٤٤٧) ، المحمول (١/٥٦) ، الإمكام (١/٢٥٢) ، للسعمعي (٢٦٦٦).

⁽٣) واحداره أيضاً الرازي، والعرائي، وكثير من محققي الشافعية. قال النووي: وهـــو الشـــهور عـــــ الحراسانيين من أصحابنا في كتب الأصول. وهو مذهب داود الظاهري وابته محمد، ونسبه السرحسي إلى عسى من أبان من الحنفية، وصبه أبو الحسين البصري وابن السمعاني إلى أبي عبد الله من للعنزله انظر - إضافة إلى المراجع السابقة سد المجموع للنووي (٩٨/١)، أصول السرخسي (٢٠٤/١)، التعرير والتجمير (١٠٤/١)، الإحكام لاين حزم (٩٨/١)، المعمد (٢١/٢)، قواطع الأدلة (٢٠٤٢)

كما يدعيه الحصم ، والثاني تسويع دلك القول الواقع في محل الاحتهاد لــــدلك القائل ، وهدا ممكن في مطرد العرف ، غير ملتحق بالنوادر ، التهي ().

وكأن لذا صرح الناطم يمدا القول دون ما في الأصل وهو الأول.

و(رابعها) أي الأقوال أنه حجة (بشوط) انقراض أهل لعصر بـــ(هـــوت الأحيا) لأمن ظهور المخالفة بينهم بعده ، وعيه البندنيجي (٢) ، والشـــيح أبـــو إسحاق الشيرازي في المع، قال: وأم قبل انقراضه فهل نقول ليس إجماعـــا، أو على الخلاف (٣)؟.

(و) خامسها: ما قاله أبو على الحسن بن الحسين() (ابن أبي هويوة) من

 ⁽١) ،نظر: المبرهان (٤٤٨/١). وقد ذكر لإمام لشاهعي هذه العبارة في كتاب محتلاف الحسديث (٢٥/٩)
مطبوع مع الأم ، وانظر: المسحول للغزالي (ص ٣١٨) وفيه: ((قال الشافعي في الجديد: لا يكون إجماعاً ،
إذ لا يسبب إلى ساكت قول)).

⁽٢) - تظر: البحر الهيط (٤٤٩/٤).

والمبتدئيجي: هو الحسن بن عبد الله ، وقين عبيد الله ، أبو عني البندئيجي. الفقيه الشاهعي ، القاصي ، من أصحاب لشيخ أبي حامد الإسفرييني. قال بن السيكي: كان فقيها عظيماً غواصاً عسبى المشكلات ، صالحاً ورعاً. له كتاب: لدخيرة ، في لفقه ، وبه تعليقة مشهورة في لفقه سماها بالجامع. تسوق سسنة ه؟ ٤هــــ.

الظر في ترجمته: الطبقات الكبرى (٣٠٥/٤) ، تاريخ بغداد (٣٤٣/٧) ، طبقات الشماعية للإسماوي (١٩٣/٧) ، قدليب الأسماء واللغات (٢٦١/٢).

⁽٣) قال لشيراري هن هذا القول: إنه المدهب ، قال: هأما قبل الانقراض ، هميه طريقان: أحدهما: أنه لسيس بميحة قطعاً ، والثانية: على وجهيل, وهذا القول قال به أبو عني احبائي ، وأجمد في رواية ، ونقله بسل فورك عن أكثر الشاهعية ، مثل: أبي يكر ، وأبي يسحاق ، وعيرهم. وقال: إنه الصحيح ، وخشره بسن الفطال ، و لروياني ، وصححه الراهعي، انظر شرح الدمع (٣ ١٩٨٨) ، البحر الخيط (١ ٢٩٨٤) ، تشبيف المسامع (٣ ٢٩/٢))

 ⁽٤) انظر أسبه إليه في قواطع لأدنة (٣ ٢٧٤) ، الإحكام بلأمدي (٢٥٢/١) ، أدب القاصي (١ ٢٥٤)،
 البحر نحيط (٤ ٩٩٩)

كار أصحاب (؛ أنه إجماع (إن كان (فُتيا) بضم الف، العدة في الفتوى بفتحها، لا إن كار حكماً () لأن الفتيا يبحث فيها عادة ، فالسكوت عنها دليل موافقة ، محلاف احكم ، فإن كلاً يحكم بما يراه ، وفيه أن الكلام فيما قبل استقرار المداهب ، والحكم والفتيا حينئذ سواء.

(و) سادسها: قال الأستاد (المُرْوَزي) بسبة إلى "مرو" من تعيير النسب (أعني) بحذا المروزي الشيخ (أبا إسحاق) إبراهيم بن محمد بن أحمد من كبر أصحابنا أيضاً (بل ، بالعكس) أي أنه حجة إن كان حكماً لا فتيا ؛ لصدور الحكم (أ) عادة بعد البحث مع العماء واتفاقهم بخلاف الفتيا ، ويُرد بنظير ما مر آنفاً.

⁽١) هو خسس بن الحسين ، أبو علي البغدادي الشافعي ، بمعروف بابن أبي هريرة ، أحد شيوخ الشافعية . نتهت إليه رمامة العراقيين ، تفقّه عنى ابن سريج ، ودرّس ببغداد ، وتخرّج عيه خلق كثير ، ولي القصاء . وكان دا جاه عند الحكام والعامة ، وذ هيهة ووقار ، وله مسائل فقهية تعيسة ، وآراء محفوظة ، ومسالك حيدة. من آثاره: شرح مختصر المرني ، والمسائل في العقه. توفى سنة ١٣٥هـــــ.

بضر في ترجمته: الطبقات الكبرى (٢٥٦/٣) ، تاريخ بغداد (٢٩٨,٧) ، طبقات الفقهاء للشيراري (ص

⁽٢) أي إنْ كان القول من حاكم لم يكن إجماعً ولا حجة ، وإن كان فتياً فهو إجماع وصحة.

⁽٣) هو يراهيم بن أحمد بن إسحاق ، أبو إسحاق المُروَّزي الشاهعي ، أحد الألهة المحتهدين. أحد لعقه عسى أبي العباس بن سُريج ، وانتهت إليه رياسة الشاهعية بالعراق بعده. كان إماماً جليلاً ، ورعاً زاهداً ، أقام بعداد زماً طويلاً يدرُّس ويُعني ، ولشر مدهب الشاهعي في العراق وسائر البلدان ، وهو أحد أصحاب الوجوه في الدهب من مؤلفاته: الفصول في معرفة الأصول ، شرح مختصر المربي ، كتاب الشروط. تولى مده ، ١٤ مده ، هذه ...

عظر في ترجمته: تاريخ بعداد (١١١٦) ، تحديب الأسمساء واللغسات (١٧٥/٢) ، شسدرات اسلمب (٢٥٥١٢)، انفتاح للبير (١٩٩١١).

⁽٤) کديه انور فقر ۱۵) من سي،

 ⁽٥) نصر معور في فوطع الأدنة (٢٧٥,٣) ، الإنجاح (٢ ٣٨٠) ، لأبات أسباب (٣ ٤٠٧) ، أدب الفاصي
 (١) ١١٤) ؛ م يبينو فائعه.

....... قدوم إنْ يكن هندا قدوم إذْ الصحابة سنكوت أقل والصحح حجة ثبت

لفظي فإنْ نعم فهل ذا إجماعُ مسكوتا جسردا

مع يلوغ

في شيء استدراكه يفوت وآخرون إن يكن حزب سكت وهل يقال أجمعوا نزاع حقيقة قدد نقلوا ترددا عن الإمارة بسخط ورضى

(و) سابعها: ما قاله (قوم) أنه حمحة (إنْ يكنْ هذا) السكوت (جُعِلْ ، في شيء استدراكة يفوتُ كإراقة دم ، واستباحة فرج ؛ لأن ذلك لخطره لا يُسكت عنه إلا راض به بخلاف غيره ، حكاه ابن السمعاني (٢).

وثامنها: ما قاله (قوم) أنه حجة (إذَّ الصحابة) رضي الله تعالى عنهم (سكوت) بأن كان ذلك في عصرهم ؛ لأنمم لشدقم في الدين لا يسكتون عمه لا يرضون ، بخلاف غيرهم فقد يسكنون ، حكاه الماوردي(٢).

(و) تاسعها: ما قاله (آخرون) أنه حجة (إن يكن حزب سكت ، أقل) من القائلين ؛ نظراً للأكثر ، حكاه السرحسي(٤).

قال المحقق: وهو قول من قال: إن مخالفة الأقل لا تضر (*).

⁽١) في همع الهوامع (ص ٣٠٧): حَظُّل.

ر٢) نظر، قواطع الأدلة (٣٨٥/٣) ، وسبيه ليمش أصحابه من الشافعية ، وانظر: البحر المحيط (٤ ٥٠١) و م
 ينسبه لأحد.

⁽٣) الظر أدب الفاضي للماوردي (١/٤٦٥) وفيه قال: ((إذا كان دلك في غير عصر الصحابة فسلا يكون نتشر مول الواحد منهم مع إمساك غيره إجماعاً ولا حجة ٤ لأهم يُعرضون عما لا ينعين فرصه عليهم وأن كان مما لا بقوت استدراكه كان حجة ٤ لأن الحق لا يخرج عن عيرهم ، وفي كونه رجماعاً وجهب لأصحابنا ...).

إن كان الساكتون أقل من المصرحين كان إجماعاً وإلا فلاء اعتاره أبر يكر السرازي انظسر: أصمود
 السرخسي (٣٠٣/١) ، المبحر المحيط (١/١٥) ، التقرير والتحيير (١٣٦/٢).

⁽٥) انظر: شرح المحلي (٢٨٩/٢).

وزاد بعضهم قولاً عاشراً عن الجويني ، وهو أنه حجة إن وقع فيما يدوم ويتكرر وقوعه والخوض فيه^(۱).

ولما حكى الناظم كأصله هذه المذاهب بيَّن ما صححه فقال (والصحيح) أنه (حجة ثبت) مطلقاً ، وهو ما اتفق عليه القول الثاني والتالث ، وتبسع فيسه الرافعي إذ قال: إنه المشهور عند الأصحاب(٢).

هل تصح حكاية الإجـــــع في الإجـــــــع السكونيّ؟ (وهل يقال أجمعوا) بحيث يسمى إجماعاً فيه (نزاعُ) أي خلاف (لفظي) وهو ما اختلف فيه القول الثاني والثالث، قيل: لا يسمى ؛ لاختصاص اسمم الإجماع القطعي-أي المقطوع فيه- بالموافقة، وقيل: يسمى؛ لشمول الاسم له (٣).

وعليه إنما يقيد بالسكوتي لانصراف المطلق إلى غيره ، إذْ قولهم: التبادر علامة الحقيقة ، أي غالباً (فإنْ) قيل (نعمٌ) يسمى إجماعاً (فهل ذا) التسمية (إجماعُ ، حقيقة)؟ أي هل يطلق عليه لفظ الإجماع من غير تقييد إطلاقاً حقيقياً أو لا؟

 ^() انظر لبرهان (١/١٠). وقال الرركشي عقب حكايته عن الجويني: ((محل الحالاف إذا قُرض السكو ب
 () الرمن اليسير)). انظر: البحر المحيط (٢/٤ . ٥).

 ⁽٢) انظر. الشرح الكيو (١٢/٤٧٥) كتاب القضاء.

ر٣) خلاف في طلاق اسم الإجماع عليه من عبر تقييد بالسكوتي - إطلاقاً حقيقاً بأن بقال (إجماع) بإلا فيه عبد عليه من عبر تقييد فيه بجرر بطلاق اسم الإجماع عليه إذا فيد بالسكوتي ، ويجور إطلاق اسم الإجماع عليه من عبر نقبيد بالسكوتي ، والمحتود العلاقة ، وهي للشائمة في الاتفاق. انظر: الآيات البينات (٧/٣٠).

ليس المراد التسمية أعم من أن يكون حقيقة أو بحسازاً (١) ؟ إذ لا وحسه للاحتلاف في إطلاق لفظ الإجماع عليه من غير تقييد إطلاقاً مجازياً؟ إد لا حجر في التحور حيت وحدت العلاقة، وهي هنا في غاية الوضوح (قد نقلوا) في التحور عبى أن في كونه بحسب نفس الأمر، لا بحسب التأويل أو محوه، فرداً من أفراد حقيقة الإجماع، الذي هو الاتفاق المخصوص تردداً بيهم، وليس معده أن في إطلاق لفظ الإجماع عليه حقيقياً لا مجازياً (مثاره) أي منشأ التسردد (أن سكوتا جرداً) أي محرداً (عن الأمارة) بفتح الحمزة أي العلامة (بسخط ورضي) أي مخالفة وموافقة، واحترز بهذا عسن السكوت المقترن بأمارة المحافدة؛

..... کلُّهم وقلاً (۲) مضی

عن حكم تكليفي اجتهادي وقبل (٢) أنْ تُقسر رد المداهب هل غلب احتماله الموافقة

مُهلَّةُ دَرُكِ النظِّرِ المعتادِ قلتُ ومععْ تكررٍ يُصاحبُ وتلك صورةُ السكويُّ الصادِقة

⁽۱) أي يس مراد من قول امن السبكي: (وفي كونه - أي السكوني - إجماعاً حقيقة تردد) ، ليس سراد أن هناك
حلافاً في إطلاق اسم الإجماع عليه هل هو حقيقة أو بجار؟ وإنما المراد أن هساك حسلاف في أن الإحساء
السكوني هن هو هود من أفراد الإجماع حقيقة. فالإجماع السكوني مع الاتماق على حجيته - كما هو حاصل
الشولين الأول والثاني من الأدوال في حجيته - هناك حلاف لقطي في تسميته إجماعاً ، وأشار إليه بن السبكي
بقرام (وفي سمسه إجماعاً خلف لقطي). وأعاد هنا ذكر الخلاف في كونه هرداً من أفراد الإجماع حميسة ،
بيان وجه الخلاف في حجيته ، ولدكر دليل القول بالحجية وعلمها ، وأشار إلى ذلك موالمه (منساره أن
السكون ... الحي. وقد أطال العبادي في الآيات (٤٠٧/٣) الكلام في هذه المسألة ، وعل علم
الشارح جملة مها، وانظر: حاشية العطار (٢٠٥/٣) ، شرح المحلي مع حاشية البناني ، ظريرات الشسريني

⁽٢) في همع الهوامع (ص ٢٠٨): وإن مضي.

⁽٣) في همع الهوامع (ص ٣٠٨): وبعد.

الاجتهاد في تلك الواقعة . واحترر به عما إدا لم يمض زمن مهلة أسضر فيها عادة. فلا يكون من محل الإجماع السكوتي.

وقومه (عن حكم) بعير تبويل للورل (تكليفي اجتهادي) احترر هما على الحكم العير تكليفي ؟ نحو: عمار أفصل من حذيعة (١) . وعير الاحتهادي ، سأل كان قطعياً ، فالسكوت على ذلك لا يدل عبى شيء ، وفي كلامه كالأصل نوع ركاكة ، بسبب الفصل بين المقيد وقيده ، وتقييد الشيء قبل تمامه بما يتم به القيد أيضاً ، أما الأول: فللفصل بين المصدر وهو "سكوت" ، وصلته وهو "عن حكم ، أيضاً ، أما الأول: فللفصل بين المصدر وهو "سكوت" ، وصلته وهو "عن حكم ، وأما الثاني: فالغرض من قوله مع بنوغ الخ ، تقييد المصدر المقيد بصسته ، لا محرد المصدر ، مع أن هذا القيد مقيد بالبالغ ، الذي هو الحكم المسذكور ، ولم يُذْكُر بعد، أفاده في الآيات (٢).

(قلتُ) كذا اقتصر في الأصل على التكليفي الاجتهادي (و) قد بقي قيدان آخوان (الله على التكليفي الاجتهادي (و) قد بقي قيدان الخوان (الله على الله على ال

 ⁽۱) فإن تسكوت في مثل هذا لا يدل عنى انعقاد الإجماع عنيه } لأنه لا حاجة إلى إنكاره ولا إلى تصويه ،
 فنيس هو حكماً شرعياً ينزم الناس انتظر فيه ، وإنكاره إذا كان منكراً. انظر: قواطع الأدلة (۲۷۸/۳)

⁽٢) نظر: الموضع السابق. والمشارح رحمه الله فيما مصى كان يوضح عبارة غامضة تتعلق بتحرير محل الزاع في الاحتجاج بالإجماع السكوتي ، ذكرها ابن السبكي في جمع الجوامع ، وتبعه عليها كثير ممن نظم جمع الجوامع، ومنهم الأشموني.

قاب بن السبكي: ((إن السكوت المجرد عن أمارة رصي وسخط مع يلوغ لكل، ومصي مهنة النظر عن مسألة حتهادية تكنيمية ، وهو صورة لسكوت ، هل يغلب ظن البواهقة)).

أي موافقة الساكتين لمنقاتلين. قال حلال الدين المحمي تعليقًا على هذه العبارة: ((ومو أخر قوله: "مع بموع الكلّ ، وما عُطف عبيه ، عن قوله: "تكبيفية" لمسَمّ من الركاكة، ومو قال: "هن يُض منه لموافقة" بدل ما فانه ، لمسلم من التكلّف في تأويله ؛ مأن يقال "هن يعلّب حسمان الموافقة"؟ أي يجعله عالم أي را بول على مقابلة) الظراء شرح المجلى (٢٩٣،٢)

⁽٣) ٪ ي من فيود وشروط اعتبار السكوت إجماعاً

(و) التاني أن يكون (قبل أن تُقرَّرُ المذاهبُ) بخلافه بعد تقررها ، فإده لم يدل على الموافقة قطعاً ، على ما قاله ابن الحاجب والعضدد(1) ؛ إذ لا عدة بإنكاره فلم يكن حجة (وتلك) أي السكوت المقيد بالقيود المذكورة ، وأست اسم الإشارة مراعاة للخير وهو قوله (صورةُ) الإجماع (السكونيُ المصادقةُ) فهو أن يقول بعض المجتهدين حكماً في حكم اجتهادي تكليفي ، ويبلغ كل مجتهدي عصره ، فيسكتوا عن التصريح بحوافقة أو مخالفة ، مع مضي مهلة النظر عدادة ، سكوتاً مجرداً عن أمارة رضا وسخط ، مع تكرره ، وقبل استقرار المذاهب.

هذا تمام الصورة (٢) ، وقد علمت مما شرحت به كلامه محترزات قيودها.

و حير قوله: "إن سكوتاً الخ" قوله (هلْ غَلَّبَ احتمالهُ الموافقةُ) أي موافقة الساكتين للقائلين.

وقيل: لا ، فلا يكون إجماعاً حقيقةً ، فلا يحتج به.

ويؤخذ تصحيح الأول من تصحيح أنه حجة (٢) ؛ لأن مدركه المذكور هو مدرك ذاك.

⁽١) انظر، شرح العصد على مختصر ابن الحاجب (٣٧/٢).

 ⁽٢) هدا سعريف الكامل للإجماع السكوتي. انظر: المحر الحيط (٤٩٤/٤) ، شرح الكوك، المير (٢ ٣٥٣).

أي أن الصحيح تغليب طن موافعة الساكتين للقائلين.

 ⁽¹⁾ غاية الورقة (١٧) ص: أ.

في بعض معناه، والمعنى حينتذ: هل يغلب إدراك الموافقة؟ أي يجعله غالباً راجح... على إدراك عدمها(١).

ثم في هذا الكلام ، أعني قوله: "فإن نعم فهل ذا إجماع" الح ، تحقيق حاصل الأقوال الثلاثة المُصَدَّر بما المسألة ، وبيان لمدركه ؛ فإن مفاده أنه قيل إله إجماع حقيقة ، فيكون حجة ، وهو حاصل القول الثاني والثالث(") ، وقيل ليس بإجماع حقيقة ، فلا يكون حجة ، وهو حاصل الأول(").

وأن مدرك حاصل القول الثاني والثالث ، أن السكوت المذكور يُغلّب بالحتمال الموافقة ، ومدرك الأول أن السكوت المذكور ليس كذلك.

وفي الكلام السابق تحرير لما اتفق منها وما اختلف ، بعد اشتباهه في الخلاف المتقدم ؛ فإنه يفيد أن ما اختلف في أنه إجماع قطعي بناءً على أن المنفي حقيقة الإجماع لا التسمية ، وحينئذ يكون اتفق الثالث مع الأول في نفي الإجماع القطعي ، وأن الأول متفق مع الثالث في نفي التسمية ، بناء على أن النفي لهما، وكل ذلك من وظيفة الشراح ، زاده على غيره.

وإنما فَصَلَ السكوتي بأما^(٤) ، عن المعطوفات بالواو؛ للحلاف في كونـــه حجة وإجماعاً ، فالسب احتماع الخلافين ، وإن كان بعض ما تقدم خلاف في

⁽١) انظر. الآيات السات (٢/٤١٣).

 ⁽٢) الثاني أنه صحة وإجماع ، الثالث: أنه صحة لا إجماع.

أنه ليس حجة ولا إجماع.

أي ثي قول الناظم: أما السكوبي ... الح

الحجية^(١).

كذا الحلافُ في الذي ما النَّشرَا قلتُ الإمامُ قـــالَ حجـــةً أرى فيما به عَمَّ ابْتِلا وهـــو القـــويْ

نقول انسدې لم يتنشو ولم يعرف به مخانف هل هو حجة؟ ثم أتبعه بقوله و(كذا الخلاف في) الحكم (الذي ما) بافية (التَشَوا) أب أب حكم بعض المحتهدين بحكم، ولم ينتشر؛ بأن م يبلغ الكل ، ولم يعرف له محالف. ففيه ثلاثة أقوال:

⁽١) نظر: شرح المحمى مع تقرير ت الشربيني (٢٩٥/٢).

وقد ذكر بعض العلماء شروطٌ لاعتبار السكوت إجماعاً في هذه المسألة - ذكر الناصم والشارح بعصلها - تبعاً للمصلف - ويُستفاد منها تحرير محل لتراع في حجية الإجماع السكوفي ، ومن هذه الشروط!

١- أن تكون لمسأنة في حكم تكليفي ، يلزم اساس لنظر فيه ، وإنكاره إذ كان منكراً

٢- أن لا يُعدم رض الساكتين ولا سخطهم ، فإن عُلم رضاهم ، فهو رجماع عند اجميع بالا حسلاف ، والرصا له علامات ، وقد يكون بالقول ، وقد يكون بالفعل وإن عُدم سخصهم ، فليس بإجماع بالا خلاف ، وللسخط أيضًا علامات.

٣- أن يكون ذبك قبل استقرار المداهب ، فأما بعد استقرارها فلا أثر اللسكوت تصعب ، فسإذا كسال المساكت مذهباً معلوماً علافاً المقول المعلن ، فإن سكوته لا يدل على الرضا ، لأنه يكون قد سكت اعتماداً على ما غرف عبه من قبل.

٤- أن يعدم أن القول النعلى بلع جميع أهن العصر ، و لم يتكروا ، و إلا فلا يكون (جماعً سكوتياً ؛ ألانه لا
 عكن نسبة الحكم إلى من يجهده ، نسبه ادر كشي للصيرف.

أن يحضى رمن يكفي مهلة بسظر (لعادة ، فلو احتمل أن الساكتين كانو إن مهمة سفر لم يكسس رجاعاً ، نسبه الرركشي بندبوسي.

٦- أن لا تكون النسألة قطعية ، فإن السكوت عن القول المعنى المقول المعدم في مسألة قطعية ، لا يدن على لرضه ؛ لأن الظاهر ألهم إلى سكتوا اكتفاء بعدم الباس بالحق ، وعلى هذا فالمسافر القطعيسة لا يدخلها لإجماع السكوق

الد لا يتكرر ديث مع طول الرمان ، فإن تكررت العنيا ، وحالت المدة مع عدم سحائمة ، فإن ظلمس
 محالفتهم يشرخهم ، بن يُقطع بها ، نسبه الرركشي لإمام الحرمين وإلكيا

انظر فی هده انشروط انبخر المحیط (۶ ۵۰۳)، فوطع لأدنة (۲ ۲۷۸) الاقدح (۳۸، ۲)، شسرح الکوکت لمبیر (۲ ۲۵۳)، معتمد (۲ ۲٫۳).

الأول: أنه حجة؛ لعدم ظهور خلاف فيه (١).

والثاني: لا؛ لاحتمال أن لا يكونَ غيرُ القائل خاض فيه، ولو حاض فيمه لاحسم أن يقول بخلاف قول القائل، وهذا هو المنقسول عسن الأكثسرين^(۱)، واختاره الصفى الهندي^(۱).

والنائت: التفصيل ، وهو ما صرح به الناظم بقوله من زيادت (قلستُ الإمامُ) فخر الدين الرازي (قالَ حجةً أرى) أي أعتقد (فيما) أي في الحكم الذي (به عَمَّ ابْتلا) بالقصر للوزن ؛ كنقض الوضوء بحس الذكر ؛ لأبه لا بسد مسن خوض غير القائل فيه ، ويكون بالموافقة ؛ لانتفاء ظهور المخالفة ، بخلاف ما لم يعم به الابتلاء ، فلا يكون حجة فيه (3).

(و) هذا التفصيل الذي ذكره الإمام (هو القوي) أي في النظر ، وإن قال الأكثرون بخلافه ، وبذلك جزم البيضاوي(^(٥).

 ⁽١) فقانوا يإلحاقه بالقول الذي انتشر في الخلاف ؟ لأن الظاهر وصوله إليهم مع الانتشار ، فيكون كالسكوت مع العلم به.

انظر. غاية السول (٢/٦٧٢) ، التقرير والتحير (١٤٠/٣) ، البحر الحيط (١٤/٤) ، تشبيف المسامع (١٢٩/٢).

 ⁽٢) نقله الآمدي ، وابن الحاجب عن الأكثر.
 نظر إصافة للمراجع السابغة. الإحكام (٢/٥٥١) ، عتمر ابن الحاجب مع شرح الأصفهاني (١ ٩٧٩)،
 شرح الحلي (٢/٩٥/٢) ، شرح تنتيح الفصول (ص ٢٣١).

⁽٣) الصواب أن الصعي الهندي الحتار القول الثالث بالتفصيل ، حث قال في هايسة البصول (٦ ٢٥٧٥)
((بوالحق فيه التفصيل ، وهو أن دلك الحكم إن كان قما عم به الملوى فهو إجماع وحجة ، أو حجة ،
على الخلاف السابق أي في الإجماع السكوني الأن الانتشار مع عموم البلوى به يقتصي عسهم سدك الحكم ، فيكون كالسكوب مع العلم وإلا فلا ؟ لاحمال الذهول عنه).

ر٤) انظر المحصول (٤/٩٥٤) ، الحاصل من المحصول (١٢/٢٥) ، التحصيل من المحصول (١٧/٢)

⁽٥) واختاره الأصفهاني. انظر: للهاج لليصاوي مع شرحه للأصفهاني (٢٠/٢).

وحكى صاحب الأصل في شرحي المحتصر والمهاج ' الأقوال لنلائد، ولم يرجح واحداً منها، مل مقتصى صنيعه في الأصل ترجيح الحجيه أيصل للأخلاف هنا مع تشبيهه عا تقدم المرجح فيه محجية ، دال على رححا الحجية هنا ، إلا أن يقال (٢): إن المقصود التشبيه في يحرد إحراء حلاف بسدول ترجيح الحجية ، كما أن مراده فيه الحلاف في أصل الحجية مس غسير رعايسة للتفاصيل السابقة في السكوني ، فليتأمن.

وَأَنَّهُ قَدْ يَعْسَرِيْ فِيْ دَنِسُويْ كَمُونُلُ دَيْنُ وَفِي الْعَقْلَسِيِّ فِي مَا لَمْ يَكُسِنْ عَلَيْسَهِ ذَا تُوقِّسَفِ

(و) علم من التعريف أيضاً (أَنَّهُ) أي الإجماع (قد يعتريُّ) أي يسأتي (فيُ) أمر (دنيوي) كتدبير الجيوش ، والحروب (٢) ، وأمور الرعية ، وهو الصحيح (١) قال بعض المحققين: لعموم أدلة الإجماع له ، فتحرم مخالفته ؛ لأسه مستى وقسع الإجماع ؛ عُلم أن خلاف ما أجمعوا عليه خطأ يترتب عليسه الضسرر ، وإلا لم يجمعوا على خلافه (٥).

هـــــل ينعقـــــد لإجماع في أمـــر دنيوي؟ وهــــن غتج به؟

⁽١) انظر: رفع اخاجب شرح مختصر ابن الحاجب (٢١٥/٢) ، الإنداج في شرح المهاج (٣٨٢/٢).

 ⁽۲) لقائل هو جلال الدين اعلي في شرحه على جمع اجوامع (۲/۹۹/).

 ⁽٣) قال القرفي: قال أبو الحسين في المعتمد. (صورة المسألة أن يجمعو، عنى أنه لا يجوز خسرب في موصسع معين). انظر: الفائس الأصول لنقرافي (٢٨٧٦/٦) ، المعتمد (٣٥/٢).

⁽٤) القول بثهوت الإجماع في الأمور لدنيوية ، والاحتجاج به ، هو قول جمهور العلماء ، واحتاره جمع مسس المحقفين كالرازي ، والآمدي ، وابن الحاجب ، والبيضاوي ، وابن مقين ، وأبي الخصاب ، وابن لسبكي، والزركشي وغيرهم.

انظر: اهصول (۱۹۸/۶) ، الإحكام (۲۸۳/۱) ، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (۲۹۱۲) ، هاية الخصول مع محاية السول (۲۲۹۲) ، التمهيد (۲۲۶/۳) ، شرح الكوكب المستير (۲۷۹,۳) ، جسع الخصوم (ص ۷۸) ، ليحر الخيط (۲۲۶/۶) ، شرح تنقيح القصور (ص ۲۶۶) ، تبسسير التحريسر (۲۲۲٫۳) ، فواتح الرحموب (۲۲۲٫۳) ، لإجماع بين البطرية والنصل مذكتو الجمد محد رص ۱۱۱)

⁽٥) انظر عريرات الشربيبي (٢٩٦/٢).

لكن في الآيات: القياس أن مخالفة ذلك من حيث أنه إجماع على أمر ديبوي لا تحرم ، فإن ترتب عليها ضرر حرمت ؛ لا من هذه الحيثية ، بل مر حيث الدليل الشرعي. قال: ويكفي في فائدة الإجماع على الدنيوي ، احررم مصوابيته وما يترتب عليها(١).

(ر) يعتري أيضاً (في) الأمر (العقليّ لكن محله (في ، ما) أي العقلي الدي (لمْ يَكُنْ) صحته (عليهِ) أي الإجماع (ذا تَوقُفِ) كحدوث العائم ، ووحدة

 ^() انظر: الایاب الیات (۱۶/۲).

⁽٢) هذا الفول التاني أن الإجماع ليس بحجة في الأمرر الدموية بل هو خاص بالأمور الدينية واللعوية فقسط ، واختار هذا الفول العوالي ، والجوبي ، والشيرازي ، وابن السسمعاني ، والتعسازاني ، وابس قدامة ، والمحرون ، وحكاه الزركشي عن إلكنا ، وللقاصي عبد الحيار المعترلي في المسألة فولان كما المسود السيابقين. قال الكوراني معللاً لهذا القول: "لأن الأمر المدبيوي لا معني للإجماع عليه ؛ لأنه بيس أفوى من قوله في ، وهو ليس دليلاً لا يخالف فيه أي في الأمور الدنبوية بدل عليه قضية التلقيح حيث قسال (أنتم أعلم بأمور دنياكم) أي حين مر بقوم يلقحون النحل ، فقال: (أو لم تفعلوا لصسلح ، فحسر حشيماً، فذكروا ذلك فعال لهم: (أنتم أعلم بأمور دنياكم) – انظر صحيح مسلم (١٩٥٧) قال الكورين والمجمع عله لا يجوز خلاقه.

والقول الثالث. أنه حجة بعد استعرار الرأي لا قبله ، حكاه الرازي والهيدي ، ونقله ابن النجار عن ابن قاضي الجبل ، و حكاه الزركشي وقال. ولعل هذا تنفيح صابط للقولين الأولين علا يعد قولاً ثالثً انظر: للمنصفى (٢/٤٢) ، البرهان (٤٥٨/١) ، التلخيص (٣/٢) ، الملمع (ص ٨٨) ، قواطع الأدلة (٣/٢) ، الملمع (ص ٨٨) ، قواطع الأدلة (٣/٢٥) ، شرح التلويح على الحوضيح (٢/٢/٢) ، روصة الناظر (٢/٣٩/٢) ، المحصول (٤/٥٠٢) ، غاية الوصول (٢/٢٥/٢) ، شرح الكوك لليو (٢/٠٠٢).

 ⁽٣) حكى جمع الانماق على الاحتجاج بالإجماع في الأمور الدينية منهم: الزركشي ، والعصل ، وعد العربر
 التخاري ، وابن العراقي ، وقاضى الجبل.

أنظر: تشبف المسامع (١٣١/٣) ، شرح العصد (٢٤/٢) ، كشف الأسرار (٢٥١/٢) ، الفت الهسامع (٢٠٠/٢) ، شرح الكوكب المنيز (٢٧٨/٢).

الصانع ، فيستدل بالإجماع عليهما في الأصح (١) ؛ لأن العلم بكون الإجماع حجة ؛ لا يتوقف على العلم بجما ؛ فإنا قبل العلم بجما يمكننا أن نعلم أن الإجماع حجة ؛ بأد بعلم إشات الصانع بإمكان العالم وبحدوث الأعراض ، ثم نعلم بإثبات الصابع صحة السوة ، ثم بحا كون الإجماع حجة ، ثم به حدوث العالم ووحدة لصدم. أما ما تتوقف صحة الإجماع عليه ؛ كثبوت الباري ، والبوة ، فلا يحتج فيب بالإجماع ، لأن العلم بكون الإجماع حجة مستفاد من الكتاب والسنة ، وصحة الاستدلال بجما موقوفة على ثبوت الصانع وعلى البوة ، فلو أثبتناهما بالإجماع لزم الدور (٢) ؛ إذ ثبوت المدلول متوقف على الدليل ، وما قبل إن العقيات لا يعضدها الوفاق (٢) ، ممنوع ؛ فإن الحق أنه يعضدها ؛ إذ هدو يُظهر قصعيتها يعضدها الوفاق (٢) ، ممنوع ؛ فإن الحق أنه يعضدها ؛ إذ هدو يُظهر قصعيتها

⁽١) وهدا قول الأكثر ، ودهب إمام الحرمين ، والكوراي ، وبعص الحمدة إلى أنه لا أثر للإجماع في لعقليت مطلقاً ، لعدم الحاجة إليه لاستقلال العقل بإفاده اليقين ، ووافقهم الشيخ أبو إسحاق الشيرس في كليت أصول اندين ؛ كحدوث العالم ، وإثبات النبوة ، دون حرنياته ، كحدوز رؤية الله تعالى.

انظر: البرهان (١/٤٥٤) ، تيسير التحرير (٢٦٢/٣) ، اللمع (ص ٨٩) ، قواتح الرحمسوت (٢٤٦/٣)، البحر الحيط (٢١/٤) ، شرح الكوكب للنير (٢٧٨/٣).

⁽٢) وذلك من حيث أن صحة الإجماع متوقفة على النصوص الدالة على عصمة الأمة عن الخطأ ، وصححة النصوص متوقفة على وجود الرب المرسل ، وكون محمد رسولاً ، فإذا توقفت معرفة وجمود السرب ، ورسالة محمد هل على صحة الإجماع كأن دوراً.

الظر: لإحكام للآمدي (٢٨٣/١) ، شرح تنقيح القصول (ص ٣٤٣) ، شرح العصد (٢٤١٦) ، فواتح الرحموت (٢٤٦/٢) ، غاية الوصول (ص ١٠٨).

و لدور هو ' ثرقف كل واحد من الشيئين على الأعمر. وقيل: هو ثوقف الشيء على ما يتوقسف عليسه. انظر: الكليات (ص ٤٤٧) ، التمريمات (ص ١٠٥).

⁽٣) هذا قون الجوري ، وتبعه الكوراني. قال الجسويي في البرهسان (٤٥٨/١): ((ولا ألسر سوف في معقولات فإن المتبع في العمليات الأدلة الفاطعة ، فإذا انتصبت لم يعارضها سفاق ، و لم يعتده وعاقي، وقال الكوراني في الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع (٤٧/١): ((العملي لا معى للإحماع فيه المحاولة ، لا إثنات الحكم السدء)، لأمه بان كان قطعياً بالاستدلال ، فما فائدة الإجماع فيه؟ إلا تعاشد الأدلة ، لا إثنات الحكم السدء)، وقد أيضاً (١٩٥١): ((أي فائدة في الإجماع في العمليات؟ ، مع أنه لا يجور التعليد فيها ، انتصب الحريب بكلام الإمام في المحصول ، وابن الحاجب ، وقد أوضحنا لك للقام ، قدع عمل الأباطيل والأرهام ، وقد ولى الإمام).

وحقيقتها في نفس الأمر ، ويدفع احتمال الغلط الذي يتطرق للعقلبات ، فيطهر للإجماع فائدة ، على أنما قد تكون ظنيات ، تصير بالإجماع قطعيات أو قريسة منها ، كما في تفضيل الصحابة ، وكثير من الاعتقاديات (١).

قلتُ كذا في اللَّغوي كالفا وفي (٢) مفيد (٣) تعقيب الذي قد عُطفا وليسَ شَسرُطُهُ مُسْتَندٌ لهُ الْتَمسى (٤) لأَسْرُطُهُ مُسْتَندٌ لهُ الْتَمسى (٤) لأن قيسد الاجتسهاد اعتبسرا فيه وذا الصحيح فيما ذكسرا

(قلتُ) زيادة على الأصلِ و(كذا) قد يعتري الإجماع (في) الأمر (اللّغوي) صرح به جماعة ، بل قال بعصهم بلا خلاف فيه ((كس) كسون (الفسا) مسن حروف العطف (وقى) ، (مفيد تعقيب الذي قد عُطفا) به. واعترض بأنه يوجد في أماكن كثيرة، لم يكن فيها للتعقيب؛ بل إما لمجرد الترتيب؛ كما في: ﴿ فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةٌ ﴾ (() ، أو لمجرد الجمع كما في: بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ (()).

 ⁽۱) انفر الآیات البیات (۲۱۹/۳) ، شرح التاویح (۲/۲۰۱) ، شرح المحلی مسع تقریسرات انشسریین
 (۱) ۱۹۹/۳).

 ⁽٢) في همع الموامع(ص ٢١٠): كالفا وقا .

⁽٣) 🧪 في همع الهوامع(ص - ٣١); يقيد .

^(\$) وردت الأبيات في همع الموامع (ص ٢١٠) هكذا:

وأنسه الحرصة المسام عُمسها

وأنسه لا بسد مسن مستد لسه وإلا فسياذتْ أم يوجسيد

فقيسة الاجسهاد معسن يعسبر وذا هو الصحيح في هذي المسور

 ⁽٥) قال الوماوي: ((لا عملاف في دلك ككون الناء للتعقيب).
 ويمانا قال الشيخ ركوبا الأنصاري ، وأباء الإستوي ، والعبادي.
 خر شرح ألصة الأصول لوحة (١٠/أ) ، غاية الوصول (ص ١٠٨) ، هاية السول (٢٧٧٧) ، الآبات البيات (٢/٠٥).

⁽٢) سورة الحج. الآية (٢٣).

 ⁽٧) حدا جرء من مطلع معلقة امرؤ القيس المشهورة، وتمام البيت:
 قَفَا تَبْكُ مِنْ ذَكْرَى خَبِيبٍ وَمَثْرِلٍ بِسَقْطِ اللَّوَى بَينَ الدَّخولِ فَحَومَلِ مَطْر: ديوان امرئ القيس (ص ١١٠).

وأحيب بأن تعقيب الشيء للشيء منظور فيه للعسرف , وسما قساوا: والتعقيب في كن شيء بحسبه ، فليتأمل (١).

لا يشسمتر ط ي لاجمع إمسام معصوم (وليسَ شَرْطُهُ) أي الإجماع (إمامٌ عُصِمَا) أي معصوم ، وهد ما عليه أهل السهة. وقالت الشيعة: يُشترط ، ولا يحلو الرمان عنه ، ورب م تعلم عبيه والحجمة في قوله فقط ، وغيره تبع له ، فهم إنما عولوا على الإجماع لاشتماله على قول الإمام المعصوم ، لا لكونه حجة من حيث هو(٢).

قال بعض المحققين: والحاصل أن ما نستدل به من حيث إلـــه إجمـــاع ، يستدلون به من حيث اشتماله عمى قول المعصوم ، فلا بد في كونه دنـــيلاً مـــن وجود المعصوم فيه، فهم معترفون بالإجماع مخالفون في وجه الدلالة(٢).

يشتو**ط ي** الإجماع المستند (بلُ شَرْطُهُ) أي الإجماع (مُستَندُ) إما كتاب أو سنة أو قياس (الله التّعمى) أي انتسب ، فلا بد لحجية الإجماع والتمسك به من مستند (المتحمى) أي انتسب ، فلا بد لحجية الإجماع والتمسك به من مستند (المتحمى)

 ⁽۱) نظر: تقريرات الشربيني (۲۹۸/۲) ، الآيات البيات (۳۹۰/۳).
 رقبل: يعتد بالإجماع في الأمور النعوية إن تعبقت بالدين ، وإلا فلا. ذكره القرطبي ، ولقنه عن ابن قاصي الحبن نظر: التحبير (۱۹۸۹/٤) ، شرح لكوكب المبير (۲۸۱/۲)

⁽۲) لقول باشتر طا ولإمام المصوم بقله الروزي عن الروافض ، ونقله عن بعصهم إمسام لحسرمين ، ونقسه لشير زي عن الإمامية خاصة ، وقاب: والإجماع عندهم ليس يحجه ، ولكن عيه حجة ، الأن فيهم من قوله حجة وهو الإمام. نظر المسألة في: المحصول (١٠١٤) ، المعسام (ص ١٤٣) ، البرهسان (١٣٤/١) ، المعسرة (ص ٣٤٨) ، الرهسان (٣٩٨) ، المعمد (٤/٢) ، المواقف للإيجي (ص ٣٩٨).

⁽٣) نظر، تقرير ت انشربيني (٢/٩٧/).

⁽¹⁾ أم يدكر الإجماع ؛ لأنه لا يكون مستند الإجماع رجماع ، لأن الإجماع الثني إدا كسان عسى حسلاف لإجماع السابق ؛ قلا يجوز العقاده ، وإن كان على وفقه ، قلا هائدة من العقاده ؛ للاستخاء عنه بالإجماع لسابق.

حقيقة الإجماع فتوحد بدون ذلك كما لا يخفى ، وذلك (لأنَّ قيدَ الاجتهادِ اعْتُبِرَا ، فيهِ) أي الإجماع؛ حيث قيل في التعريف السابق: "مجتهدنا" ، فدو لمُ يشترط فيه ذلك لم يكن لذلك القيد معنى.

واستشكل بأنه لو كان المستند شرطاً في الإجماع ، لكان هو الحجمة ؛ فلا يكون للإجماع فائدة حينئذ.

وأحيب بأن الإجماع والمستند يكونان دليلين على الحكم، واحتماع الدليلين حائز ومفيد، وبأن فائدته سقوط البحث عن الدليل، وحرمة المحالفسة الحائزة قبل انعقاد الإجماع لكونه مقطوعاً به(١).

(وذا) القول^(۱) هو (الصحيحُ الذي عليه الجمهور (فيمسا ذُكِسَرَا) أي اشتراط وجود المستند في الإجماع ؛ فإن إثبات الشيء بلا مستند حطّا ، ولا سيما في الأمور الدينية ، فإن الفول في دين الله عز وحل لا يجوز بغير دليل ؛ ولهذا كانت الصحابة رضي الله تعالى عنهم لا يرضى بعضهم من بعض ، بــل يتباحثون حتى أحوج بعضهم القول في الخلاف إلى طلب المباهلة.

⁽١) انظر: شرح العصد (٢٩/٢) ، حاشية العطار (٢٢٩/٢).

رس فراتله أيصاً- الفطع بالحكم بعدما كان ظنياً ؛ فالإجماع يرفع ظننة دلاله الدليل ؛ ولإجمـــاع عمــــى دلالمه.

نظر في الفوائد: هاية السول (٢٨١/٢) ، للعتمد (٢/٧٥) ، الإحكام للأمسدي (٢٦٣/١) ، شسرح لكوكب المنبر (٢٦٠/٢) ، كشف الأسرار (٢٦٣/٢) ، يسبر التحرير (٢٥٦/٣) ، فواتح الرجمسوب (٢٣٩/٢) ، رفع الحاجب (٢٤٤/٢).

⁽٢) انظر: شرح العصد (٢٩/٢).

⁽٢) غَاية الورقة (٢٠) من: ب.

به على الآمدي في قوله: "الخلاف في الجواز دون الوقوع"(١) ، والله أعدم".

⁽١) وهذ القول حكاه القاضي عبد الجبار عن قوم بدون تعين - كما طله عبه أبو الحسين المصري و بسن برهال والشوكاي - وحكاه الأمدي عن قوم وصفهم بالشقوذ ، وسيه في المسودة لمعن المستكسين الظر المعتمد (٥٦/٣) ، الإحكام (٢٦١/١) ، المسودة (ص ٢٣٠) ، إرشساد المحسول (ص ١٤٥) ، الوصول إلى الأصول (١٤٤) ، المحمر الهيط (٤/٥٥).

⁽٢) در آمدي في الإحكام (٢٦١/١): ((قالوا مجواز انتقاد الإجهاع عن توفيق لا توقيف ! بأن يوفعهم الله لاحيار الصواب من غير مستند)). وقال ابن السبكي في رفع الحاجب (٢٢٤/٢) ((راسدم أن الدب رعم أن الحلاف إثما هو في الجواز ، لا الوقوع ، وهذا يدرؤه استدلال الخصوم بصور دكروت ، وقاب رقع إجماع فيها عن غير مستند ، صواء أصحت لهم تلك الصور أم لا ...)). فالآمدي يرى الحلاف في الحراز ، وابن السبكي يراه في الوقوع ، وتبعه الزركشي في المحر المحيط (١٤/٥٥).

⁽٢) عظر: شرح المحلي (٢٩٨/٢).

مسألة

| وأنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وفي ^(١) الصحيح ممكن وحجة |
|---|---|
| 1>14444444444444444 | لكن ^(٣) إذا المعتبَرون اتفقـــوا |

(مسألة) في إمكان الإجماع وحجيته وقطعيته وما يتبعها (وفي) القور العكال الإجماع وحجيته وقطعيته وما يتبعها (وفي) القور أن الإجماع (ممكن) عادة (٤).

وقير: إنه محال^(٥) ، لأن احتماع الجم الغفير على حكم واحد مع احتلاف قرائحهم ، يمتمع في العادة ، كما يمتنع احتماعهم في وقت واحد على مسأكول واحد.

⁽١) في همع القوامع (ص ٣١١): 15 وفي الصحيح.

⁽٢) ﴿ فِي هُمِعِ المُوامِعِ (ص ٢١١): قطعُيها.

⁽٣) 🔻 في همع الهوامع (ص ٢١): أعين إذا.

⁽٤) مدهب جمهور العلماء أن الإجماع ممكن ، وواقع ، وليس بمستحيل، انظر، المحصول (٢١/٤) ، الستعمل مدهب جمهور العلماء أن الإجماع ممكن ، وواقع ، وليس بمستحيل، انظر، المحصول (٢٩٥/٢) ، الإحكام للأمدي (٢٩٥/١) ، قواطع الأدلة (١٨٩/٣) ، التقرير والتحسير (٣١٥/١) ، نواتح تيسير التحرير (٣١٥/١) ، البرهان (٤٣١/١) ، روصة الناظر (٢٤٠/٤) ، المسودة (ص ٣١٥) ، نواتح الرحموت (٢١٢/٢) ، شرح تنقيح القصول (ص ٣٣٣) ، أصول السرخصي (٢٩٥/١) ، الغيث الهامع (٣١٠/٢) ، محموع هناوي الى تيمية (٢١/١١) ، شرح الكوكب المر (٢١٢/٢) ، هايسة السسول (٢٩٩/٢).

⁽٥) القول باستحالة الإجماع ، وأنه غير ممكن ، نسبه ابن الحاجب ، والزركشي ، للنظّام ، والمشهور عنه وعن مروعص يمكار الحجية ، ولذا قال ابن السبكي: ((وتُقُلُ ابن الحاجب أن النظّام يحيل الإجماع ، وهمم خلاف عن الحمهور عنه ، وإنما هو قول بعض أصحابه ، وأما رأي النظّام بصنه هو أنه متصور ولكن لا حجة فيه ، وقد صرّح المشيخ أبو إسحاق بأنه لا يجبله ، وهو أصح التقلين عنه)).

عفر إصافة لما سبن: للعشمة (٤/١) ، المقني في أبواب العدل والتوحيد للفاصي عبد الجبار (٢٩٨ ١٧) ، شرح بعمد لأبي الحسين النصري (٢/١٥) ، الإنجاج (٣٩٣/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢ ٦٧) ، عنصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢٩/٢) ، البحر الحيط (٤٤٠/٤) ، شسرح اللمع (٢٩/٢) ، إرشاد الفحول (ص ٢٥٠).

ورُدَّ بأن دواعي الناس مختلفة في المأكول ؛ لاختلافهم في الشهوه و لمراح والطبع ؛ فيستحيل اتفاقهم عليه ، بخلاف الحكم ، فإنه تابع للدليل ، فلا يمتسع إجماعهم عليه ؛ لوجود دليل قاطع أو ظاهر ، فهو الذي يجمعهم عليه (١).

وقير: إنه ممكن ، ولكن لا سبيل إلى الاطلاع عليه (٢).

وأحيب بأنه لا يتعذر في أيام الصحابة ؛ فإنهم كانوا قلسيلين محصسوريس ومحتمعين في الحجاز ، ومن خرج منهم بعد [فتح] البلاد كسان معروف في موضعه (١٠).

⁽١) انظر: الصادر السابقة.

⁽٢) حكه الرركشي و لم يسبه الأحد ، وحكاه ابن الحاجب عن الإمام أحمد فقال: ((وقول أحمد رحمسه الله "من ادعى الإجماع فهو كاذب" استبعاد لوجوده ، ويوضح العصد دلك بقوله. "هو منه استبعاد نوجوده أو للاطلاع عليه تمن يزعم دون أن يعلمه غوه ، الا إنكار لكوله حجمة)).

قلت: قد بيّن أصحاب الإمام أحمد مراده من هذا اللقول يوجوه منها: حمله على الورع ، أو على عبر عالم بالخلاف ، أو على تعذر معرفة الكل ، أو على العام النطقي وهو كالسكوني ، أو على بُعده ، أو علسى غير الصحابة لحصرهم وانتشار عبرهم ، كما رويت عنه روايات أحرى بالقول بالإجماع

واخلاصة: أن الإمام أحمد وحمه الله يرى أن نقل الإجماع في مسألة ما ، يحتاج إلى الوقوف عنى جميع آراء الجنهدين في كل مكان، وهو أمر عسير ، خاصة في القرون المتأخرة.

تعر: لبحر المحيط (٤٣٨/٤) ، عنصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢٠/٢) ، العسدة (٤٠٠٠ ، ٠٠٠٠ ، المسودة (ص ١٦٥) ، شرح الكوكب للنير (٢١٣/٢).

ு இ

⁽١) انظر: لكهاج لليصاري (٢/٥/٦) مع تحاية السول

ره) وهو دور جمهور العلماء من الأثمة الأربعة وغيرهم. انظر: أصول السرخسي (٢٩٥/١) ، تيسير المحرير (٢٢٧/٢) ، البرهان (٤٣٤/١) ، المستصفى (٢٩٨/٢) ، المحصسول (٢٥/٤) ، الإحكام للاسلاي (٢٠٠/١) ، العامة (٤٠٠/١) ، المساوقة (ص ٣١٧) ، روضة الناظر (٢٠/١) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٣١٧) ، عتصر ابن الحاجب بشرح العضد (٣٠/٢) ، الإنجاج الحكام لابن حسرم (ص ٣٢٥) ، الإحكام لابن حسرم (٣٢٥/١) ، حجية الإجماع لحمد وغلى (ص ١١٨) وما يعلها.

ٱلْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ، مَا تَوَكَّىٰ وَنُصِّلِهِ، جَهَنَّم ۗ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾(١) توعّد فيه على اتماع عير سبيل المؤمنين ؟ فيحب اتباع سبيلهم ، وهو قولهم أو فعلهم (٢). وقيل. إنه غير حجمة (٢٠) ؛ لقولم تعمال: ﴿ فَإِن تَنَكَزُعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللهِ وَٱلرُّسُولَ ﴾(٤) اقتصر على الرد إلى الكتاب والسنة.

وأحيب بأن الكتاب قد دل على حجيته (°) ، وكــــذلك الســـنة ؛ فقــــد قال ﷺ: (لا تحتمع أمتي على ضلالة) ، وفي رواية: (على خطأ)(١٠).

(و) في الصحيح (أنه) أي الإجماع (قطعية توجه) في الحجية ، بحيث يُكفّر أو يُضَلَّل محالفه^(٧) (**لكن إذا المعتبَرون**) بفتح الباء ، كما ضطه في الآيـــات^(٨) قطعية أم ظبية؟ (اتفقوا) على أنه إجماع ؛ كأن صرح كلُّ من المجمعين بالحكم الذي أجمعوا عليه من غير أن يشذ منهم أحد ؟ لإحالة العادة خطأ جملة (١).

> عبى أنه ربما يكون كل من أهل الإجماع مستنداً إلى إمارة تفيد الظـــن ، لكن يحصل لنا من اتفاق الكل القطع بالحكم ؛ ولذا صرحوا بتخطئة المخالف.

هن هو حجسة

سورة الساء: الآية (١١٥). (Y)

الظر: شرح المحمى (۲۹۸/۲) (Y)

وهو قول النشَّم المعترلي ، والروافض من الشيعة ، والخوارج. وشعبت الظاهرية إلى أن الحجة في إجمسع (T) الصحابة فقط ، وقال يعض الخوارج: إجماع الصحابة حجة إلى حلوث الفرقة والانقسسام ، ودهيست الشيعة إلى أنا الإجماع حمعة مع قول الإمام المعصوم لا بانفراده ، فليس الإجماع إداً حمة عندهم نظر: الممادر المذكورة في المنصحة السابقة.

سورة النساء: الآية (٥٩). (1)

انظر: شرح الهلي (۲۹۸/۲). (°)

انظر: حاشية الباني (٢٩٨/٢) ، والحديث سبق تخريجه بروايتيه. O

ذكر بن بدران أن معني كونه قاطعاً أنه يقدم على باقي الأدلة ، وليس معني القاطع هذا يمعي اجارم الدي (Y) لا يحتمل التقيص ، وإلا لما اهتلف في تكثير مبكر حكمه. انظر: للدخل إلى مستمعب الإمسام أحمسد

مَعْرِ: الآبات الينات (٣/٤٢٠). (A)

انظر: شرح الحلي (٢٩٩/٢) (°)

لا حيث فيه بالخلاف افترقوا مخسالف لسه إذا مسا اعْتُبسرًا وحرقسه محسرة قسست بلسي

مثل السكوتي وما قد نزرا والآمديُ والفخرُ ظنيُ مُسْجَلا ولو للاجتهاد يَثْمَى

(لا حيث فيه) أي في كونه إجماعاً (بالخلاف افترقوا) أي لمعتبرون (مثل) الإجماع (السكوني وما) أي الإجماع الذي (قلد نؤرا ، مخالف لله) على القول بأنه إجماع يحتج ، كما أشار إليه بقوله من زيادته (إذا ما اعتبراً) فإنه ظني؛ للحلاف فيه ، كالسكوني (١)، وإن كان الأصح فيه عنده أنه حجة ، ولذا جمعهما.

واتضح من ذلك أن معنى كلامه ؛ أن الإجماع قسمان: قسم اتفق الأثمة المعتبرون ـ أي المعتد بهم ـ على أنه إجماع ؛ كالإجماع الذي صرح بـــه جميـــع المحمعين بالحكم الذي أجمعوا عليه.

وقسم اختلفوا في أنه إجماع ، وهو غير ما ذكر ؛ كالسكوتي ، والأول قطعي ، والثاني ظني.

فالمعتبرون في كلامه وصف لستفقين على أن اتفاق ابحتهدين على احكم إجماع ، والمختلفين في أنه إجماع ، وإنما وُصفوا بالمعتبرين إشارة إلى عدم الاعتداد بالمخالف ، فإن بعضهم خالفهم في الحجية ، وإلى أن مخالفة ذلت السبعض في الحجية لا تنافي القطع ؛ لعدم الاعتداد بمخالفته ؛ لضحف شهبهته ، فكانت كالعدم.

⁽۱) هده أغول بالتفصيل لدي احتاره بن السبكي ا وهو أن الإحماع سنجة قطعة إذ عن معتبرون عسنى كونه إجماعاً ، مثل الإحماع أغولي ، وأنه سنجة ظلبة إذ اختلفوا في كونه إجماعاً ، مثل الإحماع السكوني، و إجماع لدي حالف فيه الددر.

(و) قال سيف الدين (الآمديُ) (و) الإمام (الفخرُ) أي فحر الديس الرازي أنه (ظني مُسجلاً) أي سواء اتفق المعتبرول على أنه إجماع أو لا ؛ لأل المحمعين عن طن لا يستحيل حطؤهم ، والإجماع عن قطع عير متحقق(١).

وفال الأكثروب: إنه قصعي مطعقاً (١٠) واستدلوا عليه بأهم اتفقوا على القصع بتخطئة مخالف الإجماع ، والعادة تحيل احتماع هذا العدد الكئير مسن العلماء المحققين على قطع في شرعي من غير قاطع ؛ فوجب بحكم العادة تقدير نص قاطع دال على القطع بتخطئة مخالف الإجماع.

وبه يرد ما سندل به الإمام ، والآمدي ، ولو سُنَّم فلا تلازم بين كونـــه قطعياً وظنية المستنَّد بناء على إحالة العادة خطؤهم أو دلالة السمعي على عــــدم احتماعهم على ضلالة فبيتأمل.

(وخرقهُ) أي الإجماع بالمخالفة (مُحوَّمٌ) لتوعد عيه حيث توعد عسى حكم عالفة الباع غير سبيل المؤمنين في الآية المتقدمة ، وهو كما صرح به العراقي متفق إذا الإجمع كان مستنده نصاً (") ، زاد الناظم فقال (قلت بلي) يحرم خرق الإجماع (ولسو) كان مستنده ظنيًا بأن كان (للاجتهاد ينمي) أي يُنسب (أ) ؛ إذا كان خرقه بغير

 ⁽١) نظر: الإحكام (١/٢٨٢) ، الحصول (٤/٤٣).

 ⁽۲) مدهب جمهور لعداء أن الإجاع حجة قطعية ، وفي احسالة أقوال أخرى.
 نظر: استصفى (۲۹۸/۲) ، التبصرة (ص ۳٤٩) ، أصدول السرحسي (۲۹۵/۱) ، المحدول (ص ۳۰۳) ، فواتح الرخوت (۲ ۲۱۲) ، السودة (ص ۳۱۵) ، شرح لكوكب المدير (۲۱۶/۲) ، شدرح المعصد (۲۰/۲) ، البرهان (۲۱۶/۲) ، الوصول إلى الأصول (۲۲/۲) ، روضة اساظر (۲۱/۲) ، البحر الحيط (۶ ۲۰/۲) ، هاية الوصول (ص ۹۰۱) ، شرح تشيح لقصول (ص ۳۳۸) ، المعتمد (۲/۶)

 ⁽٣) افظر: العبيث هدمع (٢ ٣٠٣). وسيقه الرركشي إلى أبه لا خلاف في تحريم عمر في الإجماع إذا كان عبسى
 بص «نصر بشنيف مسامع (٣ ٣٧)

کا کایه او قه (۲۲) می [†]

دليل راجح. قال الولي العراقي: وحكى القاصي عند الجنار قولاً أنه يحـــور مـــــــ بعدهم محانفتهم (١).

ثانث أو مُفَصِّل أن يَخْرُقَ وقيل دان خارِقبان مطلقا ويتفرع على هذا الأصل مسائل بيها بقوله (فعُلَم) من (تحريم) خرقه تحريم (إحداث) لـ (قول) وقوله (مُنعدم) من زيادته لتكملة (ثالث) في مسألة اختلف أهل عصره فيها على قولين ؛ كما لو أجمعوا على قول واحد ، فإنه يحرم إحداث ثان (أو) قول (مُفَصِّل) بين مسألتين لم يفصل بينهما أهل عصر ، (أن يَخُرُقَا) أي إن يَخْرُق الثالث والمُفَصِّل بين مسألتين لم يفصل بينهما أهل عصر ، (أن يَخُرُقَا) على إذا لم يخرق ما إذا لم يخرق ها أن العصر ، الله يخرقه أنه العصر ، الله يخرقه أنه العصر ، الله يخرقه أنه العصر ، إذا لم يخرقه أنه العصر ، إذا لم يخرقه أنه العصر ، إذا الله يخرقه أنه العصال المنافق عليه أهل العصال العصال المنافق عليه ألم المنافق المنافقة المنافقة

مثال الثالث الخارق: ما حكى ابن حزم أن الأخ يسقص الجد (٣). وقد المحتلف الصحابة فيه على قولين:

حکم رحداث قور ثائست او تفصیل بسین مسانین

 ⁽١) نظر: لعيث الهامع (١٣٧/٣) ، وقال الرركشي في تشنيف المسامع (١٣٧/٣) ((الصحيح المنسع - أي على فة الإجماع المستند إلى الاجتهاد - لأن الإجماع إذا وجد بأي دليل كان ، صار حجة وحرم محلاف)).
 وهو قول جمهور العدماء.

انظر: شرح لعمد (۲۲۳/۱) ، المعتمد (۳۹/۲) ، استصفی (۲۷۷/۲) ، لإحکام الآمدي (۲۲۲۶/۱) ، أماية لسول (۲۸۳/۲) ، المنحول (ص ۳۰۹) ، غاية الوصول (ص ۲۰۱) ، مختصر ابسن الحاجسب (۲۹/۲) ، شرح تنقيح لعصول (ص ۳۳۹) ، المسودة (ص ۲۲۸) ، أصول لسرخسسي (۲۰۱/۱) ، فواتح لرحموت (۲۳۹/۲) ، شرح الكوكب المبير (۲۲۱/۲) ، حجية لإجماع (ص ۳۹۲)، معالم أصول المقه عند أهل السنة والجماعة بدكتور محمد حسين الجيراني (ص ۱۸۳)،

 ⁽۲) هد، هو القول الأول في مسألة التفصيل وهو إن عع الفول لثالث حكماً مجمعاً عمله حرم إحداثه ، وإلا هلا يجرم ، وهذا مروي عن الشاهعي ، ورجحه جماعة من الأصوليين كالرازي ، والله في ، والأمسدي ، والل السبكي ، والطوفي ، وغيرهم

انظر لرساله (ص ٥٩٦) ، محصول (١٢٨/٤) ، شرح تنقيح بمصول (ص ٢٢٦ ، ٢٢٨) ، إحكام (٢٢٨ ، ٢٢٦) ، خصر الرام ٢٨) ، خصر الرام ٢٨)

⁽۲) نظر انحنی (۹ ۲۸۲)

قیل[.] یسقط باحد^(۱). وقبرً: یشارکه کاح^(۲).

وإسقاصه بالأخ خارق لما اتفق عليه القولان من أن له نصيباً.

ومثال لتالث عير احارق: ما قيل: يحل متروك التسمية سهواً لا عمداً ، وعبيه أبو حنيفة ومالك^(٣).

وقد قيل: يحن مطلقاً ، وعبيه الشافعي^(*). وقين: يحرم مطبقًا^(٥).

فالفارق بين السهو والعمد موافق لمن لم يفرِّق في بعض ما قاله(٦).

ومثال المفصِّل الخارق: ما لو قيل بتوريث العمة دون الخالة ، أو العكس ، وقد اختلفوا في توريثهما (٧) ، مع اتفاقهم على أن العلة فيـــه ، أو في عدمـــه ؛

 ⁽١) وهو قول أبي يكر الصديق ، و بن عباس ، وعبد الله بن لربير ، وروي عن عثمان ، وعائشة ، وأبي بسن
 كعب ، وأبي الدرداء ، ومعاد ، وأبي موسى ، وابي هريرة ، وحكي أيضاً عن عموان بن حصون ، وجابر
 بن عبد الله ، وأبي الطفين ، وعبادة بن الصامت رضي الله عمهم. انظر: مصنف عبد الرواق (١٩١/١ - ٢٦١/١ - ٢٦١/١) ، السنن لكبرى تنبيهقي (٢٤١/١).

 ⁽۲) وهو قول علي بن أبي طالب ، وريد بن ثابت ، وابن مسعود. «نظر: مصنف عبد «رراق (۱۰/۹۲)».
 مصنف دين أبي شيبة (۲۹۲/۱۱) ، الستن الكبرى لببيقي (۲۷/۲) ، اللغي (۲۲/۹).

⁽٣) وهو أيصاً مشهور مدهب أحمد ، فهو قول لجمهور، وفرق حديلة بين الذبيحة والصيد ، فقالوا: لا يحل لصيد الدي تركت التسمية عليه سهواً أو عمداً, انظر: بدائع الصيدائع (٢١٥) ، موهسب الجليس (٢١٩/٣) ، كشاف القدع (٢٠٩/٣).

رة) وهو روية عن لإمام أحمد. الطر: المهدب (٢٣٦/١) ، المعني (٢٣/١٣).

 ⁽٥) وهو قول «ظاهرية، أنظر: المحلى (٢/٢).

⁽١) نظر: شرح المحلي (٢/٣)

⁽٧) روى عبد الرق والبيهمي عن عمر في أنه أعطى بعمة الثانين ، والخانه الثالث ، وروى الدارمي عن بن مسعود في مش دلك ، قال بن قد مه وروي أيضاً عن على في ، قم قال ولا يعرف في لهم عالم وهد لا تصلح المسألة مثلاً لعام وجود الخلاف نظر مصلف علم لراق (١٠ ٢٨٢) ، السلس الكيمى (٢٠ ٣٨٧) ، السلس الكيمى

كوهما من ذوي الأرحام ، فتوريث إحداهما دون الأخرى محارق للاتفاق ' '.

ومنال التفصيل غير الخارق: ما قيل: تجب الزكاة في مال الصبي ، دوب الخار كان المسبي ، دوب الحدى المباح ، وعليه الشافعي (٢).

وقيل: تجب فيهما^(٢).

وقيل: لا تجب فيهما^(٤)، فالمفصَّل موافق لمن لم يفصل في بعض م قاله.

وقد عُدم أن مسألة التفصيل فيما إذا كان محل الحكم متعددًا ، ومسالة الثالث فيما إذا كان محدًا ، كما فرَّق بينهما جماعة منهم القرافي حيث قال: إنه متعدد الخلاف والمدارك حازت المخالفة إجماعًا ، ومتى ارتفع الحلاف واتحد

⁽١) وقد اعتلم العلماء في توريث ذوي الأرحام على قولين:

لقول الأول: أتمم يرثون ، وهو مروي عن عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، ومعاذ بن جبن ، وهو مذهب الحيقية ، والحنابلة ، ورواية في مذهب الشاله ي ، وامحتاره النووي من الشاهمية.

القول الذي: أتمم لا يرثون ، وهو قول ريد بن ثابت ، وابن همر ، وهو مدهب المالكية ، و نشافعية ، ولا أن لشامعي في الحديد دهب إلى أتمم يرثون إذا لم ينتظم بيت المال! لعدم وحود إمام عادل ، فود استطم بيت المال لوجود إمام هادل ، فإن مال الميت يرجع لبيت المال.

النظر في المسألة: حاشية ابن عابدين (٥٤٥/١٠) ، شرح الحرشي على مختصر خليل (٢٠٧/٨) ، روضة المطانبين (٥/٥) ، اللمني (٥/٥) ، العذب الفاقض (١٧/٢) ، المبسوط (٣/٣٠).

 ⁽٢) رهو مدهب الجمهور ، وقال أبو حيقة: تجب في الحلي المباح ، ولا تجب في مال الصنبي. الطنبر: الأم
 (٢٣/٢) ، لليسوط (١٦٢/٢) ، يداية المجتهد (١/٥٤/٢) ، للمتوعب (١٧٤/٢).

⁽٣) حكي وجوب الركاة في الحلي المباح عن عمر ، وروي عن عائشة ، وهو قول اسمن السمود ، وقسال بوجوب الزكاة في مال الصبي: عمر ، وعلي ، وعائشة ، وابن عمر وضي الله عنهم أجمعين. عبر في وجوب ركاة الحلي: السنن الكبرى (١٣٩/٤) ، معرفة السنن والآلسار (١٩٥/٣) والقسر في

و حوب الركاة في مال الصبي: السنن الكبرى (١٠٧/٤) ، معرفة السن والآثار (٢٤٥/٢) ، المسبولا (١٦٣/٢)، المحموع (٢٢٩/٥) ، بداية المحمد (١/٥٤١).

⁽٤) عدر بعدم وجوب الركاة في الحلي للباح: عائشة ، وابي عمر ، وجابر ، وأسحاء ، وأس ، و س مسده وجوب الزكاة في مال الصبي فروي عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وضعفها النووي وغيره. انظر: السن الكبرى (١٣٨/٤) ، معرفة السن والآثار (٢٩٤/٣) ، المجموع شرح للهذب (١٢٩/٥) ، بح القدير (١١٥/٢).

مقول والمدارك امنع الخلاف إجماعًا ، ومتى تعدد الحلاف في الحكم والمدرك نفيًا وإثباتًا ، منع تقريق في تنك الأقوال ، كما قما في لتوريث (١٠).

وفرّق العراقي أيصًا ، بأن تبك في المفروصة في الأعم ، من كون المحـــل متعبدً وكونه متحدًا ، وهده في كونه متعددًا ، فالأولى أعم^(٢).

وقيل وصححه إحكيا^(٣) ، وبه حزم الرويابي ، و لشاشيي^(١) (**ذانِ**) أي

 ^() ظر نمائس لأصول (٢ ٢٧٧٤) ، شرح بنفيح العصول (ص ٣٢٨) لإنجاح (٦١٢ ٤) وقد جعل بن السبكي مسأله بتفصيل عنو أربعة أوجه ف عفره في الإنجاح

⁽٢) عر العث هامع (٢ ١٠٥)

نظر في برحمه وفيات الأعياد (٢ ٤٤٨) ، انظيمات الكيرى (١ ٢٣) ، شدو ت السدهب (١ ٨) ، منظم (٩ ١٦) .

هما هو الغول الذي في للسأم أنه يُمنع من إحد ت فول ثالث ، بعد اتفاق أهن العصر الأول على قو بن مطلق ، أي سوء لرم منه رفع ما أجمعو عليه أم لا ؛ كما لو أجمعوا على قول و حد ، فإنه يجرم رحد ل قول ثال ، وهو مدهب للجمهور كما نسبه إليهم ابن قدامه ، والزاري ، والصدي ، والزركشي. وسنسبه لأمدي ، و بن لحاجب إلى لأكثر ورجحه إلك القداسي ، والروياني ، والشياسي كما ذكر الشارح وأيضاً القاضي أبو الطيب ، والصيرفي ، و من العطال ، والعرالي ، والشيراري ، وابن يرهال ، ومحمد بن لحسن المنساني

ا عبر وصه الدخر (۲ ۱۸۸) ، المحصول (۱ ۲۷۷) ، هايه الوصول (۱ ۲۵۲۷) ، تشــــه ســـامع ۱۳۷ ۳ ، البحر محيط (۵۰۰ ٤) ، لإحكام للآمدي (۲۲۸) ، مختصر ابن لحاجـــ (۳۹ ۲) ، سخول (ص ۳۲۰) ، النصرة (ص ۳۸۷) ، الوصــون إلى لاصــول (۲ ۱۰۸) ، سســي التحريــر ۲۵ - ۲۵)

القول الثالث في المسأله حو مطلقًا، وهو قول بعض خلفيه ، وبعض الظاهرية

مصر أصول استرحسي (٣١٠١) ، الإحكام لابن حسرم (١٠٥) ، فسوانح الرحمسون (٣٣٥) ، هايسه المستصفى (٣٨٢/٢)، النبصره (ص ٣٢٦) ، هايسه السود (ص ٢٢٦) ، المسود (ص ٢٢٦) ، هايسه السور (٢ ٧٦٢)

القول الثالث والتفصيل (١) (خارِقانِ مطلقًا) يعني أبدًا • لأن الاحستلاف عسى قولين. يستلرم الاتفاق على امتماع العدول عنهما ، وعدم انتفصيل بين مسأنتين يستلرم الاتفاق على امتماعه.

وأحيب بمع الاستسرم فيهما ، غايته أنه يتصمل الاتفاق على حور الأحد بكل من شقي الحلاف ، فكل ملهما عير واحب إجماعً ، وإدا كسال كسالك حازت مخالفته في بعض ما ذهب إليه ؛ بأن تُرَكب قول من القولين ، عدم قولهما به ليس قولاً بعدمه ؛ لعدم خروجه عن جواز الأخذ بكل المجمع عيه (٢).

وإنما فسرتُ _ تبعًا للمحقق (" _ الإطلاق بالأبد ؛ دفعً لتــوهم أنــه في مقابلة التفصيل المستفد من قوله: "إن يخرق ا فيكون معناه: سوء خرقاه أو لا ، وهو غير صحيح كما لا يخفى.

وحِلَّ إحداثِ دليلٍ أو رُقــى تأويل أو عنة إن لم يَخــرِقَ^(١).....

(و) عُلم من حرمة خرق الإجماع (حِلِّ أحداثٍ) أي إظهار (دليلٍ) حكم أو (رُقى ، تأويل) لدليل ليوافق غيره (أو علة) لحكم غير ما ذكروه من السدليل والتأويل والعدة ؛ لجواز تعدد ذلك، فالأول: كأن يُجمعوا على أن النية واحبة ،

هسس بهسور إحداث دلين أو تعلين أو تأويل غير اد دكسره الهمعون؟

او هسسة لتحكسم او تساويلا وقيسل لا يحس هسد، مستحلا مها ودا الصحيح إذّ جاْ منا مسع

 ⁽١) قال لإستوي في المرق بين مسأبي: رحداث قون ثالث ، وانتقصين بين مسأنتين: ((الفرق بينهما أن هده المسألة - أي لتعصيل - مفروصة فيما إدا كان محل احتكم متعدداً ؛ وأما تبك - أي إحداث قول ثالث - ففيما إدا كان متحداً)). انظر تحاية السول (٧٦٥،٢) ، مقالس الأصول للقرافي (٣٠٤٦) ، حاشسية السابي (٢ ٣٠٢)

⁽٢) نظر تقريرات الشربيني (٢٠٢/٢).

 ⁽٣) انظر: شرح اشي (٢٠١/٢).

 ⁽٤) وردت الأبيات في هميع هواميع (ص ٣١٣) هكدن:
 والحسسل في إحمدائسسه دلسسيالاً
 إن يكن الإحمداث عن خَوْق خسالا
 وأنسه ارتسمداد الأمسية المسسع

سسيل قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا ۚ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَـهُ ٱلدِّينَ ﴾ (١٠ ثم يقول شخص": لمسيلٌ قوله ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات) (٢٠).

والثاني: كما لو قال أهل الإجماع في حديث: (وعفروه الثامنة بالتراب) أن تأويله عدم التهاون بالسبع بأن ينقص عنها ، فيؤوله من بعدهم عنى أن معناه. أن التراب لما صحب السابعة صار كأنه ثامنة (أ).

والثالث: كجعمهم علة الربا في البر الاقتيات ، فيجعمها مسن بعدهم الادخار (°).

و محل الجواز (إن لم يَخْوِق) ما ذُكر ما دكروه ، بخلاف ما إدا خرقــه ؛ كأن قالوا: لا دليل ولا تأويل ولا علة سوى ما ذكرنا^(١).

سورة البينة. الآية (٥).

⁽٢) هد طرف من حديث مشهور رواه لستة عن عمر بن الخطاب ﷺ، قال: سمعت وسول الله ﴿ يقول: ربّ الأعمال بالبيات ، وإنما لكن امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى دبيا يصبيها أو إلى امرأة يكحها فهجرته إلى من هاجر إليه). وهذا نفظ ليخاري. انظر. صحيح البخاري ، كتاب الوحي ، يساب يسدء الوحي، رقم الحديث (١) ؛ صحيح مسهم ، كتاب الأمرة ، باب قوله ﴿ (إنما الأعمال بالبية) وأسه يدخن فيه الغرو وغيره من الأعمال، رقم الحديث (٣٥٣٠).

وقال العجلوني في كشاف لحمل (١٦٦/١): ورد بألفاظ مختلفة ، بيناها في أوائل "الفيض الجاري" منها: العمل بالنية ، ومنها: لا عمل إلا بالنية.

⁽٣) سبق تخريجه ص ().

⁽٤) عظر: تقريرات الشربيق (٣٠٣/٣).

 ⁽٥) أفغر: المعدر السابق، نفس الموضع.

⁽٢) القول كاور يحداث دلين أو تأويل أو تعبيل عبر ما ذكره المحمدون ، بشرط أن لا يخرق الإجماع ، هسو قول الأكثرين ، كما ذكر الأمدي ، وابن لحاجب ، والزركشي. وقد فيّد الآمدي المسأنة فيما إدا سكت أهل الإجماع الأول عن يبطال لتأويل أو الدليل الآخر ، فلا يصح إحداثه ، أو بصّوا على صحته فيجور إحداثه.

انظر الإحكام (۱/۳۷۱) ، مختصر بن الحاجب مع شرح لعصد (۱/۱۶) ؛ تشیف المسامع (۱/۱۶)، المعلوب المع

(وقيل): إن ذلك (لا) يحل مطلقًا(١) ؛ لأنه من غير سبيل المؤمير ستوعد على عدم اتباعه في الاية.

وأحيب بأن المتوعد عليه ما خالف سبيلهم ، لا ما لم يتعرصوا له كم عن فيه (٢) ، فالمتوعد على القول بالعدم ، لا على عدم القسول ، وبينهما فسرق واستشكل تفريع هذه المسألة على تحريم الخرق ؛ بأنه لا ارتباط بينهما حتى تكون معلومة منه ؛ لاحتمال حرمة الإحداث الغير الخارق لمعني يقتضي حرمته ، ورد كان الخرق حراماً.

وأجيب بأن المراد أنه يفهم من حرمة الخرق ؛ حواز ما لا حرق فيم إلا لمقتض آخر ، ولا مقتضى هنا في الواقع ، أو بالنظر للأصل ، فليتأمل(^{١٣)}.

 ⁽١) نقله ابن القطان عن يعض الشافعة ، وهماك أقوال أحرى في المسألة

الثالث: التوقف ، حكام الزركشي عن صاحب الكيريت الأحمر من الأحاف ، وبسيم الشوكاني للعض أهل العلم.

الرابع: يجوز الاستدلال بالنص ، ولا يجوز بفيره ، وهو قول ابن حزم وغيره.

لحرمس لا يجور إحداث دليل ظاهر ، ويجوز إحداث دليل محقي ؛ ليتواز خفائه على الأوكين ، وهو مو . ابن يرهان.

انظر. البحر الحيط (٢٩/٤)، أصول السرحسي (٣١٦/١)، الإحكام لاين حرم (٢١٦١)، مسودة (ص ٣٢٩)، الوصول إلى الأصول (١١٤/٢)، إرشاد القحول (ص ١٥٨).

⁽٢) انظر: شرح الحلي (٣٠٤/٢) ، المحصول (١٥٩/٤).

 ⁽٣) انظر: الآبات البيناب (٢/٤٢٣).

... وأنّه الرِّدَّةُ لَمْ تَجُوْ بِذِيْ الأَمة سَمْعًا ذَا الأَتَمْ دُونَ اتفاقها على الجهل بما لم تك فيه كُلِّفَات إنْ تَعْلَمَا على الجهل بما له تك فيه كُلِّفَات إنْ تَعْلَمَا على القوي لعدم الخطأ قُسل وفي انقسامها لفرقتين كُلِلْ مَسَالُةٌ على الخطأ قد وطَّفَت ترددٌ مشارُهُ هـل أخطاًت مسألةٌ على الخطأ قد وطَّفت ترددٌ مشارُهُ هـل أخطاًت

ارتسداد الأمسة التنع مهماً

(و) عُسم من تحريم حوق () الإجماع الذي من شأن الأثمة بعده أن لا يخرقوه (ألَّهُ) أي الحال والشان (الرِّدَةُ لَمْ ، تَجُنُّ أي تستحيل (ب) جميع (ذي الأمة) المحمدية في عصر (سَمْعًا) وإن حاز عقلاً () ، لخرقه إجماع من قبلهم على لزوم استمرار الإيمان ، وأنه لا بد منه. قال المحقق: والخرق يصدق بالفعل والقول كما يصدق الإجماع بجماء.

و (فا) أي استحالة ارتدادهم سمعاً هو القول (الأكثم) يعني لصـــحيح (٣) ؛ حديث الترمذي وغيره: (إن الله تعالى لا يجمع أمنى على ضلالة)(٤).

وقيل: يمكن ذلك شرعاً (°) ، كما يمكن عقلاً اتفاقاً ، إذْ ليس في الحديث المذكور ما يمنع ذلك ؛ لانتفاء صدق الأمة وقت الارتداد (١).

⁽١) فعية الورقة (٢٤) س: ب.

 ⁽۲) قال لأمدي في الإحكام (۲۸۰/۱): ((لا خلاف في حواز تصور ارتداد الأمة لإسلامية في لأعصار عقادً)): و نظر: شرح الكوكب المبير (۲۸۲،۲).

 ⁽٣) رهو قول المحمهور ، واختاره الآمدي ، وابن الحاجب ، والرازي ، والطوقي ، وغيرهم.
 انظر الإحكام (٢٨٠/١) ، عتصر ابن الحاجب مع شرح لعصد (٤٣/٢) ، الهصول (٢٠٧/٤) ، شرح عتصر الروصة (٢٠٧/٣) ، تيسير التحرير (٣٥٨/٣) ، غاية الوصدون (ص ٢٠٩) ، تحايدة البسول (٧٨٨/٢)

⁽٤) سبق تخريجه ص ().

م) حكاه الفتوحي عن ابن عقين وغيره.

نظر أنفول ومنافشته في شرح الكوكت شهر (٢٨٣١٢) ، تدية السول (٢ ٧٨٨) ، تطافس الأصلول (٢٧٦٥/٦) ، التقرير و لتحيير (١٥٠١٣) ، فواتح الرحموت (٢٤١/٢) ، المحصيل (٨٤/٢)

حاصل هذا الدين أهم د لو الأن الرادة بحرجهم عن كوهم أمنه ، أهمهم إد المسدوم بكو ـــو
 مؤمين، فلا تشاو هم أدنة السمعية الذي تنفي الصلالة عن أمنه ،

وأحيب بأن معنى الحديث أنه لا يحمعهم على أن يوحد منهم ما يصنون به الصادق بالارتداد (١).

وحاصل هذا الجواب: أن الله لا يجعن الأمة نحيث يجتمعون على لارندد ، أي لا يهيئهم بدلك ، فإن اسم الأمة صادق عليهم قبن الارتدد ، فيمنع أن يقع منهم ؛ لأنه اجتماع على ضلالة ، وأي ضلالة (٢).

ثم الاستدلال بالحديث المذكور مشى عليه جماعة. قال صحب الأصر: ولو استدل بنحو قوله في: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق) (٣) لكان أوضح ؛ فإنه نص في أن هذه الأمة لا تخلو عن قائم بالحق ، ويستحيل معه ردة الكل(٤).

(دونَ اتفاقها) أي هذه الأمة في عصر (على الجهل بما) أي بشيء (لم تثُ فيه كُلُفَتُ أَنْ تَعْلَمَا) بأن لم تصمه ؛ كالتفضيل بين عمار وحذيفة ؛ فإنه لا يمتنع شرعاً (على) القول (القويّ) أي الصحيح أيضاً (لعدم الخطأ) فيه بعدم التكيف به (°).

⁽۱) اظر: شرح آهيي (۲/٥/٣)

 ⁽۲) منظر: حاشية البناني (۲/ه ۳۰). ومحلاصته: ألهم لو الفقوا على الارتداد لصدق عبهم أن الأمة الفقست عبى الصلالة ؛ لأهم قبل الارتداد أمة محمد .

⁽٣) رواه لبخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسلة ، باب قول البهي ﷺ: (لا توال طائعة من أمي ظاهرين عدى لحق يقاتلون) وهم أهل العلم. رقم الحديث (٦٧٦٧) ، وروه مسلم بحدًا اللفظ في كتاب الإسرة . ياب قوله ﷺ. (لا توال حدلقة من أمين ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم). رقام الحسديث (٣٥٤٤). والحديث له ألفاظ غنته.

 ⁽٤) انظر: وقع حدجب (٢٥٨/٢)

ره) قاله كثيرون كما قال الرركشي ، وهو خليار لراي ، والقرافي ، والإسنوي ، وأكثر لحسابلة العسر. تشيف لمسامع (١٤٢٣) ، المحصول (٤ ٢٠٧) ، شرح الفلحول ص ٣٤٤) ، هايسه السندور (٢ ٢٨٩) ، شرح لكوكب منيز (٢ ٢٨٣)

وقيل. يمتنع^(۱) ، وإلا كان الجهل سييلاً لها ، فيحب اتباعها فيه ، وهـــو باطل.

ورد بعدم تسليم أنه سبيل لها فإن سبيل الشخص ما يختاره من قــول أو فعل، ومعلوم أنه لا يحتار الجهل، وعدم العلم بالشيء ليس من ذلك، أما اتفاقها عمى جهل ما كلفت بعلمه فيمتنع جزماً(٢).

هن يجور القسام الأمة إن فرقتين كنّ عنطسين في غسسير مسسسالة صاحبه؟ (قُلُ ، وفي) حواز (انقسامها) أي الأمة (لفرقتين) في (كُلُ) من مسألتين متشاهتين كن من الفرقتين (مسألةٌ على الخطأ قد وُطّنَتُ) يعني أن كسل فرقع منشاهتين كن من الفرقتين (مسألةٌ على الخطأ قد وُطّنَتُ) يعني أن كسل فرقع منطقة في واحدة من المسألتين ؟ كاتفاق شطر الأمة على أن الترتيب في الوضوء واحب وفي قضاء الفوائت غير واحب (") ، وشطرها الآخر على عكس ذلك (أوددٌ) للعلماء ؟ فقيل: يمتنع ، وقيل يجوز (").

وقوله (مثارُهُ) أي منشأ التردد (هلْ أَخْطَأَتْ) أي هل يطلق الخطأ على كل الأمة نظراً للمحموع ، أو لم [يخطئ](٢) إلا بعضها نظراً إلى كل مسألة على حدة؟.

وفي قولنا - تبعاً للمحقق (٢٠) - متشابحتين؛ تحرير لمحل النزاع ؛ فإن لممسألة كما قاله القرافي ثلاث حالات: حالتان متفق عليهما ، وحالة مختلف فيها.

⁽١) حكاه الرركشي عن قوم و لم يسمهم. انظر: تشيف للسامع (١٤٢/٣).

 ⁽۲) انظر شرح غيي (۲/۹/۳) ، تشيف للسامع (۱٤٢/۳) ، تحاية للوصول (۲/۷۷/۳) ، البحر الحسيط (۲)

 ⁽٣) اشرئيب في الوصوء واحب عبد الشاهمية والحتابلة، انظر: المهدب (٨١/١) ، كشاف القداع (١٠٤/١)
 والترتيب في قصاء القوافت غير واحب عند الشاهمية ، بل مستحب، انظر: المهذب (٨١/١).

ر٤) الترتيب في الوصوء عبر واحب عند الحتمية والمائكية ، بل سنة. انظر: بدائع الصنائع (٢٢/١) ، بديـــة المجمد (٢٢/١). والتربيب في قضاء الفوائب واحب عند الحنفية والحمايلة ، وعند المالكيه في الصـــلو ت حمس دول عبرها انظر: بدائع الصنائع (١٣١/١) ، كشـــاف القـــاع (٢٦٠/١) ، ينابـــه ابحتهـــد (١٣٢/١).

 ⁽٥) سيأي ذكر أصحاب هدين القولين قريباً.

إلى السخة (ب): عقطاً.

 ⁽۱) غر حاشیة انحلی (۲/۲/۲).

فالمتفق عليهما: اتفاقهم على الخطأ في المسألة الواحدة من الوحه الواحد لا يحوز إجماعاً ، واتفاقهم على الخطأ في مسألتين متباينتين مطلقاً يجور إجماعاً ، لم يقل أحد باستحالته.

والمختلف فيها: هي المسألة الواحدة ذات الوجهين ؛ نحسو المسمع مس الميراث، فإن الفتل والرق كلاهما مانع من الميراث ، غير أنه ينقسم قسمير ؛ رق، وقتل ، فهل يجوز أن يُخطئ بعض في أحد قسمي هذا الحكم ، فيقول: القاتسل يرث ، والعبد لا يرث ، فيخطئ في الأول ، ويصيب في الثاني ، ويقول الآحر: العبد يرث ، والقاتل لا يرث ، فيخطئ في الأول ، دون الثاني ، فيكون القسمان من الأمة ، قد أخطأ في قسمين لشيء واحد ؛ فمن لاحظ اجتماع الخطسا في شيء واحد باعتبار أصل المانع المقسم ، منع المسألة ، ومن لاحظ تنوع الأقسام وتعددها ، وأعرض عن المنقسم حوّز ذلك ؛ فإنه في الشيئين من نسوع المحمسع عيه (۱).

(قلتُ) زيادة على الأصل (الكثير) من العلماء، بل أكثرهم، كما في شرح المحقق وغيره (٢٠) (مَنَعُوا) الانقسام المذكور ؛ لأن خطأهم في المسألتين لا يخرجهم

 ⁽١) نصر عاشى الأصول في شرح المحصول (٢٧٦٢/٦). وقال القرافي في شرح تنقيح العصول (ص ٢٤٥).
 ((من نظر إلى اتحاد الأصل منع ، ومن نظر إلى تعدد الغرع أجار)).

 ⁽٢) ورد البيت في همم الهوامع (ص ٢١٥) هكذا:
 وامتدم الإجماع بعدما انعقد صد له خلفاً لما البصري اعتقد

⁽٣) نسب العول بالمتع للأكثرين: حلال الدين المحلي، والزركشين، والعراقين، والسيوطي، والسرية في والسرية والمدي، وعيرهم. انظر: شرح المحلي (٢٠٦/٣)، تشيف للسامع (١٤٣/٣)، لعبت عامع (٢٠٦/٣)، شرح الكوكب الساطع (٢٠١/٣)، المحصول (٢٠١/٤)، نحاية السول (٢١٧٦/١)، فابت الرصول (٢١٧٦/١).

عن أن يكونوا قد اتفقوا عنى الحطأ وهو منفي عنهم (١). (وهذهب) أي مرجح سيف الدين (الآهدي الجواز) (٢) لأن المحطئ في كن مسألة بعض الأمة لا كنهم، وقد حكه لعراقي، و سيوطي عن المتأجرين (٣)، قال اساطم كالمحقق - (وهو الأقرب) وصححه شيخ الإسلام في النب (٤).

(و) علم من خُرمة خوق الإجماع، لذي من شأن الأنمسة بعده أن لا يخرقوه (أنَّ الاجتماع) أي الاتفاق (بَعْدُ) أي بعد الإجماع السابق ؟ فهو مسبني على الضم بحذف المضاف إليه وقصد معناه.

وقوله (ما الْعَقَدُ، ضِدُّ لَهُ) خبر "أنَّ"، يعني أنه لا يجوز الاجتماع على الإجاع لا يعاد شيء قد وقع الإجماع على خلافه، فلا يضاد إجماع إجماعاً سابقاً.

قال جمع: لأنه يستنزم تعارض قاطعين، بناء على أن الإجماع قطعي، وتعارض القاطعين محال^(ه).

⁽١) الظر: تشتيف المسامع (٢/٣٤١).

⁽٢) انظر: الإحكام (١/٢٧٩).

 ⁽٣) انظر: لغیث الهامع (۲/۷/۲)، شرح الکوکب الساطع (۲/۲۳).

⁽٤) نظر: غاية الوصور (ص ١٠٩)، واختاره أيضاً إن قدامه، وابن الحاجب، وجلال الدين الحلي، وابسى قاسم العيادي، الظر: (٤٩١/٢)، عتصر ابن الحاجب مع شرح العصد (٤٣/٢)، شرح المحلي (٣١٤)، شرح الورقات لابن قاسم العبادي (ص ٣١٤).

⁽٥) هدا الحكم إذا كان أهل الإجماع الذي من غير أهل الإجماع الأول، أما إن كان أهل الإجماع الذي مسل أهل لاجماع الذي مسل أهل لاجماع الأول ، بأن ظهر ضم ما يوجب الرجوع، وأجمعوا عليه ، فقي جوار الرجوع محلاف مسبئ على اشتراط انقراض العصر في لإجماع ، فمن اشترطه – كالإمام أحمد – جور دلك، ومن م يشترطه – كلاما هو رأي الجمهور – لم يجوزه، وكان إجماعهم الأول حجة عليهم وعلى غيرهم

انظر، البحر خبط (۵۲۸۱۶)، غاية الوصول (ص ۱۰۹)، شرح مجلي مع حاشية البسالي وتقريسرات الشربيني (۳۰۷،۲)، المحصول (۲۱۱،۶)، تديية الشربيني (۳۰۷،۲)، المحصول (۲۱۱،۶)، تديية الوصول وص الوصول وص الوصول وص ۱۵۲)، عاية الوصول وص

راه الكمال فقوله الاتي: 'إد لا يرى التعارض' الخ، متعلق بما فيله مـــــــ المسألتير (١)، التهي وسيأتي ما فيه.

..... خُنْفًا لِمَا البصريُ اعْتَفَدِهُ أَدُلَةٌ إِذْ لَا يُحَسِرى التَّعَدَارُضُ (اللهُ إِذْ لَا يُحَسِرى التَّعَدَارُضُ (اللهُ عِندُ حَصَلا فِي القطع والمظنون حيثُ حَصَلا لَيسَ دليدل الله عندهُ صَدرًا

وأنَّـــةُ لَيســـتْ لَـــةُ تُعَـــارِصَ يقـــعُ بـــينَ قـــاطعينِ بـــلْ ولاَ وكونُ الإجماعِ على وفقِ الخـــيرْ بلْ ذا^(٣) هو الظاهرُ أنْ غيرَ فَقَلاْ

(خُلْفًا لِما) أبو عبد الله (البصري (³⁾ اعْتَقَدَ) من جواز ذلك ؛ لأنه لا مانع من كون الأول مُغَيَّاً بوجود الثاني ^(٥).

قال بعض المحققين: هذا يفيد أنه (١) يجعلُ الثاني ناسحاً للأول ؛ وبعد ذهب (٤) فحر الإسلام، بناء على جواز النسخ بعد انقطاع لوحي فيما يثبت بالاجتهاد، على معنى أنه لما انتهى ذلك احكم بانتهاء المصحة، وفّق الله تعالى المحتهدين للاتفاق على ضده، وإن لم يعرفوا مدة الحكم. وتبدّل المصحة.

 ⁽١) مطر: «بدرو اللوامع لمكمال المقدسي، لوحة (٢١٩)، وهما تماية لورقة (٢١) من أ.

⁽٢) ﴿ فِي عَمْع الهُوامِع (ص ٣١٥): وفي القري ليست له تُعارِضُ.

⁽٣) في همع هوامع (ص ٣١٦): بن ذلك انظاهر.

⁽٤) هو لحسين بن عني، أبو عبد الله البصري، احممي المعتزلي، ويُعرف بالعُجْن. شيخ المتكلمين، وأحد شيوخ المعتزلة، وهو شيخ القاضي عبد اجبار. ته مصنعات كثيرة في الاعتزال وانفقه والكلام. من كتبه، شسرح عنصر أبي الحسن الكرعمي، وكتاب الأشرية، وحوار انصلاة بالهارسية، وغير دلك. توفى سنة ١٩٣٩هـــ، وقبل غير دلك.

منظر في ترجمته: الجواهر المطبيقة (٢١٦/١)، تاريخ بغداد (٧٣/٨)، طبقات المُعترمة (ص ٢١١)، شدر ت استهب (٢٨.٣).

 ⁽٥) واعتدره أيصاً الراري والصفي الهدئ من لشاهعية، وهاهر الإسلام البرادوي من لحمية الظرا المعسسات
 (٢٧ ٢)، المحصول (٢١٢٤)، كاية الوصول (٢٦٧٠/٦)، كشف الأسرار (٣٦٢٣)

 ⁽٦) يفصد أ، عبد الله النصري

 ⁽٧) أي يى لسبح به دهب فخر الإسلام البردوي

ويرد عليه بعد تسليم ذلك ؛ أن فيه اتباع غير سبيل المـــؤمـين ، وهـــو الإجماع الأولى ؛ فلذا عوّل المصنف في منعه، على علمه من خرق الإجماع.

وأما رده بأنه يَلزم تضاد الإجماعين فغير سليد ؛ إذ هـــو قائــل بـــزوال الإجماع الأول، وبه يظهر أن قوله: "إذ لا يرى التعارض" الخ، راجـــع لنئــــاني فقط(١)، خلاف ما تقدم عن الكمال، فليراجع.

هسل يعسارض الدلين القطعسي أو الظلسسين الإجماع؟ (وَأَلَّهُ) أي الإجماع بناء على الصحيح أنه قطعي (لَيستْ لَهُ تُعَارِضَ، أَدَلَةٌ) قطعية أو ظنية، والمراد - كما بحثه ابن قاسم - أنه لا تُعارِضه معارضة يُعتد بها ؛ بحيث تُوجب توقفاً، وإلا فلا مانع من وجود دليل ظني يدل على حلافه دلالة ظنية (إذْ لا يُوى التَّعَارُضُ، يقع بينَ) دليلين (قاطعين) فإن القاطع يجب تحقق مدلوله، فينزم من تعارضهما اجتماع النقيضين، وهو محال.

قال العطار: وهذا مُسكِّم إن كاما في رمان واحد، وأما إن كانا في زمانين مختلفين فلا ؛ إذ الأحكام تختلف باختلاف الأعصار، انتهى(٢).

(بلُّ ولاً) يُرى التعارضُ بين (ذي القطعِ) أي القاطع (والمطنونِ) لإلغائه في مقابلة القاطع⁽³⁾.

⁽١) انظر: تقريرات الشريسي (٢/٣٠٣).

⁽٢) أنظر: الايات البينات (٢/٢٤).

 ⁽٣) انظر: حاشية العطار (٢/٨٣٢).

لا يدرص الإجماع دليل فطعي ولا ظني، وأما الإجماع الطني فتحور معارضته بالإجماع العطعي الألب.
 أقرى منه، وتجور معارضته بالإجماع الطني أيضاً ؛ لاستوائهما في القوة.

تعر في لمسألة: بشيف للسامع (١٤٥/٢)، المحصول (٢١٢/٤)، المحمد (٥٥/٢)، روصه الساظ (٢١٢/٤)، عاية الساني وتقريرات المحرد (٥٠١/٢)، شرح المحلي مع حاشية الساني وتقريرات الشريبي (٢٠٧/٢)، الغيث الهامع (٢٠٧/٢).

وأشار بقوله من ريادته (حيثُ حصَلا) أي في زمن واحد ؛ إن أل لمراد من هذه المسألة نفي معارضة المقارن له بخلافه من مسألة النصري انساقة ؛ فإنه نفى نسخ المتأخر له فافترقا.

ردا وافق الإجاع غرراً هل يسدل علسني أنسسه مستنده؟ (و) إدا وحد الإجماع موافقاً لحبر، ولم يوحد للإجماع دليس سواه، لم يتعير (كونُ الإجماع على وفقِ) دلك (الخبرُ) ناشئًا عنه فــ (ليسَ دليلٌ أنهُ) أي الإجماع (عنهُ) أي الخبر (صَلاَر) لجواز أن يكون عن غيره، ولم ينقل لنا استغناءً بنقل الإجماع عنه (۱).

(بلُ ذا) أي كونه صادراً عنه (هو الظاهرُ أنْ غيرَ)اً (فَقَدْ) بأن لم يوجد غيره بمعناه ؛ لأنه لا بد له من مستند كما مر^(۲). فإن وجد فلا ؛ لجواز كـــون الإجماع عن ذلك الغير.

و"بر" هنا انتقالية لا إبطالية (")، وهذه المسألة غير ما تقدم في باب الأخبار من قوله: 'وأن الإجماع على وفق خبر ليس دليل صدقه" الخ ، لأن تعدث في الاستدلال بذلك عن الأحبار وصحتها، وما هنا بعد صحة الخبر، لا يدل موافقة

 ⁽١) وهذا قول الجمهور واحتاره الرازي الظر في المسألة: المحصول (١٩٣٤). تشبيف اسمامع (١٤٥٣)، المعتمد (١٤٥٣)؛ التحصيل (١٤٠٨)، تحاية السول (١٨٥)؛ ماهج العقول (٣١٣/٢)، تيسير التحريسر (٣١٣)، خايسة الوصون (ص ١١٠)؛ قواتح الرجموث (٣١٣,٢). تحاية الوصول (٢١٤٤).

⁽٢) في مسألة افتراط المستند بالإجاع.

 ⁽بن) تأتي الإضراب. فيؤا جاء يعدها جملة فهي إن الإنظان وإما للانتعال من غرض إن آخر
 مثال الإيصال قوله تعدلى (وفالوا تخد الرحمن وبدأ سينجانه بل عياد مكرمون) [الأسياء: ٣٦]
 ومثال الانتفال: قوله تعدى: (قد أللبح من تركن وذكر اسم ربه فضنى بن نؤفرون اخبياه الدسا). [أعسسى ٤٠٠ - 11]
 [أما إدا جاء يعدها مفرد فيهي عاضمة

نظر رصف المبابي في شرح حروف لمعاني للمالقي (ص ٢٣٠)، احتى النابي في حروف المعاني للمسردي (ص ٢٣٥)، معني النسب في كتب الأعتريب لابن هشام (ص ١٥١)

الحبر عبى أنه باشئ عنه، فهذا من مباحث الإجماع، هل يتعين أن يكون مستنده هذه الحبر أو يحوز أن يكون غيره (١).

قلتُ لدى البصريُّ له حتماً سَنَدُ المالكيُّ ذاكَ الحلافُ الماضيُّ^(٢) تواتراً فهــو لــهُ قَطْعــاً سَــنَدُ

(قلتُ) و(لدى) أي عند (البصريُّ) أبي عبد الله أن ذلك الخبر (لهُ حتماً سَنَدُّ) يعني يتعبن استناده إليه (أفقلُ عُزيُّ) أي تُسب هنذا القسول أيضا (لس) إمام (الشافعيُّ) هُلِهُ، أي نسبه إليه ابن برهان (أ)، قال الإسنوي: لأنه لا بد له من سند – كما تقدم – وقد [تيقنّا] (أ) صلاحية هذا له، والأصس عسدم غيره (١).

(و) قال (القاضيّ) عبد الوهاب (المسالكيّ) في كتابـــه المنخـــص (ذاكَ الحُلافُ الماضيّ) محمه (في خير الواحد) وهو أقسام:

⁽١) قال الرركشي في تشيف المسامع (١/٤٤١): ((ولينظر في هذه السألة مع قوله -)) أي ابن السبكي - فيما سبق في الأخبار. [وأن الإجماع على وهق عبر لا يدل على صدقه]. قال السيوطي - معلّقاً -: وإضا متقاربان، النظر: شرح الكوكب الساطع (١/-٣٦)؛ وقال العراقي في الغيث الهامع (٢/-٢٠): ((تلك المسألة في الاستدلال بدلك على صحة الخبر، وهي كعمل العالم على وهي هير لا يدل على صحته، فالبحث هناك عن الأحبار وصلحتها، وهذه المسألة بعد صحة الخبر لا تدل موافقة الإجماع به على أنه باشع عنه، فهذا من مباحث الإجماع، هل يستعين أن يكون سنده هذا الخبر، أو يجوز أن يكون غيره؟، والله أعلم)).

⁽٢) ورد لبيت في همع الهوامع (ص ٣١٦) هكا.:

وقد غُزي لشافعيّ هانتصر وعابدُ الرهاب ذا الحنف حصرُ

قون البصري بوجوب استناد الإجماع إلى دنك الخبر، حكاه عنه الرازي، وابن لنسبكي، والزركشي، والزركشي، والإستري، ودن لرركشي: "الظاهر أن المراد أن دلك على سبيل لظن الغانب، لا أنه عنه حقيقة".
 عفر، الخضور (٤ ١٩٣٤)، الإي ح (١٤ ١٤)، النحر المحيط (٤/٧٥٤)، هايه النمول (٢ ٤٨٤).

٤) أنظر، توصول إلى الأصول (٢/٨/٢)، البحر الحيط (٤٥٦١٤)

 ^(°) في السحتير (سفر) وطثيب من قدية السول

 ⁽۲) عر هاية السول ۲ ۲۸۷).

أن يعيم ظهور الخير، وأهم عملوا يموجيه لأجله ؛ حزمنا بذلك.

أو نعلم ظهوره بينهم وعملهم عند ظهوره، ولا نعلم أن عملهم لأحله.

والثالث: أن لا يكون ظاهراً بيتهم، إلا أهم عملوا بالحكم الذي تصممه، ومي القسم الثاني تلائة مذاهب ؟ تالتها: إن كان على حسلاف القيساس فهو مستندهم. وأما الثالث(١)، فلا يدل على أهم عملوا لأجله(٢).

قال (أَمَّا هَا) أي الحديث الذي (وَرَدَ، **تواتراً فهو لهُ قَطْع**ًا) أي حزمًا (سَنَدُ) كما يجب إجماعهم على العمل بموجب النص، ولذا تُصَرُّفُ الرسور ﷺ بما يقتضيه النص يكون امتثالاً له، هذا كلامه^(٣).

قال في الآيات: فيه نظر ؛ لحواز أن يكون عن غيره أيضاً، ولا يلزم مـــن تواتره أن يستندوا إليه، ولا أن يبلغهم.

لا يقال: إن لم يبلغهم انقطع تواتره ؛ لأن هذا ممنوع ؛ لجواز أن يبعغ من عدا المحتهدين دو هم (٤).

الصيرفي: لا يكون إجماعاً ؛ لجواز الاحتلاف()، وهو منقول عن الشفعي(١)،

حل قول ،لقائل رلا أعنم فيسه علاقه إجدعه

أي إن لم يكن ظاهراً بينهم، لكن عملوا عا يتضمنه. 0)

انظر: تماية السول (٧٨٤/٢)، البحر الهيط (٤٥٦/٤). (7)

قال الفاضي عبد الموهاب: وعمل الخلاف في خير الواحد، فإن كان صواتراً فهو عنه بلا خلاف نقيه عنه (T) الرركشي في السحر المحيط (٤٥٦/٤)، والعراقي في الغيث الهامع (٢٠٨/٢). وسيأبي تنظير صاحب الأياب

أنظر: الآيات المنات (٢/٢٧). (£)

وكدا قال ابن حرم. انظر: البحر المحيط (١٧/٤)، الإحكام (١٣/١). (9)

انظر: الرسالة (ص ٤٥٧)، ٥٣٤). (1)

وأحمد. وقال ابن القطان: إن كان القائل من أهل العلم فهو حجة، وإلا ــــأن م بكن مم كُشف الإجماع والخلاف. فليس بحجة (١)، والله أعلم.

خــاتــمـــة

جَحْدٌ لَمَجْمَعِ عليهِ قَدْ عُلِهِ وهكذا منصوصُ حُكْمٍ مُثْسَتَهِرْ فيه خلاف قلتُ قيالُ النسوويُ

من ديننا ضرورةً كُفْــرُ حُــتِمْ على القوي وغيرِ منصوص شُهِرْ تكفيرة بجحـــده وهـــو القـــويْ

(خاتمة) في حكم حاحد المجمع عليه (جَحَدٌ) (لـ)حكم مـــ أحكــم الشرع (مُجُمَع عليه قَدْ عُلِم، من ديننا) أيتها الأمة المحمدية (ضرورةً) بأد عرفه منه الخواص والعوام من غير أن يقبل التشكيك(1).

وقيّد بعضهم (٢) بأن يشتهر في محل من حَحَد، بحيث يُنسب في جهنه بـــه إلى تقصير.

قال المحقق: فالتحق بالضروريات ؟ كوجوب الصلاة والصوم، وحرمــــة الزنا والخمر^(۱).

قال شيخ الإسلام: فيه تنبيه على أن الضرورة في قولهم: "المعلوم من الدين بالضرورة"، ليس معناها استقلال العقل بالإدراك بلا دليل ؛ لأن أحكام الشرع عند الأشعرية(أ) لا تعسرف إلا بدليل سمسي(أ) (كُفُسِرٌ حُسِمٌ) أي بدلا

 ⁽١) أماية الورقة (٢٨) من: ب.

 ⁽۲) انظر: ثقريرات الشريبين (۲/۸۰۳).

 ⁽٣) الأشعرية: هرقة من الفرق الإسلامية، تنتسب إلى أبي الحسن الأشمري رحمه الله، وهم أقرب العسر في ين
 معتقد أهل السنة والجماعة، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية.

والأشاعرة قد عالموا أهل السنة والجماعة في خمس عشرة مسألة، من أهمها في الأسماء والصماس، وقاس، إن أحاديث الأحاد لا تثبت بما العقيدة، وقالوا يتقدم العقل على النقل عند التعارض.

أم بسبهم لأي الحس الأشعري فإنما ليست سليمة لكون أبي الحس الأشعري قد ناب من معتده وأنف ك ب (الإبانة)، و (معالات الإسلاميين) ورجع عن ما كان يقوله، وقد أمكر الكثيرون مس مساحري الأشاعره مسبة هذه الكتب لأبي الحسن، انظر: أصول الدين للبقدادي (ص٩٠)، يحموع صدري سسح الإسلام ابن بيمية (٣٠٨/٦).

رع) فماية الورقة (٢٨) من: بيا.

انظر: عاية الوصول لشيح الإسلام ركريا الأنصاري (ص ١١٠).

خلاف^(۱) ؛ لأن ححده يستلزم تكذيب النبي ﷺ فيه، وما أوهمه كلام جمع مل أن فيه خلافاً غير مراد لهم^(۲).

(وهكذا) مجمع عليه (منصوصُ حُكْمٍ مُشْتَهِنُ بين الناس^(۲) ؛ كَحِلُّ السِع؛ ححده كفر (على) القول (القوي) أي الأصح الذي عليه الأكثسرون^(۱) لمها تقدم^(۱).

⁽١) هذه القسم الأول: من حجد مُحمعاً عليه معلوماً من الدين بالضرورة، وقد حكى العصد، والمسرداري، وابن عبد الشكور، والبناني، والزركشي الاتفاق على كفره، وليس مأحد تكميره حجد الإجسماع، بسن تكذيب النصوص الواردة فيه.

انظر: شرح العصد (٢٤٣/٢)، التحبير (٤٤/٠١)، قسوانح الرحمسوت (٢٤٣/٢)، حاشسية البساني (٢٠٨/٢)، تشتيف المسامع (٢٤٧/٢).

⁽٣) قال حلال الذين الحلي (٣٠٨/٢). ((وما أوهم كلام الآمدي وابن الحاجب من أن فيه عبلافاً بيس عرد هما))، أي أن مرادهما أن الحلاف إنما هو فيما لم يُعلم من الدين بالصرورة، فهذا لا يكفر سكره ؛ جنوس أن يخفى عليه. انظر: حاشية البنائي (٣٠٨/٢).

أما الأمدي فقد قال في الإحكام (٢٨٢/١). («احتلفوا في تكفير حاحد المجمع عليه، فأثبته بعص العقهاء، وأحكره الباقون، مع اتفاقهم على أن إنكار حكم الإجماع الطن غير موجب للتكفير.

والمنحتار إنما هو التعصيل؛ وهو أن حكم الإجماع إما أن يكون داخسلاً في مفهسوم السم الإسسلام؛ كالعبادات الحسس، أو لا يكون كذلك؛ كالحكم بحل البيع وصحة الإحارة؛ فإن كان الأول مجاحد، كافر؛ لمزابلة حقيقة الإسلام له، وإن كان النابي فلام.

وقال ابن الحاجب في عنصره (٤٤/٣): ((إن إنكار الإجماع الظبي ليس يكفر، وفي انقطعي ثلاثة مذاهب. المُعتار: إن كان مشهوراً للعوام ؟ كالعبادات الحمس كفر، وإلا غلام).

وقال الرركشي في البحر المحيط (٢٧/٤): ((واعلم أن كلام الأمدي وابن الحاجب في هذه المسالة في عاية الفائل ؛ فإهما حكيا مذاهب في منكر حكم الإجماع القطعي، ثالثها: المعتار أن تحسو العبسادات خدس يكمر، وهذا يقتضي أن له فولاً بالتكفير في الأمر الحمي، وقولاً بعدمه في شو العادات الخدسس، وليس كدلك)).

 ⁽٣) هد، العسم الثاني من جحد مُحمعاً عليه، مشهوراً بين الناس، ومنصوصاً على حكمه ولكنه لم يطلع
رشة الضروري - كحل البيع ؛ وفي كفر جاحله قولان سبأتي ذكرهما قريباً.

⁽٤) وهذا ما أكده القرافي أيضاً. انظر: شرح تنقيح الفصول (ص ٣٣٧)، مئسف المسامع (٩٤٧،٣)، كشف «أسرار (٣٦٢/٣)، قواتح الرحموت (٢٤٤/٢)، سلاسل السده، (ص ٣٥٤)، البرهاد (١٤٧٠). المنحول (ص ٣٠٩)، تماية السول (٧٨٩/٢)، البحر المحيط (١٥/٥٥).

⁽٥) من أن جحده بستلزم بكديب النبي 🎄 فيه.

وقيل: لا ؛ لجواز أن يخفى عليه^(١).

(و) ي جحد (غير منصوص) عليه (شهر) بينهم (فيه خلاف) لأصحاب.
 قيل: يكفر حاحده ؛ لشهرته.

وقيل. لا؛ لحواز أن يخفى عليه (1)، وهذا ما حكاه الرافعي عن استحسا الإمام (7)، وأنه قال: كيف تُكُمَّر من خالف الإجماع، ونحن لا نكفر من ردَّ أصل الإجماع، وإنحا بندعه ونضلله، ثم أوَّل (1) كلام الأصحاب على منا إدا صَنتَقَ المجمعين على أن التحريم ثابت في الشرع، ثم خالفه؛ فإنه يكون راداً لنشرع، انتهى (0)، وسيأتي ما فيه.

(قلتُ) زيادة على الأصل (قالُ) الإمام محي الدين (النوويُ) في باب الردة من الروضة (۱) (تكفيرهُ بجحدهِ) للمشهور غير المنصوص عليه (وهو القويُ) أي الراجح، هذه ما ظهر في شرح كلام الناظم في هذه الزيادة، وقد تبعت في شرح البيتين السابقين شرح المحقق على الأصل (۱)، والعهدة عليه ؛ فإن جماعة منهم شيخ الإسلام (۸) قالوا: إن دلك عالف لقول الروضة في باب الردة: من ححد

 ⁽١) هذا القسم الثالث؛ من جمعد بيسعاً عليه، ليس ميه نص، لكنه مشهور، وفي كفر جاحده قولان أيصب سيأتي ذكرهما.

 ⁽۲) نظر إلى المسألة: تشنيف المسامع (۲۰٪۲)، شرح الحلي مع حاشية البناني (۲۰۸/۳)، العيست افسامع
 (۲)، ۱۱/۲)، البحر الحيط (۲۰٪۲)، شرح تشيح الفصول (ص ۲۳۷)، المسسودة (ص ۳٤٤)، عابسة
 الوصول (ص ۱۱۰)، نشر البنود (۲/۷۶)، حاشية العطار (۲۲۸/۳).

⁽٣) أي إمام الحرمين كما هو اصطلاح الراهي في كتابه (قتح المزيز).

⁽٤) أي إمام الحرمين.

ره) انظر كلام إمام الحرمين في: البرهان (٢٢٤/١)، وبمحوه قال الرازي في المحصول (٢٠٩/٤)، عبد، مرم الحرمين ((معاحد الحكم المُجمع عليه لا يكفر، خلافاً لِمعض الفقهاء)). وأما كلام الراهمي فقسم نعسب المووي في ياب حد الحمر عن إمام الحرمين. انظر: روضة الطاليين (١٦٨/١٠)، البحر المحيط (٢٠٤٥)

 ⁽٦) عظر: روضة الطالبين (١٠/١٠)، ورجحه ابن النحار، وابن أمير الحاج. انظر: شرح الكوكسب المستير
 (٢) التقرير والتحيير (١٥٢/٢).

⁽٧) انظر: شرح المحلي (٣٠٨/٢).

 ⁽A) انظر: غاية الوصول (ص ١١٠)، البحر المحمط (٢٦/٤).

مُحمعاً عيه. يعم من دين الإسلام ضرورة ؛ كفر إن كان فيه بص، وكذا إن لم يكن فيه نص في الأصح، وإن لم يعلم من دين الإسلام ضرورة بحيث لا يعرفسه كن من لمسمين لم يكفر ؛ فعلم أن القصع مقبّد بما فيه بص، وأن الأصح مقبّد بما هو محمع عليه معموم من الدين صرورة ولا نص فيه، وأنه لا تكفير بعير المعلوم ضرورة من المشهور بقسميه، والله أعدم. انتهى.

وفَرُق المحقق ابن حجر بين إنكار أصل الإجماع حيث لم يكن كهرا، وإنكار المجمع عيه الضروري حيث كان كفراً ؛ بأن الإجماع الله أنكسره المنكرون - كالنظام - هو تطابق العدماء، على تفرقتهم وكشرقم، عسى رأي نظري، وهذا ليس كإنكار الضروري، الذي هو تطابقهم عبى الإحبار عن محسوس على نقل المتواتر، وذلك قطعي ؛ لحصول العلم الضروري به، والقدح فيه يسري إلى إبطال الشريعة من أصلها، فتطابق العلماء عبى رأي واحد نظري، لا يوجب العلم القصعي إلا من جهة الشرع، فيم يكن إنكار كونه من أصله حجمة، ولا إنكار إفادته القطع، مع اعترافه بحجيته، مكفراً على الأصح، بخلاف إنكار الضروري ؛ فإنه يجر إلى إنكار الشريعة، بل الشرائع كها، فكان كفراً

واتضع الفرق بين إنكار أصل الإجماع، أو كونه حجة قطعية. وبين إنكار الضرورة (١)، وبذلك كله يُعدم الجواب عن استشكال الإمام السابق.

ولا لُكَفَّرُ جَاحِدَ الحَكَمِ الخَفْسِيُّ قطعاً ولو تَرَاهُ فِي النصِ السوفِيُّ (ولا لُكَفِّرُ) أي لا نحكم معاشر العدماء بالكفر (جاحدَ الحكمِ) المحمسع عديه (الحَفْقِيُّ) بأن لا يعرفه إلا الخواص ؟ كفساد النستُ بالجماع (٢٠).

⁽١) النظر: فتح الباري (٢٤٩،١٢)

۲) همه مذهب الجمهور ، وعبد الجمية يعسد النسان بالجماع إن وقع قبل الوقوف بعرفة، و إلا يعسد إن وقع بعده

ظر صح القدير (٤٤,٣)، شرح مخرشي (٢ ٣٥٨)، روصة الطاسين (٢ ٤١٣)، المستوعب ر٤ ١٣١)

وقوله (قطعاً) أي بلا خلاف (١)، من زبادته (وكو قواه) أي الحكم المدكور (في النص) بأن كان منصوصاً عليه ؛ كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنست الصلب، فإنه منصوص عليه في البخاري(٢)، ولا يكفر حاحده كما صرحوا به.

قال المحقق: ولا يكفر حاحد المجمع عليه من غير الدين ؟ كوحود بعدد قطعاً (٣)، انتهى.

لأنه محض كذب، بخلاف من أنكر مكة، أو البيت، أو المسجد الحسرام، فيكفر - كما نقله ابن حجر عن الروضة وأمالي العز ابن عبد السلام - وعلمه بأن الأمة اجتمعت على التكليف بعين هذا البيت، ومتعلقه من الدين، لأنه إما شرط في الحج، أو ركن فيه، وأياً ما كان من الدين، فجاحده يكون جاحداً لما عُمم من الدين بالضرورة؛ فيكون كافراً؛ انتهى (3).

وقوله (الوفي) من زيادته – للتكملة – ولا يخفى ما فيسه مسر حسسن الاختتام؛ إذْ هاهنا وقع التمام من الكتاب الثالث، الذي هو مباحث الإجمساع، فلمه الحمد، ونرجو منه كمال الانتفاع، آمين.

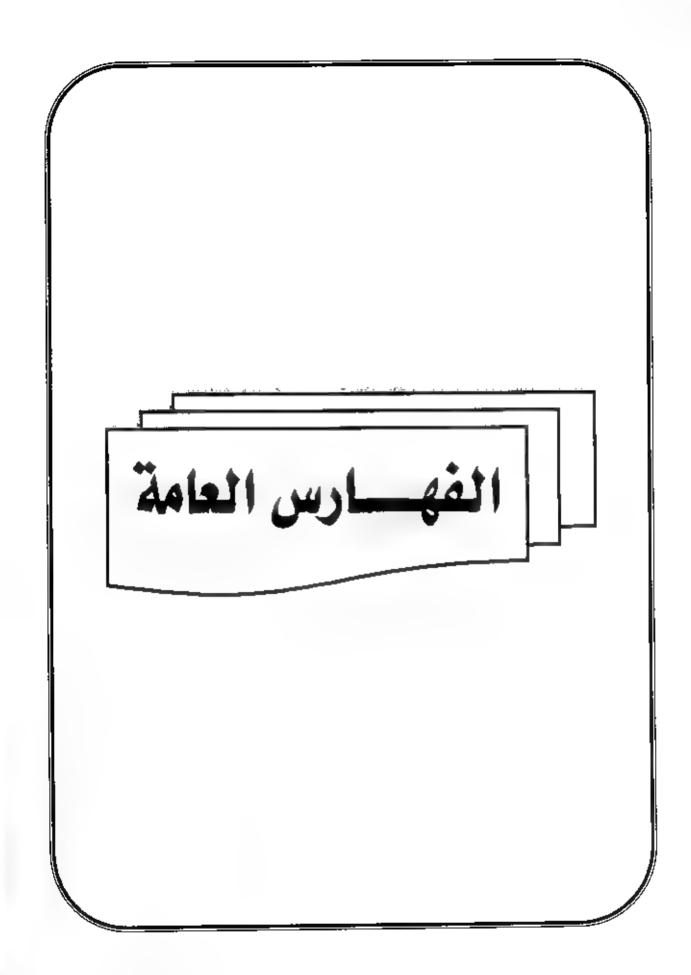
⁽١) حكى غير واحد من العلماء الاتماق على أن جاحد الجميع عليه الخمي لا يكفر، صهم الهدي، وانقرافي، ولركشي، لكن ابن النجار ذكر في المسألة علافاً لبعض العقهاء أنه يكفر ؛ لتكديب الأسد. قسب الرركشي: ((وأنكروا على ابن الحاجب حيث أوهمت عبارته حكاية قول فيه - أي الحمي - بالتكفير))، وقد ذكر الشيخ هميد يجيت المطيمي في حاشيته على تحاية السول يحثاً قيماً في حكم حاحد الإجماع بظرا عاية الومبول (٢٦٢٩/٦)، معاشى الأصول (٢٧١٨/٦)، تشيف المسمامع (٢٩/١٦)، شسرح الكوكب المنبو (٢٩/١٢)، عتصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢٤٤/٦).

وانظر في المسألة كذلك. شرح تنقيح القصول (ص ٣٣٧)، البحر المحسيط (٢٦/٥)، العست اهسام (٣٠/٠)، نشر البود (٢٠٢/١)، التقرير والتحيير (١٥٢/٢)، الإحكام للامدي (٢٨٢/١)، بيرهب، (٢٧/١)، شرح المحلي مع حاشية البنايي (٢٠٨/٢)، فواتح الرحموت (٣٤٣/٢)، المسوده (ص ٢٠٨)، سلم الوصول لشرح كاية المبول للسطيعي (٣٢٧/٢) = ٣٣٧).

 ⁽٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب ميراث ابنة ابن مع ابنة. رقم الحديث (٦٧٢٦).

⁽٢) انظر: شرح المحلي (٢٠٨/٢).

⁽٤) انظر: فتح الباري (١٢/ ٢٥٠).





فمرس الآيات القرآنية ^(۱)

| رفح الصفحة | لآية | رَقِمَ لاَية |
|------------|------|--------------|
| | | |

سورة البقرة

| ٤٠٤ | ﴿ وَأَقِيمُواْ دَلصَّمُوةً ﴾ | ٤٣ |
|-------------|---|-----|
| દદદ | ﴿ وَكَذَ لِكَ جَعَلْن كُمُّ أُمُّنَّهُ وَسَعًا ﴾ | 127 |
| 0 2 9 | ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِنَّةِ ﴾ | 1/4 |
| 79 7 | ﴿ يَسَأَيْتُهَ ۚ لَذِيرِ ﴾ وَامَنُواْ ٱتَّقُلُواْ آللَهُ وَدَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوْاْ إِن كُنتُم | 779 |
| ٣٩٦ | ﴿ وَلا يَأْبُ لَشُّهُدَاتُهُ إِذَّ مَا دُعُوا ﴿ ﴾ | YAY |
| *97 | ﴿ وَمَن يَحْتُمْهَ فَإِنَّهُ وَ ثِمُّ قَلْبُهُ ﴿ ﴾ | ۲۸۳ |

سورة آل عمران

| ٤٤٤ | ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أَخْرِجَتْ بِنَّاسٍ ﴾ | 11+ |
|------------|--|-----|
| ٣٩٤ | ﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَنَّ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ | 171 |
| هـ (۲) ۴۹۷ | ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا ءَ نَسَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضِيهِ، هُوَ خَيْرًا لَهُمَ بَلْ هُوَ شَرُّ لَهُمُ مَّ سَيُطَوَّقُونَ مَا يَخِلُواْ بِهِ، يَوْمَ ٱلْقِيَسَمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ ٱلسَّسَمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَنُونَ خَبِيرٌ ﴾ | ۱۸۰ |

سورة النساء

| 779 Y | ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينِ يَأْحُلُونَ أَمْنُولَ ٱلْبَسْمِي طُلْمًا إِنَّمَ بِأَكْلُولَ فِي نُطُوبِهِمْ تَرُ وَسَيَصْلُوْتَ سَعِيرًا ﴾ | 1. |
|--------------|--|----|
| ሞለ٤ | ﴿ وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا ﴾ | |

^() ثم رسم حست ثیب سور

| ۳۸۱ | ﴿ إِن تَحْتَ بِبُواْ كَمَا إِم م تُنْهُونَ عَنْهُ نُكُورٌ عَنَكُمْ سَيِّعَانِكُمْ ﴾ | ٣١ |
|-----|--|-----|
| ٥٨٤ | ﴿ فَإِل مُنْسَرَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرْدُوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَ لرَّسُونِ ﴾ | 09 |
| ٥٨٤ | ﴿ وَمَن يُسْقِقَ ٱلرَّسُولَ مِنْ مَعْدَ مَا تَمَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَكِ وَيَشَعْ عَيْرَ اللهِ وَمَن يُسْعُ عَيْرَ اللهِ اللهِ وَنَصْبِهِ حَهَدَّمٌ وَسَاءَتُ مَصِيرًا ﴾ السَين مَمُ وَمِن عَرْ مَصِيرًا ﴾ | 110 |

سورة المائدة

| 790 | ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَ لَدُّمْ وَلَحْمُ ٱلْحِنزِيرِ ﴾ | ٣ |
|-------------|--|-----|
| YAE | ﴿ وَيَعَثْنَ مِنْهُمُ آثَنَى عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ | ۱۲ |
| هـ (٦) ع ٢٩ | ﴿ إِنَّمَا جَزَ أَنَّ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ آللَّهُ وَرَسُولَهُ ﴿ | ٣٣ |
| TAA | ﴿ وَالسَّارِقُ وَ سَتَارِقَةً فَاتَفْعَعُوا أَيْدِيَهُمَ ﴾ | ٣٨ |
| 021 | ﴿ لُمِنَ لَا يُعِينَ ﴾ | ١٠٦ |

سورة الأنحام

| 377 | ﴿ وَإِذَ قُلْتُمْ قَاعْدِلُوا ۚ وَلَوْ كَنْ ذَا قَدْبَىٰ ﴾ | |
|------------|---|------|
| 790 | ﴿ قُلُ لَا آجِدُ فِي مَآ أُوْحِيَ إِنَّى مُخَرَّتُ عَلَىٰ طَاعِمِ يَظْعَمُهُ وَإِلَّا أَن | 1601 |
| | يَكُونَ مَيْنَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيهِ ﴾ | 120 |

سورة الأعراف

| YV0 | ﴿ وَيَسْفَتَارَ مُوسَى عَوْمَهُ، سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَنْتِنَا ﴾ | 100 |
|-----|--|-----|
| ۳٩٨ | ﴿ فَسَالَا يَأْمَنُ مَحِثُو رَبُّهُ إِلَّا ٱلَّقَوْمُ اللَّهِ عِلْمَانُ مَحِثُو رَبُّهِ إِلَّا ٱلقَوْمُ اللَّح | 99 |

سورة الأنفال

| 747 | ﴿ بِنَّ أَنَّهُ لَا يُحتُّ ٱنَّحَابِ بِينَ ﴾ | ٥٨ |
|------------|--|-----|
| YV 2 | ﴿ إِن يَكُن مِن كُمْ عِشْرُ وَن صِيرُ وَن يَعْسُواْ مَ ثَتَيْنَ ﴾ | 70 |
| 472 | ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱللَّهِ فَي حَسْبُكَ آمَّةُ وَمَنِ ٱتَّبِعَكَ مِن ٱلْمُؤْمِينِ ﴾ | 751 |

| * 9* | ﴿ وَمَن يُولِهِمْ يَوْمَهِدِ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرَّفًا لَّقِتَ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لَقِتَ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لَقِتَ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لَقِتَ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لَقَتْ إِلَّا مُتَحَرِّدًا لَهُ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ وَمَأْوَنَهُ حَهَدًّا لَمُ وَيِئِّس ٱلْمَصِيرُ ﴾ | ١٦ | | |
|-------------|--|--------------------------|--|--|
| | سورة التوبة | er vandering types en en | | |
| ٤٥٤ | ﴿ لِلَّتَعَقَّهُوا فِي لَدِّيسِ وَسِيدرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَحَعُوا إِسْهِمْ ﴾ | 177 | | |
| هـ(۲) ۳۹۷ | ﴿ وَآتَٰدِينَ يَكُيْرُونَ ٱلْدُّعَبُ وَآتَٰفِظتَةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ آللَهِ فَنَبَشِّرْهُم بِحَدَّبِ أَلِيمٍ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكُوّفَ بِهَ جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ﴾ | 40-45 | | |
| | سورة يونس | | | |
| ٥١٧ | ﴿ فَأَجْبِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ | ٧١ | | |
| | سورة يوسف | | | |
| ٣٩٨ | ﴿ إِنَّهُ لَا يَأْيُنَّسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾ | ۸Y | | |
| | سورة المبر | | | |
| 741 | ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةٍ رُّبِّهِ إِلَّا ٱلطَّآلُونَ ﴾ | ۲٥ | | |
| - | سورة النبط | <u> </u> | | |
| 724 | ﴿ وَمِيْعَنَّمَ ٱلَّذِيرِ كَفَفَرُواْ أَنَّهُمْ كَانُواْ حَصَّدِينَ ﴾ | 49 | | |
| | سورة الإسراء | | | |
| 440 | ﴿ وَلَا تَقُولُهُ * آ رُنكَي إِنَّهُ كَالَ فَحَشَّةَ وَسَكَّةً سَيلا ﴾ | ٣٢ | | |
| 4.1 | ﴿ وَلا تَقُعُ مَ يَسْلِ لِكَ مِهِ عِلْمٌ ﴾ | ٣٦ | | |

| | سورة مريم |
|--------------|--|
| ۳۹٤ | ﴿ ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفُ أَضَعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَتَسْعُواْ مَشَهُواتَ ٥٩ فَسَوْفَ يَلْقَوْنِ عَيَّ ﴾ |
| | سورة الحج |
| ٥٧٨ | ٦٣ ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ كَلْضَرَّةً ﴾ |
| - ''' | سورة المؤمنون |
| هـ (۱) ۲٦٩ | £٤ |
| | سورة النور |
| 277 | ع ﴿ وَأُولَتِ إِلَى هُمُ الْفُسِقُونَ ﴾ |
| <u></u> | سورة القسس |
| YOA | ٩ ﴿ وَقَ لَتِ مُرَأَتُ فِرْعَوْبَ ﴾ |
| | سورة الأهزاب |
| 777 | ٢١ ﴿ لُّقَدْ كَن لَكُمْ فِي رَسُولِ آللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً ﴾ |
| هـ (۲) ۲۲۰ | هِ إِنَّمَا يُرِيدُ كَلَّهُ لِيُلَاهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلبَيْتِ وَيُصَهِّرُكُمْ ٣٣ تَظَهِيرًا ﴾ |
| | سورة الزمر |
| 4.4 | ٥٧ ﴿ وَيَوْمَ أَنْفِهِ مَ مَ مَنْ مَا مَا مَا مَا مُعَلَى أَلَّهُ وُحُوهُهُم مُّسُودَّةً ﴾ |

| فطتر | سورة |
|------|------|
| | |

| ۳۹۸ | ﴿ وَإِن مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَنُّومَ لَّ قَنُوطٌ ﴾ | ٤٩ |
|-----------|--|-----|
| a (7) VPT | ﴿ وَوَلَلَّ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ اللَّذِينَ لا يُؤْتُونَ ٱلزَّكُوةَ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَعُرُونَ ﴾ | ۲،۲ |

عتورثة محمد

| | ···· | |
|----------------------------------|--|------------------------|
| | لَّهُ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَنْفِرِينَ إِ | 7 E |
| ؟ مُولِّيْ لِهُمْ ﴾ ﴿ ٨٨ (١) ٢٨٨ | لله موالين اللذيء عامتها وان البكتف ب إ | ١١ ﴿ وَ لَكُ بِأَنَّ ا |
| | 100 - 100 Dr 00 Dr | V; - / / |

سورة النجرات

| هـ(٦) ٩٨٣ | ﴿ وَلَا يَغْمَ قَبِ بُعْضُكُم بِعَصَالْ ﴾ | 14 |
|-----------|---|----|

سورة النجم

| | ٣٠١ | ﴿ إِن يَـ تَبِعُونَ إِلَّا ٱلطَّلِيُّ ﴾ | ۲۸ |
|---|-----|---|----|
| • | | 10. 30% | |

سورة الواقعة

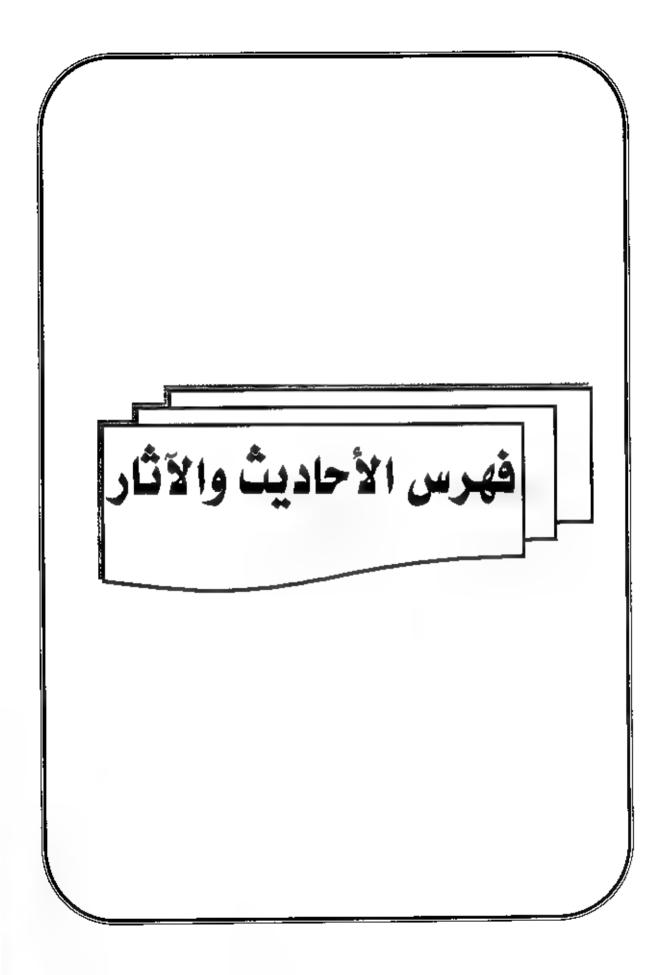
| 137 | ﴿إِنَّ أَخَأْنَهُنَّ إِخَآءً﴾ | 40 |
|-----|-------------------------------|----|
| | | |

سورة المجادلة

| ٤٠١ | ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنحَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ | ۲ |
|-----|--|---|
| 100 | ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلاً يُعَدِّنُّنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولٌ ﴾ | ٨ |

سورة المنافقون

| | سورة الملك | |
|-------------|--|-----|
| 777 | ﴿ وأَسرُ و ، قَوْلَكُمْ أَوِ آحْهِرُو ، بِمَ إِنَّهُ عَبِيمٌ بِدَتَ مَضَّدُورِ ﴾ | ۱۳ |
| | سورة القيامة | |
| هـ (۱) ۹۹۵ | ﴿ بُلِ آلْإِنسَانُ عَلَىٰ نَصْسِه عِمِيرُةً ﴾ | ١٤ |
| | سورة الإنسان | |
| هـ (٥) ٨٤٥ | ﴿ هَلَ أَتَىٰ عَنِي آلِإِنسَننِ ﴾ | Ĭ |
| 778 | ﴿ وَلَا تُصِعْ مِنْهُمْ ءَ فِتَ أَقْ كَفُورًا ﴾ | 4 £ |
| | سورة المطفقين | |
| 797 | ﴿ وَمِثْلٌ لِنَّمُ صَفِّهِ مِنْ ﴾ | ١ |
| | سورة البينة | |
| 097 | ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓا إِلَّا لِيَعْبُدُوا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ | ٥ |



فهرس الأحاديث والأثار ^(١)

| | |
|-------------|--|
| رقم لصمحه | الجديث أو الأثر |
| هـ (۲) ۲۹۲ | (اجتنبوا السبع الموبقات). قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: |
| | الإشراك بالله والسحر) |
| ٥٥٣ | أجمع الصحابة على دفنه ﷺ في بيت عائشة بعد اختلافهم |
| ٥٥٣ | أجمع الصحابة عبي قتال مانعي الزكاة بعد اختلافهم |
| هــ (۳) ۲۵٤ | (احفظوني في أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين ينونهم، ثم |
| | يفشوا الكذب، حتى يَشْهَد الرجلُ وما يُسْتَشْهَدُ، ويحلف وم |
| | يُستحنَف) |
| ٩٨٩ | اختىف الصحابة في زكاة الحلي المباح |
| ٥٨٩ | اختلف الصحابة في زكة مال الصبي |
| ٥٨٨ | اختمف الصحابة في حل متروك التسمية |
| ۰۸۸ | اختلف الصحابة في سقوط الأخ بالجد |
| 441 | أعدَد الجزية من المجوس |
| ٣٢. | (رِذِ، استأذِن أحدكم ثلاثاً فنم يؤذِن له فبيرجع) |
| هـ (۲) ۲۱ ع | (إذا تبايع الرحلان، فكل واحد منهما باخيار مـــا نم يتفرقــــا |
| | وكان جميعًا،) |
| £7.A | (إدا لم تُتحنوا حراماً و لم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس) |
| ٣١٤ | (إدا وسغ الكلب في إناء أحدكم فليعسله سبعاً) |
| Y9.A | (الأدبان من الرأس) |

⁽۱) تم تربیها علی حسب حروف هجاء

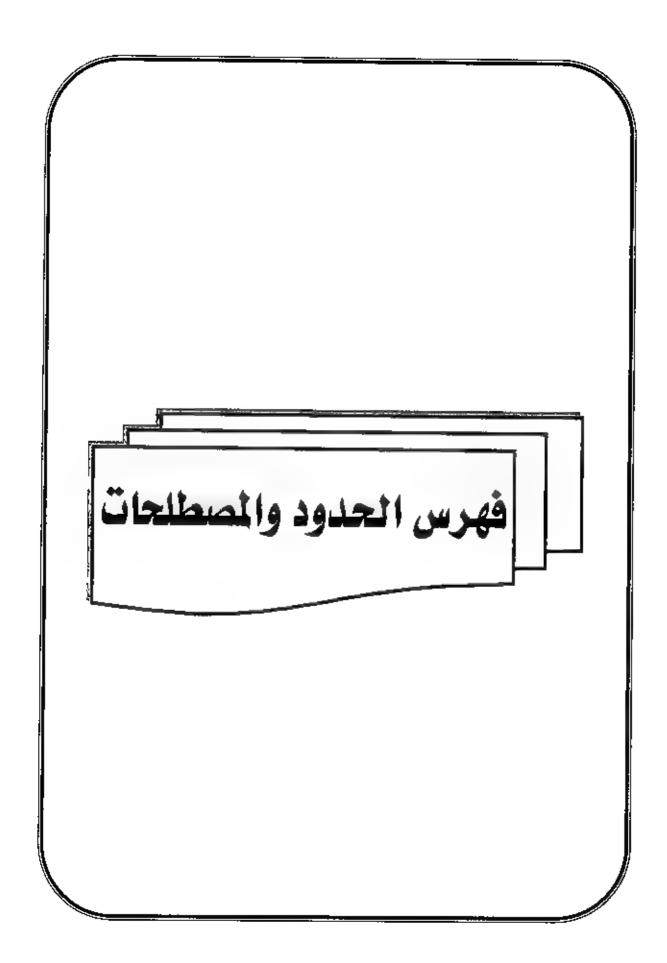
| <u> </u> | |
|--------------|--|
| ۲۰۸ | أن النبي ﷺ أمر بقطع سارق رداء صفوان من للفصل. |
| ٠٢٦، هــ (٤) | (أرأبنكم ليلتكم هذه؛ فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى |
| 124 | ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد) |
| 7 - 9 | استحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب |
| 194 | أشار لكعب بن مالك أن يضع الشطر من دينه على ابن أبي |
| | حدر د |
| ۸۳۸ | (أصحابي كالنحوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) |
| ٥٣٩ | (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر) |
| ٤٧٨ | أمرنا أن نخرج في العيدين العواتق وذوات الخلور |
| هـ (۱) -۵ | (ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟) قلما: بلي يا رسول الله. قال: |
| | (الإشراك بالله وعقوق الوالدين) وكان منكتاً فحلس، فقال: |
| | (ألا وقول الزور ألا وشهادة الزور). فمارال يكررها حتى قلنا: |
| | ليته سكت |
| 277 | (الخراجُ بالضمان) |
| ۲۱. | الذهاب إلى العيد في طريق والرجوع في أحرى |
| ۲۱. | الركوب في الحج والنـــزول بالمحصّب |
| ٤٠١ | الطهار من الكناثر |
| \$77 | (العجماء حُبار) |
| W1 £ | أمر أبو هريرة بالعسل من ولوغ الكلب ثلاث مرات |
| Y07 | (إد الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب |
| | بن إسحاق بن إبراهيم) |
| 791 | (إِنَّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه) |
| ٤.,, | (إن الله يعدب الذين يعدبون الناس في الدنيا) |

| | |
|--------------|--|
| ٥٣٤ | (أن المدينة كالكير تنفي خبثها وتنصع طيبها) |
| هـــ (۱) ۱۷ه | (إِن أُمنِيَ لا تَحْتَمَع على ضلالة) |
| 0 8 9 | (إن أُستي لم تجتمع على ضلالة) |
| Y 7, V | (أنت احبفة من بعدي) |
| 7.4.7 | (ألت مني عمسرلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) |
| १७२ | (أُنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه) |
| 440 | (إنما الأعمال بالنيات) |
| ०९४ | أنه ﷺ مرَّ بقوم يلقحون، فقال: (لو لم تفعلوا لصلح). قـــال: |
| : | فخرج شيصاً، فمر بمم فقال: (ما لنخلكم؟) قالوا: قلت كذا |
| | وكذا، قال: (أنتم أعلم بأمر دنياكم). |
| ٥٠٦ | (أي الخلق أعجب إيماناً) |
| 777 | تسبيح الحصى |
| Y7V | تسليم اخجر |
| ६०६ | (تَسْمَعُون ويُسْمَعُ منكم ويُسَمَّعُ بمن سَبِع منكم) |
| 441 | قهِل عمر خبر الضحاك بن سفيان في توريث امرأة أشيم مسن |
| | ادية زوجها |
| 79 V | (ثلاثة لا يدخلون الجنة) |
| 207 | (ثم يفشوا الكذب) |
| 71. | حسة الاستراحة في الصلاة |
| 777 | حين ابحد ع |
| 079 | حلاف ابن عباس في ربا الفضل |
| ۸۲٥ | خلاف ابن عباس في العول |
| ۸۲٥ | حلاف ابن عباس في نكاح المتعة |

| 111 | (حير الناس قريني) |
|-------------|---|
| £ 7 Y | (رُبُّ مُبُلِّغِ أُولَى من سَامِعُ) |
| ٤٠٠ | (سباب المسلم فسوق) |
| ۲ ٩٨ | (طلب العلم فريضة على كل مسلم) |
| ٤٣٨ | (طوبی لمن رآتي وآمن بي، وطوبی لمن رأی من رآتي) |
| ٤٠٠ | (ظهر المؤمن حِميّ إلا بحقه) |
| 777 | عد رسول الله ﷺ شهادة الزور من الكبائر |
| ۰۳۷ | (عبيكم بسبتي وسدة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي |
| | تمسكوا بما وعضوا عليها بالنواحذ) |
| T01 | (فرب حامل فقه غير فقيه) |
| 771 | قبل أبو بكر خبر عائشة في قدر كفن النبي ﷺ |
| 771 | قبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من المحوس |
| ٥٠٦ | (قوم من بعدكم يأتيهم كتاب بين لوحين يؤمنون به ويعملون |
| | بما فيه أولئك أعظم أحراً منكم) |
| ٦٠٥ | (قوم يأتون من بعدكم يحدون صُحُفاً يؤمنون بما فيها) |
| ۳۸۱ | قال ابن عباس: كل ما نُهي عنه فهو كبيرة. |
| 44.2 | كنت عرف انقصاء صلاة رسول الله ﷺ "ابن عباس" |
| 771 | (لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم) |
| 7 2 2 | (لا تبيعوا الثمر حتى تزهى) |
| 090 | رلا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق) |
| ٤٠٠ | (لا تسبوا أحداً من أصحابي) |
| ٤ | (لا تسوا أصحابي) |
| هــ (٤) ٨٣٤ | (لا تمس النار مسلماً رآبي أو رأى من رآبي) |

| £77 £.7 | (لا ضرر ولا صرار) |
|-------------|--|
| ٤٠٢ . | |
| | قال ابن عباس عن الكنائر: هي إلى السبعمائة أقرب منسها إلى |
| | السبع غير أنه لا كبيرة مع الاستغفار ، ولا صعيرة مع الإصرار |
| 717 | قال ابن عباس: كذب نوف، حين قال نوف لـــيس الخـــضر |
| | صاحب موسى بن إسرائين |
| ٤٨١ | قال ابن عمر: إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة |
| ٤٨٨ ع | قال ابن عمر: كنا نقول ورسول الله ﷺ حي أفضل هذه الأما |
| | بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان |
| 788 | (لا يباع البر بالبر إلا سواءً بسواءٍ) |
| ۳۸۹ | (لا يدحل الجنة نمام) |
| ۳۱۹ . ة | لم يقبل أبو بكر حبر المعيرة بن شعبة أن النبي ﷺ أعطى الجد |
| | السدس |
| ٣٢. | لم يقبل عمر خبر أبي موسى في الاستثذان |
| 771 | (ما من نفس منفوسة اليوم يأتي عليها مائة وهي حية يومئذ) |
| ٤٧١ | (مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم) |
| ٤٠١ | (من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة ولا مرض لم يقضه |
| | صوم الدهر كله وإن صامه) |
| 44 4 | (من جرح ظهر مسلم بغير حق لقي الله تعالى وهو عبيه |
| | عصبان) |
| 790 | (من جمع بين صلانين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب |
| | الكبائر |
| ٤٨٠ | من السنة وصع لكف عبى لكف في الصلاة تحت السرة |

| ٤٠٠ | (من سنٹ یا ^ا نا کر فقد کفر) |
|------------|---|
| هـ (۱) ۱۹۱ | (من سن في الإسلام سنة حسنة) |
| ۳۸۸ | (من ظم قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين) |
| ٤٠٠ | (من عادی لي ولياً فقد آذنته باحرب) |
| ٣٩٦ | (من كتم شهادة إذا دُعي إليها كان كمن شهد بالزور) |
| 799 | (من كذب عني متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) |
| ٤٧٨ | لهمين عن اتباع الجنائز و لم يعزم علين |
| ١٩٣ | هم ﷺ باندخول من الحديبية معتمراً |
| 198 | هَمَّ ﴾ الله بتكيس لرداء في الاستسقاء فتركه لثقل الخميصة عليه |
| ۲۹۸ (۳) هـ | (واضع لعلم عند غير أهنه كمقنّد الخنازير الجـــوهر واللؤــــؤ |
| | والذهب) |
| ०९४ | (وعفروه الثامنة بالتراب) |
| 477 | (يكون في آحر الزمان دجالور كذابون يأتونكم من الأحاديث |
| | بما نم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم لا يضلونكم |
| ļ | ولا يفتنونكم) |



فهرس الحدود والمصطلحات

| رقم الصفحة | الحد أو المصطلبح |
|------------|-------------------|
| ٤٩٧ | الإحازة |
| ۷۱۵ | الإجماع |
| ٥٦٢ | الإجماع السكوتي |
| 177 | الإدراج |
| 788 | الاستثناء |
| 788 | الاستثناء المتصل |
| 788 | الاستثناء المنقطع |
| 7.7 | الإغراء |
| ٤٥٤ | الاستقراء |
| ٥٣٦ | أمل البيت |
| Y + £ | المكروه |
| ۲٠٤ | الحوج |
| 717 | الرسم التام |
| 737 | الرمسم الناقص |
| 279 | الإسناد |
| 0.7 | الإعلام |
| 70. | الاعتقاد |
| 027 | انقراض العصر |
| ۰۲۰ | البراءة الأصلية |
| 202 | التجويز العقلي |
| ٤٢٣ | التلليس |

| 274 | تدليس الإساد |
|--|-------------------------|
| ٤٢٨ | ندبيس البلاد |
| 277 | تدليس الشيوخ |
| 774 | التعارض |
| £. V | انتعديل |
| 779 | التواتر |
| Y 7 4 | التواتر المفظي (القطعي) |
| 774 | التواتر المعنوي |
| 7/17 | ثبوت اللغة قياسا |
| ٤٠٧ | الجوح |
| 7 5 7 | الحا |
| 7 5 7 | الحد الحقيقي |
| 7 5 7 | الحد الرسمي |
| 7 5 7 | الحد النفظي |
| Y • £ | ا بلحو ح |
| 777 | الحغير |
| 792 | اخبر الآحاد |
| 195 | الخميصة |
| P 3 C | ا مدر ح |
| ٥٧٧ | لدور |
| 79V | المياته |
| 074 | ريا الفض |
| ······································ | |

| 7 5 7 | بر سیم |
|---------------------------------------|-------------|
| | |
| 107 | السادج |
| £94° | لسماع |
| 279 | 1 |
| 191 | لسنة |
| 707 | الشك |
| 797 | .ىئىيص |
| £ \(\mathcal{T} \) \(\text{\$\tau} \) | الصحابي |
| 727 | الضروري |
| 47.7 | الظن |
| 712 | العجاجين |
| 777 | العبادلة |
| 777 | العدائة |
| ٤٩٣ | العرض |
| ٤٧٨ | العودتق |
| ٥٢. | العوام |
| ۰۲۸ | العول |
| 711 | العاية |
| 444 | العبول |
| 7 09 | اعبية |
| 711 | لعصلان |
| £AY | اعقهاء لسعة |

| ··· | |
|--------|-------------------------|
| ٤٩٦ | الفهرست |
| ۲۸۳ | القرائن المتصلة |
| ۲۸۳ | القرائن المبعصنة |
| 444 | القرمصة |
| ۲۸۳ | القرينة |
| 441 | قطيعة الرحم |
| 497 | القيادة |
| £7.1 | قياس المعني |
| W1.X | القياس في معنى الأصل |
| ۲۷٦ | انكبيرة |
| 745 | الكلام |
| 44.5 | الكلام اللساني |
| 740 | الكلام النفساني |
| Y | ולאנה |
| 707 | الميرسيم |
| Y 7, 9 | المتواتر |
| 441 | بحهول العين |
| 444 | الماهية |
| 798 | انحاربة (الحرابة) |
| ٤٣. | المحصرمون |
| ٤٢٨ | مدرح الإساد |
| ٤٣٨ | مدرح لمتر (تدلیس المتر) |
| | |

| £ £A | المرسل |
|-------------|----------------------------|
| 201 | المعضل |
| ٤٣٠ | المرسل الحقمي |
| ٤٣٠ | المرسل الظاهر |
| 777 | المركب المستعمل |
| ۲۳۱ | المزيد في متصل الأسانيد |
| ٤٢٠ | المستخرج |
| Y91 | المستفيض |
| 777 | المستور |
| 779 | المستد |
| 720 | المشترك |
| 711 | المصراة |
| 277 | المعاريض |
| 191 | المجزة |
| D.V | المكاتبة |
| Y + £ | المكروه |
| ٤٩٤ | المناولة المحردة |
| 191 | المناولة المقرونة بالإحازة |
| ۸۲¢ | نكاح المتعة |
| 0.2 | الوجادة |
| 0.7 | الوصية |
| ۲٦. | وَهل |
| ٣٨٨ | اليمين الغموس |
| | |



فهرس الأعلام

| رقم الصفحة | الأعلام الواردة أساؤهم في المتى |
|---------------|---|
| 897 | إبراهيم بن أحمد أبي إسحاق المروزي |
| ۲٥٠ | إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري المشهور بالنظام |
| ۰۰۳ | إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم الهمذاني ابن أبي الدم |
| ۲97 | إبراهيم بن عبي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي |
| ٤٨٧ | أحمد بن إبر هيم بن إسماعيل بن العباس |
| ۲.9 | أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهجي الشهير بالقرافي |
| £YY | أحمد بن إسماعيل بن عثمان البتريزي الكوراني |
| 878 | أحمد بن احسين بن عبي بن موسى أبو بكر البيهقي |
| 198 | أحمد بن عبد الرحيم بن احسين الكردي القاهري |
| 779 | أحمد بن عسي بن ثابت البغدادي أبو بكر المعروف بالخصيب |
| 714 | أحمد بن عبي بن عبد الكافي بن علي السبكي هاء الدين |
| ٣.٢ | أحمد بن على بن محمد ابن حجر الكناني العسقلاني |
| १९९ | أحمد بن علي بن محمد بن برهان البعدادي |
| Y 1 Y | أحمد بن عمر بن سريج القاضي البغدادي |
| 1773 | أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري أبو بكر البزار |
| ٤٠٤ | أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين بن فارس |
| 407 | أحمد بن محمد الأصبهاني أبو صاهر |
| ۳۷۸ | أحمد بن محمد بن عني بن حجر الهيثمي السعدي أبو العناس |
| १९١ | أحمد بن محمد بن حسن التميمي |

ر١) م ترتيبها حسب حروف هجاء

| أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التعدادي الإمام لمقري |
|--|
| الأدرعي: إسحاق بن إبراهيم بن هاشم الهدي |
| الأرهري: محمد بن أحمد بن الأرهر أبو منصور |
| الإسفرائين: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييبي |
| الإسنوي: عبد الرحيم بن الحسن بن عبي الإسنوي |
| الأشعري: عني بن إسماعيل بن أبي بشر أبو الحسن |
| أشيم الضبابي |
| الأصبهاني: الحسين بن محمد الراغب الأصبهاني |
| الإصطخري: الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري |
| الكيا اهراسي: على بن محمد بن علي |
| إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني |
| الإمام الحبيمي أبي عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حيم أبو |
| عبد الله الحسمي |
| الإمام الرازي: محمد بن عمر بن الحسين الرازي |
| أنس بن مالك بن النضر أبو حمزة الأنصاري |
| البصري: الحسين بن عني |
| البغوي: الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي |
| أبو بكر البزار: أحمد بن عمرو عبد لخالق البصري |
| الندنيجي: الحسن بن عبد الله أبو علي |
| البهاء بن السبكي: هـ، الدين أحمد بن على بن عبد لكافي |
| تقي مدين عني من عبد الكافي بن علي بن تمام الأنصاري |
| الثوري: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري |
| جابر بن عبد الله بن حرام الأسصاري |
| اس جريح: عد الملك بن عدا لعريز بن جريح الرومي القرشي |
| الحصاص أحمد بن على أبو مكر الراري |
| |

| جلال البلقيني: عمر بن رسلان بن نصير الكناني العسقلاني |
|--|
| حلال الدين المحلمي: محمد بن أحمد المحلمي الشافعي |
| جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك |
| حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي |
| الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي |
| الحسين بن علي بن أبي طالب |
| الحسين بن علي بن يزيد أبو علي الكرابيسي |
| أمو خازم: عبد الحميد بن عبد العزيز |
| الحطيب: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر الحافظ |
| خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي الشافعي |
| حويلد بن حالد بن محرث الهذلي |
| ابن حيران: الحسين بن صالح بن حيران البغدادي |
| لدار قطي: على بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحصين الدار قطني |
| ابن داود: أبو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني |
| لصاهري |
| لدراوردي: عبد العزيز بن محمد بن عبيد أبو محمد الدراوردي |
| لدهي: محمد بن أحمد بن عثمان |
| الرافعي: عبد الكريم بن محمد الفزويني الرافعي |
| الربيع من سليمان بن عبد الجبار المرادي أبو محمد المصري |
| ربيعة بن فروخ أبو عبد الرحمن التيمي الملقب بربيعة الرأي |
| ابن الزبير: عبد الله بن الزبير بن العوام أبو حبيب القرشي |
| أبو زرعة: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد المحزومي |
| لزهري: محمد من سلم بن شهاب الزهري |
| سامور القشيري محمد بن رافع بن أبي زيد |
| سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب |
| |

| _ | |
|-------|--|
| 0 7 9 | السرحسي: محمد بن أبي سهن شمس الأثمه الحمدي |
| 771 | أبو سعيد الحسري: سعد بن ممك بن سباب الأنصاري |
| 702 | سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله |
| 777 | سقبان بن عيبنة بن أبي عمران الهلاني أبو محمد |
| 7 | السكاكي: يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي |
| 770 | سلمة بن دينار أبو حازم المديني |
| 777 | سبيم بن أيوب بن سليم أبو الفتح الرازي الشافعي |
| ۲.۲ | ابن السمعاني: منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني |
| 779 | اسهيل بن أبي صالح ذكوان لسمان أبو يزيد |
| 779 | شريح بن الحارث بن قيس الكندي الكوفي |
| ۲۸. | الشريف المرتضى: أبو القاسم عسى بن حسين القرشي العلوي |
| ٤١٤ | ابن شعبان: محمد بن القاسم بن شعبان أبو إسحاق العماري |
| ٤١٩ | شعبة بن الحجوج بن الورد الفتكي الأزدي |
| ٣٠٤ | الشمس البرماوي: محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي |
| 7 5 1 | الشهاب البرلسي: شهاب الدين أحمد البرلسي المصري |
| 197 | الشهرستاني: محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني |
| 799 | الشيخ أبو محمد: عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني الشافعي |
| Y9V | ابن الصبغ: عبد السيد محمد بن عبد الواحد |
| TAT | الصفي الهندي: محمد بن عبد الرحيم بن محمد الهندي |
| ۲۸٦ | ابن الصلاح: أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي |
| 77. | الصيرفي: محمد بن عبد الله البغدادي الصيرفي |
| 771 | الضحاك بن سفيان بن كعب الكلابي العامري أبو سعيد |
| 014 | طاهر بن عبد الله بن طاهر أبو الطبيب الطبري |
| 770 | ابن صاهر: محمد بن صاهر بن علي أبو الفصل المعروف بالقيسو بي |
| ٣٢١ | عبري: محمد س جرير س يريد |
| | |

| ٥٢٧ | حرف الجبم (ابن جرير الطبري) |
|-------|--|
| 441 | عائشة: أم المؤمنين أم عبد الله عائشة بنت أبي بكر الصديق |
| 2 7 2 | أبو عامر: عبد الملك بن عمرو القيسي العقدي أبو عامر البصري |
| 709 | العادلة الأربعة |
| £Y# | أبو العباس البغدادي أحمد بن مجيى بن زيد بن سيار الشبياني |
| 777 | أبو العباس: محمد بن عبد الله أبي جعفر المنصور |
| 444 | ابن عبد البر: يومنف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي |
| 777 | عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني أبو هاشم إمام المعتزلة |
| T0Y | عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني أبو يجيي الكوفي |
| ٥٣٨ | عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي أبو خازم |
| ۲١. | عبد الرحمن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي |
| 777 | عبد الرحمن بن صخر الدوسي أبي هريرة |
| 771 | عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرشي الزهري |
| Yo. | عبد الرحمن بن عيسي بن مرشد العمري المرشدي |
| 441 | عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري |
| ۲۰۸ | عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإستوي |
| 7.7 | عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن أبا نصر القشيري |
| 770 | عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب المعتزلي |
| Y9V | عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الصباغ |
| TT. | عبد العزيز بن محمد بن عبيد أبو محمد الدراوردي |
| 7.7 | عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي أبو منصور البغدادي |
| 771 | عبد الكريم بن أبي العوجاء عال معن بن زائدة |
| 711 | عبد الكريم بن محمد القزوييني الرافعي |
| WE. | أو عدد لله النصري: الحسين بن علي البصري الحنفي المعتزلي |
| 272 | عدد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث أبو بكر السجستاني |
| | |

| 777 | عمد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي أبو القاسم |
|-------|--|
| 404 | عبد الله بن الزبير بن العوام أبو خبيب القرشي الأسدي |
| 277 | عبد الله بن سعد بن أبي سرح أبو يجيى |
| 197 | عبد الله بن سلامة بن عمير الأسلمي ابن أبي حدرد |
| 777 | عبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان أبو الفضل |
| ۲٦. | عبد الله بن عمر بن الخطاب |
| 710 | عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي |
| 277 | عبد الله بن غالب بن عبد الله بن عبد مناف |
| ٤٣٥ | عبد الله بن قيس بن زائدة القرشي العامري عمر بن أم مكتوم |
| ۳۲. | عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري |
| ٥٠٩ | عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأنصاري أبو محمد |
| 777 | عبد الله بن وهب بن مسلم المصري أبو محمد |
| 799 | عبد الله بن يوسف بن عبد الله الحويني الشافعي أبو محمد |
| 444 | عبد الملك بن عبد العزيز بن حريح الرومي القرشي أبو الوليد |
| ۲.۲ | عبد المنث بن عبد الله بن يوسف الجويئي |
| YoY | عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياتي |
| £ \ Y | العبدري: محمد بن محمد أبو عبد الله العبدري |
| 7.00 | عبيد الله بن الحسين بن دلال أبو الحسين الكرخي |
| 777 | عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد المخزومي |
| W9.2 | أبو عبيد: معمر بن المثنى البصري |
| YAR | عثماب س عبد الرحمل بن عثمان أبو عمر الكردي المعروف بابي |
| | انصلاح |
| 713 | عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي المعروف بابن الحاجب |
| TV7 | العز بن عبد السلام: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم |
| ۲ | العطار: حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي |
| | |

| <u> </u> | |
|-------------|--|
| ٤١٧ | على بن أحمد بن تقي الدين النحاري |
| 77. | على بن أبي على بن محمد بن سالم التغلبي الأمدي |
| ** ٧٩ | علي بن أحمد بن محمد الشافعي أبو محمد أبو الحسين الواحدي |
| 777 | علي بن إسماعيل بن أبي بشر أبو الحسن الأشعري |
| 7.8.1 | على بن حسين أبو القاسم القرشي العلوي المعروف بالشريف |
| | المرتضى |
| ٣٣٦ | على بن عبد الله بن جعفر السعدي أبو الحسن البصري بن المديني |
| 779 | على بن عمر من أحمد بن مهدي أبو الحسين الدار قطني |
| 707 | عنى بن محمد بن حيب البصري الماوردي |
| ٥٩. | علي بن محمد بن علي أبو الحسن الطبري الكيا الهراسي |
| 441 | عمر بن رسلان بن نصير الكنابي العسقلابي البلقيتي |
| ۲٦. | ابن عمر: عبد الله بن عمر بن الخطاب |
| 807 | عمران بن حطان بن ظبيان أبو سماك البصري |
| 7 2 1 | عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان الجاحظ |
| 707 | عمرو بن ثابت بن هرمز البكري أبو محمد الكوفي |
| 447 | عمرو بن دينار أبو محمد الجمحي |
| 444 | عن أبيه: ذكوان السمان ويقال الزيات أبو صالح التابعي |
| ۲۲. | لغزالي: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي |
| ٤٠٤ | ان فارس: أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين |
| ٥٣٦ | فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ |
| ٣٦٦ | أبو الهنج سليم بن أيوب من سليم أبو الفتح الرازي |
| 470 | ابن فورك: محمد بن الحسس بن فورك الأصفهاني |
| 777 | أبو القاسم: عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي |
| 072 | قصي عبد الوهاب: عبد الوهاب بن علي بن الحسين |
| 190 | قاصي عياض: عباض بن موسى اليحصيي الأندلسي |
| | |

| القاصي: محمد س الطلب بن محمد الناقلاني |
|---|
| عرافي: أحمد بن إدريس بن عند الرحمن الصنهاجي |
| الفرطبي: محمد بن أحمد بن أبي مكر أبو عبد الله، المفسر |
| القزويني: أبو حاتم محمود بن حسين الصبري القزويني |
| القمال الشاشي: أبو مكر محمد بن علي بن إسماعين لشاشي |
| الكرعي: أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دهم |
| كعب بن مالك بن عمرو الأنصاري |
| الكمال: كمال الدين محمد بن عمد بن أبي بكر المقدسي |
| الكوراني: أحمد بن إسماعيل بن عثمان التبريزي |
| ابن أبي ليلي: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليمي الأنصاري |
| الله الله الله الله الله الله الله الله |
| الماوردي: عني بن محمد بن حبيب البصري |
| محمد بن أحمد بن أبي يوسف القاضي الهروي |
| محمد بن أحمد بن الأزهر أبو منصور الأزهري |
| محمد بن أحمد بن عبد الله بن إسحاق بن خويز منداد المالكي |
| محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي قايماز |
| محمد بن إدريس بن المنذر الغطفاني أبو حاتم الرازي |
| محمد بن إسحاق أبو بكر القاشاني |
| محمد بن الحسن بن فورك الأصفهائي |
| محمد بن القاسم بن شعبان أبو إسحاق العماري |
| محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم الشافعي |
| محمد بن داود بن على بن خلف الأصبهاني الطاهري |
| محمد بن رافع بن أبي زيد سابور القشيري |
| محمد بن صهر بي عبي أبو الفصل لمعروف بابن مقيسواي |
| محمد بن عبد الدائم بن موسى الشمس البرماوي الشافعي |
| |

| عمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري عمد بن عبد الرحم محمد الهندي الصفي الهندي عمد بن عبد الله أبي حعفر المنصور أبي العباس عمد بن عبد الله أبي معفر المنصور أبي العباس عمد بن عبد الله بن محمد الوركشي عمد بن عبد الله بن محمد الوركشي عمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري عمد بن عبد اله بن عمد أبو بكر عمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران الحالي عمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال الكبير عمد بن علي بن الطبب البصري أبي الحسين البصري عمد بن عمر بن عمد أبو عبد الله الحسين البرري عمد بن عمد بن عمد أبو عبد الله المميدي أبو بكر الأزدي عمد بن عمد بن عمد أبو عبد الله المهيدي الدين بن فهد المعد بن عمد بن عمد أبو عبد الله المهيري المورف بابي الحاح عمد بن عمد بن عمد أبو عبد الله المهيدي المورف بابي الحاح عمد بن مسلم بن شهاب الزهري عمد بن مسلم بن شهاب الزهري عمد بن مسلم بن شهاب الزهري عمد بن عبد الله بن عبد الله المورف أبو عبد الله المورف الموري الموري الموري الموري الموري أبو عبد الله بن عبد اله بن عبد الله | | |
|---|-------|--|
| عمد ين عبد الله أبي جعفر المنصور أبي العباس **TY** **Dank بن عبد الله البغدادي الصير في العباس **Dank بن عبد الله بن محادر الزركشي **Dank بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري **Dank بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران الجبائي **Dank بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال الكبير **Dank بن علي بن الطيب البصري أبي الحسين البصري **Dank بن عمر بن عمد أبو عبد الله خب المدين ابن رشيد السبي **Dank بن فتوح بن عبد الله الحميدي أبو بكر الأزدي **Dank بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله الفرائي **Dank بن محمد بن محمد بن عبد الله المبدري المعروف بابي الحاج **Dank بن محمد بن محمد بن عبد الله المبدري المعروف بابي الحاج **Dank بن محمد بن محمد بن عبد الله المبدري المعروف بابي الحاج **Dank بن محمد بن محمد أبو عبد الله المبدري المعروف بابي الحاج **Dank بن محمد بن محمد أبو عبد الله المبدري أبو عبد الرحمن **Dank بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن السبهمي **Dank بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن السبهمي **Dank بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن السبهمي | 708 | محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري |
| عمد بن عبد الله البغدادي الصير في المحمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي المحمد بن عبد الله بن محمد ابو بكر الإسابة بن عمد الله بن عمد ابو بكر المحمد بن عبد الله بن عمد بن حمد ويه النيسابوري الحمد بن عبد الوهاب بن سلام بن حالد بن حمران الحمائي الا المحمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال الكبير الله عمد بن علي بن الطيب البصري أبي الحسين البصري الله المحمد بن عمر بن عمد أبو عبد الله تحب الدين ابن رشيد السبني الا الله عمد بن عمد المواجد الله المبدري المعروف بابي الحاج الا المناسي عمد بن عمد بن عمد المواجد الله المبدري المعروف بابي الحاج الا المناسي عمد بن عمد بن عمد المواجد الله المبدري المعروف بابي الحاج الا المناسي عمد بن عمد المواجد المواجد الله المبدري المعروف بابي الحاج الا المناسي عمد بن عمد المواجد المواجد الله المبدري أبو عبد الله المبدري أبو عبد الله المبدري أبو عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي عمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويين المناس عمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويين المهدي أبو عبد الله بن ع | 777 | محمد بن عبد الرحيم محمد الهندي الصفي الهندي |
| عمد بن عبد الله بن محاد الزركشي عمد بن عبد الله بن محمد بن حمد ابو بكر عمد بن عبد الله بن محمد بن حمد بن حمد بن عبد الله بن محمد بن حمد بن عبد الله بن الله بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران الحائي ١٩٣ عمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال الكبير ١٩٣ عمد بن علي بن الطيب البصري أبي الحسين البصري المحمد عمد بن عمر بن عمد أبو عبد الله تحب الدين ابن رشيد السبق ١٩٣ عمد بن عمد بن عبد الله الحميدي أبو بكر الأزدي ١٩٥ عمد بن عمد المواجد الله المهدي المعروف بابن الحاج ١٩٣ عمد بن عمد بن عمد الو عبد الله المهدي المعروف بابن الحاج ١٩٥ عمد بن مسلم بن شهاب الزهري المعروف بابن الحاج ١٩٥ عمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الله عمد بن يحيى بن مهدي أبو عبد الله المعري القروبي المتروبي المتروبي عمود بن حسين أبو عاتم الطهري القروبي المتروبي | 777 | محمد بن عبد الله أبي جعفر المنصور أبي العباس |
| عمد بن عبد الله بن عمد أبو بكر عمد بن عبد الله بن عمد بن جمدویه النیسابوري عمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن جمران الحمائي عمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال الكبير عمد بن علي بن الطيب البصري أبي الحمين البصري عمد بن عمر بن عمد أبو عبد الله تحب الدين ابن رشيد السبي عمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي أبو بكر الأزدي عمد بن عمد بن عمد أبو حامد الغزالي ۲۲۳ عمد بن عمد بن عمد أبو عبد الله العبدري المعروف بابن الحاج عمد بن عمد بن عمد أبو عبد الله العبدري المعروف بابن الحاج عمد بن عمد بن عمد أبو عبد الله العبدري المعروف بابن الحاج عمد بن مسلم بن شهاب الزهري عمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن ۲۲۰ عمد بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي | ۲۲۰ | عمد بن عبد الله البغدادي الصيرفي |
| عمد بن عبد الله بن محمد بن حمدویه النیسابوري عمد بن عبد الوهاب بن سلام بن حالد بن حمران الحنائي عمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال الكبير عمد بن علي بن الطيب البصري أبي الحسين البصري عمد بن عمر بن عمد أبو عبد الله تحب الدين ابن رشيد السبني عمد بن عمد بن عمد أبو حامد الغزائي ٢٠٢ عمد بن محمد بن عمد أبو حامد الغزائي ٢٢٠ عمد بن محمد بن عمد بن عبد الله العبدري المعروف بابي الحاج عمد بن محمد بن عمد أبو عبد الله العبدري المعروف بابي الحاج الفاسي عمد بن مسلم بن شهاب الزهري عمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن ٢٦٥ عمود بن مسين أبو حاتم الطبري القزوين ٢٦٥ عمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزوين ٢٦٥ عمود بن عسن، عبد الله بن عبد الرحمن السهمي | 197 | محمد بن عبد الله بن محادر الزركشي |
| عمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران الجمائي ٢٠٦ عمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال الكبير عمد بن علي بن الطيب البصري أبي الحسين البصري عمد بن عمر بر محمد أبو عبد الله يحب الدين ابن رشيد السبق ٢٥٨ عمد بن غمد بن عبد الله الحميدي أبو بكر الأزدي ٢٥٨ عمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي ٤٢٠ عمد بن محمد بن محمد بن عمد بن عمد بن عبد الله تقي الدين بن فهد ٢٢٦ عمد بن عمد بن عمد أبو عبد الله العبدري المعروف بابي الحاج ٢١٥ الفاسي عمد بن مسلم بن شهاب الزهري عمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن ٢٦٠ عمد بن عبد بن أبو حاتم الطبري القزويي عمد بن عبد بن أبو حاتم الطبري القزويي عمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويي ١٩٦٥ عمود بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي | ٤٦٧ | محمد بن عبد الله بن محمد أبو بكر |
| عمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال الكبير ٢٠٦ عمد بن علي بن الطيب البصري أبي الحسين البصري المستون البصري عمد بن عمر بر عمد أبو عبد الله عب الدين ابن رشيد السبي ٢٠٨ عمد بن غمد بن عمد الله الحميدي أبو بكر الأزدي ٤٠٣ عمد بن عمد بن عمد اليو حامد الغزالي ٢٢٠ عمد بن عمد بن عمد بن عمد بن عمد بن عبد الله العبدري المعروف بابي الحاج ٢٢٠ عمد بن عمد بن عمد أبو عبد الله العبدري المعروف بابي الحاج ٢٢٠ الفاسي عمد بن مسلم بن شهاب الزهري عمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن ٢٦٠ عمد بن عمد بن يمي بن مهدي أبو عبد الله عمد بن يحمود بن حسين أبو حام الطبري القزوين عمود بن حسين أبو حام الطبري القزوين ٢٩٥ عمد بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي | ٤٣٦ | محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري |
| عمد بن علي بن الطيب البصري أبي الحسين البصري محمد بن عمر بن محمد أبو عبد الله عب الدين ابن رشيد السبق ٢٠٨ محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي أبو بكر الأزدي ٢٢٠ محمد بن محمد ابو عبد الله العبدري المعروف بابي الحاح ٢١٥ الفاسي محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ٢٦٥ محمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن ٢٦٥ محمد بن محمد بن مهدي أبو عبد الله عبد الله عبد الله عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي عمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ١٩٦٥ محمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ١٩٦٥ محمود بن حسين أبو حبد الله بن عبد الرحمن السهمي ١٩٦٥ محمود بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي | 719 | محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن حالد بن حمران الحمائي |
| عمد بن عمر بن عمد أبو عبد الله يحب الدين ابن رشيد السبتي ٢٥٠ عمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي أبو بكر الأزدي ٢٢٠ عمد بن محمد أبو حامد الغزالي ٢٢٠ عمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عمد بن عمد بن عمد بن عمد بن عمد الله تقي الدين بن فهد ٢٢٦ عمد بن محمد بن محمد بن محمد أبو عبد الله العبدري المعروف بابي الحاج ٢١٥ الفاسي عمد بن مسلم بن شهاب الزهري ٢٦٥ عمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن ٢٦٥ عمد بن يحيى بن مهدي أبو عبد الله عمد بن يحيى بن مهدي أبو عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي عمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ٢٩٦ عمود بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي | ٣.٦ | محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال الكبير |
| عمد بن فترح بن عبد الله الحميدي أبو بكر الأزدي ٢٢٠ عمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي عمد بن محمد بن محمد بن عبد الله تقي الدين بن فهد ٢٢٦ عمد بن محمد بن محمد بن عبد الله العبدري المعروف بابى الحاج ١١٧ الفاسي الفاسي عمد بن مسلم بن شهاب الزهري عمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن ٢٦٥ عمد بن مهدي أبو عبد الله عبد الله ١٩٦٥ عمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ٢٩٥ عمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ١٩٦٥ عمود بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي ١٨٥٥ | ٣٠٦ | محمد بن علي بن الطيب البصري أبي الحسين البصري |
| عمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي عمد بن عبد الله تقي الدين بن فهد ٢٢٦ عمد بن محمد بن شهاب الزهري المعروف بابي الحاج ٢٦٥ عمد بن مسلم بن شهاب الزهري عبد الرحمن ٢٦٠ عمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن ٢٩٦ عمد بن يجي بن مهدي أبو عبد الله عمد بن محمد بن أبو حاتم الطبري القزويني ٢٩٦ عمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ٢٩٦ عمود بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي ٢٩٦ | TOA . | محمد بن عمر بن محمد أبو عبد الله محب الدين ابن رشيد السبتي |
| محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله تقي الدين بن فهد ٢١٧ محمد بن محمد بن محمد أبو عبد الله العبدري المعروف بابى الحاج ١٤١٧ الفاسي عمد بن مسلم بن شهاب الزهري ٢٦٥ محمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن ٢٢٠ محمد بن يجيى بن مهدي أبو عبد الله عبد الله عبد الله بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ٢٩٦ محمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ٢٩٦ محمود بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي ٢٩٦ | ٣٥٤ | محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي أبو بكر الأزدي |
| محمد بن محمد بن محمد أبو عبد الله العبدري المعروف بابى الحاج الفاسي عمد بن مسلم بن شهاب الزهري عمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن ٢٦٥ محمد بن يجيى بن مهدي أبو عبد الله عمد بن يجيى بن مهدي أبو عبد الله عمد بن يجيى بن مهدي أبو عبد الله الطبري القزويني محمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ١٩٦ محمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ١٩٦ محمود بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي ١٩٥ مهدي الله بن عبد الرحمن السهمي | ۲۲. | محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي |
| الفاسي عمد بن مسلم بن شهاب الزهري 170 مسلم بن شهاب الزهري أبو عبد الرحمن 170 مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن 197 عمد بن يجبى بن مهدي أبو عبد الله 197 عمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني 197 عمود بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي 198 مهدي عبد الله بن عبد الرحمن السهمي 198 مهدي المهدي 198 مهدي 198 مهدي المهدي 198 مهدي 1 | 441 | محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله تقي الدين بن فهد |
| عمد بن مسلم بن شهاب الزهري عبد الرحمن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن معمد بن يجيى بن مهدي أبو عبد الله عبد الله عمد بن يجيى بن مهدي أبو عبد الله عبد الله عمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ابن محمود بن عبد الله بن عبد الرحمن السهمي معمد عبد الله بن عبد الرحمن السهمي | ٤١٧ | محمد بن محمد بن محمد أنو عبد الله العبدري المعروف بابي الحاج |
| محمد بن يحيى بن مهدي أبو عبد الله الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن ٢٢٠ عمد بن يحيى بن مهدي أبو عبد الله ٢٩٦ محمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ١٩٦ ابن محيصن: عبد الله بن عبد الرحمن السهمي | | الفاسي |
| عمد بن يجيى بن مهدي أبو عبد الله المحمد بن يجيى بن مهدي أبو عبد الله المحمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني المزويني ابن محيصن: عبد الله بن عبد الرحمن السهمي ١٩٥٥ | 170 | محمد بن مسلم بن شهاب الزهري |
| محمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني ١٩٦ ا ابن محيصن: عبد الله بن عبد الرحمن السهمي | 77. | محمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري أبو عبد الرحمن |
| ابن محيصن: عبد الله بن عبد الرحمن السهمي | 979 | محمد بن يجيى بن مهدي أبو عبد الله |
| | 197 | محمود بن حسين أبو حاتم الطبري القزويني |
| ابن المديني: على بن عبد الله بن جعمر السعدي أبو الحسن البصري | OEA | ابن محيصن: عبد الله بن عبد الرحمن السهمي |
| | 444 | ابن المديني: علي بن عبد الله بن جعمر السعدي أبو الحسن البصري |

| ۲٥, | المرشدي: عبد الرحمل بن عيسى بن مرشد العمري |
|-------------|--|
| TOV | مسلم بن عبد الله النصري أبو حسال لأعرج |
| ۳۹٤ | معمر بن المثني أبو عبيد المصري |
| £ 74 7 | معمر بن راشد الأزدي الحراني البصري أبو عروة |
| 277 | مغيطاي بن قليح بن عبد الله الحنفي علاء الدين |
| 719 | المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي |
| ۲۰۲ | منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني المروزي |
| 441 | نافذ موسى بن عباس أبي معبد |
| 173 | نافع: نافع بن الفقيه أبو عبد الله موسى عبد الله بن عمر |
| Y £ V | نوف بن فضالة الحميدي البكالي |
| ٤٢٦ | النيسابوري: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه أبو عبد الله الحاكم |
| 977 | أبو هاشم: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي |
| 777 | أبو هريرة: عبد الرحمن بن صحر الدوسي |
| 777 | الهمداني: أبو الفضل عبد الله بن عبدان الهمداني |
| 444 | الواحدي: على بن أحمد بن محمد أبو الحسين الواحدي |
| 277 | ابن الوكيل: محمد بن مكي الأموي الشافعي أبو عبد الله |
| ١٩٤ | ولي الدين العراقي: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي |
| TVT | ابن وهب: عبد الله بن وهب بن مسم المصري أبو محمد |
| 444 | يجيى انقطان: يحيى بن سعيد بن فروخ أبو سعيد القطان |
| ۲.۷ | يجيى بن شرف بن مري أبو زكريا النووي |
| 2 | یجیی بن عبی بن عبد اللہ بن مفرج أبو الحسين |
| **; | يجيى بن معين بن عون الغصفاني أبو زكريا البعدادي |
| 405 | يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أمو يوسف الأنصاري |
| 7 2 7 | يوسف بن أبي حكر محمد السكاكي |
| ٣ ٦٩ | يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر بقرطبي |
| · · · · · · | |



فهرس أسماء الكتب الواردة في النص المحقق(١)

| رقم الصفحة | اسم الكتاب |
|------------|---|
| 731 | الإيماج في شرح المنهاج، لابن السبكي |
| 157 | الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي |
| 1 & V | الإحكام في أصول الأحكام. لابن حزم الظاهري |
| 1 & Y | إحكام الفصول في أحكام الأصول، للباحي |
| 1 2 7 | أحكام القرآن، لابن العربي |
| ١٤٨ | إحياء عنوم الدين، لنغزالي |
| ١٤٨ | أدب القاضي، للماوردي |
| 114 | الإرشاد إلى قواطع الأدلة وأصول الاعتقاد، لإمام اخرمين |
| . 144 | الأشباه والنظائر، لابن الوكيل |
| 1 & 9 | أصول فخر الإسلام البزدوي |
| 1 { 4 | الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض |
| 1 £ 9 | الأم، لنشافعي |
| 1 { 4 | الآيات البينات، للعبّادي |
| ١٥. | الإيضاح في شرح تنخيص المفتاح، لنخطيب القرويني |
| 10. | إيضاح المحصول من برهان الأصول، ليمازري |
| ١٥. | البحر المحبط في أصول انفقه، لمرركشي |
| 10. | البدر الصالع شرح جمع الجوامع، جلال الدين المحني |
| 101 | بديع البطام، للساعاتي |

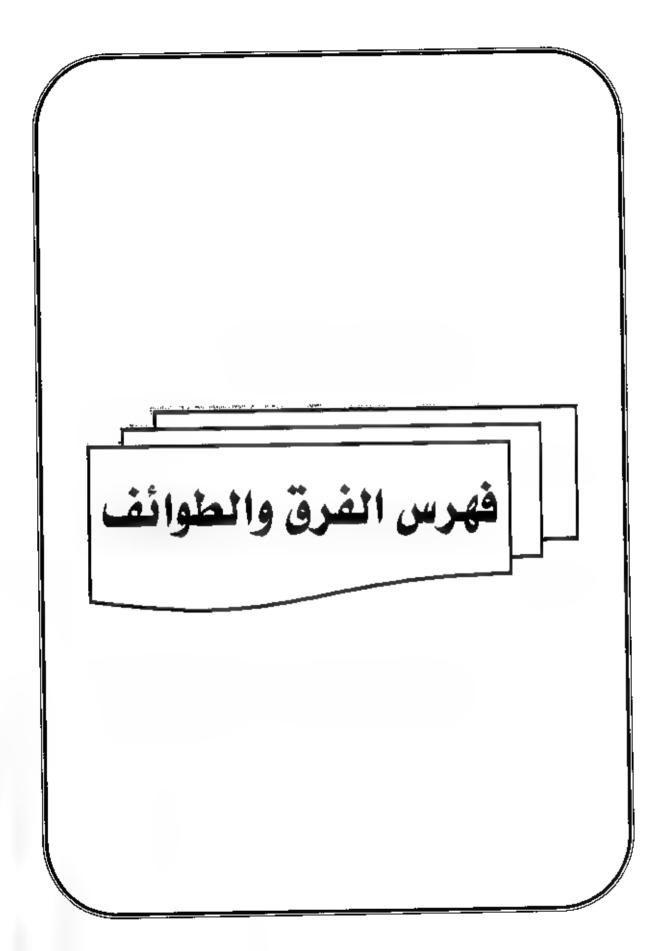
ر) ۾ تربيبها حسب حروف اضحاء

| 101 | البرهان، لإمام الحرمين |
|-----|--|
| 101 | التصرة، للشيرازي |
| 107 | تنفيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي. |
| 107 | لتحصيل من المحصول، لسراج الدين الأرموي. |
| 107 | تحقيق مبيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، للحاقظ العلائي |
| 107 | تدريب الراوي، للسيوطي |
| 104 | تشنيف المسامع في شرح جمع الجوامع، للزركشي |
| 104 | تعجبل المنفعة يزوائد رجال الأربعة، للحافظ بن حجر |
| 102 | لنقريب، للمووي |
| 102 | تقريرات الشربيني |
| 102 | لتقييد والإيضاح، للحافظ العراقي |
| 100 | الشيرازي |
| 100 | تمديب اللغة، للأرهري |
| 100 | حامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي |
| 100 | حاشية البناني على شرح المحلي |
| 107 | حاشية العطار على شرح المحلي |
| 107 | حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح العضد. |
| 107 | حاشية النجاري على شرح المحلي على جمع الحوامع |
| 107 | الحاصل من المحصول، لتاج الدين الأرموي |
| 107 | اخاوي، للماوردي |
| 107 | لسرر النوامع، للكوراني |
| 107 | مسرر اللوامع، لكمال الدين المقدسي |
| | |

| 101 | الدريعة إلى مكارم الشريعة، للراغب الأصفهاني |
|-----|--|
| ١٥٨ | الرسالة، للإمام الشافعي |
| ٨٥١ | رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لابن السبكي |
| 109 | روضة الطالبين، للنووي |
| 109 | شرح تنقيح المصول، للقرافي |
| 109 | شرح السنة، للبعوي. |
| +71 | شرح العضد على مختصر ابن الحاجب |
| ١٦٠ | شرح الكوكب الساطع، للسيوطي |
| ١٦. | الشمه في التعريف بحقوق المصطفى ﷺ، للقاضي عياض. |
| 171 | عروس الأفراح في شرح تلحيص المعتاح، للبهاء ابن السبكي |
| ١٦١ | العزيز شرح الوحيز، للرافعي المعروف بالشرح الكبير |
| 171 | غاية الوصول، للشيخ زكريا الأنصاري |
| 177 | غريب الحديث، لأبي عبيد |
| 177 | العيث الهامع، لولي الدين العراقي |
| ١٦٢ | فتاوى ابن الصلاح. |
| ١٦٢ | الفروق، لنقرافي. |
| ١٦٣ | الفوائد السنية، للبرماوي. |
| 175 | القاموس المحيط، للمبروز آبادي. |
| 177 | قواطع الأدلة، لابن السمعاني |
| ١٦٤ | قواعد الإحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام |
| 172 | الكماية في علم الرواية، للخطيب البغدادي |
| 175 | الكوكب الساطع، للسيوطي |
| | |

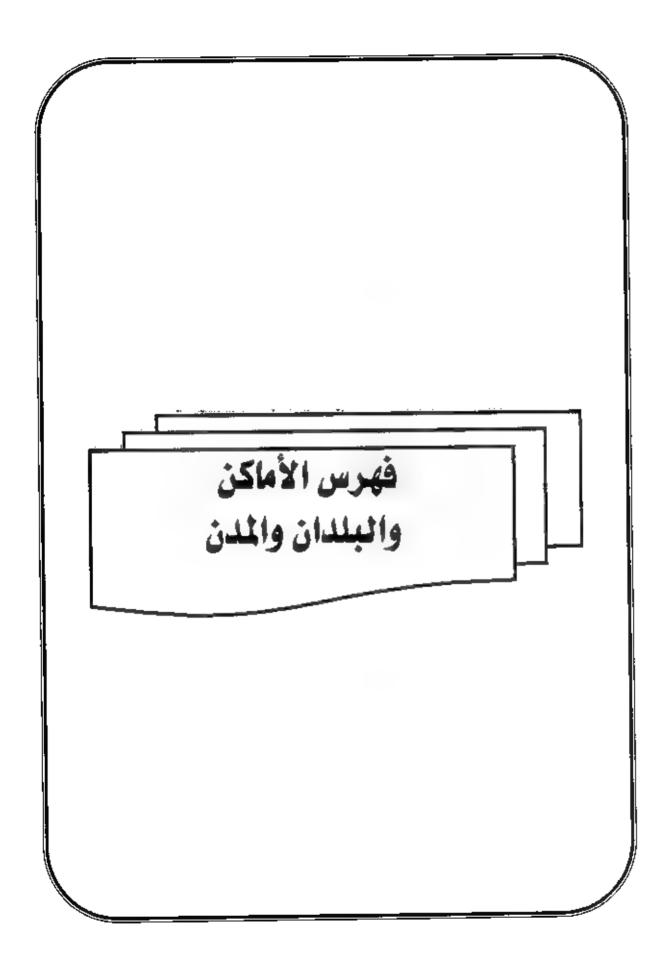
| لب الأصول، للشيخ زكريا الأنصاري |
|--|
| النمع، للشيرازي |
| بحمل النغة؛ لابن فارس |
| الجموع شرح المهذب، للنووي. |
| محاسن الاصطلاح، للبلقيني |
| اخدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي |
| المحصول، للرازي |
| المحصول، لابن العربي |
| اعدى، لابن حزم |
| مختصر ابن الحاجب |
| مختصر المزني |
| المستصفىء للغزالي |
| معجم السفر، لأبي طاهر السلفي |
| مفتاح العلوم، للسكاكي |
| مفاتح الغيب، للرازي |
| المعردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني |
| ملء نعيمة بما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة، لابـــن |
| رشيك والمعروف بوحلة ابن وشيد |
| سنحول، للغزالي |
| لمهاح، للنووي |
| منهاج الوصول، للبيضاوي |
| ميران الاعتدال في نقد الرجال، للدهبي |
| |

| ١٧٠ | مخمة الفكر، للحافظ ابن حجر |
|-----|--|
| ١٧٠ | نرهة البطر شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر |
| ١٧، | هاية السول، للإسنوي |
| ١٧. | هماية الوصول في دراية الأصول، للصفى الهندي |
| 171 | الوصول إلى الأصول، لابن برهان. |



فهرس الفرق والطوائف

| رقم الصفحة | الفرقة |
|------------|-----------------------|
| 717 | الواعضة |
| YAY | الزيدية |
| 700 | اخطابية |
| W0V | ، ا فوار ج |
| 771 | النز نادقة |
| ٦٠٥ | الأشاعرة |
| 7.4.7 | الشيعة |
| 7.7 | المعتزلة |

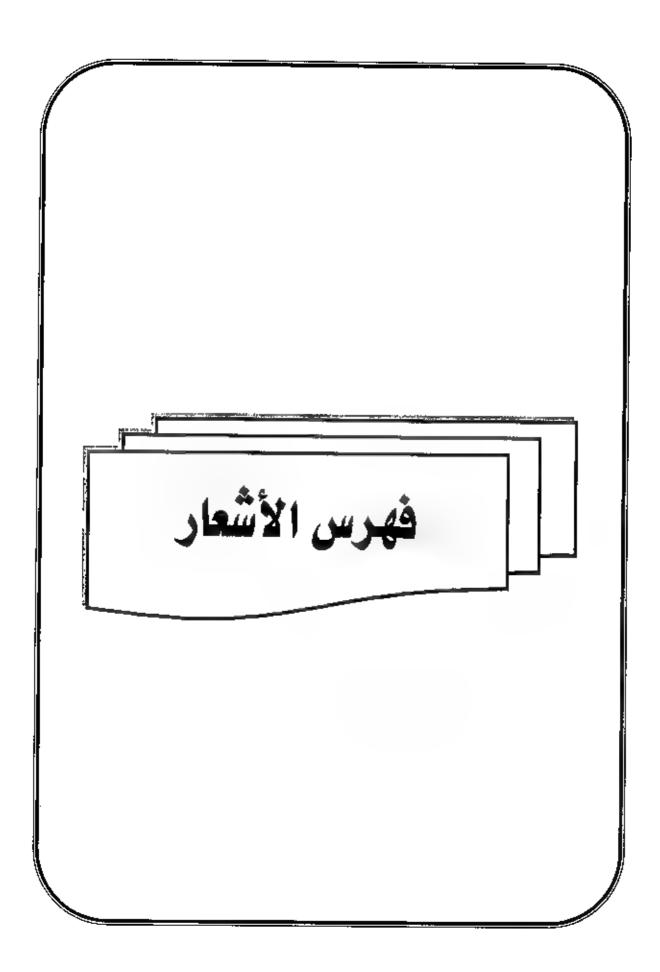


فهرس الأماكن والبلدان والمدن (١)

| رقم الصفحة | المكان أو البلد أو المدينة |
|------------|----------------------------|
| ٩, | الأستانة |
| 771 | البصرة |
| ٩. | تركيا |
| 47 | ئرامَس |
| 198 | التنعيم |
| ١١٤ | تونس |
| ١٠٩ | جاوه الوسطى |
| ١٩٤ | الجعرانة |
| ٤٢٧ | الجحيزة |
| ١.١ | حارة لباب |
| 197 | الحديبية |
| 117 | حضرموت |
| 118 | دمشق |
| 77 | لشام |
| ٩. | الطائف |
| ۲. | القاهرة |
| 71 | قىاطر السباع الكوفة |
| ۸۳۵ | الكوفة |

⁽١) تم ترفيبها حسب حاوف هجاء والإخالة على أول موضع

| 1.7 | مدارس الفلاح |
|-------|------------------|
| 1.7 | المدرسة الخيرية |
| 1.7 | المدرسة الراقية |
| 1.1 | الملسرسة الرشدية |
| 1 - 1 | المدرسة الصولتية |
| YY | المدينة |
| ١٠٤ | مدينة صولو |
| ١٠٩ | مصر |
| ٩ | مكة المكرمة |
| ۲. | المنوفية |
| ٤٢٧ | غر جيحون |
| £YV | لهر عيسى |
| ١١٤ | ليمن |
| 71. | المحصّب |
| 71. | حيف بني كنانة |
| ۲۱. | الأبطح |



فمرس الأشعار

| رفم | | البيت |
|-------|----------------------------|--|
| لصفحة | | |
| 7.7 | وخالف والسفيه إلى خلاف | إدا لهي السفيه حسرى إليه |
| £7.Y | فــضعيفان يغلبــان قويـــا | لا تحارب بناظريك فــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| ۰۷۸ | بسقط اللوى بين الـــدخول | قفا نبك من ذكرى حبيب |



فهرس المصادر والمراجع 🗥

- ١ الأماطيل والماكير والصحاح والمشاهير، أبي عبد الله الحسين من إبراهم لجورة إن (ت ٤٣هـ)، تحقيق وتعليق عبد الرحمن بن عبد الحبار الفريبوائي لماسر دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ.
- ۲- الإنجاح في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السكي (ت ۷۵۱هـــ)، وولده تاج
 الدير عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ۷۷۱ه)، الباشر: دار الكتب معمية، الصبعة
 الأولى، بيروت، لبنان، ۱٤۱٦هــــ
- ٣- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيح أحمد بن عبد الغيى المدمياطي الشافعي الشهير بالبنا (ت ١١١٧هـ)، رواه وصححه وعلق عبيه/ عسي محمد الصباغ، الناشر: دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان.
- ٤- الإحساد في تقريب صحيح أبى حبان، للفارسي الأمير علاء الدين أبو احسى عني بن بنباذ الفارسي (ت٧٣٩هـــ)، الناشر: المكتبة السلفية، المدينة المنـــورة، الطبعـــة الأولى ١٣٩٠هـــ.
- ٥- إحكام المصول في أحكام الأصول، سليمان بن حلف الباجي (ت ٤٧٤هـ) تحقيق عبد المحيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- ٦- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١هـ)، تعيق الـشيخ عبد الررق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لسـان، الطعـة الثانــة.
 ٢٠٤هـ.
- ٧ الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، الماشر، دار المحديث بالقاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

⁽١) ثم ترتيبها على حسب حروف الهجاء.

- ۸- إحياء عنوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد العراي (ت ٥٠٥هــــــ). لمسترة در
 المعرفة، بيروت، لسان
- ٩- أحيار مكة وما حاء فيها من الآثار، أبو الوليد محمد بن عبد بنه بن أحمد لأررفي،
 تحقيق رشدي الصالح محسن، المناشر: مكتبة المثقافة، مكة المكرمة، الصبعة السادسة،
 ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- ١٠ اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هــــــ) دار الكتـــب العلميـــة،
 بيروت، توزيع دار الباز، مكة المكرمة، مطبوع مع الباعث الحثيث الأحمد شاكر.
- ١١ اعتلاف الحديث، محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هــــ)، تعييق: محمدود مطرحي، الناشر: دار الكتب العدمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـــــ، (مدحق بكتاب الأم).
- ١٣ آراء المعتزلة الأصولية، دراسة وتقويمً، د. علي بن سعد بن صالح الضويحي، الناشر:
 مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأوى، ١٤١٥هـ.
- ١٤ الأربعين في أصول الدين، حجة الإسلام أبي حامد محمد بسن محمسد الغزالي (ت
 ٥ ٥هـ)؛ الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ٢ ١٤ هـ.
- ٥١ الأربعين في أصول الدين، فحر الدين محمد بن عمر الرازي، حيدر أبدد الدكن،
 الهند، الطبعة الأولى ١٣٥٣هـــ.
- ۱۲- ارتشاف الصرب من لسان لعرب، أنو حيان الأنه لسي (ت ۱۲۵هـــ)، تحفيـــو د
 رجب عثمان محمد، الماشر: مكتبة احانحي، الفاهرة، الصعة الأولى ۱۶۱۸هــــ ۱۹۹۸م

- ۱۷ إرشاد الفحول إلى تحقيق حق من عدم الأصور، محمد بن عدي السشوكاني (ت
 ۱۲۰ (شاد الفحول)، الناشر: دار نفكر، بيروت، لمال، الطبعة لأولى، ۱٤۱۲هـ.
- ۱۸ لإرشاد ،لى فواصع الأدمة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين أبي لمعاي عبد الملك س عبد لله جويني (ت٤٧٨هـــ)، تحقيق لدكتور محمد يوسف موسى، وعلي عبد المعم عبد لحميد، مطبعة السعادة بمصر، بشر مكتبة احامحي سبة ١٩٥٠م.
- ١٩ إرواء العس في تخريج أحاديث منار السبير، محمد ناصر الدين الألباني (ت
 ١٩ إرواء العسل في تخريج أحاديث منار السبير، محمد ناصر الدين الألباني (ت
 ١٤٠١هــــ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ٥٠٤١هـــ.
- ٢٠ الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد البر (ت ٢٣٤هــ)، تحقيق الدكتور عبد المعطي
 أمين قبعجي، لناشر: دار الوعي بالقاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢١٤هــ.
- ٢١ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) تحقيق عبي معوض وعادل عبد الموجود، لناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٢٢ أسد الغابة في معرفة الصحابة، عبي بن محمد الجزري، المعروف بـــابن الأثـــير (ت
 ٣٣٠هــــ)، تحقيق: محمد البنا، ومحمد عاشور.
- ۲۳ إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع، من أول الكتاب إى نهاية مباحث الحروف، تأليف: الشيخ محمد بن محفوظ بن عبد الله بن عبد المنال الترمسي (ت ۱۳۳۸هـ)، رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق: علي بسن صالح المحمادي، إشراف: أ.د عبي بن عباس حكمي، قسم الدراسات العبيا، شعبة الأصول، كبية الشريعة، حامعة أم القرى مكة المكرمة عام (۱۲۲۱هـ ۲۰۰۱م).
- ۲۲- أسى لمصاب شرح روص طالب، لىشيح ركريا الأبصاري (ب ۹۲٦هـ). صص
 صه وحرّح عدیثه وعلق علیه لدكتور محمد محمد تامر، سشر در الكتـــ
 لعمیة، بیروت، لسان الطبعة لأولى ۱۲۲۲هــ ۲۰۰۱م.

- ه ۲- الإشرة في أصول العقه، القاصي أبو الوليد سيماد س حنف بن سمعه ماجي، (ت٤٧٤هـــ) دار الكتب العمية، ييروت، لبناد، الصعـــة الأولى ٤٢٤هــــ ٢٠٠٣م.
- ٢٦ الأشباه والمطائر، محمد س عمر س مكي أبي عند الله صدر لدين لمعروف الله الوكيل (ت٢١هـ)، تحقيق ودراسة: د. أحمد بن محمد العنقري، لدشر: مكسة الرشد، الرياض. الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- ۲۷ الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن عني بن حجر (ت ۸۵۲هــــ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، الناشر: دار الكتب العسمية، بيروت، لبنان، الطبعـــة الأولى،
 ۱٤۱۵هــــ.
- ٢٨- أصول البزدوي، فخر الإسلام محمد بن محمد البزدوي (ت ٤٨٢هـ) مطبوع مسع شرحه كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البـــزدوي، النشـــر: دار الكتـــب العدمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هــ ١٩٩٧م.
- ٩٧- أصول الدين، للإمام أبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، الناشر: دار
 الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية (٩٧٧).
- ٣١ أصول الفقه تأليف: شمس الدين محمد بن مفتح المقدسي الحنبني ت (٣٦٧هـ).
 حققه وعنَّق عنيه وقدَّم له: الدكتور فهد بن محمد السدحان. لماشر: مكتبة العبيكان
 الرياض العليد. الطبعة: الأولى (٢٠١١هـ ١٩٩٩م).
- ٣٢- إعراب القراب، أبو جعفر أحمد س محمد للحاس (ت ٣٣٨هـــ)، تحقيق رهير عاري راهر، الباشر: رئاسة ديوان الأوقاف، بعدد، ١٣٩٧هـــ.

- ٣٣ أعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم، د. محمد مظهر بقاء، الباشر: مركر بحوث الدراسات الإسلامية يمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم انقرى مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ٣٤ إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـــــ)، دار الكتــب العسمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـــ ١٩٩١م.
- ٣٥- الأعلام، حير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الحادية عشرة، ١٤١٥هــ.
- ٣٦- أعيان مقرن الثالث عشر، لخليل مردم بك. الناشر: دار لجنة التراث العربي، (١٩٧١م).
- ٣٧- الاقتراح في بيان الإصطلاح، تقي الدين بن دقيق العيد (٣٠ ، ٧هـــ). الناشــــر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٤٠٦ هـــ – ١٩٨٦م.
- ٣٨- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، أبو السجا موسى الحجاوي (ت ٩٦٠هـ..). تعليق عبد اللطيف السبكي، الناشر؛ دار للعرفة، بيروت، لبنان.
- ٣٩- الأقوال الأصولية للإمام أبي الحسن الكرخي، (ت ٣٤٠هـــ)، الدكتور حسير حنف الجبوري، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـــ ١٩٨٩م.

- ٤٢- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقبد لسماع، للقاصي عياص بن موسى المحصيي
 (ت٤٤٥هـ.). تحفيق السيد أحمد صقر، الناشر: دار الشرائ، لقاهرة، الصعه لثالية
 ١٣٩٨هــ ١٩٧٨م.
- ۴۳ الأم، محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـــ)، تعليق محمود مصرحي لـ شــر د ر
 الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـــ.
- ٤٤ إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، لإلياس بن أحمد حسين البرماوي. الناشر: دار النادوة العالمية، الطبعة: الأولى (٤٢١هـ).
- ٥٤ أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، إسماعيل حقي أوزون جارشى، ترجمه عن النعة التركية: الدكتور خليل عبي مراد، الناشر: مركز دراسات لخبيح العسربي بجامعسة البصرة، شعبة دراسات العلوم الاجتماعية، (١٩٨٥م).
- 27 الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه، شمس الدين محمسد بسن عثمان المارديني الشافعي ت (٨٧١هـــ). قدم له وحققه وعلق عليه د، عبد الكسريم بن علي النملة. الناشر: دار الحرمين للطباعة بالقاهرة، مصر، الطبعـــة، الأولى عـــم (١٤١٥هــــ ١٩٩٤م).
- ٤٧ الأنساب للسمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور بن السمعاني، نــشره مصوراً مرجليوث، ليدن، لندن، ١٩٢٢م.
- ٤٨ الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف على مذهب الإمام المبحل أحمد بن حنبس، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت ١٨٨٥هـ)، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ.
- ٩٤ أهل الحجاز بعلقهم التاريخي، لحسن عبد احي قزاز. الباشر دار عدم حدة، مسكه العربية السعودية، الطبعة الأولى (٩٤٥هـ).

- ٥٠ الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، أحمد بن قاسم العمدي المشافعي
 (ت٤٩٩هـ)، ضبط وتخريج زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العمية: بيروت،
 لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ۱۵ إيصاح المحصول من برهان الأصول، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميميي المازري (ت٣٥هـــ)، تحقيق الدكتور عمار الطالبي، دار العرب الإسلامي، بيروت، لطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- ٥٢ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا محمد أمين البغدادي، تصحيح: محمد شرف الدين، ورفعت الكليسي.
- ٩٣ لإيضاح في شرح تلخيص المفتاح، لأبي عبد الله محمد بن عبد السرحمن المعسروف بالخطيب القزويبي. مطبوع مع شرحه بغية الإيصاح لعبد المتعال الصعيدي. الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة السادسة.
- ٥٤ الإيضاح لقوانين الاصطلاح، أبي محمد يوسف بن عبد الرحمن بى الحوزي الحببي،
 تحقيق الدكتور فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربيـــة
 السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـــ ١٩٩١م.
- ۵۰ لباعث الحثيث شرح احتصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، دار الكتب العمية،
 بيروت.
- ٥٧- سحر محيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن هـادر بـن عـد انه الـشابعي الرركشي (ت٧٩هـ). راجعه: عبد القادر العابي. حرره: د. عبد الـستار أـو عدة. ساشر: دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع الغردفة/ الكويت، الطعـة. الثانية ١٤١٣هـــ ١٩٩٢م.

- ٩٥ بدائع الرهور في وقائع الدهور، لأبو البركات بن إياس (ت ٩٣٠هــــ)، ساشــر:
 مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الرابعة ١٣٧٤هــــ.
- ٦٠- بدائع الصائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـــ)،
 الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لنان، الطبعة الثانية ١٩٨٢م.
- ٦١- بداية المحتهد ولهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن رشد القــرطبي، (ت ٩٥هـــ)،
 الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٦٢ البداية والنهاية، الحافظ إسماعيل ابن كثير القرشي (ت ٤٧٧هــــ)، الناشــر: دار
 المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الخامسة، ٢٤٠٠هـــ
- ٣٧- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي النشوكاني، (ت ، ١٢٥هــــ)، الناشر: مطبعة السعادة بمصر.
- ٦٤ البدر الطالع شرح جمع الجوامع، محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤هـــ)، ضبع وتحريج محمد عبد القادر شاهين، الباشر؛ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،
 ٨١٤١هــــ.
- ٦٥ البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الحويني (ت ٤٧٨ه-)،
 تحقيق الدكتور عبد العظيم محمود الديب، الناشر: دار الوفاء بالمصورة، مصر، الصعة
 الأولى، ١٤١٢هـ...

- ٦٨ بلوع المرام من أدلة الأحكام، الحافظ أحمد بن على بن حجر لعسفلاني (ت ١٨٥٨هـ)، تصحيح وتعليق محمد حامد الفقي، الناشر: دار المحاري بنقصيم، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٣٩ بيان المحتصر شرح مختصر ابن الحاحب، محمود بن عبد السرحمن الأصفهالي (ت
 ٣٤٩هــــ)، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا، الناشر: دار المدين، جدة، الممكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٦١هــــ.
- ٧٠ البيان والتحصيل، أبو الوليد بن رشد القرطبي (ت ٢٠٥٥)، تحقيق أحمد الحبابيب،
 الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ.
- ۲۱ تاج العروس، للزبيدي محمد مرتضى (ت ۱۲۵۰هـــ)، الناشر: المطبعـــة الخيريـــة.
 الطبعة الأولى (۱۳۰٦هـــ).
- ٧٢ تاريخ ابن معين، دراسة وترتيب وتحقيق الدكتور أحمد نور سيف، نـــشر مركـــز
 البحث لعلمي وإحياء النراث، مكة المكرمة، الطعة الأولى ١٣٩٩هـــ ١٩٧٩م.
- ٧٣- تاريخ الخنفاء، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد حميد. الماشر: المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٧٩هــــ ١٩٦٩م.
- ٧٤- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٥٦هـــ)، الباشـــر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـــ.
- ٧٥ تاريخ أمراء مكة المكرمة، لعارف عبد الغني. الناشر: دار البشائر للطناعة والمنشر
 دمشق، سوريا، الطبعة الأولى (١٤١٣٩هـ).
- ٧٦– تاريح بعداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٦٣٦هــــ)، ضعة الحامحي. لفاهرة، مصر، ١٣٤٩هــــ.

- ٧٧- تاريح عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عند الرحمن بن حسن الحسيري رت المحارب عدار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.
- ٧٨ تاريح مكة، أحمد الساعي، الناشر: مطبوعات نادي مكة الثقافي. الطبعة السسبعة (٢١٤ هـ).
- ٨- التبصرة والتذكرة، لأبي الفضل عند الرحيم بن الحسين الكردي العراقسي، تحقيسة:
 عمد بن الحسين العراقي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٨١- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابسن حجر العسقلاني (ت ١٩٦٤هـ)، تحقيق محمد علي النجار، علي محمد البحاوي، الناشر:
 المكتبة العلمية، بيروت، لينان، ١٩٦٤م.
- ٨٢ تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣ هـ..)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطعة الأولى، ١٣١٥هـ..
- ٨٤ تجريد أسماء الصحابة، للحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بـ أحمـــد لـــدهبي
 (٨٤٧هـــ)، الباشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهد ١٣١٥هــ.
- ٥٨- التحمير شرح التحرير، علاء الدين أبي الحسن على بسن سليما، المسرداوي (ت
 ٥٨٥ه). تحقيق الدكتور عوض بن محمد القربي و آخرود، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هــ ٢٠٠٠م.

- ٨٦- انتحصيل من المحصول، سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ب ١٨٢ه.).
 تحقيق الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لناس.
 اعطعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- ۸۷ تحفة الأحودي شرح الترمذي، أبو العلي محمد بن عدد الرحم المدرة, الطبعة. مراجعة, عبد الرحمن محمد عثمان. الناشر: المكتبة السلفية المدينة المورة, الطبعة. (۱۳۸۷هـ).
- ۸۸ تحفة الطائب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، لابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق عبد الغني بن حميد الكبيسي، الناشر: دار حراء، مكـة المكرمـة، الطبعـة الأولى
 (۴۰۹هـ).
- ٩٨- تحفة انحتاج بشرح المنهاح، لشيخ الإسلام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيثمي، (ت٩٧٤هـ)، وهو شرح على كتاب منهاج الطالبين في عقد الإمام الشافعي، للإمام أبي زكريا محي الدين يجيى بن شرف النووي (ت ٢٧٦هـ)، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد. الباشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبان. الطبعة الأولى (١٤٢١هـــ ٢٠٠١م).
- ٩٠ تحفة المسوؤل في شرح مختصر منتهى السُّول، تأليف: أبي زكريا يجيى بـن موســـى الرهوني (ت ٧٧٣هـــ). دراسة وتحقيق: د. يوسف الأحضر القـــيم. الناشـــر: دار اللحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. دبي الإمارات العربيـــة المتحـــدة. لصبحة: الأولى (١٤٢٢هـــ ٢٠٠٢م).
- ٩١- تحريح فروع على الأصول: للإمام أبي الماقب شهاب الدين محمود س أحمد الرنحايي تراعي تراعي تراعي الصالح. ساشر: مكسه تراعي الصالح. ساشر: مكسه لعبيكان. الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ١٩٩٩م).

- ٩٢ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ..)، تحقيق نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر، الرباض، الطبعة لدبة، ٥١٤١هـ.
- ٩٤- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، عيساص بس موسسى اليحصبي (ت ٤٤٥هـــ)، ضبط وتصحيح محمد سالم هاشم، الناشر: مكتبة عساس أحمد الباز، مكة المكرمة.
- ٩٦ تشنيف الأسماع بشيوخ الإحازة والسماع، لأبي سليمان محمود سعيد بن محمسد مدوح، الناشر دار الشباب للطباعة.
- ٩٧- تشنيف المسامع بجمع الجوامع. تأليف الإمام بدر الدين محمد بن بحسادر الزركسشي (ت ٤٩٧هـ). تحقيق: د. عبد الله ربيع. د. سيد عبد العزيز، الناشر: مدرسة قرطبة، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ.
- ٩٨ تعجيل المفعة بزوائد رجال الأثمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن على بــن حجــر العسقلاني (ت ٢٥٨هـــ)، اعتنى به ووثقه على أصل خطي، فريد لكن صالح شعبال، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـــ.
- ٩٩- التعريفات، الشريف علي بن محمد الحرجساني، دار الكتسب العلمبسة. بسيروت ١٤١٦هـــ ١٩٩٥م.
- ١٠٠ التعليم في مكة والمدينة آخر العهد العثماني، تألبف: د. محمد عبد الرحمن المستسمح،
 انطبعة الأولى (١٣٩٣هـ ١٩٧٣م).

- ۱۰۱ تفسير القران العظيم، الحافظ إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، الماشر: المكته التجارية، مصطفى احمد الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ ١٩٩١م. مأخوذة عن نسخة دار الكتب المصرية.
- ۱۰۲ التفسير الكير للفخر الرازي المشهور بمفاتيح الغيب، فخر الدين أبو عند الله محمد س عمر الراري، (ت ۲۰۲هــــ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ۱۶۱۰هـــ.
- ١٠٣ تقرير الشيح عبد الرحمن الشربيني (ت ١٣٢٦هـــ) على جمع الحومع لابر السبكي
 (ت ٧٧١هــــ). الباشر: شركة مكتبة ومطعة مصطفى البابي الحبي، مصر. الصبعـــة
 الثانية (١٣٥٦هـــ -١٩٣٧م).
- ۱۰٤ تقرير الشيح عبد الرحمن الشربيني ت (١٣٢٦هـ) على جمع الجوامع، لابن السبكي (ت ٧٧١هـ)، مطبوع بمامش البدر الطالع لجلال الدين المحلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).
- ۱۰۵ التقرير وانتحبير على كتاب التحرير، ابن أمير الحاج (ت ۸۷۹هـــ)، الناشـــر: دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ۱۶۱۷هــــ.
- ١٠٦ انتقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، رين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـــ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنــــان، الطبعـــة الثائثة، ١٤١٥هـــ ١٩٩٥م.
- ١٠٧ تلخيص الحبير في تحريج أحاديث الرافعي الكبير، الحافظ أحمد بن عبي بس حجسر العسقلاني (ت ٨٥٢هـــ)، اعتنى به حسن بن عباس بن قطب، الناشـــر؛ مؤسسة قرطنة، توريع: مكتبة الحراز، جدة، المكسة العربيـــة السعودية، اطعــة الأولى ١٤١٦هــ.
- ١٠٨ تلحيص المستدرك للذهبي، مطبوع مع المستدرك للحاكم، تحقيق مصطفى عبد القادر
 عط، يناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

- ۱۰۹ التنجيص في أصور الفقه، أبو المعالي عند المنك بن عند الله الحويني (ت ۱۹۹هـ)، تحقيق الدكتور عند الله البيبالي وشير العمري، الناشـــر: دار البــــــائر لإســــلامبة، بيروت، ببنان، الطبعة لأولى، ۱۶۱۷هـــ.
- ١١٠ التمقير في الفقه الماكي، القاصي عبد الوهاب الله عسبي للعددي الساكي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق محمد ثالث سعيد بعاني، الباشرا مكتبة البار، مكة لمكرمة، الصعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ۱۱۱ التمهيد في أصول الفقه، محفوظ بن أحمد أبو الخطب الكسوذاني الحنبي (ت ١١٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن عبي بن إبراهيم، لناشر: دار مسدني، حسدة المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٦هـ.
- ۱۱۲ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، (ت ۷۷۲هـــ)، حققه وعنق عبيه وحرج نصه السدكتور محمـــد حسن هيتو، الناشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة (٤٠٤هـــــ ١٩٨٤م).
- ۱۱۳ التمهيد في تخريج الفروع على الأصور، للإمام جمال لدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، (ت ۷۷۲هـ) حققه وعلق عليه وخرج نهمه الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسانة، بيروت، لبان، لطبعة الثالثة، الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسانة، بيروت، لبان، لطبعة الثالثة، الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسانة، بيروت، لبان، لطبعة الثالثة، الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسانة، بيروت، لبان، لطبعة الثالثة المحمد عبد المحمد المحمد
- ١١٤ انتنبيه في الفقه على المذهب الشافعي. للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـــ) الناشر؛ مصعة الطبي البابي الحليي، مصر، لصعة الأحيرة.
 ١٣٧٠هـــ ١٩٥١م.

- ١١٥ تنسريه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة، لأبي الحسن علي سس محمد الكنالي (ت ٩٦٣هـ) راجع أصوله وعلق عليه عبد الوهاب عبد المصيف، عبسد الله محمد الصديق، الناشر: دار الكتب العلمية، بسيروت، لسان، صعبة الثابية، عمد الصديق، الناشر: دار الكتب العلمية، بسيروت، لسان، صعبة الثابية،
- ۱۱۲ التقیحات في أصول الفقه، شهاب الدین يجيى بن حبث السهروردي (ت ۵۸۷هــ)
 تحقیق الدكتور عیاض بن ناصر السللمي، الطبعة الأولى (۱٤۱۸هــ).
- ١١٧ تمديب الأسماء واللغات، للفقيه الحافظ أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، (ت ١١٧٦هـــ)، طبع إدارة الطباعة المصرية المنيرية، مصر، تصوير دار الكتب العلميـــة، بيروت.
- ١١٨ تمذيب التهذيب، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ١٥٨هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الباشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،
 ١٤١٥هـــ.
- ١١٩ تمديب اللغة، لأبي منصور الأرهري ت (٣٧٠هـ)، تحقيق: عند السلام هـارون. لناشر الهيئة المصرية العامة (١٣٨٤هـ).
- ١٢٠ تحذيب تاريخ دمشق الكبير، ثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسسن بن هسة الله المعروف بأبن عساكر (ت ١٢٥هـ)، الناشير: دار المسسيرة، بسيروت، لبسان، المعروف بأبن عساكر (ت ١٢٥هـ)، الناشير: دار المسسيرة، بسيروت، لبسان، المعروف بأبن عساكر (ت ١٣٩٩هـ)، الناشير: دار المسسيرة، بسيروت، لبسان،
- ۱۲۱ توصیح الأفكار لمعانی تنقیح الأنظار، محمد بن إسماعیل می صلاح المعروف بـــالأمیر نصعایی (ت ۱۸۲۱هــــ)، دار الكتب العلمیة، ببروت، الطبعة الأولی ۱۶۱۷هـــ-۱۹۹۷م
- ۱۲۲ التوصيح على التنقيح، لصدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود (ت ۷٤٧هـــ). الطبعة أولى بالمطعبة الخيرية للخشاب، مصر، ۱۳۲۲هـــ.

- ۱۲۳ تيسير التحرير شرح كتاب التحرير، محمد أمين المعروف بأمير بادشاه (ت ۹۸۷هـ تقريباً)، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ۱۲۶ تيسير مصطلح الحديث، تأليف: محمود الطحان. الناشر: مكتبة المعارف، الرياص، الطبعة الثامنة، ۱٤۰۷هـ ۱۹۸۷م.
- ۱۲۵ حامع البيار في تأويل القرآن، الإمام محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـــ)، الماشر:
 دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـــ.
- ۱۲۷ الجامع لأحكام القرآن، الإمام محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ۲۷۱هـــ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لنان، الطبعة الأولى ۱٤۰۸هـــ.
- ١٢٨ الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بـن أحمـــد الأنـــصاري القـــرطبي (ت
 ١٢٨هـــ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـــ، ١٩٨٨م.
 - ١٢٩ الجرح والتعديل. لابن أي حاتم الرازي، طع حيدر آباد، الهند ١٣٧١هـ..
- ١٣٠ جزيرة العرب في القرن العشرين، تأليف: حافظ وهنة، الناشر: لجنة التأليف و لترجمة القاهرة، الطبعة الثالثة (١٣٧٥هـــ).
- ۱۳۱ جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب بس علمي السسكي، (ت ١٣١هــــ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنسان، الطبعمة الأولى ١٤٢١هـــــ ٢٠٠١م.
- ١٣٢ جمهرة أساب العرب، لأبي محمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، الباشه: دار الكسبب العدمية، بيروت ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- ۱۳۳ الحيى الداني في حروف المعاني، الحسن بن لقاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق د فحر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بسيروت، لسام الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

- ١٣٤ احو هر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن نصر الله الفرشي (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: مؤسسة الرسالة، بسيروت، لساد، لطعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ١٣٥ حوهرة الديرة شرح مختصر القدوري، لأبي بكــر ابـــن محمـــد أحـــداد الـــــمي (ت٨٠٠هــــ)، الناشر: مكتبة نعمانية، ديو بند.
- ۱۳۲ حاشية الساني على جمع الجوامع، عبد الرحمن بن حاد الله البناي (ت ۱۹۸هـ..). الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ۱۶۱۸هـــ
- ۱۳۷ حاشة البيحوري المسماة بتحفة المريد على جوهرة التوحيد، لإسراهيم محمد سحوري (ت ۱۲۷۷هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ۱۳۸ حاشية لتفتاراني على شرح العضد (ت ۷۹۱هـــ) مطبوع مع شرح العصد عـــــى محتصر ابن الحاجب، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ۱۳۹۳هــــ - ۱۹۷۳م.
- ۱۳۹ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للدردير على مختصر خليل محمد عرفه الدسوقي (- ۱۳۹هـ)، الناشر: المطبعة النجارية الكبرى، مسصر، توريـع دار الفكـر، بيروت، لبنان.
- ۱٤٠ حاسية العطار على جمع الجوامع، حسن العطار، الناشر: دار الكتب العلمية، بروت.
 أسان، توريع دار الباز، مكة المكرمة.
- ١٤١ شيه رد المحنار على الدر المحتار شرح تنوير الأبصار، حاشية رد امحتار على الدر محتر. شرح تنوير الأبصار، في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة المعمال، محمد أمير س عمر بن عبد العزيز الشهير بابن عابدين (٢٥٢هـــ) الناشر: مكنة مصطفى سبي الحبي، العاهرة، مصر، ١٣٨٦هـــ.

- ۱ ٤٢ حاشية سعد الدين التعناراي (ت٧٩١هـ) على شرح لقاصي عصد الله و المدر (ت ٧٥٦هـ) على محتصر اس الحدجب (ت(٢٤٦هـ)، مع حاسية المحقق للشمح حسر المروي، مراجعة وتصحيح: الدكتور شعبار محمد يسماعيل، ماشر: مكتـــة لكليات الأرهرية، القاهرة، مصر ١٤٠٣هـ.
- ١٤٣ الحاص من المحصول في أصول المقه، تاج الدين أبي عبد الله محمد حس الحسسين الأرموي (ت ٣٥٦هـــ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد السلام محمود أبو ناجي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
- ١٤٤ الحاوي الكبير وهو شرح مختصر المزني، عني بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠ هـ)، تحقيق عني معوض وعادل عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العدمية، بيوت، لنان، الطبعة الأولى، ٤١٤ هـ.
- ١٤٥ حجية الإجماع وموقف العلماء منها، الدكتور محمد محمود فرغسي، الماشسر: دار
 الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
- ١٤٦ الحدود في الأصول، أبو الوليد سليمان بن خلف البحي. (ت ٤٧٤هـــ)، دار الكتب العمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـــ ٢٠٠٣م.
- ١٤٧ الحرم الشريف الجامع والجامعة، تأليف: أ.د. عبد الوهاب إبر هيم أبـــو ســــيمان، الناشر مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي (١٠٢)، انطبعة الأولى (١٤١٧هــــ).
- ١٤٨ حسس المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، لجلال الدين الـسيوطي (ت ٩١١٩هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب لعربية، مصبعة عيـسى البهي الحبيى وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ).
- ١٤٩ حية الأوبياء وصقات لأصفياء، لأبي عيم أحمد بس عدد الله لأصده (ت
 ١٤٥هـ) الباشر: دار الكتاب العربي، بيروت، أسان، بصعة شية، ١٣٨٧هـ
 ١٩٦٧م

- ۱۵۰ حبر الوحد إد حالف عمل أهل المدينة، المكتور حسان بن محمد حسين فعملان الولى، دار البحوث لمدراسات الإسلامية وإحباء التراث، دبي، الإمارات، الصعسة الأولى، ١٤٢١هـــ ٢٠٠٠٠م.
- ۱۵۱ حربة لأدب ولب لباب لسان لعرب، عبد القيادر بين عمير البعيدادي (ت ۱۰۹۳هـ)، محميق عبد السلام محمد هاروب، مكتبة الحابحي، لقياهرة، الصعية الثانية، ٤٠٤هـ مدينة الحابحي، لقياهرة، الصعية
- ١٥٢ خلاصة الكلام في بيان أمراء البند الحرام. تأليف: السيد أحمد بن زيسني دحسلان. الناشر: المطبعة الخيرية. مصر، ١٣٠٥هـ.
- ١٥٣ اخلاف اللفظي عند الأصوليين، الدكتور عبد الكريم بن على السمنة، مكتبة الرشد، لرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـــ ١٩٩٩م.
- ١٥٤ الخلاف المفظي عند الأصوليين، الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النملة. مكتبة الرشد، لرياص، الصبعة الثانية ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ١٥٥ الخلعة لفكرية شرح المنحة الخيرية, تأليف: محمد محفوط الترمسي ت (١٣٣٨هـ).
 الناشر: مصبعة الميرية. مكة المكرمة , الطبعة: (١٣١٥هـ).
- ١٥٦ دار المعارف الإسلامية لعدد من المستشرقين، ترجمة إبراهيم زكي خورشيد أحمد الشناوي الدكتور عبد الحميد يونس، طبع دار الشعب، القاهرة، مصر.
- ١٥٧ الدارس في تاريح المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي لدمشقي، (ت ٩٢٧هـ). تحقيق جعفر الحسيني، المجمع العلمي العربي، دمشق ٩٨٨ م.

- ١٥٩ درء تعارض العقل والنقل، لاس تسميه أبي العناس تقي لدين أحمد بن عبد الحسيم، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، الماشر: حامعة الإمام محمد بن سعود لإسلامية، الرياض، ١٤١٩هـ.
- ١٦٠ الدراية في تحريج أحاديث الهداية، لشهاب مدين أحمد س عني بن حجر العسقلاني
 (ت ١٥٨هــ)، الناشر: مطبعة الفحالة الجديدة، القاهرة، ١٣٨٤هــ -١٩٦٤م.
- ١٦١ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الحافظ أحمد بن عبي بن حجر (ت ٥٦هـــ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ۱۹۲ الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع في عمم الأصول: للإمام شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت٩٣هـ)، رسالة دكتوراد، دراسة وتحقيق سعيد بن غالب كامل المحيدي، إشراف: الدكتور عمر بن عبد العزيز، خامعة الإسلامية، المدينة المنورة عام ١٤١٢هـ ١٩٩١م.
- ١٦٣ دروس في شروح الألفية، تأليف: الدكتور عبده الراححي. الناشـــر: دار النهـــضة العربية بيروت، لبنان ١٩٨٠م.
- ١٦٤ دروس في كتب النحو، تأليف: الدكتور عبده لراجحي. الدشر: دار لنهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.
- ه ١٦٥ دروس من ماضي التعليم وحاضره بالمسجد الحرام. عمر عبد الجبدار. دار ممفسيس للطباعة، القاهرة، ١٣٧٩هـ.
- ١٦٦ الدليل الشافي على المنهل الصافي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بسردي (ت ١٣٧٥هـــ)، تحقيق وتقديم فهيم محمد شنتوت. مكتبة الحانجي، ١٣٧٥هـــ
- ۱۹۷ الديباح المدهب في معرفة أعياب مذهب، يراهم بن عني المعروف ب بن فرحون المالكي (ت ۷۹۹هـ)، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي ألبو السور. ماشر: در الترات، القاهرة، مصر، ۱۳۹۶هـ.

- ۱٦۸ ديون س ماته المصري مفاروقي (ت ٧٦٨هـــ)، دار إحياء متراث العربي، بيروت. لسان
- ۱٦٩ ديو ، الإسلام، مشمس العين بن العري ت(١٦٧ هـ). تحقيق: سيد كـــسروي حسن. الناشر دار الكتب العليمة بيروت، الطبعة الأولى (١٤١١هـ).
- ۱۷۰ ديون امرئ لقيس، ضبطه وصححه الأستذا مصطفى عبد الـــشافي، الناشـــر: دار الكتب لعمية، بيروت.
- ۱۷۲ ذيل تذكرة الحفاظ لمذهبي، لابن المحاسن الحسيني الدمشقي وتقي الدين محمد بن فهد مكي، وجلال الدين السيوطي. تصوير دار إحياء التراث العربي عن طبعة وزارة معارف الحكومية، الهند.
- ۱۷۳ ديل مرآة الزمان، لقطب الدين أبي الفتح موسى بن محمد بن أحمد اليونيني الحبلسي (ت ۷۲۲هــــ)، طبع حيدر آباد الدكن، الهند ۱۳۷٤هـــ – ۱۹۵۶م.
- ۱۷۶ الرسالة للشافعي، محمد بن إدريس الشافعي (ت ۲۰۶هـــ)، تحقيق وشــرح أحمـــد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لننان.
 - ١٧٥ الرسل والرسالات، عمر سيمان الأشقر. مكتبة الفلاح، الكويت، ٥٠٤هـ.
- ۱۷۱ رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المانقي (ت ۱۷۰هــــ)، تحقيق: لدكتور أحمد الخراط، دار القدم، دمشق، الطبعة الثانيــــة، ۲۰۵هــــــ مما ۱۹۸۵.
- ۱۷۷ رفع حاجب عن محتصر بن الحاجب، تأليف باح لدين أبي نصر عبد نوهاب لسكي (ت ۷۷۱هـ). نحقيق وتعنيق ودر سة: الشيخ علي محمد معلوض و تعنيق ودر سة: الشيخ على محمد معلوض و تشبخ عادل أحمد عبد الموجود، الباشر؛ عالم الكنب، بيروت لبال، لصعبة. الأوى (۱۹۹۹هـ ۱۹۹۹م)

- ۱۷۸ روصة الطالبين وعمدة المعتين، يجيى بن شرف سووي (ت ۱۷٦هــــ)، الماشــر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ۱۶۰۵هـــ.
- ۱۷۹ روضة الناطر وحمة المناطر، عبد الله بن أحمد بن قدامه لمقدسي (ت ٢٦٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الكريم المملق باشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العراسية الخامسة، ١٤١٧هـ.
- ۱۸ الزواجر عن اقتراف الكبائر، للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن على ابسن ححسر المكي الهيثمي (ت٩٧٤هـــ) طبع المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٥٦هـــ.
- ۱۸۱ سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعين الصنعاني (ت ۱۸۲هــ)، لــشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ۱۶۰۷هـــ.
- ۱۸۳ سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني (ت ۱۶۲۱هـ)، لناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ۱۶۰۵هـ.
- ۱۸٤ سلم الوصول لشرح ثماية السول، محمد بخيت المطيعي (ت ١٣٥٤هـ)، النشر: عالم الكتب، بيروت، لبناد.
- ١٨٥ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ.
- ۱۸٦ سس من ماحه، محمد بن يريد القرويبي (ت ٢٧٥هـــ)، تحقيق صدقي حميل العطار، مناشر: دار لمكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـــ.
- ۱۸۷ ستر أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ۲۷۵هـ)، تعيق عرت عيد دعاس، ساشر: دار احديت، حمص، سوريا، الطعة لأولى، ۱۳۸۹هـ.

- ۱۸۸ سس نرمدي، محمد بن عيسي س سورة الترمدي (ت ۲۷۹هـــ)، تحقيـــق أحمـــد شاكر، ساشر: دار حكت العدمية، بيروت، لساد، الطبعة الأولى، ۱۹۸۸-۱۹۸۷م.
- ١٨٩ سس المارقطبي، علي بن عمر المارقطبي (ت ٣٨٥هــ)، تصحيح عبد الله هاشمهم المدني، الناشر: دار المحاسن للصاعة، القاهرة، مصر ١٣٨٦هــ.
- ١٩٠ سير أعلام الله الله على المحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـــ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة بإشراف لشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، لطبعة الثامنة، ١٤١٢هـــ.
- ۱۹۱ سير وتراجم، عمر عبد لجبار. الناشر: مكتبة تهامـــة جــــدة. الطبعـــة: الثالثـــة (۱۶۰۳هــــ).
- ١٩٢ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف. الناشر: المكتبــة الـــسلفية، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـــ.
- ۱۹۳ شذرت «نذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ۱۰۸۹هـــ)، لناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ۱۹۵ شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله ابن مالث (ت ۲۷۲هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طسارق فتحمي السيد، الناشر: دار الكتب العدمية، بيروت، لبنان، ۲۲۲هـ.
- ۱۹۱ شرح لتوسح على التوصيح من التقيح في أصور الفقه، سعد لدين مسعود بن عمر التفتار في (ت ۷۹۲هـــ)، صبط وتحريح: ركريا عميرات، ساشـــر: دار الكتــــــ العدمية، بيروت، لسار، الصعة الأولى، ۱۶۱۲هـــ.

- ۱۹۷ شرح السة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ۱۰هـ) تحقيــق رهــير الشاويش، شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الناشــر: دار الكتـــ العميــة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ۱۶۰۳هــ-۱۹۸۳م.
- ١٩٨ شرح الررقابي على المواهب اللدنية للقسطلاني، أبو عبد الله محمد بن عبد أد قي س
 يوسف الررقاني (ت ١١٢٢هـــ)، الناشر: دار المعرقة، بيروت، ١٤١٤هـــ.
- ١٩٩ شرح العمد، محمد بن علي بن الطيب المعروف بأبي الحسين البصري (٣٦٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد بن علي أبو زنيد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الممكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٢٠٠ شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٢٧٢هـ) تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي،
 من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الناشر: دار المسأمون لنتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢هـ ١٩٨٣م.
- ٢٠١ الشرح الكبير على الورقات: للإمام أحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ)، تحقيق:
 الأستاذ/ سيد عبد العزيز، والأستاد/ عبد الله ربيع، الناشر: مؤسسة قرطبة، الطبعـة
 الأولى (٢١٦١هـ).
- ۲،۲ شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع، جلال الدين عند الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد الحبيب بن محمد، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ ٣٠٠٠٠.
- ٣٠٣ شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن المحار (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق لدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزبه حماد، الناشر: مكتبة العبكار، لرياص، الممكة العربية السعودية.
- ٢٠٤ شرح اللمع، إبراهيم بن علي الشيرازي، (ت ٤٦٧هـــ)، تحقيق عمد المحمد ـ كـــي،
 الماشر. دار العرب الإسلامي بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٤٠٨ هـ .

- ٢٠٦ شرح شافيه ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي (ت ١٨٦هـ)، تحقيق محمد مور الحسر، محمد الرفران، محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار لكتب لعميه. بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- ۲۰۷ شرح صحیح مسلم، یجی بن شرف النووي (ت ۲۷۲هـــ)، الناشر: دار القسم، بیروت، لبنان، الطبعة الأولى، ۱٤۰۷هـــ.
- ٢٠٨ شرح عقود الجمان، لجلال الدين بعد السرحمن بـــ أبي بكــر الــسيوطي، (ت
 ١١٩هـــ)، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مـــصر، الطبعــة الثانيـــة
 ١٣٧٤هـــ ١٩٥٥م.
- ۲۰۹ شرح فتح القدير، محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي (ت ٦٨١هـــ)، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ۲۱۰ شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محي الدين محمد بن مسصطفى شيخ زاده (ت ٢١٠هـ)، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ.
- ۲۱۱ شرح مختصر ابن الحاجب، عضد الدين الإيجي (ت ۲۵۷هـ)، تحقيـــق الـــدكتور شعبان محمد إسماعيل، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر.
- ۲۱۲ شرح محتصر الروضة، سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت ۲۱٦هـــ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر؛ مؤسسة الرسالة، بيروت لمنــــان، الطبعــــة الأولى، ۱٤۰۷هــــ.
- ٢١٣ شرح محتصر حليل للخرشي، محمد بن عبد الله الخرشي (ت ١١٠١هـــ)، الناشــــر. دار الفكر، بيروت، لبنان.

- ٢١٤ شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحمدي (ت ٢١٤هـ). تحقق، محمد زهري النجار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطعه النائية، ١٤٠٧هـ.
- ۲۱۵ شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس البهوتي (ت ۱۰۵۱هـــ)، الناشر، دار عالم
 الكتب، بيروت، لبنان.
- ۲۱۲ الشعر والشعراء لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ۲۷۲هـ)، تحقيق: أحمــد محمـــد
 شاكر، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ١٣٦٤هــ.
- ٢١٨ الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية. طاش كبري زاده (ت ٩٩٨هـــ)، صع دار الكتاب العربي، يبروت، لبنان، ١٣٩٥هــــ-١٩٧٥.
- ۲۱۹ صحیح البخاري، محمد بن إسماعیل البحاري (ت ۲۵۲هـ)، ضبط وترقیم الدکتور مصطفی دیب البغا، الناشر: دار ابن کثیر، دار الیمامة، دمشق، سروریا، الطبعـة الرابعة، ۱٤۱۰هـ.
- ۲۲ صحيح سنن ابن ماجه، للشيح محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب لإسلامي
 بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
- ٢٢١ صحيح سنى أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢١هـ)، لـشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، المملكة العربيــة الــسعودية، الطبعــة الأولى، ٩٠٤ هـــ.
- ٢٢٢ صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢١هـ)، إشراف زهم ٢٢٢ صحيح سنن الناشر: مكتب النربية العربي للول الخليج، الرياض، المملكة العربية العربية السعودية، توريع المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- ۲۲۳ صحیح مسلم، مسلم بن الحجاج القشیري (ت ۲۹۱هـ)، الباشر: در اس حسرم، بیروت، لباب.
- ۲۲٤ صفة نصفوه لجمال بدين أبي الفرح عبد الرحمن بناس عبني بابن الحبوري (ت ١٩٥٥هــ) تحقيق: محمود فاحوري، ومحمد رواس قنعة حي، السنسار: دار السوعي بحبب، الصبغة الأولى بمطبغة الأصين ١٣٨٩هــ ١٩٦٩م.
- ۲۲۵ صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ك: سنوك هور خروبيه. نقله إلى العربية الدكتور: عي عودة الشيوخ، علق عليه الدكتور محمد محمود السرياني والدكتور معراج نواب مرزا، الناشر: دارة الملك عبد العزيز، ۱٤۱۹هـ.
- ۲۲٦ الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو بن حماد العقيسي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قنعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبناب.
- ٣٢٧ ضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني (ت ٤٣١ هـ)، إشر ف زهــير لشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٤١١ هــ.
- ۲۲۸ الضوء للامع الأهل لقرد التاسع، محمد بن عبد الرحمن السحاوي، الداشر: مكتسة
 حسام الدين القدسى، ۱۳۵۳هـــ.
- ۲۲۹ طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هــ). تحقيق: على محمد عمـــر،
 الناشر: مكتبة وهبة القاهرة. الطبعة: الأولى (١٣٩٣هـــ).
- ۲۳۰ طبقات الحنابية، القاضي أبو يعلى لحنبني (ت ۲۲هـــ)، الناشـــر: دار المعرفـــة،
 بيروت، لبنان.
- ۲۳۱ الطبقات السببة في تراجم الحسبة، لتقي الدين س عبد لقادر التميمي الدري الحسفي (ت ١٠٠٥هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحسو، طبع المحسس الأعسى لسشؤول الإسلامية، قاهرة، ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م.
- ٢٣٢ صقت شافعية (مفقهاء)، لإبراهيم س علي الشيرازي ت (٤٧٦هـــ) بحقيسق وحسان عباس، الناشر: دار الرائد لعربي، يبروت، لمنان ١٩٧٠م.

- ٣٣٣ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (١ ٧٧١هـ)، تحقيق الدكنور عبد الفتاح الحلو، والدكتور محمود الطناحي، الناشر: هجر للطباعة والبشر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- ٢٣٤ طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ت (٨٥١هـ). تصحيح وتعليــق ــــكور الحافظ عبد العليم حان. الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة، الأولى ١٤٠٧هـــ.
- ٢٣٥ طبقات الشامعية، لأبي بكر بـن هدايـة الله الحـسيني، الملقـب بالــصـف (ت
 ١٠٤١هــــ)، الطبعة الأولى ١٩٧١م.
- ٣٣٦ طبقات الشافعية، لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي (ت ٧٧٢هـــ) تحقيق الدكتور عبد الله الحبوري، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٠هـــ ١٩٧٠م.
- ۲۳۷ الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (ت ۲۳۰هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، لبنان، ۱۳۸۰هـ.
- ٣٣٨ طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق سوسىة ديفلد، الناشر: مكتبة احياة، بيروت، لبنان.
- ٢٣٩ طبقات المفسرين، لشمس الدين الداودي (ت٥٤٥هــــ). الباشــر: دار الكتــب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى (٤٠٣هـــ).
- ، ٢٤ طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسس الزبيدي (ت ٣٧٩هــــ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طع دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.
- ٢٤١ طرح التثريب في شرح التقريب، زين الدين عبد الرحيم بن الحسسير لعراقسي (ت ٢٤١هـــ)، صع دار المحمد)، وقد أكمله ولده ولي الدين أبو زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـــ)، صع دار المعارف، حلب، سوريا.
- ٣٤٢ العبر في حبر من غير، الحافظ محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، نحقيق محمـــد السعيد بن بسبوني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنــــان، الصعــــة الأولى، ١٤٠٥هـــ.

- ٣٤٣ لعدة في أصول الفقه. الفاضي أبو يعلى الفراء (ت ٢٦٥هـــ)، تحقيق الدكتور أحمد س على سير المناركي، الطبعة الثالية، ١٤١٠هـــ.
- ٢٤٤ عدب العائص شرح عمدة الفارص، لإبر هيم بن عبد الله بن إلىبراهيم الفرصيي الحنبني، طبعة القاهرة.
- ٢٤٥ لعرير شرح الوحيز، المعروف بالشرح الكبير، للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت ٦٢٣هـــ)، تحقيق وتعليق الشيخ عني محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العنمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـــــ عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العنمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـــــ مهم ١٩٩٨م.
- ٢٤٦ عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين، الدكتور أحمد محمد نـــور سيف، الناشر: دار الاعتصام، انطبعة الأولى، ١٣٩٧هـــ.
- ۲٤۷ عموم البلوى، مسلم بن محمد بن ماجد الدوسري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ۲۶۰۰ هـــ -۲۰۰۰م.
- ٢٤٨ غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجـــزري (ت ٨٣٣هــــ)، نشر برحستراسر، تصوير عن مكتبة الخانجي، مـــصر، ١٣٥٧هــــــ ٩٣٣هــــــ)، نشر برحستراسر، تصوير عن مكتبة الخانجي، مـــصر، ١٣٥٧هـــــــ ٩٣٣
- ٢٤٩ غاية الوصول شرح لب الأصول، زكريا الأنصاري الشافعي، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبى، طبعة ١٣٦٠هـ.
- ٢٥٠ غريب الحديث، لأبي عبيد، القاسم بن سلاّم الهروي (ت ٢٢٤هـــ)، الطبعة الأولى بحيدر آباد الدكل الهند، ١٣٨٤هـــ ١٩٦٤م.
- ٢٥١ لعبث هامع مشرح جمع جوامع. ولي اسين أبي ررعه أحمد لعرقني (ت ٨٢٦هـــ). ماشر: دار فأروق حديثة لعطاعة و لســشر، القـــهرة، مـــصر، الصعـــة الأولى ١٤٢٠هـــ- ٢٠٠٠م.

- ٢٥٢ فياوى اس الصلاح، أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن نقبي السدين السهرروري المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق إبراهيم عبد لله الحارمي، الماشر: دار الشريف، الرياض، الضعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ۲۰۳ فتح الباري شرح صحيح المحاري، حافظ أحمد س عني بن حجر العسسقلالي (ت ٢٥٣هـــ)، تحقيق المشيخ عبد العربير بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الباشـــر: دار الكتب الصمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هــــ.
- ٢٥٤ فتح الرحمن شرح شيح الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الـــشافعي (ت ٢٥٤ فتح الرحمن شرح شيح العجلان وبئة الظمآن لشيح محمد بن عبـــد الله الزركــشي الشافعي، طبع مصطفى البابي الحبي، القاهرة، ١٣٥٥هـــ ١٩٣٦م.
- ٥٥٧ الفتح المبين في طبقات الأصوليين، الشيخ عبد الله مصطفى المراغي، لناشر: المكتبـــة
 الأزهرية لنتراث، القاهرة، مصر.
- ٢٥٦ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، أبي عبد الله محمد بسن عبد سرحمن السخاوي (ت ٢٠٩هـــ)، تحقيق عبي حسين عني، الدشر: دار الإمسام الطسبري، الطبعة الثانية ١٤١٢هـــ ١٩٩٢م،
- ۲۵۷ فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، أبو يجيي زكويا بن محمـــد زكريــــا الأنـــصاري (ت٩٢٦هـــــ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ۲۵۸ الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت
 ۲۵۸ الفرق بين القاق، بيروت، الطبعة الثانية، ۱۹۷۷م.
- ٥٥٩ الفروع، بشمس الدين محمد بن مفسح المقدسي (ت ٧٦٣هــ)، لطبعة تثانية مدار مصر لنطباعة، ١٣٧٩هــ ١٩٦٠م.
- . ٢٦ الفروق، لشهاب الدين أبي العباس أحمد القرافي (ت ١٨٤هـ)، الناسر و در معرفة. بيروت، لسان.

- ۲٦١ اعصل في الملل والأهواء والنحل. تأليف: الإمام أبي محمد علي بن أحمد المعسروف باس حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ). وضع حواشيه: أحمد شمس الدين. لباشر: دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان، الطبعة الثانية لعام (١٤٢٠هـــ -١٩٩٩م).
- ۲٦٢ الفصول في الأصول، أبو بكر أحمد بن علي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، صــط بصوصه وخرَّج أحاديثه وعلق عليه: الدكتور محمد محمد تامر، الباشر: در الكنسب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠٠م.
- ٣٦٣ المهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق الورَّاق المعروف بابن المديم (ت ٣٨٠هـ)، تحقيق، رضا تجدد، طبعة طهران، ١٣٩١هـــ-١٩٧١م.
- ٢٦٥ فوات الوفيات والديل عليها، محمد شاكر الكبي (ت ٧٦٤هــــ)، الناشــر: دار الثقافة، بيروت، لبنان.
- ٢٦٦ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، عبد العلي بن محمد بن نضام لدين الأنصاري، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة التانية، ٢٠٥٣هـ، مطبوع بحاشية المستصفى.
- ۲۹۷ الفواكه الدواي على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غبيم بن سالم النفسراوي
 (ت ١١٢٥هــ) الناشر: المكتة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٥هــ.
- ٢٦٨ القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، محمود حامـــد عثمــــان، دار الـــزاحم، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هــ ٢٠٠٢م.
- ٣٦٩ القاموس المحيط، العلامة محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ١٧٨هـ)، الناشر: دار ٢٦٩ الحياء لترأث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٧٠ قرة عين في ضبط أسماء رجال الصحيحين، عبد الغني بن أحمد البحراب، ساشـــر. مكتبة التوبة، الرباض، ١٤١٠هـــ.

- ٢٧١ قواطع الأدلة في أصول الفقه، منصور بن محمد السمعاني (ب ٤٨٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن حافظ الحكمسي الباشير: مكتبة التوسة، الصعية الأون، ١٤١٨هـ.
- ٢٧٢ قو،عد الأحكام في مصاح الأمام، لعر الدين عبد العرير بن عبد لسلام سبمي (ب ٢٧٠ قو،عد الأحكام في مصاح الأمام، لعر الدين عبد العرير بن عبد لسلام سبمي (ب
- ٣٧٣ انقواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الشرعية. تأليف: الإمام عـــلاء الدين علي بن عباس البعبي الحنبني المعروف بابن النحام (ت ٨٠٣هـــ)، در ســـة وتحقيق: عايض الشهراني وناصر الغامدي، الناشر: مكتبة الرشد الريـــض، الطبعـــة الأولى ٢٤٢٣هـــ ٢٠٠٢م.
- ٢٧٤ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بسن أحمد السدهبي (ت ١٧٤هـــ)، اعتنى به محمد عوامة، وأحمد الخطيب، الناشسر: دار نقبلة نشقافـــة الإسلامية، حدة، المملكة العربية لسعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـــ.
- ٢٧٥ الكافي في فقه الإمام المبحل أحمد بن حنب، لمشيخ موفق الدين، عبد الله بن قدامـــة
 المقدسي (ت ٢٢٠هـــ)، طبع المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانيـــة، ١٣٩٩ ١٣٩٩.
 ١٩٧٩م.
- ۲۷۷ الكبائر، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الناشر: مكتبـــة دار اسيـــاد، دمشق، الطبعة الحامسة، ۱۶۱۸هـــ ۱۹۹۷م.
- ۲۷۸ كتاب لسنة، عمرو بن أبي عاصم بن محمد الشيسي (ت ۲۸۷هـ)، ومعه صلاً.
 بعدة في تحريح انسة، لنشيخ محمد ناصر الدين الألباني، بدشر: مكتب لإسلامي،
 بيروت، لمان، الطبعة الثالثة، ۱۶۱۳هـ.

- ۲۷۹ كتاب النبوات، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ن(۷۲۸هــــــ). تحفيـــق محمد عبد الرحمن عوض، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبـــان، الطبعة الأولى، محمد عبد الرحمن عوض، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبـــان، الطبعة الأولى، محمد عبد الرحمن عوض، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبـــان، الطبعة الأولى، محمد عبد الرحمن عوض، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبـــان، الطبعة الأولى،
- ۲۸۰ كتاب دكر أخار أصهان، لأبي نعيم عبد الله الأصبهابي (ت ٤٣٠هـــ)، الماشــر:
 دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ٢٨٢ الكشاف عن حقائق غوامض التتزيل، لجار الله محمود بــن عمــر الرمخــشري (ت ٥٣٨هـــ)، طبع دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ٢٨٣ كشف الأسرار عن أصول فحر الإسلام البزدوي، عبد العزيز بن أحمد اببحاري (ت ٢٨٣ هـ.. ٧٣٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى. ١٤١٨هـ.

- ٣٨٠ كماية المستعيد لما علا من الأسانيد، لمحمد محفوظ الترمــسي، (ب ١٣٣٨هــــ)،
 تعيق: محمد ياسين الفاداني، الناشر: دار البشائر الإسلامة، بيروت، الطبعة الأولى،
 ١٤٠٨هـــ.
- ۲۸۷ لكفايه، للحطيب البغدادي (ت ٤٦٢هــ)، الناشر: دار الكتب العدمية، ـــيروت. سان.

- ٢٨٩ كسر العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام السدي الهندي (ت ٩٧٥هــــ)، ضبطه وفسر غريبه الشيح بكري حيائي، صححه ووضع فهارسه ومفتاحه الشيخ صفوت السسقا، مؤسسة الرسالة، بسيروت، لنسان،
- ۲۹ الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة. تأليف: بحم الدين محمد بن محمد الغنزي تاريخ السائرة بأعيان المائة العاشرة. تأليف: بحم الدين محمد بن محمد العلمية، حواشيه: خليل المنصور، الناشير: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هــ.
- ۲۹۲ لسان العرب، محمد بن مكرم ابى منظور الأهريقي، الناشر: دار صدادر، بديروت،
 لبنان، الطبعة الأولى، ۱٤۱۰هـ.
- ٣٩٣ لسان الميزان، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـــ)، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبــــان، الطبعـــة الأولى، ١٤١٦هـــ.
- ٢٩٤ نقطة العجلان وبلة الظمآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد المختار بن محمد الأمين الشنفيطي، مكتبة العلوم والحكم، لمدينه المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا.'
- ٥٩٢ الدمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الـــشيرازي، (ت ٤٧٦هـــ)،
 الدشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- ٢٩٦ وافح الأنوار في طبقات الأخيار، عبد الوهاب الشعراني، الناشر: مكتبة عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة، مصر، ١٣٥٥هـــ.
- ٢٩٧ لوامع الأوار النهية وسواطع الأسرار الأثربة لشرح الدرة المضية في عقد الفرفة المرصية المرصية لشمس الدين أبي العون محمد أحمد السفارييي (ت ١١٨٨ه)، الناشر. مؤسسة الحافقين، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية ٢٠٤١هـــ.
- ۲۹۸ بحمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، (ت ۸۰۷هـــ)، بتحرير الحافظين العراقي وابن حجر، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الصبعة الثالثة، ۲۰۲هـــ.
- ٢٩٩ بحمل اللغة العربية، لأبي الحسين أحمد بن فارس، حققه هادي حسن حمودي، معهد المحطوصات العربية، الكويت، الطعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٣٠٠ بحموع انفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) جمع انشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي، الباشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ..
- ٣٠١ المحموع المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبي موسى محمد بن أبي بكـــر المـــدني الأصفهابي (ت ١٨٥هـــ) تحقيق عبد الكريم العرباوي، الناشر: دار المدني، حــــدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـــ.
- ٣٠٢ لمحموع شرح المهذب، يجيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، الناشر: مكتبة الإرشاد، حدة، المملكة العربية السعودية.

- ٣٠٤ الحدث العاصل بين الراوي والواعي، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمــرې
 (ت ٣٦٠هـــ)، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار العكر، دمشق، الطبعــة
 الأولى، ١٣٩١هــــ ١٩٧١م.
- ٣٠٥ المحصول في أصول العقه، القاضي أبو بكر بن العربي (ت ٤٣٥هـ)، لماشر در
 البيارق، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هــ ١٩٩٩م.
- ٣٠٦ المحصول في علم أصول الفقه، فحر الدين محمد بن عمر الرازي (٣٠٦٠هـ)، تحقبق الدكتور جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة لثانية، ١٤٢٢هـــ.
- ٣٠٧ المحقق من علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول على شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة (ت ٢٦٥هـ). حققه وعلق عليه وحرَّج أحاديته: أحمد الكويتي، الناشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٤١٠هـ.
- ٣٠٨ مخالفة الصحابي للحديث النبوي الشريف، دراسة نظرية تطبيقية، الدكتور عبد الكريم بن علي النملة، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربيسة السسعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- ٣٠٩ مختصر ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر المعسروف بابن الحاجب (ت
 ٣٤٦هـ)، ومعه شرح العضد عليه، وحاشيتا التفتازاي والشريف الجرجاني عسى الشرح المذكور، مكتبة الكليات الأرهرية، القاهرة، مصر، ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م.
- ٣١١ مختصر امرني على الأم، إسماعيل بن يجيى المزني (ت ٢٦٤هــ)، الناشر· در الكتــــ العدمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هــــ.

- ٣١٢ محتصر المستصفى، أبو الوليد محمد بن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـــ)، تحقيق حمـــال الدين العلوي، الناشر: دار الغرب الإســــلامي، بـــيروت، لبــــان، الطبعـــة الأولى، ١٩٩٤م.
- ٣١٣ المحتصر من كتاب نشر التور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر. تأليف: عبد الله مرداد أبو الخسير (ت٣٤٣هـ..). احتسصار وترتيب وتحقيق: محمد سعيد العمودي وأحمد علي. الناشر: عالم المعرفة. حدة، الطبعة الثانية (٤٠٦هـ).
 - ١ ٣١٤ المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.
- ٣١٥ لمدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، الشيخ عبد القادر بن أحمد بن بدران (ت
 ٣١٥ هـــ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـــ.
- ٣١٦ المدرسة الصولتية بمكة المكرمة، أحمد حجازي السقا، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هــــ
- - ٣١٨ مرآة الحرمين، تأليف: إبراهيم رفعت باشاء الطبعة وتاريخ النشر (بدون).
- ٣١٩ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، وهو مختصر معجم البلدان لياقوت، صفي الدين أبو الفصائل عبد المؤمن بن عبد الحالق (ت ٧٣٩هـ). تحقيق وتعيق: علي محمد البحاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصصر، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.
- ٣٢٠ مساعد في تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين ابن عقبل (ت ٧٦٩هـ)، محقيسو الدكتور محمد كامل بركات. الناشر: مركز البحث العلمي وإحباء التراث الإسلامي المحامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ

- ٣٢١ المسائل لمشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، د. محمد العروسي عند العسادر، الماشر: دار حافظ، حدة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـــ ١٩٩٠م.
- ٣٣٢ المستدرك على الصحيحين، الحافظ محمد بن عبد الله الحداكم البسساوري (ت ٥٠٤هـــ)، ويليه التلحيص للإمام الذهبي، تحقيق مصطفى عبد القادر عصا، للاشر: در الكتب العلمية، ييروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٤١١ هـــ.
- ٣٢٤ المستوعب، نصير الدين محمد بن عبد الله السامري (ت ٣١٦هـ)، دراسة وتحقيق مساعد بن قاسم الفالح، الناشـر: مكتبـة المعـارف، الريـاض، الطبعـة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ه ٣٢٥ مسند الإمام أحمد، أحمد بن محمد بن حنيل (ت ٢٤١هــ)، شرحه أحمـــد محمـــد شاكر وأكمنه حمزة السرين، الناشـــر: دار الحــــديث، القـــاهرة، الطبعـــة الأولى، 1٤١٦هـــ.
- ٣٢٧ مشاهير عدماء الأمصار، لمحمد بن حبان البسسيّ (ت ٣٥٤هـــ)، تحقيق م، قلايشهمر، مطعة لجنة التأليف والترجمة والبشر، مصر، ١٣٧٩هـــ ١٩٥٩م.
- ٣٢٨ مصباح الرحاحه في زوائد ابن ماحه، لأبو العباس أحمد بن أبي بكر الموصيري (ت ٨٤٠هــــ)، تحقيق وتعليق محمد المنتقي الكشناوي، دار العربية، بــــبروت، اســــال، الصبعة الأولى، ٤٠٣هـــ.
 - ٣٢٩ المصداح المبير، للفيومي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروب، لنان.

- ٣٣٠ مصف عبد الرازق، عبد الرازق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حيـــــ
 الرحم الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بــــيروت، لبنــــاد، الطبعـــة الثابيـــة،
 ١٤٠٣هــــ
- ٣٣١ المصف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بس أبي شيه (ت ٥٣٦هـ)، صبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب لعلمية، بيروت، بنان، ١٤١٦هـ.
- ٣٣٣ معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين الجيزاني، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ
- ٣٣٣ المعالم في علم أصول الفقه، فحر الدين محمد بن عمر الـــرازي، (ت ٢٠٦هــــ).
 سناشر: دار عالم المعرفة، القاهرة، مصر، ١٤١٤هــــ ١٩٩٤م.
- ٣٣٤ المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي البصري، (ت ٤٣٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ه ٣٣٥ معجم الأدباء، لياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٣٣٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمسد فريد الرفاعي. الناشر: دار المأمون، القاهرة، مصر، الطبعة (٣٥٧هـ).
- ٣٣٦ المعجم الأوسط، لأبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، (ت ٣٦٠هــ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٧هـــ.
- ٣٣٧ معجم البلدان، ياقوت الحموي، الناشر: دار صادر للطباعة والنشر، ودار الفكر. بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ٣٣٨ المعجم الكبير. أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ). تحقيسق حمسد سمعي، الناشر: مطبعة الزهراء الحديثة، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م).
 - ٣٣٩ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، طبعة دمشق، ١٩٦١م.
- ٣٤٠ المعجم المحتص بالمحدثين، شمس الدين محمد بن أحمد الدهبي (ت ٧٤٨هـ). تحفيق
 محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- ٣٤١ معجم المعالم الحعرافية في تسيرة السوية، عاتق بن عيث البلادي، ساشر، در مك لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

- ع ٣٤٤ معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت ٤٥٨هــ)، تحقيـــق: السيد أحمد صقر، الناشر: المحلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٩م.
- ه ٣٤٥ معرفة عنوم الحديث، الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحسافظ ليسسابوري، المعروف بالحاكم (ت٥٠٤هـــ)، تحقيق السيد معظم حسير المكتـــب التجـــاري، بيروت، الطبعة الثانية، ٩٧٧ م.
- ٣٤٦ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال السدين ابسس هسشام الأنسصاري (ت ٣٤٦ مغني اللبيب)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، محمد علي حمد الله، رجعه سعيد لأفغاني، الناشرك دار الفكر، بيروت، الصبعة الأولى، ٢١٢هـــ -١٩٩٢م.
- ٣٤٧ المغني، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٢٢٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح الحنو، الناشر: هجر للطباعة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- ٣٤٩ لمعني في أصور الفقه، تأيف الإمام حلال الدين أبي محمد عمر بن محمد الحسازي حمدي (ت ١٩٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مصهر بقا، لماشر: مركر إحياء التراث لإسلامي بمعهد البحوث العلمية مجامعه أم لقرى، مكه مكرمه، لصعة الثانية لعمم المحلمية علم المحلمية العلمية العلمية المحلم المحلم
- . ٣٥ مفتاح العموم، يوسف مجمد بن علي لسكاكي (ت ٦٢٦هـــ)، الناشـــر: مطبعـــة التقدم العلمية، مصر، ١٣٤٨هـــ.
- ٣٥١ مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تأليف: الإمام أبو عبد الله محمد بــن أحمد مالكي التمساني (ت ٧٧١هـــ)، دراسة وتحقيق محمد علي فركوس، الناشر: المكتبة المكية، مكة المكرمة + مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الطبعــة الأولى 199٨هــ ١٤١٩هــ ١٩٩٨م.
- ٣٥٢ المفردات في غريب القرآن، لأبو القاسم الحسين بن محمـــد المعـــروف بالراغـــب الأصبهاني (ت ٢٠٥هــــ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، طبعة مصطفى البابي الحلــــي، مصر، ١٣٨١هـــ ١٩٦١م.
- ٣٥٣ مقالات الإسلاميين، للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٣٠هـ..)، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـــ-١٩٥٠م.
- ٣٥٥ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، برهان الدين إبر هيم بن مفسيح (ت ٨٨٤هــــ)، تحقيق الدكتور عند لرحمن بن سليمان بعثيمين، الناشر: مكنة الرشد لرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـــ.
- ٣٥٦ المقبع في فقه لإمام أحمد, موفق لدين عبد لله س أحمـــد بــــن قدمــــة لمقدســــي. (بـ٢١٠هـــــ)، الباشر: مكتبة الرياض حديثة، لمملكة لعربية لسعوديه.

- ٣٥٧ مكة في القرن الرابع عشر، تأليف: محمد عمر رفيع. الناشر: منشورات الدي مك النقافي الأدبي. الطبعة الأولى (١٤٠١هـــ)، + طبعة دار مكة للطباعة والنشر، مكه المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـــ.
- ٣٥٩ منوك العرب، (رحلة في البلاد العربية مزينة برسوم وحرائط وههرست أعلام)، أمين الريحاني، الناشر: مصانع صادر ريحاني، بيروت، لمنان، الطبعة الرابعة ١٩٦٠م.
- ٣٦ مناقب الشافعي، لأبي بكر احمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـــ)، تحقيق الـــسيد
 أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـــ.
- ٣٦١ المنتقى شرح موطأ مالك، أبو الوليد سليمان بن حلف الباجي (ت ٤٩٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٣٦٢ المنجم في المعجم، حلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشر: دار ابن حزم، بديروت، لبدن، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٣٦٣ المنخول من تعليقات الأصول، أبو حامد محمد بي محمد العـــزالي (ت٥٠٥هـــــ)، تحقيق الدكتور محمد حسى هيتو، الناشر: دار الفكر، دمشق، سوريا، الصعة شابية، ... ٤٠٩هــــ.
- ٣٦٤ منظومة سهجة الوردية، للشيخ عمر بن مظفر ابن الوردي (ت ٧٤٩هـــ)، ومعهـــ ٣٦٤ منظومة سهجة البهية للشيخ وكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـــ)، الناسر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـــ ١٩٩٨م.

- ٣٦٥ منع مونع عن جمع الجوامع، عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق لدكتور سعيد بن علي بن محمد الحميري، الناشر: دار لمشائر الإسلامية، بميروت، لصعة لأولى ١٤٢٠هـــ ١٩٩٩م.
- ٣٦٦ منهاج اطالبين. محي الدين أبي ركريا يجيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق وتعليق أحمد بن عبد العزير احدد، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبدن. الطبعة لأولى ١٤٢١هـ.
- ٣٦٧ منهاج لوصول في علم الأصول، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر بـــن محمـــد البيضاوي مع شرحه لهاية السول للإسنوي. الناشر: دار الكتب العلمية، بـــيروت، ١٤٢٠هـــ.
- ٣٦٨ لمنهج لأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، بحد الدين عبد الرحمن بــن محمــد العسمي (ت ٩٢٨هـــ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة عالم اكتــب، بيروت، بنان، ٩٤٨هـــ -١٩٨٣م.
- ٣٦٩ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين محمد بـــن إبـــراهيم بــن جماعة(ت ٧٣٣هـــ)، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكـــر، دمشق، الطبعة الثانية، ٤٠٦ هــــ.
- ٣٧٠ الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة، ناصر عبد الله القفاري، وناصر العقل، الناشر:
 دار الصيمعي لننشر والتوزيع، الرياض، الممكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،
 (٣١٣) ١٨—- ١٩٩٢م).
- ٣٧١ المهذب في فقه الشافعي، ببراهيم بل علي الشيراري (ت ٤٧٦هـــ)، الناشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلمي، مصر، الصبعة الثالثة، ١٣٩٦هـــ.
- ٣٧٢ مواقف في عدم لكلام، عصد لمنّة و لدين عند للمرحمن بسن أحملند الإيجلي (ت ٧٥٦هـــ)، ساشر: عالم مكتب، بيروت، سان.

- ٣٧٣ مواهب الحبير، محمد بن محمد المعروف بالحصاب الرعيبي (ت ٩٥٤هـ)، اساشــر: دار الكتب عدمية، بيروت، لمدن، اطبعة الأولى، ١٤١٦هـ..
- ٣٧٤ الموضوعات، للإمام أبي الفرج عند الرحمن بن عني بن الحسوري عرشي (ت ٩٧٥ مر) تحقيق وتقديم عند الرحمن محمد عثمان، نشر محمد محسن، لمدينه المنوره، الطبعة الأولى ١٣٨٦هــ ١٩٦٦م.
- ٣٧٥ الموطأ، الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٤٧٩هـــ)، تصحيح محمد فؤاد عبــــد الباقى، الناشر: دار الحديث، القاهرة، مصر، الصبعة الثانية، ١٤١٣هـــ.
- ٣٧٦ موهبة ذي الفضل، تأليف: محمد محفوظ الترمسي، (ت ١٣٣٨هـــ)، الناشر: المصعة العامرة الشرفية.
- ٣٧٧ ميزان الاعتدال في نقد الرحال، محمد بن أحمد الذهبي (ت ١٤٨هـــ)، تحقيق عدي ٣٧٧ ميزان البحاوي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ببنان.
- ٣٧٨ النبذ في أصول الفقه الظاهري، علي بن أحمد بن حزم الأمدلسي (ت٢٥٤هـــ)، تحقيق محمد صبحي حلاق، الناشر: دار ابن حزم، بيروت لبنـــاد، الطبعـــة الأولى، 151٣هـــ.
- ٣٧٩ النبوغ المغربي في الأدب العربي، عبد لله كنون. الناشر: دار الكتاب السناني، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة (١٣٩٥هـــ).
- ٣٨ نثر الدرر في تذييل نظم الدرر، الشيح عبد الله غازي اهندي. مخصوط توجد نسحة
 منه في مكتبة الشيخ: يوسف بن محمد الصبحي بمكة المكرمة.
- ٣٨١ نثر الورود على مراقي السعود، الشبخ محمد الأمين المستقبطي (ت١٣٩٣هـ)، تحقيق و إكمال الدكتور محمد سيدي حيب الشقيطي، ماشر: دار ندرة، حدة، المملكة العربية السعودية، الطعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٣٨٢ اللحوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف س تعري لردي (ب ٨٧٤هــــ). الدشر: دار الكتب المصرلة، لقاهرة، مصر، ١٣٤٩هـــا.

- ٣٨٣ كنه لفكر في مصطلح أهل الأثر؛ لحافظ أحمد بن عني ابن حجر لعسسقلاني (ت ٨٥٨هـ)، مطبوع مع شرحه نرهة النظر، تحقيق: الدكتور عند الله بن صبيف الله الرحسي، مصعة السفير، الرياض، المملكة العربية السعودية، لصعة الأولى ١٤٢٢هـــ ٢٠٠١م.
- ٣٨٤ برهة النظر في توضيح بحبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، احافط أحمد بن علي بسن حجر العسقلاني (ت ٢٥٨هـ). تحقيق الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مضبعة السفير، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعـة الأولى ٢٢٢هـــ مضبعة السفير، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعـة الأولى ٢٢٠١ه.
- ٣٨٥ نسب حرب: قبيلة حرب أنسابه فروعها تأريخها وديارها، عاتق بن غيث البلادي، المناشر: دار مكة، مكة المكرمة، ٤٠٤ هـ...
- ٣٨٦ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، راجعه وعلق عليه سعيد محمد المحام، لناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ٤١٧ هـ..
- ٣٨٧ نشر البنود على مراقي السعود، تأليف: سيدي عبد الله بـن إبـراهيم العسـوي الشيطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٩١٤هــ)
- ٣٨٨ النشر في القراءات العشر، أبي اخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجــوزي (ت ٨٣٣هـــ)، دار الكتب العدمية، بيروت، لبنان، ٤١٨ هـــ.
- ٣٨٩ نصب الرية لأحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف الحنفي الريلعي (ت ٧٦٧هــــ)، لناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبدن، الطبعة الثائثة، ٤٠٧هـــ.
- ٣٩٠ نظم معقبان في أعيان الأعيان، جدلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ.). حسرره د.
 فيسب حتى، الناشر: المكتبة العلمية. بيروت لبنان .
- ٣٩١ عائس لأصور شرح لمحصول، أحمد س إدريس لقرافي (ب ١٨٤هـ)، تحقــو: عادر، عبد موجود وعلي معوض، الناشر: مكنة أدار، مكه لمكرمة، الطبعة الثانيه، ١٤١٨هـــ.

- ٣٩٢ نكت اهمبال في لكت العميان، للعلامة صلاح الدين حليل بن أيك الصعدي(ت ٧٩٢ نكت العاشر: المطبعة الجمالية، القاهرة ١٣٢٩هـ--١٩١١م.
- ٣٩٣ النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير. الباشر. المجلس العلمي بالحامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ٤٠٤ هـ
- ٣٩٤ عودج من الأعمال الحيربة في إدارة الطباعة المنيرية، محمد منير عنده أغب، ك شبر.
 مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الأولى (٤٠٩هـــ).
- ه ٣٩ لهاية الإقدام في علم الكلام، لعبد الكريم الشهرستاني (ت ٤٨ ٥هـــ) حرره وصححه الفردجيوم، تصوير مكتبة المثنى، بغداد.
- ٣٩٦ لهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، عبد الرحيم بــن الحــسن الأسنوي (ت ٧٧٢هـــ)، حققه وخرج شواهده الدكتور شعبان محمد إسماعيـــ، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطعة الأولى ١٤٢٠هـــــــ٩٩٩م.
- ٣٩٧ هاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين بن أبي العباس الرملي (ت ١٠٠٤هــ)، الناشر: المكتبة الإسلامية.
- ٣٩٨ لهاية الوصول إلى علم الأصول المعروف بـ (بديع النظام الجـ امع بـ ين البـزدوي والإحكام)، أحمد بن علي الساعاتي (ت ٢٩٤هـ)، تحقيق الدكتور سعد بن غريـر السمي، طبع مطابع حامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.
- ٣٩٩ النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجوري ابن الأثير (ت٣٠٦هـ)، تحقيق صاهر الزواوي ومحمود الطناحي، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبدر.
- ٤٠١ بين الأوطار شرح منتقي الأخبار، محمد بن علي الـــشوكاي (ت ١٢٥٠هـــ).
 الماشر: دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـــ.

- ١٠٢ عبل المأمول بحاشية غاية الوصول إلى شرح لب الأصول، تأليف: محموظ بن عبد الله الترمسي (ت ١٣٣٨هـ). مكتبة الأستاذ/ خالد عبد الكريم التركيستاني. مكتبة المكرمة (مخطوط).
- ٤٠٣ هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآئار المصنفين، لإسماعيل دائا المعددي تروت، لبنان.
- ٤٠٤ همع لهوامع شرح لمع اللوامع في نظم جمع الجوامع، تأليف: نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، مخطوط في مركز البحوث العلمية بمعهد البحوث العلميسة وإحياء التراث الإسلامي، حامعة أم القرى، مكة المكرمة برقم (٦٧).
- ٤٠٦ الوصول إلى الأصول، أحمد بن على بن برهان البغدادي (ت ١٨٥هـــ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد على أبو زبيد، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الممكة العربية السعوية، ٤٠٣هــ.
- ٤٠٧ وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، لأحمد بن حمد بن خلكان، (ت ٢٨١هـ)،
 تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، لبنان، ٤١٤هـ.



فمرس الموضوعات

| رقم الصفحة | الموض وع |
|------------|---|
| ٤ | شكر وتقدير |
| ٦ | لقدمة |
| ۸ | سبب ختيار الموضوع |
| ١. | ١-خطة |
| 17 | لقسم الدراسي |
| ١٨ | الفصل الاور: دراسة مختصرة للتعريف بابن السبكي وكتابه اجمــع |
| | الجو مع" |
| ١٩ | المبحث الأول: التعريف بتاج الدين ابن السبكي |
| ۲. | المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده |
| * * * | المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم |
| ۲ ٤ | المطىب الثالث: شيوخه |
| 77 | المطلب الرابع: تلاميذه |
| 4.7 | المطلب الخامس: مكانته العلمية ووظائفه الدينية |
| ٣. | المطلب السادس: عقيدته ومذهبه الفقهي |
| ٣٢ | المصب السابع: مؤلفاته |
| ٣٧ | المصلب الثامن: وفاته |
| ۳۸ | المبحث الثاني: نبذة محتصرة عن كتاب "جمع الجوامع" |
| ٣٩ | مطب لأول. سم الكتاب، ونسبته إلى باح لدين بن سبكي |
| ٤٢ | المصب الثاني: أس لتسكي في جمع الحو مع |

| | |
|-------------|--|
| £ £ | المطب الثالث: حدمات العلماء لكتاب جمع الحوامع |
| ٥٨ | الفصل الثابي: هراسة عن الأشموني، ونظمه حمع الحوامع |
| ०९ | المسحث الأول: ترجمة الأشموني |
| ٦. | المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده. |
| ٦٢ | المطلب الثاني: نشأته، وطلبه لمعمم |
| 7.4 | المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه |
| ٦٧ | المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه الفقهي |
| ٦٨ | المطلب الخامس: مكانته العدمية وثناء العدماء عبيه |
| ٧٠ | المطلب السادس: وفاته |
| ٧٢ | المطلب السابع: مؤلفاته |
| ٧٥ | المبحث الثاني: نبذة عن نظمه لجمع الجوامع |
| ٧٦ | المطلب الأول: تحقيق اسم النظم، وتوثيق نسبته للأشموني |
| ٧٩ | المطلب الثاني: شروح النظم |
| ٨٠ | المطلب الثالث: نماذج لزيادات الناظم على متن "جمع اجوامع" |
| ۸٧ | الفصل الثالث: دراسة عن الترمسي |
| ۸۸ | المبحث الأول: عصر المؤلف |
| ٩. | المطلب الأول: الحالة السياسية |
| 4.0 | المطب الثاني: الحالة الاحتماعية |
| 4.4 | المطلب الثالث: الحالة العسمية |
| ١.٣ | المبحث الثابي: ترجمة الترمسي |
| ١٠٤ | المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وولادته |
| ١.٠. | المصلب التابي: لشأته، وطلمه للعلم |
| | |

| 1.9 | لمطب الثاث شيوحه وتلاميده |
|-----|--|
| 110 | مطلب الربع: ثباء العلماء عليه |
| 117 | المصلب الحامس؛ مدهبه العقهي وعقيدته |
| ١١٩ | المطلب السادس: وقاته |
| ١٧. | المطلب السابع مؤلفاته |
| 177 | الفصل الرابع: دراسة مختصرة عن كتابه "إسعاف المطالع بـــشرح |
| | البدر اللامع نضم جمع الجوامع |
| ١٢٧ | المصلب الأول: اسم الكتاب، وتوئيق نسبته للمؤلف |
| 179 | المطلب الذي: منهج الشارح في الكتاب |
| 160 | المطلب الثالث: مصادر الكتاب |
| ۱۷۲ | المصلب الرابع: المآخذ على الكتاب |
| ۱۷٤ | المطلب الخامس: مقارنة بينه وبين شرح الأشموني |
| 144 | المطلب السادس: عدد نسخ مخطوطات الكتاب ووصفها. |
| ١٨٩ | القسم المحقق |
| 19. | الكتاب الثاني في السنة |
| 191 | تعريف السنة لغة واصطلاحاً |
| 197 | من أنواع السنة المختلف فيها (اهم – الإشارة) |
| 190 | عصمة الأنبياء |
| 197 | تعریف العصمة |
| 197 | لعصمة من الكماثر والصعائر |
| 197 | عصمة الأنبياء من المعاصي قبل السوة |
| 199 | وقوع لصغيرة سهواً من الأسياء |
| | |

| | |
|-------|---|
| ۲.۱ | أحكام سكوت النبي ﷺ |
| 7 + 7 | السكوت عن الكافر والمنافق والمُعين بالفسق |
| ۲.۳ | السكوت دبيل الإماحة أو يحتمل الوجوب والندب؟ |
| ۲.٥ | ما فُعن في عصره و لم يعدم إطلاعه عليه؟ |
| Y . 7 | لا يمكن أن يقع فعل محرم أو مكروه من النبي ﷺ |
| 7.7 | أقسام وأحكام أفعال النبي ﷺ |
| 7.7 | الفعل الجيتي |
| ۲۰۸ | الفعل الخاص به ﷺ |
| ۲۱. | الفعل المتردد بين الشرعي والجبني |
| 711 | فعمه ﷺ المعنومة صفته |
| 717 | العمل الواقع بياناً لمجمل |
| 714 | الفعل الواقع امتثالاً لبص |
| 317 | طرق معرفة فعله ﷺ الواجب والمندوب |
| 777 | أحكام تعارض قول النبي 鑑 وفعله |
| 47 £ | أن يكون القول خاصاً به |
| 777 | أن يكون القول خاصاً بنا |
| 777 | أن يكون القول عاماً متناولاً لنا وله |
| 771 | الكلام في الأخبار |
| 741 | اللفظ المركب: مهمل ومستعمل |
| 777 | هل المفط المهمل موجود؟ |
| 7 mm | هل المركب المهمل موصوع؟ |
| 4778 | تعریف اسکلام |
| | |

| 770 | إطلاق كلام عبي لساني والمفسالي |
|-------|---|
| 747 | ما يتناوله الكلام حقيقة ومجمار ً |
| 749 | تقسيم «لكلام إلى طلب وإنشاء وحبر |
| ٧٤. | تقسيم الطلب إلى استفهام وأمر ولمحي |
| 711 | تقسيم لبيانيين ىكلام إلى إنشاء وحبر |
| 727 | اخلاف في تعريف الخبر |
| 727 | انحصار الحبر في الصدق والكدب |
| 7 £ 9 | هل هنائ واسطة بين الصدق والكذب؟ |
| 707 | مدلول ١-فير |
| 400 | مورد الصدق والكدب في الخير |
| 709 | مسألة: أنواع الخبر المقطوع بكذبه |
| 709 | ١ – الخبر المعنوم حلافه بالمضرورة أو الاستدلال |
| Y09 | ٣- الخير الموهم باطلاً |
| 771 | أسباب الوضع في الحديث |
| 777 | ٣- حبر مدعي الرسالة من غير معجزة قبل بعثة النبي ﷺ |
| Y78 | ٤ – الخبر الذي لا يوجد عند أهل احديث ولا في كتبهم |
| 777 | ٥- الأخبار المروية عنى الإبحام |
| 777 | ٣- الخبر المنقول آحادًا مع توفر الدواعي عنى نقبه متواتراً |
| 771 | مسألة: أنواع الخبر المقطوع بصدقه |
| 771 | ١ – الخبر المعنوم صدقه بالضرورة |
| 777 | ۲- حير الصادق |
| 779 | ٣- بعض اسسوب إلى لرسول ﷺ |
| | |

| | |
|-------------|---|
| *79 | ٤ - احتير المتواتر |
| * Y Y 9 | تعريف احبر المتواتر |
| 771 | هل يشترط في الخبر المتواتر عدد معين؟ |
| *** | مسائل في شروط المتواتر وما يفيد من العلم |
| 777 | لا يشترط في رواة المتواتر الإصلام ولا أن يضمهم بلد |
| 777 | المتواتر يفيد العلم الضروري |
| 7.77 | المتواتر ينقلب آحاداً بالاندراس |
| 7.47 | هل يجب حصول العلم بالمتواتر لكل من بلغه؟ |
| 7.00 | الإجاع على وفق خبر هل يدل على صدقه؟ |
| 444 | بقاء خبر مع توفر الدواعي على إبطاله عل يفيد صدقه؟ |
| PAY | إذا عمر بعض العلماء بحديث وتأوله الناقون هل يدل ذلك على |
| | صحته؟ |
| ۲٩ ٠ | خبر الواحد بحضرة الجمع الكثير وسكوتم من غير حامل على |
| | السكوت هل يدل ذلك على صحته؟ |
| 441 | إذا أخبر إنسان نأمر والبي ﷺ يسمعه و لم ينكر عليه هل يدل ذلك |
| | على صحته. |
| 791 | مظنون الصدق (خبر الواحد) |
| Y 9 £ | تعريف خبر الآحاد |
| 790 | المرق بين المستفيض والمشهور |
| 790 | هل المستفيض والمشهور من أنواع خبر الأحاد؟ |
| 797 | أقل عدد تثبت به الاستفاضة |
| ¥99 | حبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرينة |
| | |

| | 110000000000000000000000000000000000000 |
|--------|--|
| ٣٠٤ | الحلاف في وحوب العمل محبر الواحد |
| ٣١. | عمل مخبر الواحد في الحدود |
| 771 | لعمل بحير الواحد في ابتداء النّصُب |
| 717 | العمل بخبر الواحد فيما عمل الأكثر بحلافه |
| 414 | العمل بخبر الواحد فيما عمل أهل المدينة بخلافه |
| 717 | العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوي |
| W1 & | لعمن بخبر مواحد إذا خالفه راويه |
| 777 | العمل بخبر الواحد إذا عارض القياس |
| 7" 1 9 | هن يشترط في خبر الواحد أن يرويه اثنان؟ |
| 444 | شرط القاضي عبد جبار لقبول خبر المزنا |
| 777 | تكذيب الأصل للفرع هن يُسقط المروي؟ |
| 777 | رو ية الفرع العدل إذا لم يجزم الأصل بنفيها |
| 444 | حكم زيادة الثقة |
| 777 | زيادة الثقة إذا لم يُعلم اتحاد المحسس |
| 444 | زيادة الثقة إذا عُلم اتحاد المحس |
| mmd | إذا روى الراوي الزيادة مرة وتركها أخرى |
| ٣٤. | حكم زيادة الثقة إذا غيّرت إعراب لباقي من الخبر |
| ٣٤. | زيادة راو عبي مثبه عن شيخ واحد |
| 454 | زيادة لراوي بالوصل والرفع |
| 747 | حكم اختصار احديث |
| 740 | حمل الراوي الخبر على أحد معييه |
| W & V | حمل لصحبي اخبر على حلاف ضعره |

| ٣٥. | شروط الراوي وما يتعلق بها: |
|-------|--|
| ٣٥. | حكم رواية الجحنون |
| το. | حكم رواية الكافر |
| 701 | حكم رواية الصبي |
| Y a { | حكم رواية المبتدع |
| T0A | هل يشترط أن يكون راوي الحديث فقيهاً؟ |
| ٣٦. | حكم رواية المتساهل في غير الحديث النبوي |
| 771 | رواية المكثر الذي ندرت مخالطته للمحدثين |
| 777 | اشتراط العدالة في الراوي |
| 771 | تعريف العدالة |
| 410 | حكم رواية المستور (المحهول باطناً) |
| ٣٦٨ | رواية بحهول الحال (المحهول باطناً وظاهراً) |
| A77 | رواية مجهول العين |
| 477 | تعريف الكبيرة والخلاف فيه |
| TAT | ذكر بعض الكباثر وأدلتها |
| ٤٠٣ | مسألة في الفرق بين الرواية والشهادة |
| 4.0 | هل صيغ العقود إنشاءات أو أحبار؟ |
| ٤٠٧ | اخلاف في اشتراط العدد في الجرح والتعديل |
| ٤٠٨ | هل يشترط دكر السبب في الجرح والتعديل؟ |
| 215 | إذا تعارض الجرح والتعديل أيهما يُقدم؟ |
| £1V | أبواع من التعديل الضمي |
| 211 | حكم الحاكم بشهادة الشاهد |

| ٤١٨ | عمل العالم أو فتياه برواية راو |
|--------|---|
| ٤١٩ | روابة العالم عنه إذا كان لا يروي إلا عن ثقة |
| ٤٢. | أمور يتوهم منها حرح الراوي وليس كذلك: |
| ٤٢١ | – ترك الاستناد لحديث رواه |
| 173 | - ترك الحكم بشهادته |
| 277 | - حدّه في شهادة الزنا لنقص النصاب |
| 277 | - حدّه في مختلف فيه كشرب النبيذ |
| ٤٢٥ | – وقوعه في تدليس الشيوخ |
| £YA | – وقوعه في تدليس المتن |
| £ 4 9 | – وقوعه في تدليس الإسناد |
| ٤٣٠ | الفرق بين المدلّس والمرسّل والمخفي |
| 272 | مسألة في تعريف الصحابي وما يتبعه |
| \$ T V | هل يشترط في الصحابي الرواية وطول الاجتماع |
| 227 | طرق معرفة الصحابي |
| 257 | إذا ادّعي العدل المعاصر للني « الصحبة |
| ٤٤٣ | عدلة الصحابة |
| ££A | تعريف الحديث المرسل عند الأصوليين |
| ţ0. | احلاف في الاحتجاج بالمرسل |
| 207 | تعارض المرسل والمسند |
| 100 | شروط الإمام الشافعي في الاحتجاج بالمرسل |
| ٤٦٦ | حكم رواية الحديث بالمعنى |
| ٤٧٥ | صيغ أداء الصحابي للحديث وحجيتها |
| | |

| ه: قال النبي يَلِي كذا | ٤٧٥ |
|---|--------------|
| ه: سمعت النبي ﷺ نحى أو أمر | 844 |
| ه: أمر النبي على الله بكذا أو نهى عن كذا | ٤٧٨ |
| له: أمرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو فُرض أو حُرِّم أو رُخِّص | ٤٧٨ |
| له: من السنة كذا | ٤٨. |
| له: (عن) النبي ﷺ أو (أنُّ) النبي ﷺ | ٤٨٢ |
| له: كنا معاشر الناس نفعل في عهده على كذا، أو كان الناس | ٤٨٤ |
| علون في عهد ﷺ كذا | |
| له: كنا نفعل في عهده ﷺ كذا | Հ ለ ٦ |
| له: كان الناس يفعلون، من غير إضافة إلى عهد ﷺ | £AY. |
| له: كنا نفعل، من غير التصريح بزمنه ﷺ | ٤٨٧ |
| رق تحمّل الحديث ومراتبها: | ٤٩. |
| القراءة | ٤٩٠ |
| السماع | ٤٩. |
| ل القراءة والسماع بمنزلة واحدة؟ | 7.93 |
| ناولة مع الإحازة | |
| إجازة المجردة عن المناولة | 290 |
| مريف الإحازة | 297 |
| كان الإحازة | £97 |
| واع الإجازة | 494 |
| لناولة من غير إحازة | 2 |
| إعلام | 0.7 |

| ٥٠٣ | الوصية |
|------|---|
| 0.2 | الوجادة |
| 0.7 | المكائبة |
| ۰۰۸ | الخلاف في جواز الرواية بالإجازة |
| 011 | الإجازة العامة |
| 017 | الإجازة للمعدوم |
| 7/0 | الكتاب الثالث: في الإجماع |
| 017 | تعريف الإجماع لغة |
| ٥١٨ | تعريف الإجماع اصطلاحاً |
| ٥٢٠ | هل يعتبر وفاق العوام في مسائل الإجماع |
| ٥٢٣ | هل يعتبر خلاف الأصولي؟ |
| ٥٢٣ | هل يعتبر خلاف الكافر؟ |
| 070 | هل يعتبر قول الفاسق؟ |
| 27.0 | من شروط الإجماع اتفاق جميع الجحتهدين |
| 071 | الإجماع لا يختص بالصحابة |
| ٥٣٢ | لا ينعقد الإجماع في حياة النبي ﷺ |
| 077 | هل يعتبر وفاق التابعي المحتهد في عصر الصحابة؟ |
| ٥٣٢ | هل إجماع أهل المدينة حجة؟ |
| ٥٣٦ | هل إجماع أهل البيت حجة؟ |
| 047 | هل إجماع الخلفاء الأربعة حجة؟ |
| ०७९ | هل إجماع الشيخين حجة؟ |
| 079 | هل إجماع أهل الحرمين والمصرين حجة؟ |

| · | |
|-------------|--|
| 0 2 + | حجية الإجماع المنقول بالآحاد |
| ٥٤. | لا يشترط في المجمعين أن يبلغوا عدد التواتر |
| 0 2 1 | هل يعتبر قول مجتهد واحد لم يبق غيره إجماع؟ |
| 730 | اشتراط انقراض العصر |
| ≎ ξ∨ | هل يشترط في الإجماع تمادي الزمن؟ |
| Αŝ¢ | إجماع الأمم السابقة ليس حجة |
| ٥٥١ | هل يصح أن يكون القياس مستنداً للإجماع؟ |
| 700 | هل يجوز اتفاق المحتهدين في عصر على أحد القولين قبل استقرار |
| | الخلاف بينهم؟ |
| ٥٥٥ | هل يجوز اتفاقهم بعد استقرار الخلاف؟ |
| ٨٥٥ | هل يجوز اتفاق أهل العصر الثاني على أحد قولي العصر الأول؟ |
| 001 | الأخد بأقل ما قيل هل هو تمسك بالإجماع؟ |
| ०५१ | لو اختلف أهل العصر ثم مات أو كفر أحد القسمين هل يكون قول |
| | الباقين إجماعاً؟ |
| 77.0 | الإجماع السكوتي، تعريفه والخلاف في حجيته؟ |
| ۸۲۰ | هل تصح حكاية الإجماع في الإجماع السكوتي؟ |
| ٥٧٣ | القول الذي لم ينتشر و لم يعرف له مخالف هل هو حجة؟ |
| ٥٧٥ | هل ينعقد الإجماع في الأمر الدنيوي والعقلي واللغوي؟ |
| ٥٧٩ | لا يشترط في الإجماع إمام معصوم خلافاً للشيعة |
| ٥٧٩ | من شروط الإجماع أن يكون له مستند |
| ٥٨٢ | إمكان الإجماع |
| ٥٨٣ | حجية الإجماع |
| | |

| ٥٨٤ | عل الإجماع حجة قطعية أم ظنية؟ |
|--------------|---|
| ٥٨٦ | حكم مخالفة الإجماع |
| • A Y | ا هل يجوز إحداث قول ثالث أو تفصيل بين قولين؟ |
| ٥٩١ | هل يجوز إحداث دليل أو تعليل أو تأويل غير ما ذكره المجمعون؟ |
| 091 | ارتداد الأمة ممتنع سمعاً |
| 097 | هل يجوز انقسام الأمة إلى فرقتين كلُّ مخطئ في غير مسألة صاحبه؟ |
| APO | الإجماع لا يضاد الإجماع |
| 1 | هل يعارض الدليل القطعي أو الظني الإجماع؟ |
| 7.1 | إذا وافق الإجماع خبراً هل يدل على أنه مستنده؟ |
| 7.7 | هل قول القائل: (لا أعلم فيه حلافاً) إجماع؟ |
| 7.0 | خاتمة في حكم حاحد المجمع عليه |
| 71. | الفهارس العامة |
| 711 | فهرس الآيات القرآنية |
| 714 | فهرس الأحاديث والآثار |
| 777 | فهرس الحدود والمصطلحات |
| 777 | فهرس الأعلام |
| 7 £ 7 | فهرس الكتب الواردة في النص المحقق |
| ገ ሂ ለ | فهرس الفرق والطوائف |
| 70. | فهرس الأماكن والبلدان والمدن |
| ٦٥٣ | فهرس الأشعار |
| 700 | فهرس المصادر والمراجع |
| ٧٠٣ | فهرس الموضوعات |